

أبو خلدون
ساطع الحمري

مذكراتي

وطون

في العراق

١٩٢٧ - ١٩٤١



دار الطليعة - بيروت

ساطع الحصري

مذكراتي

في العراق

DS

٧٩

١٢٦٤

١٤٤٤

هَذَا الْكِتَابُ

قال احمد المتنبعيني ! الحركة العربية بعد قرون الاستعباد التركي : « ساطع الحصري عالم عامل ، سبق عصره شوطاً يجعل علمه وعمله في الطليعة القائدة للحركة العربية ، رغم مرور اكثر من نصف قرن ، على بدء ايناع ذينكم العلم والعمل » .

وليس من شرح لهذا القول ، يقوم دليلاً ساطعاً عليه ، خيراً من مؤلفات « ابي خلدون » التي تناول بها مختلف جوانب القضية العربية ، الكائنة ، والواجبة الكيان ، وخيراً من مذكراته ، التي تبين عيشه ، في كل لحظة وعمل من حياته ، لما اعتقده وآمن به .

و دار الطليعة ، اذ تقدم الجزء الثاني من « مذكرات ساطع الحصري في العراق » تشعر بإسهامها في الفاء الضوء على هذا الانبعاث الذي سيقدر مصير العرب في ايام التاريخ المقبلة .

مُذَكِّرَاتِي
فِي الْعِرَاقِ

حقوق النشر
محافظة الدار الطليعة بيروت

الطبعة الأولى
حزيران (يونيو) ١٩٦٨

أبو خلدون
ساطع الحمري

مُذَكِّرَاتِي فِي الْعِرَاقِ



m114934m

كتابخانه تخصصی
وزارت امور خارجه

۱۹۲۷ - ۱۹۴۱

دَارُ الطَّبَاعَةِ للطباعة والنشر
بَیروت

118942

11, 11, 11

فَسْـَٔةِ الْعَمَلِ فِي وَظِيفَـَٔةِ
اِسْتَاذَةِ فِي دَارِ الْمَعْلَمِيْنَ الْعَالِيَةِ
١٩٢٧ - ٣٠ اَيْلُولَ ١٩٣١

نظرة إجمالية

ان فترة عملي في وظيفة استاذ في دار المعلمين العالية - التي توليتها عقب استقالي من مديرية المعارف العامة - قد استمرت اربع سنوات : من ١ آب ١٩٢٧ الى ٣٠ أيلول ١٩٣١ .

وفيا يلي نظرة إجمالية إلى الأعمال التي قمت بها في هذه الفترة من الزمان :

١ - طه الهاشمي الذي خلفني على مديرية المعارف العامة كان زارني قبل اتمام معاملات التعيين وقال لي : انا سأقبل المديرية بشرط واحد : وهو أن تبقى معي مدة شهر كامل لتطلعني على تفاصيل الأمور وتساعدني في تصريفها . وانا وافقت على طلبه هذا .

ولذلك ، طوال شهر كامل ، صرت كل يوم اذهب الى غرفة المديرية اقعد على كرسي قريب من مكتب المدير الجديد اوضح له الاوراق والقضايا التي تعرض عليه ، واضرح له كيفية معالجتها (واجيب على الاسئلة التي يوجهها الي) وابدي رأيي في الأمور التي يرى هو ان يستفسرها مني .

وبعد ختام مدة الشهر التي اتفقنا عليها انقطعت عن حضور وزارة المعارف ومديرية المعارف العامة .

٢ - وخلال الشهر المذكور بعد الانصراف من الدائرة ، والعودة الى الدار فكرت في الخطط التي سأتبناها في تدريساتي في دار المعلمين العالية :

قررت ان اتولى تدريس المواد التالية : علم النفس - أصول التدريس -

- التطبيقات التدريسية .

وفضلاً عن ذلك اعطي الطلاب سلاسل محاضرات فيما يحتاج إليه المربون في
بحاث علم الاجتماع وفلسفة العلوم .
كما وضعت البرامج الاساسية لكل واحد من هذه المواد .
ثم وسعت هذه البرامج سنة بعد سنة .

* * *

لكن اعمالي خلال هذه المدة لم تنحصر بتدريسات دار المعلمين وحدها ، بل
تجاوزت ذلك الى أمور أخرى ايضاً ، بعضها رسمية وبعضها غير رسمية :
الأعمال الرسمية :

١ - طه الهاشمي طلب مني ان أترأس لجنة تدقيق الكتب المدرسية ، وبما ان
هذا العمل علمي بحت ، لم اتردد في تلبية طلبه هذا .

٢ - كما طلب مني ان اشترك في اعمال لجنة اصلاح البرامج المدرسية . اني
كنت قررت ترقية البرامج على ضوء التجارب من ناحية ، وعلى تقدم مستوى
التدريس وزيادة كفاءة المعلمين من ناحية أخرى . وكنت كتبت تعميماً الى جميع
المدارس ليكتب المعلمون ما لديهم من ملاحظات على مواد البرنامج ، وكانت
تجمعت لدى المديرية العامة كثيراً من الملاحظات . غير أن إقدام الوزير السيد
عبد المهدي - بعد توليه الوزارة - على تأليف لجان اصلاح المناهج بالشكل الذي
ذكرته سابقاً ، لم يترك لي أي مجال لإجراء اصلاح جدي ، ولذلك استحسننت
اقترح طه الهاشمي ، وعملت في هذا السبيل ايضاً بكل ارتياح .

٣ - طلب مني الوزراء الذين تولوا وزارة المعارف بعد استقالي من المديرية
العامة ان اشتغل في لجان وضع المشاريع لقانون المعارف العام وانظمة المدارس
المختلفة .

وعملت في بعض اللجان كرئيس وفي بعض اللجان كعضو ، وقمت بالدور
الرئيسي في وضع مشروع قانون المعارف العام سنة ١٩٢٩ وانظمة المدارس

والامتحانات سنة ١٩٣٠ .

فان : ثلاثة ارباع المواد المدرجة في القانون والانظمة كانت من الامور المقررة في التعليقات التي اصدرتها والمتبعة في امور المدارس بصورة فعلية .

* * *

الأعمال غير الرسمية :

- ١ - أسست منذ بداية سنة ١٩٢٨ مجلة التربية والتعليم ، واصدرت منها خمسة مجلدات . ولأجل هذه المجلة اشتركت في مجلات فرنسية وانكليزية واميركية - من مستويات مختلفة كما اشتركت في مجلات مصرية عديدة وحصلت على بعض المجلات العربية عن طريق المبادلة واستعنت بالعديد من الاساتذة في ترجمة المقالات من مجلات فرنسية وانكليزية ، وكنت أهدي مجموعة من المجلة إلى المتخرج الأول والثاني من كل من دار المعلمين ومن الامتحانات العامة الثانوية .
- ٢ - ألفت محاضرات عامة عديدة في نادي المعلمين وفي نادي التضامن .
- ٣ - ألفت كتاب (اصول التدريس في مجلدين ، كما ألفت دروس الاشياء في أربعة أجزاء لتدريسها في المدارس الابتدائية .

(كنت نشرت قبلاً - باللغة التركية - دروس الأشياء وكان ترجمها الى العربية معلم سوري . ولكنني لم ارتح اليها لسببين أساسيين : أولاً - كان فيها اغلاط عديدة ، فضلاً عن انه كان ينقصها الشيء الكثير من وضوح العبارة ، وزد على ذلك انني وجدت أن بعض اقسامها كان يمكن ان يكتب بشكل أحسن منها ، وفي الأخير لم تكن منطبقة على المنهاج تمام الانطباق ، ولذلك قررت ان اكتبها من جديد .)

كما نظرت في ما ترجمه بعض الاساتذة من مؤلفاتي .

١ - آفات الكحول - ترجمها طالب مشتاق .

ب - علم الحيوان قسم - الفلسفة - ترجمها عباس خماس .

ج - علم النبات قسم - الفلسفة - ترجمها محمود نديم .
(واما قسم تصنيف النباتات من كتابي المذكور فلم أوافق على ترجمته لأن
النماذج المعروضة فيها للفصائل المختلفة ، كانت بعيدة عن الانطباق على الموجود
والمعروف في العراق) .

٤ - وسعت علاقتي بمكتب التربية الاممي في جنيف وصرت اجلب مؤلفاته
المختلفة وارسل الى مكتبته نسخة من كل عدد من مجلة التربية والتعليم - مع ترجمة
فهرست ابحاثها الى اللغة الفرنسية - وبعضها صار موضوع محاضرات مع سكرتارية
المكتب المذكور .

مظاهرات الطلاب

وصدور مرسوم يسوغ معاقبة البعض منهم بالجلد

- ١ -

ان عصر يوم ٨ شباط ١٩٢٨ كان موعد وصول السير الفرد موند الى بغداد، وبما انه كان من كبار رجال الصهيونية واصحاب اعمالها، قرر طلاب بغداد ان يقوموا بمظاهرة تنديدية كبيرة واعدوا العدة اللازمة لذلك: هياؤا لافتات طويلة كتب عليها (فلنسقط الصهيونية) و (لنسقط وعد بلفور) و (لتحي الأمة العربية) ... الخ .

وفي عصر اليوم المذكور ساروا مجتمعين بصفوف منظمة حاملي الاعلام واللافتات الى ان وصلوا الى الشارع الذي يقوم مقام مدخل العاصمة من الجهة الغربية - أي الكرخ - وقد انضم إليهم خلال سيرهم وفي محل اجتماعهم عدد كبير من الاهلين وسدوا الشارع .

الحكومة ارتبكت من هذه المظاهرة ، وأمرت الشرطة بتفريق شمل المتظاهرين إلا ان الطلاب لم يصدعوا الى اوامر الشرطة وحصل اشتباك بينهم وبين افراد الشرطة .

ولما قرب موعد وصول الفرد موند سارع مدير الشرطة الى الخروج من

- ١١ -

شوارع العاصمة ليلتقي بسيارة الفرد موند وراء جسر الخر ويحول مسيرها الى جهة الكاظمية حتى يتم دخولها الى العاصمة الى دار المندوب السامي عن أحد الشوارع الجانبية من جهة الكاظمية .

فقد اعتبرت الحكومة هذا الأمر بالغ الخطورة فاسرعت في اتخاذ تدابير صارمة لمعاقبة محرضيها وعدم ترك المجال الى تكرار امثالها ، وبما ان المجلس النيابي كان قد تم حله قرر مجلس الوزراء اصدار مرسومين احدهما يختص بطلاب المدارس ويسوغ معاقبتهم بالجلد والثاني يشمل عامة الناس ويحول وزير الداخلية وضع الاشخاص المحرضين تحت مراقبة الشرطة .

* * *

ان فكرة معاقبة الطلاب بالجلد كانت نشأت لأول مرة خلال المظاهرات التي قامت بمناسبة قضية النصولي ، ولكن الفكرة عندئذ لم تستحوذ على آراء المسؤولين ، كما شرحت ذلك في الجزء الأول من مذكراتي (ص ٥٧١) فاستبعدت الفكرة واهملت تماماً غير ان هذه المرة عادت الى الظهور فاستحوذت على آراء جميع المسؤولين واخذت صبغة قانونية بموجب المرسوم الذي صدر يوم ١١ شباط وهذا نصه :

مرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨

بالنظر للضرورة الماسة وحفظاً للنظام والأمن العام

نحن فيصل ملك العراق

بموافقة مجلس الوزراء نأمر بوضع المرسوم الآتي وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الأساسي .

المادة الاولى

اذا تحقق ان احد طلاب المدارس ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ، قد

اشترك في أي اجتماع غير قانوني أو اقلق أو حاول ان يقلق السلم العام بصورة أخرى ، يسوغ عقابه بالجلد ، بعد المعاينة الطبية ، على ان لا يزيد ذلك على (٢٥) جلدة .

المادة الثانية

على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافذاً من يوم نشره في الجريدة الرسمية . وله ان يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه .
كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٨ واليوم العشرين من شهر شعبان سنة ١٣٤٦ .

فيصل

عبد العزيز	حكمت سليمان	عبد المحسن السعدون
وزير الداخلية	وزير العدلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
سلمان البراك	توفيق السويدي	ووكيل وزير الدفاع
وزير الري والمواصلات	وزير المعارف	يوسف غنيمة
		وزير المالية
السيد احمد الداود		عبد المحسن شلاش
وزير الاوقاف		وزير المواصلات والاشغال

يلاحظ ان احكام هذا المرسوم تقتصر على الطلاب الذين لم يتموا الثامنة عشرة من اعمارهم ، ولما كان بين المتظاهرين ومحرضيهم عدد غير قليل من الطلاب الذين تجاوزت اعمارهم هذه السن لم تشأ الحكومة ان تخضعهم الى احكام المرسوم العائد الى عامة الناس ، واتخذ مجلس الوزراء بحقهم القرار التالي :

١ - ان يطرد طرداً مؤقتاً أو مؤبداً ، الطلاب الذين لم تشملهم احكام

المرسوم لكبر سنهم ، والذين يثبت بأنهم اشتركوا في المظاهرات التي وقعت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ .

٢ - ان لا يستخدم في دوائر الحكومة في المستقبل من تقرر طرده من هؤلاء طرداً مؤبداً لسبب الحادث المذكور .

- ٢ -

واما المرسوم الاخر - وكان رقمه ١٤ - فقد خول وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء ان يضع الأشخاص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين ، وقد نص في مادته الثالثة والاخيرة على ما يلي :

« على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ، الذي يعتبر نافذاً من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، على ان يطبق بحق الاشخاص الذين لهم علاقة بمحادثة ٨ شباط سنة ١٩٢٨ . »

وذلك يعني ان المرسوم صار ذا مفعول رجعي وتسري احكامه على الاشخاص الذين كانت لهم علاقة بمحادثة ٨ شباط ١٩٢٨ التي وقعت قبل تاريخ نشر المرسوم بثلاثة أيام .

* * *

يلاحظ ان القرارات التي اتخذتها الحكومة بسبب حادثات ٨ شباط كانت مستعجلة وصارمة .

وأما اسباب ذلك فتعود الى ظروف ذلك الزمان : فان المظاهرات المذكورة حدثت بعد نحو اسبوع فقط من المظاهرات الكبيرة التي اشتركت فيها جميع طبقات الشعب بمناسبة جنازة الشيخ محمود الضاري ، ومن جهة أخرى كانت الحكومة قد حلت مجلس النواب فكان عليها ان تجري انتخابات جديدة خلال المدة التي ينص عليها الدستور فخشيت من

وقوع مظاهرات مماثلة لها عند الانتخابات الجديدة فيختل النظام العام اختلالاً
تصعب معالجته .

غير ان هذه المقررات صارت هدفاً لانتقادات شديدة من الصحافة والهيئات
السياسية والحزبية ، ولا سيما فان المفعول الرجعي الذي نص عليه المرسوم رقم
(١٤) أثر تأثيراً سيئاً جداً بين رجال الحقوق .

وهذه الانتقادات تكررت بشدة خلال اجتماعات مجلس النواب الجديد
عندما عرضت عليه الحكومة المرسومين عملاً بأحكام الدستور .
وفي آخر الأمر رأت الحكومة ان تلغي المرسومين .

ما قيل عني في مجلس النواب

خلال قيامي بأعمال الاستاذية في دار المعلمين العالية جرى في مجلس النواب حديث وبحث عني مرتين بوسيلتين مختلفتين :
المرّة الأولى سنة ١٩٢٨ بمناسبة رائي .
المرّة الثانية سنة ١٩٢٩ بمناسبة ما جاء عني في تقرير الحكومة البريطانية المرفوع إلى مجلس عصبة الأمم .

- ١ -

خلال مذاكرة ميزانية المعارف اعترض النائب جعفر أبو التمن على بعض الرواتب الكبيرة المسطورة في مشروع الميزانية لبعض المعلمين وأيد هذا الاعتراض عدة نواب ، ولكن مدير المعارف العام طه الهاشمي رد على هذه الاعتراضات بما مآله :

في كل البلاد الراقية يمنح الاساتذة الكبار رواتب كبيرة ، والراتب الذي تشيرون اليه يعود إلى الاستاذ ساطع الحصري الذي يعد من كبار الاختصاصيين في شؤون التربية والتعليم وقد قدم إلى معارف البلاد خدمات كبيرة فلا يجوز أن يستكثر عليه الراتب المذكور .

عندئذ انبرى النائب « معروف جياووك » للرد عليه منكرّاً خدماتي إلى المعارف وقال :

— ان الكثيرين يشاركونني في هذا الرأي ، وعلى كل حال أؤكد : ان جميع

الاكراد يؤيدونني انه اضر الاكراد ضرراً بليغاً * .
ومع ذلك عندما قدم اقتراح لتنقيص الراتب من ٩٢٥ الى ٨٠٠ روبية رفض
الاقتراح المذكور بالاكثرية الساحقة .
ولكن النائب عبد الرزاق الازري لم يرحل الى هذه النتيجة ، وبعد المذاكرة
مع بعض النواب افرغ الاقتراح الى شكل آخر : حسب المبلغ الذي يجب تنزيله
من ميزانية الفصل عند تنقيص الراتب على المنوال المذكور وقدم اقتراحاً بتنزيل
هذا المقدار من المبلغ من مجموع الفصل دون ان يذكرني ، وهذا الاقتراح
قبل بالاكثرية .

مدير المعارف العام ، طه الهاشمي عرض على وزير المعارف ما قاله وما لاحظته
خلال جلسة مجلس النواب بالكتاب التالي :

الى معالي الوزير

كنت ادافع عن ميزانية وزارة المعارف عندما بحث المجلس النيابي في راتب
الاستاذ ساطع بك الحصري وقد اوضحت للمجلس رأيي ووزارة المعارف في الامر
وذكرت انه نقل من مديرية المعارف العامة بعد استقالته منها إلى استاذية دار
المعلمين العالية وقد كان الراتب المخصص للتدريس في الدار المذكورة في ميزانية
سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (٨٠٠) روبية ، غير أن مجلس الوزراء ، تقديراً لخدماته ،
قرر تعيينه للاستاذية المذكورة بالراتب الذي كان يتقاضاه عندما كان مديراً عاماً

* كان معروف جياووك من مؤيدي مشروع توفيق وهبي الذي كان يقترح اضافة نحو خمس
عشر اشارة على الحروف العربية وانا لم اقتنع باصابة هذا الرأي فضلاً عن اني اعتقدت بان أمثال
هذه الامور لا يجوز ان تقرر بناء على اقتراح شخص واحد وتأيد ثلاثة اشخاص مكلفين بالترجمة ،
بل يجب ان تعرض على سائر مستنيري الاكراد وأخذ رأيهم فيها . واكثرية آراء هؤلاء لم تؤيد
مشروع توفيق وهبي . والحكومة علمت برأي الاكثرية المذكورة . واعتقد ان ذلك كان
لمصلحة الاكراد انفسهم .

(راجع التفاصيل في صفحة ٥٧ من الجزء الاول من هذه المذكرات)

للمعارف وبالرغم من هذا الايضاح طلب النائب معروف جياووك تخفيض راتبه إلى (٨٠٠) روبية فرفض المجلس اقتراحه ، ثم قام النائب عبد الرزاق الأزري بطلب تنزيل (٧٥٠) روبية من الفصل مقابل تخفيض (١٢٥) روبية شهرياً من رواتبه عن ستة أشهر فوافق المجلس على هذا الاقتراح .

والذي لاحظته ان الانتقاد كان موجهاً ضد شخصية ساطع بك أكثر من توجهه نحو راتبه أما طلب التخفيض في الراتب فكان من نتائج هذا الانتقاد . والذي أعتقد به ان ساطع بك الحصري يستحق الراتب الذي كان يتقاضاه ، لاسيما وانه يدرس مواضيع خطيرة جداً وهو متضلع بها تمام التضلع ، والان اسمحو لي ان الفت نظر معاليكم إلى أن خفض راتب الموظف بعد أن استحققه عن جدارة وكفاءة مما يوهن عزم الموظفين ، لذلك أرجو من معاليكم أن تتلافوا الأمر بسعيكم المشكور .

طه الهاشمي

والملك فيصل عندما اطلع على ما قيل عني في مجلس النواب تأثر من ذلك وأمر رستم حيدر بتوجيه كتاب الى رئاسة مجلس الوزراء ، ورستم حيدر أرسل الكتاب التالي الى سكرتير مجلس الوزراء وصورة منه الى وزارة المعارف :

سري

٨ - ايلول - ١٩٢٨

سكرتير مجلس الوزراء

اطلع حضرة صاحب الجلالة على مناقشات المجلس النيابي حول ميزانية المعارف ولفت نظره بصورة خاصة الاقوال التي صرفها بعض النواب بحق ساطع بك الحصري .

ما كان صاحب الجلالة يحب ان يتعرض لهذه المسائل لولا ان رأى ان الاعتبار الشخصية قد أثرت الى حد خرجت ببعض الضائر عن جادة الانصاف وساقتها الى إنكار الجميل واغماط حقوق الذين خدموا بلادهم بكل حب واخلاص .

لقد مضى على ساطع بك في ادارة المعارف ست سنوات لم يكن من المتطفلين عليها بل من رجالها المعدودين قام في خلالها بأجل الخدمات ولم يدخر جهداً في تنظيم المناهج وترقية المدارس وإيجاد روح علمية في البلاد هي اظهر أثر يذكرك في نهضتها الحاضرة . وفي الحق اذا لم يكن لساطع غير مجلته التربوية والتعليم وهي الوحيدة من نوعها لكفاه فخراً في خدمة الناشئة الجديدة وتهيتها لمستقبل أحسن . أفهل يجوز بعدهذا ان يقوم نفر فيتحامل على هذه الشخصية لا لسبب إلا لأنها قاومت مدة من الزمن والى حد ما بعض الايدي التي ارادت ان تعبت بمقدرات البلاد العلمية ؟ ان صاحب الجلالة يعلم من فخامة رئيس مجلس الوزراء ما يعلم من نفسه بصدد هذا الأمر ويعتقد بأن فخامته يقدر ما لساطع بك من الخدمات الجليلة في سبيل المعارف .

وبعد فان صاحب الجلالة لا يدري الى أي حد يجوز للمجلس النيابي بعد ان رفض اخفاض راتب ساطع بك الى ثمانماية روبية ان يرمي ثانية الى نفس الشيء بتصويته على تنزيل ٧٥٠ روبية من الفصل . ولكن جلالته علم فيما بعد ان خفض ذلك المبلغ انما هو من مجموع الفصل ولذلك يجب ان يوجه انتباه فخامة رئيس الوزراء الى هذه النقطة المهمة كي لا يقع حيف - بلا مبرر - على رجل خدم ولا زال يخدم بلاده بصدق وامانة . وبهذه المناسبة يرى صاحب الجلالة ان تعرض اعضاء المجلس النيابي الى مفردات الميزانية بسبب عوامل شخصية مما يشل يد القوة الاجرائية ويفسح مجالاً لتدخلات قد تأتي فيما بعد بأسوأ العواقب .

نسخة الى :

وزارة المعارف .

يلاحظ ان الفقرة الاخيرة من كتاب رئيس الديوان الملكي تشير الى امكان اجراء التنزيل من سائر مواد الفصل لكي يبقى راتي على ما هو عليه ، لكنني لم أحبذ سلوك هذه الطريقة ولا سيما كنت وافقت على تنزيل راتي عندما استقلت من المديرية العامة خلال المناقشة التي جرت بيني وبين ياسين الهاشمي في هذا

الموضوع ، وذلك كما هو مشروح في الصفحة (١٧ -) من الجزء الاول من هذه المذكرات .

ولذلك رجحت ان لا تجري أي معاملة جديدة حول هذه القضية وبينت رأيي هذا الى المسؤولين واعتبرت القضية منتهية .

- ٢ -

قال ياسين الهاشمي في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢ نيسان ١٩٢٩ : -
« اود ان الفت انظار المجلس المحترم إلى فقرة وردت في التقرير المقدم إلى مجلس عصبة الأمم ، تلك الفقرة التي تشير إلى ان خسارة الحكومة في المعارف كانت ظاهرة في عمليتين خلال تلك السنة . الاولى : تنحي مدير المعارف العام عن المديرية لاسباب لم تكن مجهولة لدى واضع التقرير الذي استقى هذه المعلومات من المفتش العام للمعارف واظن أن المدير شعر بتعب من اشتغاله بالمديرية مدة أربع سنوات ورغب رغبة شديدة في ان يكرس أوقاته في التدريس والعلم .

الثانية : هي مظاهرة بعض الطلاب باسم الانتصار إلى الحرية الفكرية وهذه ربما أولت انها كانت بدوافع سياسية خاصة والحقيقة أن هذا العمل الذي كان بوقته أزعج الحكومة ووزارة المعارف بدرجة واحدة ، ولكن لا أدري فيما إذا يتناول هذا التقرير في السنة القادمة حالة المعارف وحالة المجلس في هذه السنة ماذا سيكون ؟ »

اني ما كنت اتابع التقارير السنوية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم عن احوال العراق ، ولكنني عندما اطلعت على بيانات ياسين الهاشمي هذه ، بحثت عن التقرير المذكور وعلمت أنه وصف الأحوال المذكورة بما ترجمته :

« بالرغم من أن عدد المدارس والتلاميذ قد ازداد ، وبالرغم من أن مستوى

التعليم قد ارتفع ، إلا ان السنة موضوع البحث قد كانت سنة مخيبة للآمل .
فقد استقال ساطع بك المصري مدير المعارف العام من منصبه في شهر آب
وأصبح مدرساً في دار المعلمين . وكان قد التحق بوزارة المعارف في أواخر سنة
١٩٢١ . ووزارة المعارف والبلاد بوجه عام مدينة له بدين عظيم لتفانيه في خدمة
قضية التعليم . وكان من الطبيعي أن تؤدي جهوده الدائبة الهادفة إلى تحقيق
الكفاءة والتوصل إلى مستوى عال في المعلمين والتلاميذ ، كان من الطبيعي ان
تؤدي إلى اشارة المعارضة . والحقيقة السيئة هي أن استقالته نتجت إلى حد بعيد
عن اخفاقه في الحصول حتى على التأييد المعنوي من أولئك الذين كانوا يستحسنون
ويستصوبون سياسته قلبياً ويقدرّون قيمته حق التقدير . وليس هناك عراقي آخر
يجمع حماسه وتجربته ومعرفته بالنظم التعليمية وجرأته في الحق .

قانون المعارف العام

لقد تلقيت من وزير المعارف توفيق السويدي الكتاب التالي :

بغداد ١٨ نيسان ١٩٢٨

العدد ١٨١٨ .

الى حضرة الاستاذ ساطع بك الحصري رئيس لجنة الانظمة المدرسية

المستمر سمرفيل عضو	==	==	==
عبد الرزاق افندي	==	==	==
طالب افندي مشتاق	==	==	==
عبد الحميد الدبوني	==	==	==

لقد ارتأينا ان تضع لجنة الانظمة المدرسية التي كانت مؤلفة قبلاً تحت رئاسة ساطع بك لائحة قانونية تحتوي على احكام عامة بشأن المعارف والتدريسات ودرجاتها فتمنحو منحى نظام المعارف العام العثماني مع اقتباس ما يحتويه قانون التدريسات الابتدائية العثماني المؤرخ ٢٣ ايلول ١٣٢١ من الاحكام عند البحث عن التعليم الابتدائي .

فنرجو من حضرتكم المواظبة على العمل لانجاز اللائحة المذكورة في امد قصير جداً حتى نستطيع تقديمها الى مجلس النواب في اجتماعه الاعتيادي المقبل .

توفيق السويدي

وزير المعارف

وبناء على ذلك جمعت اعضاء اللجنة واطلعتهم على نصوص القانونين العثمانيين المذكورين في الكتاب، ثم توليت وضع مسودة للمشروع، وعرضتها على اللجنة، واللجنة وافقت عليه بعد بعض المداولات .

اني لم انح فيه منحى القانون العثماني القديم بل جعلته متمشياً مع الأمور التي كانت تأسست في العراق بتعليمات وبلاغات .

ورفعت قرار اللجنة الى وزير المعارف وهو وافق عليه ورفعته الى مجلس النواب ، والمجلس المذكور وافق عليه بعد ان اضاف فقرتين الى مادتين من مواده . وبعد مذاكرته في مجلس الاعيان صدر المعارف العام سنة ١٩٢٩ .

وكان رقم القانون المذكور ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وهو يتألف من ثمان وثلاثين مادة وزع على ثمانية فصول .

أهم مواد هذا القانون هي التي تتعلق بالمدارس الخصوصية - أي : غيرال
«حكومية» : فقد نصت المادة الثامنة والعشرون منه على ما يلي :

« ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية من ابتدائية وثانوية . ويجب أن لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية . »

كما نصت المادة التاسعة والعشرون على ما يلي :

« ان الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية تشمل جميع المدارس الاميرية والخصوصية . ولا تعتبر الشهادات التي تعطى من قبل المدارس الخصوصية ما لم يشترك طلابها في الامتحانات العامة المذكورة وينجحوا فيها . »

* * *

ولا بد أن اشير الى التشويه الذي أصاب المادة السادسة من القانون خلال

مذكرات مجلس النواب . فان المادة المذكورة نصت على ما يلي :

« التدريسات والتلقينات المفسدة للاخلاق العامة أو الموجبة للتفرقة والشقاق بين ابناء الوطن والدعايات السياسية والحزبية ممنوعة بتاتاً في المدارس .

ان نوع الأعمال والتدريسات التي تفسد الأخلاق أو توجب التفرقة والشقاق والدعايات السياسية الحزبية المذكورة وتعين العقوبات الانضباطية داخل المدارس يكون بنظامات خاصة على أن يلاحظ في ذلك الأمور التالية :

١ - تحديد الضرب بست ضربات على الاكثر وحصر ذلك في المدارس الابتدائية .

٢ - تقييد الطرد المؤبد بتحقيق كون التلميذ اصبح غير قابل للاصلاح او خطر على اخلاق الطلاب وسلوكهم » .

ان قليلاً من انعام النظر في مبدولات هذه المادة يظهر جلياً ان الفقرات الاخيرة التي تتعلق بالانضباط داخل المدارس قد حشرت في هذه المادة حشراً غريباً : لأن المادة تبين ما هو محظور على المدارس والمدرسين ، فليس من المعقول ان يدخل فيها ما يتعلق بطلبة المدارس الابتدائية . فلا شك بان هذه الفقرات اضيفت الى المادة بناء على ما اقترحه بعض النواب تحت تأثير ما كان قيل حول مرسوم جلد الطلاب .

مشروع قانون

يحول مجالس معارف الالوية صلاحية لوضع بعض الرسوم

لقد تلقيت في اواخر سنة ١٩٢٨ من وزير المعارف توفيق السويدي
الأمر التالي :

بغداد ٤ تشرين الاول ١٩٢٨
العدد ٥٠٢٩

أمر وزاري رقم « ٤ »

قررنا تشكيل لجنة من الذوات المحرة اسمائهم ادناه تحت رئاسة الاستاذ
ساطع بك الحصري للنظر في تقرير النائب - محمد امين زكي: السلطانية - ورفاقه
المتضمن احضار لائحة قانونية تحت عنوان « قانون تعميم التدريسات الابتدائية »
تبين فيها المبادئ والاسس التي تعود الى وظائف مجلس المعارف في الالوية
وصلاحية الالوية لإضافة بعض الرسوم باسم « رسوم التدريسات » الى بعض
المواد الصادرة منها لتصرف بتمامها على معارفها .
فالرجاء ان توالي اللجنة اجتماعاتها لدرس ما جاء في التقرير المذكور والنظر
في سن اللائحة القانونية الموضوعه للبحث .

وزير المعارف

صورة منه الى :

ساطع بك الحصري
المستر سمرقيل

استاذ التربية في دار المعلمين العالية
مفتش المدارس العام

عبد الرزاق افندي
طالب افندي مشتاق

مدير معارف منطقة بغداد
مدير المدرسة الثانوية

ان تخويل مجالس الولايات حق اضافة مقدار من الكسور المائوية إلى الضرائب والرسوم المقررة لاجل تعليم المدارس الابتدائية كانت من جملة الأمور التي قررتها وطبقتها الدولة العثمانية في المدة الاخيرة .

فكان من الطبيعي أن يفكر بعض رجال العراق تطبيقي هذا المبدأ لاجل تعميم التدريسات الابتدائية في العراق أيضاً . وأنا شخصياً كنت فكرت في ذلك سنة ١٩٢٤ حتى اني كنت وضعت مشروعاً بذلك . غير اني بعد تقلب الأمور على وجوهها المختلفة رأيت أن ذلك يكون سابقاً لاوانه نظراً لاحوال العراق العامة . لان اعدام المجالس على تقرير مثل هذه الرسوم الدائمة يتوقف على يقظة الرأي العام واهتمامه بالمدارس وتقديره وجوب بذل الأموال في هذا السبيل ، ولذلك ما كان ينتظر أن تثمر مثل هذه التدابير الثمرات المطلوبة منها قبل ان تتأكد هذه اليقظة .

فضلاً عن ذلك أنه كان يولد بعض المحاذير أيضاً : أن الاستشارة البريطانية كانت شديدة الوطأة على الأمور المالية بوجه خاص وحصة المعارف من مجموع الميزانية العامة كانت ضئيلة جداً وكلما طلبنا زيادة في الميزانية كنا نواجه اعتراض مستشار وزارة المالية قائلاً : « إن ميزانية الدولة لا تسمح بهذه الزيادة فاذا كان الاهالي يريدون مدارس اكثر من ذلك فليفتحوها هم » .

فاذا خولنا مجالس معارف الالوية والحالة هذه صلاحية وضع الرسوم للمدارس ، لا شك أن مستشاري وزارة المالية سيتمسكون بهذه الحجة وسيمتنعون عن الموافقة على زيادة حصة وزارة المعارف من الميزانية العامة .

ولهذه الملاحظات رأيت ان مثل هذا القانون لا يجوز ان يصدر قبل ان تبلغ هذه الحصة من الميزانية العامة العشرة بالمائة على الأقل . وقد بينت رأيي هذا الى العديد من رجال السياسة وامين زكي - نائب السليمانية - كان في مقدمة هؤلاء لأن

داره كانت مجاورة لداري وحديقته متصلة بحديقتي ، فكنت ألتقي به من وقت الى آخر في حديقته ارفي حديقتي ، واتكلم معه في مختلف الشؤون ، وهو كان شاركني هذا الرأي في ذلك الحين .

ويصل انه ظن الآن ان الاحوال تبدلت وصارت ملائمة لإصدار مثل هذا القانون فقدم تقريره المتعلق بهذا الموضوع .

وبناء على الأمر الوزاري جمعت اعضاء اللجنة وتذاكرت معهم الأمر بتفاصيل وافية ، ومشروع القانون الذي انتهت إليه مذكرات اللجنة قدمت الى وزارة المعارف .

ولا ادري ماذا جرى بعد ذلك في وزارة المعارف وفي مجلس النواب .

غير اني عندما توليت مديرية التدريس والتربية العامة ، اشرت الى هذا المشروع وبينت وجوب الاخذ به ، في مذكرتين من المذكرات التي وجهتها الى وزير المعارف صادق البصام سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ .

الاختبارات العقلية التي قمت بها في بغداد، خلال اشتغالي بالتدريس في دار المعلمين العالية

ان تدريساتي في علم النفس لم تقتصر على سرد وایضاح النظريات ، بل اقترنت
بكثير من التجارب والاختبارات .
لقد أجريت عدة تجارب في « الایحاء » . وقمت باختبارات عقلية متنوعة ،
بمختلف « مقاييس الذكاء » و « مقاييس المعرفة » . وقارنت بين النتائج التي
توصلت اليها في بغداد ، وبين النتائج التي حصلوا عليها في مختلف مدارس الغرب .
وقد طبعت كمية من الكراسات اللازمة للاختبارات التالية :
اختبار (ج . أ) - تقع الكراسة في في عشرين صفحة .
اختبار (ث . م) - تقع الكراسة في ١٥ صفحة .
اختبار كلاباريد في الحساب - تقع في أربع صفحات .
اختبار ترتيب الصور - تقع في ١٢ صفحة .
اختبار تمييز السخافات - تقع في ٨ صفحات .
وقد ألحقت نسخة من هذه الكراسات ، في الأعداد ١٨ ، و ٢٠ ، ٢١ ،
من مجلة التربية والتعليم .
في الصفحة التالية صورة زينكوغرافية لغلاف كراسة اختبار (ج . أ) ،
يلاحظ أنها تحمل عنوان « دار المعلمين العالمية - دائرة الأبحاث السكجية » .
وأما عدد الطلاب الذين شملتهم هذه الاختبارات فكان كما يلي :
اختبارات (ج . أ) ، ٣٢٠ - اختبارات (ث . م) ١٠٢٣ - اختبارات

دار المعلمين العالية

دائمة الأبحاث العلمية

(يكتب من قبل المتقدم)

الاسم واللقب
تاريخ الولادة
محل الولادة
المدرسة الحالية
الصف
الدراسة السابقة
المهنة
تاريخ الامتحان

(يكتب من قبل الدائرة)

جرى الامتحان في

من قبل

العدد الخاص	رقم الدائرة
الملف	الرقم المتسلسل

دار المعلمين العالية

دائمة الأبحاث العلمية

اختبارات

ج . أ .

العدد الخاص

الملف

الرقم المتسلسل

كلا باريد في الحساب ٩٧٢ - اختبار تمييز السخافات ٣٧٤ -
هذا ، عدا اختبارات ترتيب الصور ، وإتمام القصص المصورة . والاختبارات
التي تجري بالأسئلة الشفهية ، على طريقة بالار .
وبما أن عدد مجلة التربية والتعليم كان قليلاً ، والعثور على نسخها أصبح
متعسراً ، أرى من المفيد أن أنقل فيما يلي نتائج ثلاثة من الاختبارات ، لدالاتها
لهامة .



نتائج الاختبارات العقلية
التي أجريت في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية
— بمقياس ج ١٠ —

إن جدول (رقم ١) المسطور في الصفحة التالية يلخص نتائج الاختبارات العقلية التي أجريت في مختلف المدارس على نحو ١٧٠٠٠ من الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية بمقياس ج ١٠ .
رأيت أن أدرجه هنا ليكون مداراً للمقارنة بين نتائجهم ونتائج الاختبارات التي قمنا بها في مدارس بغداد .
ولتوضيح معاني بعض الاصطلاحات الواردة في الأبحاث التالية ألفت الانظار إلى ما يلي :

إن مجموع الدرجات الكاملة في هذه الاختبارات هو ٢١٢ .
١ - إذا كان مجموع الدرجات التي نالها الطالب بين ١٣٥ وبين ٢١٢ تعتبر درجته (علي أعلى) .

(ويرمز إلى ذلك بحرف أ : A)

٢ - إذا كان مجموع درجات الطالب بين ١٠٥ - ١٣٤ عدت الدرجة (أعلى) .

(ويرمز إلى ذلك بحرف ب : B)

٣ - إذا كان المجموع بين ٧٥ - ١٠٤ عدت ذلك « أوسط أعلى » .

(ويرمز إلى ذلك بحرف ج + : C)

٤ - إذا كان المجموع بين ٤٥ - ٧٤ عدّد ذلك « أوسط » .

(ويرمز إلى ذلك بحرف ج : C) .

٥ - إذا كان المجموع بين ٢٥ - ٤٤ عدّد ذلك « أوسط أدنى » .

(ويرمز إلى ذلك ج - : - C) .

٦ - إذا كان المجموع بين ١٥ - ٢٤ عدّد ذلك « أدنى » .

(ويرمز إلى ذلك د : D) .

٧ - إذا كان المجموع بين . - ١٤ عدّد ذلك « الأدنى » .

(ويرمز إلى ذلك د - : - D)

الانحراف الواسطي	واسط الدرجات	العمر الوسطي	
٢٠	١٥٩	٢٢	متخرجو الجامعات
٣٠	١٤٤	٢١	السنة الرابعة
٣٠	١٤١	٢٠	السنة الثالثة
٣١	١٣٧	١٩	السنة الثانية
٣٣	١٢٩	١٨	السنة الأولى
٢٢	١٢٠	١٧	السنة الرابعة
١٩	١١٧	١٦	السنة الثالثة
٢١	١١١	١٥	السنة الثانية
٢٢	٩٧	١٤	السنة الأولى
١٦	٨٨	١٣	السنة الثامنة
١٧	٧٠	١٢	السنة السابعة
١٢	٥٧	١١	السنة السادسة
١٦	٤٣	١٠	السنة الخامسة
١٢	٣٥	٩	السنة الرابعة
٧	١٦	٧	السنة الثالثة

توضيحات

الواسط : هو الحد الفاصل بين النصفين من زمرة الأشخاص المفحوصين .
الربيعيل الأدنى : هو الحد الفاصل بين الربع الأول والثاني من «
الربيعيل الأعلى : هو الحد الفاصل بين الربع الثالث والرابع من «
الانحراف الواسطي : هو الحد الفاصل بين الربيعيل الأدنى والأعلى .

الجدول (رقم ١)

نتائج اختبارات

ج ٠ أ

في مدارس بغداد

هذا المقياس العقلي كان وضع في بادئ الأمر خلال الحرب العالمية ، بغية انتقاء أفراد الجيش وضباطه ، ثم طبق على مختلف المدارس .

والجدول رقم ١ المدرج في الصفحة السابقة يبين نتائج الاختبارات التي أجريت في مختلف مدارس الولايات المتحدة الاميركية بهذا المقياس .

فقد جربنا هذا المقياس العقلي في مدارس بغداد ... وطبقناه على نحو ٣٢٠ طالباً ، وتوصلنا إلى النتائج التالية :

دار المعلمين العالية : كان عدد المفحوصين ١٨ ، وتبين من مجموع الدرجات أن ٤٤ر٤ في المائة منهم في درجة « علي الأعلى » ، و ٤٤ر٤ في المائة في درجة أعلى ، و ١١ر٢ في درجة « وسط أعلى » من حيث الذكاء .

المدرسة الثانوية : فحطنا ٤٩ طالباً من طلاب الصف الرابع ، فوجدنا بينهم ١٨ر٢ في المائة في درجة علي الأعلى ، و ٥٢ر٢ في المائة أعلى ، و ٢٢ر٤ في المائة متوسط أعلى ، و ٦ر١ في المائة متوسط .

كما أننا فحطنا ٥٢ طالباً من طلاب الصف الثالث ، فوجدنا بينهم ١٧ر٢ في المائة في درجة علي الأعلى ، و ٢٦ر٦ في المائة في درجة أعلى ، و ٢٨ر٤ في درجة متوسط أعلى ، و ٧ر٧ متوسط .

دار المعلمين الابتدائية : فحطنا ٢٨ طالباً في الصف الرابع ، فوجدنا بينهم ١٢١ في المائة في درجة علي الاعلى ، و٤٢١ في المائة في درجة أعلى ، و٢٦٩ في المائة متوسط أعلى ، و٧٩ في المائة متوسط .

وفحصنا أيضاً ٢٤ طالباً من الصف الثالث ، فوجدنا بينهم ١٢٥ في المائة علي الاعلى ، و٤٥٨ في المائة أعلى ، و٧٥ متوسط أعلى ، و٤٢ متوسط .

دار المعلمين الأولية : فحطنا ٤٨ طالباً من الصف الثاني ، غير أننا علمنا أن ستة منهم ضعفاء في اللغة العربية ، بدرجة لا يجوز معها اعتبار أجوبتهم مقياساً لدرجتهم العقلية ، فتركناهم خارجاً عن الحساب . فوجدنا أن الـ ٤٢ الباقين ، ٢ في المائة في درجة علي الاعلى ، و١٨٧ في درجة أعلى ، و٥٦٢ في درجة متوسط ، و٤٢ أدنى

المدرسة المأمونية الابتدائية : فحطنا ٢١ تلميذاً من الصف السادس فوجدنا بينهم ٢١ في المائة من زمرة (أ) ، و١٩٢ من زمرة (ب) ، و٢ و ٤٨ من زمرة (ج +) و ١٦٤ من زمرة (ج) ، و١٢٩ من زمرة (ج -) . كما فحطنا ٢٩ تلميذاً من الصف الخامس ووجدنا بينهم ٢٧٦ في المائة من زمرة (ج -) و ٥٨٦ في المائة من زمرة (ج) و ١٣٨ من زمرة (ج -) . إن الجدول (رقم ٢) يلخص نتائج هذه الفحوص والاختبارات ، كما أن الجدول (رقم ٣) يرينا الواسط في هذه النتائج .

* * *

طلاب الدروس الليلية -- إننا فحطنا ٤٠ شخصاً من مداومي الدروس الليلية في المدرسة المأمونية . انهم كانوا من منتسبي الطبقات المختلفة ، نخص منها بالذكر المهن التالية . عطار ، بقال ، صفار ، نجار ، براد ، بزاز ، ساعاتي ، مرتب ، بياع سجاجير ، فراش ، مباشر ، موزع ، جابي ، كاتب ، كتي ، علاوي .. وظهر لنا من الفحص أن ٢ منهم كانوا من زمرة (ب) -- أي في درجة : أعلى -- ، و ٤ منهم من زمرة (ج +) أي في درجة متوسط أعلى -- ، و ١٤ من زمرة (ج) -- أي في درجة متوسط -- ، ١٣ من زمرة (ج -) -- أي في درجة

متوسط أدنى ، و ٤ منهم من زمرة « د » - أي في درجة أدنى - ، و ٣ منهم من زمرة « د - د » - أي في درجة أدنى الأدنى .
(بما أن مداومي الدروس الليلية لم يكونوا جماعة متجانسة لم ندخلهم في الجداول السابقة) .

* * *

المدارس والصفوف	ا	ب	ج +	ج	ج -
	٢١٢-١٣٥	١٣٤-١٠٥	١٠٤-٧٥	٧٥-٤٥	٤٤-٢٥
دار المعلمين العالية المدرسة الثانوية :	٤٤,٤	٤٤,٤	١١,٢	-	-
الصف الرابع	١٨,٣	٥,٤	٢٢,٤	٦,١	-
» الثالث	١٧,٣	٣٦	٣٨,٤	٧,٧	-
دار المعلمين الابتدائية :					
الصف الرابع	١٣,١	٤٢,١	٣٦,٩	٧,٩	-
» الثالث	١٢,٥	٤٥,٨	٣٧,٥	٤,٢	-
دار المعلمين الأولية :					
الصف الثاني	٢	١٨,٧	٥٦,٣	١٨,٧	٦,٣
المدرسة المأمونية الابتدائية :					
الصف السادس الابتدائي	٣,١	١٩,٣	٤٨,٣	١٦,٤	١٢,٩
» الخامس	-	-	٢٧,٦	٥٨,٦	١٣,٨

(جدول : ٢) - نتائج اختبارات ج. ا.

تلميذات مدارس البنات : وقد فحصنا - بعد ذلك ، وعلاوة على ما تقدم ذكره - ١٣٥ تلميذة من تلميذات مدرسة البنات المركزية ودار المعلمات .

المدارس والصفوف	الواسط	الانحراف الواسطي	الربيعيل الأدنى	الربيعيل الأعلى
دار المعلمين العالمية المدرسة الثانوية :	١٢٩	٢٩	١١٧	١٤٦
الصف الرابع	١١٤	٢٨	١٠١	١٢٩
الصف الثالث	١٠٦	٣٢	٩٠	١٢٢
دار المعلمين الابتدائية :				
الصف الرابع	١٠٧	٣٠	٩٦	١٢٦
» الثالث	١٠٧	٢٥	٩٧	١٢٢
دار المعلمين الأولية :				
الصف الثاني	٩٣	٢٩	٨٠	١٠٩
المدرسة المأمونية الابتدائية				
الصف السادس	٨٤	٢٩	٦٧	٩٦
» الخامس	٦٦	٢٣	٥١	٧٤

(جدول : ٣) - نتائج اختبارات ج . أ

ووجدنا بين طالبات دار المعلمات : ١٦ في المئة من درجة علي الاعلى ، و ٨ و ٩٨ في المائة من درجة أعلى ، و ١٤ في المئة من درجة متوسط أعلى ، و ٨ و ٣٧ متوسط ، و ٨ و ٩٨ متوسط أدنى ، كما أننا وجدنا بين تلميذات الصف السادس الابتدائي ٣٥ في المئة من درجة أعلى ، و ١٠ و ٥٠ من درجة متوسط أعلى ، و ٢ و ٦٥ متوسط ، و ٣ و ١٧ متوسط أدنى ، و ٥ و ٣٠ أدنى .

غير أننا لم نعتبر هذه الأرقام مقياساً صحيحاً لدرجة ذكاء هؤلاء البنات . لأننا لاحظنا خلال الاختبار ، ان ايعازات الوقوف والانتهاه كانت تهيج معظمهن تهيجاً محسوساً ، وتولد في نفوسهن انفعالاً عصبياً . ولا شك في أن ذلك كان يؤدي إلى حدوث ارتباك في أعمالهن الذهنية .

وقد تأكدنا من مجرى الاختبار أن مقياس ج. أ. لا يلائم قط حالة بناتنا ، وان فحص ذكاء البنات عندنا ، يجب أن يجري بمقاييس لا تحتاج إلى ايعازات متكررة ، ولا تنقيد بأزمة منقطة ، فلا تفسح مجالاً لمفاجآت مهيجة . ونظن ظناً قوياً ان الاختبارات التي سنجرىها بمثل هذه المقاييس ، ستعطينا مستوى أرقى من المستوى الذي ظهر من اختبارات ج. أ.

مقارنات

— بين نتائجنا ونتائجهم —

إذا قارنا واسط الدرجات المذكورة آنفاً ، بجدول «دوفوس» رقم (١) المدرج في الصفحة رقم ٣٣ ، والذي يبين نتائج الاختبارات في مختلف المدارس الاميركية ، توصلنا إلى النتائج التالية :

(أ) — ان الواسط في دار المعلمين العالية ١٢٩ يقابل تماماً واسط السنة الأولى من السكليات الامريكية . الا أن الانحراف الواسطي في دار المعلمين العالية

٢٩ أصغر من الانحراف الاعتمادي لتلك السنة ٣٣ مما يدل على زيادة في التجانس.

(ان السنة الاولى من الكلمات تقابل السنة الثالثة عشرة من الدراسة) .

(ب) -- ان الواسط في الصف الرابع الثانوي ١١٤ يتوسط بين واسطي السنة الثالثة (١١٧) والثانية (١١١) من المدرسة العالية في أمريكا ، وبتعبير آخر يزيد على واسط السنة العاشرة من تلك الدراسة ، بدون أن يصل إلى درجة واسط السنة الحادية عشرة .

(من المعلوم أن الصف الرابع الثانوي عندنا يكون بمثابة السنة العاشرة من الدراسة .)

(ج) -- ان واسط الصف الثالث الثانوي (١٠٦) يقع بين واسطي السنة الأولى (٩٧) والثانية (١١١) من المدرسة العالية . ولكنه يكون أقرب إلى الثانية من الاولى . . وبتعبير آخر إنه أكبر من واسط السنة التاسعة من الدراسة ، وقريب من واسط السنة العاشرة .

(من المعلوم أن الصف الثالث الثانوي عندنا ، يكون بمثابة السنة التاسعة من الدراسة) .

(د) - ان الواسط في الصفين الثالث والرابع من دار المعلمين الابتدائية (١٠٧) يفوق كثيراً واسط السنة الاولى من المدرسة العالية في أمريكا (٩٧) وتتقرب إلى واسط السنة الثانية من تلك المدرسة (١١١) .

(ان هذين الصفيين من دار المعلمين هما بمثابة السنة التاسعة والعاشره من الدراسة) .

(هـ) ان واسط دار المعلمين الأولية «٩٣» يتوسط بين واسطي السنة الثامنة الابتدائية «٨٨» والاولى العالمية «٩٧» .

(إن الصف الثاني من دار المعلمين الأولية عندنا بمثابة السنة الثامنة من سنى الدراسة) .

(و) - إن واسط الصف السادس من مدرسة المأمونية (٨٤) يتفوق على واسط السنة السابعة الابتدائية في أمركا (٧٠) تفوقاً كبيراً ، ولا نقل عن

واسط السنة الثامنة (٨٨) إلا قليلاً .
(ز) - إن واسط الصف الخامس الابتدائي (٦٦) يتفوق على واسط السنة السادسة الابتدائية الأمريكية (٥٧) تفوقاً بارزاً ، ولا يقل عن واسط السنة السابعة (٧٠) إلا قليلاً .

النتيجة العامة

يمكننا أن نلخص هذه المقارنات بعبارة وجيزة ، فنقول : إن الأطفال والشبان الذين اختبرناهم بهذا المقياس العقلي لم يظهروا في مستوى دون مستوى أترابهم الأمريكيين ، من حيث الذكاء .



نتائج اختبارات

ث . م .

في نهاية السنة الدراسية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، أردت أن أستفيد من اجتماع تلاميذ الصفوف المنتهية في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في العاصمة من الألوية المختلفة لأجل الامتحانات العامة . وأقدمت على تجربة أحد الاختبارات العقلية على التلاميذ الذين أموا بفداد من مختلف الألوية والأقضية ، بقصد نيل شهادة الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية .

واخترت لذلك الاختبار الذي يرمز اليه بحرفي (ث . م .) .

إنه وضع من قبل الدكتور (ميرا) الاسباني ، في معهد التوجيه المهني في برشلونة ، وفقاً للأسس التي كان قررها (ثورنتون) الأميركي لأجل معهد كارنيجي . لهذا السبب يعرف باسم (اختبار ثورنتون - ميرا) .

لقد أجرينا هذا الفحص على ١٠٢٢ تلميذاً ، وكان ٨٧ منهم ممن أكملوا الصفوف الرابعة الثانوية وتقدموا للامتحان العام للدراسة الثانوية ، و ٢٥٣ ممن أكملوا الصفوف الثانية الثانوية وتقدموا للامتحان العام للدراسة المتوسطة ، و ٦٢٢ ممن أكملوا الصفوف السادسة الابتدائية وتقدموا للامتحان العام للدراسة الابتدائية ، و ٣٢ من تلميذات دار المعلمات ، و ٣٨ من تلاميذ الصف الخامس من مدرسة ابتدائية .

وقد جرى الفحص على الطريقة الآتية :

بعد الإيعاز بالابتداء ، ترك للمفحوصين نصف ساعة كاملة ، يعالجون في

خلالها المسائل ، حسب ترتيبها ، وعند ختام هذه المدة ، أعطيت لهم إيعازاً بالتوقف ، ورفع الأقلام ، ووضعت إشارات وتواقيع لتثبت المسألة التي وصلوا إليها خلال النصف ساعة .

وبعد ذلك أعطي لهم إيعاز جديد للاستمرار على المسائل الباقية ، وترك لهم نصف ساعة أخرى لمواصلة العمل ، وعند ختام هذه المدة الأخيرة ، جمعت الكراسات .

وقد أحصيت الاسئلة التي حلت حلاً صحيحاً خلال القسم الاول من الاختبار ، كما أحصي مجموع الاسئلة التي تم حلها حلاً صحيحاً خلال مدة الاختبار بأجمعها . بما فيه القسم الاخير منه .

إن الجدول رقم (٤) يبين عدد المسائل المحولة في نصف ساعة ، و (الجدول ٥) يبين عدد المسائل المحولة في ساعة كاملة .

مقارنات

إذا أمعنا النظر في أرقام هذين الجدولين ، وجدنا فيها بعض نقاط جديدة بالاعتبار :

(أ) - إن الفرق بين عدد المسائل المحولة في نصف ساعة والمحولة في ساعة ، صغير في الرابع الثانوي وكبير في دار المعلمات ، مما يدل على أن طلاب هذا الصف الثانوي متعودون على إنجاز هذا العمل بسرعة ، بعكس طالبات دار المعلمات .

ب - ان واسط الدرجات في الثاني الثانوي يفوق واسط دار العمليات في الجدول رقم (٤) - الذي يثبت نتائج النصف ساعة الاولى . - في حين انه يساوي الواسط المدرج في الجدول رقم (٥) - الذي يثبت نتائج الساعة

الكاملة - مما يدل على أن طالبات دار المعلمات ، يتساوين مع طلاب الثاني الثانوي حينما لا يضيق عليهن الوقت .

الجدول : ٤ - الحلول الصحيحة خلال نصف ساعة

عدد المفحوصين	صفوفهم	الصغرى	الربعيل الادنى	الوسط	الربعيل الاعلى	العظمى
٨٧	الرابع الثانوي	١٠	٣٢	٣٧	٣٢	٤٨
٢٥٣	الثاني =	٤	١٥	٢٠	٢٧	٤١
٣٢	دار المعلمات	٣	١٢	١٨	٢٢	٤٢
٦٢٢	السادس الابتدائي	١	٧	١١	١٥	٤٣
٣٨	الخامس =	٣	٩	١٣	١٩	٣١

الجدول : ٥ - الحلول الصحيحة في ساعة واحدة

عدد المفحوصين	صفوفهم	الصغرى	الربعيل الادنى	الواسط	الربعيل الاعلى	العظمى
٨٧	الرابع الثانوي	١٨	٢٨	٣٣	٣٨	٤٩
٢٥٣	الثاني »	٧	٢٤	٢٩	٣٦	٥٢
٣٢	دار المعلمات	١٠	٢٢	٢٩	٣٣	٥٢
٦٢٢	السادس الابتدائي	١	١٥	٢٠	٢٧	٥٣
٣٨	الخامس »	٣	١١	١٩	٢٥	٣٣

ج - ان درجات الخامس الابتدائي تفوق درجات السادس الابتدائي في الجدول رقم (٤) . غير انه يجب ان يلاحظ ان درجات هذا الصف تعود الى مدرسة ابتدائية في العاصمة ، في حين أن درجات الصفوف السادسة تعود الى عدد كبير من المدارس في العاصمة وخارج العاصمة .

كما يجب ان يلاحظ ان التفوق الذي ظهر بهذه الصورة خلال النصف ساعة الاولى ، لم يستمر في المدة الباقية ، فإن درجات الصفوف السادسة خلال الساعة الكاملة ، تفوق درجات الصف الخامس بصورة عامة .

مجلة التربية والتعليم

لقد بدأت التفكير في اصدار مجلة « التربية والتعليم » ، منذ اليوم الذي قررت فيه الاستقالة من مديرية المعارف العامة ، والتفرغ الى التعليم في دار المعلمين العالية .

وفعلا ، عندما تخلصت من أعباء مديرية المعارف العامة الثقيلة ، أخذت أعد العدة لإصدار المجلة ، في بداية عام ١٩٢٨ :

لقد وسعت نطاق اشتراكاتي في مجلات التربية والتعليم التي تصدر في فرنسا وفي سويسرا - في مستويات مختلفة - . كما اشتركت في العديد من مجلات التربية التي تصدر في انكلترة وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن جهة أخرى ، اتصلت مع أحد أصدقائي المقيمين في القاهرة ، لطبع الصور اللازمة للمجلة على ورق صقيل هناك ، وارسالها إلى بغداد لإدخالها بين صحائف المجلة ، (وذلك لعدم امكان طبعتها طبعة جيدة في بغداد ، خلال تلك السنين) .

وقد صدر من المجلة المذكورة (٣٢) عدداً خلال أربعة أعوام . صدر العدد الأول منها في بداية كانون الثاني ١٩٢٨ ، وصدر العدد الأخير في بداية كانون الأول سنة ١٩٣١ .

وقد ألفت الأعداد المذكورة خمسة مجلدات ، بلغ مجموع صحائفها - مع ملحقاتها - نحو (٣٢٠٠) .

● المجلد الأول - يتألف من ستة أعداد ، صدرت خلال النصف الأول من سنة ١٩٢٨ : الأعداد ١ - ٦ ، الصادرة من كانون الثاني الى حزيران .
يقع في ٣١٢ صفحة ، مع ٢٥ لوحة مصورة خارج المتن ، وملحق عملي يقع في ٨٨ صفحة .

● المجلد الثاني - يتألف من ستة أعداد ، صدرت خلال النصف الثاني من سنة ١٩٢٨ : الأعداد ٧ - ١٢ ، الصادرة من تموز الى كانون الأول من السنة المذكورة .

يقع في ٣٧٢ صفحة ، مع ١٤ لوحة مصورة خارج المتن ، وملحق عملي يقع في ٥٨ صفحة .

● المجلد الثالث - يتألف من عشرة أعداد : من ١٣ إلى ٢٢ ، صدرت خلال السنة الثانية من المجلة ، من كانون الثاني الى كانون الأول ١٩٢٩ .
يقع في ٥٦٨ صفحة ، مع ملحق عملي يقع في ١٢٤ صفحة .

● المجلد الرابع - يتألف من خمسة أعداد : من ٢٣ الى ٢٧ ، صدرت خلال السنة الثالثة : من كانون الثاني الى كانون الأول ١٩٣٠ .
يقع في ٤٢٧ صفحة .

● المجلد الخامس - يتألف من خمسة أعداد : من ٢٨ الى ٣٢ . صدرت خلال السنة الرابعة : من كانون الثاني الى كانون الاول ١٩٣١ .
يقع في ٤٣٧ صفحة .



في كل عدد ، عدة مقالات اساسية ، وعدة اخبار وابحاث تحت العناوين التالية :

في عالم التربية والتعليم .

في حياة التربية والتعليم (مشاهدات وملاحظات) .

ما بين المجالات (اقتباس وانتقاد) .
وفي معظم الاعداد : ملحق عملي .
الأعداد الممتازة

و

الاعداد الخاصة

وقد صدرت بعض الاعداد الممتازة والخاصة ، في موضوع معين ، فيما يلي
بعض التفاصيل عن الأعداد المذكورة :

■ ذكرى جان جاك روسو

بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على وفاته ، يتألف من العديدين
٧ و ٨ - صدر في شهر آب ١٩٢٨ ، يقع في ١٧٢ صفحة ، مع خمس
لوحات مصورة خارج المتن .
القسم الأول : حياته - فلسفته في الدين والاخلاق - في السياسة
والاجتماع - في التربية والتعليم .
القسم الثاني : مختارات من كتاباته : في الأدب والفن - في التربية والتعليم .

■ ذكرى تولستوي

بمناسبة مرور مائة عام على تاريخ ولادته .
يتألف من العديدين ٩ و ١٠ . صدر في تشرين الاول ١٩٢٨ .
يقع في ١٤٠ صفحة مع أربع لوحات مصورة خارج المتن .
حياة تولستوي - فلسفة تولستوي - آراؤه في التربية والتعليم -
مختارات من كتاباته .

■ الاختبارات العقلية

مقييس الذكاء ومقاييس المعرفة
طرق اجراء هذه الاختبارات ، وكيفية تطبيق هذه المقاييس ،

والنتائج المستحصلة منها .

العدد ١٨ ، الصادر في حزيران سنة ١٩٢٨ - يقع في ٨٠ صفحة ، مع خمس كراسات . يبلغ مجموع صحائفها ٤٠ .

اختبارات الجيش الامريكى - اختبارات بالأسئلة الشفهية - مقاييس الدراسة في الحساب : مقياس مونرو - مقياس كلاباريد - اختبار تمييز السخافات - اختبار ترتيب الصور - اختبار اتمام الصور الناقصة .

الكراسات طبعت على حدة ، ورقمت كل واحدة منها بالحروف الأيجدية . وذلك لأن طبع منها كمية كبيرة ، استعملت خلال الاختبارات التي اجريت في مدارس بغداد) .

هذا ، ومما يجب الاشارة إليه : ان نشریات مجلة التربية والتعليم في الاختبارات العقلية لم تنحصر بما جاء في العدد الخاص المذكور .

فإن المجلد الاول من المجلة يتضمن الابحاث التالية ، حول الموضوع نفسه :

امتحان الذكاء ومقياسه (ص ٢٢١ - ٢٢٤) - مقياس ترمن : من السنة الثالثة الى السادسة (ص ٢٢٤ - ٢٣٦) ، من السن السابعة الى الحادية عشرة (ص ٢٧٣ - ٢٩١) ، من السن الثانية عشرة الى سن البلوغ ص (٣٥٨ - ٣٦٠) .

والمجلد الرابع يحتوي على الاختبارات التالية :

روصوليمو ، وطريقته في تعيين السحنات السكلجية (ص ٢٥ - ٣٦) - الاختبارات العقلية والسحنات السكلجية (ص ٢٠٣ - ٢٠٧) - مقياس ترمن الجماعي (ص ٢٩٠ - ٣١٢) اختبار الذكاء بواسطة الرسوم (ص ٥١٢) - اختبار الشعور الاخلاقي (٥١٩) - اختبار ث.م. (ص ٣٨٤ - ٤٠٢) - اختبار الذكاء بإتمام القصص المصورة (ص ٥٣٤) - مقياس المعرفة في الحساب : مقياس كورتيس - مقياس كليفلاند - مقياس الصين - مقياس بالار .

● مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية

العدد ٢٨ الصادر سنة ١٩٣١ ، يقع في ٩٦ صفحة .

يبدأ بنظرة اجمالية الى انواع المدارس وانظمتها ، ثم يسرد مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية في كل من : المانيا ، بولونيا ، بلجيكا ، فرنسا ، السويد ، اليابان ، اليونان ، بلغاريا ، تركيا ، ايران ، مصر ، العراق ، انكلترا ، وامريكا . وينتهي بفصول مختارة من تقرير لجنة كارنيجي عن التعليم الثانوي في اوروبا وفي الولايات المتحدة الامريكية .

هذا ، وقد نشرت المجلة - قبل العدد الخاص المذكور ، مقالات في : المدارس الثانوية في انكلترا (ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٩) التربية والمعارف في الولايات المتحدة الأمريكية (ص ٣٢٧) التربية والتعليم في الأرياف الانكليزية - المعارف في الصين (ج ٣ ، ص ٦١ - ٧٤) ، منهج الدراسة الأولية في روسيا السوفيتية (ج ٤ ، ص ٥١ - ٨٤) .

● طرق تعليم الحساب .

يتألف من العدد ٢٩ و ٣٠ ويقع في ١٣٢ صفحة .

ويتضمن الأبحاث التالية :

أسس الحساب : نظام التعداد ، ونظام الترقيم .

الحساب عند الاقوام الابتدائية - التعداد والترقيم في التاريخ القديم : عند المصريين ، عند البابليين ، عند الفينيقيين ، عند اليونان ، عند الرومان ، عند الهنود .

الحساب عند العرب : نظام التعداد ، نظام الترقيم ، أنواع الأعمال الحسابية ، وطرائقها المختلفة .

تعليم الحساب في نظر أساطين التربية : بستالوتسي ، فروبل ، دكرولي ،

مونتنسوري ، جون ديوي (مع ٩ صحائف من الصور) .
وسائط تعليم الحساب (صور ٩ أنواع محاسب ، في ٤ صفحات) .

كيف تربط دروس الحساب بسائر الدروس : الحساب والتاريخ - الحساب
والدروس الجغرافية - الحساب والصحة - الحساب والأشغال اليدوية - الحساب
والرسم - وصايا عملية .
(وفي نهاية الكتاب : فهرس المقالات التي نشرت في الأجزاء السابقة من
مجلة التربية والتعليم وفي ملحقها العملي (عددها ٢٢) .

● كارلتون واشبرن .

الأسئلة التي وجهها كارلتون واشبرن الى رجال التربية والتعليم قبل قيامه
برحلته الاستطلاعية حول العالم .
اجوبتي على تلك الأسئلة .

المحاضرة التي ألقاها في بغداد - تعليقاتي عليها - مع مقالتي في « التعليم
الاقتباسي والأساليب الاستفرادية في التدريس » .

* * *

ان معظم أبحاث المجلة ومقالاتها ، مكتوبة من قبلي . بعضها موقع
عليها بتوقيـع « أبو خلدون » - أو باختصار : أخ - وبعضها منشور دون
أي توقيع .

وفي المجلة مقالات هامة مترجمة من الفرنسية والانجليزية . الترجمة من
الفرنسية تولاها الاستاذان : جلال زريق وعز الدين علم الدين . واما
الترجمة من الانجليزية ، فقد قام بها كثيرون . هذه اسماؤهم بترتيب الحروف
الهجائية :

جلال زريق ، حافظ جميل ، خالد الهاشمي ، طالب مشتاق ، عبد الرزاق

لطفي ، عبد المسيح الوزير ، فاضل الجمالي ، متى عقراوي ، محمد خورشيد ،
ياسين عمر .

وتولى سكرتاريتها الاستاذ حامد مصطفى .

الكتب الملحقة

قدمت المجلة الى قرائها ثمانية كتب وكتيب . أربعة منها طبع ونشر كاملاً ،
ومستقلاً عن المجلة ، والأربعة الأخرى طبعت ونشرت ملزمة بعد ملزمة ، ملحقة
بأعداد المجلة .

وفيا يلي بعض المعلومات عن الكتب والكتيبات المذكورة :

● الحولية الخلدونية - عن سنة ١٩٢٩

تقع في ١٤٤ صفحة ، بالقطع الصغير ، تحتوي على المعلومات التالية : انواع
التقاويم - معلومات تقويمية متنوعة - أشهر مشاهير البشر (مع ١٢ صورة) -
مشاهير القربية : منذ بداية عصر النهضة حتى نهاية القرن الاخير (مع ٣٠ صورة) -
تاريخ الاختراعات والاكتشافات ، منذ اوائل الحضارة (مع ١٥٥ صورة) -
تأبينات السنة : أهم التأبينات التي جرت خلال سنة ١٩٢٨ (مع ١١ صورة) -
عيد الطيران الفضلي - أهم الوقائع الأدبية والعلمية والفنية في العالم العربي - أهم
وقائع السنة في العالم : الوقائع العلمية والعمرائية - الوقائع السياسية . -
الحفريات الأثرية في العراق .

(الصور منقولة من « الماناك بستانلوتسي » - أي : حوليات بستانلوتسي
التي تنشر في لوزان) .

● الحولية الخلدونية - عن سنة ١٩٣٠

تقع في ٢٠٠ صفحة بالقطع الصغير . وتتضمن المعلومات التالية :

معلومات تقويمية عن سنة ١٩٣٠ - أهم الأعياد والأيام القومية - مشروع اصلاح التقويم - كلمات حكمية لكبار الكتاب والمفكرين - معلومات فلكية - مشاهير علماء الفلك ، مشاهير المخترعين ، معلومات تاريخية : أهم الوقائع السياسية ، منذ مائة عام ١٨٣٠ - ١٩٣٠ - قرطبة وجامعها ، بمناسبة مرور الف عام على قيام الخلافة فيها ، الوقائع المهمة في تاريخ العرب منذ اقدم الازمنة حتى القرن التاسع عشر - أهم وقائع السنة : العلمية والعمرانية والسياسية .

صور عن : جامع قرطبة - صور عن ابن سينا ، وأبي القاسم الجراح - صورة قبر امرئ القيس .

● ألواح وصور ، لأجل دروس الأشياء .

٤٣ لوحة بالقطع الصغير .

● طمبولات ودومينات تعليمية .

٣٠ لوحة و ١٠ صور ، في قطع المجلة - طمبولات في الحساب -

طمبولة في التاريخ - دومينو ، في التاريخ - دومينو ، في عواصم الدول .

● محاضرات في الأدب العربي .

ألقاها معروف الرصافي (نشرت ملحقاً بأعداد المجلة) .

● دروس في فن التربية .

تأليف : جبرائيل كمبايره - ترجمة محمد عزة دروزة . تقع في ٢٠٠

صفحة - (نشرت ملحقاً بأعداد المجلة) .

● التربية لأجل حضارة متبدلة .

تأليف كيلباتريك - ترجمة فاضل الجمالي .

تقع في مائة صفحة (نشرت ملحقاً بأعداد المجلة) .

● نقد تقرير لجنة مونرو .

رسائل موجهة الى الاستاذ بول مونرو حول التقرير الذي قدمه الى

وزارة المعارف العراقية - باسم لجنة الكشف التهذيبي .

تأليف : أبو خلدون ساطع الحصري .

تقع في ١٥٢ صفحة في قطع المجلة ، وتحتوي على ١٢ رسالة مع جواب مونرو

على الرسائل الأربعة الأولى ، ورد المؤلف على ذلك .



من أبحاث مجلة التربية والتعليم

في الاقتباس والانتقاد

خلال اشتغالي بإصدار مجلة التربية والتعليم في بغداد ، كنت اتتبع المجلات المصرية بكل اهتمام ، وألاحظ كل ما ينشر فيها عن التربية والتعليم والتاريخ والاجتماع : واستحسن البعض منها ، واقتبسها وأنشرها دون أي تعليق . غير أنني كنت أجد في البعض منها ما يستوجب النقد والتصحيح ، فأعلق عليها تعليقا مختصراً أو مفصلاً ، حسب ما يقتضيه الموضوع .

سأنقل فيما يلي ، البعض من تلك الاقتباسات والانتقادات ، لأنها تظهر بكل وضوح بعض الآراء التي كان يقول بها ويذيعها أعظم الكتاب والمفكرين في مصر ، في أواخر العقد الثالث من القرن الحالي ، كما أنها تبين موقفي من تلك الآراء .

- ١ -

أحياء التفكير العربي وتجديده

نشرت جريدة السياسة اليومية في مصر - القاهرة ، في عددها الصادر في ٢٣ أبريل ١٩٢٩ ، مقالة تحت هذا العنوان وبتوقيع (م . ع . ع) بحث فيها عن « بوادر النهضة الفكرية الجديدة » التي تشمل « جميع الشعوب العربية » ، وعن « شغف العرفان والتقدم في ميدان التعليم والثقافة » الذي أخذ يستولي على جميعها ، ثم قالت « ان نهضة البلاد العربية هذه ليست بعيدة عن التأثير بعوامل

النهضة الفكرية في مصر ، بل وليس من المبالغة أن نقول انها أثر مباشر من آثارها ، ونفثة ظاهرة من نفثاتها ، وذلك طبيعي ، يرجع إلى الظروف التاريخية التي توثق مدى العصور روابط النهضات الفكرية بين الشعوب التي تتكلم العربية ، أو بعبارة أخرى يرجع إلى الجامعة الكبرى التي تنضوي تحت لوائها جميع هذه الشعوب ، أعني جامعة اللغة . ونهضة التفكير العربي لا تعني بلداً أو شعباً عربياً بذاته . وإنما تعني نهضة اللغة العربية ونهضة التفكير في جميع البلاد التي تنطق بها . وقد كانت دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة دوراً بعد دور موئل هذا التفكير ، وكانت كل منها يوم ازدهار نهضتها منارة للعالم العربي أو العالم الإسلامي كله . وظلت القاهرة مدى عصور طويلة مبعث النهضات الفكرية العربية ، وكان ازدهارها دائماً كعبة الاساتذة والطلاب من سائر الامم الاسلامية ، وكانت زعامة مصر الفكرية يومئذ ترجع في بعض الوجوه الى زعامتها السياسية ، بيد انه بما يملأ مصر فخاراً وغبطة انها تعود وتستأنف مهمتها التاريخية الكبرى ، اعني احياء التفكير العربي واللغة العربية ... يلوح لنا ان شعوب الشرق العربي تتبع النهضة المصرية باهتمام وشغف ، وتأخذ عنها كل ما تستطيع اقتباسه في ميادين التربية والتعليم والتفكير والكتابة ، فبرامج التعليم المصرية ، تمثل في برامج التعليم في البلاد العربية تمثيلاً قوياً ، والمؤلفات المدرسية المصرية هنالك عمدة الاساتذة والطلاب في كثير من المواد ، واما صحف مصر ومجلاتنا ، وأما بحوث كتابها ومؤلفاتها فهي غذاء فكري ثمين لكل اديب ومفكر ، واساليب كتابها ومناهجهم في التفكير والكتابة تطبع اليوم اساليبهم ومناهجهم بطابع قوي يبدو أثره ظاهراً في ثمرات اقلامهم . وهذه شواهد قاطعة على قيام الروابط الفكرية بين الشعوب العربية ، وعلى ان النهضة الفكرية العربية تسير اليوم في طورها الجديد على اصول تقاليدها وعواملها التاريخية القديمة . فاذا كانت مصر مبعث التفكير والنهضة فإنها لا تتولى بذلك قيادة نهضة وتفكير مصرية ومحلية ، وإنما تتولى قيادة نهضة عامة لها صداها وآثارها القوية في جميع البلاد العربية . والبلاد العربية ، شعوراً منها بهذه الظاهرة التاريخية الخالدة ، تولي اليوم وجهها

شطر مصر ، ملبية نداء التاريخ مبادرة الى القيام بنصيبها في سبيل تقوية هذه النهضة المباركة ، فنرى شباب العرب يفدون مصر للدرس والتحصيل ، ونرى العراق بالأخص تتجه الى مصر لتدعو من ابناؤها بعض من تحتاج من الاساتذة والمربين والاختصاصيين في بعض الشؤون ، ونرى الحجاز ترغب في هذه المعونة خالص الرغبة فتدعو منها الاطباء والمعلمين ، ثم نرى فكرة تنظيم النهضة الفكرية العربية تتخذ صبغة عامة في الاتصال والتعاون واضحة فيما يعقد أو يدعى الى الى عقده في مصر وغير مصر من المؤتمرات والاجتماعات التي تقصد الى تنظيم الجهود والوسائل التي ترمي الى احياء التفكير العربي وتجديده . والخلاصة ان مصر اليوم تعود تتحمل امام التاريخ تلك المسؤولية التي حملتها مراراً أيام الدول الاسلامية ، وتعود فتندب الى أداء تلك المهمة السامية ، أعني قيادة النهضة العربية ووضع أسس اشراق عربي يتفق مع روح العصر وجدته وطرافته . على ان هذه الزعامة مع ما تسبغ من فخار وغبطة وشرف ، تحمل مصر مسؤوليات معنوية خطيرة نرجو ان تحسن أدائها ، وعلى قادة النهضة الفكرية وأئمة الثقافة في مصر ، وعلى المعاهد الرسمية الكبرى كالجامعة المصرية والازهر وكذلك على وزارة المعارف المصرية تقع أعباء هذه التبعة . فلكل منهم دور يؤديه . . . ولكننا نلاحظ مع الأسف ان الأساتذة والمربين ولأطباء المصريين يترددون في تأدية واجبهم في هذا السبيل ، ويرغبون عن العمل في البلاد العربية لما يقرن بذلك من مشاق الغربية والأقليم ووسائل العيش ، بيد أنهم يؤدون واجباً قومياً ورسالة سامية وانهم يخدمون أمتهم ولغتهم وتاريخهم ، وانهم يرفعون بذلك هيبة مصر ويوثقون علائقها مع الأقطار الشقيقة . فلتتقدم مصر إذن وليتقدم أبناؤها الى أداء هذه المهمة السامية ، بكل ما يجب لأدائها من عزم واقدام وتضحية » .



تعليقي على ذلك

لقد نقلت هذه الفقرات في العدد ١٧ من مجلة التربية والتعليم الصادر في ١٥ ايار سنة ١٩٢٩ . ثم علقت عليها بما يلي :

« لقد اغتبطنا جـد الاغتباط لصدور هذه الدعوة المؤثرة ، من يراع كاتب مصري ، ولا سيما من انتشارها على صفحات جريدة السياسة المصرية . »

وبعد ذلك قلت : « اننا كنا نتألم كل الألم عندما كنا نشاهد - قبل بضع سنوات - إعراض المفكرين المصريين عن جميع مظاهر « الحركة العربية » و « الفكرة العربية » و « الجامعة العربية » ، وانصرافهم عنها الى الهيام وراء « الجامعة الاسلامية » تارة و « الجامعة الشرقية » تارة أخرى ، ومع هذا كنا نعتقد كل الاعتقاد بان تلك الحالة لم تكن إلا وقتية وعرضية ، وأنه لا بد أن يأتي يوم تدرك فيه مصر (الوظيفة الطبيعية) التي تتوجه إليها - بحكم وضعها التاريخي والجغرافي . وأن تسرع الى تلبية (نداء التاريخ والطبيعة) في خدمة « الفكرة العربية » وقيادة « الأمة العربية » . ان الوقائع أثبتنا كل يوم - خلال السنوات الخمس الأخيرة - بما يؤيدنا في هذا الاعتقاد ، وببشرنا بقرب التطور المنتظر والمأمول . وما المقالة التي بحثنا عنها الآن ، إلا مظهر جديد من مظاهر هذا التطور الطبيعي والمشكور . »



ومع ذلك قلت :

« لا نكتم بأننا وجدنا في ثنايا المقالة بعض تعبيرات تدل على شيء من التردد والتحفظ في هذا الباب ، واننا لم نرتج - مثلاً - الى تعبير « الشعوب التي تتكلم بالعربية » ومع هذا لا نتردد في الاغتباط بهذه الخطوة العظيمة ، مؤمنين إيماناً

قوياً بالخطوات الواسعة التي ستليها عاجلاً أو آجلاً ، ونشكر المحرر والجريدة على عملها شكراً جزيلاً .

إن الآراء المسرودة في هذا التعليق كانت تجول في ذهني منذ سنوات عديدة وكنت سردها وشرحتها مراراً على طلابي في دار المعلمين العالية ، وعلى بعض الكتاب المصريين الذين قابلتهم في بغداد ، وفي مختلف الأوقات . وأما ما نشرته في مجلة التربية والتعليم ، فكان أول عرض علني ومطبوع ، في أوائل سنة ١٩٢٩ .

- ٢ -

نقد آراء طه حسين وعباس محمود العقاد

في العرب والفرس واليونان

لقد جرت مناقشة قلمية بين الاستاذين عباس محمود العقاد وطه حسين ، على صفحات « مجلة البلاغ الاسبوعي » حول الترجمة والاقتباس : كتب العقاد مقالاً تحت عنوان « الترجمة وتعارف الشعوب » ، قال فيه إن الحروب ، تحمل المحاربين على « الترجمة والاقتباس » ، وذكر أمثلة على ذلك . أما طه حسين فقد رد على هذا الرأي قائلاً : « ان الترجمة من الحاجات الاجتماعية فليست من نتائج البغض أو الحب » .

وقد تطرق الطرفان خلال هذه المناقشة الى مسألة الترجمة عند العرب ، واتفق كلاهما في القول « بأن العرب نقلوا عن الفرس واليونان كل شيء » ، وأما الفرس واليونان فلم ينقلوا عن العرب شيئاً ، غير أنهما اختلفا في تعليل هذه الحادثة الواقعية .

فرأينا أن نطلع القراء على آراء الطرفين ، لنبدي بعد ذلك ، رأينا في الأمر :

... طه حسين ، الجديد ١٦ سبتمبر ١٩٢٩ ...

« ومن المحقق أيضاً ان العرب انتصروا على الفرس وعلى اليونان البيزنطيين بعد ظهور الإسلام كما انتصروا على أمم أخرى فنقل العرب عن الفرس واليونان كل شيء ولم ينقل الفرس واليونان عن العرب شيئاً . وكل ما كان هو ان الفرس أسلموا وطال عهدهم بالإسلام فتشققوا بالثقافة الإسلامية ، فكانت لهم آداب حديثة فيها أثر قوي للآداب العربية . ومن غريب الأمر ان هذه النهضة الفارسية التي ظهر فيها تأثر الفرس بالعرب لم تكن حين كان العرب غالبين والفرس مغلوبين ، وإنما كانت حين تم الف-وز للفرس على العرب وظفروا بالسلطان السياسي كله في الشرق الإسلامي فكيف يعلل الاستاذ العقاد هذه الترجمة ؟ بالحرب أم بالبغض أم بالتنافس والجهاد ؟

أما أنا فألاحظ قبل كل شيء ان العلة الحقيقية الأولى لكل ترجمة ونقل إنما هي الطبيعة الإنسانية التي تجعل الإنسان حيواناً اجتماعياً كما يقول أرسططاليس في السياسة ، وحيواناً مفكراً كما يقول أرسططاليس في المنطق . فطبيعته الاجتماعية تضطره إلى ان يتصل بغيره من الأفراد والجماعات ويشاركهم فيما يفكرون ويشعرون ويتحدثون وطبيعته المفكرة تضطره إلى ان يبحث ويستقصي ويتعرف حقائق الأشياء ، فالترجمة إذاً أداة من أدوات الحياة الاجتماعية ، وهي أداة من أدوات الحياة العقلية ، وبمقدار حظ الشعوب من الحياة الاجتماعية والعقلية وحاجتها الى تكميل هذين الفرعين من الحياة يكون حرصها على الترجمة .»

— عباس محمود العقاد ، الجديد ٣٠ سبتمبر ١٩٢٩ —

« ... نظن نحن أن تبادل الترجمة في هذا الجانب لم يكن منتظراً لسبب

واضح، وهو ان التبادل يستلزم وجود المعرفة والحياة الفكرية عند الفريقين، ولم يكن هناك معرفة ولا حياة فكرية عند الفرس واليونان والبيزنطيين الذين غلبهم العرب واستولوا على بلادهم . إنما كانت المعرفة لفرس ويونان آخرين هم الفرس واليونان السابقون ، وكان أبناؤهم الذين غلبهم العرب غرباء او كالغرباء عن تلك المعرفة الموروثة، يحملونها ولا يعنون بها عناية قومية فضلاً عن العناية بأخذ ما عند غيرهم وترجمة الكتب الاجنبية من عربية وغير عربية . فيصح أن يقال ان العرب اخذوا علوم الفرس واليونان الذين عاشوا قبل ظهورهم ببضعة قرون، وأن الصلة بينهم وبين اولئك الفرس واليونان كانت منقطعة بانقطاع ما بينهم من الزمان ، وكانت منقطعة بينهم وبين الفرس واليونان والمعاصرين لهم لأنهم كانوا في مذاهب النهضة متفرقين .

» فالذي نحب أن نذكره هنا ان العرب والفرس كانوا من جهة فريقاً واحداً يجمعه الدين وكانوا من جهة أخرى فريقين متنافسين تفرق بينهما العصبية والتراث القديم . فحكم العرب والفرس في الاقتباس والتنافس يختلف من هذه الناحية عن الأمم التي تستقل كل منها بثقافة وتنظر إلى الأمة الأخرى نظرها الى العدو والغريب عنها من جميع الوجوه ، وحسبنا ان الفرس أخذوا دين العرب وان العرب اخذوا حضارة الفرس ليكون ذلك دليلاً على ان التغالب باب من أبواب التعارف والاستطلاع . ولا نحسب الاستاذ طه يستطيع ان يعلل الاقتباس الذي اقتبسه الفرس من العرب أو اقتبسه العرب من الفرس بعلّة الرغبة في المعرفة التي ذكرها أرسطاليس وحدها دون ان تقترن بها محرضات التغالب بين الفريقين، وإلا فما بال الرغبة في المعرفة لم تظهر إلا في تلك الأوقات التي افترنت بالتنافس بين الغالبين والمغلوبين ؟

— طه حسين ، الجديد ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ —

فليس من الحق ان اليونان البيزنطيين والفرس الذين قهرهم المسلمون لم يكن

لهم شيء ينقل عنهم ، ليس هذا من الحق في شيء . فمن الأشياء التي لا تقبل الشك ولا الجدل ان البيزنطيين الذين عاصروا العرب في القرن الأول والثاني للهجرة كانوا مثقفين تثقيفاً حسناً ، وان ثقافتهم هذه هي التي عرفها العرب فاضطروهم ذلك الى ان ينقلوا من آثار اليونان القدماء ما نقلوا . ومن الأشياء التي لا تقبل الشك ولا الجدل ان الفرس الذين عاصروهم العرب وانتصروا عليهم في القرن الأول للهجرة كان لهم حظ من الثقافة والحضارة ، أخذ العرب منه الشيء الكثير ، ولا أكاد أعرف لقدماء الفرس ثقافة اخذها العرب وانما أخذ العرب عن الفرس ما كانوا يتداولون من ثقافة وحضارة في ظل الدولة الساسانية التي قهرها المسلمون .



المجلة : نحن نعتقد ان أمر « اقتباس الأمم بعضها عن بعض » ، من الحوادث الاجتماعية المعضلة التي لا يمكن تعليلها بعلة واحدة أو ببضع علل معدودة ، فشان هذه الحادثة شأن جميع الحوادث الاجتماعية المعقدة ، تتعدد وتشابك فيها الأسباب تعدداً كبيراً وتشابكاً شديداً .

فقد توفق كل واحد من الاستاذين عباس العقاد وطه حسين في الدفاع عن بعض العوامل ، غير ان كلا منهما أخطأ — على ما نعتقد — في تعظيم اهمية ذلك العامل واستنكار سائر العوامل : لا شك في ان حب الاستطلاع يعمل عملاً خطيراً في أمر النقل والاقتباس ، غير أن هذا الحب يتوجه نحو هذا الشيء أو نحو شيء آخر ، حسب الأحوال والظروف ، ولا شك في ان الحرب والتنافس من تلك الأحوال التي تعمل عملاً خطيراً في توجيه حب الاستطلاع .

مع هذا فان النقل والاقتباس ، لا يكونان اختياريين في كل الأحيان ، بل قد يكونان قسريين أيضاً ، فالانتقال من أمة إلى أمة لا يكون فقط يجذب من الأمة الثانية فحسب ، بل يكون بضغط من الأمة الاولى أيضاً . ولا شك في أن

الضغط الخارجي لا يمكن أن يعلل بحج الاستطلاع .
على كل حالة ، ان التقليد والاقتباس من أهم مباحث علم الاجتماع ، وقد
اعتبر « جبرائيل تارد » هذه العملية أساس الحياة الاجتماعية .
نحن لا نود أن نخوض غمار هذا البحث ، غير أننا نود أن نقف قليلا أمام ما
جاء في هذه المقالات عن « اقتباس العرب من الفرس » .
لقد رأى القراء من الفقرات التي اقتبسناها وأدرجناها آنفاً ، ان هذا القسم
من المناقشة دار حول تعليل حادثة نقل العرب عن الفرس وعدم نقل الفرس عن
العرب ، كأن الحادثة نفسها من الحادثات المثبتة التي لا تحتاج الى نظر وبرهان .
فهل هذه حقيقة واقعية يا ترى ؟

« فقد نقل العرب عن الفرس واليونان كل شيء ولم ينقل الفرس واليونان
عن العرب شيئاً » هذه عبارة تكررت في المقالات عدة مرات ، ولم تضيع شيئاً
من قطعيتها ، إلا ببعض قيود تلوح من حين الى حين ، مثل « ان الفرس أخذوا
دين العرب » و « عندما طال عهدهم بالاسلام تثقفوا بالثقافة الاسلامية فكانت
لهم آداب حديثة فيها أثر قوي للآداب العربية » .

فهل لم ينقل الفرس عن العرب شيئاً غير الدين ؟

اننا نظن أن الحقائق الراهنة تخالف هذه المدعيات مخالفة صريحة : إن
تاريخ الآداب الفارسية ، لم يعلنا بالضبط نوع الأدب الدارج عند الفرس ، قبيل
اختلاطهم بالعرب ، لكنه يعلنا بصورة أكيدة ، - لا مجال للشك فيها - أن
الفرس بعد اختلاطهم بالعرب ، غيروا أساليب نظمهم وشعرهم من الأساس
واقتبسوا الأوزان العربية ، فأخذوا ينظمون القصائد ويقرضون الأشعار على النمط
العربي والعروض العربي . أمامنا واقعة أكيدة : ان الفرس اقتبسوا عن العرب
أسلوب نظمهم ، لا نعرف متى وأين وكيف ، ولكننا نعرف انهم اقتبسوا
الأساليب العربية وتمثلوها الى درجة أنستهم كل ما كان معتاداً لديهم قبل اقتباسها .
فهل يمكن أن يحدث ذلك بدون نقل وترجمة ؟ نحن نعتقد ان ذلك يدل على تأثير
أشد وأعمق من ترجمة عشرات بل مئات من الكتب .

من المعلوم ان الشاعر « فردوسي » عندما كتب « الشاهنامه » قصد فيها الكتابة بكلمات فارسية بحتة وتفاخر بنجاحه في هذا الباب ، - إذ انه لم يستعمل في قصيدته المعظمة سوى مائتين وخمسين كلمة عربية ، على ما يقال - غير أنه لم يخرج عن العروض العربي . فالعروض العربي كان قد أمات الأساليب الفارسية القديمة موتة لا حشر بعدها ، حتى أن الفردوسي نفسه لم يحاول التخلص من العروض العربي ، مع شدة عزمه على التخلص من الكلمات العربية .

فكيف يجوز لنا أن نقول بالرغم من هذه الحقائق الراهنة ، « إن الفرس لم ينقلوا عن العرب شيئاً » أو « إنهم لم ينقلوا عنهم شيئاً سوى الدين »؟ بين أيدينا الآن كتاب في تاريخ الآداب الفارسية ، عنوانه « سر آمدان سخن » - أي زعماء الكلام - كتبه أحد أدباء الفرس الذين يغالون في امتداح كل ما يتعلق بأدبهم وقومهم مغالاة كبيرة ، مع هذا يقول المحرر في كتابه هذا : « ان اليونان لم يؤثروا على الآداب الفارسية إلا قليلاً . أما العرب فأثروا بدينهم وآدابهم على إيران تأثيراً قوياً ، نفذ حتى مخ عظامها » (صحيفة ٤٦) . كما أنه يقول : « ان اللغة العربية تشغل مكاناً هاماً في آداب الفرس ، من جراء تأثير أدباء العرب - من جاهليين واسلاميين - على أدباء الفرس . ان هذا التأثير شمل الصرف والبديع والبيان والنظم ، حتى ان الفرس كادوا ينسون لغتهم » . (صحيفة ٤٧) .

فكيف يجوز أن يقال إن الفرس لم ينقلوا عن العرب شيئاً !

زيارة

جماعة من أساتذة الجامعة المصرية وطلابها

(شباط ١٩٣١)

الدكتور احمد قدرى كتب لي من القاهرة ان جماعة من اساتذة الجامعة المصرية وطلابها يفكرون بالقيام برحلة الى العراق وطلب مني بعض المعلومات عن طرائق الرحلة وتكاليفها .

وأنا بعد أن أعطيته المعلومات المطلوبة رجوت ان يتوصل بكل الوسائل الممكنة لتشجيع الجماعة على تحقيق هذه الفكرة وان يؤكد عليهم بأنهم سيقابلون بحفاوة بالغة .

وعندما تم الأمر وتعين عدد الاساتذة والطلاب شرعت في تنظيم منهاج الحفلات والزيارات : أولاً تكلمت مع رئيس الوزراء ولكني لم أجد فيه أي رغبة في الاشتراك بالحفلات .

ثم كلمت أمين العاصمة واقترحت عليه ان ينظم حفلة باسم أمانة العاصمة : إنه رحب بالاقتراح وقال : كنت أود كثيراً أن أعمل ذلك ولكن اعتمادات أمانة العاصمة لا تحتوي على أي مادة للانفاق على مثل هذه المكاتب فالأمر يتوقف على جمع مجلس الأمانة والحصول على اعتمادات جديدة وهذا يستغرق وقتاً طويلاً لا يمكن إتمامه قبل الوقت المعين لوصول الجماعة ، وبعد ذلك رأيت ان ننظم الأمور على أساس دوائر المعارف .. وبعد الاتفاق مع رجال المعارف وضعت منهاج الزيارات والاحتفالات التالي :

الزيارات : زيارة بعض المدارس ومعالم مدينة بغداد وضواحيها .. الأعظمية ..

الكاظمية وسلمان باك - الحلة - سدة الهندية ، كربلاء والنجف
والكوفة - زيارة سامراء .

الحفلات : حفلة باسم دار المعلمين العالية ، وأخرى باسم نادي المعلمين ، مأدبة
من قبل وزير المعارف عبد الحسين جلي ، مأدبة خاصة من قبلي .
كما قررنا أن يرافق الجماعة الأساتذة طالب مشتاق وسعيد فهم وعزيز سامي .
وفضلاً عن ذلك ، فكرت في أمر آخر : رأيت ان يدعوا الملك فيصل
الأساتذة لتناول الافطار (في شهر رمضان) معه في أحد الايام ، وفاتحت الملك
بذلك وهو استحسنها ووافق عليها إلا اني تركت هذا الأمر خارج المنهج ولم
أدعه بين الناس إلا بعد انتهاء الحفلتين الكبيرتين الأوليين وفي اليوم السابق
المخصص للافطار .



وصلت الجماعة تحت رئاسة الاستاذ أحمد امين ، وكانت تضم عدداً من الذين
سيتولون - فيما بعد - مناصب هامة في الحكومة المصرية : عبدالرزاق السنهوري ،
عبد الوهاب عزام ، شفيق غربال ، مصطفى عامر ...

حفلة دار المعلمين العالية جرت في اوتيل كارلتون المطل على نهر دجلة (في
مساء يوم ١٩/٢/١٩٣١) خطب فيها درويش المقدادي وألقى جميل صدقي الزهاوي
قصيدة ، ثم ألقى كل من احمد امين والدكتور عبد الوهاب عزام خطاباً .

وحفلة نادي المعلمين ايضاً جرت في الفندق نفسه (في مساء ١٩/٢/١٩٣١) ألقى
فيها الدكتور متى عقراوي خطاباً أعقبه معروف الرصافي بالقاء قصيدة نظمها
بهذه المناسبة وفي الختام ألقى أحمد امين خطاباً جوابياً .

ان الخطب التي أقيمت في هاتين الحفلتين أشغلت مكاناً هاماً على صفحات
الجرائد ، وأوجدت حركة فكرية وقومية تلفت الانظار ، ولا سيما قصيدة
معروف الرصافي التي كان مطلعها :

أرى بعد نوم طال في الشرق يقظة
نهوضية فيها طموح الى المجد
ففي مصر شيدت للعلوم معاهد
على أسس التحليل والبحث والنقد
وبعد أن يشير الى النهضة التي اجتاحت تركيا والهند وايران والصين وحتى
نجد والحجاز يقول :

وبغداد بين الأجنبي وبينها
مزيد صراع في السياسة مشد
على أن حول النيل مثل صراعنا
ولكنه بين الحكومة و (الوفد)
ويختتم القصيدة بقوله :

سلام على مصر التي أرسلت بكم
فطاحل علم لا تحيد عن القصد
لكم عند أهل الزافدين تجلة
على قدر ما للرافدين من الرفد
وأحمد امين في خطبه أكد على الروابط التاريخية التي تربط مختلف البلاد
العربية وان كان قد أكثر من استعمال تعبير « الامم العربية » تارة « والامم
الشرقية » تارة أخرى، وهذه التعبيرات ستكون موضع حوار ونقاش بيني وبينه
في جلسات خاصة .

*

ولكن أهم الآثار الفكرية ، تولدت من اختلاط واحتكاك طلاب الجامعة
المصرية بطلاب دار المعلمين العالية ببغداد .

كان تم ترتيب الحفل على أساس أن يتوزع الطلاب على موائد صغيرة ، تضم كل واحدة منها اثنين أو ثلاثة من المصريين مع اثنين أو ثلاثة من العراقيين .
وأما الاحاديث التي جرت بين الجماعتين خلال هذا الاختلاط كان يمكن أن تنلخص بما يلي :

كان المصريون يستغربون أشد الاستغراب تكلم العراقيين عن القومية العربية ويسألونهم : انتم عراقيون فكيف تشعرون بأنكم عرب؟ وأما العراقيون فكانوا يستغربون أسئلة المصريين هذه ويسألونهم : أنتم أستم عرباً؟ صحيح أنكم مصريون ، ولكن أليس المصريون كلهم عرباً فكيف لا تشعرون بعروبيتكم؟ وأما أنا فكنت أشعر بسرور عميق عندما أطلع على هذه المحادثات خلال تجوالي بين موائدهم دون أن استغريها .. اعتقاداً مني بأن ذلك لا بد أن يفتح أمام الشبان المصريين آفاقاً جديدة كما أنها كانت لا بد من أن تقوي عند الطلاب العراقيين روح العروبة .
قلت : لم استغريها : لأنني كنت أعرف أن بمصر كانت تحصر كلمة العرب — بصورة رسمية — في البدو ، فان الإحصاءات الرسمية — بعد ان تذكر ما يعود إلى كل محافظة واحدة ، فواحدة ، تذكر ما يعود إلى « العرب » كأن أبناء المحافظات ليسوا عرباً .

كما اني كنت أعرف أن في العراق نفسه ، كان الناس اعتادوا أن يستعملوا كلمة « العرب » بمعنى البدو ، حتى اني اضطرت الى اصدار بلاغ عام ، يدعو جميع المعلمين إلى مكافحة هذه العادة السيئة .
والآن ألاحظ أن شبان العراق تغلبوا على تلك العادة واخذوا يعاتبون الطلاب المصريين من أجلها فلا شك في أن الشبان المصريين ايضاً سيتخلصون من هذه العادة الفكرية عاجلاً أم آجلاً .
وقد انتهزت هذه الفرصة ، لألقي على طلابي محاضرات عديدة في تفصيل هذا الموضوع .



مائدة افطار الملك فيصل قررنا ان تكون صغيرة وخارجة عن الرسميات

والبروتوكولات ، لكي يسهل التعرف بين الملك وبين الاساتذة ، فاقترحت على اساتذة الجامعة المصرية ووزير المعارف ومدير المعارف العام وأنا ... بصفتي مدير معارف عام سابق .

ولا بد لي من التصريح بان البعض من الاصدقاء عندما عرفوا بهذه الدعوة اعترضوا علي وقالوا انك اخطأت في اقتراح ذلك على الملك لان في مصر لا يكثر الملك حتى بالوزراء ورؤساء الوزارات ، فدعوة ملك العراق الى الاساتذة المصريين تحط من مكانته وتقلل من شأن العراق في نظرهم . ولكني قلت : أنا اعتقد عكس ذلك تماماً : انهم سيلاحظون الفرق بين ملك العراق وملك مصر وسيعلمون ان ملك العراق لم يكن من الذين ورثوا الملك عن آباءهم واجدادهم ، بل هو قائد ثورة وزعيم حركة ، لا ينقطع عن التفكير في مصلحة البلاد والعمل من أجلها .

ان الوقائع برهنت على أنني لم أكن مخطئاً في هذا الباب لأن المعلومات التي طلبها الملك منهم والآراء التي أبدأها اليهم اثارت اعجابهم الشديد ورفعت مكانته في نظرهم .

خلال زيارة الجماعة لمسجد الكاظمية ، كادت تحدث فتنة هوجاء :

ان فريقاً من الكتاب الجعفرين كان ساخطاً على كتاب « فجر الاسلام » الذي ألفه الاستاذ احمد امين ، لأنه كان يعتقد ان مؤلف الكتاب تحزب للسنة وتجنس على الشيعة . فاراد أحدهم ان يستغل فرصة هذه الزيارة لانتقاد الكتاب والتشهير به . فصعد على المنبر ، واستهل خطابه بكلمات ترحيبية حارة ، وتكلم عن منزلة الاستاذ احمد امين في عالم العلم والأدب ، وبعد ذلك ، انتقل الى كتابه فجر الاسلام ، واسترسل في انتقاده بكلمات لاذعة .

بيانات الخطيب عن الكتاب جعلت الجمهور المحمّد في الصحن يتوهم بأنه

يطعن في مذاهب الشيعة بوجه عام ، والجعفرية بوجه خاص ، ويتهمهم من ذلك هياجاً كبيراً .

الأساتذة العراقيون الذين كانوا يرافقون وفد جامعة القاهرة ، لاحظوا آثار هذا الهياج ، وخشوا عاقبته إذا استمر الخطيب في خطبته ، فقالوا : « إن الجماعة مرتبطين ببعض المواعيد ، فيجب ان يعودوا الى الأوتيل الآن لكي لا تفوت عليهم المواعيد المقررة قبلاً » .

وعندما غادر الجماعة المسجد ، تبين أن هذا التدبير كان ضرورياً ، لأن الهياج كان وصل عند البعض من الحاضرين الى حد الغضب الشديد . وهذا الغضب كان يمكن أن يحمل بعض الطائشين على التهجم على مؤلف الكتاب .

*

إن كتاب « فجر الإسلام » سيعرض الاستاذ احمد امين الى « اللوم والعتاب » في النجف الأشرف ايضاً ، غير ان ذلك لم يحدث أمام الجماهير بل حدث في دار أحد العلماء .

والاستاذ احمد امين ، عندما سمع عتابهم قال : « أنا لم أكتب شيئاً دون أن استند على وقائع ثابتة ، وإذا كان لديكم أسانيد تبرهن على خلاف ذلك ، أرجو ان تطلعوني عليها ، وأنا أعدكم بإعادة طبع هذا الكتاب » .

وجرت مناقشة طويلة بين الطرفين حولبيعة الإمام علي الى الخليفة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب . غير أن هذه المناقشة لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية شأنها شأن كل الأمور التي تتصل بالمعتقدات الدينية والمذهبية .

*

ولا بد لي أن أشير الى تأثير المغني البدوي على الأساتذة المصريين :
عندما شرع المغني يعزف على ربابته ويعني ارتفعت عدة اصوات بين الأساتذة :
- « دا صعيدي ، صعيدي تمام » .

إن اكتشاف هذه المشابهة بين ما ينشده المغنون على شواطئ دجلة وبين ما ينشدونه في أعالي النيل أثر في نفوسهم تأثيراً قوياً جداً .



إن أحد الأساتذة الكبار قال لي عندما التقيت به ، بعد عدة سنوات :
— ان السفارة إلى بغداد سنة ١٩٣١ ، كانت أول اتصالاته بالقضايا العربية ،
وباكورة تفهمه لها واهتمامه بها .

بعد عودة الوفد

بعد عودة الأساتذة والطلاب الى القاهرة ، تلقيت من الاستاذ احمد امين ،
الرسالة التالية :

سيدي الفاضل ساطع بك الحصري

سلام عليكم ورحمة الله ،

وأشكركم جزيل الشكر على ما لقينا منكم ، لقد دبرتم أمر استقبالنا فأحسنتم
تدبيره وكنا نجد حيث حللنا أثر عنايتكم وحسن تدبيركم فرجعنا وألسنتنا ناطقة
بفضلكم وكرمكم . واحمد هذه الفرصة التي أتاحت لنا التعرف بكم ومكنت
الصلة بيننا وبينكم وارجو ان يكون لها اطياب الأثر للعراق ومصر . كما أرجو
ان تبلغ شكري لإخواننا العراقيين على حفاوتهم بنا واهتمامهم بالذكر منهم الاستاذ
المقدادي وطالب بك مشتاق والآنسة أليس قندلفت وسامي بك وعبد الرزاق
بك وغيرهم ممن لم تع الذاكرا اسماءهم وان مجدت فعاليتهم .

وسلامي عليكم ورحمة الله

احمد امين

١٩٣١/٢/٢٥



وبعد مرور نحو شهرين ، تلقيت منه كتاباً آخر ، مشفوعاً بمجموعة من
مذشورات لجنة الترجمة والتأليف .

وفيا يلي نص الكتاب ، وجوابي عليه :

القاهرة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ (رقم ٦٥١)

لجنة التأليف والترجمة والنشر

سيدي الفاضل ساطع بك الحصري

سلام عليكم ورحمة الله

رأت اللجنة ان تهدي العراق مجموعة من مؤلفاتها ، فأرجو ان تسمعوا
بقبولها وان تودعوها في المكان الذي ترونه أنسب لها .

وتفضلوا بقبول شكري

احمد امين

سيدي الاستاذ الفاضل احمد امين المحترم

تحية وسلاماً وبعد : فقد تلقيت مجموعة المؤلفات التي تفضلت لجنة التأليف
والترجمة والنشر بإهدائها للعراق مع كتابكم رقم ٦٥١ والمؤرخ ٢٣ (ابريل)
١٩٣١ فرأيت ان اضعها في المكتبة التابعة لوزارة المعارف لأنها المكتبة الوحيدة
التي يرتادها عدد كبير من القراء ولا سيما طلاب المدارس. هذا وأرجو ان تتفضلوا
بإبلاغ الشكر الخالص للجنة المحترمة .

المخلص ساطع الحصري

جمعية الثقافة العربية

خلال المحادثات التي جرت بيننا وبين اساتذة الجامعة المصرية - الذين زاروا العراق في شهر شباط سنة ١٩٣١ - اتفقنا على وجوب التعاون في سبيل انهاض الثقافة العربية وضمن ازدهارها : ورأينا أن احسن طريقة لذلك - في ظروفنا الحالية - هي :
ان تؤسس في كل من بغداد والقاهرة جمعية تسمى «جمعية الثقافة العربية»
لتتولى هاتان الجمعيتان مهام الاتصال بين مثقفي البلدين ، وتنسيق وتوحيد الجهود التي يجب ان تبذل في هذا السبيل .

- ١ -

في بغداد

وبناء على هذا الاتفاق ، أسسنا في بغداد «جمعية الثقافة العربية» .
وفما يلي الطلب الذي قدمناه الى وزارة الداخلية - عملاً بأحكام قانون الجمعيات مع نظام الجمعية ، واسماء مؤسسيها :
الى :

وزارة الداخلية الجليلة

بغداد

نحن الموقعين أدناه نود تأسيس جمعية علمية ادبية تدعى «جمعية الثقافة العربية» لتحقيق الاغراض المذكورة في المادة الثانية من النظام المربوط على ان

يكون مركزها في بغداد .

نظام
جمعية الثقافة العربية
في العراق

المادة الأولى .

تألفت في بغداد جمعية علمية أدبية تدعى « جمعية الثقافة العربية » .
المادة الثانية .

تسعى الجمعية لتحقيق الأغراض التالية :

- أ - ترقية الثقافة العربية وفقاً لمقتضيات العصر الحاضر .
ب - تقوية الروابط الأخوية وتوثيق الصلات الفكرية بين البلاد العربية .
ج - الاتصال بالجمعيات المماثلة لها في الاقطار العربية الاخرى لتوحيد الجهود
وتسديدها نحو الغرض المقصود .

المادة الثالثة .

تتوسل الجمعية لتحقيق اغراضها بالوسائل التالية :

- (أ) - القيام بأبحاث علمية وأدبية واجتماعية .
(ب) - إلقاء محاضرات في العلم والادب والاجتماع على الجمهور .
(ج) - نشر كتب ورسائل .
(د) - مخابرة الجمعيات المماثلة التي تتألف في سائر البلاد العربية .
(هـ) - مشاركة تلك الجمعيات في نشر مجلة علمية أدبية تساعد على بلوغ
الغرض المشترك .
(و) - عقد مؤتمرات علمية أدبية يحضرها مندوبون عن سائر البلاد
والجمعيات العربية .

المادة الرابعة :

مؤسسو الجمعية هم الذين أقدموا أولاً على تأسيسها وأسمائهم مسجلة في ذيل هذا النظام على ترتيب حروف الهجاء .

المادة الخامسة :

العضو الجديد ينتخب بالكثرة المطلقة لآراء الأعضاء بعد أن يرشحه عضوان .

المادة السادسة :

يشترط في العضوية توفر الشروط الآتية :

آ - أن يعتبر نفسه عربياً ويكون مستعداً لخدمة غايات الجمعية .

ب - أن يكون خريج مدرسة عالية .

ج - أن يعرف لغة عربية .

د - ألا تقل سنه عن العشرين .

هـ - ألا يكون ساقطاً من الحقوق المدنية .

ويجوز أن يعفى من الشرطين الثاني والثالث من ثبت له مزايا خاصة ونال انتخابه ثلاثة أرباع اصوات الاعضاء .

المادة السابعة :

يدير الجمعية مجلس ادارة يؤلف من ٨ أعضاء عراقيين .

المادة الثامنة :

تنتخب الهيئة العمومية مجلس الادارة لمدة سنتين بأكثرية الآراء المطلقة وبالرأي الحفي على أن يجدد نصف الاعضاء كل سنة ويجري تبديل النصف عند ختام السنة الاولى بطريقة الاقتراع .

ان اجتماع الهيئة العموميه لانتخاب مجلس الادارة يكون في الاسبوع الاول من شهر كانون الثاني .

المادة التاسعة :

ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه في أول اجتماعه رئيساً ونائب رئيس وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

المادة العاشرة :

الرئيس أو من ينوب عنه يمثل الجمعية ويتعاطى المعاملات باسمها .

المادة الحادية عشرة :

يجتمع مجلس الادارة مرتين في الشهر على الأقل :

المادة الثانية عشرة :

إذا تخلف عضو من أعضاء مجلس الادارة ثلاثة اجتماعات متوالية بغير عذر شرعي عد مستقيلاً .

المادة الثالثة عشرة :

إذا شغرت عضوية في مجلس الادارة يشغلها من يلي أعضاء الادارة في ترتيب عدد الأصوات في الانتخاب الأخير .

المادة الرابعة عشرة :

تجتمع الهيئة العمومية مرة في كل شهرين على الأقل .

المادة الخامسة عشرة :

الأعضاء الذين ينفكون عن بغداد يحافظون على ارتباطهم بالجمعية ويحق لهم أن يرسلوا أصواتهم تحريراً عند انتخاب مجلس الادارة والاعضاء الجدد .

المادة السادسة عشرة :

على كل عضو أن يدفع إلى صندوق الجمعية رسم دخول قدره عشرون ربية وبديل اشتراك قدره عشر ربيات عن كل ثلاثة أشهر .

المادة السابعة عشرة :

لا يحق لعضو ان يشترك في الانتخابات ما لم يسدد بدلات الاشتراك .

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز التغيير في هذا النظام ولا الاضافة اليه ولا الحذف منه إلا إذا طلب ذلك كتابة ربيع الأعضاء ووافق عليه الثلثان .

يقدم اقتراح التعديل إلى مجلس الإدارة وهو يدعو الهيئة العمومية للنظر فيه بعد أن يوزعه على جميع الاعضاء قبل يوم انعقادها بأسبوعين .

أسماء مؤسسي جمعية الثقافة العربية :

(بترتيب حروف الهجاء)

سكربتير جمعية حماية الاطفال	ابراهيم الشاذلي
مديرة دار المعلمات	أليس قندلفت
أستاذ في دار المعلمين العالية	أحمد حسن الزيات
رئيس صحة الجيش	داود الجلي
أستاذ في دار المعلمين العالية	درويش المقدادي
محامي وصاحب جريدة البلاد	رفائيل بطي
أستاذ في دار المعلمين العالية	ساطع الحصري
مدير صحة العاصمة	سامي شوكت
مفتش المعارف	طالب مشتاق
رئيس أركان الجيش	طه الهاشمي
مدير دار المعلمين الابتدائية	متى عقراوي
مدير الخارجية العام	موفق اللوسي
مدير دار المعلمين العالية	ناجي الأصيل
أستاذ في كلية الامام الاعظم	يوسف زينل



وبعد الحصول على الرخصة القانونية ، قررنا أن يكون الدكتور داود

الجلبي رئيساً للجمعية والدكتور متى عقراوي سكرتيراً لها ، و ابراهيم الشايندر محاسباً وأميناً للصندوق .

والرئيس أرسل الدعوة التالية إلى عدد كبير من المثقفين :

جمعية الثقافة العربية

سيدي الكريم

لم يبق أحد إلا وقد شعر بأن الشرق العربي يتجه اليوم اتجاهاً جديداً نحو الحياة . بعد أن شملته يقظة الامم والشعوب عقيب الحرب العظمى . ولكن الوضع السياسي للناطقين بالضاد ، وما خلفته أعوام الركود جعل الاقطار العربية مبعثرة من حيث النفوذ السائد عليها والنظم التي تخضع لها فغدت تختلف حالاتها الاجتماعية والأدبية عن بعضها بعضاً اختلافاً بلياً . وهذا ما جعل هذه الاقطار بعيدة عن اجتناء ثمرات النهضة الحديثة التي استروحت نسائهما في العهد الأخير . لذلك كان التفكير في التقريب بين أقطار الشرق العربي من طلائع الغايات التي يجب على المنورين في كل قطر أن يضعوها نصب أعينهم . ونخالكم تتفقون معنا على أن المشروع الأول الذي يجب أن تتضافر عليه الجهود في هذا الباب توحيد الثقافة . وهذا لا يتم إلا بإيجاد الصلات الفكرية والروابط الأدبية بين البلاد العربية للحصول على وحدة ثقافية شاملة .

تلك حاجة شعر بها الغياري على مستقبل الشرق العربي ، وشغلت أذهانهم فصحاءوا يبذلون المساعي لسدها بالسبل القوية . وقد حفزت هذه النزعة الشريفة جماعة من المشتغلين بالعلم والأدب في بغداد فعنوا بمناقشة الموضوع مع طائفة من الاساتذة المصريين الذين أمروا مدينة الخلفاء في بعثة الجامعة المصرية في الشتاء الماضي فاستقر الرأي على تأليف جمعيات في ديار العروبة تتخذ واسطة الاتصال بين المفكرين فيها . وان تسلك هذه الجمعيات الطرق المؤدية إلى توحيد الثقافة العربية .

وقد تألفت جمعية الثقافة العربية في بغداد وبعثنا اليكم برفقة هذا الكتاب

بنظامها ولحمة في تاريخ تأسيسها وبرنامج العمل الأدبي فيها آمليين أن تأخذكم الغيرة القومية لمؤازرتها على انجاز ما أخذت على عاتقها القيام به على الوجه الذي ترونه . وبأمل أن نتلقى جوابكم على هذا الكتاب نقدم اليكم خالص تحياتنا واحترامنا .

رئيس جمعية الثقافة العربية
الدكتور داود الجلبي
رئيس طبابة الجيش العراقي

- ٢ -

في القاهرة

بعد إتمام تشكيل « جمعية الثقافة العربية » في بغداد ، أرسلت إلى الاستاذ أحمد أمين بالقاهرة نسخة من نظامها ورجوته أن يعلمنا ما تم في القاهرة في هذا المضمار ، وتلقيت منه الجواب التالي :

سيدي الفاضل ساطع بك الحصري :

سلام عليكم ورحمة الله :

وصلني كتابكم وقانون تأسيس الجمعية وأنا موافق على ما فيه ومسرور من استصداركم من الحكومة قراراً بتأليفها .

أما في مصر فلا يمكن استصدار مرسوم بذلك ما لم تتقدم وزارة المعارف بعمل مجمع علمي وهي لم تتقدم في سبيل ذلك خطوات واسعة ، ولذلك لم نحاول أن نصبغ عملنا بصبغة رسمية .

ولكن اجتمع إخواننا وكونوا لجنة مكونة من عشرة أشخاص غرضها نشر الثقافة العلمية والارتباط في سبيل ذلك بالممالك الشرقية العربية .

ورأت أن خير وسيلة لذلك إنشاء مجلة وعقد مؤتمر دوري ، وقد عهدوا إلى بعضنا بوضع خطط مفصلة للمجلة والمؤتمر وسنعرضه على الجمعية قريباً .
وقد كنا ننتظر كتابكم لتسير في عملنا إلى النهاية وسأوفي حضرتكم بذلك قبل سفري إلى أوروبا في أوائل يولييه لحضور مؤتمر المستشرقين .
وسلامي وسلام اخواني عليكم وعلى بقية الاخوان .

أحمد أمين

٢ يونيه سنة ١٩٣١



وبعد خمسة أشهر تلقيت من الاستاذ أحمد أمين كتاباً آخر ، يتضمن تفاصيل الامر .

وهذا نص الكتاب المذكور :

سيدي ساطع بك

سلام عليكم ورحمة الله

وصلني خطابكم ، ووصلني قانون جمعية الثقافة ، وآسف جد الأسف لتأخري عن مكاتبتكم هذا الزمن الطويل فقد جاءني خطابكم الأول وأنا على أهبة السفر إلى أوروبا وقضيت فيها ثلاثة أشهر فلما عدت صادفني افتتاح الدراسة ومشغلها العديدة ومع ذلك فقد كنت دائم التفكير في هذا الموضوع لأهميته . والآن أقص على حضرتك ما كان :

حاولت جملة محاولات أن أصبغ العمل عندنا بالصبغة الرسمية فلم أنجح لأنهم يخشون أن ينقلب يوماً من الايام عملاً سياسياً وقد بذلت في ذلك جهوداً كثيرة ضاعت .

وأخيراً عدلت عن أن يكون لها هذه الصفة الرسمية واجتمعت مع بعض

من اخواني عدة جلسات وكلهم مؤمنون بالفكرة وموافقون على فكرة إيجاد
المجلة التي تكون صلة بين الامم الشرقية ومؤمنون بفكرة المؤتمر الدوري .
والعقبة التي أمامنا الآن هو إيجاد المال للمجلة فمجلة كهذه يجب أن تكون
قوية وقوتها تحتاج إلى مال فهل يكون المال من مصر وحدها أو تشترك فيه مصر
وسوريا والعراق ؟

أكون شاكراً لو عرضتم الأمر على أعضاء لجننتكم وفكرتم في نظام ذلك وما
يتعلق بالمجلة من مركزها وإدارتها والمسؤول عنها وماليتها وحجمها ، ولجننتنا
تفكر في ذلك متى قبلتم أن تكون لجننتنا غير معترف بها من الحكومة المصرية ،
أما إذا رأيتم ذلك شرطاً أساسياً فإنني أقرر عجزني الآن في هذه الظروف الحاضرة
وأنا منتظر ردكم ومعرفة وجهة نظركم في هذه المسائل وبعد الرد أبعث اليكم
بقانون اللجنة وأسماء أعضائها .

وتقبلوا تحياتي وسلامي للاخوان .

أحمد أمين

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

مشروع القاموس العربي

- ١ -

لقد تلقيت الكتاب التالي من مدير المعارف العام ، وكان مؤرخاً بتاريخ
٧ حزيران ١٩٣١ :

الى سعادة ساطع بك الحصري المحترم
الى سعادة الدكتور ناجي بك الاصيل المحترم
الى حضرة الاستاذ أحمد حسن الزيات المحترم
الى حضرة بهجة افندي الاثري المحترم

نقدم اليكم صورة كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء حول وضع القاموس
المنوه به ونرجو حضوركم الى هذه الدائرة صباح الاربعاء المصادف ١٠ الجاري في
الساعة الحادية عشرة لاجل المداولة مبدئياً بهذا الموضوع ونشكركم سلفاً .

مدير المعارف العام

وفيايلي صورة كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء الموجه الى وزارة المعارف
الذي كان مرفقاً بكتاب مدير المعارف العام .

ديوان مجلس الوزراء

العدد ٢٢١٠

التاريخ ٢٧ ايار ١٩٣١

الى وزارة المعارف

امرني فخامة رئيس الوزراء ان ابلغكم ان فخامته يعتقد ان الحاجة الى وضع قاموس عربي يحتوي على الكلمات الفنية والتعابير والاصطلاحات الحديثة اصبحت من الامور المسلمة التي لا يختلف فيها اثنان . وقد فكر فخامته في هذا الموضوع منذ مدة من الزمن فاقتنع بان قيام العراق وحده بهذا العمل لا يأتي بالفوائد المرجوة منه اذ ان الغاية الاصلية من المشروع ليست عبارة عن وضع الفاظ عربية للكلمات والاصطلاحات الفنية فحسب بل استعمال هذه الالفاظ من قبل البلدان العربية كافة حتى يمكن التفاهم بها بين العرب في جميع الاقطار والامصار . ولما كانت مصر في مقدمة البلدان العربية التي يجب اشتراكها في هذا العمل والحصول على معونتها فقد انتهر فخامة رئيس الوزراء فرصة وجوده هناك خلال هذا الفصل وكلم رئيس الحكومة المصرية في الأمر فاعرب هذا عن استعداده لاتخاذ التدابير اللازمة لاشتراك مصر في وضع القاموس . سيظهر لكم مما تقدم انه قد حصل التفاهم مبدئياً بين العراق ومصر على لزوم وضع قاموس جديد للغة العربية غير انه لأجل تحقيق هذا الغرض ينبغي ان توضع الأسس التي يجب السير عليها . لذلك يرجو فخامة رئيس الوزراء ان تدرسوا هذا الموضوع وتبدوا رأيكم في كيفية العمل على ابراز المشروع الى حيز الوجود مع بيان ما يتطلبه من النفقات التقريبية .

سكرتير مجلس الوزراء

صورة منه الى :

وزارة المالية
رئاسة الديوان الملكي
للإطلاع

عندما اطلعت على المشروع ، دونت ملاحظاتي عليه بالتفاصيل التالية :
ان مركز العمل لمشروع القاموس العربي يجب ان يكون في مصر للأسباب
التالية :

(أ) ان عدد الناطقين بالضاد في مصر لا يقل عن خمسة امثال الموجودين في
أكبر قطر من اقطار آسيا العربية .

(ب) ان الحكومة المصرية هي الحكومة العربية الوحيدة التي تخصص مبالغ
مهمة لمثل هذه المشاريع .

(ج) ان القطر المصري هو القطر العربي الوحيد الذي يملك مكتبات عامة
فنية وعصرية تساعد العلماء في اجرائهم العلمية واللغوية .

(د) ان عدد الرجال المتوغلين بالعلوم واللغات في مصر كثير جداً
بالنسبة الى سائر الاقطار العربية .

(هـ) ان مصر اكثر واسهل اتصالاً بعلماء الغرب والمستشرقين .

اما اشتراك سائر الاقطار العربية في هذا المشروع فيجب ان يلاحظ من
وجهتين مختلفتين . الاشتراك المالي أو المادي والاشتراك العلمي والفعلي :

١ - الاشتراك المالي والمادي - هو الاشتراك في النفقات اللازمة لإحضار
القاموس من جهة وطبعه من جهة اخرى ويتم هذا الاشتراك على عدة
طرق : -

(أ) تشترك كل حكومة من الحكومات العربية بقسم من النفقات اشتراكاً
مباشراً .

(ب) تمد الحكومات هذا المشروع مالا عن طريق شراء كمية مناسبة من
القاموس بقصد توزيعها على المدارس الاميرية والدواوين الرسمية .

(ج) تشويق الناس في كل قطر على الاكتتاب والاشتراك قبل الطبع .

٢ - الاشتراك العلمي والفعلي : - هو الاشتراك في وضع القاموس وترتيبه سواء أكان ذلك يجمع الكلمات أو اقتراحها أو مناقشة الاقتراحات .
وهذا الاشتراك أيضاً يمكن ان يتحقق بطرق عديدة : -

(أ) يوفد إلى مصر من الاقطار العربية المختلفة بعض العلماء ليشتركوا في اعمال المجمع اللغوي الذي سيعهد اليه بترتيب القاموس .

(ب) يؤلف في الاقطار المختلفة لجان فرعية محلية تقوم بالاجات اللازمة في قطرها وتتخاير مع المجمع المركزي في مصر وتبدي آراءها .

(ج) تجمع بين الطريقتين فيرسل ممثلون لمصر من جهة ويؤلف لجان خاصة في كل قطر من جهة اخرى أما ترجيح احدى هذه الطرق على غيرها فيتوقف على الخطة الاساسية التي ستتبع في وضع القاموس .

٣ - اعتقد ان اعمال وضع القاموس يجب ان تشمل الأمور التالية :

(أ) البحث في القواميس الموجودة لاختيار واستعمال الكلمات المسطورة فيها وتصنيفها ككلمات مستقلة مرتبة على ترتيب حروف الهجاء وفقاً لما هو معتاد في القواميس الاوروبية .

(ب) شرح معاني هذه الكلمات شرحاً عصبياً مع ذكر امثلة جيدة وموضحة لكل معنى من معانيها .

(ج) البحث في الكتب العلمية القديمة لجمع وتصنيف الكلمات المولدة المستعملة فيها .

(د) البحث في المطبوعات الحديثة من جرائد ومجلات وكتب علمية وادبية ومدرسية ونشرات رسمية وانظمة وقوانين بقصد جمع الكلمات المولدة حديثاً وتثبيت معانيها الدارجة .

(هـ) البحث في اللهجات المحلية لتحديد الكلمات العربية المستعملة في

بعض الاقطار دون غيرها او تستعمل لمعان خاصة في كل قطر . مختلفة عما يستعمل في سواها .

(و) وضع وتقرير المصطلحات التي يجب ان تستعمل في اللغة العربية مقابل المصطلحات العلمية المستعملة في البلاد الغربية في العلوم المختلفة .

يظهر من هذه الايضاحات أن البعض من هذه الأعمال بمثابة « بحث في الكتب والمطبوعات » وبعضها بمثابة « بحث في محاورات الناس » وبعضها بمثابة « وضع جديد » أو « ترجيح بين موضوعات مختلفة » ؛ ولا شك في أن كل نوع من أنواع هذه الاعمال لا يتطلب اشتراك الأقطار المختلفة في درجة واحدة .

فالاعمال المسطورة في فقرات (ا . ب . ج .) عمل علمي عام ليس من الضروري أن يشترك فيه رجال من سائر الأقطار العربية .

أما الاعمال المسطورة في فقرتي (د . هـ .) فمن الضروري أن يشترك فيها رجال من أقطار مختلفة بل ولجان في كل قطر من هذه الاقطار

وأما العمل المذكور في فقرة (و) فيجب أن يقوم به اختصاصيون في الفروع والعلوم المختلفة وربما كان من الاوفق فصل هذا العمل عن أعمال القاموس العامة والمداولة فيها في لجان اختصاصية ومؤتمرات خاصة بل والمناقشة حولها في مجلة خاصة .

ولذلك أعتقد أن الامر يتطلب تشكيلات عديدة :

أ - - مركزاً عاماً .

ب - لجاناً محلية .

ج - مؤتمرات دورية .

النزوع الى التقليد الأعمى بين خريجي الجامعة الامريكية

- ١ -

طلاب البعثة الى الجامعة الامريكية ببيروت - الذين كنت أنتظر اتمام
دراساتهم بفارغ الصبر - أخذوا يعودون ، ولكنهم صاروا يحدثون أمامنا نوعاً
آخر من المشاكل :

كل واحد منهم كان يعتبر نفسه « علامة » ، وكان يحمل في ذهنه مشروعاً
للاصلاح ، يستمد كل قوته مما يجري في الجامعة الامريكية أو مما يقال فيها .
كان أول من جاء وتقدم الي بمشاريع اصلاحية ، هو حسن جواد :

- استاذ ، في امريكا يوجد جمعيات آباء الطلبة ، لماذا لا توجدوا هنا
أمثالها ، وتأخذوا رأيهم في المناهج ؟

ثم :

- في امريكا لا يضعون مناهج عامة بل يتركون لكل محل ، ان يضع
المناهج اللازمة حسب أحواله ، لماذا هنا وضعتم مناهج عامة لكل العراق ؟



ان هذه الملاحظات صدمتني صدمة شديدة ، أنا قضيت ما قضيته من جهل
الوزراء في شؤون التربية والتعليم ، ورأيت منهم ما رأيت ، من آراء غريبة .
فكيف يكون الحال ، لو أشركت في وضع المناهج ، آباء الطلاب - الذين
يكونون ، باستثناء عدد ضئيل منهم أجهل من هؤلاء الوزراء ، بطبيعة الحال ؟

ثم ان وحدة التربية والتعليم ، من أهم الاهداف التي وضعتها نصب عيني ، وصرت أسمى لتحقيقها ، بشتى الوسائل والاساليب . واذا بي أمام طالب حديث ، يعترض على ذلك باسم « التربية الحديثة » و « النظم الأمريكية » . حاولت أن أقنعه بحجج علمية واجتماعية ، ولكنني لاحظت - خلال حديثي معه - أنه لم يهضم حتى الأمور التي درسها . كما أنني لاحظت بعد ذلك ، من مراقبة تدريساته ، وترجماته ، بأنه كان بعيداً حتى عن التفكير المنطقي السليم ، في أبسط الأمور . ومع ذلك ، رأيت بعد مدة ، أن آرائه هذه أخذت تنعكس على صفحات بعض الجرائد . صرت أقرأ فيها بعض المقالات والاقتراحات في أخذ آراء آباء الطلاب عند وضع المناهج .



كان من جملة الذين أتوا في الدفعة الأولى من المتخرجين يوسف زينل . انه جاء في بنوع آخر من الملاحظات والاقتراحات :
- أستاذ ، انكم تمهدون إلى المعلمين في المدرسة الثانوية أربعة وعشرين درساً في الاسبوع . هذا مخالف لأصول التربية والتعليم . في الجامعة الأمريكية ، الأستاذ لا يدرس أكثر من اثنتي عشرة ساعة في الاسبوع ، كيف تريدون من المعلم أن يؤدي واجبه كما ينبغي إذا كلفتموه بهذا المقدار من الدروس ؟
أجبت ، بأنه لا يجوز أن يعتبر ما يجري في الجامعة الأمريكية في بيروت ، يمكن أن يجري في المدارس الرسمية ، وذكرت له عما أعرفه عن عدد ساعات الدروس التي يعدها إلى معلمي المدارس الثانوية ، في مختلف البلاد الأوروبية . فضلاً عن ذلك ، قلت : ان قسماً كبيراً من الدروس ، تكرر لموضوع واحد ، بسبب تعدد الفروع في الصف الواحد ، فمهمة احضار الدروس لاتكون متناسبة مع عدد الساعات .

كما قلت ، في الأخير ، إن هذه الأمور يجب أن تلاحظ من وجهة أخرى أيضاً . فإن تنقيص عدد الساعات المفروضة على المعلم بنسبة خمسين في المائة مثلاً ، يقتضي زيادة عدد المعلمين بهذه النسبة ، وكذلك زيادة اعتمادات الميزانية . ونحن نصادف مشاكل هائلة ، في إيجاد المعلمين ، وإيجاد الاعتمادات ، حتى مع الترتيبات الحالية .

ولكن يوسف زينل ، لم يقتنع بكل هذه الإيضاحات ، وغادر غرفتي قائلاً :
- أنا أعتقد ، أن المعلم لا يستطيع أن يقوم بواجب التدريس كما ينبغي ، مع هذا العدد من الساعات الأسبوعية .



ولكن - من الغريب أن يوسف زينل ، أتاني بعد نحو شهرين ، قائلاً بأن فهمي المدرس يود أن يعمد إليّ بتدريس ساعتين في الأسبوع علم الاجتماع ، في جامعة آل البيت - ورجاني أن أسمح له بذلك . فقلت له :
- أنت قبل شهرين ، كنت تشكو من كثرة الساعات التي عهدت بها اليك في المدرسة الثانوية .. والآن تطلب مني أن أسمح لك بأن تدرس ساعتين زيادة على ذلك ، في جامعة آل البيت ، وفي موضوع غير المواضيع التي تدرسها في المدرسة الثانوية !
ولكنه قال لي :

- صحيح كنت قلت ذلك . لكنني بالتجربة علمت بأنني كنت مخطئاً في استصعاب الأمر ، عندئذ .

فقلت له : - إذا كنت مخطئاً في استصعاب الأمر عند ذاك ، يجب أن تعرف أنك مخطئ ، في استسهالها الآن أيضاً . ولا سيما ، هذه أول سنة تتولى فيها التدريس ، والدروس التي في عهدتك تحتاج إلى استحضارات مادية فضلاً عن الاستحضارات المعنوية . فأنت في حاجة إلى تركيز جهودك فيها . فلا يجوز لك ، أن تتحمل مسؤولية دروس أكثر من ذلك ، ولا سيما أن تتولى تدريس

علم الاجتماع في جامعة آل البيت في الوقت الذي تدرس الكيمياء في المدرسة الثانوية .
وبعد بعض الأحاديث حول هذه المواضيع ، خرج من غرفتي وهو
حانق على عدم سماحي له بالتدريس في جامعة آل البيت .



ان هذه الواقعة ، كان يجب ان تكون درساً لهؤلاء ، يفهمهم وجوب عدم
التسرع في اصدار الاحكام ، وتقديم الاعتراضات ، والتعمق في بحث الأمور ، قبل
انتقاد الاوضاع الراهنة .
ولكنني لاحظت ، أنهم كانوا ظلوا بعيدين عن الاتعاظ بامثال هذه
الوقائع والحقائق .

- ٢ -

وطبيعي ، أن امثال هذه الآراء غير الناضجة - الناجمة عن النظر الى أمور
التعليم بنظرات عمياء ، لا تعرف شيئاً غير بعض ما تعلمته في الجامعة الامريكية -
صارت تزداد كلما زاد عدد خريجي الجامعة الامريكية من العراقيين .
وتفاقمتم بوجه خاص ، بعد انسحابي من ادارة المعارف ، وبعد مجيء حملة
الدكتوراه من امريكا .



أود ان اذكر هنا ، مثالا لهذه الدعايات الخاطئة والضارة التي صارت تنتشر
على العمياء : امرأ يحوم حول تعليم الحساب :

كانت تألفت لجنة لتقرير مناهج المدارس الثانوية ، واللجنة الاساسية التي
قوت تقرير الاسس العامة ، عهدت الى لجان فرعية اختصاصية لتقرير مقررات
المناهج المتعلقة بمختلف فروع الدراسة .

والاستاذ علي مظلوم ، الذي كان عضواً في لجنة العلوم الرياضية ، أثنائي يوماً وسألني :

— استاذ ، هل يوجد حقيقة نظرية تقول إنه لا لزوم لتعليم أكثر من سبعة كسور ، هي النصف ، والثالث ، والرابع ؟
وسألته : — من قال ذلك ؟

قال : الدكتور داود قصير ، قال لنا في اللجنة أن في أمريكا قاموا بأبحاث دقيقة وشاملة ، ووجدوا أن الكسور التي تستعمل فعلاً عبارة عن الكسور السبعة المذكورة .

داود قصير ، كنت قد تعرفت عليه لأول مرة في الموصل ، وكان يدرس العلوم الرياضية في المدرسة الثانوية ، وكنت علمت أنه كان الوحيد من بين العراقيين ، في نوال شهادة الـ ب أ ، من الجامعة الأمريكية في بيروت .

ثم كنت ، التقيت به مراراً ، بعد عودته من أمريكا ، حاملاً شهادة الدكتوراه ، من جراء الأطروحة التي كتبها عن رياضيات عمر الخيام .
ولذلك ، قررت أن أتواجه معه ، وأناقشه في الموضوع ، وأخذت أنتقي من اعلانات الجرائد بعض الأمثلة الواقعة ، واحتفظت بوجه خاص بعدد من الجريدة التي كانت نشرت الاعلانات الصادرة عن دائرة الطابو .

وعندما جاءني يوماً ، فاتحته في الأمر ، قائلاً :

— بلغني أنك قلت ، في اللجنة ، إنه لا لزوم لتدريس غير سبعة كسور .

قال على الفور ، وبطريق المتأكد من صحة ما يقوله :

— نعم ، في أمريكا قاموا بأبحاث كثيرة ، اشتركت فيها كثيراً من البنوك والمخازن التجارية ، وأرباب البيوت المختلفة وعلموا أن

وسألته عندئذ : — هل قمت أنت هنا ، بأبحاث مماثلة لذلك ؟

أجابني مستغرباً : — وهل يختلف الأمر هنا ؟ مثلاً كسر ، مثل ٢١٤٣ من

١٥٩٥٢١٥ هل يوجد له محل في الحياة ؟

قلت له : — هل تظن ذلك ؟

وأخرجت من درج مكتبي الجريدة التي فيها اعلانات الطابو ، واخذت
أقرأ فيها ..

الدار الكائن في محلة .. سهماً من ... سهم
وهو قال : - هذا صعب كثيراً ..

قلت : - صعب ، أو سهل ... هذا واقع الحياة في هذه البلاد .
امرأة تملك مثل هذا السهم من دار ، كان ايجاره مثلاً ألف روبية ، ثم صعد
إلى ١١٠٠ أو نزل إلى ٩٥٠ . فيجب على هذه المرأة أن تعرف ماذا ستصبح
حصتها في هذا الايجار ، أو أن هذه الدار تم بيعها بـ ... روبية ، فيترتب على
المرأة ان تعرف ماذا سيكون نصيبها من ثمن هذا البيع .

في امريكا ... الحياة مبسطة . نظم الوراثة خالية من مثل هذه التعقيدات ،
التي تؤدي الى تجزئة الملكية الى هذه الحدود المعقدة والغريبة ، ونحن عندما
نفكر فيما يجب ان نعمله ، وما لا يجب ان نعمله يجب ان نلاحظ احوال بلادنا ،
ومسائل حياتنا ..

ثم اضفت : المبدأ صحيح : لا لزوم لإشغال التلاميذ بمسائل حسابية غير
طبيعية ، غير واردة في الحياة ، وهذا المبدأ انا قررتة وصرحت به في منهاج
المدارس الابتدائية الذي وضعته سنة ١٩٢٢ .

ولكن ماهي المسائل التي تعرض - فعلاً - خلال اعمال الحياة ، هذا ما
يجب ان تدرسه ، أنتم .

في امريكا ، لا يستعملون إلا مقياساً واحداً للأطوال ، هو اليارد ، حتى المتر
لا يستعمله الناس أبداً . ولكن في بلادنا ، نستعمل المتر ، واليارد ، والذراع .
وانت تعرف ان للذراع انواعاً مختلفة ، الذراع المعماري يختلف عن الذراع
الشامي ، والذراع الشامي ... فهل يجوز لنا ان نتجاهل هذه الحقائق الواقعية ،
ونربط تفكيرنا بالابحاث التي جرت في اميركا ، تحت شروط تختلف عن
شروطنا ، وفي ظروف تختلف فيها حاجات الناس عن حاجات بلادنا ..

كنت أود منك ان تأخذ « المبدأ » وحده ، ثم تفكر وتبحث فيما يترقب عليه :

اذهب الى سوق البزازين . وانتظر نصف ساعة عند أحد الباعة ، ولاحظ معاملات البيع والشراء التي تتم هناك . وسجل الاعمال الحسابية التي تستلزمها هذه الصفقات .

ثم اذهب الى احدى العلاوي ، ولاحظ الأوزان والمكاييل التي تستعمل فيها ، ومعاملات البيع والشراء التي تتم عندها . وسجل المسائل الحسابية التي يتعرض لها البائع والمشتري في العلاوي .

ثم اذهب الى باب المحكمة الشرعية ، واستعرض الاعلانات الصادرة منها ، وفي الأخير ، اذهب الى دائرة الطابور ، وتلعب شيئاً من المعاملات التي تجري فيها .

وعين لي ، مستنداً على هذه الابحاث ، ما هي الكسور التي تستعمل ، والتي لا تستعمل فعلاً — خلال المعاملات اليومية لمختلف طبقات الناس .



والقضية كانت رياضية ، لا مجال لإنكار بدايتها ، وداود قصير ، اعترف بخطئه في هذا الأمر .

ثم أخذ يغير سلوكه ودعايته ، على أساس هذا الاقتناع . ولكنه ، أتاني يوماً بعد مدة من الزمن ، يشكو تعنت البعض . وذكر لي بوجه خاص ، الحديث الذي جرى بينه وبين أحد الذين كانوا لا يزالون يزعمون بوجوب الاكتفاء بالكسور السبعة .

ثم ، قال لي بلمهجة المعلومة ، وبشيء من العصبية :
— قلت له ، بابا .. أنا علمتكم هذه المسألة ، أنا اطلعتكم على هذه القضية . وعلمت بأني كنت مخطئاً فيها ، والآن تريدون أن تبيعوها الي ، وتمسكوا بها ، بعد ان تخليت أنا عنها ...

ولكن أخطر وأشدّ الآراء ضرراً التي اذاعوها بين الطلاب ، كان الرأي القائل بأنه « لا يجوز تعليم شيء لا يكون من ورائه فائدة مباشرة » . وهذا الرأي وجد - بطبيعة الحال - هوى في نفوس الكثيرين من الطلاب ، فصاروا يسألون المعلمين ، في كل مناسبة « ما الفائدة من هذا البحث ؟ » ما فائدة هذه المعلومات ؟

انهم كانوا يسندون رأيهم هذا على بطلان نظرية الانتقال .. أي ترانسفر - وكانوا يقولون ، إن تعليم المباحث غير المفيدة كان وليد النظرية القائلة بانتقال الملكات ، والعلم الحديث برهن على بطلان هذه النظرية . ولذلك من العبث اشغال الطلاب بأمور لا فائدة منها فائدة مباشرة .

في الحقيقة ، إنهم كانوا بعيدين عن فهم دقائق قضية « الانتقال » وتفاصيل المباحث التي قامت حولها ، حتى أن الكثيرين منهم ، صاروا يتكلمون عنها ، في الوقت الذي ما كانوا يعرفون عنها غير اسمها .

وعندما جاء البروفسور سميث - أستاذ الرياضيات في جامعة كولومبيا ، وصاحب المؤلفات الرياضية المشهورة .. ظنوا بأنهم سيجدون فيه دعامة لأرائهم .. وصاروا يكلمونه في الموضوع .

والرجل عندما ألقى محاضرة ، قال : منذ مجئني إلى هذه المدينة ، وجدت كل المعلمين يتكلمون عن قضية الترانسفر . وسمعت ذكر هذه النظرية ، خلال هذه الأيام القليلة أكثر مما سمعت عنها طول حياتي العلمية والتعليمية .

ثم كتب على السبورة معادلة جبرية ، وأخذ يقول :

.. ما فائدة هذه المعادلة ، وأمثالها من المعادلات ؟ لماذا نتعب أذهاننا بمثل هذه الأمور ؟ ولماذا نحمل طلابنا على التفكير في أمثال هذه المعادلات ، وتعلم طرق حلها ؟

وواصل سرد سلسلة أسئلة من هذا القبيل .

قال في الأخير :

انا اعرف اني قلت احياناً بعض السخافات ولكني لا اعرف بأني قلت في وقت من الاوقات ، شيئاً اكثر سخافة مما قلته الآن ..



في مناسبات عديدة، تأكدت من أنهم يتكلمون عن أمور كثيرة، ونظريات متنوعة، كانوا بعيدين عن فهمها فهماً حقيقياً .

مثلاً كانوا يتكلمون عن « الأعمال اللامنهجية » ويقولون بوجوب الاهتمام بها . وما كانوا يدركون انها كانت مقررة في مناهج الدراسة الابتدائية ، منذ سنة ١٩٢٢ ، تحت عنوان التعليم العرضي ! وان هذا العنوان كان حال دون ادراكهم للحقيقة ، لأنهم كانوا بعيدين عن التفكير في ماهية ما سموه « الأعمال اللامنهجية » تفكيراً جدياً ، كما كانوا بعيدين عن الانتباه الى حقيقة ما جاء في المنهاج الذي كانوا يفتقدونه على العمياء .

- ٤ -

يكثر رجال المعارف من نعت خططهم بمقتضيات « العلم الصحيح » و « التربية الحديثة » ويحاولون ان ينفوا عن انفسهم « داء التأمر ك » نقياً باتاً . ولكن كتاب مبادئ العلوم الذي ترجموه وقرروه للتدريس في السنة الأولى من المدارس المتوسطة ابلغ دليل على مبلغ استرسالهم في التقليد والاقتباس دون تفكير وروية .

انهم تباهاوا بتقرير هذا الكتاب قائلين في مقدمة الترجمة ما يلي :
« ولقد تطورت النزعة في تعليم العلوم الطبيعية في المدارس الثانوية العراقية تطوراً كلياً خلال السنين الاخيرة ، فأصبحت تتطلب

معها احداث تغيير هام في مادة الدراسة للسنة الاولى . وقد حاول بعض من لهم علاقة بهذا التطور البحث عن احداث الكتب العصرية التي تلائم مدارسنا ، والتي يمكن نقلها الى العربية بشيء من التصرف فتصبح موافقة لحاجة ابناء هذه البلاد فوق اختيارهم على هذا الكتاب .

كما جاء في مقدمة الطبعة الثانية :

« وليلاحظ القارئ التصرف بالترجمة في حذف بعض المواضيع التي لا تلائم حاجة الطالب العراقي وتحوير البعض الآخر منها وفق ما يتطلبه محيط هذه البلاد » .



فلننظر في الكتاب لنرى مبلغ ملاءمة اجائته « لحاجة الطالب العراقي ولتطلبات محيط العراق » .

— يبدأ الكتاب بأبحاث العلوم الطبيعية ، بدرس السيارة وبحركها . ولا يدرك رجال المعارف ، ان السيارة اذا صلحت لتكون نقطة الابتداء لدراسة المباحث الطبيعية في الولايات المتحدة الاميركية ، نظراً لكثرتها ، ولانتشارها حتى بين الفلاحين والعمال .. فانها لا تصلح لذلك في العراق . ان هذه الملاحظة وحدها ، كان يجب ان تحملهم على استبعاده من ميدان الكتب المقررة للتدريس .

فضلاً عن انه مليء بتجارب وبابحاث لا تلائم احوال العراق بوجه من الوجوه :

فيما يلي بعض الامثلة البارزة — بين العشرات بل المئات من امثالها :

— لقد جاء في الصفحة (٢٧٨) .

« زر مكاناً فيه مجموعة من الكتب القديمة جداً ، وصف اقدم المجلدات منها ... » .

لا أدري كيف لم يخطر على بال الجماعة ، ان يسألوا انفسهم ، اين امثال هذا « المكان » في العراق ؟

- وفي التقارير المطلوبة (٣٠٥)
- « احضر من بعض الدوائر الحكومية القوانين التي فرضت لحماية الحيوانات الوحشية وحضر تقريراً تلقيه في الصف عن ذلك » .
- (هل يوجد في العراق قانون واحد لحماية الحيوانات الوحشية ؟ وهل الحيوانات الوحشية في العراق ، تكون مسألة تستحق البحث والتقنين ؟) .
- ومما يطلب بحثه : (ص ٢٨٠)
- « ابحث عن كيفية تحضير الورق المستعمل لجريدة من الجرائد التي تصدر في البلدة التي أنت فيها » .
- ومن التقارير الخاصة المطلوبة (ص ٢٣٦) .
- « عين على خارطة بلادك الأماكن الرئيسية التي يوجد فيها معدن الحديد الحام » .
- أما كان يجب على مقرري الكتاب ومترجميه أن يحاولوا ذلك بأنفسهم ، لبروا مبلغ سخافة طلبهم هذا من طلاب العراق) .
- ومن التقارير الخاصة (ص ٣٦١) .
- « اقتن الجداول التي تبحث عن الأدوية الجاهزة التي تشتريها الجمعية الطبية الأميركية . وحضر من هذه مباحثة للصف عن الاخطار التي تنتج من استعمال كثير من الأدوية الجاهزة » .



- ومن التمارين والأسئلة المسطرة في الكتاب :
- جاء في الصفحة (٥٠) .
- « كم من الاستخدامات لماكنة البخارية يمكنك أن تكتشف في اسبوع واحد ، في بلدتك ، أو جيرانك ؟ وكم من هذه يتعلق بالنقل ؟ »
- وجاء في الصفحة (٥٠٨) :
- « وكم من الاستعمالات المختلفة يمكنك أن تكتشف للمحرك الكهربائي مدة اسبوع واحد في بلدك ، أو جوارك ؟ وكم منها يتعلق بالنقل ؟ » .

- وجاء في الصفحة (٢٥) :
« حاول احصاء كافة الآلات الموجودة في محيطك ، والتي تتطلب استخدام هواء مضغوط » .
- وقد جاء في الصفحة (٣٥٥) :
« ادرس بقدر امكانك عن وليم هرفي وعمله ثم قدم تقريراً إلى الصف مستنداً على ما تصل اليه من دراستك هذه » .
- وقد جاء في الصفحة (٤٨٢) :
« افقتن من جزارك عينين طريتين أو ثلاثاً ، للبقرة أو للخنازير » .



- وفي الكتاب أبحاث كثيرة تتعلق بالولايات المتحدة الأميركية ... وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :
- فقد جاء في الصفحة (١٢٧) :
« ولقد اعتاد هنود ملتنوما التابعة للارغون بفكرة اضرام النار في وسط حفرة مستديرة واسعة في قاعة مجلسهم النيابي الدائمي . فانهم كانوا يجلسون حولها وأرجلهم مدلاة إلى الداخل ولم يكن الدخان ليزعجهم إلا قليلاً وذلك لخروجه من ثقب في سقف البناية ، اشرح ذلك » .
- وقد جاء في الصفحة (٢٣٢) :
« ويوجد الفحم في جميع قارات الدنيا ... فهناك ترسبات هائلة في كل من بلاد أميركا الشمالية اذ يستخرج الفحم بكثرة في المناطق الصناعية العظيمة من الولايات المتحدة في شرقها وغربها الاوسط وجنوبها ثم في ولايات جبال الروكي منها لكن أغلب ولايات الباسفيك والاتلانتيك والخليج لا توجد فيها ترسبات الفحم » .
- وقد جاء في الصفحة (٢٣٤) :
« وقد وجد النحاس الهنود الحمر على سواحل بحيرة سوبريور - قبل اكتشاف أميركا بمدة طويلة . حيث قد استعملوه لرؤوس السهام » .

- في الصفحة (٢٣٨) المعلومات التالية :
- « أما الفضة فتحصل من معادنها الخام التي تستخرج من الولايات الجبلية الغربية في الولايات المتحدة » .
- وقد جاء في الصفحة (١٣٥) :
- « وما هو جدير بالذكر هنا ، أن أكثر من أربعة أخماس الخشب المستعمل في البيوت يستهلك في المزارع والباقي يستعمل في المدن التي يبلغ عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة . ويحل الفحم والغاز الطبيعي وغاز الفحم والكهرباء والبنزين والنفط محل الخشب بسرعة فائقة » :
- وقد جاء في الصفحة (٤٤٧) هذا السؤال :
- « لماذا كان يضع الهنود والرواد آذانهم بالقرب من سطح الأرض لمعرفة قدوم الجياد ؟ »

●

والغريب أن المترجمين استعملوا أحياناً صيغة المتكلم في الامور العائدة إلى أميركا بصراحة تامة . مثلاً ، قالوا في الصفحة (١٢٥) .

« الثقاب اختراع حديث . ولم يكن الثقاب أيام الاستعمار والاستكشاف متيسراً كما لدينا الآن . ولم يكن إيقاد النار بالعملية البسيطة . فعائلة الرواد كانت تحافظ على النار موقدة أبداً » .

●

هذه النماذج من أبحاث الكتاب الذي قرروا تدريس ترجمته في العراق ، باسم

« التربية الحديثة » !

لماذا يتهاافت خريجو المدارس على الوظائف الحكومية؟

لماذا يتهاافت خريجو المدارس على الوظائف الحكومية ؟
ان هذا السؤال أشغل أذهان الكثيرين من رجال الادارة والسياسة والقلم في العراق . وأما تفكيرهم في هذا المضمار سار في اتجاه ساذج جداً ، وصاروا يقولون لأن مناهج الدراسة في جميع المدارس موضوعة على أساس خاطيء : انها لا تتمشى مع ما تقتضيه التربية الاستقلالية ...
وهذه الفكرة انتشرت كثيراً لأن بعض الجماعات وجدت فيها وسيلة ثمينة للتهجم على المبادئ التي سارت عليها نظم المعارف .
في حين أن كل الحقائق كانت تظهر بكل وضوح وجلاء ان عوامل هذه الحالة هي اقتصادية واجتماعية قبل كل شيء .
فإن المدارس الصناعية الموجودة لا يدخلها أحد إلا إذا دفعت لهم إدارة السكك الحديدية أو الدوائر البلدية بعض الرواتب الشهرية . والطلاب الذين يدخلونها عندما يتخرجون منها أيضاً يطرقون أبواب الحكومة طلباً لوظيفة يعتاشون بها .
وكان بعض المعارضين يرد على هذه الحجة بقولهم : ذلك لأن مناهج مدارس الصناعة أيضاً ليست راقية ، فلو كانت المدارس المذكورة راقية ما تأخر عن الدخول فيها عدد كبير من الطلاب . انهم بهذه الصورة كانوا يبقون بعيدين عن التفكير في أمر الدوافع الاقتصادية والاجتماعية ، حتى عندما جاءت براهين أقوى من

ذلك لم يتزحزحوا عن موقفهم هذا ، فان طلاب البعثات الذين عادوا إلى العراق بعد أن درسوا الزراعة في الولايات المتحدة الاميركية أيضاً صاروا يتهاقون على الوظائف دون أن يشتغلوا بالزراعة .

وعلى الرغم من هذه الوقائع البليغة ظلت الفكرة الساذجة تنتشر بين مختلف طبقات الناس في العراق .

وأنا تناقشت مع الكثيرين في مناسبات شتى في هذا المضمار ، وحاولت أن أبين أن الطريقة الناجعة لمعالجة هذه الحالة : هي توفير التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لها .

ومع الاسف لاحظت أن هذه القضية تشغل ألسان الكثيرين من رجال الحكومة والسياسة الذين ظلوا يربطون هذه القصة بمناهج الدراسة الموضوعة للمدارس الابتدائية والثانوية ، دون أن يحملوا أنفسهم أعباء التعمق في البحث ودون أن يلتفتوا إلى الامور الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى معالجة جديّة. ولذلك رأيت أن أدون رأيي في هذا الباب في مقالة علمية نشرتها في مجلة التربية والتعليم .

حول إلغاء دار المعلمين الأولية .

كنت قد رتبت دور المعلمين ، على ثلاث درجات :

أ) - دار المعلمين الأولية - يقبل فيها خريجو المدارس الابتدائية .

ب) - دار المعلمين الابتدائية - يقبل فيها خريجو المدارس المتوسطة .

ج) - دار المعلمين العالية - يقبل فيها خريجو المدارس الثانوية .

ان غرضي من تأسيس دار المعلمين الأولية ، كان يتلخص في أمرين هامين :

أولاً : - أولاد المدن ، لا يرغبون في الذهاب إلى القرى الصغيرة ، ولا يستطيعون أن يتكيفوا بمقتضيات البيئات الريفية . وبما أن المدارس المتوسطة والثانوية لا توجد إلا في المدن الكبيرة - في مراكز الالوية - ، فكان من الضروري إعداد أولاد المدن الصغيرة - التي لا توجد فيها غير مدارس ابتدائية - إلى مهنة التعليم .

ثانياً : - ان دار المعلمين الالوية ، تضمن لأولاد المدن الصغيرة ، ومراكز الاقضية ، « امكان مواصلة الدرس » بعد اتمام دراستهم الابتدائية . واعتقد ان دار المعلمين الالوية ، ادت من هاتين الوجهتين خدمات كبيرة .



ولكن الانجليز ما كانوا يرتاحون الى اجتماع عدد كبير من الطلاب - في العاصمة - حيث دور المعلمين - في معاهد داخلية .

كانت أبديت لي بعض الملاحظات ، في أمر استرسالي في توسيع دور المعلمين ، عندما كنت أتولى مديرية المعارف العامة ، وبعد المناقشة ، نجحت في اقناع المستر سميث في ضرورة التشكيلات المذكورة .



ولكن بعد أن تلقيت من مديرية المعارف العامة ، ولا سيما بعد تخلي خلفي الأول طه الهاشمي ، أيضاً منها - بدأت محاولات جديدة لإلغاء دار المعلمين الأولية .

ويظهر أن الانجليز أخذوا يهتمون بهذه القضية اهتماماً خاصاً - بعد ما حدث عند مجيء السير الفرد موند من مظاهرات ، كان أهم أبطالها طلاب دور المعلمين : فان كونهم مجتمعين - بصفتهم داخليين - كان حال دون نجاح الشرطة في منع التجمع والتظاهر .



وإذا بي يوماً أعلم أن في اجتماع عقد في وزارة المعارف من المستشار المستر سميث ، والمدير العام رشيد الخوجه ، والسكرتير طالب مشتاق ، ومدير دار المعلمين متى عفراوي ، والمفتش .. يوسف عز الدين الناصري ، جرى البحث في إلغاء دار المعلمين الأولية ، ووافق الحاضرون على ذلك .

فرايت من واجبي أولاً ، أن ألقت أنظار المدير العام ، إلى أهمية القضية . فذهبت إلى زيارته في ديوانه الرسمي وقلت له : بلغني أنكم تفكرون في إلغاء دار المعلمين الأولية . أنا أعرف أن الانجليز كانوا يريدون ذلك منذ مدة لملاحظات سياسية ، ولذلك رأيت أن أطلعكم على أوليات القضية . قل لي : نحن قصدنا الاقتصاد .

قلت : - أبواب الاقتصاد كثيرة ، فلماذا تبدأون بدار المعلمين الأولية ، التي أسست لغايات معينة .

وشرحت له الأسباب التي حملتني على تأسيسها ، وعلى إبقائها ، وقلت : - إذا ألغيت دار المعلمين الأولية ، ستحصر مهنة التعليم بأولاد المدن وستجابهون صعوبات كبيرة للحصول على معلمين للمدارس الريفية . وفضلاً

عن ذلك ستحرمون أولاد المدن الصغيرة ... مراكز الأقضية - من المعهد الوحيد الذي يتيح لهم دراسة أكثر من الدراسة الابتدائية .

قال : - لا ، نحن لا نحرم هؤلاء من امكان الدراسة ومن امكان التهيؤ الى مهنة التعليم ، لاننا سنمنح الى طائفة منهم مخصصات لكي يدرسوا في مدارس متوسطة توجد في مراكز الالوية ، لكي يأتوا بعد ذلك الى دارالمعلمين الابتدائية .

قلت : - ستعطونهم مخصصات ، ليدرسوا في المدارس الثانوية التي في الالوية ؟

قال : نعم .

قلت : - تلاحظون من ذلك أن الامر لا يتضمن الاقتصاد ، افلا يدل ذلك على أن هناك غرضاً غير غرض الاقتصاد . هو : كما قلت لكم في بداية حديثي الحيلولة دون اجتماع عدد كبير من الطلاب في مدارس العاصمة الداخلية ...

رشيد الحوجه ، لم يستطع ان يرد على ملاحظتي هذه . وقد تأكدت من انه كان بعيداً عن تقدير اهمية المسألة ، وكان اخذها على بساطتها ، وقد تأثر من ملاحظاتي تأثراً ظاهراً .

الا اني كنت اعرف انه ، لم يكن قوي الارادة ، ولذلك ، لم اطمئن إلى ما سيعمله بعد هذا الحديث .

فرأيت أن أكلم متى عقراوي أيضاً في الموضوع ، وذهبت الى زيارته في دار المعلمين .

عندما حدثته في الامر ، علمت بأنه ينظر الى المسألة ، من ناحية أخرى ، لا تمت الى الاقتصاد بصلة .

قال : انه حذب فكرة الإلغاء ، لأنه يجد مدة التحصيل غير كافية .

قلت : هذه الملاحظة تبرر طلب تزييد المدة ، ولا تبرر طلب الالغاء .

ان مدة الدراسة في دار المعلمين ، منذ تأسيسها زيدت تدريجياً ، كلما تمت امكانيات البلاد .

ثم اني أعتقد ان ثلاث سنوات دراسة منتظمة وموجهة ، خير من سنة دراسة بعد ثلاث سنوات دراسة غير منتظمة ، وغير موجهة ، ومختلفة .
وشرحت له الأسباب التي حملتني على تأسيس دار المعلمين الأولية والتمسك بها .

ومنى عقراوي ، اقتنع بالأمر ، بعد سماع شروحي ، ووعدني أن يكتب مذكرة في الأمر . وفعلًا برّ بوعده وكتب المذكرة ، وأطلعني عليها .
إن تشبثاتي ومناقشاتي هذه أثرت ثمراتها ، فقد طوي مشروع إلغاء دار المعلمين الأولية .



ولكن ، بعد ذهاب رشيد الخوجه من المديرية العامة وتولي يوسف عز الدين الناصري الأمور مقامه ، ولا سيما بعد إبعاد مشتاق من سكرتارية الوزارة ...
تغلبت فكرة إلغاء دار المعلمين الأولية ، وتمّ الإلغاء فعلاً .



طالب مشتاق ، كانوا قد أخرجوه من مركز الوزارة .. بتعيينه مفتشاً للمعارف ، في جهات العمارة . استقال .. ثم كتب بعض المقالات ، التي تنتقد أعمال الوزارة .

وكانت إحدى هذه المقالات ، تحوم حول إلغاء دار المعلمين الأولية ، وتصرح بخطأ ذلك ، وتشرح الأضرار التي ستنتج عن ذلك .
ولكن إحدى الصحف نشرت مقالة بتوقيع مستعار تدافع عن أمر الإلغاء ، وترد على مقالة طالب مشتاق .

قيل لي إن صاحب المقالة المذكورة هو منى عقراوي ، ولكنني لم أصدق ذلك لأنني كنت قرأت المذكرة التي كان قد كتبها - قبلاً - بعد زيارتي له في دار المعلمين الأولية .

لكن الأخبار تواترت بشكل غريب ، حتى إنه قيل لي بأن منى عقراوي ،

كان قد أعطى المقالة الى رفائيل بطي ورفائيل امتنع عن نشرها .
وعندما سمعت هذه التفاصيل أردت أن أناكد من حقيقة الأمر . فأرسلت
كتاباً إلى رفائيل بطي ، أستفسر منه عما يعرفه في هذا الشأن .. وقد ردّ
على رسالتي بكتاب تحريري ، يؤكد فيه بأن متى كان طلب منه أن ينشر المقالة ،
وبناء على امتناعه هو ، ذهب بها إلى الجريدة الأخرى .

وقد دهشت من سلوك متى في هذا المضمار .
وعندما جاء لزيارتي مرة ، فأتحتة في الأمر ، فلم يستطع الإنكار ، إلا أنه
أراد أن يبرر عمله بقوله :
- الصحيح ، أنا زعلت من طالب مشتاق ، لأنه هو ايضاً كان وافق على
فكرة الإلغاء ، في حينها .
قلت له : - الهجوم على طالب مشتاق ، هناك أشخاص عديدون تولوا ذلك
الأمر ، وعلى رأسهم ثابت عبد النور . وما كنت أتوقع منك ، أن تكتب تلك
المقالة - لمجرد الزعل من طالب مشتاق - خلاف ما تعتقده في القضية .

عندما صرت مديراً عاماً للتدريس والتربية ، سنة ١٩٣٥ تصفحت اضبارات
الوزارة ، للاطلاع على ما جرى فيها منذ انفكاكي من المديرية العامة ، فوجدت
فيها مذكرة متى عقراوي في لزوم إبقاء دار المعلمين الأولية .
وفرات تحتها ، ملاحظة المستر سميث ، الذي كتب ما نصه :
« ان جميع هذا الآراء والحجج كنت قد سمعتها قبلاً من مصدر آخر » .

إلغاء دار المعلمين العالية

إن « النشاط التخريبي » الذي امتازت به وزارة المعارف سنة ١٩٣١ لم يكتف بإلغاء دار المعلمين الأولية بل قرر إلغاء دار المعلمين العالية أيضاً .
إن دار المعلمين العالية كانت تأسست سنة ١٩٢٣ وظلت تسير في طريق التقدم والتطور سنة بعد سنة منذ ذلك التاريخ .
في بادئ الأمر قبلت خريجي دور المعلمين من أدوارها المختلفة غير أنها بعد ذلك صارت لا تقبل إلا الناجحين في الامتحانات العامة في الدراسة الثانوية .
وكانت في البداية تضم قسمين : الواحد يختص بتخريج معلمين لتدريس التاريخ والجغرافية في المدارس المتوسطة ، والقسم الآخر يختص بتخريج معلمين للعلوم الطبيعية في المدارس المذكورة .
ولكن بعد ذلك توسع كل واحد من هذين القسمين وصارت الدار تتألف من فرعين أدبي وعلمي ، وصار الفرع الأدبي يشمل اللغة ، والأدب ، والاجتماعيات ، والفرع العلمي يشمل العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية .
وقد تخرج من دار المعلمين العالية عدد من المعلمين المؤهلين لتدريس هذه العلوم المختلفة وقاموا بمجدمات ثمينة في رفع مستوى التعليم في المدارس المتوسطة .
وكان من المنتظر والمتوقع أن تواصل السير في طريق التقدم والنهوض لتوسيع نطاق خدماتها . إلا أن قرار وزارة المعارف بالغائها أنهى حياتها وخدماتها .
ماذا كان الداعي إلى هذا الإلغاء ؟

يصعب الرد على هذا السؤال بصيغة التأكيد العام ولكن لا مجال للشك في أن
رغبة « التخلص من ساطع الحصري ومن آثاره » كانت من جملة تلك الدوافع .



ألغيت دار المعلمين العالية سنة ١٩٣١ ولم تُعد إلى الحياة من جديد إلا
سنة ١٩٣٥ .

* * *

فترة العمل في وظيفة
مراقب التعليم العام

١ تشرين الأول ١٩٣١ - ٣١ كانون الأول ١٩٣١

نظرة إجمالية

إن فترة عملي في وظيفة مراقب التعليم العام كانت قصيرة جداً .

فإني توليت الوظيفة المذكورة في ١ تشرين الأول سنة ١٩٣١ ، ولكنني قررت التخلي عنها وقدمت طلباً رسمياً لنقلي إلى رئاسة كلية الحقوق في ٣٠ تشرين الثاني من السنة المذكورة . ولذلك انحصرت مدة عملي في شهرين فقط وان كانت المعاملة الرسمية للنقل قد استغرقت نحو ثلاثة أسابيع أخرى .



خلال هذه المدة القصيرة درست أحوال المدارس وأوضاع التفتيش دراسة دقيقة وكتبت عنها عدداً غير قليل من المذكرات التي تبين النقائص ، وتشرح كيفية إصلاحها .

وأهم الإصلاحات التي اقترحتها كانت تحوم حول التفتيش والمفتشين ، وترمي إلى تكوين هيئة من المفتشين القديرين الذين يستطيعون القيام بأعباء التفتيش من مراقبة وإرشاد ودعاية ، كما كنت شرحتها في تعليلات التفتيش الصادرة سنة ١٩٢٢ .

غير أن العراقيل التي أحدثها المدير العام الدكتور سامي شوكت والمواقف الغريبة التي وقفها في هذه القضية حالت دون تحقيق شيء من

هذه الإصلاحات .
وهذا كان السبب الأصلي لقراري في التنحي عن الوظيفة المذكورة .



سأدرج في هذا الفصل أهم النماذج من المذكرات التي تبين أحوال المعارف
والمدارس ، كما وجدتها في تلك الفترة من الزمان :

*

توليقي وظيفة مراقب التعليم العام

من الغريب أنه في الوقت الذي كانت « الجماعة » التي شغلت مركز القيادة والتوجيه في وزارة المعارف تتوسل بوسائل شتى لإزالة آثار الحصري من ميادين التعليم ، كان جماعة من النواب - الحكوميين وغير الحكوميين - يعتقدون أن أمور المعارف تدهورت كثيراً منذ استقالي من مديرية المعارف العامة ولا سيما خلال السنتين الأخيرتين ويرون من الضروري ان تسارع الحكومة الى إصلاح الأحوال ، كما أنهم كانوا يرون ان يتم هذا الإصلاح بتوجيه مني . ولذلك عرضوا رأيهم هذا الى الملك من ناحية وعلى رئيس الوزراء من ناحية أخرى .

والحكومة بعد بحث الأمور من وجوها المختلفة قررت إصلاح المعارف إصلاحاً جدياً بالعمليتين التاليتين :

أولاً : احداث وظيفة « مراقب التعليم العام » ، واسنادها إليّ لأتولّى النواحي العلمية والتنظيمية من الأمور .

ثانياً : تغيير مدير المعارف العام الأخير ، وتعيين مدير عام جديد على أن يكون من ذوي الثقافات العالية ومعروفاً بروح الإقدام والوطنية ليتولى النواحي الإدارية من شؤون المعارف .



إن فكرة احداث وظيفة مراقب التعليم العام لم تكن حديثة تماماً . فإن ياسين الهاشمي كان اقترح علي ذلك عندما قدمت استقالي من المديرية العامة قبل

أربع سنوات ولكنني رفضت حينئذ الوظيفة المذكورة لاعتقادي بضرورة التباعد عن مركز الوزارة .

غير أن الآن بعد مرور هذه السنوات وبعد ملاحظة التغيير الكبير الذي طرأ على الأحوال ، قررت أن أتولى الوظيفة المذكورة ، وكلي أمل بأنني سأستطيع تحقيق كثير من الأمور الاصلاحية بالتعاون مع مدير المعارف العام الجديد .

أما وظيفة مدير المعارف العام فكان لها مرشحان : هما الدكتور سامي شوكت ، والدكتور فائق شاكِر . إن رئيس الوزراء نوري السعيد ما كان يفضل احدهما على الآخر ، وأما رستم حيدر فخلال محادثتنا الشخصية كان يفضل فائق شاكِر على سامي شوكت وينصحني بتفضيله .

غير اني لم أتردد في ترجيح الدكتور سامي شوكت لانه كان يتكلم كثيراً ويكتب أحياناً عن الثورة العربية والأمور الوطنية والقومية فاعتقدت أن توليه مديرية المعارف العامة سيكون خير ضمان لاستمرار الاتجاه القومي الذي كنت ألتمه كل الالتزام في التنظيم والتوجيه في المدارس منذ البداية .

أما الدكتور فائق شاكِر فكنت أرى أن روح النكتة والمداخلة فيه تغلب على نزعة البحث الجدي ، ولا سيما إحدى خطبه في مجلس النواب بينت بأنه كان سهل الانزلاق نحو الديماغوجية :

عندما تكلم عن مدارس البنات قال : « انها لا تحتاج الى فسيولوجيا وسيكولوجيا بل تحتاج إلى كنسولوجيا وطبخولوجيا » .

إن صدور هذه الكلمات عن لسان طبيب أدهشني كل الدهشة لأنه كان يجب أن يعرف حق المعرفة أن طرائق الكنس والطبخ المألوفة في البلاد مخالفة لقواعد حفظ الصحة مخالفة كبيرة فتحتاج الى تطوير وإصلاح على أسس علمية ، فربما بيوت المستقبل يحتاج الى معرفة هذه القواعد الصحية التي لا يمكن ان تفهم حق الفهم إلا بمعرفة شيء من الفسيولوجيا ، كما أن أمهات المستقبل يحتاج الى معرفة الشيء الكثير عن أحسن طرق تربية الأطفال وفهم هذه الطرق فهذا صحيحاً لا يتيسر إلا بمعرفة شيء غير قليل عن حقائق السيكولوجيا ، فلا شك في انه تكلم

بهذه العبارات مشدوداً الى كلمتي الكنسلوجيا والطبخولوجيا اللتين ابتكرهما ،
ومدفوعاً برغبة استجلاب رضا الجماهير التي تعارض تعليم البنات بوجه عام ،
وتعليمهن بعض المواد بوجه خاص .

و كنت اعتقد أن الديماغوجية من أهم الأمور التي يجب استبعادها من ميادين
التربية والتعليم . وهذه الملاحظات كلها رجحت سامي شوكت على فائق شاكر .
والملك فيصل عندما اطلع على الاختلاف بين رأيي وبين رأي رستم حيدر
قال : « خلوني أكلم كل واحد منهما أنا ايضاً » واستدعاهما على انفراد . وبعد
التحدث معهما قال : « حقك » سامي شوكت أحسن من فائق شاكر » . وبهذه
الصورة تم تعيين الدكتور سامي شوكت مديراً عاماً للمعارف .



خبرة أملي في الدكتور سامي شوكت

- ١ -

باشرت العمل في وظيفة مراقب التعليم العام وفقاً للخطة التي رسمتها لنفسى ،
أقضى كل يوم بضع ساعات في الدائرة لدرس الاضبارات التي تضم تقارير المفتشين
وذلك للاطلاع على سير الأحوال والمعاملات السابقة .
ثم أخرج الى زيارة المدارس لدرس الأحوال وتلعب التدريسات فيها ، وأقوم
بزيارات وبدراسات مماثلة لذلك ليلاً في دار المعلمين وفي القسم الداخلي من المدرسة
الثانوية ، وفي مختلف مراكز الدروس الليلية الابتدائية والثانوية .
وكلما لاحظت خلال هذه الزيارات والدراسات أمراً يستوجب الاصلاح
كتبت عنه مذكرة تلفت الأنظار وتبين اقتراحاتي فيما يجب عمله لمعالجته وإصلاحه
بشيء من التفصيل ، واتكلم عن كل ذلك من حين الى آخر مع المدير العام ومع
الوزير .
وكنت أمل أملاً قوياً بأنني سأستطيع تحقيق كثير من الاصلاحات بالتعاون
مع المدير العام الدكتور سامي شوكت .

- ٢ -

ولكن الدكتور سامي شوكت سرعان ما خيب أملي فيه ، لأنه لم يظهر أثراً
للرغبة في التعاون معي في إصلاح الأمور ، فكلما كلمته في مختلف شؤون التعليم

رأيت أنه لا يكثر بما أقوله ، بل كثيراً ما يحول الحديث الى مواضيع أخرى لا تمس التربية والتعليم .

وطبعاً أسفت لذلك أسفاً شديداً ، وأسفي هذا اشتد بوجه خاص عندما علمت بأن موقفه في الإعراض عني كان يقترن (بالانقياد) إلى سمرفيل ، وقد علمت ذلك من القرار الذي اتخذته ونفذه في إرسال جميع طلاب بعثة تلك السنة الى مدرسة صفد ، لأنني كنت أذكر بأن سمرفيل كان كلمني قبل نحو ست سنوات عن مدرسة صفد واقترح علي إيفاد جميع طلاب البعثة الى المدرسة المذكورة لإعدادهم الى امتحانات الميتروكوليشن قبل إيفادهم الى انكلترا وتوزيعهم على مختلف الجامعات ، ولكنني لم أوافق على هذا الاقتراح لملاحظات علمية وتربوية عديدة أهمها : ان اجتماع عدد غير قليل من الطلاب العراقيين في صف واحد لا يهيء جواً صالحاً لتسريع تقدمهم في تكلم اللغة الانكليزية وبالعكس يعرقل ذلك ، ولا سيما إذا اجتمعوا في مدرسة صغيرة قائمة في مدينة عربية صغيرة .

ويظهر ان سمرفيل كلم هذه المرة الدكتور سامي شوكت ، والمومي إليه حين هذه الفكرة ونفذه دون ان يستشيرني أو يكلمني فيها ، مع العلم انه كان لقضايا الإيفاد وجوه علمية وتربوية عديدة أكثر من وجوها الادارية . ويظهر أن هذا الإيفاد كان مفاجئاً لمدرسة صفد نفسها لأنها لم تستكمل كل ما يلزم لإيواء واعاشة هذا العدد من الطلاب ، كما أنها لم تستحضر ما يلزم من معلمين وكتب لضمان سرعة تقدم هؤلاء في الدراسة ، وكل ذلك أوجد مشاكل عديدة استوجبت سلسلة من التقارير والمعاملات .

*

ان هذه الأمور بينت لي اني كنت مخطئاً خطأ كبيراً عندما اعتمدت على أقوال الدكتور سامي شوكت وكتاباته ، والأحوال برهنت لي بأنني كنت مخدوعاً حتى في حقيقة تفكيره القومي ، لأنه قال في كتاب رسمي أرسله إلى

مدير معارف منطقة البصرة عن المدرسة الأمريكية القائمة هناك :

« ان هذه المؤسسات العلمية الغربية ، وان كانت تراعي جانب عقائدها الدينية في تسيير أمورها ، إلا أننا نعتقد بفوائدها العلمية وبمعاضدها لنا في تأييد الروح القومية العراقية العربية . »

فإذا كان يمكننا أن نبرر ونؤيد قوله بفوائدها العلمية ، كيف نستطيع ان نبرر ونؤيد قوله في خدمة المدرسة الأمريكية في البصرة لتأييد الروح القومية العراقية العربية ؟

*

هذه الأحوال وأمثالها الكثيرة - التي ما كنت أتوقعها ابداً - أوقعته في حيرة عميقة : ما كنت أرى من الموافق أن اصطدم مع الدكتور سامي شوكت ولا ان أشتكي منه ، - بعد ان امتدحته قبل مدة وجيزة وصرت سبباً في تعيينه مديراً للمعارف العام - فقررت ان اهتم بتنظيم التفتيش ورفع مستواه وأواصل تقديم الاقتراحات الاصلاحية لعل تلك الاقتراحات تضطره الى تغيير موقفه مني ، ولكن مع الأسف الشديد انه لم يترك أمامي مجالاً للعمل المثمر حتى في ميدان التفتيش .

المفتشون الحاليون كان تم تعيينهم منذ سنوات طويلة في وقت ما كان يوجد فيه بين المعلمين من هم من ذوي الدراسات العالية الذين يمكن توليتهم وظائف التفتيش ، ولكن الأمور تغيرت منذ ذلك الحين فصار هناك عدد غير قليل ممن تخرجوا من الجامعة الأمريكية في بيروت ، ودار المعلمين العالية في بغداد ومن أتموا دراستهم في انكلترا ، فما كان يجوز لنا ان نترك هيئة التفتيش على حالتها السابقة ، وقدمت للوزارة مذكرة اقترحت فيها تبديل مفتش منطقة معارف الموصل ومنطقة معارف بغداد وتعيين احد المعلمين الذين تخرجوا من دار المعلمين العالية ثم درسوا في انكلترا مفتشاً الى منطقة الموصل ، واحد الذين تخرجوا من

الجامعة الأمريكية في بيروت مفتشاً لمنطقة بغداد . غير ان الوزارة لم تعمل شيئاً في هذا السبيل مع انه مضى على تقديم المذكرة مدة تزيد على الشهر الكامل ، فرأيت من الضروري أن أكلم الوزير في هذه القضية بحضور المدير العام بكل اهتمام ، فدخلت الى غرفة الوزير عندما كان مجتمعاً مع الدكتور سامي شوكت ، وشرحت أهمية التفطيش وضرورة رفع مستوى المفتشين ، وبينت مزايا الشخصين اللذين اقترحت تعيينهما للتفتيش ، ورجوت انهاء القضية بدون تأجيل . وعندما أتممت كلامي ، الوزير لم يقل شيئاً ، ولكن وجه نظره إلى الدكتور سامي شوكت ، وسامي شوكت رد على ما قلته بالكلمة التالية : -

- أخاف بعمدين سمر فيل يزعل .

أخاف سمر فيل يزعل ! ان صدور هذه الكلمة من سامي شوكت أدهشني وأذهلني ، ومر في خاطري بسرعة البرق ، كل ما حققناه في سبيل استقلال المعارف عن التأثير البريطاني منذ إنهاء خدمات فارل ، قبل ما يقرب من عشر سنوات ، فامتناع الوزارة من تغيير المفتشين خوفاً من زعل سمر فيل الآن - سنة ١٩٣١ - أمر لا يمكن تحمله . فقلت للوزير :

- انت تعرف كيف كنت أشغل سمر فيل ، صرتوا يخافوا منو - اعذروني لا يمكنني أن أتحمل مسؤولية العمل في هذه الظروف .

وخرجت من غرفة الوزير ، وفي نفسي غضب شديد مع قرار صريح : التخلي عن وظيفة مراقب التعليم العام لكي أتخلص من المسؤولية المعنوية التي تقع على كاهلي من جراء حمل عنوان هذه الوظيفة دون أن يكون لي مجال لعمل مشمر في هذه الظروف .

وفكرت في نفس الوقت في الطريقة العملية التي تسهل ذلك :

عندما تولى مزاحم الباجه جي وزارة الداخلية أراد أن يقضي صبحي الدفترى من أمانة العاصمة واستحصل على موافقة مجلس الوزراء واستصدر الارادة الملكية لنقله من أمانة العاصمة الى رئاسة كلية الحقوق ، ولكن صبحي الدفترى لم يقبل ذلك فقدم استقالته دون أن يباشر العمل في رئاسة كلية الحقوق .

وزير المعارف كانت قد كلمني قبل يوم عن هذه القضية ، واقترح علي أن أتولى رئاسة الكلية علاوة على وظيفتي الحالية ، ولكنني لم أوافق على ذلك ، غير أن اليوم وبعدما حدث في غرفة الوزير بحضور سامي شوكت رأيت أن أغتني هذه الفرصة ، وكتبت للوزير الكتاب التالي : -

التاريخ ١ كانون الأول ١٩٣١

معالي الوزير ،

عندما كلفتموني تولي وكالة رئاسة كلية الحقوق الشاغرة علاوة على مراقبة التعليم العام امتنعت عن قبول هذه الوظيفة الاضافية .
غير أنني كلما أمعنت النظر في سير الامور في هذه الوزارة ازدادت يقيناً بعدم إمكان قيامي بالخدمة الحقيقية التي يتطلبها مني عنوان وظيفتي الحالية ، نظراً للظروف المحيطة بها. ولهذا رأيت من الأوفق أن أتولى رئاسة كلية الحقوق ليس علاوة على مراقبة التعليم العام بل عوضاً عنها .
فأرجو موافقتكم على ذلك وإجراء المعاملة اللازمة لنقلي إلى الرئاسة المشار إليها ولمعاليكم وافر الاحترام .

مراقب التعليم العام

وبما أنني كنت أرى أن يتم نقلي إلى رئاسة كلية الحقوق بسرعة ودون إثارة ضجة رأيت أن أكلم رئيس مجلس الوزراء نوري السعيد فذهبت لمقابلته في داره وقلت له :

- أنا قررت التخلي عن وظيفة مراقب التعليم العام وطلبت من الوزير نقلي إلى رئاسة كلية الحقوق فأرجو إتمام المعاملات اللازمة بسرعة لكي أصبح مراقب الببال

ويظهر أن سامي شوكت نفسه كان كلمه فيما حدث ، ولذلك قال لي على الفور :

– طول بالك إلى أن تنتهي من قضية المعاهدة .

ولكنني أجبته دون تردد :

– أنا لا أرى أية علاقة بين المعاهدة وبين هذه القضايا ، وأنت تعرف أنني

خلصت المعارف من مداخلات البريطانيين منذ عشر سنوات ، فلا أجد مجالاً
للعمل مع من يخاف الآن من سمر فيل .

كرر قوله :

– طول بالك إلى أن تنتهي من المعاهدة .

وأجبته :

– اعذرني ، قراري قطعي في هذا الباب وأود أن تنتهي هذه القضية دون

ضجة فأرجو أن تعمل ما يلزم لتسريع المعاملات اللازمة .



وتمت تسوية الأمور على هذا الأساس .



حول تفتيش المدارس الاهلية

معالي الوزير

١٠ تشرين الثاني ١٩٣١

لقد اطلعت على بعض التقارير التي قدمها المفتشون عن المدارس الأهلية ، فوجدتها مكتوبة على غط التقارير المتعلقة بالمدارس الأميرية ، في حين أن المدارس الأهلية تابعة لأحكام قانونية ونظامية خاصة مختلفة عن أنظمة المدارس الرسمية ، فنفتيشها يجب أن يجري من وجوه نظر خاصة وفقاً لمقتضيات تلك الأحكام . فأرى من الواجب أن نلفت أنظار المفتشين إلى هذه الأحكام ونطلب منهم أن يجرؤا تفتيشاتهم بصورة تضمن مراقبة تطبيق هذه الأحكام ويكتبوا تقاريرهم بأسلوب يتفق وخصوصيات المدارس الأهلية .

أولاً : ان المادة الثامنة والعشرين من قانون المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ تحتم على « جميع المدارس الخصوصية من ابتدائية وثانوية » تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهج وزارة المعارف ، وتصرح أن الساعات المخصصة باللغة العربية يجب « أن لا تقل عن الخمس في الاسبوع في الصفوف الابتدائية ولا عن الثلث في الصفوف الثانوية » . ولذا يجب على المفتشين أن يلاحظوا النقاط التالية بوجه خاص عند تفتيش المدارس الأهلية :
أ - هل تراعي المدرسة أحكام هذه المادة القانونية تمام المراعاة (هل خصصت هذا القدر من الساعات للغة العربية في جدول توزيع الدروس ؟ وهل هي تحافظ على مواعيد هذه الدروس بانتظام ؟ » .

ب - ما منشأ المعلمين القائمين بتعليم اللغة العربية ؟ وما درجة كفاءتهم فيها ؟

ج - ما المقدرة المتوسطة للتلاميذ في كل صف من صفوف المدرسة في التكلم وفي القراءة وفي الفهم ؟

د - ما درجة كفاية المعلمين القائمين بتدريس تاريخ العراق وتاريخ العرب وجغرافية العراق ؟

هـ - هل مستوى هذه الدروس كاف مرضي ؟

ثانياً : ان التعليمات المنشورة من قبل هذه الوزارة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٢٢ تحتم على جميع المدارس الأهلية أن تعطي جدولاً يبين اسم المدير المسؤول والمعلمين ومحل اقامتهم ونشأتهم ونسخة من تعليمات المدرسة الداخلية ومنهاج مفردات العلوم والفنون التي تدرس فيها ، وجدولاً يتضمن أسماء الكتب التي تدرس في كل صف والدروس التي تدرس بصورة الاستكتاب وان تصحب الجدول المذكور بنسخة من جميع الكتب التي بغير اللغة الرسمية كما تفرض عليها ، أن تستأذن من ادارة المعارف إذا أرادت اجراء التعديلات في منهاج الدروس والكتب وتجبر ادارة المعارف عند حدوث تبدل في المعلمين ، وان تقدم إلى ادارة المعارف قبل اجراء الامتحانات العمومية جدولاً يبين مواعيدها ، كما ترسل بعد اتمام تلك الامتحانات نسختين من الدفاتر التي تحتوي على نتائجها .

ولهذا يجب على المفتشين أن يلاحظوا النقاط التالية أيضاً عند تفتيش المدارس الأهلية :

أ - هل راعت المدرسة جميع أحكام هذه التعليمات ؟

ب - هل أرسلت إلى ادارة المعارف جدول نتائج الامتحانات للسنة المنصرمة ؟

ج - هل أجرت تبديلاً ما في جماعة المدرسة ؟ أو هل أخبرت ادارة المعارف

هذا التبدل ؟

د - هل غيرت شيئاً من الكتب المقررة لديها ؟ وهل أخبرت ادارة المعارف

بذلك التغيير وأرسلت بالنسخ اللازمة منها ؟

ثالثاً : ان المادة الثانية من قانون توزيع المساعدات المالية للمدارس والمعاهد الأهلية ذي الرقم ١٨ لسنة ١٩٢٦ تنص على « ان المساعدات المالية توزع على المدارس الاهلية والمعاهد التعليمية بنسبة خدمتها للمعارف العامة من جهة ومقدار حاجتها إلى المساعدة من جهة أخرى ، وتصرح بأنه ينظر لذلك في هذا الباب إلى درجة المدرسة وعدد صفوفها ومستوى التدريس فيها . عدد معلميها ومستواهم العلمي والتعليمي ومنهج الدراسة المتبع فيها ودرجة قربه من منهج المعارف العام ودرجة اشتراك المدرسة في الامتحانات العامة ونسبة نجاح طلابها فيها . وواردات المدرسة ومصاريفها .

كما ان المادة الرابعة من القانون المذكور تصرح بأن لوزارة المعارف الحق بمنح المساعدة المالية نقداً أو تحويلها إلى راتب شهري يدفع إلى معلم أو معلمين منتخبين من قبلها إذا رأت أن ذلك أوفق لمصالح المدرسة وأضمن لتقدمها . ولهذا يجب على المفتشين أن يلاحظوا أحكام هذا القانون ويستحضروا المعاملات الكافية لتنوير الوزارة في هذا الباب . وعليهم أن يدرسوا الامور التالية على الاخص بتعمق أزيد :

- أ - ما المستوى العلمي في كل صف بالنسبة إلى صفوف المدارس الرسمية ؟
 - ج - ما عدد الطلاب الذين اشتركوا في الامتحانات العامة وعدد الذين نجحوا أولاً في الامتحان الأصلي وثانياً في امتحان الاكمال ؟
 - د - أيجب الاستمرار على اعطاء المنحة نقداً أم من الأصلح تحويل هذه المنحة إلى راتب شهري يعطى لمعلم أو لمعلمين منتخبين من قبل الوزارة ؟
- « ملحوظة : العامل الأصلي الذي يجب أن يلاحظ في هذا الباب ، هو مستوى تعليم اللغة العربية وتاريخ العرب في الدرجة الاولى » .
- رابعاً . ان المادة السادسة من قانون المعارف العامة تنص على أن التدريسات والتقليدات المفسدة للاخلاق العامة أو الموجبة للتفرقة والشقاق بين أبناء الوطن والدعايات السياسية والحزبية ممنوعة بتاتاً في المدارس . كما ان المنشور الوزاري

المتعلق بالمدارس الأهلية ينص في إحدى فقراته على وجوب مراقبة هذه المدارس من هذه الوجهة بقوله : « هل حدث تدريسات وتلقينات توجب التفرقة والشفاف بين العناصر المختلفة ومغايرة للآداب والأخلاق العمومية » ؟
فيجب على المفتشين ان يمتنوا بملاحظة أحوال المدارس من هذه الوجوه المهمة ايضاً اعتناء خاصاً .

(ملحوظة) : إن مراقبة المدارس من هذه الوجهة يجب أن تكون مقرونة بالحكمة التامة لكي لا يأخذ شكلاً يحمل المدارس الاهلية على الاعتقاد بسوء ظن ادارة المعارف بها .

هذا واني اعتقد ضرورة إذاعة هذه المواد على شكل تعليمات والارسال بها الى مديري المناطق ومفتشيها ليعملوا بموجبها .

ساطع الحصري
مراقب التعليم العام

صورة منه الى : مديرية المعارف العامة .

احتيايل على قانون المعارف العام

مذكرة الى « معالي الوزير » مؤرخة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣١

لقد علمت من مطالعتي تقرير التفتيش الأخير عن مدرسة الأرمن في بغداد أن إدارة المدرسة المذكورة اعتبرت صفوفها الأربعة الأولى كروضة أطفال ولم تسم صفوفها باسم « الابتدائية » إلا التي جاوزت هذه الصفوف الأربعة وتأكد عندي أن أعمار تلاميذ هذه الصفوف التي يسمونها باسم صفوف الروضة يتجاوز كثيراً الأعمار المعتادة في رياض الأطفال كما أنهم يتقدمون في دراسة اللغة الأرمنية تقدماً لا يتناسب مع دراسات رياض الأطفال الاعتيادية بصورة من الصور .

ما كان لنا أن نهتم بالأسماء التي تعطىها المدرسة لصفوفها المختلفة لو لم يترتب على هذه الأسماء أحكام خطيرة يجب ان لا تفوتنا :

لا يخفى على معاليكم ان المادة الثامنة والعشرين من قانون المعارف العامة تنص على وجوب تدريس اللغة العربية في جميع المدارس الخصوصية من ابتدائية وثانوية على الاقل دروس هذه اللغة عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية . وقد فهمت من مطالعة منهج الدراسة المدرج في التقرير انه لا اثر للغة العربية في الصفوف التي سميت باسم (الروضة) فيظهر من ذلك ان جماعة المدرسة ارادوا ان يتخذوا اسماء الصفوف وسيلة للتخلص من الفروض القانونية المتعلقة بتعلم اللغة العربية في المدارس الابتدائية - ولذا ارى من الضروري ان نتخذ التدابير اللازمة لإجبار المدرسة المذكورة على العمل بأحكام القانون المذكورة دون ان نلتفت

الى الاسماء التي تسمي بها المدرسة صفوفها المختلفة .
ان الحدود التي تفصل بين رياض الأطفال وبين المدارس الابتدائية لا تختلف
اختلافاً مهماً باختلاف الممالك والبلاد . فالدراسة الابتدائية قبتدىء - بوجه
عام - ببده السنة السادسة من العمر في بعض البلاد وبانتهاء السنة السادسة في
بعض البلاد . ان المادة السابعة عشرة من نظام المدارس الابتدائية ذي الرقم ١٩
لسنه ١٩٣٠ تحدد السن الصغرى للقبول في المدارس الابتدائية باكمال السادسة
من العمر . يظهر من ذلك ان الحد الفاصل بين رياض الاطفال وبين المدارس
الابتدائية - في هذه البلاد نظراً للأنظمة المرعية - هو انتهاء السنة السادسة
وابتداء السابعة من العمر ولا يوجد مملكة - على ما اعلم - تؤخر البدء في التدريس
الابتدائي الى ما بعد السابعة من العمر .

ولهذا اعتقد انه يجب على الوزارة ان تصرح « بأن الصفوف التي يقبل فيها
عادة .. الطلاب الذين اكملوا السنة السادسة من العمر ويشرع فيها بتعلم القراءة -
بأية لغة كانت - تعتبر من الصفوف الابتدائية فتدخل في حوزة احكام المادة
الثامنة والعشرين من قانون المعارف العامة مهما كانت الاسماء التي تختارها
المدرسة من تلقاء نفسها لتسمية تلك الصفوف .

فأرى من اللازم اذاعة ذلك على مديري المناطق ومفتشيها بوجه عام ،
واتخاذ التدابير اللازمة لحل مدرسة الارمن على تعديل منهجها على هذا الاساس
بوجه خاص .

ساطع الحصري
مراقب التعليم العام

صورة منه الى : مديرية المعارف العامة .

مذكرة

في شروط انتخاب وتعيين المفتشين

« إن التفتيش من أهم وسائل ترقية المدارس من الوجهتين العلمية والتربوية لأن اطلاع وزارة المعارف والادارة العامة على سير الدروس وسلوك المعلمين وحاجات المدارس إنما يتم بواسطة التفتيش . كما ان ملافاة نواقص المعلمين والمديرين واصلاح أحوالهم وارشادهم الى طرق التربية والتدريس السليمة ارشاداً فعلياً وتفصيلاً لا يتم دون توسط المفتشين » .

« ولا حاجة للبيان بأن تمكن المفتشين من اداء هذه الواجبات كما يرام يتوقف على تحليلهم بصفات خلقية وعقلية وعلمية عديدة :

أ - يجب أن يكون مفتشو المدارس الابتدائية من ذوي الثقافة العلمية والمعلومات المتينة في العلوم المتنوعة ولا سيما في فن التربية والتعليم ، ليتمكنوا من مراقبة سير الدروس المتنوعة وارشاد المعلمين الى احسن الاساليب في تلك الدروس .

ب - يجب أن يكونوا متصفين بنفوذ النظر وقوة الانتقاد وقدرة التفهم والاقناع ، لكي يتمكنوا من اكتشاف مواطن الضعف وايجاد طرق الاصلاح واستحثاث هم المعلمين والمديرين لرفع مستوى التربية والتعليم .

ج - وعلى الاخص يجب ان يكونوا من ذوي السجايا المتينة ، بعيدين عن التهور والتساهل على حد سواء ، غير مستسلمين للعواطف والاغراض والمحسوبيات ومن الذين يؤدون واجباتهم بنشاط وأمانة واخلاص .

« ولهذا كله يجب على وزارة المعارف ان تبذل كل ما في وسعها لإصلاح وترقية ما كينة التفتيش » . وذلك :

« بانتخاب المفتشين دوماً من أحسن المعلمين » .

« والسعي الى زيادة قدرتهم التفتيشية بإرشادهم الى الطرق القويمة بتعليمات تفصيلية ، وجمعهم من حين الى حين لحملهم على التآبع والمناقشة حول مسائل التربيـه والتفتيش » .

« وارسالهم الى البلاد الغربية على طريق المناوبة لضمان تقدمهم في مهنة التفتيش والارشاد » ...



حول تطبيق القانون العثماني

الذي يقضي بتخصيص محل للمدرسة عند تقسيم البساتين الى عرصات

معالي الوزير

لا يخفى على معاليكم أن مدينة بغداد أخذت في التوسع بمقدار كبير في السنين الأخيرة . إذ ان عدداً غير قليل من أصحاب البساتين اخذوا يقسمون بساتينهم إلى قطع صغيرة يبيعونها للناس لينبوا عليها دوراً وقد تشكلت بهذه الصورة حارات عديدة بين باب المعظم والأعظمية من جهة ، وبين الباب الشرقي والكرادة الشرقية من جهة ، وبين الكرخ وكرادة مریم من جهة أخرى . وبما أن هذه الحركة آخذة في الاتساع يترتب على وزارة المعارف أن تفكر من الآن في أمر محال المدارس التي يجب ان تؤسس في هذه الحارات الجديدة آجلاً أو عاجلاً .

ان المادة السادسة عشرة من قانون الأبنية العثماني الذي يجب ان يعتبر من القوانين النافذة لعدم صدور قانون يقوم مقامه — يحتم على اصحاب مثل هذه البساتين ان يتركوا مجاناً المحال اللازمة للمدارس وتصرح بوجود اخذ رأي المعارف قبل الموافقة على التقسيم والافراز وقبل تقرير الخطة والخريطة وتصرح بوجود تثبيت محال المدارس والمخافر على خرائط التقسيم .

ان أحكام هذه المادة القانونية كانت تطبق في جميع الولايات في العهد العثماني . كما ان الأوامر الصادرة شرحاً لها كانت ثبتت نسبة الأراضي التي يجب تخصيصها للمدرسة ، تكون بنسبة ذراعين عن كل مائة ذراع ، اذا تجاوزت مساحتها

الـ عشرة الآف ذراع ...

وبما أن أمانة العاصمة ودائرة الطابو لم تلاحظا هذه النقاط في تقرير الخرائط وترخيص الافراز، رأيت من واجبي أن أستلفت نظر معاليكم الى هذه القضية المهمة راجياً اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوق المعارف في هذا الباب ولتهئية المحال اللازمة للمدارس التي يجب ان تؤسس شيئاً فشيئاً في جميع الحارات .

ساطع الحصري

مراقب التعليم العام

٢٢ تشرين الثاني ١٩٣١

حول مناهج الدراسة المتوسطة

للبنين والبنات

مذكورة الى « معالي الوزير » مؤرخة بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٣١ :

عندما تصفحت ملفات المناهج الدراسية علمت ان المنهج الذي وضع أخيراً للمدارس المتوسطة للبنات يختلف عن منهج مدارس البنين اختلافاً جوهرياً لا مجال لتبريره بوجه من الوجوه . مثلاً ان هذا المنهج يحتم تدريس تاريخ العرب في الصف الثالث بعد اكمال بحوث التاريخ الحديث في حين ان منهج مدارس البنين يقضي بتعليم تاريخ العرب في الصف الثاني قبل التاريخ الحديث ثم ان هذا المنهج يدخل المباحث المتعلقة بتاريخ بابل وآشور بين المواد التي تدرس في الصف الثالث في حين ان منهج البنين يقضي بتعليم هذه المباحث في الصف الأول وكذلك يحتم هذا المنهج تعليم الفلسفة والصحة في الصف الاول قبل تدريس الفيزياء والكيمياء في حين ان منهج البنين يقضي بتعليم الفلسفة والصحة في الصف الثالث بعد اكمال الفيزياء والكيمياء .

لا يخفى على معاليكم ان الاختلاف بين منهجي مدارس البنين والبنات يجب ان ينحصر في الأمور التي تستوجبها احوال البنات الخاصة ، فيجب ان لا يتعدى حدود التفصيل والاختصار من جهة والتطبيق للحياة النسوية والتربية المنزلية من جهة أخرى فليس من المعقول ان تختلف الدراستان احدهما عن الأخرى من حيث الجوهر والأساس . فتقدم تاريخ العرب على التاريخ الحديث ، او التاريخ الحديث على تاريخ العرب وتقديم الفلسفة على الكيمياء ، أو الكيمياء على

الفلسفة ، من القضايا التي يجب ان تحل مبدئياً ، وتراعى في مدارس البنين والبنات على حد سواء .

أما اسباب هذا الاختلاف العظيم الذي حدث بين مناهج مدارس البنين والبنات فتعود الى الخطة التي اتبعت في وضع المنهج الأخير . اذ لا يخفى على معاليكم ان الخطة التي كانت تتبع قبلاً في وضع المفاهج وتبديلها تتلخص فيما يلي : تؤلف لجنة مركزية لتقرير المبادئ العامة ولجان فرعية مختصة بكل درس على حدة لتعيين مفردات المواد العائدة الى ذلك الدرس بصورة تفصيلية ضمن الاساسات العامة التي تضعها اللجنة المركزية . وتبلغ مقررات اللجنة المركزية الى اللجان الفرعية كما تعرض مقترحات اللجان الفرعية على اللجنة المركزية قبل تقريرها بصورة نهائية .

وقد ظهر لي من فحص الملفات ان مناهج دراسة البنات المتوسطة لم تعرض على لجنة مركزية ، فكل لجنة من اللجان الفرعية قامت بعملها مستقلة عن غيرها كل الاستقلال دون ان تتصل بلجنة أخرى ودون ان تلاحظ المناهج التي كانت وضعت قبلاً لمدارس البنين .

وبما أن ترك هذه الأمور على حالتها لا يخلو من محاذير عديدة ، وبما ان هذا المنهج لم يبلغ إلى المناطق والمدارس إلا قبل أسبوع تقريباً ، أرى من الضروري الاسراع في تأليف لجنة لاعادة النظر في هذا الأمر لتنسيق المبادئ العامة التي تسير عليها مدارس البنين والبنات ، وأرى من الموافق تأليف اللجنة من الأشخاص المذكورة أسماؤهم فيما يلي :

مقى عقراوي	مدير دار المعلمين
داود قصير	من معلمي الرياضيات
سعيد فهم	من معلمي الطبيعيات
درويش المقدادي	من معلمي التاريخ
أليس قندلفت	مديرة دار المعلمات

على أن تجتمع اللجنة برياسة مدير دار المعلمين بأقرب وقت وتنجز أعمالها خلال اسبوع .

هذا ولدي ملاحظات فرعية أخرى عن منهج دراسة البنات سأطلع اللجنة عليها شفهاً عند اجتماعها .

مراقب التعليم العام

صورة منه إلى : مديرية المعارف العامة - للاطلاع

*

مذكرة إلى « معالي الوزير » مؤرخة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣١

تتضمن اقتراحاتي في تعديل منهج الدراسة المتوسطة

عندما تصفحت المنهج الوقي الموضوع للدراسة المتوسطة وجدت أنه يحتاج إلى تعديل جوهري في كيفية توزيع دروس الطبيعيات في الصفين الثاني والثالث ، حيث أنه يقضي باتمام الفيزياء في الصف الثاني ، وتعليم جميع فروع التاريخ الطبيعي والصحة في الصف الثالث ، غير أنني رأيت أن أجمع آراء معلمي الطبيعيات في هذا الباب قبل تقديم الاقتراح ، وأرسلت بتعميم إلى مديري المدارس المتوسطة والثانوية في العاصمة طلبت فيه أن يوعزوا إلى جميع معلمي الطبيعيات وجوب كتابة مطالعاتهم في هذا الباب ، وقد فهمت من الأجوبة الواردة ما يأتي :

أ - ان جميع معلمي الطبيعيات متفقون على لزوم اتمام الفيزياء في الصف الثالث لا في الثاني .

ب - كما ان معظمهم يحبذ البدء في تعليم التاريخ الطبيعي في الصف الثاني لا في الثالث .

أما أهم الملاحظات التي يستند إليها هذا التعديل فتتلخص فيما يلي :

١ - ان دروس الفيزياء متنوعة جداً فيصعب اتمامها في الصف الثاني ولا سيما

قبل تقوية الطلاب في الرياضيات .

٢ - ان انقطاع الطلاب عن دراسة الفيزياء انقطاعاً تاماً في الصف الثالث يجعل من المتعسر عليهم اعادة هذه الدروس كما يجب عند الانتهاء من دراسة هذا الصف استعداداً للامتحان العام للدراسة المتوسطة .

٣ - ان تخصيص ست ساعات في الاسبوع لتدريس التاريخ الطبيعي في الصف الثالث مما يولد الملل في نفوس الطلاب .

هذا وقد نذاكرت في هذا الباب انا واللجنة التي كانت ألفت بموافقة معاليكم لإعادة النظر في منهج الدراسة المتوسطة للبنات وهي أيضاً رأت من الأوفى تأخير قسم من مباحث الفيزياء الى الصف الثالث ، وتقديم قسم من مباحث التاريخ الطبيعي الى الصف الثاني وكتبت اقتراحاتها على هذا الأساس ، كما أنها اقترحت تعديل منهج مدارس البنين أيضاً على هذا الأساس .

ولهذه الاسباب كلها اقترح تعديل المنهج المذكور على الأساس التالي :

تؤجل تدريس مباحث المغناطيسية والكهربائية والصوت من درس الفيزياء إلى الصف الثالث .

يقدم تدريس مباحث الفلسفة البشرية مع تطبيقاتها الصحية إلى الصف الثاني . فيصبح توزيع ساعات دروس الطبيعيات في الصفين الثاني والثالث كما يلي :

في الصف الثاني ٢ كيمياء ٢ فيزياء ٢ تاريخي طبيعي .

في الصف الثالث ٢ فيزياء ٢ تاريخي طبيعي .

إن الصف الثالث الحالي درس في السنة المنصرمة وفق المنهج الموضوع ولذا ، لا مجال إلى تعديل منهج دراسة هذا الصف خلال هذه السنة .

أما الصف الثاني الحالي فليس من الصعب تعديل منهج دراسته على هذا الأساس من الآن .

يدرس في هذا الصف خلال هذه السنة من الفيزياء الأبحاث المتعلقة بالتناقل والحرارة والضوء فقط ، وتؤجل الأبحاث المتعلقة بالمغناطيسية والكهربائية إلى

السنة القادمة لتدريسها في الصف الثالث .
ومقابل ذلك يدرس في الصف الثاني أبحاث الفسلجة من منهج التاريخ الطبيعى
حيث لا يبقى إلى الصف الثالث إلا مهمة تدريس علم الحيوان والنبات وأتمام
علم الصحة .

فأرجو موافقة معاليكم على هذا التعديل .

مراقب التعليم العام

صورة منه إلى : مديرية المعارف العامة



مذكرة الى مديرية المعارف العامة بشأن القسم الداخلي من المدرسة الثانوية

لقد زرت القسم الداخلي للمدرسة الثانوية والمتوسطات في بغداد قبل ليلتين في الساعة السابعة مساءً ، وجدت الطلاب مبعثرين في غرف النوم العديدة ومعظمهم جالسون على أسرتهـم . بعضهم يقرأ في كتاب على نور مصباح خفيف وضع للإنارة الليلية فقط ، وبعضهم يكتب في كراسات موضوعة على ركبته ، وظهره في أقصى درجات الاحديداب لضآلة النور من جهة وللاضطرار الى الكتابة دون منضدة من جهة أخرى . وقد قال لي بعضهم ان الأوقات المخصصة بالمذاكرات لا تكفيهم ، فلهذا إنهم يضطرون الى المطالعة صباحاً ومساءً في غرف النوم بالرغم من ضآلة النور .

وقد علمت ان الطلاب لا يذهبون الى الغرفة المخصصة بمذاكراتهم في المدرسة الغربية إلا ربع ساعة قبل الثامنة مساءً ، فلذا يقضون الساعات الأربع التي تقضي بين خروجهم من دروسهم في مدارسهم وبين ذهابهم الى المذاكرة في المدرسة الغربية تحت شرائط مخالفة للصحة المادية والمعنوية ، لعدم وجود قاعات يجتمعون فيها أو مكتبة يطالعون فيها ولا حديقة يلعبون فيها .

ولذا رأيت من واجبي ان ألفت أنظار سعادتكم الى حالة هذه المدرسة ، لنتخذوا التدابير اللازمة لتلافي نقائصها واصلاح شؤونها .

ساطع الحصري

١٩ تشرين الثاني ١٩٣١

مذكرة الى مديرية المعارف العامة

بشأن دفاتر الكشافة

كانت المديرية العامة استحضرت ٢٤ نوعاً من غلافات الدفاتر المدرسية ، كلها مزخرفة بزخارف عربية ، تحتوي على صور جلالة الملك وخريطة العراق وخريطة آسيا العربية ، وبعض المدن العراقية ، وأهم النماذج للرياسة العربية في الشام ومصر وتونس ومراكش والأندلس والهند وتركستان ، وكانت هذه الغلافات قد طبعت في إحدى المطابع بانكلترا ، وهذه الدفاتر التي عرفت باسم دفاتر الكشافة كانت وجدت رواجاً كبيراً بين طلاب المدارس ، مما أدى الى التوصية على كمية كبيرة منها مرة ثانية فثالثة .

ان القصد من احضار هذه الدفاتر كان أولاً ، توقيف تيار الدفاتر المصورة بصور أجنبية - التي كانت أخذت تغزو المدارس ، ثانياً تنمية الذوق الفني بوجه عام والذوق العربي بوجه خاص بين طلاب المدارس ، وثالثاً تعريف الطلاب بالآثار العربية الموجودة في مختلف اقطار العالم .

وبما اني - خلال زيارتي لبعض المدارس لم أجد أثراً لهذه الدفاتر ، وددت أن أطلع على أسباب تقلص ظلها ، وعلمت أنه يوجد في مخزن الوزارة نحو عشرين ألفاً منها ، بقيت مخزونة منذ عدة سنوات ، وقيل لي إن السبب في عدم انتشارها هو غلاؤها بالنسبة لاسعار الدفاتر التي تباع في السوق . اني لا أستبعد أن يكون قد حدث تغيير كبير في أسعار الدفاتر منذ خمس سنوات . ولذلك ، أظن أنه يكون من المفيد أن يعاد النظر في الاسعار التي

كانت تقرر لتلك الدفاتر ،منذ مدة طويلة. وان تتخذ التدابير اللازمة لنشرها في المدارس .

كما اعتقد بأنه يجب الاستمرار على جلب غيرها من نفس النوع من جهة ، واستحضار أنواع أخرى على شاكلتها من جهة أخرى ،لأن أغلفة الدفاتر المدرسية تعتبر في كل البلاد - من وسائط التربية والتعليم والدعاية .



فترة العمل في وظيفة
رئيس كليّة الحقوق

٢٢ كانون الأول ١٩٣١ - ١٥ أيلول ١٩٣٥

نظرة اجمالـية

ان مدة عملي في رئاسة كلية الحقوق امتدت اربع سنوات وعشرة اشهر .
وفي السنة ونصف السنة الاخيرة من هذه المدة اسندت الي وظيفة رسمية
اخرى هي مديرية الاثار القديمة .

ان اختلاف ساعات الدوام في هاتين المؤسستين مكنتني من القيام باعباء
الوظيفتين المذكورتين ، فضلا عن ان بساطة اعمال رئاسة كلية الحقوق ساعدتني
على التفكير والاشتغال في امور الاثار حتى في ساعات بقائي في كلية الحقوق .

*

غير ان نشاطي خلال هذه الفترة من الزمان لم ينحصر بهذه الاعمال الرسمية
بل شمل اعمالا غير رسمية هامة :

ذلك لان جماعة من خريجي الجامعة الامريكية التفت حول المدير العام
الدكتور سامي شوكت ، واسترسلت في توجيه امور المعارف نحو ما يسمونه
النظم الامريكية دون تفكير وروية .

وفضلا عن ذلك اراد هؤلاء ان يستفيدوا في هذا المضمار من لجنة الخبراء
الامريكية التي تقرر استقدامها وبذلوا شتى الجهود لتكون اللجنة برئاسة بول
مونرو مدير المعهد الأممي للتربية في جامعة كولومبيا ، وعندما وصلت اللجنة
احاطوها بمجدار معنوي حال دون اطلاعها على حقائق الأمور .
والتقرير الذي قدمته اللجنة احتوى على اغلاط فاحشة في وصف الحالة

الراهنة . كما تضمن بعض التوصيات والاقتراحات الضارة ، لأنها كانت مستوحاة من سياسة الاستعمار في ميادين التعليم .
وكل ذلك اضطرني إلى ان أتبع سير الامور في مختلف ميادين التربية والتعليم ، وأكتب وأنشر العديد من الابحاث والمقالات لتنوير الرأي العام في حقائق الأمور .

وكتاباتي في هذا المضمار تنقسم إلى مجموعتين اساسيتين :
الأولى - بمناسبة تقرير لجنة مونرو .
الثانية - بمناسبة أخرى .

في كلية الحقوق

عندما توليت رئاسة كلية الحقوق كنت على علم تام بنظامها ، لأنني كنت من أعضاء اللجنة التي كان ألفها وزير المعارف السويدي بموجب الأمر التالي :

وزارة معارف العراق

بغداد ١ شباط ١٩٢٨

العدد ٦٠٨

الى سعادة المستر سميث مفتش المعارف العام

» طه بك الهاشمي مدير »

» حنا بك خياط » الصحة »

» ساطع بك الحصري استاذ دار المعلمين العليا

» حضرة عبد القادر السنوي مدرس حقوق الدول الخاصة في

كلية الحقوق .

نسبنا تأليف لجنة من حضراتكم برئاسة سعادة المستر سميث مفتش

المعارف العام للنظر في لائحة نظام كلية الحقوق الذي عدل اخيراً .

فترجو اجتماعكم في هذه الوزارة يوم السبت المصادف ٤ - ٢ - ١٩٢٨

الساعة الثانية ونصف بعد الظهر . نرسل اليكم في طيه نسخة من

اللائحة المذكورة للاطلاع قبل الاجتماع .

توفيق السويدي

وزير المعارف

وطبيعي ان مذاكرات هذه اللجنة اطلعتني على تفاصيل نظام الكلية .
هذا ومن جهة أخرى ، عندما عاد الاستاذ موفق الالوسي من باريس وتولى
رئاسة كلية الحقوق ، كنت ألتقي به كثيراً - لصداقتنا القديمة - وكانت
المحادثات التي قدور بيننا تحوم من وقت الى آخر حول احوال الكلية .
ولذلك عندما توليت رئاسة كلية الحقوق كنت على علم بنظامها واحوالها
العامة ، وبمجاهاها وامكانياتها .

*

ان نظام الكلية كان يحتمل مجلس المدرسين واجبات عديدة ويمنح له سلطات
واسعة لتأدية تلك الواجبات .

وأما المدرسون القائمون بالعمل فكانوا :

أحمد الزهاوي - حكمت سليمان - رشيد عالي الكيلاني - الدكتور حنا
خياط - نصرت الفارسي - يوسف العطا - ابراهيم كمال - داود سمره - عارف
السويدي - نشأت السنوي - انطون شماس - خليل اسماعيل - بشير مسكوني -
جبرائيل بنا - عبد الحميد القشطيني .

كان الثلاثة الاخرون مدرسين دائمين ، أما البقية ، فكانوا محاضرين ،
وكان معظمهم من رؤساء دوائر الدولة ، وبعضهم من نواب الأمة .

ان حاجة الكلية الى مدرسين دائمين كانت واضحة وكبيرة ، غير ان تنفيذ
هذا المبدأ جرى في ظروف شاذة لم تضمن الفوائد المرجوة منها ، لأن المدرسين
الذين عينوا لها كانوا حديثي التخرج لم يسبق لهم أي خبرة في امور الدولة ،
وشؤون التعليم ، كما انهم كانوا بعيدين عن الوفاق الذي يحمل الطلاب على احترامهم ،
ولذلك كان يحدث بينهم وبين الطلاب العديد من الاختلافات والمناقشات ،
والمشاجرات ، فكان من الضروري العمل لتخليص الكلية منهم بانتظار سنوح
الفرص للحصول على اساتذة حقيقيين اكتسبوا خبرة في امور التعليم مدة غير
قليلة ، فضلا عن اختصاصهم في الأمور الحقوقية .

*

إن اصلاح الكلية اصلاً جدياً كان يتوقف على الحصول على اساتذة قديرين يستطيعون ان يتفرغوا إلى التدريس، وذلك ما كان يمكن تحقيقه في تلك الظروف إلا باستقدامهم من مصر .

وذلك كان يستوجب زيادة غير قليلة في اعتمادات الكلية ؛ واما امكان الحصول على تلك الاعتمادات فكان مستحيلاً بسبب الضيق المالي المستحوز على البلاد قبل بدء موارد النفط .

ولذلك لم استطع أن أعمل شيئاً في هذا السبيل إلا بعد أربع سنوات ، عندما توليت مهام مدير التدريس والتربية العام في زمان وزارة صادق البصام .

*

فاضطرت إلى تركيز جهودي التنظيمية حول الأمور التالية :

أ - تأمين حضور المدرسين في الاوقات المخصصة لمحاضراتهم .

ب - ضبط دوام الطلاب .

ج - وضع حد للتساهل في الامتحانات الذي كان اعتاده بعض المدرسين .

د - تأسيس مكتبة للكلية على ان تجمع فيها جميع منشورات دوائر الحكومة العراقية .

هـ - حث الحكومة على تسريع انشاء بناية خاصة بكلية الحقوق ، وفعلتم تشييد البناية بالقرب من باب المعظم وبجانبها قاعة كبيرة للمحاضرات .

*

هذا ، وقد اضطررتي الظروف ان آخذ على عاتقي تدريس « الاحصاء » في كلية الحقوق .

وكان قد تولى تدريس هذه المادة استاذ عراقي ، عاد حديثاً من جامعة لندن بعد دراسة العلوم الاقتصادية ، ولكنه كان عاجز عن تفهم مباحثات الاحصاء وكتابتها بصورة واضحة .

فأخذ الطلاب يشكون من هذا الأمر ، ويقولون ، وبين ايديهم المحاضرات : نحن لم نفهم شيئاً من هذه الكتابات ، ونعتقد ان احداً من الاساتذة ايضاً لا

يفهم منها شيئاً - وأضربوا عن حضور المحاضرات المذكورة .
الاستاذ تجاه هذا الاضراب - رأى ان يستقيل ، ومجلس المدرسين قرر
قبول الاستقالة .
ولكي لا يبقى الدرس شاغراً قررت ان اتولى تدريس الاحصاء .
وخلال المحاضرات حملت الطلاب على استخراج كثير من المعلومات
الاحصائية من النشرات الحكومية المختلفة ، وعرض تلك المعلومات يجداول
احصائية واطهارها بغرافيكات متنوعة .
ان محاضراتي هذه طبعت في بغداد في (١٧٦) صفحة بالقطع المتوسط ،
تتضمن (٣٤) اشكلاً احصائياً .

مذكرة حول اصلاح كلية الحقوق

معالي الوزير ،

اننا كنا عرضنا رأينا في الوسائل المقتضية لترقية كلية الحقوق وضمان تقدمها بكتابنا المرقم ١٤١ والمؤرخ ٢ كانون الاول ١٩٣٣ ، كما عرضنا قرار مجلس المدرسين المتعلق بذلك بكتابنا المرقم ١٤٠ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٣٤ .
ندرج فيما يلي أهم النقاط من تلك المقترحات :

من المعلوم ان اول ما يجب عمله خلال التفكير في وسائل ترقية أي معهد من المعاهد العلمية والتعليمية ، هو تعيين اهداف ذلك المعهد بكل وضوح . فعندما نريد ان نبحث عن وسائل ترقية كلية الحقوق ، يجب علينا ان نلاحظ قبل كل شيء الغايات والخدمات التي تتطلبها البلاد من هذه الكلية .

واذا استعرضنا الاعمال والخدمات التي يقوم بها متخرجو كلية الحقوق فعلا نجد انها متنوعة جداً : تشمل الاشتغال بالمحاماة ، أو خدمة الحكومة في وظائف القضاء والادارة والمالية والخارجية . ولا شك ان كلية الحقوق ستبقى في المستقبل ايضاً المخرج الطبيعي لجميع هذه الاعمال والخدمات . فيمكننا ان نقول بهذا الاعتبار ، ان هذه الكلية بمثابة (مدرسة مهنية) تهيب الطلاب الى خدمات معينة اهمها مهنة المحاماة والوظائف الادارية والعلمية .

غير ان هذه الغاية العملية يجب ان لا تنسينا الواجبات الثقافية التي تترتب على الكلية بصفتها مدرسة عالية . لأنها في الحقيقة بمثابة الفرع الأول من الجامعة التي

ستنشأ في المستقبل . فيجب عليها ان تقوم في الوقت نفسه بخدمة (الثقافة العالية) التي تحتاج اليها البلاد .
يظهر من ذلك ان المهمة الملقة على عاتق كلية الحقوق مهمة مضاعفة ، وهي ثقافية من جهة ومهنية من جهة أخرى :

- أ - عليها ان تكسب طلابها ثقافة حقوقية وقانونية عالية .
- ب - وعليها ان تهيم المحامين والموظفين الاداريين والقضائيين الذين تحتاج اليهم البلاد . فعلى ان نلاحظ وسائل ترقية كلية الحقوق من هاتين الوجهتين .

الواجب الثقافي :

ان الواجب الثقافي الذي يترتب على كلية الحقوق يتطلب منها ان تتبع في تدريساتها الاساليب التي تيسر عليها المدارس العالية في جميع البلاد الراقية . ومن المعلوم ان الغاية الرئيسية من التدريس في المدارس العالية لا تنحصر في تعليم وتلقين العلوم المقررة ، بل تتجه بوجه خاص نحو جعل الطلاب قادرين على البحث والتتبع والتوسع في تلك العلوم من تلقاء أنفسهم . فالغاية من التدريس في كلية الحقوق يجب ان لا تنحصر في تعليم الموضوعات الحقوقية المقررة وشرح القوانين الموضوعية . بل يجب ان تتجه على الأخص نحو اكساب الطلاب « فكرة قانونية وثقافة حقوقية » تجعلهم مستعدين على درس القوانين من تلقاء أنفسهم لكي يصبحوا قادرين على مناقشة لوائح القوانين التي ستوضع على بساط البحث في المستقبل ، وعلى شرح وتفسير وتطبيق القوانين التي ستسن خلال حياتهم الادارية او الحقوقية أو السياسية .

ان هذه الغاية تكتسب خطورة خاصة عندنا . وذلك لأن قوانيننا المقررة ناقصة ووليدة ظروف استثنائية . فلا شك في ان الطلاب الذين يتخرجون من الحقوق سيجدون أنفسهم في القريب العاجل وطوال حياتهم المهنية امام قوانين جديدة كثيرة ، كما انهم سيفاجأون بتعديلات وتبديلات عديدة في القوانين

الموجودة . فاذا لم تهتم كلية الحقوق بجعل طلابها وخريجيها قادرين على شرح القوانين ونقدها ومقارنتها من تلقاء أنفسهم تكون قد قصرت في اداء الواجبات المترتبة عليها تقصيراً كبيراً .

ولا حاجة للبيان ان هذه الغاية مما لا يمكن التوصل إليه إلا بحمل الطلاب على التتبع الشخصي حول الدروس التي يتلقونها . وذلك بمطالعة الكتب المختلفة ومناقشة الموضوعات المتنوعة .

ومن البديهي ان ذلك مما يستوجب الاعتناء بمكتبة الكلية اعتناء كبيراً . وجعلها صالحة لتحقيق الغايات السالفة الذكر . يجب ان لا ننسى ان المكتبات في كلية الحقوق تعتبر بمثابة المختبرات في كليات العلوم . فهي بمثابة آلات البحث ووسائل التنقيب لدى الطلاب .

فيجب علينا ان نوسع المكتبة ونجهزها بالعدد الكافي والانواع الضرورية من الكتب المساعدة لدراسة الطلاب وابحاثهم .

هذا ومن الجهة الأخرى يجب ان لا يغرب عن بالنا ان المؤلفات الحقوقية بصنوفها المختلفة قليلة في اللغة العربية . فلا يمكن ان يتوصل الطلاب الى مستوى كاف من « الثقافة الحقوقية » اذا حصروا مطالعتهم بالكتب العربية ، فمن الضروري ان تتخذ التدابير اللازمة لحمل الطلاب على مطالعة الكتب الحقوقية الغربية وضمن استفادتهم من تلك الكتب .

ان التعديلات التي اجريت في نظام كلية الحقوق قبل سنتين اضافت شرطاً جديداً على شروط القبول وهو معرفة احدى اللغات الاوربية (الانكليزية أو الالمانية أو الافرنسية أو الايطالية) بمستوى المعرفة باللغة الانكليزية المطلوبة في الامتحانات العامة للدراسة الثانوية ، ان هذا التعديل منع قبول من لا يعرف احدى هذه اللغات الاوربية ولو كان من حملة شهادات المدارس العالية . اني اعتقد بأنه يجب علينا أن نخطو في هذا السبيل خطوة أخرى ونتخذ التدابير اللازمة لتسهيل دراسة اللغات الاجنبية على طلاب الحقوق بل لإجبارهم على الاستمرار في هذه الدراسة إلى درجة تكفي لاستفادتهم من المؤلفات الحقوقية

الغربية استفادة حقيقية . فان الطلاب الذين يدخلون كلية الحقوق إذا ما اكتفوا بمستوى المعرفة التي كانوا اكتسبوها قبلا في اللغات الاجنبية لا يستطيعون ان يستفيدوا من المؤلفات الغربية استفادة جدية . ولا يستبعد ان ينسوا ما كانوا قد تعلموه ايضا ، شيئا فشيئا . ولذلك يجب علينا ان نحدث دروسا في اللغة ونجعلها اجبارية على جميع الطلاب وان نحملهم خلال هذه الدروس على مطالعة وترجمة الابحاث المناسبة من الكتب الحقوقية المختلفة .

ان كليات الحقوق لا تتمتع عادة بتعليم اللغات الاجنبية في الجامعات الغربية . غير انني اعتقد ان احوالنا الخاصة تقضي علينا بعدم التردد في اتخاذ هذا التدبير الوقائي أسوة ببعض كليات الحقوق المؤسسة في البلاد الشرقية .

الواجب المهني :

وأما الواجب المهني الذي يترتب على كلية الحقوق في تخريج المحامين والموظفين الذين تحتاج اليهم البلاد ، فيتطلب منها توسيع تدريساتها وفق ما يقتضيه التخصص في هذه الفروع المختلفة . ولا حاجة للبيان ان الموظفين الذين يحتاجون إلى دراسة حقوقية وقانونية ينحصرون في هذه الصنف الأربعة .

أ - موظفو العدلية .

ب - موظفو الادارة .

ج - موظفو الخارجية .

د - موظفو المالية .

قد يخطر على البال ان هذه الوظائف المتنوعة تتطلب تفريع كلية الحقوق إلى أربعة فروع .

غير اننا نعتقد أن الموظفين السياسيين الذين تحتاج اليهم وزارة الخارجية يجب

أن يهاؤوا في الجامعات الغربية بعد إكمال الدراسة في كلية الحقوق العراقية . فعلى كلية الحقوق ان تقوم بتدريس بعض العلوم السياسية كحقوق الدول والتاريخ السياسي والدبلوماسي بالنظر إلى حاجات الموظفين الإداريين والعديلين اليها » وتترك إلى جامعات الغرب أمر الاختصاص في هذه العلوم لأجل تعهد الوظائف السياسية .

واما موظفو المالية فلا مجال لنا ان نطلب منهم دراسة حقوقية كاملة نظراً إلى مقادير الرواتب التي تعطى اليهم » فمن الاوفق والحالة هذه » ان نؤسس مدرسة خاصة على ان تكون ملحقة بكلية الحقوق دون ان تصل إلى درجتها وتكون فرعاً منها . فمن الممكن تأسيس هذه المدرسة على اساس قبول خريجي الثانويات وتعليمهم سنتين فقط . ونستطيع ان نقول لذلك ان الواجب الذي يترتب على كلية الحقوق نفسها ينحصر في تخريج الموظفين الاداريين والقضائيين . وبما ان هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى ثقافة حقوقية لا تقل عن درجة الليسانس يجب على الكلية أن ترفع تدريساتها إلى مستوى الليسانس قبل كل شيء . وذلك يتطلب إبلاغ مدة الدراسة إلى أربع سنوات عوضاً عن الثلاث السنوات الحالية . وأما قضية تفريع الكلية إلى فرعي الإدارة والقضاء في صفها الاخيرين فقد تضاربت حولها الآراء نظراً إلى حالة تشكيلاتنا الادارية والعديلية . ولا لزوم للبرهنة على أن التخصص في هذين الفرعين يقضي بتفريع الكلية إلى فرعين من حيث الأساس . غير ان مجلس المدرسين قد لاحظ أن التشكيلات الادارية والعديلية الموجودة في العراق لم تتمش على مبدأ تفريق القوى تفريقاً تاماً بل قبلت مبدأ تحميل الموظفين الاداريين وظائف قضائية عديدة . وعدا مهمة الحكم في « قضايا العشائر » التي هي مودعة الى الموظفين الاداريين من حيث الأساس » كثيراً ما نرى الموظفين الاداريين يتولون بعض الأحكام القضائية في الامور العامة أيضاً بناء على السلطات التي تعطى اليهم من قبل وزارة العديلية . ولهذا السبب يجب أن لا يغرب عن البال أن الموظفين الاداريين في بلادنا يحتاجون إلى معلومات حقوقية وقانونية عامة أكثر مما يحتاج اليها الاداريون عادة في سائر

البلاد . فمن الضروري أن يتوغلوا في دراسة الحقوق دراسة عامة لا تقل عن درجة الليسانس .

واني « مع ميلي الشخصي إلى ترجيح نظرية التفريع » أرى أن البت في هذه القضية في الحالة الحاضرة يجب أن يتم بعد ملاحظة الخطة العامة التي تود أن تسير عليها وزارتا الداخلية والعدلية في تشكيلات الحكومة العراقية .

ان قرار مجلس المدرسين المبحوث عنه آنفاً « يحتوي على تفاصيل كافية عن التعديلات التي يجب ان تدخل على منهج الكلية على أساس رفع مستوى الدراسة إلى درجة الليسانس دون تفريع » كما أنه يحتوي على عدة مقترحات حول نظام الكلية « فنرجو مراجعة تحريرنا السابق المرقم ١٤٠ والمؤرخ ٢ تموز عام ١٩٣٤ في هذا الشأن .

خطاب ، في حفلة توزيع الشهادات في كلية الحقوق

قبل أن نزودكم بهذه الشهادات ، التي ستخولكم حق الاشتغال بالمحاماة ، وتؤهلکم تولي بعض الوظائف العدلية والادارية ، نود أن نستلفت انظاركم إلى الواجبات التي تترتب عليكم من جراء حمل هذه الشهادات .

لقد درست العلوم الحقوقية على اختلاف أنواعها ، وتعلمت شتى القوانين على اختلاف ألوانها .. بين طبيعية ووضعية ، مدنية وعقابية ، شرعية ونظامية ، وطنية ودولية .. ولا نشك في أنكم ستواصلون دراسة هذه الحقوق ، .. طول حياتكم الفكرية والمهنية القادمة .

غير أنا نرجو ونتمنى أن لا يكون توغلکم في مسائل الحقوق بهذه الصورة ، سبباً لتباعدكم عن مسائل الواجبات ، التي لا تنفك عن الحقوق في حقيقة الحال . كلکم تعلمون ان الحق والواجب ، أمران متلازمان : كل حق من الحقوق البشرية ، يتضمن واجباً من الواجبات الاجتماعية . فلا يمكن للانسان أن يتصور حقاً ، دون أن يحيد في الوقت نفسه واجباً ملازماً لذلك الحق .

فالحرية مثلاً ، حق من حقوق الانسان الأولية ، غير ان هذا الحق يتضمن واجباً ، من الواجبات التي لا يمكن الاختلاف فيها ، وهو واجب مراعاة حرية الغير .

وكذلك ، ان حق الانتخاب ، حق من الحقوق التي يتمتع بها جميع الافراد الذين يحوزون على الصفات المعينة في الدستور . غير أن هذا الحق ايضاً يتضمن

واجباً صريحاً : هو واجب التصويت وفقاً لما يمليه الضمير ويقتضيه الصالح العام .
وهكذا كلما فكرنا في حق من الحقوق ، وجدنا مقابلاً له واجباً من الواجبات .

كلكم تعلمون أن رجال الثورة الافرنسية الكبرى ، كانوا أصدروا في بدء الثورة بياناً يثبت « حقوق الانسان » . خلال مناقشة هذا البيان المشهور ، اقترح بعض الخطباء إتمامه ببيان عن « واجبات الانسان » . هذه الفكرة لم تجد آذاناً صاغية في بادئ الأمر . غير ان مجلس الثورة ، عندما قرر الدستور الجديد ، في السنة الثالثة من تاريخ الجمهورية أضاف الى هذا البيان تسعة مواد تتعلق بالواجبات وسمي هذا البيان الجديد باسم « بيان حقوق الانسان وواجباته » .
فقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار هذا البيان عبارة حكيمة تستحق التأمل في كل حين :

« إن من يتكلم لمواطنيه عن حقوقهم دون ان يرشدهم الى واجباتهم .. لا يخلو من أن يكون مداهناً ، يخادع الناس ، أو نصاباً يريد استغلالهم ، أو حريصاً يريد أن يسيطر عليهم » .

اني اعتقد ان هذه الفكرة الحكيمة تكتسب خطورة خاصة في مهنة المحاماة ، ويمكنني أن اقول : ان المحامي الذي يحمل الناس على المطالبة بحقوقهم ، دون ان يحثهم على مراعاة حقوق الغير ، يشبه الأشخاص المنوه عنهم في البيان المذكور . ولهذا السبب نطلب من كل واحد منكم ان يقسم قبل ان يتسلم الشهادة ، ويمارس الحقوق التي يستمدّها منها — ان يقسم بالله وبشرفه ، انه سيتبع الحق وسوف لا ينحرف عن الصدق والعدل في كل ما يعهد اليه به .

نطلب اليكم أن تقسموا على ذلك ، لتذكروا فيما بعد ، الواجبات التي تترتب عليكم من جراء حل هذه الشهادة ، يجانب الحقوق التي ستمتعون بها .

المدرس ابراهيم كمال

كان ابراهيم كمال كثيراً ما يبقى في الكلية نحو نصف ساعة بعد انتهائه من محاضراته ، ويكلمني ويكلم بعض الأساتذة في مختلف أحوال الدولة الإدارية والسياسية . وأحاديثه هذه كثرت بوجه خاص خلال الأزمة الوزارية التي نجمت عن تمرد بعض العشائر في أواسط العراق : كان كلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة ، وكاد ان يتم تأليفها ، وعرف انه كان قرر أن يسند وزارة المالية الى ابراهيم كمال ، غير أن في اليوم الأخير اعتذر ياسين الهاشمي عن تأليف الوزارة ، وتألفت الوزارة تحت رئاسة جميل المدفعي . وطبعاً هذه الأحداث ، استرعت اهتمام ابراهيم كمال ، وصار يسترسل في التحدث عنها مع امتداح عبقرية الهاشمي ، وقال : -

- رادوا يلعبوا على ياسين ، ولكن ياسين داهية ، لو كان في انكلترا لصار رئيس وزاره ... ولذلك بطل تأليف الوزارة ، ياسين داهية ، كيف يقبل أن يؤلف الوزارة تحت بعض الشروط ؟

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ، جميل المدفعي اضطر الى الاستقالة بعد نحو سبعة عشر يوماً ، فكلف ياسين مرة أخرى بتأليف الوزارة لمعالجة مشاكل العشائر ، وياسين أتم تأليف الوزارة هذه المرة ، غير أنه لم يدخل ابراهيم كمال فيها ، وهذا أثار خيظاً في نفسية ابراهيم كمال ، فبعد بضعة أيام صار يقول : -
- ياسين خيب الآمال ، صار مثل غيره .

ويظهر أن الغيظ الذي أخذ يعتدل في صدره لم يخفّ بمرور الأيام بل بالعكس اشتد يوماً بعد يوم حتى انفجر في خلال اجتماع مجلس المدرسين :

كنت أرسلت إلى الوزارة قرارات ومقترحات مجلس المدرسين الأخيرة « ولكني ما كنت تلقيت منها جواباً بالرفض أو الموافقة » كما يقتضي ذلك نظام الكلية . ولكن الوزارة الجديدة أسرع في الموافقة على الاقتراحات والمقررات ، وعندما تلقيت كتاب الموافقة منها دعوت مجلس المدرسين لأطلعته على الموافقة « وأدعوه إلى العمل لتنفيذ المقررات » وعندما اجتمع المجلس وقرأ الكاتب كتاب الوزارة « طلب الكلام إبراهيم كمال وقال :

— أنا أطلب من حضرة الرئيس أن يدافع عن استقلال الكلية ، فالوزارة لا يحق لها أن تعطينا أوامر .

وفهمت من كلامه هذا أن الحقد الذي كان يعتدل في نفسه حال دون الانتباه إلى ما جاء في الكتاب ، فقلت : انت الوزارة لم تعطنا أمراً ، إنما وافقت على اقتراحاتنا كما هو مصرح في الكتاب الذي أرسلته على كتابنا .

وطلبت من الكاتب أن يأتي بمحضر جلسات المجلس مع مسودة الكتاب الذي أرسلته إلى الوزارة عن المقررات .

إبراهيم كمال تضايق قليلاً « مع ذلك قال :

— أنا ما أذكر هذه المقررات ، يمكن أنا ما كنت حاضر في الجلسة .

قلت :

— على كل حال سواء أكنت حاضراً أم غير حاضر في الجلسة فإن المجلس اتخذ

مقررات وأنا رفعتها إلى الوزارة عملاً بأحكام النظام .

وخلال هذه الأحاديث كان الكاتب قد أتى بما كنت طلبت منه « فأجلت النظر في محضر الجلسة لقراءته » وكدت أن أطلب من الكاتب أن يقرأه ، غير أنني لاحظت بأن إبراهيم كمال كان حاضراً في الجلسة وكان وقع على محضرها ، فقلت : حضرتك كنت موجود حتى أنك موقع على المحضر .

ولكنه أجاب على قولي بأداء غريب :

- عجائب ، أليس لي الحق أن اغير رأيي ؟

فقلت له :

- انت إذا رأيت ان تغير رأيك في الأمر أعتقد ان المجلس لا يسوغ لنفسه

أن يقتدي بك في هذا المضمار .



إن ما جرى خلال هذه الجلسة الغريبة صار سبباً لتوسيع نطاق حقد ابراهيم

كأل وإدخالي في ذلك النطاق .



الدكتور سامي شوكت يلقي وينشر محاضرات وبيانات حماسية

مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكت ألقى ونشر عدة محاضرات وبيانات حماسية ، أشهرها كان يحمل عنوان « صناعة الموت » .
هذا التعبير الغريب اشتهر كثيراً . صار الكثير يستصوبونه ويصفقون له «
ولكن البعض اخذوا يسخرون منه . والدكتور حنا خياط أظهر سخريته
بعبارة لاذعة حيث أضاف اليه ثلاث كلمات فقال :
« صناعة الموت يتقنها الطبيب الجاهل » .

وأما أنا فلم استحسن العنوان « ولكني قدرت الغاية النبيلة التي يستهدفها
البيان ، لأنها كانت تتضمن الدعوة إلى التضحية في سبيل الوطن « فكان من
الأوفق أن يقال « التضحية » أو « التضحية بكل شيء » .

غير ان حماسة الدكتور سامي شوكت توجهت يوماً إلى غاية أخرى حيث
قال : « لو كنا وطنيين حقاً لنبشنا قبر ابن خلدون وأحرقنا كتبه » .

وهذه كانت حماسة عمياء لا يمكن الموافقة عليها ولا التزام السكوت نحوها :
— لأن محاربة الأفكار الضارة لا يمكن ان تتم بنش قبور اصحابها و باحراق
الكتب التي تتضمنها « بل بالرد عليها عن طريقة نقدها نقداً علمياً مقنعاً .

فالدعوة الى نبش القبور وإحراق الكتب « لا يتفق مع مستلزمات الوطنية
الحقة » ويخالف كل مبادئ التربية الصحيحة .

— فضلاً عن ذلك ان دعوة سامي شوكت هذه كانت مبنية على زعمه بأن

« مقدمة ابن خلدون » مشوبة بفقرات تدم العرب ، في حين ان هذا الزعم كان باطلاً بكل معنى الكلمة ، لأن ابن خلدون استعمل كلمة « العرب » بمعنى « البدوي » كما تدل على ذلك جميع ابحاث المقدمة دلالة قطعية ، فضلاً عن ان استعمال كلمة العرب بمعنى البدو ، كانت من الأمور الدارجة في العراق حتى اني كنت اصدرت بلاغاً عاماً أطلب فيه من جميع المعلمين « أن يجتهدوا في إزالة هذا الخطأ بكل ما لديهم من قوة ونشاط » ويجنبوا انفسهم الاشتراك في هذه الغلطة ، واستعمال اسم هذه الأمة العظيمة التي يجب ان نفتخر في الانتساب اليها بهذا المعنى العامي ، سواء أكان في دروسهم او في محادثاتهم .

(صفحة ٤٨٠ من الجزء الأول من هذه المذكرات) .

فضلاً عن كل ذلك أن ابن خلدون يعتبر من أكبر مفاخر العرب لأنه يشغل مكانة سامية جداً في تاريخ الفكر البشري بوجه عام ، وتاريخ علم الاجتماع بوجه خاص .

فالدعوة الى نبش قبره وإحراق كتبه ، كان يمثل هرطقة فكرية لا يجوز صدورها من مثقفي القرن العشرين .

●

ولذلك كتبت عدة مقالات لتوضيح رأيي في هذا المضمار .

قصّة

لجنة الكشف التمييزي

التي استقدمتها الحكومة العراقية من أمريكا



نظرة اجمالية

- ١ -

إن قصة لجنة الكشف التهديبي، التي أتت من أمريكا - بناء على دعوة وزارة المعارف - تمثل أغرب العهود التي مرّت على تاريخ معارف العراق - بسبب ما لا يستهان من أعمال اعتباطية ، واعتبارات سياسية ، ومطامع شخصية .
تألفت اللجنة تحت رئاسة البروفسور :

بول مونرو (Paul Monroe)

مدير معهد التربية الأُمِّي بجامعة كولومبيا ، وعضوية كل من :

وليم شاندلر باقلي (William Chandler Bagly)

وإدجار ولاس نايت (Edgar Wallace Knight)

وكان جميعهم من مشاهير رجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية .
وتولت سيكرتارية اللجنة جانيت مونرو .

وجاء مع اللجنة الدكتور فاضل الجمالي - الذي كان أنهى دراسته تلك السنة في جامعة كولومبيا - بصفة المرافق الرسمي للجنة .

وصلت اللجنة إلى بغداد في نهاية شباط سنة ١٩٣٢ ، وعادت إلى بلادها في أواخر نيسان .

أما التقرير الذي قدمته اللجنة المذكورة إلى وزارة المعارف ، فقد صار موضوع الكثير من الأحاديث والكتابات والأبحاث والانتقادات على صفحات الجرائد ، وفي دواوين وزارة المعارف ، وأوساط المعلمين ، وأندية المثقفين ،

ومجلس النواب .

غير أن كل ذلك لم يستمر أكثر من ثلاث سنوات، لأن الأبحاث والانتقادات، برهنت على أن التقرير جاء مشحوناً بأغلاط فاحشة . ولم يقدم إلى البلاد شيئاً صائباً ومفيداً . فضلاً عن أنه عكس « الاتجاهات الفكرية » التي كان يلتزمها رجال الاستعمار في تعليم أبناء المستعمرات كما سيوضح ذلك من الأبحاث التالية :

- ٢ -

أرادت اللجنة أن تصف الأحوال الراهنة من ناحية « وتبين ما تراه لازماً لإصلاح تلك الأحوال من ناحية أخرى . ولكنها أخفقت إخفاقاً ذريعاً في الوصول إلى نتائج صحيحة وسليمة في أي من هذين الميدانين :

١ - أن مسرودات التقرير في وصف الأحوال الراهنة جاءت مشحونة بنقائص كبيرة وأغلاط فاحشة .

مثلاً : أدرجت جدولاً يبين توزيع الدروس الأسبوعية . والجدول جاء مختلفاً عن الأحوال الراهنة في عشرة أمور ، لأن اللجنة رتبت الجدول بناء على ما ورد في المنهاج الأصلي الموضوع سنة ١٩٢٢ . ولكنها لم تطلع على التعديلات العديدة التي أدخلت على البرنامج منذ ذلك التاريخ .

كما أنها اشتكت عدة مرات من عدم وجود احصاءات تعليمية ، مع أن أمور الاحصاء كان من جملة ما اعتنت به إدارة المعارف اعتناء كبيراً منذ بداية الأمر . وكانت اضباراتها تضم عدداً كبيراً من الاحصاءات حتى أن بعضها نشر في التقارير السنوية .

ومن الغريب جداً أن اللجنة كررت شكواها من عدم وجود احصاءات عند بحثها أسباب رسوب الطلاب في السنين المختلفة من الدراسة . مع أن قضية

الرسوب هذه كانت صارت موضوع دراسات إحصائية شاملة ودقيقة سنة ١٩٢٦ ،
ونتائجها كانت نشرت في التقرير السنوي المطبوع عن العام الدراسي
١٩٢٦ - ١٩٢٧ !

وفي التقرير عشرات من أمثال هذه الاغلاط الواقعية التي تدل دلالة قطعية
على عدم درس الأمور دراسة جدية ، وسرد الكثير من الأمور التي تخالف
الوقائع مخالفة صريحة .

٢ - واما التوصيات والمقترحات التي قدمتها اللجنة في تقريرها ، فكانت
متنوعة الاشكال والغايات .

أدرج فيما يلي بعض نماذج من اهم هذه الأنواع :

أ - كان بعض الاقتراحات من قبيل « تحصيل حاصل » .

مثلا : اقترحت اللجنة حذف تاريخ اليونان والرومان من برامج المدارس
الابتدائية ، مع ان هذه الابحاث التاريخية كانت حذفت فعلا قبل اربع سنوات .
كما ان اللجنة أوصت بتقليل دروس اللغة والرياضيات في مدارس البنات
ومقابل ذلك تكثير دروس الأشغال اليدوية مع تدريس التدبير المنزلي ، مع ان
كل ذلك كان قد تم منذ سنوات طويلة ، مما يدل على ان اللجنة ما كانت اطلعت
على حقائق منهاج التعليم في مدارس البنات .

ب - وكان بعض الاقتراحات يدل دلالة صريحة على « اتجاها فكري »
لا يختلف عن الاتجاه الذي يلتزمه رجال الاستعمار في تعليم أبناء المستعمرات .

مثلا ، حذرت اللجنة الحكومة العراقية من التوسع في التعليم الثانوي بحجة
أن ذلك يحول دون الاستقرار السياسي ويضر بالبلاد .

و كررت توصيتها هذه بالنسبة للتعليم العالي أيضاً وأضافت : « ان زيادة عدد
المتعلمين تعليماً اكاديمياً خطر على استقرار الحالة السياسية في أي بلد من البلدان » ،
« ويؤدي إلى مشاكل سياسية واجتماعية يصعب حلها » ، و « هذه الأحوال
ظاهرة في كثير من البلدان الشرقية الآن » .

ج - وكان البعض من مقترحات اللجنة لا يخلو من الغرابة والسذاجة .

مثلاً : عندما تكلمت اللجنة عن فكرة الجامعة لم تستصوبها للملاحظة السياسية التي ذكرتها آنفاً « بل رأت من الأوفق « أن يشترك العالم العربي كله في تأسيس جامعة واحدة » وأضافت على ذلك على ان « يؤخذ القسم الأعظم من الأموال الضرورية لمؤسسة كهذه من موارد الهيئات الدينية القديمة » !

وقالت في هذه الحالة « تكون الموارد المذكورة قد استعملت لغرض أنفع . لا شك أن اللجنة عندما أرادت حصر الجامعة بوحدة في كل العالم العربي كانت تسير في الاتجاه الفكري الذي ذكرته آنفاً . وأما توصياتها في الحصول على « القسم الأعظم من الأموال الضرورية » لهذه الجامعة من موارد الهيئات الدينية القديمة فكان مما يثير العجب ويصعب تعليقه .

ومما يزيد العجب في هذا المضمار « أنها أرادت أن تؤيد توصيتها هذه بقولها « وهذا ما اقترحه بعض زعماء الطوائف الدينية » !

د - وكان التقرير لا يخلو من المتناقضات أيضاً :

مثلاً : عند بحث كلية الحقوق قالت اللجنة : انها لن تبدي رأيها فيها لكونها تتصل بالأمور السياسية . ولكنها من جهة أخرى عندما جاء بحث المدارس الالهية والطائفية ، استرسلت في إبداء الرأي فيها وغاصت في بحر من السياسة ! هـ - أما توصيات اللجنة في قضايا منهاج التعليم الاولي والابتدائي فكانت أغرب من كل ما سبق . إذ قالت اللجنة عن المنهاج الموضوع ما يلي : « وقد لاحظنا في المنهج المشار اليه شواهد كثيرة تدل على مبلغ العناية والمحاكمة المهنية الدقيقة المبذولة في صنعه . فهو يضع للمعلمين مستويات عالية للعمل ، ويحتوي على المواد المقبولة ، كعناصر أساسية للتربية العامة . ويحتوي المنهج أيضاً على مقترحات وارشادات كثيرة للمعلمين ، كما فيه التحذير المتكرر ضد وقوعهم في جريمة جعل التعليم نظامياً ميكانيكياً » .

ولكنها بعد هذه العبارات التي تدل على تقدير صريح وثناء عاطف على المنهاج تقول :

« أن المنهاج في هيئته العامة يشبه نوع المناهج السائدة في غرب اوروبا أكثر

مما يشبه المناهج التي صارت تجبذ حديثاً في كثير من أقسام الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي وفي بعض أقسام المانيا والنمسا .

وبعد بعض التفاصيل عن طريقة المشاريع تقترح اللجنة على وزارة المعارف ان تعمل بها ، مع اعترافها بأن « تفوق هذا النوع من المناهج غير النظامية وغير المقيدة لم يبرهن بصورة عملية بعد » .

ولو كانت اللجنة اتبعت طريقة البحث العلمي في هذه القضية لتساءلت : لماذا لم يلتفت واضع المنهاج الى هذه الطريقة؟ هل لأنه لم يطلع عليها؟ أم لأنه وجدها غير ملائمة لأحوال العراق ؟

ولكن الخطأ التي اختطتها لنفسها بعدم الاتصال بي للاستفسار عن بعض الأمور ومناقضة بعضها الآخر ، حالت دون سيرها على هذا النهج العلمي .

فلو كانت اتصلت بي لعلمت ان مجلة التربية والتعليم كانت نشرت بحثاً مستفيضاً عن مناهج التعليم في روسيا السوفيتية « كما نشرت بحثاً عن طريقة المشاريع المتبعة في طائفة من المدارس الأمريكية ، ولما أقدمت على توصية هذه الطريقة على الرغم من اعترافها بأن « تفوقها لم يسبق بعد بصورة عملية » ولعلمت بأني انتقد الطريقة المذكورة من حيث الأساس من وجوه عديدة أهمها وأخصها : اعتقادي بأن عدم الانتظام في المساعي والأعمال والميل الى الفوضى ، من أبرز النقائص التي تشاهد في هذه البلاد . فنحن في حاجة شديدة الى مكافحة هذا النقص المعنوي وترسيخ روح النظام في النفوس . فلا يمكننا ان نصل الى هذه الغاية بالمناهج غير المنتظمة غير المقيدة التي توصي بها اللجنة .

٣ - ومما تجدر الإشارة إليه أن التقرير تضمن عدة ملاحظات تدل على تحجيد أعمال الحكومة الأخيرة . انها حبذت إلغاء دار المعلمين الأولية كما استحسنّت إلغاء مدرسة الهندسة . وعندما تكلمت عن مدارس الاقلية قالت : « إن الحكومة الحالية تسير على سياسة سمحاء » غير ان هذه السياسة لم تكن مرعية في الماضي دائماً » .

ولكن آراء اللجنة في هذه القضايا أيضاً ، كانت تدل دلالة قطعية على تقصير كبير في درس الأمور واستكناه الحقائق .

- ٣ -

بعد درس تقرير اللجنة ، وامعان النظر في اقتراحاتها رأيت من الضروري أن انشر آرائي الانتقادية عنها لتنوير رأي المثقفين ، وعدم افساح المجال إلى تنفيذ توصياتها الضارة .

كما رأيت أن انشر انتقاداتي في هذا الباب على شكل رسائل موجهة إلى رئيس لجنة الكشف التهذيبي « بول مونزو » .

فكتبت اثنتي عشرة رسالة انتقادية نشرت أولاها في جميع جرائد العاصمة في ٢٤ حزيران سنة ١٩٣٢ ، والأخيرة في ١٤ تشرين الأول من السنة المذكورة .
وأما عناوين الرسائل المذكورة فكانت ما يلي :

الرسالة الأولى : حول خطط الكشف ووسائل البحث - الرسالة الثانية : حول النزعات والآراء السياسية - الرسالة الثالثة : حول مفهوم التربية ونشوء التعليم العام في الشرق والغرب - الرسالة الرابعة : حول الأسس التاريخية - الرسالة الخامسة : حول مبدأ المركزية - الرسالة السادسة : حول التفتيش والارشادات - الرسالة السابعة : حول وصف نظام التعليم الحالي - الرسالة الثامنة : حول وصف نظام التعليم الحالي أيضاً - الرسالة التاسعة : حول المعلمين ودور المعلمين - الرسالة العاشرة : حول منهج الدراسة الأولية والابتدائية - الرسالة الحادية عشرة : حول التعليم الثانوي والعالي - الرسالة الثانية عشرة : حول التعليم الزراعي والمدارس الاهلية ودار المعلمين العالية .
والاستاذ بول مونزو ارسل لي رسالة جوابية على رسائلي الاربع الاولى ، نشرت ترجمتها في جرائد العاصمة بتاريخ ٣ تشرين الاول من السنة المذكورة .

وانا رددت على رسالته هذه برسالة نشرت كذلك في جرائد العاصمة .
ونظراً لأهمية الابحاث التي صارت موضوع هذه الرسائل رأيت ان اجمعها
بين دفتي كتاب بعنوان « نقد تقرير لجنة الكشف التهذيبي - رسائل موجهة الى
بول مونرو رئيس اللجنة » ونشرته مع مقدمة في اواخر السنة المذكورة .
وبما ان عدد طبع هذا الكتاب كان محدوداً رأيت من المفيد ان انقل هنا
أهم ما جاء في الرسائل المذكورة لعلاقتها بتاريخ معارف العراق من الوجوه
التربوية من ناحية ، والسياسية من ناحية أخرى .

- ٤ -

خلال مطالعة التقرير لم انقطع عن التساؤل : كيف ولماذا اخفقت اللجنة في
اداء مهمة الكشف التهذيبي الذي اخذته على عاتقها ؟ هذا الاخفاق الذريع ، مع انها
كانت مؤلفة من مشاهير رجال التربية في الولايات المتحدة الاميركية ؟
ما هي الاسباب التي جعلت تقرير اللجنة مشحوناً بهذا القدر من المعلومات
المغلوبة التي تخالف اثبت الحقائق الراهنة مخالفة صريحة ؟
كان هناك سببان ظاهران يستوقفان النظر منذ الوهلة الاولى :

أ - المدة التي خصصتها اللجنة للقيام بالكشف كانت قصيرة جداً بالنسبة الى
كثرة المسائل والامور التي ارادت ان تدرسها وتعالجها .

ب - ان الاجهزة المركزية في وزارة المعارف العراقية ما كانت في ذلك
التاريخ مستعدة لتزويد اللجنة بما تحتاج اليه من وثائق ومعلومات ،
لأن رؤساءها كانوا حديثي العهد في مراكزهم المذكورة وقليلي المعلومات
في احوال المعارف الحقيقية حتى انهم كانوا يجهلون كل شيء عن بعض
الامور التي حاولت اللجنة درسها ومعالجتها .

ولكن، لماذا اكتفت اللجنة بالمعلومات التي استقتها من هؤلاء ؟ ولا سيما لماذا لم تتصل بي وهي تعرف اني كنت على رأس ادارة المعارف خلال فترة التأسيس التي استمرت ستة اعوام ؟

هذا السؤال بقي عالقاً في ذهني دون جواب مدة من الزمن .
كان يلوح لي من دلائل عديدة ، انه كان هناك أمور جرت وتجري من وراء الستار .

هذا الستار بدأ يتكشف أمام عيني، ويظهر لي زاوية مما كان يختفي وراءه من مدخل الرسالة الجوابية التي تلقيتها من الاستاذ بول مونرو .
ولكن الستار لم يتكشف تماماً ليظهر لي ما كان بقي خافياً علي إلا عندما اطلعت على تفاصيل كيفية الدعوة التي وجهت الى بول مونرو :

ارسل متى عقراوي رسالة خصوصية الى بول مونرو قال فيها : « ونحن البعض ممن درسوا في جامعتكم فكرنا ان نسعى لحمل الحكومة على دعوتكم لرأسوا اللجنة تدرس مشاكلنا التربوية غير اننا قبل ان نقدم على ذلك رأينا أن نستمر جكم في هذا الأمر » .

واضاف الى ذلك : « ان هذه فرصة سانحة لبعض المؤسسات الامريكية للتعاون في تنفيذ خططها مع حكومة راغبة مستعدة » .

ثم أتم عرض الفوائد التي يمكن ان تنتج من مجيء اللجنة بقوله : « انها تفتح المجال لبعض منا نحن الذين اقتبسنا افكارنا التربوية من اميركا ان نبدأ بتطبيق البعض منها » .

وغني عن البيان ان الفوائد المذكورة في هذه الرسالة كانت تنطبق على مطامح ومطالب خريجي الجامعة الاميركية في بيروت الذين كانوا يتزعون الى تقليد ما يسمونه « بالنظم الاميركية » تقليداً اعمى بدون تفكير وروية .

والدكتور فاضل الجمالي ايضاً تبنى هذه الاغراض كلها ، وفضلاً عن ذلك

جعل النتيجة العرضية المذكورة في رسالة العقراوي غرضاً أصلياً : وأراد ان يتخذ اللجنة مقفراً الى مقام الادارة العامة بأقصر مدة ممكنة .

واما وزير المعارف السيد عبد المهدي فكان ينتظر من اللجنة ان تقدم الى البلاد الدواء الشافي لداء « تهاقت خريجي المدارس على الوظائف الحكومية » .

وهذه القضية كانت تشغل بال عدد غير قليل من رجال الادارة والسياسة ايضاً .

واما الدكتور سامي شوكت فقد جمع ومزج كل هذه الاغراض ، وفضلا عن ذلك ابتكر طريقة غريبة لتحقيقها : اذ قال لوزير المعارف ولبعض رجال السياسة :

« اخاف اللجنة تتأثر من آراء الاستاذ الحصري ، فأشوف من الاحسن ان لا نخليها تنصل به » وتوسل بوسائل مختلفة لإبلاغ اللجنة اني كنت معارضاً لاستقدامها ويحذرنا من الالتفات الى آرائني .

وبناء على هذا التحذير استنكف بول مونرو من استفسار الأمور مني . هذه التحذيرات لم أطلع عليها إلا من الرسالة الجوابية التي أرسلها لي بول مونرو حيث قال : « كان كثير من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قد انذرتنا سلفاً عن مقاومتكم هذه » .

وانا قلت : « فإني اشكركم على تصريحكم بذلك على رؤوس الاشهاد ، لأنكم بتصريحكم هذا قد أقيمت حزمة نور ، كشفت امامنا وأمام الناس ناحية من نواحي « الظروف المحيطة بالكشف التهذيبي » .

ولذلك جاء التقرير مشحوناً بالاغلاط الواقعية الكثيرة واضطرتني إلى كتابة رسائلي إليه .

ويظهر ان بول مونرو شعر بخطأه في بعض الأمور وقال : « فإن كان أعضاء اللجنة على خطأ في استنتاجاتهم كان الرجال المشتغلون في المعارف والمسؤولون عن تسييرها على خطأ أعظم » .

وبعد اتمام رسالتي الأخيرة رأيت أن أشرح موقعي من احوال المعارف الراهنة

بكل وضوح وجلاء، فقلت : « ارجو أن لا تحملوا انتقاداتي هذه على مجمل الدفاع عنها، وأؤكد لكم كل التأكيد بأن المثل العليا التي أصبو إليها في تربية أبناء أمتي، وأتمنى تحقيقها في بلادي هي اسمى من أن تسمح لي بإظهار الارتياح من الحالة الراهنة .

وإذا انتقدت تقريركم انتقاداً مطولاً، لم أقصد بذلك أن أقول « إن كل شيء كامل في معارفنا ومدارسنا » بل وددت أن أقول « انكم لم تطلعوا مع الأسف على الحقيقة الراهنة ، وبحتم عن العلل والأمراض في غير مواطنها الأصلية . »

وختمت الرسالة بالكلمات التالية :

« ولذلك تروني آسفاً كل الأسف على تجنب اللجنة المحترمة من مواجهتي ومناقشتي في المسائل التي تطرقت إليها في تقريرها ... وعلى الظروف التي جعلت أعمال اللجنة محكومة بالمقامة النهائية ومهمتي مصروفة الى الانتقادات السلبية . »

كيف دعيت اللجنة

ان فكرة جلب اللجنة ظهرت بصورة رسمية لأول مرة : في المجلس النيابي خلال اجتماع سنة ١٩٣٠ .

اقترح لجنة المالية :

لقد اقترحت لجنة الأمور المالية ، في التقرير الذي قدمته الى المجلس ، بوسيلة ميزانية المعارف « استقدام عدد من الاخصائيين واستشارتهم لوضع خطة مثلى تنفذها وزارة المعارف تدريجياً ... »

وقد جاء في التقرير المذكور :

« اننا نعتقد بأن الفرصة سانحة الآن للقيام بأفضل عمل تاريخي لتطوير التهذيب في القطر كله ، وان من الضروري الاستعانة بأشهر رجال التربية والتعليم في العالم المتمدن واستقدام عدد من الإخصائيين المذكورين واستشارتهم لوضع خطة مثلى تنفذها وزارة المعارف تدريجياً بهمة وحكمة حتى يتسنى لنا الاطمئنان على مستقبل هذا الشعب الناهض . ومما يسران الفحص قد اظهر * ان مواهب العراقيين من المواهب التي يصح التفاؤل بها والاعتماد على كفاءتها وان الاجساد التي شيدها العراقيون في بطون التاريخ من أعظم الادلة على امكان تلاؤ هذه المواهب التي ورثناها على مر العصور واستئناف مدياننا التي كانت في الاحقاب

* تشير اللجنة هنا الى نتائج الاختبارات العقلية التي اجريتها في مدارس بغداد والتي نشرتها في مجلة التربية والتعليم .

القديمة فخر العالم أجمع . وقد علمت اللجنة أن في المستطاع الاستفادة بتخصيصات زهيدة - من حمل بعض الجامعات الكبرى - التي أثبتت كفاءة في وضع خطط علمية كهذه وساعدت شعوباً كثيرة كالليابان والصين وتركيا بتنظيم مناهجها على إعانتنا » .

نصريح مدير المعارف العام :

وقد صرح مدير المعارف العام (رشيد الخوجه) - خلال مذاكرات ميزانية المعارف في الجلسة الحادية والثلاثين التي عقدها المجلس النيابي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣١ برأي وزارة المعارف في هذا الباب حيث قال :

« ... ذكرت اللجنة أن هناك شعوباً كثيرة كالليابان والصين وتركيا قد استفادت من خطط تعليمية وضعتها بعض الجامعات الكبرى .. يسرنا أن نبين إلى المجلس الموقر أن ليس هناك أي عمل أو خطة وضعتها الجامعات الكبرى واستفادت منها تلك البلاد . بل كل ما هنالك أن بعض الحكومات الشرقية كتركيا ومصر والصين استخدمت بعض الاختصاصيين الشهور في عالم التربية والتعليم لوضع تقارير عن سياسة التعليم في البلاد ، ولكن ليس في وسع اللجنة المالية أن تبين لنا أمة واحدة من هذه الأمم قد طبقت خطة موضوعة من قبل أولئك الاختصاصيين فليس هناك ما يمنع وزارة المعارف على التثبت بمثل هذا الأمر ، إذا تيسر لها المال لتنظيم مناهجها ... »

(من محاضر مذاكرات المجلس النيابي - المنتشرة في الوقائع العراقية - الصفحة بـ ٣٢٠) .

بيان رئيس الوزراء

وقد أدلى رئيس الوزراء (نوري السعيد) في الجلسة المذكورة ببعض البيانات تطرق في خلالها إلى فكرة « لجنة الخبراء » وقد قال :

« أما قضية المنهاج ، قضية فكرتين متصادمتين ، وقد اطلعت قبل بضعة أيام على آخر اصطدام حصل سنة ١٩٢٨ - في زمن توفيق السويدي ، حيث تشكلت لجنة مؤلفة من المفتش العام وساطع الحصري وبعض ذوات آخرين من جملتهم طه الهاشمي على ما اتحظر . وحقيقة وجدت فكرة ساطع مع الذوات العراقيين تختلف تماماً عن فكرة المفتش العام الميستر سميث الذي سيذهب في شهر مارت الى لندن ولا يعود بعد ذلك . ليس من حقي ان احبذ هذه الفكرة أو أن أميز بين الفكرتين ، إنما أعتقد أنه يجب أن يبت في هذه المصادمات في قضية المنهاج ونبت فيه على يد من نعتقد فيهم الكفاءة ولهم الشهرة والتجارب ، وليس لهم أية فكرة أو غرض سياسي في هذه البلاد . »

(ص ٣٩٦ من محاضر المذاكرات)

استغربت هذه التصريحات ، لأنه ما كان حدث أي خلاف بيني وبين الميستر سميث ، حول المناهج . انه كان أيد المناهج التي وضعها تأييداً كاملاً . حتى أنه .. عندما ألف السيد عبد المهدي لجنة لإصلاح المناهج ، تحت رئاسته كان ينقل لي الآراء الغربية ، التي يسمعونها من الاعضاء ، ويقول انهم لا يعرفون ماذا يريدون .

اللجنة الخاصة :

ألفت وزارة المعارف لجنة للبحث في قضايا لجنة الخبراء ، ودعيتني الى عضويتها . اجتمعت اللجنة مرة واحدة .

قلت في اللجنة : - « يجب قبل كل شيء ، تحديد وتعيين المسائل التي سيطلب من اللجنة درسها وابداء الرأي فيها ، لأن بحثاً عاماً مثل « اصلاح المعارف » .. لا يمكن ان يؤدي الى ثمرة نافعة ، من قبل أية لجنة تتألف من الخبراء . وذكرت لهم مثلاً ، ما عملته الحكومة المصرية ، اذ عينت المسائل التي ارادت درسها بوضوح تام .

ثم قلت : - « اننا نعرف ان الحكومة المذكورة استدعت خبيرين ، احدهما من بريطانيا ، والثاني من سويسرا ، وقد علمت اخيراً ان كل واحد من

من الحبيرين قدم تقريره الى الحكومة المصرية .

وانا اقترح « ان نطلب ، قبل كل شيء » صورة عن التقريرين المذكورين «
لندرسهما ونرى المسائل التي عولجت فيها » والاقتراحات التي قدمت عنها ..
ونقارنها مع احوالنا ثم نضع خطة تتضمن الأمور التي يجب ان نطلب من لجنة
الخبراء درسها وابداء الرأي فيها » .

واللجنة وافقت على هذا الاقتراح « وانفض الاجتماع على ان تجتمع بعد ان
تتخابر وزارة المعارف مع مصر وتجذب التقارير المطلوبة منها .

غير ان اللجنة لم تدع للاجتماع بعد ذلك ابداً .

يظهر ان البعض لم يرتاحوا من اتجاه آراء الأكثرية . وعمدوا الى تمشية مآربهم
عن طرق غير رسمية وغير علنية .

الرسالة الخصوصية :

وقفت المعاملات الرسمية عند هذا الحد . وأرسل متى عقراوي الذي كان
درس في جامعة كولومبيا - الى الاستاذ بول مونرو من اساتذة الجامعة المذكورة ،
ومدير المعهد الاممي فيها ، رسالة خصوصية . كتب فيها ما مؤداه :

« ان الوزارة تبدلت منذ مدة . وتولت الحكم وزارة قوية ، حائزة على ثقة
جلالة الملك بمقياس واسع . ويظهر انها ستبقى في دست الحكم مدة طويلة .
وهي مستعدة لإصلاح المعارف اصلاً جوهرياً . ونحن البعض ممن درسوا في
جامعتكم فكرنا ان نسعى لمملها على دعوتكم لترأسوا اللجنة تدرس مشاكلنا
التربوية . وما يتعلق بها من المشاكل الأخرى . غير اننا قبل ان نقدم على ذلك
رأينا ان نستمزجكم في هذا الأمر » (مآلاً وخلاصة) .

وبعد هذا قال فيها ما يأتي ، لإغرائه واقناعه على المجيء ، بدون تردد :

« ان هذه فرصة سانحة لبعض المؤسسات الاميركية للتعاون في تنفيذ خططها

مع حكومة راغبة مستعدة » (حرفياً) .

« ومن النتائج العرضية لهذه الحركة (أي مجيء اللجنة) انها تفتتح المجال لبعض منا نحن الذين اقتبسنا افكارنا التريبوية في اميركا ان نبدأ بتطبيق البعض منها » (كذلك حرفياً) .

موافقة مونرو وقرار الحكومة :

لقد وافق مونرو على هذا الاقتراح . والرسالة الخصوصية المبحوث عنها قدمت الى وزارة المعارف مع رد المشار إليه . وارسلت منها الى مجلس الوزراء . ومجلس الوزراء قرر دعوة لجنة من الخبراء تحت رئاسة بول مونرو ، بعد الاطلاع على هذه المكاتبة الخصوصية . وارسلت وزارة المعارف برقية الى المومى إليه تدعوه فيها الى ترأس اللجنة واختيار بقية الاعضاء . وكان ذلك في ١٣ حزيران ١٩٣١ .

بعد وصول اللجنة

انني كنت قد التقيت بول مونرو ، قبل ذلك مرتين :
المرّة الأولى ، سنة ١٩٢٣ ، حيث كان في طريقه إلى الفلبين . فدعوته لزيارتنا ،
بناء على اقتراح المستر رايلي . . فقد تعشينا سوية - بحضوره - وتكلمنا طويلاً
عن قضية التعليم ، في الشرق ولاسيا في تركيا ، بناء على طلبه .
والمرّة الثانية ، سنة ١٩٢٨ ، في طريق عودته من الفلبين ، وكان قد جاء مع
ابنته . وانا كنت تركت ادارة المعارف ، فدعوته إلى تناول الشاي في دارنا ، ثم إن
أم خلدون تولت اصطحاب ابنته إلى السوق وإلى الكاظمية .
فعندما وصل بغداد هذه المرّة ، رأيت من الواجب علي ان ازوره . ولما لم
أجده في الفندق تركت له بطاقتي .
واستغربت ، عندما مضى اكثر من شهر ونصف شهر ، دون أن يلتقي بي ،
وان يعيد زيارتي له . كما اني لم أر من الموافق أن ازوره مرّة ثانية .

* * *

في أواسط شهر اذار جاء بول مونرو إلى داري مع رفيقيه بقلبي ، وولاس
نايت ، لمحادثتي في بعض الأمور ، وكان معهم المترجم فاضل الجمالي .
لم يكلموني في أمور المناهج ، ولا في شؤون المعارف بوجه عام ، بل
سألوني رأيي في أسباب « تهافت خريجي المدارس على الوظائف الحكومية » .

وقد أوضحت لهم رأيي في الموضوع ، بتفاصيل وافية ، مستشهداً بأمثلة واقعية .

ان رأيي هذا - مدون من حيث الأساس - في المقالة التي كنت نشرتها في مجلة التربية والتعليم ، تحت عنوان « الوظائف الحكومية والمهن الحرة » .
وقد شرحت لهم كيف أن وظائف الحكومة ، اعتبرت من الامور المشرفة - منذ الحكم العثماني - فضلاً عن انها تضمن لأصحابها مورداً لمستقبل أيامهم لا يوجد ما يمثله في سائر الاعمال .

ثم ذكرت لهم ما لاحظته في العراق :
كيف ان العراقيين الذين درسوا الزراعة في امريكا نفسها - طبعاً وفقاً للمناهج الاميركية - لم يشتغلوا في الزراعة ، بل صاروا موظفين في مختلف دوائر الحكومة .

وحللت الاسباب المفضية لهذه الاحوال ، بنظرات اجتماعية دقيقة .
ولاحظت أن بقلي ، كان يقتبع احاديثي وملاحظاتى باهتمام ظاهر . في حين أن ولاس نايت ضاق ذرعاً بتلك الملاحظات فقال :
- نحن رجال تربية . . جئنا لنبحث في أمور التربية والتعليم ، لا في الأمور الاجتماعية والاقتصادية .

اجبته : - وأنا اعتقد ان شؤون التربية والتعليم ، لا يمكن أن تفصل عن الأمور الاجتماعية والاقتصادية . وان القضايا التي تبحثون فيها لا يمكن ان تعالج بالمناهج وحدها . بل تتطلب تدابير وتنظيمات اجتماعية واقتصادية ، وأنا تعبت كثيراً لإلفات نظر الحكومة إلى ذلك . واعتقد انكم تخدمون البلاد خدمة كبيرة إذا تفهمتم ذلك ، وسعيتم إلى تفهيم الحكومة ذلك ...
إن حديثي مع أعضاء اللجنة ، خلال زيارتها هذه ، لم يخرج عن نطاق قضية « المدارس والتوظيف » .

وأنا لم أشأ أن أتكلم في موضوع ، لم يسألوني رأيي فيه .

*

بعد انتهاء أعمال اللجنة وسفرها بقليل ، صادفت نوري السعيد ، في حفلة
الهلال الأحمر . وقلت له : تذكر يا باشا انك كنت قلت في المجلس النيابي ...
قال : نعم ، وعلى هذا جلبنا لجنة مونرو .
وقلت : وأنا وددت أن أعلمك ، بأن اللجنة لم تكلمني في قضية المناهج .
قال : أنا قلت لفاضل الجمالي أن يطلعهم على كل شيء .
ونادى فاضل الجمالي ، وسأله : أما قلت لك أن تطلع اللجنة ؟ ...
قال الجمالي : نعم ، وأنا أطلعته على كل شيء ، وأعطيتها الأوراق والمذكرات
المتعلقة بتلك الخلافات .
سألت الجمالي عندئذ : أي أوراق ؟ وأنا أعرف انه لا توجد ولا ورقة ولا
مذكرة في هذا الموضوع .
عندئذ ، غير كلامه ، وقال : صحيح ، أنا بحثت في الإضرابات ، ولم أجد
شيئاً عن آراء سميت في المناهج واختلافه معك .
هكذا نقض نفسه بنفسه ، في وقفة واحدة . أولاً ادعى انه أعطى كل
الأوراق ، ثم قال انه لم يجد أوراقاً !
ولكنني أجبتة : أفما كان يجب عليك أن تتصل بي ، وتسألني حقيقة
الأمر ... ؟
خلال هذه المحاورة ، انسحب نوري السعيد وانتقل إلى مكان آخر . وتخلص
بذلك من نقدي .

رسائل إلى بول مونرو

صدرت الكتاب الذي ضم الرسائل بمقدمة تلفت انظار القراء إلى الاسئلة التالية :

هل ان الظروف التي تقرر فيها جلب لجنة الخبراء ، كانت من الظروف الملائمة للقيام بمثل هذا العمل ؟
وهل ان تأليف اللجنة من الاخصائيين الاميركيين وحدهم كان موافقاً لمصلحة البلاد ؟

أفكان جميع أعضاء اللجنة ممن تتجلى فيهم الأوصاف التي ذكرها رئيس الوزراء في المجلس النيابي ، عندما بحث عن عزمه على جلب لجنة مؤلفة من بعض الاخصائيين ؟ وبتعبير آخر ، هل إنهم كانوا ممن ليس لهم أية فكرة أو غرض سياسي في هذه البلاد ؟

وهل قامت وزارة المعارف بالواجبات التي تترتب عليها ازاء لجنة كهذه ؟ وهل أحضرت المعلومات والوثائق اللازمة لها ؟ وهل اتخذت التدابير المقتضية لإطلاعها على أحوال المدارس المختلفة كما هي ؟ وعلى التيارات الفكرية المتنوعة كما يجب ؟ وهل حددت وصنفت المسائل التربوية التي كان عليها ان تستشير اللجنة فيها ؟ وإذا كان قد حدث نقص صغير أو كبير في هذه الأمور ماذا كانت حصة كل عامل من عوامل التهامل أو التسرع ، أو عدم التبصر ، أو عدم الأخلاص ، في هذا الباب ؟

وهل اللجنة نفسها شعرت بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ونهجت نهجاً علمياً في أبحاثها ؟ وهل أرادت أن تروج بعض آراء خاصة بها ؟ أو انها صارت - عن علم أو غير علم - ترساً للبعض أو عكازة للآخرين ؟

الرسالة الأولى

(حول خطط الكشف ووسائل البحث)

- نشرت في جرائد العاصمة في ٢٤ حزيران ١٩٣٢ -

بدأت هذه الرسالة ببيان الغرض من كتابة هذه الرسائل ، ثم أخذت في نقد التقرير - بخطوطه العامة ، واطهار مبلغ تباعده عن الحقائق الراهنة .

سيدي الاستاذ ،

لم أطلع على التقرير الذي أودعتموه إلى وزارة المعارف قبل مغادرتكم العراق إلا منذ عشرة أيام . وقد تصفحته خلال هذه الايام العشرة بكل انتباه واهتمام . وبما انني وجدت فيه كثيراً من النقاط التي لا تتفق مع الحقائق الراهنة ، كما وجدت عدداً غير قليل من الأحكام والآراء والمقترحات التي تستوجب النقد والمناقشة ، رأيت من واجبي أن اناقشكم على البعض من المسائل الجوهرية التي تطرقت إليها . وبما أن هذه المناقشة ستكون متشعبة النواحي ، رأيت أن ادون ملاحظاتي في رسائل متسلسلة .

وها أنا ذا أقدم اليكم الرسالة الأولى من هذه السلسلة :

*

لا اكتب عليكم ، ايها الاستاذ ، بأنني كنت في ريب من امكان وصولكم

الى نتائج علمية مثمرة من الكشف الذي أخذتم على عاتقكم القيام به عن معارف العراق، وذلك لعدم كفاية المدة التي خصصتموها لهذا الكشف من جهة، ولعدم استعداد وزارة المعارف لمساعدتكم في ابجائكم مساعدة مثمرة من جهة أخرى، ويري هذا قد اشتد وتضاعف عندما اطلعت على الخطة التي سرتم عليها في انجاز الكشف بعد وصولكم العراق . مع هذا كنت أظن ظناً قوياً بأنكم ستقدرون الظروف التي لم تسمح لكم بالتعمق في أية مسألة من المسائل والتوسع في أي بحث من الأبحاث، ولذلك ستقيدون احكامكم بقيود احتياطية، وستجنبون ابداء احكام متسعة مبنية على استقرارات ناقصة .

غير أنني اعترف بأن اول انطباع حدث في نفسي عند قراءة التقرير كان الاستغراب الشديد الذي اعتراني تجاه تنوع المسائل التي تطرقتم إليها دون ان يكون امامكم متسع من الوقت لدرسها ، وكثرة الاحكام المتسعة التي اسرفتم في اصدارها دون ان تتكلفوا باستقصاء مقدماتها ودلائلها ، وفرط الثقة التي وضعتموها في الاخبار التي نقلت اليكم دون ان تحاولوا التوثق من صحتها .. وقد وجدت في التقرير عدداً كبيراً من المعلومات التي تدل على نقص واضح في البحث والاستقصاء ، وعدداً غير قليل من الآراء التي تدل على التسرع في التعميم وعدم التقيد في الاستقراء .

انني سأذكر لكم في رسالتي هذه، بضعة امثلة عن الأغلاط المتعلقة بالقضايا الواقعة والحقائق الراهنة .

*

« لقد قلتم في مستهل الفصل الثامن من التقرير الباحث عن منهج الدراسة في المدارس الأولية والابتدائية (الصفحة ١٤٨) ^١ . ان هذه الدراسة تجري

١ - الصفحة ١٥٤ من النسخة العربية .

وفق منهج موضوع من قبل وزارة المعارف لأجل جميع نواحي المملكة وان هذا المنهج يطبق في كل المدارس على نسق واحد سواء كانت من مدارس البنين أو مدارس البنات ، من مدارس المدن أو مدارس القرى .

ان هذا القول وكل ما جاء في الفصل المذكور وكثيراً من العبارات التي جاءت في الفصول الاخرى تدل دلالة واضحة على انكم بنيتم احكامكم في هذا الباب على منهج الدراسة الابتدائية المطبوع في كتاب مستقل . ولم تطلعوا على الأوامر والبلاغات العامة التي تبين كيفية تطبيق هذا المنهج في مدارس القرى ومدارس البنات ، كما أنكم لم تطلعوا على البلاغات التي أدخلت على هذا المنهج عدة تعديلات ، بعضها طفيف وبعضها جوهري .

لقد زعمتم ان منهج مدارس البنات لا يختلف في شيء عن منهج مدارس البنين . واقترحتم الاعتناء بالدروس والصناعات المنزلية في هذه المدارس وقلتم « ان ذلك التحقيق عن طريق تنقيص عدد الدروس المخصصة للغة والرياضيات » . فاسمحو لي ان أقول: ان كيفية تطبيق منهج الدراسة الابتدائية في مدارس البنات قد تعينت بعدة أوامر ادارية ، كان آخرها البلاغ العام رقم ٢٤ الذي صدر سنة ١٩٢٨ . واذا رجعتم لهذا البلاغ رأيتم أنه حتم تنقيص ساعات اللغة والرياضيات - كما اقترحتموه في التقرير - وتزويد ساعات الاشغال اليدوية مع علاوة دروس تدبير المنزل . واذا قارنتم المنهج الأسبوعي المقرر بهذا البلاغ مع جدول الدروس المسطور في المنهج العام وجدتم ان عدد الساعات المخصصة للأشغال اليدوية وتدبير المنزل في مدارس البنات يزيد على ثلاثة أضعاف ما هو مقرر للرسم والاشغال اليدوية في مدارس البنين .

وزعمتم أيضاً أنه لا يوجد منهج خاص بمدارس القرى ، واقترحتم زيادة الاعتناء بدروس الاشياء والصحة والزراعة في هذه المدارس ، فاسمحو لي ان ألفت انظاركم الى مضمون البلاغ العام المرقم ٢٢ فإنكم تفهمون من مطالعة

البلاغ أولاً ان الدراسة في مدارس القرى تنحصر بأربع سنوات عوضاً عن ست سنوات ، وثانياً ان الساعات المخصصة لدروس الاشياء والصحة والزراعة في كل صف من صفوف هذه المدارس تبلغ الاربع عوضاً عن الساعتين في سائر المدارس .. »

ثم ذكرت الأمثلة الثلاثة التالية :

ولقد زعمت ايضاً « ان منهج التاريخ في الصف الخامس الابتدائي يحتوي على بعض المباحث في تاريخ اليونان والرومان ، واقترحت حذف هذه المباحث من المنهاج . فاسمحوا لي ان أؤكد لكم ان هذه المباحث قد حذفت من المنهج قبل اربع سنوات وان كتاب التاريخ المقرر تدريسه في الصف الخامس من المدارس الابتدائية لم يحتو على أي بحث يتعلق بتاريخ اليونان والرومان ... يظهر لكم من كل ما سبق بكل وضوح وجلاء ، ان الوثائق والمعلومات التي بنيتم أحكامكم عليها في هذا الباب كانت ناقصة جداً ، فلم تعرفكم بالحالة الراهنة تعريفاً صحيحاً . »

وبعد ذلك ، قلت :

« كيف حدث ذلك ؟ هل إن وزارة المعارف هي التي سببت هذا النقص ، لأنها اكتفت بتزويدكم بترجمة المنهج الأصلي وحده ، وسهت عن اطلاعكم على البلاغات العامة الموضحة والمتممة والمعدلة لهذا ؟ أو أنها أودعتكم ترجمة هذه البلاغات كلها ، وانتم اهتمتم امعان النظر فيها ، ظناً منكم بأنها كلها تتعلق بأمور ادارية لا تستحق البحث والاهتمام ؟ هذا مما لا أستطيع الجزم فيه . لأنني لا أعرف - مع الأسف شيئاً عن أنواع الوثائق التي أودعت إلى لجننتكم المحترمة - ولذلك أراني مضطراً إلى تسجيل النقص دون تقرير السبب .. »

مع هذا إنني أجد نفسي في هذا المقام أمام عدة أسئلة أخرى ، أشد خطورة من التي سبق ذكرها : كيف أن اللجنة المحترمة لم تفتتبه إلى هذه النقاط ، خلال زيارتها للمدارس ، ومحاوراتها مع المعلمين والمعلمات ؟ كيف أنها لم تلاحظ وجود

دروس تدبير المنزل في مدارس البنات ، وكثرة الساعات المخصصة للاشغال اليدوية في تلك المدارس بالنسبة إلى مدارس البنين ؟ كيف أن المعلمين الذين عاشروا اللجنة مدة غير يسيرة لم يطلعوها على حقيقة الأمور في هذا الباب ؟ هذه أسئلة أرى من واجبي ان اكتفي بتسجيلها . دون ان احاول تعليلها والاجابة عليها .

*

ثم نقلت الحديث الى نوع آخر من مخالفة الواقع ، وذكرت ما جاء في التقرير عن رواتب المعلمين ، وفي الأخير ، تكلمت عن نوع ثالث من المخالفات ، وقلت :

« والآن أود أن أذكر لكم نوعاً ثالثاً من « مخالفات الواقع » التي وجدتها في التقرير :

لقد أدرجتم في الفصل الثالث الباحث عن المدارس القروية والريفية (ص ١٠٧^(١)) بعض الملاحظات على ما يدرس في تلك المدارس . وقد قلتم خلال تلك الملاحظات :

(اذا بقي التلميذ في المدرسة الأولية سنة واحدة يكون قد درس في كل اسبوع ١٢ حصة في اللغة العربية و ٤ حصص في الديانة و ٩ في الحساب ، ولا شيء في التاريخ والجغرافيا ، ولا شيء في المعلومات الاخلاقية والمدنية .. وحصتين في دروس الاشياء والصحة .. الخ ، واذا بقي التلميذ في المدرسة سنة ثانية يدرس في خلالها في كل أسبوع ٥ حصص في الديانة و ٩ في العربية و ٦ في الحساب وحصتين في الاشياء والصحة . ولا شيء في المعلومات الاخلاقية والمدنية ..) .

١ - ص ١١٢ من النسخة العربية .

ان الارقام المذكورة في هذه الفقرات تعطيني برهاناً جديداً على عدم اطلاعكم - على البلاغ المتعلق بالدراسة في المدارس القروية. لأنها كلها من الارقام المسطورة في الجدول العام ، لا المصرحة في المنهج الخاص ، كما ان « اللاشيئات » المتكررة في هذه الفقرات تحملني على الشك في تعمقكم في دراسة تفصيلات هذا المنهج أيضاً .

فإنكم تقولون « في السنة الاولى ... لا شيء من التاريخ والجغرافيا لا شيء من المعلومات الاخلاقية والمدنية » وأنا أدعوكم بكل احترام الى اعادة قراءة تفصيلات المنهج الذي بين أيديكم بكل دقة وانصاف ، فانكم ستجدون بين التفصيلات المتعلقة بدرس التاريخ العبارات التالية (ص ٧٦ من النسخة العربية المطبوعة ١٩٢٦) .

(السنة الاولى - لا تعين ساعات خاصة بالتاريخ في هذه السنة ولكن يستعان بدروس المحادثات والجولات على ذكر بعض المباحث التاريخية القريبة من مدارس التلاميذ .

(فكرة حدسية في تطورات البلدة: التغيرات التي حدثت في المدرسة وفي البلدة في السنين الأخيرة التي يذكرها التلاميذ ، ثم التي يقصها آباؤهم والتي يذكرها شيوخ البلدة) .

(المقايسة بين الدور الحديثة والدور القديمة والمباني الخربة - زيادة المقبرة ومقايسة قدم القبور فيها .

(تواريخ المساجد والمباني العمومية الموجودة في البلدة -- المدن المندسة والدول المنقرضة - اطلال بابل ونيوى وسامراء .
(عيد الجلوس وعيد النهضة ...) .

ترون من هذه الاسطر أن هنالك معلومات تاريخية تعطى على طريقة حية ، تستمد كل قوتها من مشاهدات البيئة وحوادثها - على الطريقة التي اوصيت بها في عدة محلات من التقرير - فكيف يجوز لكم والحالة هذه ان تقولوا : « في السنة الأولى ، لا شيء من التاريخ ؟ » ..

كما انكم ستجدون بين التفصيلات المتعلقة بدرس الجغرافية الأسطر التالية (الصفحة ٨٧ من نسخة المنهج العربية) :

(لا يخصص في هذا الصف ساعات لتعليم الجغرافية . مع هذا يستفاد من دروس المحادثات والأشياء ومن الجولات التي تجري خارج المدرسة لتهيئة اذهان التلاميذ إلى فهم المباحث الجغرافية)

لا أرى لزوماً إلى نقل جميع التفصيلات التي تعقب هذه الأسطر ، وأكتفي بذكر النقاط البارزة منها : (مشاهدات ومحادثات عن البلدة التي فيها المدرسة ، ما فيها وما حولها من المناظر الطبيعية والآثار البشرية : اقسام البلدة ، الشوارع والمحلات ، الاسواق والساحات ، الأماكن العمومية والمباني الخيرية — مأمورو الحكومة الموجودون في البلدة — مأمورو الانضباط ومأمورو البلدية — الطرق التي توصل البلدة بالقرى والمدن المجاورة — العشائر المجاورة للبلدة — والعشائر الرحالة التي تمر على البلدة أحياناً) .

ترون من هذه التفصلات ان هناك بعض المعلومات الجرافية الحسية المستندة على المشاهدات اليومية والاحوال المحلية ... فكيف يجوز لكم بعد هذا أن تقولوا « في السنة الأولى لا شيء من الجغرافية » ؟ ...

وفي الاخير ، سترون في مستهل التفصيلات المتعلقة بدرس المعلومات الأخلاقية والمدنية الأسطر التالية (الصفحة ١٣٦) :

(السنوات الأربع الأولى — لا تعين دروس خاصة بالأخلاق والمعلومات المدنية في هذه السنين . ولكن مع ذلك يعتنى في إعطاء المعلومات وتحريك العواطف الأخلاقية خلال الدروس المختلفة ، لاسيما في دروس المحادثة والانشاء والقراءة والاستظهار . وهذه المعلومات المتفرقة يجب أن تحتوي على المباحث التالية ..) .
إنني لا أرى لزوماً لتكرار تلك المباحث هنا . غير أنني ألفت انظاركم الى الملاحظة الأخيرة الواردة في البلاغ العام رقم ٢٣ :

(نرجو من كافة المدرسين أن يهتموا بإعطاء المواد المقرر تدريسها في السنوات الاربع من منهج المعلومات المدنية والاخلاقية في خلال الدروس

المختلفة لا سيما في دروس المحادثة والانشاء والقراءة والاستظهار) .
فكيف يجوز لكم والحالة هذه أن تكررُوا عبارة « لا شيء من المعلومات
الاخلاقية والمدنية » عند البحث عن دراسة السنتين الاولى والثانية ؟
يظهر من ذلك ان اللجنة المحترمة لم تدرس المنهج درس مدقق يبحث عن
الحقيقة والواقع ، مجرداً عن كل فكر سابق . وانها لم تلاحظ - عند كتابة هذا القسم
من تقريرها - شيئاً غير الأرقام المدرجة في جدول الدروس الاسبوعي ، فلم
تنبه الى تفصيلات المنهج الصريحة التي تفسر وتوضح معنى ذلك الجدول
وتلك الأرقام ..

* * *

وبعد هذه التفاصيل رأيت أن أوجه الى اللجنة سؤالاً هاماً ، فقلت :
« انني لا أود ان أطيل البحث بتكثير الاسئلة في هذا الباب . غير انني
أعتقد بأنه يحق لي بعد الأمثلة البارزة التي سردتها آنفاً ان أتقدم الى اللجنة
المحترمة بالسؤال التالي :

ها انكم قد رأيتم أمثلة مادية عديدة ، تدل دلالة واضحة على عدم اطلاعكم
على بعض الحقائق الراهنة اطلاعاً صحيحاً . هذه الأمثلة كلها تتعلق بالأمور
الواقعة الراهنة التي يمكن الجدل فيها ، لا المسائل التقديرية التي قد تتضارب
الآراء حولها . فإن موضوع البحث في هذه الأمثلة ليس من نوع استحسنات
الشيء أو استقباحه ، ولا من نوع تقدير درجة جودته أو رداءته ، بل انما هو
من نوع تقرير وجود الشيء أو عدمه . فإذا كانت خطط الكشف التي سرتم
عليها ، ووسائل البحث التي ترسلتم بها ، لم تعصمكم من اغلاط كبيرة تتعلق
بمعرفة مثل هذه الحقائق الراهنة .. فكيف كان يمكن أن تضمن لكم الوصول
الى معرفة الحقائق في الأمور الدقيقة والمعقدة التي تقسح مجالاً واسماً لحكم
الرأي والتقدير ؟

ان الأمثلة التي ذكرتها لكم في هذه الرسالة تحوم كلها حول الأمور المادية
والملموسة ، وتعلق بأجمعها بالوثائق الثابتة المكتوبة ، التي لا يصعب الاطلاع

عليها ودرس تفاصيلها من ترجماتها بكل ثأن واثقان ، في حين ان تقريركم يحتوي على كثير من الآراء المتعلقة بطرق التدريس المتبعة وروح التعليم السائدة ومقدرة المعلمين الكامنة .. التي لا يمكن تقديرها بدرس ترجمات ثابتة ، بل انها تتطلب تتبع الكلمات والأفعال والاطوار السيالة والطيارة التي تجري وتحدث وتتوالى بسرعة كبيرة في الصف خلال الدرس . واذا كانت الأسابيع القليلة التي خصصتموها لكشف حالات معارف العراق وحاجاتها ، والوسائط المحدودة التي استخدمتموها في هذا الكشف ، لم تضمن لكم حسن الاطلاع والتقرير في النوع الأول من المسائل . فكيف يمكنها ان تضمن لكم إصـابة الحكم والتقدير في النوع الثاني من المسائل ؟

الرسالة الثانية

(حول النزعات والآراء السياسية)

— نشرت في جرائد العاصمة في ١ تموز ٩٣٢ —

في هذه الرسالة ، واصلت مناقشة بول مونرو ومناقشة عامة ، حول « الخطط والمبادئ » ، وتحدثت عن « النزعات السياسية » التي لاحتها في عدة نقاط من التقرير :

« لا شك في انكم تذكرون الحديث الذي جرى بيننا عندما طلبت ملاقاتكم بعد انتهاء مهمتكم وقبيل مغادرتكم العراق ، إنني كنت صارحتكم عندئذ ببعض الآراء ، وذكرت لكم رأيي في أمر « حدود البحث العلمي في مسائل التربية والمعارف » بوجه عام . إذ قلت لكم :

« إنني من الذين يعتقدون بأن مسائل المعارف تنقسم إلى نوعين أصليين : النوع الأول يتألف من المسائل التي تحوم حول تعيين الغايات التي يجب أن تستهدف فن التربية ، وتقدير القيم النسبية التي يجب أن تعطى لكل واحدة من هذه الغايات . وأما النوع الثاني فيتألف من المسائل التي تحوم حول اكتشاف الطرق التي تضمن الوصول إلى تلك الغايات .. »

« إن النوع الأول من مسائل التربية هو من المسائل الاجتماعية السياسية البحتة التي لا تشبه المسائل العلمية بوجه من الوجوه . ولهذا لا يمكن ان تحل بالطرق المعتادة في البحوث العلمية بوجه عام . وأما النوع الثاني منها فهي من المسائل العلمية ، فيجب ان تدرس وتحل بالطرق المعتادة في تلك البحوث . »
« ولهذا السبب لا يجوز لأمة من الأمم أن تطلب حل مسائلها التربوية التي تدخل في نطاق النوع الأول ، من الهيئات الأجنبية مهما عظمت وسمت مكانتها العلمية . أما البحوث التي يجوز ان تطلب من الهيئات الأجنبية ، فتنحصر داخل حدود النوع الثاني من مسائل التربية . »

إنني أذكر جيداً أنها الاستاذ ، بأنكم شاركنموني في هذه الآراء ، وأشرت عليّ - لزيادة التأكد - بمراجعة إحدى مقالاتكم ، وقلتم بصراحة قطعية : « إننا تجنبنا كل المسائل السياسية . »

فاسمحوا لي أن أصرح لكم الآن بأنني دهشت دهشة كبيرة ، عندما وجدت في عدة محلات من تقريركم استطرادات مهمة تتعلق بمسائل سياسية بحتة ... مع اني لاحظت أنكم امتنعتم عن إبداء الرأي في بعض المسائل التي رأيتم فيها مساساً بالملاحظات السياسية .

فقد قلتم مثلاً - في سياق الكلام عن مشروع الجامعة - :
(ومسألة كلية الحقوق الموجودة وشعبة الآداب والفلسفة المقترحة وشعب الجامعة الأخرى الممكن اقتراحها ... نتناول حسب الظاهر - النظام السياسي أكثر من النظام التربوي . ولهذا لا ترى اللجنة حاجة لإبداء رأيها فيها حتى ولو كان لها رأي في الموضوع) (ص ٦٢ (١)) .

ومع هذا عندما تطرقت الى مسألة مدارس الأقليات والمدارس الأجنبية ، لم تمنعوا أنفسكم من خوض غمارها بالرغم من اعترافكم بأنها من المسائل السياسية المعقدة . وقد قلت في مستهل حديثكم عنها : -

(مسألة مدارس الأقليات الاجتماعية والدينية والأجنبية تنطوي على خطط سياسية وتربوية . وتذكر اللجنة أن هذه المسألة أهم المسائل من كلتا هاتين الناحيتين . وأنها محفوفة بصعوبات خطيرة . وفضلاً عما تقدم ، انها من المشاكل التي لا يمكن حلها على الفور بل على مر السنين لا غير . وهنا تظهر الصبغة السياسية التي لهذه المسألة ، مع هذا لا نرى مانعاً يمنع اللجنة من تحليل الموقف وإبداء رأيها في وجوه المسألة ...) (ص ٤٦ (١)) .

وهكذا خضتم غمار هذه المسألة السياسية وذكرتم بعض الانتقادات التي سمعتموها من رؤساء الطوائف وممثليها ولا سيما الدينية منها - وتطرقت إلى أمر توظيف خريجي مدارس الأقليات بالوظائف الرسمية ، وأبديتم بعض الآراء حول المدارس التي تؤسسها الهيئات الدينية - المحلية أو الأجنبية - ، حتى أنكم لم تكتفوا بإبداء آراء عامة واقترح خطط أساسية في هذا الباب ، بل حاولتم أن تدخلوا في تفاصيل تتعلق بالحال والماضي ، إذ أنكم قلت - بعد ان استحسنتم خطة الحكومة الحالية - ما يأتي :

(هناك أدلة تدل على ان السياسة السمحاء الحالية التي تسير عليها الحكومة الآن ، لم تكن مرعية في الماضي دائماً . ويبدي ممثلو الأقليات أحياناً رأيهم في هذا الباب ، مدعين أن حقوقهم التعليمية ليست مضمونة الضمان الكافي الآن . فيلوح لنا أن هناك سوء فهم أو إبهاماً في تفسير بعض الأنظمة في شأن هذه المسألة .) (صفحة ٥٠) .

انني لا أود ان أناقشكم الآن على درجة صحة الأخبار التي استقيتموها في

١ - « ٤٨ » « » .

٢ - الصفحة ٥٢ من النسخة العربية .

هذا الباب ، ولا أود أن أبحث لكم عن مبلغ إصابة الآراء التي ابديتها حول هذه المسائل ، فاني سأترك كل ذلك إلى رسالتي الأخيرة التي سأخصصها لمناقشة نظام المدارس الأهلية . غير أنني أود أن أناقشكم الآن في هذه المسألة ، من حيث الخطة والمبدأ فقط .

فاسمحوا لي أن أسألكم : لماذا رأيتم لزوماً للبحث عن هذه المسألة السياسية المعقدة ، مع أنكم تجنبتم البحث عن مسألة الجامعة بحجة علاقتها بملاحظات سياسية ؟ وهل وجدتم أن مسألة مدارس الأقليات وحقوقها أقل علاقة بالملاحظات والاعتبارات السياسية من مسألة الجامعة ؟ ولا شك في أنكم تعلمون بأن « مسألة الأقليات » تعقدت التعقد الكافي باتفاقيات ومعاهدات رسمية ، وصارت مداراً لمناقشات كثيرة في المؤتمرات السياسية . فلماذا لم تتركوها لرجال السياسة ، يبحثون فيها كما يشاؤون ؟ ولماذا تطرقتم إليها ، مع الاستعجال الهائل الذي أظهرتموه في جميع الأبحاث التي أخذتم على عاتقكم القيام بها ؟

لدي ، أيها الأستاذ ، تقارير عديدة قدمها بعض علماء التربية إلى حكومتي مصر وتركيا في السنين الأخيرة ، حول أحوال المعارف وحاجاتها في تلك البلاد ، وكان بين هؤلاء العلماء البلجيكي والسويسري والألماني والبريطاني والأمريكي . وقد أعدت النظر في تلك التقارير في هذه الأيام ، فلم أجد فيها بحثاً يتعلق بالمدارس الأجنبية ومدارس الأقليات .

فهل لي أن أسألكم : لماذا شذذتم في تقريركم عن خطط جميع هؤلاء العلماء .. ؟

*

هذا وأود أن أقف قليلاً في الصفحة التي تتضمن ملاحظاتكم المتعلقة بنزعات الطلاب السياسية والقومية (صفحة ٣٨) .

تقولون إنكم وجدتم طلاب المدارس الثانوية والمتوسطة في حالة محزنة ومقلقة من حيث الروح الوطنية والقومية . لأن الروح القومية عندهم تظهر وتعلن ذاتها توفعاً لنيل الخطوى من الحكومة ، كما تظهر في موقف العداء السلبي الذي يتخذونه أولاً تجاه البريطانيين ثم تجاه كل حكومة عراقية تأخذ بيدها زمام الأمور) .

إنني لا أود ان أناقشكم هنا على درجة إصابة هذه الأحكام العامة . غير أنني استلفت أنظاركم إلى مبلغ شمولها وشدة خطورتها: ان طلاب المدارس المتوسطة والثانوية يكرهون كل حكومة تأخذ بيدها زمام الأمور ، فإنهم يكرهون الحكومة القائمة بالأمر في الحالة الحاضرة ، فقد كرهوا الحكومات التي سبقتها في الماضي ، وسيكرهون الحكومات التي ستخلفها في المستقبل .. وذلك لأنهم لا يفهمون الوطنية إلا بشكلها العدائي السلبي ، وإلا بسبب المنافع التي يتوقعونها منها ..

وهل لي ان أسألكم أيها الاستاذ من أين وكيف علمتم كل ذلك ؟

تقولون « إن هذا الانطباع حصل لكم طيلة زيارتكم للمدارس الثانوية والمتوسطة » (صفحة ٧٢) ويخيل إلى من يقرأ هذه العبارات وتلك الأحكام ، انكم زرتم كثيراً من المدارس الثانوية والمتوسطة ، وقضيت وقتاً طويلاً في كل واحدة منها ، وخالطتم عدداً كبيراً من طلابها ، وناقشتهم في مسائل كثيرة ، واطلعت على نزعاتهم النفسية ... كما درست كثيراً من الحوادث التي حدثت في المدرسة ، وحللت أسبابها ونتائجها ... فلم تتوصلوا الى تلك الأحكام العامة إلا بعد هذا الدرس الطويل ، وعن طريق هذا الاستقراء التام .

في حين أن الحقيقة الراهنة في هذا الباب هي : ان الأوقات التي خصصتموها لزيارة المدارس المتوسطة والثانوية كانت لا تكاد تكفي للاطلاع على تقسيمات

أبنيتها ولا استعراض وجوه طلابها... فانكم لم تزوروا المدارس المتوسطة الموجودة في العاصمة، ولم تخصصوا من أوقاتكم أكثر من ساعة ونصف ساعة لزيارة الثانوية المركزية، بالرغم من كثرة صفوفها وتنوع دروسها وازدحام طلابها... كما انكم ذهبتم إلى ألوية الفرات خلال عطلة مدارسها فلم تشاهدوا من متوسطاتها شيئاً غير بناياتها.. وأما زيارتكم لسائر المدارس المتوسطة فقد كانت أيضاً زيارات قصيرة، لم تخرج عن شكل زيارات « السائح المتنفرج » .

أفلا يحق لي أن أقول والحالة هذه، ان الأحكام التي نحن بصدددها لم تتولد في ذهنكم من مشاهداتكم خلال زيارتكم للمدارس، بل انها تولدت من المسموعات التي وصلت إليكم من منابع مختلفة بوسائل شتى ؟

هذا وقد اعترفتم بنفسكم في بعض المحلات من التقرير، بأنكم كنتم قد حصلتم على اعتقاد راسخ في اضرار توسيع التعليم « الثانوي والعالي » في البلدان الشرقية، حيث قلتم في سياق الكلام عن التعليم الثانوي « وقد اختمرت لدينا فكرة صريحة بأن زيادة الشبان الذين تعلموا تعليماً أكاديمياً خطر على استقرار الحالة السياسية في اي بلد من البلدان » ومثال هذه الحالة ظاهرة في كثير من البلدان الشرقية الآن » (صفحة ٣٨) .^(١)

كما قلتم في سياق البحث عن التعليم العالي « إن وجود جامعة في قطر قليل السكان كالعراق يؤدي إلى خلق فئة كبيرة من المنورين البطالين الذين يستطيعون أن يقودوا الساخطين من الناس إلى احداث فلاقل سياسية وهذه نتائج ليست خيالية وتخمينية، بل ان أقطاراً عديدة أكثر نفوساً وأكبر ثروة من العراق قد سبق أن وصلت إلى هذه الحالة المشؤومة التي أدت إلى معضلات سياسية واجتماعية تصعب معالجتها » (صفحة ٥٧) .^(٢)

١ - الصفحة ٤٠ من النسخة العربية .

٢ - الصفحة ٥٩ من النسخة العربية .

وكما قلتم خلال توصيتكم للحكومة بالتأني في توسيع التعليم الثانوي :
« اما الذي يجب ان نتجاشاه كل المحاشاة فهو الغلطة التي وقعت فيها الامم الشرقية
الأخرى ، وبعض الأمم الغربية ، وهذه الغلطة هي إهمال تعليم الجماهير إهمالاً
نسبياً مع ترقية التعليم الثانوي بسخاء » (صفحة ١٦٧) (١) .

أفلا يحق لنا أن نلتساءل « هل إن درسكم لأحوال الأمم الشرقية التي بحثتم
عنها ، كان أشد تعمقاً وأكثر ضبطاً من درسكم لأحوال العراق ؟ »
إن الرسائل التي سأخصصها لأبحاث التعليم الثانوي والعالي ستعطي الجواب
على هذا السؤال ..

الرسالة الثالثة

(حول مفهومة التربية ونشوء التعليم)

(العام في الشرق والغرب)

- نشرت في جرائد العاصمة في ١٢ تموز ١٩٣٢ -

في هذه الرسالة ، تركت التقرير جانباً . وانتقدت مونرو على ما جاء في
المقالة التي نشرها في جرائد العاصمة ، تحت عنوان « التربية الشعبية » وقلت :
ان أول الآراء التي أردتم إذاعتها في هذه البلاد كان الرأي الذي سردتموه
في المقالة المنشورة في جرائد العاصمة - بعد بضعة أيام من وصولكم اليها - بعنوان
(التربية الشعبية) . لقد شرحت في تلك المقالة « المفهومة التقليدية » التي زعمتم

١ - - الصفحة ١٧٣ من النسخة العربية .

بأنها سائدة في الشرق ، كما سردتم « المفهومة الحديثة » التي رأيتم بأنها يجب أن تسود عوضاً عن الأولى . وبما ان الرأي الذي أبديتموه في تلك المقالة كان من الآراء الحاكمة في عدة اقسام من التقرير ، رأيت من الموافق ان أبدأ بمناقشة آرائكم بتحليل مضامين تلك المقالة .

لقد قلتم فيها : « للتربية مفهوماتان بارزتان . الأولى هي المفهومة التقليدية التي لا تزال تسود في البلدان الشرقية وفي أوروبا على الأغلب . إن الغاية الأساسية للتربية حسب هذه المفهومة هي ان تلتقي وتدرّب القادة والزعماء » (جرائد بغداد - ١٥ شباط) .

ثم بينتم عدم كفاية هذه المفهومة بقولكم « وان هذه المفهومة لا تنفي بالغرض لأن المجتمع الحديث يتطلب من التربية أكثر من هذا إذا أراد أن يدوم مستقراً . وبعبارة أخرى ان نوعاً من التهذيب الذي يؤهل كل فرد من العامة ان يحصل على كمية من المعارف الحديثة تتوقف عليها حياة المجتمع الحديث . وحسب هذه المفهومة الثانية تصبح غاية التربية ومهمتها تحسين حياة عامة الشعب .. »

إنني لا أرى حاجة للبحث عن درجة موافقة رأيكم هذا لأحد والبلاد الأوروبية ، غير أنني أرى من الضروري أن أناقشكم على مبلغ مطابقته لأحوال الأمم الشرقية . فإني بصفة كوني رجلاً قد تتبّع عن كثب نشوء الحياة الفكرية الحديثة لدى أمتين كبيرتين من أمم الشرق الأدنى - أعني الأمتين العربية والتركية .. لا أتردد في القول بأن الرأي الذي أبديتموه حول « مفهومة التربية » في الشرق بعيد عن الحقائق الراهنة بعداً كبيراً ..

وبعد ذلك بينت كيفية نشوء فكرة « التعليم العام » ، في أوروبا وأميركا من جهة وفي العالم الاسلامي من جهة أخرى :

« لقد اعتاد معظم مؤرخي التربية في أوربة وأميركا ان يعتبروا « ظهور البروتستانتية » من أهم البذور التي نمت منها فكرة التعليم العام . فإنهم يقولون

عادة : ان المذهب الكاثوليكي لم يستلزم تعليم القراءة والكتابة ، لأنه لم يحتتم على الناس العبادة بدون وسيط ، فلم يفرض عليهم قراءة الإنجيل بأنفسهم ، بل إنه جعل ذلك من واجبات رجال الكنيسة وخصائصهم المهمة . غير ان لوثير وأتباعه - عندما ثاروا على هذا المذهب - قالوا بوجود عبادة الخالق بدون وساطة أحد ، فاعتبروا قراءة الإنجيل من الفروض المتحتمة على كل فرد . ولذلك جعلوا القراءة من الواجبات الدينية العامة التي تشمل جميع الأفراد ، وبهذه الصورة أوجدوا فكرة « التعليم العام » .

ان هذه النظرية تولدت من استقراء الأحوال في البلاد الغربية وحدها. ولذلك لا تنطبق على أحوال الشرق بوجه من الوجوه ، فإننا إذا تتبعنا تاريخ الشرق بإمعان . نجد أن العامل الديني الذي دفع الناس نحو فكرة « التعلم العام » في البلاد الأوروبية بعد ظهور البروتستانتية ، كان موجوداً في البلاد الشرقية ومؤثراً فيها منذ ظهور الديانة الإسلامية .

لأن هذه الديانة حتمت على كل مسلم ومسلمة أن يقرأ القرآن بنفسه ويقيم الصلاة بنفسه ويعبد الله بنفسه .. صحيح أنها فرضت إقامة بعض الصلوات بالجماعة ، غير أنها حتمت في الوقت نفسه على كل مصلى أن يتلو بعض الصور والأدعية بمفرده ، حتى خلال هذه الصلوات الجماعية . ولهذا السبب لم تعتبر الديانة الإسلامية « العلم والقراءة » من الأمور التي يجوز أن يختص بها فئة من الناس دون فئة ، بل انها اعتبرت من الأمور المفروضة على الكل .

ان هذا المبدأ أثر تأثيراً عميقاً في جميع الأقطار التي انتشرت ورسخت فيها الديانة الإسلامية ، وأدى إلى تأسيس عدد هائل من المدارس في جميع تلك الأقطار . وقد غصت المدن بالمدارس الصغيرة المبعثرة في جميع الحارات ، وحتى القرى نفسها أخذت تزدهر بمدارس متصلة بالمساجد ، وأصبح من العرف العام أن يرسل الناس أولادهم إلى تلك المدارس قبل أن يدخلوهم في معترك الحياة . ولدينا بعض الوثائق التاريخية التي تدل على أن بعض الحكومات

- عندما رأيت شيئاً من الارتخاء والفتور في هذا العرف - أخذت تؤيده بتدابير وأوامر رسمية ، وصارت تحظر على نقابات الحرف - مثلاً - قبول أي طفل كان في أية حرفة كانت قبل أن يتم دراسته ويتعلم قراءة القرآن .

ولا حاجة للبيان أن المعاهد التعليمية التي تأسست في البلاد الإسلامية لم تنحصر بهذا النوع من المدارس الصغيرة ، بل إنه قد تأسس فوق هذه المدارس عدد غير قليل من المدارس الكبيرة التي استهدفت درجة أرقى وأعلى من التعليم ، وقد أخذت هذه المدارس الكبيرة على عاتقها مهمة « تكوين الطبقة المنورة وتنشئة قادة الأمة » - كما تفعل الكليات والجامعات الآن - ، وأما المدارس الصغيرة المبعثرة في الحارات فلم تستهدف شيئاً غير « تعليم أفراد الناس تعليمًا عامًا » - كما تفعل المدارس الابتدائية الآن - .

وعندما أخذت البلدان الشرقية تحتك بالحضارة الغربية الحديثة ، كانت غاصة بعدد كبير من هذه المدارس . وما الكتابات - « الملاي » - التي شاهدتم بعض نماذجها في بغداد وكربلاء ، إلا من بقايا هذه المنظومة المدرسية الشاملة . . . ولهذا يمكننا أن نقول إن فكرة « التعليم العام » انتشرت وتحققت في الشرق قبل ظهورها في الغرب بعدة قرون .



وبعد ذكر كيفية نشوء المدارس العصرية في البلاد الشرقية ، قلت :
« ان عدم تعمم التعليم الابتدائي في الشرق لم يأت من نقص في « مفهوم التربية » السائدة بين الشرقيين ، بل انه ينتج من العوامل الاقتصادية التي تكتنفهم والضرورات المالية التي تسيطر عليهم .

أفرضوا أن رجلاً يملك أرضاً واسعة الأرجاء ، يتوق ويسعى إلى زرعها واستثمارها كلها ، غير أنه لا يتمكن من الحصول على وسائل الزرع الضرورية

لتحقيق غرضه هذا . لا شك في أنه سيضطر - بحكم الأحوال - إلى الاكتفاء بزرع قسم محدود من تلك الأرض ، فسيجد نفسه مقسوراً على ترجيح بعض البقاع على غيرها ، واستثمارها قبل غيرها ، إلى أن يتمكن من إيجاد الوسائل اللازمة للتوسع في زراعتها . فهل يحق لكم أن تقولوا في هذه الحالة ، إن « مفهوم الزراعة لدى هذا المالك عبارة عن زرع قسم من الأراضي ؟ أو أن غاية الزراعة لديه ، ليست شيئاً سوى الاهتمام بقسم من الحقول ؟ » .

تأكدوا أيها الاستاذ ، أن موقفنا نحن في أمر التعليم لا يختلف عن موقف هذا المالك المفروض في أمر الزراعة : اننا أيضاً نعتقد أن غاية التربية هي تعليم جميع أبناء الشعب ، بقصد تحسين حياة الافراد من جهة وانهاض الأمة من جهة أخرى . اننا أيضاً نقول بأن واجبنا الأسمى هو تعليم جميع أفراد الأمة بدون استثناء . ولكننا إذا لم نشر التعليم - مع هذا - بين جميع طبقات الشعب ، ذلك ليس لأننا لا نعتقد بوجوب تعليم جميع الناس ، أو لأننا نظن ان واجب المدارس ينحصر في تكوين وتنشئة الطبقة المدبرة والقائدة من الشعب ، بل لأننا لانملك - مع الأسف - الوسائل اللازمة لتحقيق غرضنا الأسمى .

ان ضيق الوسائل التي لدينا تجعلنا تجاه مسائل معقدة ومشاكل خطيرة يصعب عليكم تقدير درجة خطورتها ومبلغ تعقدها . لأنكم تنسبون إلى أمة سادت العالم سيادة اقتصادية بثروتها الطائلة ، وتمكنت من إيجاد المعاهد التعليمية الكافية لإيواء ربع مجموع سكانها . أما نحن فمضطرون إلى التفكير دوماً : ما هي الخطة التي يجب أن نتبعها لنستغل الوسائل الموجودة لدينا بأعظم ما يمكن من الفوائد القريبة والبعيدة ؟ من أين يجب ان نبتدىء ؟ ما هي الأساسات والاعتبارات التي يجب أن نستند عليها في التقدير والتأخير ؟ ما هي النسبة التي يجب أن نحافظ عليها عندما نوزع الوسائل التي نملكها لتكوين المدارس ، على الأقسام المختلفة من القطر من جهة ، وعلى الانواع المختلفة من المدارس من جهة أخرى ؟ هذه هي المسائل الحقيقية التي تعرض علينا ، وهذه هي المشاكل الكبيرة التي تجهـد

أذهاننا . ان خطورة هذه المشاكل تزداد بازدياد الاعتبارات التي يتحتم علينا ملاحظتها ، وتنوع الحاجات والنزعات التي تتجاذبنا من جهات مختلفة .. وإذا بقينا والحالة هذه مقصرين في أمر التعليم العام ، فإن ذلك لم يتأت من ضيق في مفهوماتنا بل نشأ من قلة الوسائط التي تضيق ساحة العمل أمامنا ... »

*

وبعد ذكر بعض التفاصيل ، أنهيت الرسالة بالكلمات التالية :
« لا يوجد بيننا من ينكر أن للمعارف واجبين أساسيين : واجب تعليم الشعب من جهة ، وواجب تكوين الطبقة المدبرة المنورة من جهة أخرى . كما لا يوجد بيننا من لا يسلم - نظرياً - بضرورة القيام بأداء هذين الواجبين لتحقيق هاتين الغايتين في وقت واحد وبصورة متوازنة . غير أننا عملياً نجد أنفسنا دوماً تجاه هذا السؤال الخطير : ماذا يجب ان تكون في الحالة الحاضرة نسبة اهتمامنا بكل واحد من هذين الوحيين ؟

من الأمور الثابتة ان المجتمعات البشرية لاتسير كتلة واحدة وبسرعة متساوية في مختلف نواحي الحياة . فيوجد في كل أمة « فئة منورة » مديرة تتقدم على عوام الناس وتقودهم الى الأمام . والأمة التي تتكون من شعب مهذب راق وفئة مديرة قديرة ، تكون أمة قوية سعيدة ، تتقدم في طريق الرقي بخطى ثابتة وسريعة ، وأما الأمة التي تتكون من شعب متأخر وأميّ وفئة مديرة جاهلة ، فإنها تبقى متأخرة وتشقى بطبيعة الحال . أما نهوض مثل هذه الأمم المتأخرة فلا يمكن ان يحدث إلا بنهضة تدريجية تبدأ من الفئة المنورة وتسري بعد ذلك الى سائر طبقات الناس . فالفئة المنورة هي التي توظف الشعب من رقدته ، وهي التي تسبب النهوض العام . إننا درسنا تاريخ نهضات الأمم الحديثة - من صغيرة وكبيرة - بكل علاقة وانتباه ؛ ووصلنا من أبحاثنا الى هذه النتيجة العامة . فإذا وجهنا اهتماماً كبيراً إلى أمر تكوين « الفئة المنورة » ، فإننا لم نفعل ذلك

لعدم مبالاةنا بطبيعة العوام ، بل لعلمنا بأن هذه النئة المنورة هي الواسطة الوحيدة لإيقاظ وتنوير الجمهور ايضاً . . . »

الرسالة الرابعة

(حول الأسس التاريخية)

- نشرت في جرائد العاصمة في ٢٩ قوز ٩٣٢ -

كانت بعض الأوساط في العراق تزعم أن النظام الذي أسسته في العراق كان مستمداً من النظم التركية من ناحية ، والنظم الفرنسية اللاتينية من ناحية أخرى .

ولجئه الكشف التهذيبي تأثرت بمزاعم تلك الأوساط وكتبت ما كتبته في بحث الأسس التاريخية على هذا الأساس .

ولذلك خصصت الرسالة الرابعة لتفنيد هذه المزاعم وإظهار الحقيقة في هذا المضمار .

والرسالة المذكورة كانت مفصلة تشرح تطور تاريخ معارف العراق على وجهه الصحيح .

وبما ان هذا التطور مشروح في مختلف أقسام الجزء الأول من هذه المذكرات لم أرَ لزوماً لنقل هذه الرسالة على الرغم من أهميتها التاريخية .

الرسالة الخامسة

(حول مبدأ المركزية)

- نشرت في جرائد العاصمة في ٥ آب سنة ١٩٣٢ -

في هذه الرسالة انتقدت تقرير اللجنة ، على ما جاء فيه عن نظام المركزية ،
وقلت :

« إنكم توسعتم كثيراً في معنى « المركزية » التي استهدفها واضعو نظم المعارف
في هذه البلاد ، وعزوتهم إليهم من آراء ما لم يقولوا به أبداً . وقد فعلتم كل ذلك
اعتماداً على بعض الأخبار التي وصلتكم عن طرق شتى ، دون أن تتكلفوا باستفسار
الأمر من واضعي تلك النظم أنفسهم ، ودون أن تمنعوا النظر في الوثائق الرسمية
التي تدل على خططهم ونواياهم . »

« فاسمحوا لي أن اصرح أيها الأستاذ ، بأنني ممن يعتقدون بوجود نوعين من
المركزية ، وبوجود فصل هذين النوعين بعضهما عن بعض ، بصراحة تامة :
المركزية في الأمور الإدارية والمالية ، والمركزية في الأمور العلمية والمنهجية .
« إن المركزية التي ادعينا ضرورة التمسك بها هي النوع الثاني من المركزية
فمحسب . أما النوع الأول منها ، فلم نقل قط بوجود التمسك بها . »

وبعد شرح الخطة التي اتبعناها في الأمور الإدارية والمالية بتفاصيل وافية ،
نقلت البحث الى المركزية في الأمور العلمية والمنهجية التي تمسكنا بها وقلت :
لم نقصد من مبدأ « المركزية في المناهج » المعنى الضيق الذي يعطيه تقرير لجنسكم
المحترمة .

« فإننا لم نقل يوماً من الأيام بوجود وضع منهج شديد الصلابة لا يسمح لأي

تنوع كان ، كما أننا لم ندع يوماً من الأيام بلزوم جعل الدراسة على نمط واحد في المدن والقرى وبين العشائر والحوضر . اننا تمسكنا بمبدأ « وحدة التربية والمنهج » غير أننا لم نقصد من هذا المبدأ عدم التنوع في المدارس والدروس ، أو المركزية التامة في كل شيء .

*

وبعد بعض التفاصيل التي توضح هذه القضية قلت :
« أما أمر تكيف التدريسات حسب مقتضيات الاحوال المحلية ، فإنني من المعتدين بأن أحسن وسيلة لذلك هي جعل منهج الدراسة كثير المرونة بمحذاته ومتطلباً للتكيف بطبيعته . هذه كانت من جملة الأسس التي وضعت نصب الأعين عند تقرير منهج الدراسة الابتدائية ، وهي واضحة في عدة أقسام منه . مع هذا يظهر لي - مع الأسف الكبير - أن اللجنة المحترمة لم تلاحظ هذه النقطة الجوهرية ، ولم تنتبه إلى اتجاه روح المنهج في هذا الباب . ولذا أرى من الضروري أن ألفت أنظاركم إلى هذه الأمور في رسالة خاصة ، مع كل ما يتعلق بروح المنهج بوجه عام » .
(تفصيل هذا البحث في الرسالة العاشرة) .

الرسالة السادسة

(حول التفتيش والإرشاد)

- نشرت في جرائد العاصمة في ٢١ آب ١٩٣٢ -

بدأت هذه الرسالة بتلخيص وتثبيت ما جاء في التقرير من ملاحظات ومقترحات ، حول التفتيش والإرشاد ، ثم قلت :

« لقد تطرقتهم في عدة محلات من الفصل الأول من التقرير الى مسألة الارشاد والتفتيش . وبعد ان قلتهم خلال البحث عن مركزية الادارة » إن هذه المركزية مقرونة بنوع من التفتيش شديد الصلابة ، صرحتم خلال البحث عن رواق المعلمين (أن السبب المعتاد الذي يقدمه المعلمون لتدريسهم التقليدي الميكانيكي ، ولقدان التعاون بين المدرسة والحياة وحاجات المجتمع ، هو ان المفتشين لا يسمحون بأي انحراف عن الخطط المرسومة) (ص ١٨ (١)) .

*

ثم أخذت في توضيح رأيي في كل ذلك ، فقلت :
« إنني أوافقكم تمام الموافقة على كل ما قلتموه عن أهمية التفتيش ، كما أوافقكم من حيث الأساس على ما قلتموه عن ضرورة تطويره وإصلاحه ، غير انني أخالفكم مخالفة شديدة في الزعم القائل بأن ميكانيكية التدريسات ناتجة عن تشديدات المفتشين ، كما انني لا أوافقكم تمام الموافقة على آرائكم المتعلقة بكيفية تطوير التفتيش » .

وأوضحت رأيي في أمر « ميكانيكية التعليم » وقلت :
« إن « الميكانيكية » من أضر المساويء التي تتأصل في المدارس المتأخرة .. وان الدرجة القصوى منها تظهر في الكتاتيب .. حيث يجري التعليم فيها على وتيرة واحدة في جميع البلاد الاسلامية .. ثم قلت :

« من البديهي أنه لا يخطر على بال أحد أن يعزو هذه الميكانيكية إلى شدة التفتيش ومداخلة المفتشين . لأنه ما أحد يحل أن هذه المنظومة من المعاهد التعليمية تعيش وتستمر — عادة — دون تفتيش ولا مراقبة ، حتى أنها كثيراً ما تحافظ على كيائها وتقاليدها وتستمر على خططها وأساليبها ، بالرغم من أوامر رجال الإدارة ونصائح المفتشين . »

وبعد ذلك شرحت العوامل النفسية التي تسبب « الميكانيكية في التعليم »
ثم قلت :

انني كنت أضع دوماً هذه الأمور نصب عيني خلال تدريسياتي في دار المعلمين العالية ،
و كنت أحذر طلابي من هذا الخطر المعنوي الذي يحدق بالمعلمين مثل خطر تصلب
المفاصل والشرابين الذي يهدد الشيوخ . وأذكر جيداً بأنني خصصت عدة دروس
من علم النفس في دار المعلمين العالية إلى درس « الاعتيادات الفكرية » التي يتعرض
إليها المعلمون من جراء مهنتهم ، وإلى تحري الوسائل التي يمكنها أن تقيهم من
شروع هذه الاعتيادات .

ولذلك ترونني أخالفكم مخالفة شديدة في تحليلكم الميكانيكية بضغط
المفتشين . وأقول : « لو جاز لنا أن نلوم نظام التفتيش في هذا الباب ، يجب
علينا أن نلومه لعدم قيامه بما يجب عمله لمنع الميكانيكية لا لقيامه بأعمال
تستوجب الميكانيكية . »

*

وبعد الانتهاء من بحث « الميكانيكية » ، انتقلت إلى بحث علاقة التدريسات
بالحياة ، فقلت :

« أما فقدان التعاون والترابط بين المدرسة والحياة وحاجات المجتمع ، فاني
أخالفكم في عزوه إلى مداخلة المفتشين بقدر ما خالفكم في تحليل الميكانيكية
بتأثير المفتشين . »

« لأن منهج الدراسة الابتدائية يحتوي على كثير من الاحكام والوصايا
المتعلقة بربط الدروس بالحياة والمحيط . فلو كانت الحالة الحاضرة ناتجة عن عمل
التفتيش في تجميد النظام المدرسي ومنهج الدراسة ، لوجب أن تكون العلاقة بين
الدروس والحياة والمحيط قوية وراسخة ، في بعض الدروس على الأقل . »

« ويغلب على ظني أن هذا الزعم قد ألقى اليكم من قبل بعض الناس الذين
اعتادوا ان يتكلموا عن امور المعارف دون ان يكلفوا انفسهم بدرسها ، وعن
مناهج الدراسة دون ان يمعنوا النظر فيها . . . »

وتأيداً لقولي هذا ، أود أن أستلفت أنظاركم إلى بعض الفقرات التي جاءت في المنهج موصية بصراحة تامة ربط الدروس بالحياة والبيئة :

فقد جاء في الارشادات المتعلقة بدروس الانشاء :

« ينبغي أن تكون مواضيع الانشاء متنوعة ، كي تشمل جميع أساليب الكتابة كالتمثيل والتلخيص والتفسير والحكاية والمراسلة إلى آخر ذلك ، مما يحتاج إليه التلميذ في شؤون الحياة » .

كما جاء في الارشادات المتعلقة بدروس الحساب :

« إكثار التمارين وانتخابها من الأمثلة العملية المألوفة التي تتجلى كثيراً في أمور المعيشة » .

وجاء في الارشادات المتعلقة بدروس الهندسة :

« يجب الاعتناء في تطبيق الهندسة إلى الحياة . إكثار الأمثلة المأخوذة من المحيط والموافقة إلى المحيط » .

وجاء في الارشادات المتعلقة بدروس الجغرافيا :

« يجب ان يبدأ بتعليم محيط المدرسة أولاً ، ثم ينتقل بالتدريج إلى كل القطر ثم إلى البلاد المجاورة » ...

وجاء في الارشادات العائدة لدروس الأشياء :

« على المعلم أن يخرج مع التلاميذ إلى البساتين والمزارع ويدرس بعض دروسه هناك ، مستنداً إلى مشاهدة الكائنات الحية والأعمال الزراعية رأساً » .

« على المعلم أن يستصحب التلاميذ إلى المصانع المختلفة ، ويريهم اعمال الصانع فيها مباشرة » .

يمكنني ان اذكر لكم امثلة مماثلة لهذه ، من مفردات مناهج التاريخ والجغرافيا ودروس الأشياء ايضاً ، غير انني اظن ان هذه الفقرات وحدها كافية للدلالة على ان واضعي المنهج لم يتغافلوا عن مبدأ « ربط الدروس بالحياة والمحيط » ، بل بعكس ذلك قد حتموا مراعاة هذا المبدأ بوسائل عديدة ..

فالتفتيش لو كان عمل « عمل الترسينخ » الذي تصوره ، ولو لم يفسح المجال إلى

الانحراف عن المنهج المقرر كما زعمتموه ، لجرت التدريسات في المدارس مرتبطة بالحياة والمحيط ارتباطاً صريحاً .

وبعد هذه الانتقادات قلت :

ارجو أن لا تستنتجوا مما سردته آنفاً بأنني اظهر ارتياحاً من حالة التفتيش الموجودة الآن . وأؤكد لكم بأنني بعيد عن مثل هذا الارتياح كل البعد . لأنني اعرف ان التفتيش لم يتقدم التقدم الكافي الذي حصل في سائر فروع المعارف وبالرغم عن الازدياد الذي حصل في وسائط الاصلاح الناجع .. ولذلك اقول بلزوم إصلاح وتطوير ما كينة التفتيش قبل كل شيء ...

وإذا دافعت عن التفتيش في المسائل التي ناقشتكم بها ، عملت ذلك لاعتقادي بأن النقائص التي بحثتم عنها ليست نتيجة التفتيش كما زعمتم . ولإيماني بأن تشخيص اسباب المرض تشخيصاً جيداً ، من اهم شروط النجاح في تقرير طريقة المعالجة . كما ان الغلط في التشخيص مما يحول دون البحث عن الأسباب الحقيقية ، ويؤخر لذلك معرفة الطرق التي تكفل إزالة النقائص الموجودة .

فإنني ايضاً اقول معكم - كما كنت قلت ذلك مراراً - بلزوم إصلاح وتطوير ما كينة التفتيش إصلاحاً جوهرياً ، واقول معكم - وفقاً لما كنت اقله دوماً - بلزوم إرشاد المعلمين إرشاداً مؤثراً اكثر من مراقبتهم مراقبة رسمية ..

غير أنني اخالفكم بعض المخالفة في كيفية هذا الاصلاح :

اولاً : لا اقول مثلكم بإمكان او يجوز الاكتفاء بالإرشاد دون التوصل بالمراقبة . ثانياً : ارى محاذير عديدة في إسناد كل واحدة من هاتين المهمتين إلى اشخاص مختلفين . فالطريقة المثلى في نظري ، هي جمع المهمتين في عهدة شخص واحد ، وانتخاب هذا الشخص ممن لهم الكفاءة للقيام بهاتين المهمتين في وقت واحد .

وبعد بعض التفاصيل في تعليمات التفتيش ، انهيت الرسالة بنقل بعض

الفقرات ، من التقرير الذي كنت قدمته إلى وزارة المعارف ، عندما توليت وظيفة « مراقبة التعليم العام » لمدة قصيرة .

الرسالة السابعة

(حول وصف نظام التعليم الحالي)

— نشرت في جرائد العاصمة في ٢٨ آب ١٩٣٢ .

في هذه الرسالة اوضحت الميادين التي تباعدت فيها اللجنة عن الأحوال الراهنة ، خلال وصفها النظام للتعليم الحالي :

اولاً :

شرحت الأسباب التي دعتنا إلى تأسيس « المدارس المتوسطة » التي تقتصر على القسم الاول من الدراسة الثانوية ، وبينت أن كل ما جاء في التقرير في هذا الصدد ، لا ينطبق على حقائق الأمور بوجه من الوجوه .

ثانياً :

أوضحت الصلاحيات الممنوحة لمديري المناطق ، وبرهنت على أن ما جاء في التقرير عن هذه القضية أيضاً ، كان مخالفاً للأحوال الراهنة مخالفة كلية .

ثالثاً :

انتقدت ما جاء في التقرير عن « فقدان الاحصاءات » بتفاصيل وافية . ورأيت أن أنقل فيما يلي هذا القسم من الرسالة السابعة ، لأنه من أبرز وأصح الأدلة على عوامل « الضلال والتضليل » : التي أحاطت بأبحاث لجنة الكشف التهديبي :

« وقد قلتم في هذا الصدد : « لا يتيسر لسوء الحظ وجود إحصاءات متقنة

وقابلة للمقارنة عن التعليم في العراق . ومع ذلك فإننا نثبت فيما يلي قليلاً من الجداول عنها » (ص ٩٧) .

وقواكم هذا جاء مؤكداً على ما قلتموه في الفصل الاول ، عند البحث عن دائرة السجلات : « فإن فقدان ما يعتمد عليه من المعلومات الإحصائية عن التعليم قد جعل مهمة اللجنة بطبيعة الحال أصعب جداً مما لو كان قد تيسر وجود سجلات متقنة . وقد صعب على اللجنة الحصول على إحصائيات تناسبية للسنين القليلة الماضية » (ص ١١) .

إنني أستدل من هذه العبارات أن لجنة الكشف التهديبي « التي أخذت على عاتقها درس أحوال معارف العراق » لم تطلع .. مع الأسف الشديد - على أنواع الإحصاءات والسجلات الموجودة لدى شعبة السجل والإحصاء من جهة ، ولدى مديريات المناطق من جهة أخرى . كما أنها لم تطلع على التقارير الرسمية السنوية التي اعتادت نشرها « مديرية المعارف العامة » منذ سنة ١٩٢٣ .

فإنني لا أشك بأن اللجنة المحترمة لو كانت اطلعت على كل ذلك لعلمت أن هناك عدة أنواع من المعلومات الإحصائية المضبوطة ، وعدة أنواع من الرسوم البيانية الدقيقة عن التعليم في السنين الماضية ، ولما بحثت عن « فقدان المعلومات الإحصائية عن التعليم » ، ولما تشكت من صعوبة الحصول على إحصائيات تناسبية للسنين القليلة الماضية ... »

إنني ما كنت أقدم على هذا الحكم والاستدلال بهذه القطعية ، لو لم أجد في عدة محلات من التقرير عبارات صريحة لا تترك أي مجال للشك في هذا الباب : لقد ذكرت مسائل الرسوم في عداد المسائل التي لم تتمكنوا من استحصال معلومات عنها ، وقلتم « لو تيسر وجود معلومات يعتمد عليها عن هذه الأحوال في هذا الباب لأمكن إجراء إصلاح مهم » (ص ١١) .

فاسمحوا لي أن أقول لكم - بكل تأكيد - أن كل مدرسة ترسل في آخر السنة الدراسية إلى مديرية المنطقة جدولاً مفصلاً يبين نتائج الامتحانات ، عملاً بأحكام - نظام المدارس الابتدائية - فيوجد الآن لدى كل مديرية

سجلات تامة عن هذه النتائج . فلا يصعب لمن يريد أن يدرس مسائل الرسوب درساً علمياً ان يحصل على المعلومات التي يحتاج إليها من تلك الجداول والسجلات .

فلو كنتم اطلعتم على التقرير الرسمي العائد للسنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، لوجدتم فيه معلومات كثيرة وتعليقات مهمة حول مسائل الرسوب ، ولو كنتم تصفحتم أوراق «مراقبة التعليم العام» لوجدتم بينها عدة أسئلة متعلقة بالرسوب ، ولو بحثتم عما تم حول هذه الاسئلة لعلمتم بأن بعض مسدريات المناطق كانت استحضرت الجداول المطلوبة بها . . .

فاسمحوا لي أن أذكر لكم ..على سبيل المثال .. بعض المعلومات المستخرجة من الاحصاءات المبحوث عنها . «

وذكرت الاحصاءات التي تبين عدد التلاميذ في كل صف من صفوف مدارس الموصل الابتدائية وعدد الراسبين في كل صف منها ، وكانت نسبة الرسوب : ٤٨ في المائة في الصفوف الأولى ، و ٣٥ في المائة في الصفوف الثانية ، و ٢٣ في المائة في الصفوف الثالثة ، و ١٨ في المائة في الصفوف الرابعة ، و ١٩ في المائة في الصفوف الخامسة و ١١ في المائة في الصفوف السادسة .

أما أسباب كثرة الرسوب في الصفوف الأولى فمسطورة في التقرير - الرسمي عن سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ .

إنها ترجع إلى سبعة عوامل مختلفة .

فقد جاء في الصفحة الثانية والثلاثين من ذلك التقرير :

(أسباب تناقص التلاميذ عند الانتقال من الصف الاول إلى الثاني ورسوب عدد غير قليل منهم في الصف الاول) . يعود إلى الامور التالية :

(أ - لا توجد حدائق أطفال أو صفوف إحصارية تهبى الأطفال إلى الحياة المدرسية .

(ب - توجد فروع عديدة في كثير من المدارس يقوم بعضها مقام صفوف احتياطية . إن عدد تلاميذ هذه الفروع داخل في المجموع .

(ج - كثير أ ما يدخل الاطفال في هذه الصفوف قبل السن النظامي وتتساهل المدارس عادة في قبول هؤلاء بغية تشجيع الاهلين .
(د - إن الصفوف الاولى تكون عادة مزدحمة بالطلاب أكثر من بقية الصفوف وكثيراً ما يبلغ هذا الازدحام إلى درجة يختل معها نظام التدريس .
(هـ - يدخل الأطفال في هذه الصفوف في أوقات مختلفة من السنة . وتتساهل المدارس في قبولهم حتى بعد مرور شهور عديدة على افتتاح المدارس .
(و - ان دوام الطلاب في هذه الصفوف يكون عادة أقل انتظاماً منه في بقية الصفوف .

(ز - يستصغر المعلمون الاشتغال في الصفوف الاولى ويستخفونه ، فكثيراً ما تبقى هذه الصفوف في عهدة أضعف المعلمين .
(ان هذه الاسباب والعوامل المختلفة تؤدي بطبيعة الحال إلى بقاء قسم غير قليل من الاطفال سنتين في الصف الاول عوضاً عن سنة واحدة) .
ولا شك في أن كل واحد من هذه العوامل لا يعمل في المدارس المختلفة بشدة متساوية . ولذلك يشاهد تفاوت كبير في نسب الرسوب بين مدرسة ومدرسة . وإذا أردنا أن نتعمق في البحث لا يصعب علينا أن نظهر أثر كل واحد من هذه العوامل في كل مدرسة على حدة .



وقلت في الاخير :

إنني لا أود أن أطيل هذا البحث ، غير أنني أرى من الضروري أن أذكركم ببعض الفقرات التي جاءت في تقريركم عن أسباب الرسوب في بحث الامتحانات ولقد قلت :

« أما التعليل الذي علموا به هذه الظاهرة عادة فيقولون فيه إن عدد الطلاب في الصف الواحد من السنوات الدراسية الاولى يكون كبيراً إلى حد لا يستطيع معه المدرس أن يعلم كل التلاميذ . وبهذا يكون تعليم الطلاب الذين هم أقل ذكاء

وانتباها قليلاً وغير ناجع » (الصفحة ٤٤) .
لا شك في أنكم لاحظتم ، أيها الاستاذ ، بعد مطالعة الفقرات التي نقلتها عن
التقرير الرسمي حول هذه العلة ، ان المعلومات التي أعطيت لكم في هذا الباب
أيضاً كانت ناقصة جداً ، لأن الذين نقلوا لكم « التعليل الذي عللوا به هذه
الظاهرة » لم يذكروا لكم الا علة واحدة من العلة السبع المسطورة في التقرير
المطبوع .
وأظن أن هذا المثال .. الذي لا يترك أي مجال للشك والجدل ...
من أبلغ وأبرز الأمثلة لما سميته بـ « الظروف التي احاطت بالكشف
التهديبي .. »

الرسالة الثامنة

(حول وصف نظام التعليم الحالي)

— نشرت في جريدة العاصمة في ٤ أيلول ١٩٣٢ —

في هذه الرسالة واصلت بيان سمة انواع من النواقص الهامة والاختفاء
الكبيرة التي لاحظتها في « وصف نظام التعليم الحالي » المسطور في التقرير التالي:
رأيت أن أدرج فيما يلي النوعين الآخرين من هذه الانواع لتطرق اللجنة إلى
« السياسة » في أمرها :
حول المحابة في الامتحانات :
لقد قلت :

« والامتحانات ان سارت على الطريق الصحيح كانت وسائط مفيدة في التعليم وأمر ألابد منه في مدارس تأخذ بالتعليم على أسلوب الترويض العقلي لحل التلاميذ على أن يحافظوا على المستوى اللازم من الكفاءة . أما إذا لم تسر هذه الامتحانات بأمانة وكمال ، كاذت واسطة قوية للارهاق والمحاباة طبقة دون أخرى او فرد دون آخر . ولا بد من ملاحظة هذا جيداً إذا لو صح ما جاء في روايات التلاميذ والمعلمين الكثيرة كان الأمر غاية في الخطورة . وليس لدينا ما نستطيع ان نحكم به على صحة ما جاء في هذه الروايات من مدعيات . وعلاج الوضعية هو تدريب المعلمين وابعاد التأثيرات السياسية والرسمية عن المدارس » (الصفحة ٣٧) ١ .

كما قلتم في محل آخر :

« وقد طالما اكد المعلمون والتلاميذ ان المحاباة والتأثيرات الخارجية موجودة الى حد هائل . ولا تعالج هذه الابعلاج الحالة السياسية التي تتعدى نطاق المعارف » (الصفحة ٤٦) ٢ .

وقلتم في محل آخر :

« في حين يؤكد رجال المعارف المسؤولون عن ادارة امتحانات الحكومة ان نظام وضع العلامات يجري بشكل يمنع المحاباة ، ويؤكد معلمو المدارس ان هذه المحاباة موجودة حتى اثناء الامتحانات وقد تصل الى درجة التهديد ، وليس من وظيفة اللجنة ان تتحقق في امر هذه المساوىء وتعديلها اذا صح وجودها بين المدارس والمعلمين انفسهم » (الصفحة ٤٥) ٣ .

انني اعتقد ان تضارب الآراء الذي لاحظتموه في هذا الباب ، ينتج عادة عن عدم تمييز انواع الامتحانات بعضها عن بعض ، وتشميل ما يقال على نوع منها الى الانواع الأخرى ، دون ملاحظة الفروق العظيمة الموجودة بين شروط اجراء

١ - الصفحة ٣٩ من النسخة العربية .

٢ - الصفحة ٤٨ من النسخة العربية

٣ - الصفحة ٤٧ من النسخة العربية

كل واحد من هذه الانواع . فإنني لا أنكر تأثير المحابة في الامتحانات التي يقوم بها المعلمون بمفردهم ، وأؤكد لكم أن مكافحة هذه المحابة كانت من أهم الغايات التي استهدفناها في تشميل نظام الامتحانات الحكومية على جميع المدارس ، ومن جملة الأسباب التي تمسكنا من أجلها بهذه الامتحانات تمسكاً شديداً . واعتقد أن النظام الموضوع للامتحانات العامة لا يترك مجالاً للمحاباة بوجه من الوجوه . ولا شك في ان الذين اعتادوا التكلم عن المحابة في الامتحانات العامة هم من لا يعرفون شيئاً حقيقياً عنها ، ومن يقيدونها بقاييس الامتحانات الاعتيادية ، دون أن يلاحظوا الفروق العظيمة الموجودة بين هذه وتلك .



حول استعداد التلاميذ الى الدروس والامتحانات :

ولقد قلتم : « ان التلاميذ لا يفهمون موضوع الدراسة ولا يهتمون بالدراسة لذاتها . وانما جل اهتمامهم في اجتياز الامتحان . ولذلك يؤخرون الاستعداد حتى الامتحان ويبدأون بالدراسة آنذاك حشواً » (الصفحة ١٦) .

فاسمحوا لي أن ادعوكم الى التأمل قليلاً في الفقرتين الأخيرتين :

« يؤخرون الاستعداد حتى الامتحان ، ويبدأون بالدراسة آنذاك حشواً »

أفلم تطلعوا على المواد المتعلقة بالامتحانات ، في نظام المدارس الثانوية الرسمية ونظام المدارس الابتدائية الرسمية ؟ أفلا تجدون ان تلك المواد لا تترك مجالاً لتأخير الاستعداد حتى الامتحان ؟

فقد جاء في المادة الحادية والثلاثين من نظام المدارس الثانوية :

« تجري في المدارس الثانوية أربعة أنواع من الاختبارات والامتحانات :

(أ - اختبار يومي عن الدروس السابقة .

(ب - اختبار إجمالي عند الانتهاء من كل بحث من الأبحاث الرئيسية بعد مراجعة عامة .

(ج - امتحان نصف السنة ، في أول أسبوع من شهر شباط .

(د - امتحان آخر السنة ، في أول أسبوع من شهر حزيران .

كما جاء في المادة السادسة والثلاثين : « إن درجات الاختبارات اليومية ودرجات امتحان نصف السنة تدخل في حساب الدرجات النهائية على الطريقة التالية :

(أ -) يحسب متوسط درجات هذه الاختبارات اليومية والاجمالية للنصف الأول من السنة الدراسية .

(ب -) يحسب متوسط هذه الدرجات للنصف الأخير من السنة الدراسية .

(ج -) يجمع هذان المتوسطان مع درجات امتحان نصف السنة ويؤخذ ثلث المجموع .

(د -) يضاف هذا المجموع إلى درجات امتحان آخر السنة فيؤخذ نصف الحاصل ، وتعتبر الدرجة الحاصلة الدرجة النهائية لتلك السنة الدراسية) .

ان المادة الحادية والأربعين من نظام المدارس الابتدائية أيضاً تحتوي على أحكام مماثلة لهذه .

ولا حاجة للبيان أن إدخال الدرجات اليومية والشهرية في حساب النتائج النهائية ، بهذه الصورة ، مما يجبر الطلاب على الاستعداد للدروس طول السنة ، ولا يترك لهم مجالاً لتعليل النفس بكفاية الاستعداد وقت الامتحان .
يمكننا أن نقول إن « تأخير الاستعداد حتى الامتحان » من الأمور التي تشاهد عادة في كلية الحقوق ، لا سائر المدارس .

لا ننكر أن ذلك كان يحدث في سائر المدارس أيضاً قبل سنوات كثيرة . غير أن ملاحظة هذا الميل عند الطلاب حمل إدارة المعارف العامة على وضع الأحكام المبحوث عنها ، على شكل تعليمات إدارية في بادئ الأمر ، وعلى إدخالها في النظام بعد ذلك .

ولا أستبعد أن يكون الذين قالوا لكم « إن الطلاب يؤخرون الاستعداد حتى الامتحان » هم ممن سمعوا ذلك عن كلية الحقوق وظنوه من الأمور التي تشمل سائر المدارس أيضاً ، أو ممن كانوا لاحظوا ذلك في المدارس الثانوية قبل

سنوات طويلة ، ولم يطلعوا على التدابير المتخذة لمكافحة هذا الميل بعد ذلك .

الرسالة التاسعة

(حول المعلمين ودور المعلمين)

— نشرت في جرائد العاصمة في ١٥ أيلول ١٩٣٢ —

بدأت هذه الرسالة بتلخيص ما جاء في التقرير حول أهمية المعلمين ثم قلت :

« إنني أشارككم في هذه الآراء تمام المشاركة ، كما أشكركم على هذه التصريحات جزيل الشكر . لأن الناس عندما قد اعتادوا على أن يعزوا كل النقائص الموجودة إلى التشكيلات والمناهج ، دون أن يلاحظوا حالة المعلمين ، ودون أن يفهموا ضرورة الشروع بالإصلاحات بإصلاح أحوال المعلمين .. فكان من المفيد أن يسمعوا منكم هذا التأكيد على أهمية المعلم في جميع شؤون المدارس والمعارف » ..



وبعد هذا التصحيح وهذا الشكر ، يؤسفني ان ارى نفسي مضطراً لمناقشتكم على بعض ما جاء في تقريركم حول مسائل المعلمين ودور المعلمين . لأن « الظروف التي احاطت بالكشف التهذيبي وشوخته بنقائص عديدة في كثير من المواضيع ، لم تخل من التأثير على انبجاثكم المتصلة بدور المعلمين ايضاً ..

ولقد قلت بعد إتمام انبجاثكم المتعلقة بدار المعلمين :

« توافق اللجنة على السياسة التي اتبعتها وزارة المعارف في تقليص ظل دار المعلمين الأولية للبنين تدريجياً » . « إن سياسة منح مساعدات مالية لخريجي المدارس الابتدائية القروية لتمكينهم من الاستعداد لدخول دار المعلمين في المدارس المتوسطة المجاورة ، هي سياسة وجيهة ، على شرط أن تتوفر في هذه المدارس أقسام داخلية منظمة ذات إدارة حسنة » (الصفحة ١٤٦)^١ .

لا أكتفكم ايها الاستاذ بأنني قرأت هذه الأسطر من التقرير باستغراب عميق ... لأنني كنت متأكداً من أنكم لم تطلعوا على شيء من الحجج والبراهين التي كان قد ادلى بها معارضو فكرة الالغاء ، إدعائهم لرأيهم القائل بلزوم إدامة المعهد المبحوث عنه .. ولأنني وجدت انكم ناقضتم انفسكم بأنفسكم في هذا الباب ، لأنكم بينما اقترحتم من جهة - في الفصل الثالث - تأسيس « دار معلمين » لتخريج المعلمين اللازمين لمدارس القرى ، وافقتم من جهة اخرى - في الفصل السادس - على إلغاء دار المعلمين الأولية ، التي لم تؤسس إلا بقصد تخريج مثل هؤلاء المعلمين ...

من الأمور البديهية التي لا يختلف فيها اثنان ، أن اول الواجبات التي تترتب على لجنة تأخذ على عاتقها « كشف حاجات التهذيب » و « اقتراح خطط الإصلاح » بصورة علمية ، في قطر غريب وبعيد عن بلاد اعضائها ، هو ان تلاحظ الأمور من جميع وجوها المختلفة ، وتتصل لذلك بالاشخاص والفئات الذين يمثلون الآراء المتخالفة والنزعات المتباينة في ذلك القطر ... دون ان تحبس نفسها - بهذه الصورة - في « شرنقه معنوية » تحدد حولها « افق الاطلاعات » تحديداً هائلاً وتوجد بينها وبين الحقائق الواقعة سداً منيعاً ...

والمسألة التي نحن نبهت عنها الآن ، كانت موضوع مناقشات عديدة ومديدة في الدوائر الرسمية من جهة ، وعلى صفحات الجرائد من جهة اخرى . فكان على اللجنة المحترمة ان تتصل بمن كانوا معارضين لفكرة الإلغاء ، وان

١ - الصفحة ١٥٢ من النسخة العربية .

تطلع على البراهين التي كان يستند إليها هؤلاء ، قبل أن تبدي رأيها ، طالمارات من واجبها أن تبدي رأياً في هذا الباب .. غير أنها لم تفعل مع الأسف شيئاً من ذلك ، وكتبت ما كتبه حول هذه المسألة دون أن تستطلع الآراء المخالفة ، ودون أن تنقشه إلى ما في حكمها هذا من التناقض الصريح مع المقترحات التي قدمتها هي بنفسها .

ولو كانت تعمقت اللجنة في استكناه الامور ودرس الاضبارات ، لعلمت أن فكرة إلغاء دار المعلمين الأولية نشأت - في حقيقة الحال - من ملاحظات سياسية ، كما أن تنفيذ هذه الفكرة أيضاً لم يتم إلا بمناورة سياسية .. ولعلمت زيادة على ذلك أن البعض ممن دافعوا عن هذا الإلغاء بعد أن أصبح أمراً واقعاً بحكم الظروف السياسية ، كانوا ممن كتبوا تقريراً إضافياً يبرهن على وجوب الاحتفاظ بدار المعلمين الأولية ، قبل مدة تقل عن السنة الواحدة ! ..
إنني لا أود أن أشرح تاريخ هذه القضية في هذا المقام ، فأرى أن أكتفي الآن بمناقشتكم عنها على ضوء الحقائق والوقائع الحالية وحدها :



أولاً : ارجو ان تسمحوا لي بمناقشتكم قليلاً على ما قلتموه حول هذه القضية :

لقد قلتم : « إن سياسة تقديم المساعدات المالية لخرجي المدارس الابتدائية القروية لتمكينهم من الاستعداد لدخول دار المعلمين في المدارس المتوسطة القريبة منهم هي سياسة معقولة ... » .

يظهر من هذه العبارة انكم زعمتم ان القصد من إعطاء المساعدات المالية المبحوث عنها هو إحضار القرويين للدخول في دار المعلمين .

فاسمحوا لي ان اقول لكم بكل تأكيد : إن ذلك لا يطابق الواقع ابداً .
فإنني كنت اطلعت على جميع المعاملات والمخابرات المتعلقة بهذه المسألة ، وعلمت ان هذه المساعدات اعطيت بقصد (مساعدة الطلاب البـازرين في الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية ، على متابعة دراستهم الثانوية وإتمامها) دون تقييدهم

بالتهيؤ للدخول في دار المعلمين . فان المحررات التي صدرت من المديرية العامة حول القرار المتخذ في هذا الباب تحتوي على العبارات التالية بحروفها :

« إن تقديم مساعدات مالية لتحسين طالباً من هؤلاء الطلاب البارزين لمساعدتهم على الإقامة والمعيشة في مراكز الأولوية » لنتمكنوا من الاستمرار على الدراسة الثانوية في المدارس المتوسطة ... » .

فهؤلاء الطلاب يخبرون تماماً في انتخاب المدرسة التي سيدخلون فيها وفي تقرير المهنة التي سينتسبون إليها فيما بعد .. فلا يصح أن نقول : « انهم يتهيأون هناك للدخول في دار المعلمين » .

فيظهر من كل ذلك أن اللجنة المحترمة بنت حكمها هذا على (خبر) وصل إليها بشكل مشوه ومغلوط ...

هذا ، ومن جهة أخرى إنكم قد قيد موافقة اللجنة على السياسة المبحوث عنها بشرط هام « حيث قلتم عنها : » إنها سياسة معقولة ... على شرط أن يتوفر في هذه المدارس - (أي المتوسطات) - أقسام داخلية منظمة ذات إدارة حسنة ... » .

تعلمون أيها الأستاذ « أن هذه السياسة لم تكن من السياسات التي لا تزال باقية في حيز التصور ، بل انها من التي انتقلت إلى ساحة العمل » وطبقت فعلاً منذ بدء السنة الدراسية المنصرمة .. فكان على اللجنة المحترمة أن لا تكتفي بذكر هذا الشرط بصورة مجردة ، بل كان عليها أن تبحث عما إذا كان قد تحقق فعلاً أم لا ...

انكم لم تبحثوا عن ذلك مع الأسف .. أما أنا ، فأستطيع أن أؤكد لكم - استناداً على التدقيقات التي قمت بها عندما توليت مهمة مراقبة التعليم العام لمدة وجيزة . أن الشرط الذي ذكرتموه لم يتحقق قط ، كما انه لا يمكن أن يتحقق طالما يعدد إلى كل لواء أمر تدبير إعاشة التلاميذ المنسوبين إليه بمفرده ، وطالما عدد هؤلاء التلاميذ لا يتجاوز الأربعة في معظم الأولوية ...

وبعد ذلك شرحت رأبي الأساسي في تكوين دور المعلمين في ثلاث صحائف، ثم وجهت إلى الأستاذ مونزو هذا السؤال :
« هذه هي النظرية الأساسية التي كان يتمسك بها معارضو الالغاء . فهل اطلعتم عليها ، قبل أن تقدموا على تحييد الالغاء ؟ »



حول الاهتمام بتدريب المعلمين وترقية مستواهم :
لقد بحثتم عن ضرورة الاهتمام بتدريب المعلمين وترقية مستواهم بعد دخولهم الخدمة . وذكرتم أهم الوسائل المتبعة في البلاد المختلفة للوصول إلى هذا الغرض واقترحتم الأخذ بتلك الوسائل المتنوعة . غير أنكم صدرتم بحشكم هذا بالفقرات التالية :

« لم يوجد في العراق حتى الوقت الحاضر عامل لتحسين مدارس ، ذلك العامل الذي وجد ذا قيمة كبيرة في الممالك الأخرى . ونقص بذلك سياسة الاستمرار في التدريب المهني حتى بعد دخول المعلم في الخدمة . ومتى كانت مدة التدريب قبل التوظيف قصيرة ، ودار المعلمين بمستوى ثانوي فقط ، تصبح أهمية التدريب أثناء الخدمة مهمة بنوع خاص » (الصفحة ١٤٩) .

فاسمحوا لي أن أنقل لكم صفحة واحدة من تقرير رسمي طبع ونشر قبل عدة سنوات .

(التدابير التي اتخذناها لترقية سوية المعلمين الموجودين :

(١ - لقد رتبنا في العاصمة في العطلة الماضية دروساً صيفية للمعلمين ، ودعونا إليها جميع مديري مدارس المدن ، واجتمع فيها أكثر من ١٢٠ من المعلمين . لقد استمرت هذه الدروس شهراً كاملاً ، أُلقيت فيها دروس في أصول التدريس وفي الطبيعيات وفي أصول الحساب الذهنية ، جرت في خلالها تطبيقات ومناقشات تربوية .

(٢ - لقد رتبنا في الموصل أيضاً في العطلة الماضية دروساً صيفية خاصة

لمعلمي القرى ، وفي خلال السنة الدراسية دروساً أخرى خاصة لمديري تلك المدارس ، ألقى عليهم في خلالها محاضرات في طرق تدريس الدروس المهمة ، ولا سيما دروس الحساب واللغة .

(٣ - لقد جمعنا في خلال السنة الدراسية جميع معلمي العاصمة نحو خمس عشرة مرة للإلقاء دروس تطبيقية وإجراء مناقشات عليها .

(لقد عقدت عدة اجتماعات في الموصل أيضاً على هذا المنوال .

(٤ - لقد شرعنا بتأسيس مكتبة في كل مدرسة من المدارس الموجودة ، وأرسلنا لها كتباً عديدة لمطالعة ومراجعة المعلمين لأجل توسيع المعلومات وتحضير الدروس .

(٥ - لقد اجتهدنا في جعل التفقيش مرشداً ومعلماً للمعلمين أكثر من أن يكون مراقباً لهم ، وأوعزنا إلى جميع المفتشين بأن يهتموا خاصة في إرشاد المعلمين على طرق التدريس والاصلاح ، وأن يلقوا بأنفسهم دروساً على التلاميذ أمام المعلمين ليكون أنموذجاً وقدوة عند الحاجة .

(٦ - لقد أدرجنا في منهج الدراسة أهم الارشادات العملية عن كل درس ، وأوضحنا فيها الغاية التي يجب السير عليها في تلك الدروس . ولقد طبعنا كتاباً مفصلاً في طريقة تعليم الألف باء ، لإرشاد المعلمين إلى أفضل الطرق في هذا الباب) .

ترون من هذه الفقرات أيها الاستاذ ، إن إدارة المعارف العامة كانت توسلت بوسائل متنوعة لترقية مستوى المعلمين وزيادة تدريبهم أثناء الخدمة ، وأن جميع تلك الوسائل كانت موافقة للاقتراحات التي جاء بها أخيراً تقرير لجنتم المحترمة .

وأما تاريخ التقرير الرسمي الذي نقلت عنه الفقرات المبجوت عنها ، فلا تستغربوا إذا قلت لكم انه يرجع إلى سنة ١٩٢٣ ! .

واسمحوا لي أن أنتقل بكم الى بعض الصحائف المدرجة في التقرير الرسمي
العائد للسنة الدراسية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ :

(لقد رتبنا في السنة المنصرمة سلسلة دروس ومحاضرات لتعليم معلمي
المدارس الاهلية في قاعة المدرسة الثانوية . واستمرت هذه الدروس والمحاضرات
يومين في الاسبوع خلال ثلاثة أشهر ، كما أرسلنا الى مدرسة الاليانس يومين من كل
أسبوع معلمتين من معلمات دار المعلمات لأجل تعليم اللغة العربية وأصول التدريس
لمعلمات تلك المدرسة ..) .

(.. وقد اجتمع في العاصمة نحو ثلاثين من معلمي الكشافة من مدن مختلفة،
وقد نصبوا نخيماً كبيراً في جزيرة الجادرية الواقعة جنوب الكرادة الشرقية، بقوا
فيه مدة ثلاثة اسابيع يتمرنون خلالها على الاعمال الكشفية بصورة منتظمة ..) .
(إن هذا النخيم أفاد المعلمين فائدة كبرى، وأعطى الحركة الكشفية الحقيقية
قوة عظيمة ..) .

وقد جاء في التقرير الرسمي الباحث عن السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧
ما يأتي :

(لقد رتبت قيادة الكشافة دروساً تدريبية لمعلمي الكشافة في مدينتي
الموصل والبصرة ، كما أنها هيأت الاسباب اللازمة لترتيب مخيم كشافي جديد
في ضواحي العاصمة لإتمام تدريب المعلمين) .

هذا ، واسمحوا لي أن أذكر لكم - علاوة على كل ذلك - بضعة تدابير أخرى
كانت اتخذت لتدريب المعلمين اثناء الخدمة :

أ - كانت المديرية العامة تتخذ تدابير خاصة لضمان استفادة المعلمين من
العطلات الربيعية في هذا الباب : كانت تعطّل مدارس الخارج قبل مدارس
العاصمة ، وتتخذ في هذه المدارس ترتيبات مختلفة لكي يستفيد المعلمون الذين
يأتون لقضاء أيام العطلة من الحضور في بعض الدروس في مدرسة التطبيقات
من جهة ، ومن استماع بعض المحاضرات والاشتراك في بعض المناقشات في دار

المعلمين من جهة ومن زيارة المباني الأثرية والمعامل المهمة في العاصمة وضواحيها من جهة أخرى .

(ب) وكانت وزارة المعارف اتفقت مع وزارة المالية على إحداث امتحان أسمته «بامتحان ترفيع الدرجات» فسحت بواسطته أمام المعلمين الذين لم يكونوا من خريجي دار المعلمين مجالاً كافياً لزيادة رواتبهم وترفيع درجاتهم ، بناء على امتحان يؤدونه في دار المعلمين من العلوم المختلفة من جهة ومن أصول التدريس من جهة أخرى . هذه الامتحانات استمرت عدة سنوات وحملت عدداً غير قليل من المعلمين على توسيع المعلومات وعلى التعرف على طرق التدريس الحديثة .

ج - كانت ادارة المعارف العامة اتخذت تدابير مماثلة لكل ما سردناه آنفاً في دار المعلمات بقصد توسيع مقدرة المعلمات أيضاً ..
هذا ، وأرى من الضروري أن اطلعكم على بعض الفقرات التي جاءت في البلاغ العام رقم ١٠ المؤرخ ١٥ حزيران عام ١٩٢٥ ،صفحة (٤٧٦ - ٤٧٨) من الجزء الأول من هذه المذكرات .
وقبل أن أختم هذه الرسالة أود أن استلفت انظاركم إلى أحكام المادة الخامسة عشرة من نظام المدارس الابتدائية الرسمية :

« لوزارة المعارف أن تطلب من المديرين والمعلمين أن يجتمعوا في أماكن معينة لأجل تلقي دروس ومحاضرات ولو كان ذلك خلال العطلات » .

ألا ترون بكل وضوح ، أيها الاستاذ ، ان الذين أدجوا هذه المادة في النظام المبحوث عنه كانوا مدركين تمام الإدراك « أن تدريب المعلمين خلال الخدمة » هو من الأمور الضرورية ، حتى أنهم احتاطوا للأمر بوضع مادة قانونية صريحة تخول الوزارة جمعهم « ولو كان ذلك خلال العطلات » ؟

الرسالة العاشرة

(حول منهج الدراسة الأولية والابتدائية)

– نشرت في جرائد العاصمة في ٣٠ أيلول ١٩٣٢ –

لقد خصصت هذه الرسالة إلى البحث عن منهج الدراسة الابتدائية والأولية بوجه عام ، وقلت فيها :

« عندمت استعرضت كل ما جاء في التقرير من الاحكام والملاحظات عن هذا المنهج في مواضعه المختلفة ، – سواء أكان على سبيل الاستطراد أو البحث المباشر – ، لاح لي أن هذه الأحكام والملاحظات لم تكن متناسقة تناسقاً تاماً ، ان لم أقل انها لا تخلو من التناقض أحياناً ، غير أنني لم أستغرب ذلك استغراباً كبيراً ، لاني أعرف أن « كل عضو من أعضاء اللجنة أخذ على عاتقه كتابة قسم معين من التقرير » كما صرحتم بذلك في المقدمة ، ولا أستبعد أن تكون اللجنة المحترمة سارت على خطة مماثلة لهذه في مطالعة الوثائق ودرسها أيضاً . فليس من المستغرب والحالة هذه أن يتطرق كل عضو من أعضاء اللجنة الى بحث من الابحاث مع كتلة اطلاعات ومعلومات تختلف عما حصل عليها زميلاه الآخرون حول ذلك البحث . .

غير انني لا أود ان اطيل الكلام حول هذه الأمور ، فسأكتفي بمناقشة التقرير على ابرز الملاحظات التي جاءت فيه حول منهج الدراسة الأولية والابتدائية ، بقطع النظر عن جميع النقاط الفرعية :

✱

لقد كتبتم في الفصل السابع من التقرير الملاحظات التالية ، عن منهج الدراسة الأولية والابتدائية : « وقد لاحظنا في المنهج المشار إليه شواهد كثيرة تدل على مبلغ العناية والمحكمة المهنية الدقيقة المبذولة في صنعه . فهو يضع للمعلمين مستويات عالية للعمل ويحتوي على المواد المقبولة كعناصر أساسية للتربية العامة ويحتوي المنهج أيضاً على مقترحات وإرشادات كثيرة للمعلمين كما فيه التحذير المتكرر ضد وقوعهم في جريمة جعل التعليم نظامياً ميكانيكياً » (الصفحة ١٤٨ (١)) .

فهل تسمحون لي ان أسألكم ، أيها الاستاذ : أما كان يحذر باللجنة المحترمة ان تتواجه مع واضعي ذلك المنهج وتتناقش معهم في ملاحظاتهم عنه ، طالما تعترف بأنها لاحظت فيه « شواهد كثيرة تدل على مبلغ العناية والمحكمة المهنية الدقيقة المبذولة في صنعه » ؟ أما كان يترقب عليها ان تتوسع في البحث عن روح المنهج وغاياته وتستطلع آراء واضعيه ، لتتأكد من منشأ العلل المتأصلة في المدارس ، فتستطيع ان تصف الدواء الشافي لتلك العلل ؟ فيؤسفني ان أقول : ان خطة البحث التي سارت عليها اللجنة المحترمة - والشرنقة المعنوية التي حبست نفسها فيها - حجبت عن انظارها قسماً مهماً من روح المنهج أيضاً .

*

وبعد ذلك بينت رأيي في الأمور الأساسية والفرعية في مناهج الدراسة بوجه عام ، ووضحت الطريقة التي التزمتم بها في وضع المناهج وتعديلها في العراق بوجه خاص ، وذكرت ما جاء عنها في أحد البلاغات العامة .

(بما ان هذه الأمور المذكورة في الرسائل السابقة من جهة ، وفي الجزء الأول من هذه المذكرات من جهة ثانية لم أر لزوماً لنقلها هنا) .

*

وبعد شرح هذه الأمور وتفصيلها نقلت البحث الى أهم ما اوصت به اللجنة في هذا المضمار اذ قالت :

« ان المناهج في هياكله العامة يشبه نوع المناهج السائدة في غرب اوربا أكثر مما يشبه المناهج التي هي أكثر حرية وأقل تقيداً بالعرف والعادة ، كالتي صارت تجبذ حديثاً في كثير من اقسام الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي وفي بعض اقسام ألمانيا والنمسا . »

« فالنزعة الواضحة لهذا النوع من المناهج هي الابتعاد عن تنظيم مواد الدراسة الى فروع مختلفة كالحساب والجغرافيا والتاريخ والاعمال اليدوية . وغيرها وتميل الى المشاريع ووحدات العمل التي تنشأ عن رغبات التلاميذ والحاجات اليومية الحاضرة . ويرتأون انه يمكن ترتيب سلسلة من هذه المشاريع أو وحدات العمل ومعالجتها بطريقة يمكن ان تعلم فيها المواد التعليمية الضرورية التي كانت تنظم قبلاً بشكل فروع متعددة وبطريقة طبيعية أكثر بكثير من ذي قبل . ذلك مع اقترانها الدائم بارتباطات ذات معنى . »

« ومع ان تفوق هذا النوع من المناهج غير النظامية وغير المقيدة لم يبرهن بصورة عملية بعد ، إلا أننا نرتقي ان لأسلوب المشاريع في السنتين الاوليين من الحياة المدرسية مكانة هامة كما يمكن تخصيص ساعات معينة لها طيلة الدراسة » ، (الصفحة ١٤٨ و ١٤٩) .

انني اعترف ان الملاحظة الأولى في محلها تماماً ، فإن الذين وضعوا منهج الدراسة الابتدائية في العراق ، لم يقدموا على تقليد المناهج « التي صارت تجبذ حديثاً في الولايات المتحدة » ، أو التي تأسست في روسيا السوفياتية بعد الثورة البلشفية ، « أو في بعض أقسام ألمانيا والنمسا بعد الانقلابات الأخيرة ... » تلك « المناهج غير النظامية وغير المقيدة » التي تعترفون « بأن تفوقها لم يبرهن بعد بصورة عملية » .

غير أنني أتأسف أسفاً شديداً على أنه لم تتح لي فرصة لمناقشتكم في مثل هذه المسائل التربوية الهامة مناقشة شفوية ، خلال وجود اللجنة المحترمة في العراق .

وأؤكد لكم ايها الاستاذ ، أنني تتبعت الاساليب والمناهج المبحوث عنها منذ مدة طويلة بشغف كبير وعلاقة تامة . حتى أنني جربت وطبقت فعلاً قسماً غير قليل من مبادئها في « المدرسة الحديثة » وفي « عش الاطفال » التي كنت أسستها في عاصمة الدولة العثمانية ، وكتبت عنها مقالات عديدة حتى في مجلة التربية والتعليم التي نشرتها هنا في السنين الأخيرة ..

غير ان أبحائي وتجاربي وتأملائي أوصلتني إلى الحكيم بأن النجاح بمثل هذه الأساليب والمناهج يتوقف على توفر شروط عديدة ، كلها مفقودة عندنا : أولاً : انها تتطلب من المعلمين معلومات واسعة ومتنوعة وبقطة فكرية مستمرة وثقافة علمية قوية . ولا حاجة للبيان ان المعلمين الموجودين عندنا بعيدون عن استجماع هذه الأوصاف بعداً كبيراً .

ثانياً - إنها تتطلب كتباً كثيرة ومتنوعة مكتوبة حسب قابليات الاطفال من اعمار مختلفة ، تتناول كل المواضيع من وجوه شتى . وأقول لكم مع الأسف الشديد ان اللغة العربية لا تزال محرومة من مثل هذه الكتب حرماناً تاماً .

ثالثاً - انها لا تثمر الثمرات اللازمة ، في البنيات التي لا تكون فيها حركة حياة فعالة وكثيرة التنوع وغنية المظاهر . ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن بيئاتنا بعيدة عن مثل هذا التنوع وهذه الفعالية ..

ويوجد هناك اعتبار آخر ، يجب أن لا يغرب عن البال : أن عدم الانتظام في المساعي والأعمال ، والميل إلى الفوضى ، من أبرز النقائص التي تشاهد في هذه البلاد . فنحن في حاجة شديدة إلى مكافحة هذا النقص المعنوي وترسيخ روح النظام في النفوس . فهل يمكننا أن نصل إلى هذه الغاية بالمناهج غير المنتظمة غير المقيدة ؟

مع هذا إنني أعتقد أن المبادئ الثمينة التي تستند عليها المناهج والاساليب المبحوث عنها مما يمكن تطبيقها بشكل آخر ، دون مغالاة تصل إلى حد كسر اطارات جميع الدروس ، وذلك بربط الدروس بعضها ببعض بصورة مستمرة . إن المنهج الحالي يحتم ذلك في التنبيهات العامة ، كما يساعد على التوسع في ذلك

توسعا كبيرا أوجه خاص في الصفوف الصغيرة . غير ان تطبيق هذه المبادئ بصورة جدية وفعلية يتوقف على احضار المعلمين القديرين كما يتوقف على جمع دروس الصف الواحد في عهدة معلم واحد .
فهل بحثتم أيها الاستاذ عن انواع الجهود التي بذلت في هذا السبيل ؟ وهل اطلعتم على مبلغ بعد الحالة الراهنة في المدارس عن هذه الغاية ؟

الرسالة الحادية عشرة

(حول التعليم الثانوي والعالي)

— نشرت في جرائد العاصمة في ٩ تشرين الأول ١٩٣٢ —

أنقل هذه الرسالة بنصها الكامل ، لأنها تتناول العديد من قضايا التربية والتعليم ، ولأنها — في الأخير — تظهر للعيان مبلغ تأثر « لجنة الكشف التهذيبي » الأميركية بآراء الاستعماريين :
اسمحوا لي أن أناقشكم في هذه الرسالة عن بعض الآراء والاقتراحات التي أبديتها حول التعليم المتوسط والثانوي والعالي ، في الفصل الأول من التقرير :

١ — لقد قلتم عن منهج الدراسة الثانوية ، « مع انه في نظرنا مثقل بالمواد الجبرية ، فهو من خير المناهج المؤسسة على نظام الترويض العقلي ، وأهم مواد هي الرياضيات واللغات » (الصفحة ٣٦) .
إنني قرأت الجملة الأخيرة من هذه العبارات باستغراب شديد . لإنني اعرف أن منهج الدراسة الثانوية يعطي للطبيعيات مكانة كبيرة ، لا تقل عن مكانة الرياضيات ، إن لم تتفوق عليها .

أرجو أن تلاحظوا جدول توزيع الدروس المسطور في الصفحة ٨٩ من تقريركم. ترون أن مجموع الساعات المخصصة للرياضيات - في الدراسة المتوسطة - لا يزيد على ما هو مخصص للطبيعيات إلا بمقدار طفيف (١٨ للرياضيات و ١٦ للطبيعيات) .

كما أرجو أن تلاحظوا الجدول المسطور في الصفحة ٩٠ من التقرير المذكور ترون أن الساعات المخصصة للرياضيات لا تختلف اختلافاً يذكر عما هو مخصص للطبيعيات في الفرع الأدبي من الصفوف الثانوية ، غير أنها تنقص ثماني ساعات عما هو مخصص للطبيعيات في الفرع العلمي من الصفوف المذكورة .

فهل يجوز أن يقال عن هذا المنهج « ان أهم مواده هي الرياضيات واللغات » ؟
٢ - لقد قلتم خلال البحث عن الدراسة الثانوية : « يجب أن تتوسع دائرة المواضيع الاختيارية إلى درجة أوسع من الحاضر » ثم أردفتم قولكم هذا ببعض بيانات عامة : « اننا نشعر ان كل مقترحاتنا حول هذه المواضيع تميل إلى تفضيل التربية الحرة والنزعة الفردية الانكلوسكسونية الأصل على صلاية المؤسسات اللاتينية » (الصفحة ٣٧^(١)) .

انني أخالفكم في هذه البيانات والمقترحات من وجوه عديدة :

أولاً : انني لا أسلم بأن « قلة المواد الاختيارية من خصائص التربية اللاتينية » .
لأنني أعلم بكل تأكيد ، أن المناهج الألمانية أيضاً لا تميل إلى تكثير المواد الاختيارية .

ثانياً - إنني لا أعتقد بلاءمة طريقة الاختيار المتبعة في المناهج الاميركية لحاجات بلادنا ، وطبائع شبابنا ، بوجه من الوجوه .

وذلك ، لأن : مجال التخصص قليل في بلادنا في جميع فروع الحياة .

١ - الصفحة ٣٩ من النسخة العربية .

فحاجة أبناء هذه البلاد الى المعلومات العامة أشد وأكبر من حاجة الاميركيين إليها ...

ولأن : الدراسة الثانوية ليست واسعة النطاق ومتضخمة في بلادنا كما هي الحالة في بلادكم. فيترتب على مدارسنا الثانوية المحدودة ان تلاحظ حاجات متنوعة ، وتفسح أمام طلابها « امكانيات » كثيرة في وقت واحد ...

ولأن : اضطرارنا الى الاستفادة من المدارس العالية الاوروبية يحتم علينا ان نجعل مدارسنا الثانوية في مستوى يحمل الدول والجامعات المختلفة على الاعتراف بشهادتها ، دون مطالبة حاملها بامتحان خاص ..

وعدا ذلك كله ، إنني اعتقد ان المدارس الثانوية ليست محل احتراف واختصاص ، بل انها محل احضار عام وتوجيه عام . وأعرف ان عدداً غير قليل من المفكرين الاميركيين أنفسهم يظهرون ارتياباً شديداً من اصابة الخطط المتبعة في بلادهم وينتقدونها انتقاداً مرأاً ..

انني لا اجرؤ على ابداء الرأي عن الخطط المتبعة في سائر البلاد ، بالنسبة إليها نفسها . غير انني أقول بلا تردد بالنسبة الى بلادي ، انه من الضروري أن تكثر المخارج أمام طلاب المتوسطات ، وان يفسح أمامهم مجال واسع للاختيار بين هذه المخارج المختلفة - من فروع ثقافية عامة ومدارس مهنية متنوعة - غير انه ليس من الحكمة ان تزداد المواد الاختيارية في كل فرع من هذه الفروع .

٣ - لقد اقترحتهم « اعطاء دراسات أخرى موازية للدراسات النظرية التي تعطى الآن في المدارس الثانوية » اولها الدراسة التجارية .. والنوع الثاني منها هو الدراسة الفنية ... والنوع الثالث الدراسة اللغوية .. (الصفحة ٣٩) .
ان اقتراحكم في « اعطاء دراسات موازية للدراسات النظرية » جاء موافقاً

لأرائي المقررة ، من حيث الأساس ، فإنني كنت سميت سعيًا حثيثًا لتزويد
المخارج أمام طلاب المدارس المتوسطة - كما صرحت بذلك آنفًا - ، وبذلت
جهوداً كبيرة لحمل إدارة الزراعة على تأسيس كلية الزراعة - عندما كنت
مديراً عاماً للمعارف - ، كما عارضت إلغاء مدرسة الهندسة معارضة شديدة - في
السنة الماضية خلال وجودي في مراقبة التعليم العام - وتمكنت بمعارضتي هذه من
إطالة حياتها مدة سنة كاملة... وكنت ولا أزال أود أن تتكثرت وتنوع المدارس
المهنية المتوسطة . غير أنني اعتقد بأن هذه المدارس يجب أن تكون مهنية
بصراحة ، وأن لا تؤثر على مستوى الثقافة العامة في المدارس الثانوية ، فلا تؤدي
إلى إهمال هذه الثقافة بوجه من الوجوه .

ولهذا السبب ، أنني لا أشارككم في الرأي الذي أبدىتموه في هذا الباب
بوسيلة إلغاء مدرسة الهندسة . فانكم قلتم : « إننا لا نرى مانعاً من أن تدرس
دروس هذه المدرسة العلمية في المدارس الثانوية ، ما دامت دروسها العملية تدرس
في مدرسة الصنائع » (الصفحة ٣٩) .

أما القول بأن « دروس مدرسة الهندسة العملية تدرس في مدرسة الصنائع »
فذلك مما لا يتفق مع الحقائق الراهنة . صحيح ، أن طلاب مدرسة الهندسة كانوا
يذهبون إلى مدرسة الصنائع مرة في الأسبوع ، ويتمرون هناك على بعض الأعمال
العملية . غير أن ذلك كان يؤلف جزءاً صغيراً وعرضياً من مساعيهم العملية .
وعلى كل حال ، أنني أقول بأن إلغاء مدرسة الهندسة وتعويضها بفرع فني في
المدرسة الثانوية مما يؤدي حتماً إلى إضعاف التعليم الثانوي والتعليم المهني في
وقت واحد ، فلا يدل على سياسة تعليمية صريحة رشيدة ..

*

أما في صدد التعليم العالي ، فقد قلتم « أن خطة إفاد البعثات العلمية إلى
الخارج أفيد بكثير من تأسيس جامعة في الداخل » وزدتم على ذلك قائلين بأنه

« اذا تمكن العالم العربي كله من الاتحاد لتأسيس جامعة والقيام بنفقاتها على ان يوجد القسم الأعظم من الأموال الضرورية لمؤسسة كهذه من موارد الهبات الدينية القديمة ، فتكون الموارد قد استعملت لغرض انفع . وهذا في الحقيقة هو ما اقترحه بعض زعماء الطوائف الدينية . لكن محاولة تكوين جامعة كاملة العدد بأموال عمومية ولشعب عدده ثلاثة ملايين معظمه قبائلي لا تلوح للجنة انها مطمح رشيد وان كان محموداً » (الصفحة ٥٧ و ٥٨)^(١) غير أنكم استثنيتكم « المدرسة الطبية » من نطاق شمول هذا الحكم ، وأدليتم ببعض الملاحظات لتبرير هذا الاستثناء .

إنني لا أود ان أناقشكم مناقشة طويلة حول هذه الآراء والملاحظات ، غير انني أود ان أسألكم بعض الأسئلة :

هل استطلعتكم آراء الخبراء عن مبلغ « عملية » الخطة التي اقترحتموها لتأسيس جامعة يقوم بنفقاتها العالم العربي كله من موارد الهبات الدينية ؟ ولماذا اشترطتم ايجاد القسم الأعظم من الأموال الضرورية من موارد الهبات الدينية القديمة ؟ . وهل امعنتم الفكر والنظر في أنواع الدراسات العالية ، من وجهة علاقتها بالخصائص القومية ؟ وهل تساءلتم عن أنواع الدراسة العالية التي ترتبط بالحياة القومية ارتباطاً وثيقاً ، فلا يمكن أن تعطى إلا في جامعة وطنية ؟ وعن الأنواع التي لا ترتبط بالحياة القومية بهذه الصورة ، فيمكن ان تحصل في جامعة وطنية او جامعة اجنبية ، على حد سواء ؟ أفلا تعتقدون ان احضار المعاهد المحلية اضمن النوع الأول من الدراسات العالية من الأمور الضرورية ، حتى عند الأخذ بخطة ايفاد البعثات إلى الخارج للحصول على النوع الثاني من الدراسات العالية ؟ وهل لاحظتم انه كان يوجد في العالم العربي اربع كليات طب قبل تأسيس كلية بغداد ، وان كلية الطب العراقية صارت الخامسة من نوعها ؟

*

انكم اوصيتم الحكومة في عدة محلات من تقريركم بالتأني في أمر توسيع التعليم الثانوي والعالي ، ودعتمتم توصياتكم هذه ببراهين عديدة أهمها سياسية .

وقبل ان أشرح لكم رأيي في هذا الباب ، أرى ان اصرح لكم بانني شخصياً لم اكن من المغالين في توسيع التعليم الثانوي « ولا من المتسرعين في تكوين التعليم العالي » بل عرفت بالتروي في كلتا هاتين الناحيتين . فاني عارضت فكرة تأسيس كلية الطب عندما كادت تقتصر قبل عشرة أعوام « وسعيت كثيراً لتحويل فكرة « المدرسة الزراعية العالية » إلى فكرة « المدرسة الزراعية المتوسطة » عند تأسيسها ، وحولت بعض المدارس الثانوية إلى متوسطة « ولم أظهر تسرعاً في فتح المدارس المتوسطة في الالوية ، بالرغم من توالي الطلبات في أمرها ..

مع هذا أراني مخالفاً لآرائكم في هذا الباب مخالفة كبيرة . لأن الملاحظات التي كانت أملت علي خططي في السابق ، تختلف عن الملاحظات التي استندت عليها لجنّتكم في توصياتها العالية اختلافاً كلياً :

فإنني رأيت لزوماً للاعتدال والتروي في أمر توسيع التعليم الثانوي وتأسيس التعليم العالي ، لأنني كنت أود ان تكون المدارس العالية عالية بالفعل لا بالاسم ، كما كنت أود ان تكون المدارس الثانوية مستحقة لاسم الثانوية فعلاً ، ان كان من جهة سوية طلابها وان كان من جهة مقدرة مدرسيها . ولذلك لم استحسن توسيع الثانويات قبل اصلاح الابتدائيات التي ستغذيها بطلابها ، وقبل إحضار المعلمين اللازمين لها ، كما عارضت تأسيس الكليات قبل احضار الثانويات التي ستكون أساساً لها ، وقبل اعداد الاساتذة الذين سيقومون بأعباء تدريساتها ..

ومن جهة أخرى كنت أعتقد ان بناء المعارف لا يرتفع إلا على شكل هرم شاسع القاعدة ، لأن المدرسة لا ترقّي الرقي المطلوب ما لم يكن لديها مجال واسع لانتقاء واصطفاء الطلاب ، وهذا المجال لا ينفصح أمامها ما لم تعدد المدارس

التي تعد التلاميذ لتتبع دراستها . ولذلك سعت الى تكثير المدارس الابتدائية قبل تكثير الثانويات ، وقلت بازوم تكثير الثانويات قبل الإقدام على تأسيس العاليات .

فيمكنني ان اقول : ان خطة التروي التي اتبعتها أنا في هذا الباب كانت موضوعا بقصد احضار الأسس والوسائط اللازمة للعمل ، ليس إلا .

وأما لجننتكم المحترمة ، فقد أوصت الحكومة بالتروي في هذا الباب مستندة على نوع آخر من الملاحظات ، وهي الملاحظات المتعلقة بالنتائج السياسية . اذ انها صرحت بأن « زيادة عدد المتعلمين تعليماً اكاديمياً خطر على استقرار الحالة السياسية في أي بلد من البلدان » . كما أنها أكدت بأن « وجود جامعة في قطر قليل السكان كالعراق يؤدي الى مشاكل سياسية واجتماعية تصعب معالجتها » وقالت « ان هذه الأحوال ظاهرة في كثير من البلدان الشرقية الآن » .

فهذه الملاحظات ، اذا أخذت بنظر الاعتبار ، تحول دون التوسيعات والتأسيسات التي ننشدها ، بالرغم من إحضار الوسائط والأساسات اللازمة لها . ولذلك ، أرى من واجبي ان اناقشكم في هذه المسألة بصراحة تامة :

هل ترون « ان استقرار الحالة السياسية » (مهما كان نوعها) ، يكون في مصلحة البلاد في كل الاحوال ؟ وهل لكم ان تصرحوا لنا أية أمة من الأمم الشرقية وقعت في مشاكل سياسية واجتماعية من جراء كثرة المتعلمين من أبناءها ؟

أما أنا فاقول بصراحة تامة : ان « الاستقرار » لم يكن في صالح الأمم في كل الاحوال ، بل ان الأمم تحتاج إلى « الاستقرار » في بعض الأحوال وإلى « الانقلاب » في أحوال أخرى . وإذا استعرضنا الحالات السياسية التي هي موضوع جدل ونزاع في الشرق الأدنى ، نجد أنها تنقسم إلى نوعين أساسيين :

أ - الحالة السياسية التي يريد تقريرها المستعمرون والمسيطرون بقصد ترسيخ نفوذهم وترويج مصالحهم في البلاد .

ب - الحالة السياسية التي يتوق إليها الوطنيون ، نظراً لنزعات الأمة الأصلية ومصالح البلاد الحقيقية .

انني اسلم معكم بأن كثرة المتعلمين تحول دون استقرار النوع الأول من الأحوال السياسية ، غير انني أعتقد انكم تسلمون معي بأن الاستقرار في هذا النوع من الاحوال السياسية ليس من صالح البلاد أصلاً .

أما النوع الثاني من الأحوال السياسية فليس ثمة واقعة تدل على ان أمة من أمم الشرق الأدنى لم تتمكن من تقريرها بسبب كثرة متعلميها .

لا شك في أنكم تعلمون بأن معظم أمم الشرق دخلت تحت سيطرة أو نفوذ بعض الدول الأوروبية ، باسم الاستعمار ، أو الحماية ، أو الوصاية . ولم يتخلص من السيطرة الأجنبية تخلصاً حقيقياً إلا عدد قليل منها ، نخص بالذكر من بينها الدولتين التركية والارمنية . فهل تستطيعون ان تقولوا ان إحدى هاتين الدولتين تضررت من جراء كثرة متعلميها ؟

صحيح ، ان كل واحدة من هاتين الدولتين عانت مشاق عظيمة في سبيل النهوض والاستقلال ، واضطرت إلى تضحيات عظيمة لقمع الفتن والثورات الداخلية ، التي قامت أمامها في هذا السبيل . غير ان عوامل هذه الثورات لم تكن في حال من الاحوال (كثرة المتعلمين) .

وبما ان ادارة الكليات الاميركية الكائنة في الآستانة التي تعهدتم بها أخيراً ، ستمكنكم من درس أحوال الأمة التركية بالتعمق اللازم للتأكد من مثل هذه المسائل ... فأنا أعتقد اعتقاداً قوياً بأنكم ستفهمون حقائق الأمور ، فترجعون لذلك عن الرأي القائل بأضرار كثرة المتعلمين .

*

وقبل ان أختتم رسالتي هذه ، أود ان أوجه إليكم بعض الأسئلة حول رأيكم هذا :

١ - تعرفون ان عدد التلاميذ الموجودين في المدارس المتوسطة لا يتجاوز الألفين كثيراً ، وعدد الموجودين في الصفوف الثانوية لا يبلغ الثلاثمائة . وأما مجموع الذين تخرجوا من المدارس الثانوية منذ نشأة الحكومة العراقية ، فلم يبلغ بعد السبعماية . وإذا قمتم بحساب بسيط ، علمتم بأن التعليم الثانوي لو انتشر في هذه البلاد بنسبة انتشاره في بلادكم لوجب ان يكون عدد طلاب الثانويات مئة وخمسة وعشرين ألفاً (١٢٥٠٠٠) ، وهذا العدد لا يقل عن خمسين من أمثال العدد الحالي .

أفلا تعذرونني والحالة هذه ، اذا شبهت النصائح التي أسديتموها في تقريركم لحكومة العراق حول هذه المسألة ، بنصائح طبيب يدعى الى عيادة مريض فقير مبتلى بفقر الدم وقلة الاغذاء ، ويقول له : عليك ان تحتزم من كثرة الأكل والغذاء ..؟

٢ - لا بد من انكم تعلمون جيداً بأن بعض المفكرين في أوروبا كانوا فيما مضى ينكرون ملاءمة التعليم الابتدائي لسواد الناس ، وكانوا يعتبرون هذا التعليم نافعا لبعض الطبقات ومضراً بالأخرى . ولكن الوقائع التي حدثت منذ قرن أزالته هذه الآراء من عالم التفكير . افلا تجدون أن النظرية التي أخذتم بها الآن ، تشبه تلك النظريات من بعض الوجوه لأنها بمثابة نقل القضية من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي والعالي ، ومن ساحة صفوف الناس الى ساحة طبقات الأمم؟

إنهم كانوا يقولون قبلاً « التعليم يفيد بعض صنوف الناس ويضر الصنوف الأخرى » ، وأنتم تقولون الآن « كثرة المتعلمين تفيد بعض الأمم وتضر أخرى .. » .

فهل تسمحون لي ان أقول ، ايها الاستاذ ، ان هذه النظرية لم تكن من النظريات الغربية عن اسماعي أبداً .. انني اذكر جيداً بأنني كنت قرأت أمثالها قبل مدة غير قصيرة في كتب ومجلات عديدة .. ولكن كان ذلك - على ما أذكر الآن - بين اجاث متعلقة بمعارف المستعمرات ، ومستندة على

تجارب الانكليز في مصر والهند « وتجارب الافرنسيين في الهند الصينية وشمال افريقية . وقد بحثت في مكتبي قليلاً وعثرت على أحد تلك الكتب ، وهو الكتاب المعنون بعنوان « التسيطر والاستعمار » . والمنتشر في عداد « كليات الفلسفة العلمية » في باريس . وقد خصص مؤلف الكتاب فصلاً كاملاً لبحث « التعليم والتسيطر » وعزا فيه معظم الاختلالات والثورات التي حدثت في المستعمرات المختلفة ، من القطر المصري الى الهند الصينية ومن بلاد الهند الى جزر الفيليبين - الى تحريضات المتعلمين من أهل البلاد ، وأيد نظريته هذه بأقوال وتصريحات كبار المستعمرين .

ولا أشك في انكم قرأتم كثيراً من الأقوال الماثلة لها « خلال مطالعاتكم الواسعة » كما سمعتم كثيراً من الآراء المشابهة لها ، خلال رحلاتكم الكثيرة .

ولا استغرب إذا كان اطلاعكم على آراء الاوربيين أوسع من اطلاعكم على نقاط نظر الأهلين « وتأثركم بمذيعات الغربيين أشد من تأثركم بمذافعات الشرقيين . غير أنني أود أن ألفت نظركم إلى مسألة هامة :

تعلمون بأن المبدأ القائل بوجوب « وضع الطفل في مركز التربية » والنظر إلى جميع مسائلها من وجهة نظر نزاعاته وحاجاته قبل كل شيء « يعتبر من أهم دساتير التربية الحديثة .

ألا تعتقدون بأن تطبيق هذا المبدأ على مسائل « معارف الأمم » يقضي بوضع الأمة في مركز المعارف « والنظر إلى جميع مسائلها بنظر نزاعاتها الخاصة ومنافعها الذاتية ؟ » .

الرسالة الثانية عشرة

حول التعليم الزراعي والمدارس الأهلية ودار المعلمين العالية

- نشرت في جرائد العاصمة في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٢ -

هذه الرسالة الختامية تبدأ ببيان رأيي في التعليم الزراعي ، ثم تنتقد آراء اللجنة في المدارس الأهلية والاجنبية . وفي الاخير توجه إلى اللجنة لوماً رقيقاً - ولكن واخزاً على الإشارة العابرة التي جاءت في تقريرها عن دار المعلمين العالية .

انقل فيما يلي ما يتعلق بالمدارس الأهلية لأهميتها السياسية :

*

لقد اظهرتم اهتماماً كبيراً بقضية المدارس الأهلية ومدارس الاقلييات في الفصل الأول من التقرير . وأنا كنت اشرت إلى اهتمامكم هذا في رسالتي الثانية ، دون أن أناقشكم على مسروداتكم المتعلقة بهذه القضية . فأرجو أن تسمحوا لي الآن بالعودة إلى هذه المسألة لمناقشتها وتنويرها قليلاً :

لقد تمتعت بعض الفئات في الشرق بامتيازات خاصة ، لم تلبث أن أخذت تنظر اليها بنظر الحقوق الطبيعية ، فصارت تقابل بسخط شديد كل محاولة تستهدف إزالة هذه الامتيازات أو تخفيف وطأتها . ان الغربيين الذين لا يدركون هذه النزعة التي رسخت في نفوس بعض الطوائف في الشرق الأدنى ، يصعب عليهم أن يفهموا مدى ما يسمى بـ « حقوق الأقليات الدينية ومطالباتها في أمر التعليم » فهماً صحيحاً . ولهذا السبب أرى من واجبي أن اشرح لكم حقيقة القضية بعض الشرح :

عندما استولى الإنكليز على العراق أرادوا ان يستميلوا قلوب الطوائف المسيحية في الموصل - بسبب العلاقات القديمة التي كانت تربط تلك الطوائف بفرنسا - وعاملوا مدارسهم بسخاء مفرط: لقد تعهدوا القيام بجميع نفقات تلك المدارس ، دون ان يدخلوها في عداد مدارس الحكومة . وقبلوا بأن تكون سلطة انتخاب وتعيين جميع معلميها مشتركة بين رؤساء الطوائف ومديري المعارف . وأوجدوا بهذه الصورة نوعاً خاصاً من المدارس ، لا يمكن ان تعتبر أهلية تماماً ولا رسمية صراحة .

ولقد استمرت الأمور عدة سنوات على هذا المنوال . وناهز عدد هذا النوع من المدارس نصف مجموع مدارس العراق . وعندما اخذت ادارة المعارف الوطنية زمام الأمور بيدها ، عانت مشاق عظيمة من جراء هذه الادارة المزدوجة ، كما جابهت عقبات عديدة في سبيل تشميل خططها الاصلاحية إلى هذا النوع من المدارس . وبعد تجارب ومحاولات عديدة لتمشية الامور وفقاً للأسس الموضوعة قبلاً ، قررت في الاخير أن تختير رؤساء الطوائف الدينية بين جعل هذه المدارس أهلية تماماً ، أو اميرية صراحة . وأفهمتهم في الوقت نفسه بأنهم إذا اختاروا الطريقة الاولى ، تعامل المعارف مدارسهم كسائر المدارس الأهلية ، وتمنحها بعض المساعدات المالية كالمساعدات التي تعطيها لسائر المدارس الأهلية . واما اذا اختاروا الطريقة الثانية ، فتعتبر المعارف تلك المدارس من جملة المدارس الاميرية ، ومع هذا تتعهد بأن لا تقدم على تعيين المعلمين الذين سيقومون بتدريس الديانة فيها ، إلا بموافقة وترشيح رؤسائهم الدينيين .

ان رؤساء الطوائف الدينية قد اختاروا - بعد تردد طويل - الطريقة الثانية ، فأصبحت تلك المدارس اميرية بكل معنى الكلمة .

غير أن البعض من كانوا قد حصلوا على سلطة فعلية بموجب النظام السابق حاولوا ان يوجدوا حركة تؤدي إلى استعادة سلطتهم ، وبذلوا جهوداً عظيمة لتشويه القضية تشويهاً غريباً . فقد سمعنا عندئذ اعتراضات كثيرة من عدة محافل أوربية ، كلها تبتدىء بسؤال مثل السؤال التالي : « لماذا لم تتركهم أحراراً في

مدارسهم؟» ولقد تعبنا كثيراً لتفهم المعارضين حقيقة الأمر ، ولإقناعهم بقولنا : « إننا أظهرنا استعداداً تاماً لتركهم احراراً في إدارة تلك المدارس ، على شرط ان يتولوا إدارتها المالية ، ويوجدوا النفقات اللازمة لها ، وإننا لا نزال مستعدين إلى ذلك .. »

مع هذا ، وبالرغم من انقضاء سنوات عديدة على استبدال النظام المزدوج المبحوث عنه بالنظام الجديد بهذه الصورة ، لا أزال أصادف من حين إلى آخر ، البعض من منتسبي الطوائف يبحثون عن القضية بصورة تدل دلالة صريحة على عدم اطلاعهم على حقيقة الأمر ، وعدم اعتيادهم التمييز بين (الامتياز) و(الحق) . إنني أستدل من بعض الفقرات التي كتبتموها في التقرير ، أنكم واجهتم البعض من أمثال هؤلاء وسمعتهم مدعياتهم ، دون أن يتيسر لكم الوقوف على تاريخ القضية والاطلاع على حقيقة الأمر .

هذا ، ومن جهة أخرى ، إنني لا أشك ايضاً في انكم لم تطلعوا على شيء مما حصل في بعض المدارس الأهلية من سوء استعمال (حق التعليم) ، قبل وضع وتأسيس النظام الحالي . فلو كنتم قد أتخمت لي فرصة لمكالمتكم في هذا الباب خلال وجودكم في العراق ، لكنني ذكرت لكم أمثلة عديدة ولأبرزت لكم وثائق كثيرة تريكم كيف أن البعض من تلك المدارس كانت تتسابق على فتح أبوابها لجميع الطلاب الذين يرسمون في المدارس الأميرية ، مع قبولهم في صفوف أرقى من صفوفهم الأصلية . وكيف ان البعض منها أخذت تزود بعض الشبان بوثائق مزورة بقصد تخويلهم حق الدخول في المدارس العالية . ولذكرت لكم على سبيل التفككة ، كيف ان مدير مدرسة من المدارس الكبيرة كان زود عشرات من الشبان بوثائق مزورة تشهد على أنهم أكملوا الدراسة الثانوية في العهد العثماني ، وكيف أنه - إتماماً للخداع - أملى تلك الوثائق باللغة التركية وأرخها بتواريخ قديمة - تعود إلى ما قبل الحرب العالمية - غير انه لم ينتبه إلى ان الطابع العراقي الذي كان موضوعاً تحت التمغة والتاريخ سيفضح المحادعات والتزويرات الواقعة . وكيف ان مدير مدرسة أجنبية كان يقول بلا محاباة : « إن حكومتي لم تعترف

بالحكومة العراقية، وأنا أيضاً لا أعترف بإدارة معارف العراق... إنني اعرف، بكل تأكيد أنكم زرتم البعض من تلك المدارس، ولا أستبعد ان تكونوا قد تلافيتم مع بعض هؤلاء المديرين، او مع اخلاف البعض الآخرين، وسمعت منهم شكاوى شتى عن إدارة المعارف بوجه عام وعن امتحانات الحكومة بوجه خاص، دون ان تبحثوا عن الوسائل اللازمة لاستكناه حقائق هذه الأمور... إنني لم أرم بكتابة هذه الأسطر أن اشرح لكم هذه القضايا شرحاً وافياً. إنما الغاية التي توخيتها من كتابتي هذه هي إظهار مبلغ اضرار هذه المسائل، وإبراز الخطأ الذي وقعت فيه اللجنة المحترمة بتطرقها إلى كثير من أمثال هذه المسائل المعضلة دون أن يكون لديها متسع من الوقت لدرسها درساً وافياً.



وقبل أن أختتم هذه الرسالة أود ان أعاتبكم قليلاً، على إهمالكم البحث عن دار المعلمين العالية إهمالاً تاماً.

إن كل ما جاء في التقرير عن المعهد المذكور لا يتعدى منطوق العبارة التالية المسطورة في الفصل الثاني: « وكان في بغداد دار المعلمين العليا لتخريج المعلمين للمدارس المتوسطة واستمرت بضع سنوات ثم أغلقت سنة ١٩٣١ (الصفحة ٨٨) ».

وهل تسمحون لي أن أقول لكم: إن هذه المؤسسة التي لا تجد بين تفاصيل التقرير الكثيرة إلا مثل هذا الذكر الوجيز كانت أسست سنة ١٩٢٣، قبل فتح المدارس المتوسطة، واستعداداً لتأسيس تلك المدارس. ولم تلغ إلا في السنة التي دعيت فيها لجننتكم المحترمة إلى القيام بالكشف التهذيبي، وبعد دعوتها إلى هذا العمل. يظهر لكم من ذلك أنها عاشت ثماني سنوات، تطورت في خلالها عدة تطورات، فأخرجت عدداً غير قليل من المعلمين المديرين. وهل تعتقدون، أيها الأستاذ، أن معرفة عدد الذين تخرجوا من مثل هذه « المؤسسة التربوية » أقل أهمية من معرفة عدد المسلمين والمسيحيين الذين دخلوا المدرسة الثانوية في

الموصل خلال سنة ١٩١٩*، أو أقل خطورة من معرفة كيفية صرف المخصصات
النشرية في دار المعلمين الابتدائية ؟ وهل بلغكم كيف ولماذا تم إلغاء هذه
المؤسسة ؟ وماذا كانت الخطط المقترحة لتوسيع نطاق أعمالها؟ وهل اتصل بكم
أن دار المعلمين العالية كانت تقوم ببعض الأبحاث العلمية، سيما في تطبيق مقاييس
الذكاء والمعرفة خلال الأبحاث السكولوجية ؟ فاسمحوا لي أن أقول لكم ان هذه
المؤسسة قامت باختبارات عقلية ، بواسطة مقاييس الجيش الأمريكي ، على ٥٠
طالباً وطالبة ، وبواسطة مقياس « تورستون ميرا » على ١٠٢٢ من التلاميذ .
كما طبقت اختبارات « المعرفة في الحساب » على ٩٧٢ من التلميذات والتلاميذ .
ونشرت نتائج هذه الاختبارات في مجلة التربية والتعليم . وعدا ذلك كله ان هذه
المؤسسة وهذه المجلة ترجمت أهم المقاييس العقلية ، أخص منها بالذكر مقاييس
بينه ، ترمن ، بالار ، تورستون ، ميرا ، بوثيزد كرولي ، روصوليمو .
كما ترجمت مقاييس الحساب المعروفة باسم كورتيس . كليفلاند . الصين .
مونزو كلاباريد .

أفلا يحق لي أن أستغرب والحالة هذه عدم وجود أية إشارة كانت إلى مساعي
دار المعلمين العالية ، وخدماتها التربوية في تقرير الكشف التهذيبي ؟



ها إنني قطعت ، أيها الأستاذ ، آخر مرحلة من مراحل المناقشة التي اخترتها
لنفسي ، في سبيل نقد « تقرير لجنة الكشف التهذيبي » .
غير أنني أرى أن من واجبي أن أقول كلمة أخرى ، قبل ان أودع اللجنة
المحترمة وتقريرها المذكور :
أرجو ان لا تحملوا انتقاداتي هذه على محمل الدفاع عن حالة المعارف الحالية ،

* - لقد جاء في الصفحة ١٦٠ من التقرير : حين فتحت الصفوف الثانوية في الموصل دخل
فيها ثمانية عشر تلميذاً مسيحياً وتسعة مسلمين .

وإظهار الرضاء عنها والارتياح إليها ، وأؤكد لكم كل التأكيد بأن المثل العليا التي أصبو إليها في تربية أبناء أمتي « وأتمنى تحقيقها في بلادي ، هي أسمى من أن تسمح لي بإظهار الارتياح إلى الحالة الراهنة . ولا سيما ، أنني ممن تمكنوا - فيما مضى « وفي بلاد أخرى - من تأسيس معاهد تربوية أرقى من الموجودة في العراق « بدرجات كثيرة وبمقياس كبير .

وإذا انتقدت تقريركم انتقاداً مطولاً ، لم أقصد بذلك أن أقول « إن كل شيء كامل في معارفنا ومدارسنا » . بل وددت أن أقول « إنكم لم تطلعوا مع الأسف على الحقيقة الراهنة . وبحثثم عن العلل والأمراض في غير مواطنها الأصلية » .. ولو أتيت لي فرصة المحادثة والمناقشة مع اللجنة المحترمة خلال وجودها هنا ، لأطلعها على أهم مواطن الضعف والمرض ، ولذكرت لها أهم آرائي في طرق المعالجة والإصلاح .

ولذلك ترونني آسفاً كل الأسف على تجنب اللجنة المحترمة مواجعتي ومناقشتي في المسائل التي تطرقت إليها في تقريرها .. وعلى الظروف التي جعلت مهمة اللجنة محكومة بالعقامة النهائية ومهمتي مصروفة إلى الانتقادات السلبية .



جواب الأستاذ مونرو

لقد تلقيت من الأستاذ بول مونرو رسالة جوابية على رسائلي الأربع الأولى، في اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٢ ، وكانت الرسالة المذكورة مؤرخة بتاريخ ١٧ أغسطس .

وقد أرسل الأستاذ مونرو صورة من رده هذا إلى مرافق اللجنة الرسمي - الدكتور فاضل الجمالي - وقد نشر المومى إليه ترجمته الى العربية في جرائد العاصمة الصادرة في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ . وهذا ، نص هذه الترجمة :

عزيزي ساطع بك ،

إسمحوا لي أن أعلمكم باستلامي رسالاتكم الأربع التي تلقتون بها تقرير الكشف التهذيبي ، وأن أعرب عن تقديري لألطفكم بتزويدي بنسخ منها .

إن موقفكم الانتقادي لم يكن غير منتظر . إذ أنكم والحق يقال صرحتكم لي شخصياً بمعارضتكم لتعيين اللجنة وأنكم ستنتقدون التقرير . وكان كثير من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قد انذرتنا سلفاً عن مقاومتكم هذه . ولما كان موقفكم معلوماً قبل ان تطلعوا على التقرير فإن ذلك يهون عليّ مقاومتكم ويخفف من حدة انتقاداتكم .

إن هذا الانتقاد موجه إلي شخصياً ومصوب نحو آرائني التربوية ونحو أسلوب الكشف ونحو قصر المدة التي كتب التقرير فيها . إني ممتن جداً إذا انتقد أحد

بعض هذه الأمور أو كلها ، إذ ما ذلك إلا جزء من المخاطرة التي يقوم بها كل من يأخذ على عاتقه عملاً كهذا .

ان تجنبكم انتقاد أي من اقتراحات التقرير .. يحملي على الأمل ان موقفكم العدائي هذا لن يمتد الى جهود الشباب الذين سيعهد اليهم تنفيذ اقتراحات التقرير .

إن هؤلاء الشباب يحملون مثلي في قلوبهم أكبر احترام لاختباركم الواسع واطلاعكم الكبير على أمور المعارف ، كما انهم يقدرون كل مساعدة قد تصدر منكم في تنفيذ أي من المقترحات إذا أنتم أردتم أن تستصوبوها .

ولن أحاول الرد على انتقاداتكم . إذ أنني لست من المولعين بالجدل لأجل الجدل . وإنما يهمني في هذه الحالة مساعدة أمتكم في جهودها التهديبية إذا كانت باستطاعتي تقديم مثل هذه الخدمة . أما انتقاد آرائي التربوية الشخصية فأني منتظره ولا أنفر منه . على أنني أريد ان أشير هنا إلى أن آرائي التي بسطتها في المقالات التي نشرت في الجرائد المحلية لا تكون جزءاً من تقرير الكشف التهديبي . وإنما نشرت مقدماً لنتقد كل من يريد الانتقاد . وأود أن أشير أيضاً إلى أن انتقادكم في المقالة الأولى الموجه إلى بعض ما في الفصول الأخيرة من التقرير هو في الحقيقة غير وارد . مع أن اللجنة ستتحمل مسؤولية مشتركة عن الآراء المدرجة في التقرير ولا أريد بذلك ان أتملص من نصيبي من هذه المسؤولية إلا أن ذلك الفصل كتبه عضو آخر غيري من أعضاء اللجنة . وقد كتب بعد الفصل الذي يحتوي على التوصيات . وعليه فما قد يكون في ذلك من الاختلافات لا يحتم وجود اختلاف في الفصل الذي يحمل التوصيات . وقد بنينا ذلك الفصل الى درجة كبيرة على الأدلة التي أدلى بها رجال التعليم في ميدان العمل وموظفو الوزارة أكثر مما بنيناه على الأدلة المستمدة من الوثائق . إن أدلة مثل هذه مستمدة من الخبرة العملية يمكن التعويل عليها عادة أكثر من الانظمة المدونة . فإن كان أعضاء اللجنة على خطأ في استنتاجاتهم كان الرجال المشتغلون في المعارف والمسؤولون عن تسييرها على خطأ أعظم .

وعلى كل فإن أكبر ما يهمني هو ان لا تجعلوا مهمة الشباب الذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ المنهج التعليمي في العراق أثقل مما هي في حد ذاتها . وذلك بأن لا تجعلوا بمقاومتكم وانتقاداتكم مهمتهم أكثر صعوبة مما هي من جراء اشتراكهم في عمل الكشف .. وعليه فلا اعتراض لي على ان اكون هدفاً لانتقاداتكم .

إن الشبان الذين يسرون بالعمل الآن يعرفون أن ما صرفتموه من جهودكم ومقدرتكم في تكوين نظام المعارف الحالي هو أكثر من أي خدمة حاولت أنا أن أقوم بها بواسطة التقرير .

الخلاص

بول مونرو



ردى على جواب بول مونرو

سيدي الأستاذ ،
تناولت كتابكم المـؤرخ ١٧ أغسطس في اول تشرين الأول ، عندما كنت مشغولاً بتصحيح مسودات رسالتي الحادية عشرة . وبعد ذلك بيومين ، إطلعت على ترجمة الرسالة التي أرسلتموها الى الدكتور جمالي ، بناء على نشرها في الجرائد اليومية ، مع ترجمة كتابكم المذكور .
وبما أنني قد انتهيت اليوم من كتابة رسالتي الأخيرة - وهي الثانية عشرة - رأيت أن أوجه اليكم هذه الرسالة الجوابية :

إنكم خاطبتموني في ديباجة الكتاب المذكور ، بالأسطر التالية :
« إن موقفكم الانتقادي لم يكن غير منتظر. إذ أنكم والحق يقال صرحتم لي شخصياً بمعارضتكم لتعيين اللجنة . وأنكم ستنتقدون التقرير وكان كثير من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قد أذرتنا سلفاً عن مقاومتكم هذه . ولما كان موقفكم معلوماً قبل ان تطلعوا على التقرير ، فإن ذلك يهــون عليّ مقاومتكم ويخفف من حدة انتقاداتكم » .

فاسمحوا لي أن أقول لكم : ان الامانة العلمية كانت تقضي عليكم بتذكر الواقعات وذكرها كما هي ، دون بتر قسم منها بترأ يشوها تشوهاً كبيراً .
صحيح ، انني قلت لكم بصراحة تامة بأنني كنت مخالفاً لفكرة جلب « لجنة خبراء » ، وكان ذلك عندما طلبت ملاقاتكم بعد ان علمت بأنكم أكملمتم

مهمتهم وقد تمتم تقريركم واستعدتكم لمغادرة العراق . غير انني كنت بينت لكم في الوقت نفسه ، بصراحة تامة أيضاً ، ان مخالفتي هذه كانت مبنية على ملاحظات تتعلق بأحوال البلاد بوجه عام ، وبأحوال وزارة المعارف بوجه خاص ، كما انها كانت سابقة لترشيح أي شخص من الاشخاص لتكوين اللجنة المبحوث عنها . انني لا ارى مجالاً لتكرار ما قلته لكم خلال تلك الملاقاة ، كما انني لا اسمح لنفسني بذكر ما قلتموه لي حضرتمكم عند ذاك . غير انني ارجو ان تتذكروا تلك الاحاديث جيداً ، ولا اشك في انكم عندما تتذكرونها تسلمون معي حالاً ، بأن المزايم التي وردت في كتابكم عن « أسباب موقفني الانتقادي » لم تكن في محلها أبداً ...

وصحيح أيضاً ، انني قلت « سأكتب لكم رأيي عن التقرير » غير أن ذلك ايضاً كان خلال ملاقاتنا المبحوث عنها ، أي قبيل مغادرتكم العراق . ولا اراني في حاجة إلى تذكيركم بأنكم نشرتم قبل ذلك في الجرائد اليومية عدة مقالات ، وصرحتكم بالبعض من آرائكم في عدة محافل ، وزيادة على ذلك انكم كنتم شرحتم لي البعض من مقترحاتكم خلال ملاقاتنا تلك .. حتى ان البعض من اقتراحاتكم كانت صارت موضوع بحث في محافل المجلس النيابي ، كما ان رجال المعارف كانوا شرحوا خلاصة اقتراحاتكم امام لجنة الميزانية في المجلس المذكور ، كما هو مصرح في التقرير المطبوع في ٢٢ آذار ، اي قبل ملاقاتنا بأيام عديدة .. فكيف يحق لكم ان تقولوا ، بالرغم من هذه الحقائق الراهنة ، انني كنت قررت انتقاد التقرير قبل ان اطلع عليه ؟ صحيح انني لم اكن مطلعاً على التقرير بخذافيه عند ذاك . غير انني كنت مطلعاً على الطريقة التي سرتم عليها في انجاز الكشف واحضار التقرير تمام الاطلاع ، كما انني كنت مطلعاً على قسم من الآراء المسطورة فيه بعض الاطلاع ، وانني لم اقل لكم « سأكتب رأيي » إلا بعد الوقوف على ذلك كله ، ولا سيما بعد سماع بعض المقترحات منكم مباشرة . مع هذا أود أن اؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني ما كنت اتصور عندئذ ، بأنني سأجد في التقرير هذا القدر من النواقص ، وما كنت أظن ابداً بأنني سأضطر إلى انتقاده بسلسلة طويلة من الرسائل .

اما ان « كثيرآ من رجال الحكومة ودوائر المعارف بالحقيقة قد انذرتكم »
عن مقاومتى هذه ... فإني اشكركم على تصريحكم بذلك على رؤوس الاشهاد ،
لأنكم بتصريحكم هذا قد ألقيتم حزمة نور ، كشفت امامنا وامام الناس ناحية
من نواحي « الظروف المحيطة بالكشف التهذيبي » .

انني لا اود ان احاول معرفة أسماء هؤلاء المنذرين - سواء كانوا من رجال
الحكومة بوجه عام ، أو من رجال المعارف بوجه خاص - كما لا اود أن أتحرى
الاسباب التي حملتهم على مثل هذا الحكم ، ولا أن استطلع الغايات التي توخوها
من مثل هذا الانذار . غير انني أرى ان أسألكم في هذا الصدد هذا السؤال :
أما كان يجدر بكم - عندما أنذرتكم عن مقاومتى بهذه الصورة - أن تواجهوني
وتستطلعوا آرائي مباشرة ، لعلكم تجدون فيها شيئاً من الحق ، ولو من بعض
الوجوه ؟

وانني لا أشك في أنكم لو فعلتم ذلك ، وناقشتموني في بعض الامور قبل
كتابة تقريركم .. لاطلعتكم على ضعف المصادر التي استندتم عليها ، ولحورتم
طريقة البحث والكشف التي سرتكم عليها تحويراً كبيراً ، ولأنقذتم « التقرير »
من العقامة التي طرأت عليه ، لمخالفة معظم مواده الحقائق الراهنة والامور
الواقعة مخالفة صريحة .

غير انكم ، وبإلأسف ، لم تفعلوا شيئاً من ذلك ، بل اكتفيتم بالاتصال مع
فئة محدودة من رجال المعارف ، وحبيستم انفسكم في « شرقة معنوية » حددت
عليكم أفق الاطلاعات تحديداً كبيراً ، واوجدت بينكم وبين الحقائق سداً
منيعاً ، كما شرحت لكم ذلك في إحدى رسائلي الاخيرة .

لقد قلتم ان « انتقاداتي » موجهة اليكم شخصياً وانها حدثت من جراء
« اشتراككم في عمل الكشف » فاسمحوا لي ان أوكد لكم بأن تلك الانتقادات
لم تكن موجهة اليكم شخصياً ، بل إنها موجهة إليكم بصفتكم (رئيساً للجنة
الكشف التهذيبي في العراق) كما هو مصرح في خطاب رسالتي الاولى . ولا
بد من انكم تعرفون جيداً ان اللجنة عرفت باسم (لجنة مونرو) ، ولا بد من انكم

لم تنسوا ان التقرير الذي صدر باسمها ، يحمل على غلافه العبارة التالية : (تقرير لجنة الكشف التهذيبي - محرر التقرير ومدير لجنة الكشف بول منرو) .
وقد زعمتم ان انتقاداتي مصوبة نحو آرائكم التربوية ، وقلتم « ان انتقاد آرائي التربوية الشخصية فأني منتظره ولا انفر منه » . فاسمحوا لي أن أقول بأنني لم انتقد آرائكم التربوية على الاطلاق ، لأنني لم انظر الى التقرير ككتاب علمي أو مجموعة مقالات تربوية عامة . بل نظرت اليه كتقرير وضع لتثبيت حالة المعارف في العراق واقتراح الاصلاحات اللازمة لها . وانتقدت آرائكم المتعلقة بمعارف العراق والشرق فحسب . حتى انني عندما انتقدت آراءكم المدونة في مقالكم الأول عن (مفهوم التربية) حصرت بحثي في تدقيق المسألة من الوجهة الشرقية . وقلت بصراحة « إنني لا أرى حاجة للبحث عن درجة موافقة رأيكم هذا لأحوال البلاد الأوروبية » ، غير انني أرى من الضروري ان أناقشكم على مبلغ مطابقته لأحوال الأمم الشرقية » .

ولقد قلتم : « إننا بنينا ذلك الفصل (الفصل الأول) إلى درجة كبيرة على الأدلة التي أدلى بها رجال التعليم في ميدان العمل وموظفو الوزارة أكثر مما بنيناه على الأدلة المستمدة من الوثائق . إن أدلة مثل هذه مستمدة من الخبرة العملية يمكن التعويل عليها عادة أكثر من الانظمة المدونة » .
فاسمحوا لي أن أقول بأنني لم أنتقد تقريركم باعتبار مخالفته أحكامه للأنظمة المدونة فقط ، بل إنني ادعيت مخالفته أحكامه إلى الحقائق الراهنة ايضاً . وإذا ذكرت لكم البلاغات العامة ، إنما ذكرتها لعدم إمكان إراء تكم الواقع في ميدان العمل بسبب بعدكم عن العراق . ولو كنت اطلمت على تلك الأحكام خلال وجودكم هنا لاستصحبتكم إلى المدارس ولأطلمتكم على الحقيقة الراهنة نفسها ، في ميدان العمل رأساً .

وبحثتم عن الشبان الذين سيعهد اليهم تنفيذ اقتراحات التقرير ، وقلتم :
« إن هؤلاء الشبان يحملون مثلي في قلوبهم أكبر احترام لاختباركم الواسع وإطلاعكم الكبير على أمور المعارف . كما انهم يقدرون كل مساعدة تصدر

منكم في تنفيذ أي من الاقتراحات إذا أنتم أردتم ان تستصوبوها » .
وطلبتم إليّ أن لا اجعل مهمة الشبان الذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ المنهج التعليمي في العراق أثقل مما هي في حد ذاتها .
فاسمحوا لي ان اقول لكم ، بأنني أعرف مزايا وصفات كل واحد من هؤلاء الشبان ، وقد عودتهم على سماع آرائي فيهم بكل صراحة ، كما ساعدتهم مساعدة معنوية على قدر الإمكان . غير أنني اعتقد ان اكبر مساعدة معنوية أستطيع ان أسديها اليهم الآن ، هو السعي وراء توسيع أفق ملاحظاتهم عن الدائرة الضيقة التي مالوا اليها ، وحملهم على تدقيق الأمور بنظرة محلية ، تستمد أنوارها مما يجري في جميع بلاد العالم ، لا مما يجري في قطر من الأقطار ، على وجه الانحصار .

المخلص

ساطع الحصري

ذيل

كان في جواب البروفسور الاستاذ بول مونرو نقطتان أخريان تستوجبان الرد والتعليق عليهما . لقد دونتها في المسودة الاولى من جوابي ، غير أنني حذفتهما عند التبييض ، اختصاراً للأبحاث . فأرى ان أذكرهما هنا ايضاً :
أ - يقول مونرو « ان تجنبكم انتقاد أي من اقتراحات التقرير ، يحملني على الأمل ان موقفكم العدائي هذا لن يمتد إلى جهود الشباب .. »
ولكن الأستاذ لو اطلع على الرسائل الثمان التي أعقبت الرابعة لرأى انها تتضمن سلسلة طويلة من الانتقادات على اقتراحات التقرير . إنني لم اذكرها في الرسائل الاولى لأنني رأيت أن احصرها في الأمور الواقعية التي لا تترك أي مجال

للمناقش والجدل . على ان أنتقل بعد ذلك الى انتقاد الاقتراحات .
ب - ويقول الأستاذ بول مونزو في رسالته الجوابية عند بحث الأخطاء
الواقعة في التقرير : « فإن كانت أعضاء اللجنة على خطأ في استنتاجاتهم ، كان
الرجال المشتغلون في المعارف والمسؤولون عن تسييرها على خطأ أعظم » .
أنا لا أشك في ان رجال المعارف الذين أحاطوا باللجنة ، وتولوا أمر تزويدها
بالمعلومات التي تحتاج اليها ، يتحملون مسؤولية كبيرة في هذه القضايا ، وأنا
كنت على علم للأسباب التي دفعتهم إلى ذلك : أنهم كانوا حديشي العهد في إدارة
أموال المعارف ، وقليلي الاكتراث بدرس أحوالها الحاضرة والسابقة . فضلاً عن
أن بعضهم كانوا يسرون وراء غايات خاصة ، يحذرون اللجنة من الاتصال بي .
ولكن مسؤولية اللجنة أيضاً كانت كبيرة جداً من وجهة أخرى ، لاكتفائها
بالاستماع الى أقوال المسؤولين في وزارة المعارف ، واجتنابها الإتصال بي على
الرغم من اتصالهم بعدد غير قليل من غير المسؤولين ومن جملتهم رجال الطوائف
الدينية .



خصاب غريب في حفلة موسيقية أقيمت في المدرسة الثانوية

تلقيت دعوة للحضور في حفلة موسيقية سيقمها تلاميذ « ترسكونسوف » في المدرسة الثانوية .

ولبيت الدعوة . وحضرت الحفلة ، ولكنني دهشت ، بالمحاضرة التي افتتح بها الحفلة احمد جواد ، إذ قال ما مؤداه :

« إن قبل مجيء لجنة مونرو الأميركية ، كانت المدارس لا تهتم بغير التعليم الأكاديمي . ولكنه منذ مجيء اللجنة ، وتقديم اقتراحاتها ، تغيرت الأحوال ، وصارت المدارس تهتم بالأشغال اللامنهجية . والحفلة الموسيقية التي ستسمعونها الآن ، هي من آثار هذا التطور .. »

دهشت لسامع هذه الكلمات ، وعجزت عن وصف العقلية التي أملتها .. لأن الرجل كان يتكلم على مسرح ، كان زخرفه طلاب المدارس الثانوية ، وأمام ستائر رسمها ولونها الطلاب تحت إشراف المعلمين ، خارج أوقات الدروس ، وأحياناً في الليالي .. منذ سنوات عديدة . فضلاً عن ان أفراد الجوقة التي تعزف كانت تتلقى دروس الموسيقى من ترسكونوف ايضاً منذ سنوات عديدة .

وفي هذا المسرح ، الذي اعده الطلاب أنفسهم ، كانت مثلت مسرحيات عديدة ، حضر بعضها الملك فيصل نفسه .

فاعتبار الحفلة الموسيقية هذه ، من نتائج اقتراحات لجنة مونرو ... كانت يدل على وقاحة فكرية وأخلاقية : كل ما في المسرح يشهد ضدها شهادة صارخة .

وقد تأملت من هذه العقلية وهذه الاخلاق ، التي لا تتورع من أخذ هذا الموقف المزري .

وفي جلسة من الجلسات التي كانت تعقد - في حديقة داري يوم الجمعة - كان بين حضورها فاضل الجمالي ، ودرويش المقدادي ، مع بعض الاساتذة - ذكرت استغرابي للجرأة التي سمحت لجواد ان يتكلم بمثل هذه الكلمات ، في مسرح يشهد على عكس مدعاه وقلت :

« ينكرون عليّ ما عملته ، لا يمني . . ولكنهم ينكرون كل هؤلاء الاساتذة وهؤلاء الطلاب ، ويسندون فضل الحفلة الى لجنة مونرو . . . ؟ وأنا اعتبر ذلك افتئاتاً ، ليس عليّ ، بل على العراق . . .

ولا أفهم كيف يسوغون لأنفسهم هذا المسلك .



تهجمهم عليّ

وردي عليهم

عندما نشرت رسالتي الأولى الموجهة الى بول مونرو حاول تحسين ابراهيم ان يدافع عن اللجنة بمقالتهين ، ولكنني لم اكرث بما جاء فيها لعلمي بأن رسائلي التالية لن تترك أي مجال لأمثال هذه المحاولات .

وظهر ان الجماعة نفسها رجحت السكوت انتظاراً إلى انتشار رسائلي التالية وورود جواب بول مونرو .

ولكن عندما تمت الرسائل ، ونشرت رسالته الجوابية مع ردي عليها قرروا ان يتركوا أمر بول مونرو جانباً ويتهجموا عليّ مباشرة ، ونشروا في جريدة العالم العربي ثلاث مقالات مطولة حشروا فيها ما راق لهم من الاختلافات والافتراءات .

وأنا عندما طالعت تلك المقالات لم أر لزوماً للرد على جميع ما جاء فيها ، بل اكتفيت بنشر الرد القصير والحاسم التالي :

« قرأت المقالات المنتشرة في الاعداد ٢٧٠٧ ، ٢٧٠٨ ، ٢٧٠٩ ، من « العالم العربي » تحت عنوان « المعارف بين الماضي والحاضر » بتوقيع « ابن العراق » . فوجدتها معكساً جلياً للجو « الفكري والاخلاقي » الذي أحاط بلجنة مونرو عند قدومها العراق . وشكرت لمخبريها اقدامهم على نشر مثل هذه المقالات لأنها تظهر بوضوح تام نصيب ذلك الجو من شيمة البحث العلمي ومراعاة الصالح العام .

إنهم اخذوا يدافعون عن لجنة مونرو عن طريق الهجوم على اعماله ، ولم يتورعوا عن خلق الاكاذيب في تصوير عهد ادارتي كما شاءت اهواؤهم واغراضهم . انني لا أشك في ان كل من يعرف شيئاً عن سير المعارف في هذه البلاد يدرك حالاً مبلغ مخالفة تلك المدعيات للحقائق الراهنة . ولذلك لا أرى داعياً لإضاعة أوقاتي بتفنيد هذه الأقاويل الملفة ، غير أنني أرى ان اقول كلمة مختصرة عما سموه « اكبر جريمة » يؤاخذونني عليها :

يقولون « ان الدور الانكليزي يمتاز بمعاملته للقطر العراقي كله كوحدة تامة دون تفريق بين اجزائه في المعاملة وفي فتح المدارس ... بخلاف الدور الذي امثله أنا والذي عرف بهذه الصفة » .

ان جدول توزيع المدارس الاميرية في العراق على الالوية المختلفة خلال سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ الدراسية مسطور في التقرير الرسمي الذي نشر سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . وها أناذا انقل الجدول المذكور عن ذلك التقرير :

٦٣	الموصل
٢٨	بغداد
١١	كر كوك
١٠	البصرة
٠٩	ديالى
٠٧	العمارة
٠٥	المنتفك
٠٥	الدليم
٠٥	اربيل
٠٥	الحلة
٠٤	الديوانية
٠٤	كوت
٠٤	كربلاء

هذا هو نظام المساواة الذي كان سائداً على معارف العراق في الدور الانكليزي
والذي اختل بعد ذلك الدور من جراء سوء سياسة المدير العام لذلك العهد !!! .
ان الذين يسمحون لانفسهم ان تنحط إلى هذه الدركة من الافتراء ، ويجرؤون
على تحريف الحقائق بهذه الصورة بالرغم من شهادة الارقام القطعية .. يستطيعون
أن يقطعوا اشواطاً بعيدة في مضمار التلفيقات والتمويهات ... غير انهم لا
يستطيعون أن يطفئوا نور الحقيقة أبداً ...
انهم قد يعملون بالمثل القائل « اكذبوا .. افتروا .. دون انقطاع فلا بد أن
يترك ذلك أثراً في النفوس » ... وقد يقولون « ان الغاية تبرر الوسطة . حتى
في أمور المعارف والعلوم ... »
غير انني أقول : ان للحقيقة قوة لا بد من ان تظهر عاجلاً أو آجلاً مهما
كثرت التمهيلات والتضليلات التي قد تسترها عن الابصار برهة من الزمن ..



رأي أمين الريحاني

في رسائله الى بول مونرو

لقد أبدى أمين الريحاني رأيه في قضية الاستاذ بول مونرو في كتابه « قلب العراق » .

بعد ان اطرى اعمالي ومنجزاتي في ادارة معارف العراق في فصل خاص من الكتاب المذكور ، انقل الى الحديث عن رسائله الى بول مونرو في فصل آخر ، عنوانه بعنوان « مبارزة في علم التعليم » :

فاعتبر المناقشات التي قامت بيني وبين بول مونرو بمثابة اصطدام بين «العقلية الشرقية والعقلية الغربية» أو بين «العقلية الامريكية والعقلية العربية» . ولكنه لم يقدّر الظروف الخاصة التي كانت أُلجأتني الى كتابة الرسائل المذكورة ، كما انه لم يلاحظ الغاية ، التي كنت اتوخاها منها .. انني كنت في وضع يضطريني الى انتقاد الحكومة التي استقدمت اللجنة ، وأرادت ان تلبّنى مقترحاتها .

وانتقاد الحكومة كان من الأمور المحرمة على الموظفين .

ثم إني في حقيقة الأمر - كنت اقصد في الرسائل المذكورة إلفات نظر العراقيين الى الأهم من مقترحات اللجنة ، أكثر من مناقشة بول مونرو نفسه . ولذلك ، كنت مضطراً الى بذل جهود كبيرة لكي لا اترك مجالاً لمداخلة الحكومة في الأمر ومنع الجرائد عن نشر رسائله ، أو توجيه إنذار إليّ بالكف عن ذلك ، كما شرحت ذلك في بحث سابق من هذه المذكرات .

وفي حقيقة الأمر ان رسائلي الى بول مونرو وجوابه اليّ، وردى عليه لم تكن
- كما زعم الريحاني - اصطدام عقلية غربية بعقلية شرقية .

* * *

ثم ان الريحاني لم يفهم مغزى رسالتي الثالثة عن « مفهومة التعليم » العام
ويسألني : هل اريد ان ادافع عن الكتابات ؟

إني بيتنت غلطة مونرو في فهم فكرة التعليم العام في الشرق ، لأن مونرو
كان معروفاً في كتابه عن تاريخ التربية وكان ممن يقولون ان فكرة التعليم العام
بدأت بظهور البروتستانتية .

وفات امين الريحاني ان المدارس التي يذكرونها في تاريخ التربية في البلاد
الغربية كانت مدارس كنائسية مثل الكتابات .

وفضلاً عن ذلك انه لم يلاحظ ان طريقة « التعليم المتقابل » التي اشتهرت في
اوروبا في اوائل القرن التاسع عشر ، كانت ملهمة من الشرق كما يذكروها جميع
مؤرخي التربية في مختلف أنحاء العالم .



تصريحات بول مونرو

في استانبول

لقد تعين البروفسور مونرو مديراً للجامعة الاميركية المعروفة باسم روبرت كولج ، في استانبول - بعد مرور بضعة اشهر على مغادرته العراق .

وبعد مدة من بدء عمله هناك ، قابله أحد الصحفيين الاتراك واستفسر منه آراءه ببعض القضايا المتعلقة بالتربية والتعليم ونشر نتائج هذه المقابلة في الاعداد الصادرة في ٥ ، ٦ ، ٧ ، شباط سنة ١٩٣٣ من الجريدة التركية .

عندما طالعت المقالات المنشورة في هذه الجريدة - وكان ارسلها لي أحد اصدقائي في استانبول - وجدت في بيانات البروفسور بول مونرو ما يستوقف النظر ، ويستوجب التأمل اذ قال :

« على كل مملكة ان تؤسس نظام تربيتها على شكل يلائم تقاليدها ، وشرائطها الاجتماعية ، واحوال شعبها ، وتشكيلات حكومتها » .

وكرر رأيه هذا عدة مرات بمختلف الصيغ ، وفي مختلف المناسبات ، حتى انه رأى ان يشير إليه في الجواب الذي اعطاه على سؤال محرر الجريدة :

« هل من حاجة الى جلب خبراء لتقرير الاصلاحات ؟ اذ قال :
« لا حاجة لجلب اختصاصيين من الممالك الاجنبية ، لأجل اصلاح المعارف المنشود ، بل يجب ان تقوموا بذلك انتم بأنفسكم » .
وتأييداً لرأيه هذا اضاف ما يلي :

« وكما قلت قبلاً ، ان منظومة التربية في كل مملكة يجب ان تكون ملائمة لأحوال تلك المملكة وتقاليدها . فالخبير الذي يؤتى به من الخارج بما انه لا يعرف لا لغة البلاد ، ولا طبائع أهلها ، ولا شرائطها ، لا يمكن ان يتوصل الى نتائج مفيدة . أما من يعرف خصائص مملكته يستطيع ان يقرر ما يجب ان يعمل بصورة أسرع وأنجح . »

وغني عن البيان ان هذه الأقوال والتصريحات تناقض ما كان عمله وقاله واقترحه في العراق ، وتدل دلالة قطعية على انه شعر بعظم الاخطاء التي انزلت إليها خلال عمله في العراق ، واتعظ من الانتقادات التي وجهت على تقرير لجنة الكشف التهذيبي التي ترأسها .

ومن الغريب ان في الوقت الذي كان بول مونرو يظهر آثار هذا الاتعاض ، كان بعض الأساتذة العراقيين يواصلون امتدادح التقرير ويدعون إلى تطبيق النظم الاميركية دون تفكير وروية . وقد قال احد هؤلاء في محاضرة ألقاها في مؤتمر المعلمين :

- يسألك طالب ، ما هو المالاريا ، لا تعطه جواباً ، بل اعطه كتاباً ، ليقرأه ويتعلم من تلقاء نفسه .

ويسألك طالب عن التيفويد ، لا تعطه جواباً ، أعطه كتاباً ، ليقرأه ، ويتعلم ذلك من تلقاء نفسه ... دون ان يسأل نفسه : هل يوجد أمثال هذه الكتب باللغة العربية ، حتى يمكن تطبيق هذه الطريقة في العراق ؟

فضلاً عن ذلك ، ان الطريقة المذكورة في حاجة - في حد ذاتها - إلى مناقشة جدية : لا شك في ان تعويد الطلاب على اكتساب المعلومات عن طريق مطالعة الكتب ، غاية من الغايات التي يستهدفها التعليم المدرسي ، ولكن اتخاذ

ذلك أساساً عاماً للتعليم ، لا يجوز بوجه من الوجوه ، لأنه لا يساعد مساعدة تذكر للتربية الفكرية .

فإن التربية الفكرية تستلزم التوصل بكل الوسائل الممكنة لمحل الطلاب على ملاحظة الامور من تلقاء انفسهم ، والتوصل إلى اكتشاف الحقائق بتفكير ذاتي ، وعلماء التربية وجدوا طرائق عديدة لضمان ذلك .

واما اكتساب المعلومات عن طريق مطالعة الكتب ، فلا يختلف من حيث الأساس عن اكتسابها عن طريق الاستماع إلى تقرير المعلم ، وذلك ينافي مبادئ التربية الفعالة التي أصبحت أس الأساس في التربية الحديثة .



وفاة الملك فيصل

٧ أيلول ١٩٣٣

وفاة الملك فيصل

توفي الملك فيصل بالسكتة القلبية في ٧ أيلول سنة ١٩٣٣ عندما كان في
بيرون - عاصمة الاتحاد السويصري - لإتمام الاستشفاء .

إن اخبار هذا الموت المفاجيء أوجد في النفوس حزناً عميقاً وأسى شديداً .
وآثار هذا الحزن والأسى ظهرت إلى العيان بكل شدة ، عندما وصل الجثمان إلى
بغداد ، ثم نقل إلى الأعظمية حيث ووري في التراب .

لقد ذكرت الملك فيصل في صحائف عديدة من الجزء الأول من
هذه المذكرات ، ألفت الأنظار بوجه خاص إلى ما جاء من ذلك في الصحائف
التالية : ١٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٦٨ ، ٣٩٥ - ٤٠٠ .
وأرى أن اضيف إلى ذلك الأمور التالية لتبيين خصاله وسرد أهم
النواحي من سياسته في العراق .

- ١ -

المدة التي مضت بين تاريخ تنويجه ملكاً على العراق ، وبين تاريخ وفاته ،
كانت عبارة عن اثنتي عشرة سنة واسبوعين فقط .

ولكنه خلال هذه المدة استطاع ان يقدم للعراق خدمات جليلة جداً :

خلال مدة حكمه تأسست الحكومة العراقية على أسس متينة وقوية ، وقطع
العراق أشواطاً كبيرة في طريق التقدم والنهوض .

ولتقدير هذه الاشواط حق قدرها ، يجب تذكر احوال العراق سنة ١٩٢١ ،
ومقارنتها بأحواله سنة ١٩٣٣ .

عند تنويع الملك فيصل ، ما كانت حدود العراق اخذت شكلا واضحا
وثابتا بعد ، فإن البلاد العراقية في العهد العثماني كانت مقسمة بين ثلاث ولايات
قليلة التواصل ، وضئيلة التعارف ، وعديمة التماسك . كل ولاية تخابر الوزارات
القائمة في عاصمة السلطنة ، وتنفذ الأوامر التي تتلقاها منها .

وبريطانيا العظمى استولت على الولاية الجنوبية أي (البصرة) في السنة
الأولى من بداية الحرب ، ولكنها لم تستطع ان تستولي على الولاية الشمالية إلا في
السنة الأخيرة من الحرب . وكانت كل ولاية أمام اوضاع سياسية خاصة .

البصرة كثيرة الاتصال مع الخليج والهند . وكانت أحد مشاريع السياسة
البريطانية^(١) يرمي الى ربط البصرة بإمبراطورية الهند ، وإدارتها ادارة مباشرة ،

* - يجدر بنا ان نذكر الخطوط الاساسية من مراحل تطور السياسة البريطانية حول
العراق :

١ - كانت بريطانيا تعتبر العراق منطقة نفوذ خاصة بها لا تنازعها فيها دولة من الدول .
غير ان منح امتياز سكة حديد بغداد الى المانيا ، غير الارض . فاضطر بريطانيا الى تحديد
مطامحها لتركين نفوذها في جنوب بغداد ، ولا سيما في منطقة شط العرب .

٢ - والاتفاقيات التي تمت بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا والمانيا وفرنسا من ناحية ، وبين
كل واحدة من هذه الدول ، وبين الأخرى ، من ناحية ثانية ، قسمت مناطق النفوذ في العراق
الى ثلاثة اقسام اساسية : منطقة شط العرب تحت نفوذ بريطانيا وحدها . ومنطقة الموصل تحت
نفوذ المانيا وحدها . وما بين هاتين المنطقتين نفوذ مشترك بين بريطانيا والمانيا على اساس المواصلات
النهرية لانكلترا ، والمواصلات البرية لألمانيا .

٣ - اتفاقيات سيس بيكو التي عقدت خلال الحرب العالمية الاولى قسمت البلاد العراقية الى
ثلاثة اقسام أيضاً : المنطقة الجنوبية (التي لونت باللون الاحمر) يكون لبريطانيا حرية التصرف

واستطاعت هذه السياسة ان تحمل طائفة من الوجوه والأعيان للتوقيع على عريضة تطلب عدم ربط بلادها ببغداد . وهؤلاء الوجوه كانوا مستعدين الى تكرار هذا الطلب اذا أراد ذلك البريطانيون .

وأما ولاية الموصل فكان البريطانيون شكلوا في القسم الشرقي منها حكمدارية غير مرتبطة بالعراق ، والاتراك كانوا يدعون بأن استيلاء الانكليز عليها تم بعد توقيع الهدنة . ولذلك كانوا يطالبون بجميع أقسام الولاية المذكورة .

والسلطات البريطانية اخذت تدبير البلاد ادارة عسكرية حيث عهدت بالادارة إلى حكام سياسيين من البريطانيين ، وعينت في الدواوين عدداً كبيراً من تبعة امبراطورية الهند . وكانت جميع المعاملات الرسمية تجري باللغة الانكليزية .



واما في نهاية عهد الملك فيصل كانت زالت جميع هذه المشاكل الكبيرة : فتعينت حدود العراق باتفاقات بصورة نهائية ، حتى ان الاتراك تخلوا عن

التصرف بادارتها بالشكل الذي تراه . ومنطقة (ب) تقام فيها دولة أو دول عربية تحت نفوذ الحكومة البريطانية . ومنطقة (أ) أي الموصل تكون تحت نفوذ فرنسا .

٤ - بعد خروج روسيا من الحرب ، وانتصار الحلفاء على الدول المركزية انتصاراً حاسماً تم تعديل معاهدة سيس - بيكو على اساس: تترك بريطانيا لفرنسا حرية التصرف في شؤون سورية، كما انها تعطي لها ما كان مخصصاً لألمانيا من حصة النفط ، ومقابل ذلك تتنازل فرنسا عن مطالبة الموصل وتترك امورها لبريطانيا .

٥ - بعد هذا الاتفاق، حملت الدولتان مجلس عصبة الامم على تقرير انتداب فرنسا على سورية وبريطانيا على العراق وفلسطين .

مطالبتهم بالموصل . ومجلس عصبة الأمم قرر إنهاء الانتداب على العراق بصورة رسمية ، ودخلت الدولة العراقية عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة . وكانت أول دولة عربية وصلت إلى هذه المرحلة من الكيان السياسي كدولة معترف بها من الدول ، وصارت موضع غبطة لسائر الدول العربية .

وفضلاً عن كل ذلك تكونت الدولة العراقية مستجتمعة لجميع أجهزة الدولة العصرية : لها دستور ، ومجلس نواب ، ومجلس اعيان ، وتمثيل خارجي ، وجيش وطني ، وعملة خاصة بها ، وسلسلة من القوانين والانظمة التي تقتضيها الدولة العصرية . وقد تخلصت من الديون العمومية الموروثة من الدولة العثمانية ، ومن الامتيازات الاجنبية الباقية من ذلك العهد .



أما انجاز هذه الأمور الهامة والاساسية في خلال هذه المدة القصيرة ، ف يعود إلى الخصال التي كان يمتاز بها فيصل :

انه كان ذكياً ، حاد الذكاء ، ومرناً خارق المرونة . كان يتمتع بحيوية شديدة ، وفعالية لا تعرف الكلل ، وكان نادر المثال في روح المثابرة وفي شمة التعقيب . وفوق كل ذلك ، كان يحمل في طيات جنبيه وطنية حارة عميقة ، تدفعه إلى العمل في سبيل الوطن بدون انقطاع ، وتجعله مستعداً لتضحية كل ما هو عزيز عليه ، عند الاقتضاء .

ان اجتماع هذه الاوصاف والمزايا في نفس الملك فيصل ، جعل حياته مثالاً رائعاً للتطور الدائم ، والتقدم المستمر ، والارتقاء السريع . كان كل يومه احسن من أمسه بدرجات كبيرة ، فأصبح البون بين بداية حياته السياسية ونهايتها شاسعاً جداً . وكان من سوء حظ الأمة العربية ، ان شعلة حياته انطفأت في الوقت الذي كانت شخصيته السياسية وصلت فيه إلى أقصى درجات النضوج وأشد حالات التوهج ... وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأمة احوج ما تكون إلى خدماته ...



حقاً إنه كان ذكياً ، حاد الذكاء ، يتفهم ويتمثل القضايا المتنوعة بسرعة كبيرة ، وينفذ إلى دقائق الأمور وخفاياها بصورة تثير الإعجاب .
إنه كان مرناً ، خارق المرونة : يتكيف بسرعة كبيرة ، وفق مقتضيات الأحوال والظروف ، من الوجهتين المادية والمعنوية . وإنه كان شديد المرونة في سياسته الداخلية والخارجية .

وهذه المرونة الشديدة ، كان يمكن أن تصبح من النقائص التي تضر بالصالح العام وتعيق التقدم والنجاح ... لو لم تكن مشفوعة بخصلتين مهمتين : شدة الحيوية ، وحرارة الوطنية .

إن سياسة « خذ وطالب » التي وضعها لنفسه ولدولته كان يمكن أن تصبح سياسة مضرّة ، لو لم تحمل نفس فيصل الكبيرة طاقة لا تنضب من روح النشاط والمثابرة ، ولو لم تؤجج في أعماق صدره سعيّاً من الوطنية الخالصة
إن هذه السياسة المرنة ، كان يمكن أن تؤدي إلى « الاكتفاء بما تم أخذه » وإلى « التقاعس عن طلب المزيد منه » ... لو لم تكن تحركه على الدوام ...
هذه الوطنية الطامحة التي لا تكتفي بالزر الذي وصل إلى اليد ، بل تبقى تطالب بما وراء ذلك وتصبو إلى الأتم فالأتم على الدوام ... هذه الوطنية الجامحة التي لا تتخدر أبداً بشعور الفوز النسبي الذي أحرزته ، بل تواصل العمل في سبيل الوصول إلى الغاية القصوى التي تصبو إليها ، وتعتبر كل خطوة من خطوات الفوز مقدمة للخطوات التالية ومقفزاً للوثوب إلى الامام ...

لقد رضخ فيصل الاول مراراً إلى الضرورات الخارجية قارة ، وإلى الضرورات الداخلية طوراً ، ولكن رضوخه هذا لم يكن في يوم من الأيام من نوع القنوط والاستسلام ، بل كان من قبيل الوقفة التي تساعد على تكثيف القوى والاستجمام استعداداً للكفاح الجديد ، والجهود الجديدة ، وفوق خطط محكمة تمام الأحكام ..
إنه ما كان يقنط من مرارة الخيبة ، ولا كان يسكر من حلاوة الفوز . وما كان ينفك عن الايمان بالفوز ، حتى في أشد ظروف الخيبة ، وما كان ينقطع عن النزوع إلى الفوز الأعظم ، حتى خلال أبهج ساعات النجاح .

كان مؤمناً بمستقبل الأمة العربية « ومتحمساً نحوها بحب خالص عميق .
وأستطيع أن أقول : إن حبر الزاوية في بناء شخصية فيصل الفسدة ، كان
هذه الوطنية العميقة . فإن جميع خصاله العقلية والحلقية - من ذكائه الحاد إلى
حيويته الشديدة - ما كانت لتستطيع أن تحقق ما حققته من النهوض والتقدم
بالعراق « لو لم تكن كلها راضخة لقيادة هذه الوطنية الحارة ، ومدفوعة بقوة
تلك الوطنية على الدوام ...

■
إن الجهود العظيمة التي بذلها الملك فيصل في سبيل تكوين وتنظيم أجهزة
الحكم والادارة والسياسة الحكيمة التي اتبعها في حمل الحكومة البريطانية على
ترك السلطات والمسؤوليات إلى الحكومة العراقية شيئاً فشيئاً ومرحلة بعد مرحلة ،
والتدابير الصائبة التي اتخذها لجعل الوزارات التي تعاقبت على الحكم تتجه اتجاهاً
واحداً ... نحو هدف واحد ، هي التي ساعدت على تكوين « الدولة العراقية
الموحدة » التي تجمع تحت رايتها جميع البلاد التي تمتد من أقاصي الجبال المتاخمة
لتركية في الشمال إلى الشواطئ المتصلة بسواحل الخليج في الجنوب .

■
إن وفاة الملك فيصل سنة ١٩٣٣ ، كانت خسارة كبيرة إلى العراق .
إنه كان في نحو الثالثة والخمسين من العمر ، فلو امتدت به الحياة خمس
سنوات أخرى ، لاستطاع أن يقدم للعراق من الخدمات الجليلة ما يفوق كثيراً
الخدمات التي قدمها في دور تأسيس الدولة ، لأن هذا التأسيس استلزم بذل
جهود مفضية لاقتحام العدد الهائل من المشاكل والموانع والعقبات الداخلية
والخارجية البالغة التعقيد .

آراء وملاحظات
حول
مسائل التربية والتعليم

الفرد والمجتمع في التربية

(بمناسبة اسئلة كارلتون واشبرن)

قام المربي الأمريكي كارلتون واشبرن في صيف سنة ١٩٣٠ برحلة عالمية لجمع المعلومات عن « مرامي التربية ونزعات المربين » ، في مختلف بلاد العالم . وقبل بدء رحلته نشر أسئلة بشكل كتاب مفتوح إلى المربين بوجه عام ، ثم عندما التقى بكل واحد منهم وجه إليه بعض الأسئلة الشفهية الأخرى . وعندما وصل بغداد ألقى عدة محاضرات عامة عن طريقة التعليم التي وضعها في مدارس وينتكا .

وعندما التقى بي ، طلب مني أن أبين له رأيي في أسئلته . وأنا خصصت العدد (٣١) من مجلة التربية والتعليم إلى المربي المشار إليه ، وادرجت فيه محاضراته وملاحظاتي عليها كما نشرت أجوبتي على أسئلته . أرى أن أدرج فيما يلي ما يتعلق بالفرد والمجتمع من تلك الأسئلة والأجوبة :



من أسئلة واشبرن في الفرد والمجتمع :

١ - ما هي الغايات التي تحاولون الوصول إليها بواسطة التربية ، فيما يخص المجتمع ؟

(أ) - هل تستهدفون أن توجدوا - بفضل التربية - مجتمعا من نوع خاص ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(ب) - أو تحاولون تكبيف الطفل لنوع من المجتمع « موجود في الحال

الحاضر ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟
(ج) - أو تهتمون بتنشئة كل فرد على أحسن ما يمكن من الصور ، دون
أن تقررُوا لأنفسكم غاية اجتماعية معينة سلفاً ، لأنكم تأملون بأن الأفراد
الذين سينشأون بهذه الصورة ، يستطيعون أن يحلوا المشاكل الاجتماعية على وجه
أحسن مما يستطيع حلها الجيل الحاضر ؟
(د) - إذا كانت إحدى هذه الفرضيات الثلاث لا تحدد هدفكم الاجتماعي ،
بوضوح فهل تتلطفون بتثبيت وتوضيح هذا الهدف ؟
٢ - هل يجب أن نربي الطفل لأجل المحافظة على النظام الاجتماعي الحالي ؟ أو
لأجل إيجاد نظام اجتماعي جديد وفقاً للآراء التي نقررُها من الآن ؟ أم يجب أن
نربيهِ لأجل نفسه ، ونترك أمر (المحافظة على المجتمع الحالي أو تجديده) على
عاقبته ؟
رأيي فيها :

المجتمع الحالي والمجتمع القادم

إن الأمم التي تكون قد وصلت إلى درجة كافية من الرقي والتقدم والقوة
والجدد ، تستطيع أن تجعل (استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
الراهن) هدفاً من أهدافها الأصلية في التربية والتعليم ، فتوجه جهود مدارسها
نحو مهمة (جعل الجيل الجديد عاملاً على محافظة النظام الراهن - من حيث
الاساس - مع السعي وراء إنمائه وتقويته على قدر الامكان) .
غير أن الأمة العربية لم تكن في هذه الحالة ، ولهذا ، لا يسوغ لمربيها أن
يجعلوا (المحافظة على الوضع الراهن) هدفاً من أهداف التربية الاسمي .
ونحن نشعر بالتأخر العظيم والنواقص الكبيرة التي يليها مجتمعنا الحالي ،
ولذلك نسعى وراء إيجاد مجتمع جديد يختلف عن مجتمعنا الحالي اختلافاً كلياً ،
من جميع الوجوه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . .
ونحن لا نجهل نوع هذا المجتمع بوجه عام : إننا نعلم أن الأمة العربية ظلت

متأخرة في مضمار الرقي والحضارة تأخراً كبيراً، ومحرومة من ثمار العلوم والفنون العصرية الحديثة حرماناً أليماً . ونجد أن بعض أبنائها في بعض الجهات لا يزالون يعيشون كما كان يعيش أجدادهم في القرون الوسطى ، إن لم نقل في القرون الأولى . ولذلك نريد أن نتلافى هذا التأخر ، ونصلح هذا النقص ، لكي تصبح امتنا متمتعة بنعم الحضارة العصرية من جميع نواحيها ، ومتبوءة المكان الذي يليق بها ، نظراً لعظمة ماضيها .

إننا نعلم ان الأمة العربية غلبت على امرها ، وحرمت من نعم (الوحدة والاستقلال) منذ عهد بعيد وقد تقاسمتها الدول المستعمرة اخيراً واخذت تسعى بكل ما لديها من قوة وسلطان لترسيخ نفوذها المادي والمعنوي في البلاد التي استولت عليها . والتفرقة الادارية التي حدثت بهذه الصووة عقدت المشاكل الاساسية ، كما زادت الحيرة والارتباك بتأثير النزعات الدينية والمذهبية من جهة ، والتسويات الاستعمارية من جهة اخرى ، كما اخذت تتصادم بمقتضيات المشاكل الاقليمية ايضاً ، بصور شتى .

إن كل هذه الاحوال ، ترينا بوضوح تام الواجبات التي تترتب علينا في هذه الظروف : فعلينا ان نسعى لتوحيد البلاد العربية ، لنكون أمة قوية عصرية ، تستعيد مجدها الغابر ، وتدخل في مصاف الامم الراقية .

ولذلك نحن لا نستهدف في تربيتنا (المحافظة على المجتمع الحالي) بل نسعى لجعل الجيل الجديد عاملاً لتكوين (المجتمع الراقي) الذي ننشده على الدوام . اما طريقة (الاهتمام بتنشئة الفرد بأحسن ما يمكن من الصور على امل انه يحل مشاكل المستقبل بنفسه ، دون ان نفكر في شكل المجتمع القادم منذ الآن) فهي طريقة لا نستطيع الالتفات إليها ابداً .

لأنها قد تلائم احوال الامم التي تسير في مقدمة الحضارة ، والتي تستطيع ان تقول في نفسها « ان الزمان يخدمني دائماً » ؛ قد تلائم احوال الامم التي تكون راضية مطمئنة إلى سجايا ابنائها ، والتي تستطيع ان تقول دائماً « لا بد من انهم يعملون ما يقتضيه الصالح العام » ...

غير أننا بعيدون عن هذه الأحوال بعداً كبيراً ، بل بعكس ذلك نجد أن كل فرد منا ، معرض لتيارات متعاكسة متناقضة .. كما نجد أن معظم التيارات الحاكمة ، مخالفة لمصالحنا القومية . فإذا تركنا الأمور على حالها دون أن نسعى للسيطرة على هذه التيارات - بقوة التربية - .. نكون قد تركنا الأجيال الجديدة عرضة لتأثير العوامل الخارجية الأجنبية ، التي تخالف مصالحنا القومية مخالفة تامة .

ولهذا السبب نحن مضطرون إلى تحشيد جهودنا في تربية الجيل الجديد نحو الغاية القصوى التي ننشدها ، وهي توحيد الأمة العربية وترقيتها .

الفرد والمجتمع

كثيراً ما يتنافس المربون في مسألة تقديم وتفضيل المطالب والخصال الفردية على الاجتماعية ، أو الاجتماعية على الفردية ، في الجهود والمقاصد التربوية . إنني لا أتردد في ترجيح المطالب والخصال الاجتماعية ، نظراً لأحوالنا العامة : لأن العرب - بوجه عام - أقوياء من حيث الخصال الفردية ، وضعفاء من حيث الخصال الاجتماعية . فيجب علينا أن نجعل أمر « إزالة هذا الضعف » من أهم المرامي في جهودنا التربوية .

وفعلاً إننا نرى عدداً كبيراً من أفراد العرب ينجحون نجاحاً باهراً ، في جميع أقطار العالم وفي جميع نواحي الأعمال .. نشاهد ذلك على الاخص في المهاجر ، بين العرب الذين يعيشون خارجاً عن مواطنهم الأصلية ، في الصين والهند الشرقية ، في أمريكا الشمالية والجنوبية ...

كل ذلك يدل دلالة جلية ، على قوة الخصال والقابليات الفردية في الأمة العربية فيمكننا أن نقول : إن ما يحتاج إليه العربي قبل كل شيء ، هو « التربية الاجتماعية » التي تقوي وتغذي في نفسه روح التضامن والطاعة والتضحية ، فتضمن له النجاح ليس كفرد قائم بنفسه فقط ، بل كشخص خادِم لأُمته أيضاً ... ولذلك ، أقول بلا تردد : يجب علينا أن نهم بتقوية الخصال الاجتماعية أكثر من اهتمامنا بتنمية القوى الفردية .

تدريس التاريخ

إن كيفية تدريس التاريخ كانت من جملة الاسئلة التي وجهها كارلتون واشبرن إلى المربين في مختلف أنحاء العالم .
إذ سأل :

كيف يجب أن ندرس التاريخ ؟ كعلم « شيئي وشبحي » على قدر الامكان؟
أم كواسطة لدعاية قومية تخدم تنمية بعض العواطف والميول ؟
وأنا أجبت على ذلك بالعبارات التالية المنشورة في العدد الخاص من مجلة التربية والتعليم :

«إن تعليم التاريخ بصورة علمية بحتة، وبنظرة شيئية وشبحية مطلقة مجرداً عن جميع أنواع التأثيرات الذاتية والقومية.. إذا كان ممكناً في المدارس العالية، فهو متعسر جداً في المدارس الثانوية ، ومتعذر بتماماً في المدارس الابتدائية .
فالمعلم لا يستطيع ان يدرس إلا جزءاً صغيراً من التاريخ ، ولا يستطيع ان يتوسع إلا في قسم قليل من الوقائع . فيضطر لذلك إلى «انتخاب» قسم من الوقائع والابحاث ، وبديهي ان الانتخاب يتضمن بطبيعته « التأثير الذاتي » والترتيب القصدي » . فما دام الانتخاب ضرورياً فمن الطبيعي ان يأخذ الاتجاه الذي تقتضيه التربية الوطنية والقومية ، ولا سيما انه لا يوجد بين ايدي المعلمين واسطة تربوية اثنى وانجح من دروس التاريخ لإثراء العواطف الوطنية والقومية وتقويتها .
ولذلك ، نرى من واجبنا ان نتخذ دروس التاريخ محوراً للتربية القومية .

إن هذه الملاحظة العامة تكتسب خطورة خاصة ، بالنسبة إلى تاريخ الأمة العربية : لأن أمهات الكتب الموضوعة فيه مكتوبة - بوجه عام بنزعة ذاتية تبتمد عن « الحقيقة المحضة » بعداً كبيراً . فما كتب منها باللغة العربية ، متأثر بالنزعة الدينيّة أكثر من النزعة القومية ، أو ملهم من الكتابات الغربية ، وأما ما كتب منها باللغات الأوروبية ، فبعيدة أيضاً عن الحياد التام بسبب نظر الأوروبيين الخاص إلى الشرقيين بوجه عام ، والعرب بوجه خاص ، فإن النضال العنيف الذي استمر قرونًا طويلة بين الشرق والغرب والتباعد المعنوي الذي حصل بين الفريقين بسبب هذا النضال جعل الغربيين يتباعدون عن الحياد في الأمور المتعلقة بالشرق والغرب بوجه عام ، ويتحزبون على العرب تحزباً صريحاً في كثير من الأحيان . فيترتب علينا أن نعيد النظر في تاريخنا بنزعة تربوية قومية ، ونبحث في زواياه عما يفيدنا في جهودنا التجديدية من جهة ، وفي مرامينا القومية من جهة أخرى .

وهذا الاعتبار لا أتردد في القول : بأن دروس التاريخ عندنا ، يجب أن تستهدف « التربية القومية » قبل كل شيء ، فتسعى لإزالة آثار الدعايات السابقة أولاً ، ولتجديد وتقوية نزعة الوحدة وأمل النجاح ثانياً . إن بعض الأمم ، لم تتردد في الاقدام على « خلق الخرافات وابتداع الكاذب » في تدريساتها التاريخية ، في سبيل الوصول إلى غاياتها القومية . نحن نعتقد أن الأمة العربية ، لا تحتاج إلى خلق الخرافات لمثل هذه الغايات : فتاريخها حافل بدروس المجد والعبر ، فلا يحتاج إلى شيء غير الاصطفاء المعقول ، والعرض الملائم ... دون تضليل واختلاق .

ملاحظة :

(وقد شرحت رأيي في تدريس التاريخ بعد ذلك بتفاصيل وافية في المحاضرة التي ألقيتها على الكشاف العربي في بهو متحف الآثار العربية خلال زيارة الكشاف المذكور إلى العراق سنة ١٩٣٧ كما سيجد القراء ذلك في أبحاث السنة المذكورة).

الدكتور فاضل الجمالي يتوهم ويدعي ان نظام التعليم الذي أقمته في العراق نظام ذو سلمين

الدكتور فاضل الجمالي عندما طالع بحثاً في نظم التعليم ، توهم أنه وجد فيه سلاحاً فتاكاً : إذا هجم به على نظام التعليم الذي أقمته في العراق ، زعزع أركانه وهدمه من أساسه ، استناداً إلى مبادئ التربية الحديثة والديمقراطية العصرية .

وسارع إلى إشهار هذا السلاح في مقالة نشرها في جريدة يومية .
بدأ المقالة بسرد المعلومات التالية :

« إن نظام التعليم في بعض البلاد يكون ذا سلمين » أحدهما قصير والآخر طويل . درجات السلم القصير تنتهي بانتهاء الدراسة الابتدائية ، ولا تسمح بالصعود إلى أعلى من ذلك . وأما السلم الطويل ، فتتوالى فيه الدرجات من بداية التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي بدون انقطاع .
والنظام في بعض البلاد يكون ذا سلم واحد دون أن يكون بجانبه أي سلم آخر .

والديمقراطية الحققة تشجب نظام السلمين وتلتزم نظام السلم الواحد . والتربية الحديثة تراعي تطلبات الديمقراطية وتلتزم نظام السلم الواحد .
وبعد ذلك قال : « ان فرنسا لا تزال تلتزم نظام السلمين والاستاذ الحصري جعل نظام التعليم في العراق أيضاً ذا سلمين ، أسوة في فرنسا » .

عندما قرأت المقالة المذكورة دهشت منها دهشة كبيرة، لأن النظام التعليمي الذي أقمته أنا في العراق لم يكن ذا سلمين بوجه من الوجوه ، بل كان ذا سلم واحد بكل صراحة وبكل معنى الكلمة ، ولا سبيل لي أن أقمته بعد إلغاء النظام ذي السلمين الذي كانت أقامته الادارة البريطانية ، وذلك بعد بذل جهود مضنية .

فما يدعيه الدكتور فاضل الجمالي في هذا المضمار كان مخالفاً للواقع وظاهر البطلان . وكان يدل على أنه لم يفهم معنى النظام ذي السلمين فهماً صحيحاً ، ولم يعم النظر في النظام التعليمي القائم في العراق على وجهه الصحيح . فلم يصعب علي الرد على المقالة المذكورة رداً حاسماً قلت في نهايته : « إن الدكتور فاضل الجمالي يعزو إلي من الآراء ما لم أقل به أبداً لينتصر علي انتصاراً دون كوشوتيا أي « دون كوخوتيا » .

إن ما ادعاه فاضل الجمالي في مقالته هذه كان ظاهر البطلان إلى درجة اضطرت أقوى مؤيديه أيضاً لأن يقولوا : « هذه غلطة كبيرة وقع فيها الدكتور مع الاسف الشديد » .

إن مقالة الجمالي هذه اشتهرت بين اوساط المعلمين باسم « سلم سلمين » ، وتشبيهي لها بمجملات الدون كوشوتية اوجد تأثيراً قوياً في تلك الاوساط ، لأن قصة دون كيشوت كانت اشتهرت بين الناس بسبب نشر ترجمتها في بغداد .

والاستاذ بهجت الاثري اشار الى موقف الدكتور في هذا المضمار في قصيدة نظمها :

« قل لدون كخوتي »

ومع كل ذلك انا لم انقطع من التفكير : كيف تورط فاضل الجمالي في هذه الغلطة الكبيرة ؟ كيف وصلت به الواهمة إلى هذا الحد من الضلال ؟
إني لم أستطع تحليل ذلك إلا بالافكار السابقة التي كانت استحوذت على تفكيره وتفكير المشاغبين الذين احاطوا به :

إنه كان اعتقد ان (ساطع الحصري كان يقلد النظم الافرنسية) فما دامت فرنسا متمسكة بنظام ذي السامين ، كان لا بد انه طبق النظام المذكور في العراق . انه وجماعته كانوا يظنون اني لا اعرف إلا النظم الافرنسية لأنني لا اعرف من اللغات الغربية غير الافرنسية . فلا يدركون بأن اهم المؤلفات الالمانية والإنكليزية كانت ترجمت إلى اللغة الافرنسية . فضلاً عن ذلك انا كنت اطلعت على النظم المتبعة فيها بالمشاهدة المباشرة . فلو كان الدكتور فاضل الجمالي تجرد من هذه الافكار السابقة لعلم ان النظام الذي وضعته والتزمته في العراق كان يشبه (نظام الغروند تشولا) اي (مدرسة الاساس) المشهور في المانيا ، لا النظم المتبعة في فرنسا .



محاولة

تنقيص مدة الدراسة الابتدائية

- ١ -

الدكتور فاضل الجمالي عندما تولى مديرية المعارف العامة أراد - بالاتفاق مع عبد الكريم الأزري - تنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة واحدة وجعلها خمس سنوات بعد ان كانت ستاً .

والمشروع الذي وضعه لهذا الغرض بعد ان صار موضوع أبحاث ومذاكرات في مجالسه الخاصة انتقل إلى صفحات بعض الجرائد حتى انه صار موضوعاً لبيان رسمي أدلى به وزير المعارف أمام لجنة المعارف في مجلس النواب .
وقد نشرت جريدة البلاد في عدد ٢٥ الصادر في ١٩ كانون الأول ١٩٣٤ الخبر التالي :

(اعتزمت وزارة المعارف أن تقوم بمشروع تربوي يرمي إلى جعل مدة الدراسة الابتدائية خمس سنوات بدل ست سنوات كما هي الحال الآن) .
والغاية من ذلك « تعميم الدراسة الابتدائية في البلاد ونشر الثقافة بين سكانها بأسرع وقت ..

إن إبقاء الدراسة الابتدائية لمدة ست سنوات يمنعها من القيام بفتح مدارس جديدة ، وحاجة البلاد الى هذه المدارس شديدة .
وهي ترى في هذه الخطة ما يساعد على نشر التعليم الابتدائي في المجتمع

العراقي بصورة أوسع مما عليه الآن ..

وتعتقد وزارة المعارف أن هذه العملية - إذا نقحت مناهج الدراسة الابتدائية - لا تمس جوهر التعليم الابتدائي ابداً .
وهي تقوم بهذا المشروع مقتدية بذلك بمصر وقركية وإيطالية وغيرها من البلاد التي جعلت الدراسة الابتدائية فيها لمدة خمس سنوات .
وفي نية وزارة المعارف الرجوع الى جعل هذه الدراسة لمدة ست سنوات عندما تستقر حالة المدارس الابتدائية ويوحّد نظامها .

* * *

وقد جاء في تقرير لجنة المالية في مجلس النواب خلال بحث الدراسة الثانوية :
ان وزير المعارف أدلى بالبيان التالي :
« إن الوزارة تفكر الآن بإبلاغ القسم الثاني من الثانويات إلى ثلاث سنوات بعدما كانت سنتين وتنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة وجعلها خمس سنوات عوضاً عن ست مع رفع سوية المنهج بحيث لا تقل كفاءة التحصيل خلال الخمس سنوات عن تلك المتحصلة في الست .
وسيقصد بذلك من كل مدرسة ابتدائية كلفة معلم واحد ستستخدم في تقوية التحصيل الثانوي كما جاء أعلاه . »

- ٢ -

عندما بلغتني أخبار هذا المشروع لم أكرث به في بادئ الأمر لعلمي أن تنفيذَه يتوقف على تعديل قانون المعارف العام ، ولاعتقادي بأن مجلس النواب لا يوافق على تنقيص مدة الدراسة الابتدائية .

غير اني عندما علمت بأنهم يحاولون تضليل الرأي العام، بربط هذا المشروع بمسألة تعميم التعليم الابتدائي من جهة ، وزيادة مدة الدراسة الثانوية من جهة ثانية، رأيت من الضروري أن أنشر رأيي في هذا الأمر لعدم افساح المجال لانتخااع الرأي العام المستنير في هذا المضمار .

فكتبت مذكرة دوت فيها انتقاداتي على المشروع بتفاصيل وافية .

فأولاً - اعترضت على ربط مسألة تنقيص مدة الدراسة الابتدائية بمسألة تزيد مدة الدراسة الثانوية ، لأن في حقيقة الأمر كان هناك مشروعان مختلفان ، الأول تزيد مدة الدراسة الثانوية ، والثاني : تنقيص مدة الدراسة الابتدائية ، فكل واحد من هذين المشروعين يجب أن يدرس ويناقش على حدة لأن عدد المدارس الثانوية كان أربعاً فقط ، أما عدد المدارس الابتدائية فكان عدة مئات، فعرض مسألة زيادة مدة الدراسة الثانوية كتعويض عن تنقيص سنة من الدراسة الابتدائية لا يتفق مع العقل والمنطق .

فان مشروع زيادة الدراسة الثانوية معقول ومحجب تماماً، وأستطيع أن أقول إنه بمثابة حلقة جديدة من حلقات تطور التعليم الثانوي الطبيعي ، فإن مدة الدراسة في المدارس الثانوية في العراق كانت أربع سنوات دون تفريع إلى قسمي الأدبي والعلمي . فأولاً قسمت الدراسة في السنتين الأخيرتين إلى فرعي العلمي والأدبي ثم زيدت سنة دراسية على القسم الأول « أي المتوسط » فجعلت ثلاث سنوات ، والآن جاء دور إضافة سنة إلى القسم الأخير أيضاً لتصبح مدة الدراسة الثانوية ست سنوات كما هي الحالة في معظم بلاد العالم ، ولذلك اني أحبذ هذا المشروع كل التحبيذ وأتمنى تحقيقه بدون تأخير .

غير أن مشروع تنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة واحدة فيختلف عن ذلك اختلافاً كلياً .

يقولون بأنهم بذلك يقتدون بمصر وتركيا وإيطاليا وغيرها من البلاد التي جعلت الدراسة الابتدائية فيها لمدة خمس سنوات ، ولكن الحقائق الثابتة لا تؤيد

قولهم هذا بوجه من الوجوه .

فإن الأكثرية الساحقة من الدول ، لا تكتفي بدراسة ست سنوات ، بل تجعل مدة الدراسة الإلزامية سبع سنوات فأكثر : إن « ديوان التربية الأممي » قام هذه السنة ببحث عام عن مدة الدراسة الإلزامية في البلاد المختلفة ، ونشر ملخص الاجوبة التي تلقاها من « وزارات معارف ٤٧ مملكة » عن هذه القضية ، إن كل من يتصفح هذه النشرة ، يرى أن عدد الممالك التي تكتفي بدراسة إلزامية أقل من ست سنوات ، لا يتجاوز الثلاث ! وأما أربعون منها فتجعل مدة الدراسة الإلزامية أزيد من ست سنوات أيضاً ، (١٧) سبع سنوات ، (١٤) ثماني سنوات ، (٧) تسع سنوات ، (٢) عشر سنوات .

وأما الاستشهاد بحالة مصر لتأييد المشروع فيحتاج إلى تأمل أصح وأدق ، فإن مدة التعليم الإلزامي هناك جعلت خمس سنوات بعد أن كانت أربعاً . ولا شك في أنهم بعد تجربة هذه الخطأ سيضطرون إلى زيادتها سنة أخرى ، وفضلاً عن ذلك فإن نظام الإلزام يعود إلى المدارس الأولية وحدها ، ومعلوم أن نظام المدارس الأولية في مصر يختلف عن نظام المدارس الابتدائية كل الاختلاف . فلا يجوز قياس أحوال العراق بأحوال مصر في هذا المضمار .

أما قولهم إن في إيطاليا أيضاً مدة الدراسة خمس سنوات فلا يعبر عن الحقيقة تمام التعبير ، لأن في إيطاليا مدة التعليم الإلزامي ثماني سنوات ، الخمس الأولى منها تعتبر ابتدائية ، والثلاثة الاخيرة تعتبر مهنية ، ولذلك لا ينقطع الأطفال عن الدراسة في نهاية السنوات الخمس التي تسمى الابتدائية بل يواصلون الدراسة ثلاث سنوات أخرى في اكتساب مهن مختلفة ، وطبيعي أنهم خلال دراسة المهن أيضاً يتلقون كثير أ من الدروس الثقافية .

ولذلك فإن مثال إيطاليا لا يمكن أن يعتبر مؤيداً لمشروع تنقيص مدة الدراسة الابتدائية في العراق .

وأما ما يقولونه عن تركيا فهو يوافق الحقيقة في الوهلة الاولى لأن هناك مدة الدراسة الابتدائية جعلت خمس سنوات بعد أن كانت ست سنوات ، غير أنه يجب أن يلاحظ بأنهم لم يفعلوا ذلك إلا بعد القيام بإجراءات انقلابية كبيرة : فإنهم حذفوا تعليم الديانة والقرآن الكريم من مناهج الدراسة الابتدائية ، ومعلوم أن مجموع الساعات المخصصة لذلك في مدارس العراق يبلغ ٢٦ ساعة في الاسبوع ، وذلك يقترب كثيراً من دراسة سنة كاملة ، فضلاً عن ذلك أنهم استبعدوا عن مناهج الدراسة الابتدائية تعليم اللغات الأجنبية ، ومعلوم أن المناهج المقررة في العراق تخصص لهذه الدراسة من حيث المجموع ١٨ ساعة ، وإذا جمعنا ما يخص للديانة واللغة الأجنبية في العراق فإنه يبلغ ٤٤ ساعة وذلك يقترب من دراسة سنة ونصف السنة .

فكيف يجوز ذكر تركيا بين حالة البلاد التي تؤيد مشروع تنقيص مدة الدراسة الابتدائية في العراق ؟

وفضلاً عن كل ذلك يجب ألا يغرب عن البال أن الأتراك تركوا استعمال الحروف العربية واستعاضوا عنها بحروف مقتبسة عن اللاتينية فجعلوا كل حرف يدل على صوت واحد بدون استثناء ، وكل صوت يقابل حرفاً على وجه الانحصار ، وسهلوا بذلك تعليم القراءة تسهلاً كبيراً ، هذا فضلاً عن بساطة قواعد اللغة التركية التي لا تذكر فيها ولا تأنيث ، ولا تثنية ولا اعراب ، فالقول بأنهم يقتدون بتركيا ، بالتعاضى عن كل هذه الحقائق الواقعة لا يدل على تفكير سليم بوجه من الوجوه .



أما قولهم بأن تحسين منهج الدراسة يضمن عدم خسارة التعليم من جراء هذا التنقيص فهو لا يستحق أي التفات ، فإن تحسين الدراسة ورفع مستوى التعليم ضروري مع بقاء مدتها ست سنوات ، فلا يجوز اتخاذ هذا التحسين مبرراً

لتنقيص مدة الدراسة .



هذه الملاحظات الهامة ، أطلعت عليها كثيراً من رجال البلاد بمناسبة
مختلفة ، وذلك حال دون تحقيق هذا المشروع الضار بالبلاد .

- ٣ -

الدكتور فاضل الجمالي واصل العمل لتنفيذ مشروعه ، وعندما وضع مشروعاً
لتغيير قانون المعارف العام ، ضمنه مادة تنص على أن « مدة الدراسة الابتدائية
لا تقل عن خمس سنوات ، وظن أن هذه المادة تحوله تنقيص مدة الدراسة
الابتدائية إلى خمس سنوات .

ولكن معلوم أن وظيفة الدكتور فاضل الجمالي حولت سنة ١٩٣٥ في وزارة
صادق البصام من المديرية العامة إلى المفتشية العامة وأسندت المديرية العامة
بالوكالة إلى طه الهاشمي .

والدكتور فاضل الجمالي قدم الى الوزارة بصفته الجديدة هذه ، مذكرة كرر
فيها اقتراحه الأساسي في تنقيص مدة الدراسة الابتدائية إلى خمس سنوات
ومزجه مع عدة قضايا أخرى .

هذا نص المذكرة .

العدد / ٢٤٨

وزارة معارف العراق

التاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٥٥

مفتشية المعارف العامة

٨ حزيران ١٩٣٦

معالي الوزير

عطفًا على المباحثة الجارية في مجلس المعارف حول تعيين عدد سنوات الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية إني أقترح لهذه المرحلة التي يجتازها العراق نظام « الخمسة + الثلاثة + الثلاثة » أي خمس سنوات للدراسة الابتدائية وثلاثاً للدراسة المتوسطة وثلاثاً للدراسة الثانوية . أما تفضيلي هذا الترتيب فنشأ عن الأسباب التالية :

١ - إن معظم المدارس الابتدائية القروية الآن هي دون الرابعة وإيصالها إلى الخمس سنوات هو أفضل من إيصالها إلى الأربعة لا سيما والطالب لا يبدأ بتطبيق القراءة والكتابة تطبيقاً مفيداً إلا بعد الصف الثالث وفي ذلك ما فيه من رفع مستوى الثقافة العامة في البلاد . هذا وقد فحصنا أثناء تجوالنا في الألوية بعض الذين تركوا المدارس القروية بعد الصف الرابع فوجدنا أنهم لا يحسنون كتابة مكتوب بسيط أو القيام بعملية حسابية بسيطة مما يستدل منه على أن الدراهم التي تصرف على مئآت المدارس في البلاد لم تثمر الثمرة المرجوة إذا كانت الدراسة أربع سنوات فبقاء الطالب القروي سنة أخرى في المدرسة يجعله يتقن ما تعلمه في السنوات الأربع الأولى بصورة أفضل وفي ذلك ضمان لما صرف في السنين الأربع الأولى .

٢ - إن جعل مدة الدراسة خمس سنوات سيسوي بين الفرص الممنوحة للقري والمدن في التعليم ويمكن الوزارة من اختيار طلاب نابهي من أبناء القرى النائية لإدخالهم في الدراسة المتوسطة بعد الدراسة الابتدائية .

٣ - إن مدة خمس سنوات هي جلّ ما يستطيع أن يسمح به الفلاح والعامل العراقي لولده البقاء في المدرسة ، فكثير من الآباء الذين يشغلون أولادهم في الحقل أو السوق قبل انتهاء الست سنوات ، ولا شك أن البقاء في المدرسة أقل من خمس سنوات ليس في صالح الطلبة ولا يؤمن الغاية

المطلوبة من التعليم الابتدائي حسب رأينا ، ولذلك فعدد السنين المناسب لحالة الفلاح والعامـل في نظرنا هو خمس سنوات في الوقت الحاضر لا أربع على أن يزيد على الخمس في المستقبل .

٤ - إن التعليم الابتدائي في نظرنا يستهدف إعطاء أسس عامة في القراءة والكتابة ومبادئ الصحة والواجبات الوطنية لأبناء الشعب جميعاً ، ولا يجوز في نظرنا تقسيمه الى مرحلتين يسمح بها أن يترك معظم طلاب القطر الدراسة بعد انتهاء المرحلة الأولى . فلإزالة هذا التقسيم الى مرحلتين يجب تعيين عدد من السنوات يمكن ان يمتازها أبناء القطر جميعاً . ونود ان نؤكد عدم كفاية المرحلة الأولى لبلادنا لا سيما والهيئة التعليمية ضعيفة واللغة العربية صعب اتقان قراءتها وكتابتها بوضعها الحاضر .

٥ - ان التعليم الابتدائي لكل بلد يجب ان يتناسب مع سوية البلاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ويجب ان يزداد عدد السنوات وفق نمو البلاد في هذه النواحي ، وعلى كل فلا يجوز لبلاد كبلادنا أن تبقى مدة التدريس فيها دون الخمس سنوات ويمكن تزييد عدد السنوات بعد عشر سنوات من الآن مثلاً وذلك بعد انتشار التعليم انتشاراً كافياً . هذا والأمم التي اخذت بالخمس سنوات ليست قليلة فهذه تركيا وإيطاليا وإنكلترا ومصر ، المرحلة الأولى للتعليم فيها خمس سنوات .

٦ - ان جعل التعليم الابتدائي خمس سنوات والثانوي ستاً أي نقل سنة من التعليم الابتدائي ووضعها في التعليم الثانوي تجعل الاستفادة من هذه السنة أضمن والإتقان أكبر فمعلمي الثانويات أقوى وتجهيزاتها أكمل وأنظم وإن سنة يقضيها الطالب في مدرسة ثانوية يستفيد فيها أكثر مما يستفيدة الطالب في مدرسة ابتدائية .

٧ - ان معظم مدارسنا الابتدائية يدخلها طلاب فوق السن السوي فانتقلهم إلى

مدرسة أخرى وفصلهم عن الأطفال قبل سن المراهقة - هو أفضل من النواحي النفسية والخلقية .

٨ - إن كون الدراسة الثانوية مكونة من سنتين لا يكفي لتكوين روح مدرسية لدى الطلاب وتأثرهم التأثير الكافي في جو المدرسة وتربيتهم - ولذلك فبعض مدارس الغرب لا تمنح شهادات لطلاب مكثوا فيها سنتين فقط بل تتطلب مكوثاً أطول كي تشرّب الطالب من جو المدرسة وروحها وكي تكون المدرسة التقاليد المطلوبة وتعتنى بالأخلاق والآداب الاعتناء الكافي . ولذلك فجعل الدراسة الثانوية ثلاث سنوات بعد المتوسطة أفضل لأسباب تربوية ومنهجية وهذا يضمنه اقتراحنا .
هذه أهم ملاحظتنا سطرناها بإيجازاً ونحن مستعدون للتداول فيها شفهاً مع معاليكم ومع أعضاء المجلس المحترمين .

مفتش المعارف العام

صورة منه إلى :

أعضاء مجلس المعارف .



وأنا عندما اطلعت على هذه المذكرة كتبت ملاحظاتي عليها بالتفاصيل التالية :

ملاحظات حول قضية مدة الدراسة الابتدائية

١ - إن جميع الأسباب المذكورة في تقرير المفتش العام لتبرير تنقيص سني الدراسة الابتدائية من الست الى الخمس تحوم حول قضيتين : أ - تزيد مدة

الدراسة في المدارس الريفية . ب - تزيد مدة الدراسة في المدارس الثانوية .

في حين انني أعتقد أن المسألة التي نحن بصددتها يجب ان تدرس وتعالج بصورة مستقلة عن القضيتين المذكورتين :

فعندما نريد أن نقرر مدة الدراسة الابتدائية يجب ان نفكر في المدة الضرورية لتدريس الأطفال دراسة تستحق اسم « الدراسة الابتدائية » بمعناها المعروف فيجب أن نفصل هذه القضية عن قضية « نشر التعليم بين جميع طبقات الشعب » من جهة وتقرير مدة الدراسة الثانوية من جهة أخرى .

وانا أعتقد أننا عندما نلاحظ القضية من هذه الوجهة نضطر الى التسليم بأن تنزيل مدة الدراسة الابتدائية الى خمس سنوات ليس من صالح المعارف بوجه من الوجوه .

٢ - أما قضية إبلاغ مدة الدراسة في الأرياف الى خمس سنوات فهي من القضايا التي يجب ان تدرس وتعالج على حدة لأن :

أ - ان ٢٥٢ مدرسة من المدارس الموجودة الآن لم تبلغ الدراسة فيها حتى الأربع سنوات .

ب - ان إلغاء الصفوف السادسة الموجودة في المدارس الابتدائية الآن لا توفر على الوزارة من النفقات ما يكفي لإيصال مدة الدراسة في مدارس الأرياف الموجودة حتى إلى الأربع سنوات .

ج - ان خطة تنزيل مدة الدراسة في مدارس المدن من الست الى الخمس سنوات ، بحجة إيصال مدة الدراسة في الأرياف الى الخمس لا تستند على نظرية اجتماعية صحيحة .

وهنا أود أن استلفت الأنظار إلى نقطة هامة ، وهي : ان ترك المدارس قبل إتمام الدراسة الأولية والابتدائية ليست نتيجة « سماح » المعارف بل هي نتيجة الحالات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد ، فالدراسة الابتدائية لم تقسم الى مرحلتين بقصد السماح للطلاب بترك المدرسة بعد الانتهاء من المرحلة الأولى بل قسمت إلى مرحلتين مراعاة لتلك الضرورات الاجتماعية وبقصد تنظيم هذا « الترك » على قدر الامكان .

٣ - - انني أعتقد أن « جعل التعليم الابتدائي خمس سنوات والثانوي ستاً » لا يعني « نقل سنة من التعليم الابتدائي ووضعها في التعليم الثانوي » إلا في الظاهر ، لأن تسعة أعشار المدارس الابتدائية تعود الى المدن التي لا توجد فيها مدارس متوسطة وثانوية . فعند تطبيق الخطة المبحوث عنها تخسر تلك المدارس السنة السادسة دون أن تستطيع أن تعوضها بدراسة أخرى .

٤ - أما قضية فصل الكبار عن الصغار فهي أيضاً من القضايا التي يجب أن تعالج على حدة كما أن قضية جمع أو عدم جمع الصفوف الابتدائية مع الصفوف المتوسطة تحت إدارة واحدة ، وكذلك جمع أو عدم جمع الصفوف المتوسطة مع الصفوف الثانوية تحت إدارة واحدة فهي ايضاً من القضايا التي يمكن بل يجب ان تدرس وتعالج على حدة .

ومن الغريب ان الدكتور فاضل الجمالي يتكلم في مذكرته هذه عن ضعف الهيئات التعليمية وصعوبة اتقان قراءة اللغة العربية ، ويقول إن الفحص الذي قام به أظهر له أن بعض الذين تركوا المدارس القروية بعد الصف الرابع لا يحسنون كتابة مكتوب بسيط أو القيام بعملية حسابية بسيطة .

إن ملاحظة هذه الأمور كان يجب أن تحمله على التفكير في وسائل رفع مستوى المعلمين وإصلاح وتحسين طرق التعليم ، غير أنه لم يلتفت الى ذلك بل أدخل هذه الأمور بين مبررات اقتراحه المتعلق بتنقيص مدة الدراسة الابتدائية في مدارس المدن بقصد تسويتها مع مدارس القرى .



ومجلس المعارف درس مذكرة الجمالي وملاحظاتي عليها وناقشها ملياً في عدة جلسات وقرر في نهايتها إبقاء مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات .



اسئلة ياسين الهاشمي

و

أجوبي عليها

رئيس الوزراء ياسين الهاشمي أرسل لي في - ١٩٣٥/٥/٥ - الكتاب التالي ،
عندما كنت رئيساً لكلية الحقوق ومديراً للآثار القديمة .

عزيزي ساطع بك الحصري

بعد التحية ،

أرسل في طيه مذكرة موجزة تتضمن بعض النقاط المتعلقة
بشؤون المعارف وإصلاحها راجياً بيان ما لديكم من الملاحظات
حولها إذا وجدتكم فرصة لذلك . ولكم مزيد الشكر والاحترام .

المخلص

ياسين الهاشمي

وقد لاحظت أن الكتاب كان مطبوعاً بالآلة الكاتبة ، إلا أن عبارة « إذا
وجدتم فرصة لذلك » كانت مكتوبة بخط يده ، وبالقلم الذي كتب به توقيع .

★

وهذه هي الأسئلة المدونة في الورقة المرفقة بالكتاب :
تستعد الوزارة الآن في إعداد خطة ثابتة تسير عليها في تدوير أمور المعارف
في البلاد . ولذلك ترغب في الاطلاع على آرائكم في القضايا التالية :

١ - أية غاية يجب أن يستهدفها التدريس القروي وإلى كم سنة يجب ان يستمر هذا التدريس ، وما هي أعمار الطلاب المطلوب إدخالهم في هذا التدريس ؟

٢ - هل من الضروري تقسيم التدريسات الأولية والابتدائية الى نوعين أحدهما يختص بالأرياف والآخر بالمدن ؟ وهل من حاجة لتعقيب منهجين مختلفين في الدراسة ؟

٣ - هل لديكم ملاحظات حول تعديل المناهج التدريسية الحاضرة في المدارس الابتدائية والأولية (من حذف وإضافة) أو في كتب الدراسة ؟

٤ - هل تفكرون في ضرورة اقتصار الدراسة الثانوية الكاملة على المدن الكبيرة والمتوسطة على القصبات الكبيرة أو جعلها متساوية في كل مكان حسبما تتقدم وبنسبة الطلاب الجاهزين ؟

٥ - هل لديكم ملاحظات خاصة على المنهج المتبع في تهذيب البنات ، وهل ترون ضرورة في تفريق هذا المنهج بالنسبة إلى المدن وإلى القصبات ، وماذا يجب أن يستهدفه هذا المنهج من الثقافة التي يطلب حصول البنات عليها ؟

٦ - هل لديكم ملاحظات حول التدريب الصناعي وماهية هذا التدريب ، وماذا يجب أن يستهدفه ؟

٧ - هل من الواجب أن يعاد تأسيس أو تنظيم بعض المدارس العالية كالزراعة والهندسة ودار المعلمين العالية ، وعلى أي أساس يجب ان تكون الدراسة في هذه المدارس ؟

*

وهذه هي المذكرة التي ضمنتها أجوبتي على الأسئلة المذكورة :

حول مدارس المدن والأرياف

إنني أرى أن التدريسات في مدارس الأرياف يجب أن تختلف عما هي في مدارس المدن بعض الاختلاف ، غير أن هذا الاختلاف يجب ان لا يكون عميقاً وجوهرياً .

أما الأسباب التي أستند عليها في هذا الرأي ، فيمكنني أن أخصها فيما يلي :
أولاً - ان الحياة الريفية في العراق لا تنفصل انفصلاً كلياً عن حياة المدن ، ولا تختلف عنها اختلافاً جوهرياً ، كما هي الحال في بعض الممالك الغربية ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية .

فمن الأمور المعلومة أن الفرق بين « المدن والأرياف » يزداد ويشد كلما زاد تكاثف النفوس وكبرت المدن وتأصلت الحياة الصناعية وتوسع نطاق « تقسيم الأعمال » فأخذت تختص المدن والقصبات ببعض الأعمال والصناعات . ولا حاجة للبيان أن جميع هذه العوامل لا تزال ضئيلة الأثر في العراق .

فالعراق بمجموعه قطر زراعي محروم من مدن صناعية وتجارية بالمعنى المعروف في البلاد الغربية والأمريكية ، حتى أن عاصمة العراق نفسها وثيقة الصلات بالزراعة . إذ أنه يوجد فيها جماعات كثيرة تعيش عيشة ريفية بكل معنى الكلمة . كما أن الكروم والبساتين والحقول تحيط بمجاراتها من كل جانب ، حتى انها تدخل بينها وتتشابك معها .

وأما سائر المدن فلا حاجة للبيان بأنها أشد اتصالاً بالحياة الريفية من العاصمة بدرجات عديدة . فيمكننا أن نقول : ان حياة المدن في العراق متصلة بجياة الأرياف كل الاتصال ، ومتداخلة معها كل التداخل .

هذه الحالة يجب أن تبقى نصب الأعين عند التفكير في قضية مناهج التدريس في المدن والأرياف العراقية .

إنني أعتقد ان محاولة فصل هذه المدارس بعضها عن بعض فصلاً تاماً بما

يخالف أسس تكوين البلاد العراقية مخالفة صريحة

ثانياً - ان الأمم الغربية تبذل منذ مدة غير يسيرة جهوداً عظيمة لضمان « اتصال أولاد المدن بالأرياف » ليستفيدوا من مزايا البيئة الريفية والحياة الريفية في حياتهم الفكرية والحلقية . ولعل أفعال وأتم التدابير التي اتخذت في هذا الباب هي الخطة التي وضعتها المانيا الهتلرية في السنة الماضية : إذ أنها أضافت سنة تاسعة الى سني التعليم الإلزامي ، وجعلت هذه السنة ريفية بحتة . فقد حتمت على اولاد المدن التي يبلغ عدد نفوسها الخمسة والعشرين ألفاً ان يقضوا السنة التاسعة من سني دراستهم في الأرياف يدرسون ويعيشون في خلالها دراسة زراعية وعيشة ريفية بكل معنى الكلمة . وبما أن المدن العراقية ليست منفصلة عن الأرياف انفصلاً تاماً - لا من الوجهة المادية ولا من الوجهة المعنوية - لا يصعب علينا نحن أن نصل الى غايات مماثلة عن طريقة أقصر وأسهل .

ولا حاجة للبيان أن هذه الطريقة تستلزم « التقريب » بين المدن والاريااف في أمر التعليم لا « التباعد » .

ثالثاً - ان مبدأ « انطباق التدريسات على حاجات المحيط » لا يتطلب في كل الاحوال ، وضع منهج خاص بكل محيط . بل يتطلب في الدرجة الاولى تعقيب « طريقة تدريس فعالة » تسعى وراء الاستفادة من المحيط بمقياس واسع ، وتجعل الدروس متلائمة مع المحيط بصورة مستمرة . فإن انطباق التعليم بطابع ريفي مثلاً لا يقضي وجود اختلاف جوهري في عدد ساعات الدروس أو انواع الدروس بل يقضي وجود « اتجاه عام » نحو الريفية في كل الدروس . وبتعبير آخر ، يتطلب من جميع الدروس أن تتشبع بروح الريفية في كل الأحوال .

مثلاً إذا فكرنا في درس الحساب في الصف الثالث يجب ان نعلم أن أهم شيء في أمر هذا الدرس ليس عدد الساعات المخصصة ولا مفردات المواد المقررة ، بل هي أنواع الأمثلة والمسائل التي تستند عليها دروس الحساب وتستمد منها قوتها . فلا شك في أن مدرسة الجبايش مثلاً يجب أن تعلم الأعمال الأربعة وشيئاً من

حسابات الكسور - كمدرسة بغدادية - ، غير أن أمثلة هذه الأعمال وتمارين هذه الحسابات يجب ان تكون مستمدة من محيط الجبايش في مدرسة الجبايش ومن محيط بغداد في مدرسة بغداد . فمن الطبيعي أن اتباع هذه الخطة يحدث فرقاً واضحاً بين تدريسات هاتين المدرستين ، ولو لم يكن بينهما اختلاف في عدد الساعات المخصصة للحساب وفي مفردات منهج الحساب .

ولهذا السبب ، انني أقول بأن « طريقة التدريس » يجب أن تكون موضوع عنايتنا في هذا الباب أكثر من « منهج التدريس » .

هذا ومن جهة أخرى يجب أن نلاحظ أن مدارس القرى تجابه بعض مشاكل خاصة :

أولاً - إن قلة النفوس في القرى تجعل عدد الطلاب في الصفوف قليلاً بطبيعة الحال . وهذه القلة تجعل من الضروري اناطة التدريس في جميع صفوف المدرسة إلى معلم واحد أو معلمين على الأكثر . وهذه الضرورة تحتم اتباع بعض الطرق الخاصة لضمان تدريس عدة صفوف في غرفة واحدة ومن قبل معلم واحد . كأنها تتطلب من المعاهد التعليمية التي تخرج المعلمين الذين تحتاج اليهم هذه المدارس أن تهتم بهذه النقطة اهتماماً كبيراً . وتجعل المعلمين قادرين على القيام بوظائفهم التعليمية والتربوية ضمن هذه الشروط الأساسية .

ثانياً - ان حياة القرية لا تفسح المجال أمام أهلها مجالاً كافياً لمواظبة القراءة بعد اكمال الدراسة . فكل ما يتعلمه الطالب هناك خلال سني الدراسة يكون معرضاً إلى خطر النسيان بمرور الزمان . وقد دلت الأبحاث التي كانت جرت في البلاد الغربية ، على أن المجندين الذين كانوا درسوا في صغرهم في المدارس ، كثيراً ما كانوا يدخلون الثكنات العسكرية ، وقد نسوا كل ما كانوا تعلموه بما فيه القراءة أيضاً . وهذه كانت من جملة الملاحظات التي أدت إلى استحداث بعض نظم التعليم التي ترمي إلى مواصلة الدراسة والقراءة بفترات مختلفة بعد التخرج

من المدرسة ، وإلى الاهتمام باستحضار وتكثير وسائل المطالعة الخاصة
بعامة المدارس .

انني اعتقد أن نوع الحياة الريفية الموجودة في العراق تجعل هذه القضية أشد
خطورة مما هي في سائر البلاد . وأقول لذلك أن استحضار رسالات ونشرات
سهلة القراءة والفهم من أهم الواجبات التي تترتب علينا في أمر التعليم القروي .

حول منهج الدراسة الابتدائية

لا شك في أن منهج الدراسة الابتدائية يحتاج إلى تعديل . وأظن أن أهم
التعديلات تتلخص في اختصار بعض المباحث العائدة إلى الصفين الأخيرين مع
توسيع مباحث المعلومات المدنية والأخلاقية والصحية ، وتشميلها إلى بعض
الصفوف الأولية .

غير أنني أعتقد أن في هذه المسألة أيضاً « قضية الطريقة » أهم بكثير من
« قضية المنهج » . وأقول بأن كل عمل اصلاحي لا يترافق مع تدريسات جديدة
في دار المعلمين وتفتيش مستمر وإرشاد علمي في المدارس يبقى حبراً
على ورق .

إذا شبهنا « المناهج » بـ « الخطط » و « التصاميم » يجب أن نلاحظ دائماً أن
« مناهج الدراسة » تشبه « تصاميم الحدائق » لا « تصاميم المباني » . فان « تصميم
البناء » يطبق مرة واحدة ولا يحتاج بعد اتمام البناء إلى شيء غير التعمير والترميم ،
من حين إلى حين . وأما « تصميم الحديقة » فيحتاج إلى عمل متواصل وتجديد
وتبديل دون انقطاع . ان مناهج الدراسة ، مثل هذه التصاميم الأخيرة ، تحتاج
إلى عمل متواصل وتتضمن « التجديد الدائم » . ان عدم تقدير هذه النقطة
الهامة يجعل الإصلاح الحقيقي من الامور المتعسرة جداً .

هذا وانني أخشى كثيراً أن لا يكون حظ منهج الدراسة الابتدائية من

الاصلاح ، كحظ منهج الدراسة الثانوية (حظاً معكوساً) بكل معنى الكلمة ، لأن منهج الدراسة الثانوية كان في حاجة إلى اصلاح . غير أن التعديل الذي جرى لم يضمن له (الاصلاح اللازم) بوجه من الوجوه ، بل أفسده من كل الوجوه .

حول تعليم البنات

إن رأيي في قضية المناهج التي يجب أن تتبع في مدارس البنات ، يتضح في « درجه كافية » من رأيي في منهج الدراسة بوجه عام ، ومنهج الدراسة الريفية بوجه خاص : فأنني أرى أنه يجب أن يكون بين تدريسات البنين وتديسات البنات بعض الفروق الجزئية في الأساس ، وفروق كبيرة في التفرعات . لا حاجة إلى احداث فروق كبيرة في أنواع الدروس وعدد ساعاتها ، غير أنه من الضروري توجيه جميع الدروس نحو حاجات النساء وجعل جميع الدروس متشعبة بروح التعليم النسوي ، في كل فرع من فروعها ، وكل مادة من ماديها .

حول الدراسة الثانوية والمتوسطة

أعتقد ان الدراسة الثانوية التامة يجب أن تبقى مقتصرة ببعض المدن الكبيرة ، فلا تعتبر كغاية طبيعية وضرورية لكل مدرسة متوسطة . لأن هذه الدراسة تحتاج الى طبقة أرقى من طبقة معلمي المتوسطات ، ومختبرات أوسع وأتم من مختبرات المتوسطات . كما أنها تحتاج الى انتخاب أدق من بين عدد كبير من الطلاب . إن تحويل المدارس المتوسطة الى ثانوية كاملة دون ان تتحقق هذه الشروط كلها مما يضر بمستوى التعليم وينافي صالح البلاد . وإنني أعتقد أن المدن التي تستطيع أن تحقق هذه الشروط محدودة في العراق بطبيعة الحال .

هذا وإني أعتقد أن البلاد في حاجة شديدة إلى مدرسة ثانوية داخلية ،
تستطيع أن تجمع الطلاب من مختلف الأولوية . وإن عدم تطمين هذه الحاجة
الشديدة إلى الآن ، من الأمور التي يجب أن يؤسف لها كل الأسف . فيجب علينا
أن نوجه جهودنا إلى تكوين مدرسة ثانوية راقية داخلية ، ولا نسرف قوانا في
سبيل تمكثير المدارس الثانوية الكاملة في الأولوية المختلفة .

حول دار المعلمين العالية ومدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة

انني اعتقد ان اعادة تأسيس دار المعلمين العالية من أهم الأمور التي تحتاج
إليها البلاد ، وأظن انها يجب ان تؤسس على نفس الحطة السابقة مع ملاحظة
المقترحات الاصلاحية التي كانت وضعت قبل إلغائها . كما أعتقد أنه من الضروري
أن يبحث عن طريقة تضمن توحيد طرق التدريس المتبعة من قبل المعلمين
الموجودين الآن . ولا شك في أن ذلك أيضاً يجب أن يعتبر من واجبات دار
المعلمين العالية .

وأما مدرسة الهندسة فمن الموافق أن تعاد على ما كانت عليه قبل إلغائها على
أساس قبول خريجي المتوسطات لتخريج مساعدين للمهندسين مع إرسال البارزين
من المتخرجين إلى الجامعات الغربية لإكمال دراستهم الهندسية .

واما مدرسة الزراعة فيجب ان تبنى أيضاً على أساس قبول خريجي المتوسطات ،
مع التفكير في إحداث مدارس زراعية عملية وحقول زراعية على أساس قبول
وتشغيل خريجي الابتدائيات .

حول قانون الدفاع الوطني والخدمة العسكرية الالزامية

ان قانون الدفاع الوطني صار موضوع مناقشات طويلة ودعايات غريبة استغرقت نحو خمس سنوات .

كان الجيش العراقي تأسس على أساس التطوع المأجور . وطبيعي ان الجيش لا يكون وطنياً حقاً ما لم يتأسس على أساس الخدمة العسكرية العامة يشترك فيها جميع المواطنين .

والحكومة رأت - بالاتفاق مع الملك فيصل - من الضروري ان تصدر قانوناً يضمن ذلك منذ سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ . غير ان الانكليز عارضوا فكرة هذا القانون معارضة شديدة وقالوا : ان جعل الخدمة العسكرية إلزامية يؤدي الى ثورة العشائر ، وأنتم تطلبون منا عندئذ ان نستعمل قوتنا لإخماد تلك الثورة . ولكننا لسنا مستعدين في الاحوال الحاضرة الى استعمال قواتنا ضد العشائر لمثل هذه القضايا .

والحكومة ردت على هذه الملاحظات بقولها : إننا متأكدون ان العشائر لن تثور ، ولو ثارت نحن نستطيع إخمادها ولا نطلب منكم أي مساعدة ، في هذا الشأن .

ولكن البريطانيين قالوا : اذن - اعلنوا في مجلس النواب ، ان الحكومة البريطانية لن تتدخل في هذا الأمر .

وطبيعي ان اعلان ذلك في مجلس النواب يكون بمثابة تشجيع للعشائر على

العصيان . ولذلك رجحت الحكومة تأجيل الأمر الى حين اقناع الحكومة البريطانية ، وظل البريطانيون يعارضون مشروع القانون مدة طويلة . ومن الغريب ان معارضة القانون المذكور ، انتقلت الى طائفة من رجال البلاد الذين زعموا ان «الحكومة تريد ان تجعل الخدمة العسكرية إلزامية تنفيذاً لرغبات البريطانيين» ، واخذوا ينشرون هذا الزعم بمختلف الوسائل في مختلف أنحاء البلاد ، ولا سيما بين عشائر واسط العراق وجنوبها .

ان هذا الزعم الضال والمضلل كان يشير استغرابي وبدفعني الى التكلم الى العديد من رجال السياسة ، ومثقفى البلاد عن أهمية الخدمة العسكرية من وجهة تقوية روح الوطنية وبث روح المصلحة العامة . كما جعلت ذلك موضوع بعض المحاضرات العامة .

وعندما انتهى الأمر بصدر القانون المذكور وبوشر في تنفيذه ، كتبت المقالة التالية تثبيتاً لرأبي في هذا الباب واطهاراً لأهمية الخدمة العسكرية في التربية العامة :

الخدمات العسكرية

والتربية العامة

لو سألتني سائل : ما هي أهم الحوادث التي حدثت في السنة الأخيرة في الشرق العربي؟ لأجبت على الفور : هي الشروع في تطبيق قانون الدفاع الوطني في العراق . لأن هذا القانون يستهدف جعل الجيش آلة دفاع وطنية تستمد قوتها من جميع طبقات الأمة ، وفقاً لمبدأ (الخدمة العسكرية الإلزامية العامة) عوضاً عن نظام التطوع المأجور .

من المعلوم ان (الخدمة العسكرية الإلزامية) من المبادئ التي اخذت بها

جميع الأمم المتمدنية ، وان هذا المبدأ يقضي بتهيئة جميع افراد الأمة لخدمة الدفاع عند الاقتضاء ، ويجعل الجيش ممثلاً لقوى الامة المكنوزة بكل معنى الكلمة .

غير اني لا أود الاسترسال في البحث عن فوائد الخدمة العسكرية العامة من هذه الوجهة ، بل أود أن احصر بحثي في فوائد هذه الخدمة الالزامية من وجهة تأثيرها على التربية العامة .

إذا ألقينا نظرة عامة على التطورات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في العالم المتمدن خلال القرن الأخير ، وجدنا ان هذه التطورات أوجدت مؤسستين إلزاميتين عامتين : مؤسسة التعليم الإلزامي ، ومؤسسة الخدمة العسكرية الإلزامية .

ان المؤسسة الاجتماعية الأولى تتمثل وتتجلى في المدارس الابتدائية ، واما المؤسسة الاجتماعية الاخرى فتتمثل وتتجلى في الشكنات العسكرية .

واذا لاحظنا عمل هاتين المؤسستين من الوجهة الاجتماعية العامة وجدنا بينهما بعض المماثلة : فإن الأولى تأخذ الطفل من عائلته ، وتضمه إلى اترابه ، وتتعده بالتربية والتعليم لمصلحة امته ، والثانية تأخذ الشاب من بيئته ، وتضمه إلى امثاله وتتعده بتهيئته لخدمة الدفاع عن وطنه .

فعمل المدرسة في الطفل يشبه عمل الشكنة في الشباب ، بهذا الاعتبار ، فكل واحدة من هاتين المؤسستين تأخذ الفرد من المجتمع الخاص الذي ينتسب اليه ، وتدخله في مجتمع عام وتعده بالتربية والتدريب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ، فيمكننا ان نقول : ان النظم الاجتماعية العصرية تحتم على كل فرد من افراد الأمة أن يدخل في كل واحدة من هاتين المؤسستين في دور خاص من أدوار حياته ، فيمر من المدرسة في طفولته ، ومن الشكنة في شبابه .

فيمكننا ان نعتبر الشكنة العسكرية - من هذه الوجهة - مؤسسة تربوية عامة ، مثل المدرسة الابتدائية .

مع هذا اذا تعمقنا في المقارنة نجد ان سيطرة الثكنة على حياة الفرد وتأثيرها فيه ، تكون أشد وأقوى من سيطرة المدرسة على حياته وتأثيرها فيه .

لأن المدرسة تأخذ الفرد من بيئته الخاصة وعائلته الاصلية كل يوم لعدد من الساعات فقط ، ثم تعيده الى بيئته الخاصة وتتركه يعيش وينام في داره ، ويقضي بقية ساعات اليوم مع أهله . في حين ان الثكنة تحتكر حياة الفرد أكثر من ذلك ، لأنها لا تكتفي بأخذ البعض من ساعات اشغاله من كل يوم ، بل تقضي عليه بالانفصال عن عائلته الاصلية وبيئته الخاصة ، وتحتم عليه ان يعيش مع زملائه في بيئة جديدة ، لمدة طويلة ، مدة تعد بالشهور وقد تبلغ السنين .

ولا حاجة لبيان ان انفصال الشاب من بيئته الخاصة بهذه الصورة ، منكباً على الحياة العسكرية انكباً كلياً ، مما يؤثر على نفسيته تأثيراً عميقاً .

اولاً : لأن الحياة العسكرية حياة حركة وتعب ، فهي تقوي في الشباب روح الحركة والنشاط ، وتعوده على خشونة العيش وتحمل المشاق ، وتنمي فيه شيم الرجولة والجلد .

ومن جهة أخرى ، ان الحياة العسكرية حياة نظام وانضباط ، تتطلب القيادة من البعض والانقياد من البعض ، وتعطي للنظام الموقع الأول في كل شيء . فالشاب الذي يدخل الثكنة يضطر الى ان يعيش عيشة منتظمة ، مهما كان بعيداً عن النظام في حياته الاعتيادية ، ويتشرب بروح الانضباط مهما كان محروماً من روح الانقياد في حياته الخارجية . فالشاب الغني يضطر الى الائتثار بأوامر الرئيس الذي قد يكون فقيراً . والجندي المستنير يضطر الى العمل بايعازات العريف الذي قد يكون جاهلاً .

ولا شك في ان كل ذلك يعلم الشاب معنى الانضباط الاجتماعي ، ويكسبه السجايا الاجتماعية التي يقتضيها هذا الانضباط فعلاً .

فضلاً عن ان الحياة العسكرية حياة تضحية وإيثار : إذ ان الجندي يعيش خلال الخدمة العسكرية خارجاً عن دائرة اعماله الأصلية بعيداً عن حياته

الذاتية ، حتى انه يعيش مفترقا عن جماعته القريبة الخاصة . انه ... كما قلنا في كلمة أخرى - يترك داره وبلدته وأهله ومهنته . يترك كل شيء يعود له أو لأسرته ، فيعيش مع جماعة من أبناء وطنه في معسكر مؤلف من أناس آتين من مدن مختلفة ، ومن أسر وطبقات متنوعة ، ومن مذاهب ومهن شتى ، انه يعيش بين جميع هؤلاء خاضعا لنظام عام يشمل الجميع ، يعيش هناك عاملا لغاية لا تعود الى شخصه ، ولا تنحصر في أسرته ، حتى انها لا تتركز في بلدته ، بل لغاية أسمى من كل ذلك : لغاية تعود إلى وطنه وتشمل امته ، لغاية تتوخى حياة الوطن وسعادة الامة .

ولا حاجة لبيان ان ظروف هذه الحياة تؤثر تأثيراً عميقاً في نفسية الشباب ، وتقوي الخصال الاجتماعية بمقياس واسع .

ويمكننا ان نقول بهذا الاعتبار : إن الثكنات العسكرية بمثابة مدارس اجتماعية تعمل على تخليص الفرد من الانانية وتعويد الايثار ، وتجعله يشعر بوجود الغير - والوطن والامة - شعوراً واضحاً ، وتعوده التضحية الحقيقية على اختلاف انواعها من تضحية الراحة إلى تضحية الدم والنفس في سبيل الامة والوطن .

من المعلوم أن الانسان مدني بالطبع كما قال الفلاسفة منذ القرون القديمة ، ومخلوق اجتماعي كما يقول علماء الاجتماع الآن . فإنه لا يستطيع أن يعيش بمفرده ، بل يعيش دائماً مندمجاً في جماعة من أبناء نوعه ، غير ان درجة هذه « الاجتماعية » وقوة هذا الشعور الاجتماعي لا تتساوى عند جميع الأفراد : فقد تكون قوية عند البعض وضعيفة عند الآخرين ، والتربية الاجتماعية تستهدف تقوية الروح الاجتماعية والعمل الاجتماعي . وبهذا الاعتبار نستطيع أن نقول : إن الحياة العسكرية التي تجمع الشبان - عن طريق خدمة العلم الإلزامية - من أهم الوسائل لنشر هذه التربية وتوحيد اتجاهها .

وقد انلبه بعض المفكرين إلى أهمية الخدمة العسكرية من هذه الوجهة في

البلاد الغربية منذ بدء الأخذ بها غير ان أجلى آثار هذا الانتباه تجلى بعد الحرب العالمية ، في الخطوة التي انتهجتها الأمة البلغارية : فمن المعلوم أن الحلفاء بعد انتصارهم على الدول المركزية فرضوا على الدولة البلغارية معاهدة « نويي » وحثموا عليها إلغاء نظام التجنيد. فالدولة البلغارية خضعت لأحكام هذه المعاهدة ، غير أن مفكرها شعروا بأن ضرر ذلك سوف لا ينحصر في حرمانهم من جيش الدفاع ، بل سيؤدي إلى حرمانهم من التربية الاجتماعية التي كان يحصل عليها شبابهم خلال الخدمة العسكرية ، فقد استسلموا إلى الحرمان من الجيش ، غير أنهم لم يشاءوا أن يستسلموا إلى حرمان شبابهم من تلك التربية . لأنهم شعروا بوجه خاص أن هذا الحرمان قد يكون قتالاً بالنسبة إلى الأمة البلغارية ، لانهما كان قد مضى بعد أكثر من أربعين عاماً على استقلالهم القومي ، وعشرة أعوام على استقلالهم التام . ولذلك بحثوا ملياً في الأمر ، وأحدثوا آخر الأمر « نظام الخدمة المدنية الالزامية » : حثموا على كل شاب بلغ العشرين من العمر ، أن ينفصل عن داره ثمانية أشهر ، يضع نفسه وعمله في خلالها تحت تصرف الدولة للقيام بالخدمات المدنية . انهم استفادوا من « كتائب العمل » التي أوجدوها بهذه الصورة في انجاز الكثير من المشاريع العمرانية ، غير ان غايتهم الاصلية ومنفعتهم القصوى منها كانت في ادامة روح الاجتماع والتضحية والانضباط في نفوس الشباب .



قارنت ، في بداية حديثي هنا ، بين المدرسة والشكنة ، وأظهرت بعضاً من أوجه الشبه والمباينة بينهما . والآن أود ان اعود الى تلك المقارنة مرة ثانية ، ان التعليم الابتدائي الالزامي يتناول الاطفال ، والخدمة العسكرية الالزامية توجه وجهها نحو الشبان ، فالأول يؤثر في نفسية الاطفال ، والثانية تؤثر في نفسية الشبان .

وقد اخذ المفكرون والعلماء يهتمون بسن الشباب اهتماماً عظيماً ، حتى لقد ظهر بينهم من يقول : ان سني التربية الاخلاقية الحقيقية ليست سن الطفولة ، بل

هي دور الشباب . فإن كثيراً من الغرائز النفسية لا تظهر إلا بعد المراهقة ؛
فالتربية الخلقية التي يمكن ان تعطى في الطفولة قد تندثر تحت سيل الغرائز التي
تظهر بعد المراهقة . لقد اعتاد الناس ان يقولوا دوماً : « التعليم في الصغر كالنقش
في الحجر » ولكن هل يجوز لنا ان نقول ذلك ، بدون قيد ولا شرط ! ان
الإنسان ليس مخلوقاً جامداً مثل الحجر ، فلا يجوز تشبيه تعليمه بالنقش في
الحجر . فإذا اردنا ان نشبه التعليم بالنقش وجب ان نشبه بالنقش في الشجر ،
على الأقل ، لا في الحجر ، وكلنا يعلم ان ما ينقش على الشجر لا يبقى على حاله
عند النمو بوجه من الوجوه ، فضلاً عن البون الشاسع الموجود بين التعليم
والنقش .

وعلى كل حال نستطيع ان نقول بدون تردد : ان سني الشباب تحتاج الى
التعهد بالتربية بقدر سني الطفولة اذا لم يكن اكثر منها . ان هذه الحقيقة أخذت
تسيطر على اعمال الدولة مقياس واسع ، فالشباب اصبح موضع اهتمام الجميع .
ولقد اعتاد المفكرون ان يسموا القرن الذي نعيش فيه باسم « عصر الطفل »
حسب تنبؤات الكاتبة السويدية الشهيرة « اللن كي » . غير ان بعض المفكرين
اخذوا يقولون بان الحضارة القادمة ستكون حضارة الشباب ...

وعلى كل حال يجب ان ينظر الى عمل الخدمة العسكرية في التربية العامة
كتمتع لعمل التعليم الالزامي . ولذلك يجب ان تؤسس صلات وثيقة بين المدرسة
والشكنة . فعلى المدرسة ان تهيم الاطفال الى خدمتهم العسكرية المستقبلية ، وعلى
الشكنات ان تعمل لإتمام مفعول دراستهم السابقة .

وقد سلكت الأمم المختلفة ، لضمان هذا التعاون بين المدرسة والشكنة ،
طرائق متنوعة ، لا أود أن استرسل في تعدادها الآن .

غير أنني أود أن أشير بوجه خاص إلى أهمية هذه المسائل بالنسبة إلينا :

قلنا ان الخدمة العسكرية العامة من أهم الوسائط التي تفيد التربية الاجتماعية ،
وتزيد في روح التماسك والانضباط بين افراد الأمة . ولا أراني في حاجة إلى

التدليل بأن حاجتنا نحن إلى كل ذلك أقوى بكثير من حاجة الأمم الأخرى .
فإن روح الفردانية قوية عندنا بعكس روح الاجتماعية التي لا تزال ضعيفة في
نفوسنا . وربما كان ذلك متأثراً من الحوادث التاريخية التي آخرت تكتلنا واتحادنا
وتكوننا كأمة متماسكة متلاصقة ...

فاذا كانت الخدمة العسكرية العامة أفادت التربية الاجتماعية لدى جميع
الأمم ، فلا شك ان فائدتها لنا ستكون اكبر من جميعها بدرجات ...

فترة العمل في وظيفته

مدير التدريس والتربية العام

١٦ أيلول ١٩٣٥ - ١١ أيلول ١٩٣٦

نظرة اجمالية

فترة عملي في وظيفة « مدير التدريس والتربية العام » استمرت سنة واحدة تقريباً .

توليت الوظيفة المذكورة عوضاً عن رئاسة كلية الحقوق واحتفظت بمديرية الآثار القديمة ، وقمت بأعباء الوظيفتين في وقت واحد .

*

منذ تجربة ١٩٣١ في وظيفة مراقب التعليم العام ، كنت قررت ان ابقي بعيداً عن مراكز وزارة المعارف . ولذلك رفضت العودة الى مديرية المعارف العامة للمرة الثانية عندما اقترحوا عليّ ذلك في اواخر وزارة رضى الشبيبي الثانية .

كما امتنعت في بادئ الامر عن قبول وظيفة مدير التدريس والتربية العام التي استحدثت في وزارة صادق البصام . غير اني اضطررت الى قبولها بناء على الحاج المومى إليه ، وتأكيده بأنه لم يتول وزارة المعارف إلا بأمل ان اساعده في إصلاح الأمور اصلاحاً جذرياً .

*

بما ان تعييني في الوظيفة المذكورة قد تم في وقت قريب لميعاد افتتاح المدارس وجدنا أنفسنا أمام قضايا عديدة تحتاج الى معالجة سريعة .
خلال الشهر الأول اشتغلت بدرس ملفات الأمور الحالية من ناحية وحل

المسائل المتعلقة من ناحية اخرى .

وفي الوقت نفسه درست الاضبارات المتعلقة بطلاب البعثات العلمية ، وعلمت انها مشوية بنواقص كثيرة وفي حاجة الى تنظيم جديد .
وبعد الانتهاء من معالجة الأمور المستعجلة اقترحت على الوزارة ايفادي الى مصر لتنظيم الروابط الثقافية وفق الخطة التي رسمتها لهذه الغاية .
وبناء على موافقة الوزارة وقرار مجلس الوزراء ، سافرت الى القاهرة وقمت بالاتصالات اللازمة وفقاً للخطة المذكورة .

وبعد العودة من مصر استكملت الوسائل اللازمة لإصلاح كلية الحقوق إصلاحاً جذرياً ، كما قدمت للوزارة مذكرة تبين رأيي في السياسة التي يجب ان تتبع في تسيير أمور المعارف واصلاحها ، ومذكرة أخرى تشرح تفاصيل ما يجب عمله خلال السنوات الخمس المقبلة ، وتحدد الاعتمادات الإضافية التي يجب الحصول عليها خلال كل سنة من تلك السنوات الخمس .

*

هذه الأمور كلها تمت خلال خمسة أشهر ، ولكن بعد ذلك أخذ صادق البصام يتصرف في الأمور بطريق تتنافى مع مستلزمات الإصلاح الحقيقي منفاة تامة ، وذلك أدى الى حدوث سلسلة من الاختلافات بيني وبينه ، ولم يترك أي مجال لعمل مثمر في الوظيفة المذكورة .

بدأ الاختلاف في المشروع الذي قدمه الى رئيس الوزراء في تحويل دار المعلمين العالية الى كليتي العلوم والآداب ، وتكوين جامعة منها ، ومن كليتي الحقوق والطب ، وذلك دون ان يستشيرني ويأخذ رأيي في هذه القضايا الهامة .
ودار المعلمين العالية اعيد تأسيسها في السنة المذكورة على أساس تخريج مدرسين للمدارس المتوسطة في مدة سنتين . ولذلك عارضت المشروع المذكور .
انه كان حصل على موافقة ياسين الهاشمي رئيس الوزراء ، ثم ألفت لجنة من محمد زكي رئيس مجلس النواب ، ورشيد علي الكيلاني وزير الداخلية ، ومن بعض الاساتذة لوضع النظام اللازم لذلك . وجميع هؤلاء عندما استمعوا الى

بياناتي المتعلقة بدار المعلمين العالية تخلوا عن مواقفهم السابقة وايدوا وجوب ابقاء دار المعلمين العالية على حالتها نظراً الى حاجة البلاد الشديدة للحصول على معلمين للمدارس المتوسطة بالسرعة اللازمة .

وصادق البصام اغتاض من فشل مشروعه الأول ، ولكنه كظم غيظه هذا الى ان اطلقه في جلسة صاخبة بعد سلسلة لمن المواقف والتصرفات الغريبة .

*

عندما لاحظت تغير مواقف صادق البصام مني ، واسترساله في تمشية الأمور وفق ما يميله عليه مزاجه العصبي ، شعرت بضرورة التخلي عن اعباء مديرية التدريس والتربية العامة .

وبعد سلسلة من المحاورات والمعاملات ، قبلت استقالتني منها ، وحصرت اعمالي في مديرية الآثار القديمة .

قصة تعييني مديراً للتدريس والتربية العام

- ١ -

في وزارة رضا الشبيبي سنة ١٩٣٥ حصلت ضجة كبيرة ضد الدكتور فاضل الجمالي الذي كان يشغل منصب مدير المعارف العام ، والوزراء ألحوا على رضا الشبيبي بوجوب تحويل وظيفته من المديرية العامة إلى المفتشية العامة ، ورضا الشبيبي رأى أن يلي طلب زملائه ، وفكر في إعادة تعييني مديراً عاماً للمعارف ، وطلب من رستم حيدر أن يقنعي على الموافقة ، وقال له :

— خلال وزارتي الأولى لم أختلف معه ، والآن أيضاً أستطيع أن اتمـاون معه .

غير انني قلت لرستم حيدر :

— إن تجربة العمل في وظيفة مراقب التعليم العام جعلتني ان أقرر عدم تكرار مثل هذه التجربة ، أنا أجد مجالاً واسعاً للعمل في مديرية الاثار القديمة ، فلا أود أن اعرض نفسي إلى مشاكل جديدة بتولي مديرية المعارف العامة للمرة الثانية .

ورستم حيدر جامفي بعد يومين وقال لي :

— ان رضا الشبيبي كرر عليه قوله : «إني ما كنت اختلفت معه في » وزارتي الأولى ، ، فلا موجب لتخوفه هذه المرة .

ولكنني قلت لرستم حيدر :

- صحيح إنه ما اختلف معي في وزارته الأولى ، ولكنني كنت ألاحظ انه ما كان معي قلبياً أبداً ، وفضلاً عن ذلك ، الآن وانا مدير الآثار القديمة يؤخر كثير أمن مطاليبي ، مع أن أعمالي في الدائرة المذكورة تتصل بقضايا علمية .. فكيف أستطيع ان اعتمد على ما سيفعله إذا توليت مديرية المعارف العامة والمديرية علاقات كثيرة مع الناس ؟

ورأيت أن أقوم بسفرة إلى السلمانية لتتبع التلوي والآثار الموجودة في تلك الجهات من جهة ، ولأتخلص من الضغط الذي كان يلاحقني لأجل عودتي الى العمل في مركز الوزارة من جهة ثانية .



وعندما عدت إلى بغداد بعد نحو أسبوعين علمت ان رضا الشبيبي استقال من الوزارة وتولاها صادق البصام ، وفاضل الجمالي نقل إلى المفتشية العامة ، وطله الهاشمي تولى المديرية العامة بالوكالة .

ولكن عندما تواجعت مع الوزير الجديد صادق البصام علمت أنهم أعدوا العدة على اساس أن أتولى المديرية العامة أو مديرية التدريس والتربية العامة إذا لم أرد العمل كمدير عام للمعارف .

وعندما اعتذرت لصادق البصام عن تلبية طلبه هذا قائلاً :

- إن أمامي مجالاً واسعاً للعمل في مديرية الآثار القديمة ، وأنا لا أريد العودة الى العمل بمركز الوزارة بوجه من الوجوه .
عندئذ قال صادق البصام بأداء حاسم :

- أنا لم أقبل الوزارة إلا اعتماداً على مساعدتك ، فإذا أصررت أنت على قرارك هذا فيجب علي أن أستقيل حالاً ، لأنني أكرر بأنني لم أقبل الوزارة إلا اعتماداً على مساعدتك .

وقد تدخل في الأمر رستم حيدر وطه الهاشمي وياسين الهاشمي
قائلين :

- إن الوزير يريدك بكل قلبه ونحن كلنا وراءك ، فلماذا تتردد
وترفض ؟

ولذلك كله اضطررت لقبول وظيفة مدير التدريس والتربية العام على
أن أبقى في الوقت نفسه مديراً للآثار القديمة ، وإن كان في ذلك
تمعب شديد لي .



أراد صادق البصام أن يفصل الدكتور فاضل الجمالي

بعد مرور ثلاثة أو أربعة أيام جاء صادق البصام إلى الوزارة متجههم الوجه ،
ودفع لي مسودة كتاب أعدّه لإرساله إلى رئاسة مجلس الوزراء يطلب فيه فصل
الدكتور فاضل الجمالي عن الخدمة .

وأنا عندما قرأت مسودة الكتاب اعترضت عليها بشدة وقلت :
– هذه العملية تكبره في نظر الناس .
ولكنه رد عليّ بشدة :

– أنا أسمع انه يتكلم علي في كل مكان : في مجالس بيت فلان وبيت فلان ،
ولذلك لا أرضى بقاءه في هذه الوزارة .
ولكنني قلت :

– أنا أرى من الأوفق أن يبقى في الوزارة حتى نناقشه في آرائه ونظهر
على الملأ عامل التشويش في هذه الآراء وسخافتها . إذا أخرجناه من الوزارة
دون مناقشة آرائه ومتابعة أفعاله سيقول الناس كان لديه مشروعات إصلاحية
عظيمة ولكنهم لم يتركوا له مجالاً للعمل وأبعدوه من الوزارة ، واسمحوا لي
ان أقول :

– أنا لا أرضى بذلك أبداً وأرجو من حضرتك ان تطول بالك وتغض النظر
عن كل ما بلغك عما يقوله عنك في المجالس الخاصة .

وأقنعت الوزير بالعدول عن إرسال كتاب الفصل ، وذلك بعد جهد جهيد .



ولكن من الغريب أنه قبل أن يمضي على ذلك بضعة أشهر تغيرت نظرات صادق البصام عني وعنه ، وصار يتفق معه لإحداث مشاكل ومسائل ضدي ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :



مسأله طريقة تعليم مبادئ القراءة

- ١ -

أولى المشاكل التي صادفتها وزارة المعارف عقب نقل الدكتور فاضل الجمالي من مديرية المعارف العامة إلى مفتشية المعارف العامة - في وقت قريب من موعد بدء السنة الدراسية الجديدة - كانت مسألة كتاب تعليم مبادئ القراءة :
كان متى عقراوي يدعو إلى تعليم القراءة على الطريقة الجمالية وينتقد القراءة الخلدونية من هذه الوجهة .

وفي السنة الماضية كان مدير المعارف العام الدكتور فاضل الجمالي قد قرر تدريس كتاب « الجديد » الذي كان ألفه وطبعه خليل السكاكيني في فلسطين . إن الكتاب المذكور كان موضوعاً وفق الطريقة التي أوصيت بها في مرشد القراءة الخلدونية كما صرح بذلك المؤلف نفسه في مقدمة الطبعة الاولى في كتابه الجديد . ولذلك تقرير كتاب « الجديد » لم يغير طريقة التعليم من حيث الاساس .

ولكن ظهر أن فاضل الجمالي هذه السنة اتخذ قراراً جديداً يقضي باستبعاد الكتاب المذكور أيضاً وتدريس الكتاب الذي وضعه متى عقراوي على الطريقة الجمالية ، وتم طبع الكتاب وإعداده للتوزيع على المدارس ، ووكيل المدير العام طه الهاشمي عندما باشر العمل وجد نفسه أمام هذا الأمر الواقع ، ولكن عندما رأى أن الكتاب يحتوي على عبارات مثل « انا كلب ، انا كلب » شك

في جواز تدريسه وسأل رأيي في هذا الأمر .

أنا كنت درست قضية طرق تعليم مبادئ القراءة بتفاصيل وافية ، وبحث عن البلاد التي نجح فيها تعليم القراءة على الطريقة الجمالية ، والتي لم ينجح فيها ، ولاحظت أن ذلك يتبع حالة املاء الكلمات في تلك اللغة ، وبعد بحث الأمر على ضوء خصائص الحروف والكتابة العربية ، توصلت إلى حكم بات بأن الطريقة المذكورة لا تصلح إلى تعليم القراءة العربية بوجه من الوجوه ، وأعلنت رأيي في هذا الموضوع في المحاضرات التي كنت ألقيتها في دار المعلمين ، وفي مقدمة الكتاب الذي نشرته سنة ١٩٣٤ تحت عنوان « مساعد القراءة الخلدونية » .

وعندما تصفحت كتاب متى عقراوي لاحظت أنه مؤلف وفق أسوأ الاشكال المتطرفة للطريقة المذكورة دون بحث جدي وتأمل كاف ، وتيقنت أن التلاميذ بواسطة هذا الكتاب يتعلمون قراءة بعض الكلمات ولكنهم لا يقدرّون أن يقرأوا الكلمات الأخرى .

وعندما بينت رأيي هذا إلى طه الهاشمي طلب مني أن أدون ذلك في مذكرة خاصة ، ولذلك كتبت المذكرة التالية :

٢٢ ايلول ١٩٣٥

إلى مديرية المعارف العامة

جواباً على كتابكم المرقم ٩٨٦٣ والمؤرخ ٢١ ايلول ١٩٣٥

إنني لا أعتقد بنجاح تطبيق الطريقة الجمالية في تعليم الألقباء في اللغة العربية في المدارس الابتدائية . وكنت ألقيت في هذا الموضوع عدة محاضرات مفصلة في دار المعلمين وطبعتها مؤخراً في كتاب مساعد القراءة الخلدونية واقدم لكم طيه القسم المتعلق بالطريقة الجمالية منه ، يتضح لكم من مطالعتها بأن النتائج التي حصل عليها الباحثون والمربون في البلاد المختلفة تتلخص فيما يلي :

(١) ان الطريقة المذكورة تؤدي الى نتائج جيدة في المدارس الخاصة بالبلهاء والشاذين من الأطفال - لأن تلك المدارس لا تستهدف تعليم القراءة بكل معنى

الكلمة بل انها تضطر الى الاكتفاء بتعليم قراءة بعض الكلمات التي يحتاج اليها هؤلاء في بعض الأعمال المعينة بصورة هيروغليفية .

(٢) ان الطريقة المذكورة تعطي نتائج لا بأس بها في رياض الأطفال في تعليم مبادئ القراءة إلى الاولاد الصغار الذين لم يتجاوزوا السنة الرابعة والخامسة من أعمارهم لأن هذه المعاهد أيضاً لا تستهدف تعليم القراءة تماماً بل تكفي بتعليمهم بعض الكلمات عن طريق اللعب والتسلية عادة .

(٣) أما النتائج التي حصلت من تطبيق الطريقة الجملية في المدارس الابتدائية - في سني التعليم النظامي - فاختلفت اختلافاً كبيراً باختلاف اللغة والكتابة في البلاد المختلفة ، ولا تزال موضوع مناقشة في جميع البلاد . لأن الطريقة المذكورة محسنة ومحاذير خاصة تشتد أو تضعف نسبتها نظراً لخصوصيات اللغة وميزات رسم الاملاء فيها ويمكننا أن نقول إن الكتابة والاملاء كلما تباعدا عن النظام الصوتي النطقي - وكلما زادت شهماً بالشكل الهيروغليف - كما هي الحالة في اللغة الانكليزية - تصبح أكثر ملاءمة للاستفادة من الطريقة الجملية . ولهذا السبب نجد أن انصار الطريقة المبحوث عنها كثيرون في البلاد الانكلوسكسونية - التي تباعد املاء الكلمات فيها عن النظام الصوتي تباعداً كبيراً حتى أصبح شبه هيروغليف تقريباً ، في حين أننا لا نجد لها إلا انصاراً قليلين ومعتدلين في البلاد التي رسم الاملاء في لغتها لم يتباعد عن النظام الصوتي تباعد املاء اللغة الانكليزية عنه .

وأما كتابة الحروف في اللغة العربية فتختلف اختلافاً كبيراً عن نظم الحروف اللاتينية ويمكننا أن نقول ان العربية والانكليزية تظهران بمظهرين متعاكسين في هذا الباب ولذلك ان الطريقة التي تصلح للغة الانكليزية لا تصلح للغة العربية بناتاً كما شرحت بالتفصيل في الصفحات ٣٠ - ٣٥ ، و ٣٨ - ٤٠ من المقالة المبحوث عنها .

مع العلم بأن الطريقة الصوتية انتشرت في جميع أقطار العالم العربي في السنين الأخيرة وأما الطريقة الجملية فلم تقبل ولا في واحدة منها .

فالإقدام على تحويل طريقة تعليم الألفباء من الصوتية إلى الجملية في جميع مدارس القطر العراقي تعد عملية خطيرة وتكون بمثابة استعمال أطفال البلاد بأجمعهم كأداة تجربة تؤدي إلى اضرار كبيرة .
وعلاوة على كل ذلك يجب ان اصرح بأن الكتاب المبحوث عنه يطبق الطريقة الجملية بإفراط تام مما يزيد الاضرار التي تنجم عن تعميم استعماله ، هذا بقطع النظر عن عدم اهتمامه بحسن انتخاب الكلمات .
وفي الاخير يجب عليّ أن ألفت الانظار الى الدورة التي فتحت في دار المعلمين يوم أمس لتعليم طريقة استعمال هذا الكتاب وعلمت بكل استغراب أن برقية كانت ارسلت إلى مديريات المناطق لاعزام المعلمين لهذه الدورة بتاريخ ١٥ أيلول فقط ، وأعتقد ان ما سيلقى في هذه الدورة من هذا التسرع سيزيد الفوضى الفكرية والحيرة بين المعلمين ، فأقترح تحويل محاضرات الدورة الى محاضرات في أصول تدريس سائر المواضيع بوجه عام .

مدير التدريس والتربية العام

وطه الهاشمي كان طلب بياناً تحريرياً من متى عقراوي ، وفاضل الجمالي أيضاً ، وبعد درس الامور بكل اعتناء على ضوء الكتابات الثلاث تقرر إلغاء القرار المتعلق بتدريس كتاب متى عقراوي .

- ٢ -

ولكن كان هناك مشكلة عملية كبيرة جداً ، موعد افتتاح المدارس كان اصبح قريباً . فالادارة كانت أبلغت صاحب كتاب « الجديد » ونشره بأنها لن تحتاج إلى أي نسخ من الكتاب لهذه السنة . فاعادة تقرير الكتاب المذكور كان يستوجب طلبه من فلسطين وكان يستحيل طبع العدد اللازم هناك وإيصاله إلى بغداد قبل

افتتاح المدارس ، وطبيعي أن عدم وجود الكتب بين أيدي التلاميذ عند افتتاح المدرسة كان يولد محاذير كبيرة لا بد من تجنبها .
والطريقة العملية الوحيدة التي يمكن التغلب بها على هذه المشكلة وإيصال الكتب إلى المدارس قبل بدء السنة الدراسية كانت العودة إلى القراءة الخلدونية : وبما أن كلائشها جاهزة يمكن طبع ما يلزم منها في بغداد في مدة أقصاها أسبوع واحد ، ولكن في هذه الحالة سيظنون بأني عارضت تدريس كتاب متى عقرأوي بغية ترويج كتابي ، ودفعاً لوقوع هذا الاحتمال قررت أن أهدي إلى وزارة المعارف جميع حقوق تأليف الكتاب وقدمت إليها كتاباً رسمياً بذلك .
وبهذه الصورة تم طبع الكتاب وتوزيعه على المدارس وعلى غلافه عبارة « حقوق الطبع مهداة الى وزارة المعارف » .

السفر إلى مصر

بمهمة رسمية

- ١ -

لقد فكرت ان سفري إلى مصر موفداً من قبل الحكومة العراقية سيكون مفيداً جداً لأعمالي « كمدير التدريس والتربية العام » من ناحية ، و « مدير الآثار القديمة » ، من ناحية أخرى .

وقررت في ذهني تفاصيل الخطة التي يجب ان أتبعها في هذا المضمار ، وعرضت خطتي هذه شفهاً إلى الوزير صادق البصام ، ثم دونتها في المذكرة التالية المؤرخة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٣٥ :

معالي الوزير

بالإشارة إلى محادثاتنا الشفهية حول سفري إل مصر لدرس أحوال معارفها أعرض فيما يلي الخطة التي أود اتباعها والغايات التي أرمي إليها من هذا الدرس :
أولاً - زيارة بعض المدارس والمعاهد التعليمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وعلى الأخص :

أ - مدرسة الزامية ومدرسة ابتدائية للبنين ومدرسة للبنات في القاهرة وفي إحدى المديریات وبعض الأرياف .

ب - دار المعلمين الأولية ودار المعلمات الأولية . معهد التربية .

ج - مدرسة ثانوية للبنين ومدرسة ثانوية للبنات .

د - مدرسة صناعية وورشنة صناعية ونماذج من سائر المعاهد التعليمية المهنية .

- هـ - أهم المعاهد التعليمية العالية .
- وكل ذلك للاطلاع على تشكيلاتها ومستوى تدريساتها والكتب التي تدرس فيها بقصد الحكم على الفوائد التي يستطيع أن يجنيها العراق من :
- أ - جلب الكتب المستعملة في المدارس المصرية .
- ب - إرسال الطلاب والطالبات إليها .
- ج - جلب اساتذة منها .



- ثانياً - الاتصال مع الدوائر المختصة بقصد الاطلاع على تفاصيل :
- أ - نظام التعليم الالزامي وكيفية تطبيقه .
- ب - أعمال مجالس المديریات في أمور المعارف .
- ج - نظام تفتيش المدارس .
- د - نظام البعثات العالمية .
- هـ - الاتفاقات التي حصلت بين مصر وسائر الممالك الأوروبية في أمربول شهاداتها .
- و - خطط المباني المدرسية الجديدة .
- ز - شروط الحصول على أساتذة مصريين لأجل مدارس الصناعة ، المدارس الثانوية ، كلية الحقوق ، ودار المعلمين العالية .
- ح - شروط إدخال الطالبات العراقيات إلى المعاهد التعليمية الداخلية .
- ثالثاً - الاتصال بـ :
- أ - مصلحة الآثار القديمة .
- ب - إدارة دار الآثار العربية .
- ج - لجنة إحياء الآثار العربية .
- وذلك بقصد :
- أ - درس طرق الحصول على آثار عربية عن طريق شرائها من التجار .
- ب - درس إمكان الحصول على آثار مصرية وعربية عن طريق مبادلتها

بالزائد من الآثار القديمة المخزونة في المتحف العراقي .
ج - جمع مجموعة صور متعلقة بالآثار العربية الموجودة في مصر استعداداً
لتوسيع معرض الآثار الاسلامية في بغداد .



هذا وإنني كنت زرت أهم المدارس المصرية سنة ١٩٢١ ، عندما كان جعفر
ولي بك وزيراً للمعارف ، برفقة أحمد بك برادة الذي صار بعدئذ رئيساً للمفتشين .
إن ما عرفته عن أحوال المدارس المصرية عندئذ سيمكنني من تقدير الأشواط
التي قطعتها مصر منذ ذلك الحين ولا سيما من معرفة نتائج الإصلاحات التي قامت
بها في السنين الأخيرة .

أعتقد أن دراسة هذه الأمور المختلفة تتطلب مدة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ يوماً
فأرى من الموافق أن يكون سفري بالطائرة في اليوم الخامس من شهر تشرين
الثاني لكي أتمكن من العودة في أواخر الشهر المذكور كذلك بالطيارة اقتصاداً
في الوقت .

فأرجو أن تأمروا باتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

مدير التدريس والتربية العام

ووزير المعارف عرض هذه القضية على مجلس الوزراء . وبناء على موافقة
المجلس المذكور ، سافرت إلى القاهرة بالطيارة في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ .
وفي خلال الأسبوع الذي مضى بين تاريخ تقديم مذكري وبين يوم سفري ،
شرحت للوزير رأيي في وجوه إصلاح كلية الحقوق ودار المعلمات ومدرسة الصنائع
بوجه خاص . وقلت له : أعتقد بأنه يجب علينا أن نستقدم من مصر ثلاثة
أساتذة لكلية الحقوق وأساتذتين لمدرسة الصنائع ومديرة لدار المعلمات . والوزير
وافق على ذلك ، وخولني التعاقد مع من أرى فيهم الكفاءة خلال زيارتي لمصر .

فور وصولي إلى القاهرة زرت في مقامه الرسمي كلا من رئيس الوزراء توفيق نسيم باشا ووزير المعارف نجيب الهلالي . وقد شرحت مهمتي لرئيس الوزراء على وجه الاختصار ، ولوزير المعارف بصورة تفصيلية . والوزير المشار إليه أظهر استعداداه التام لمساعدتي في إنجاز كل ما أريده . وأمر الأستاذ محمد رفعت الذي كان مديراً لتعليم البنات - مرافقتي خلال الزيارات ولمساعدتي في كل ما أحتاج إليه من اتصالات .

وفعلاً ، زرت أهم النماذج من معاهد التعليم المختلفة ، كما زرت المتاحف برفقة المشار إليه وحصلت على مجموعة من القوانين والأنظمة والمناهج والتقارير المتعلقة بها .

وفضلاً عن كل ذلك ، زرت دار الكتب المصرية ، ومعهد الموسيقى الشرقية ، ونادي المعلمين ، ولجنة الترجمة والتأليف ، وأهم دور النشر في القاهرة ، واتصلت بعدد كبير من الأساتذة والكتاب والمفكرين الذين جاؤوا لزيارتي في الفندق ، أو الذين التقيت بهم في مختلف المحلات التي زرتها .

وأنجزت الأمور التالية :

وقد تعاقدت مع :

أ - الدكاترة عبد الرزاق السنهوري ، وزهير جرانه ، وعبد حسان الزيات ، للتدريس في كلية الحقوق في بغداد على أن يتولى عبد الرزاق السنهوري مديرية الكلية أيضاً .

ب - الدكتور عبد الوهاب عزام للتدريس في دار المعلمين العالية .

ج - الأساتذة نظلة الحكيم لتتولى مديرية دار المعلمات .

د - اثنين من أساتذة الصنایع ليتولى أحدهما تنظيم قسم الكهرباء ، والآخر

تنظيم قسم الميكانيك في مدرسة الصنایع في بغداد .

٣ - لقد اتفقت مع إدارة دار الآثار العربية لمبادلة بعض الآثار على أساس :

أ - أن نرسل إليهم قطعاً كبيرة من الخزاف الجبسية المستخرجة من أطلال سامراء ، ليعرضوها بجانب زخارف الآثار الطولونية الموجودة لديهم لإظهار قرابة العهدين .

ب - ويرسلوا إلينا بعض القطع من الآثار المكتشفة في الفسطاط ، بينها الأقمشة المطرزة بكتابات عربية .

« وفعلنا هذا التبادل بعد عودتي إلى العراق » .



وبعد انتهائي من كل ذلك زرت وزير المعارف نجيب الهلالي مرة ثانية لأشكره على مساعداته الثمينة وقال لي : « هذا واجب علينا » .

كما زرت رئيس الوفد المصري مصطفى النحاس باشا أيضاً في داره في مصر الجديدة .

وعندما عدت إلى بغداد أرسل رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الى رئيس الوزراء المصري الكتاب التالي :

العدد ٦٦٩٨

١٩٣٥/١٢/٣

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء

القاهرة

سلاماً واحتراماً

وبعد ، فقد عاد إلينا سعادة الأستاذ ساطع بك الحصري مدير التربية والتعليم مغموراً بما حبوتوه من عطف سام ومعونة مشكورة في المهمة التي انتدب إليها والتي تزيد 'عرى الإخاء والوحدة الفكرية والثقافية بين مصر والعراق

قوة ونشاطاً، واني إزاء هذا العطف الكريم الذي هو وليد تاريخ واحد وأهداف
مشتركة لا يسعني إلا أن أتقدم إلى دولتكم بالشكر الجزيل، سائلاً العلي القدير أن
يكلأ وطنكم المحبوب والشعب المصري المجيد بعين عنايته وان يمدكم بتوقيعه .

واقبلوا فائق الاحترام

المخلص

آيس الهاشمي

رئيس الوزراء



اصلاح كلية الحقوق

إصلاحاً جذرياً

إن استكمال وسائل إصلاح كلية الحقوق إصلاحاً جذرياً كان في مقدمة الأمور التي فكرت فيها عندما توليت وظيفة مدير التدريس والتربية العام .

إن حاجة الكلية إلى إصلاحات أساسية كانت قد صارت موضوع بحث في لجنة المعارف في مجلس النواب . وقد جاء في تقرير اللجنة المنشور في الوقائع العراقية في عددها الصادر في ٢٢ آذار سنة ١٩٣٢ :

« لاحظت اللجنة لزوم الاعتناء في كلية الحقوق وإعلاء سويتها وذلك بنظر اللجنة — يتوقف على جلب أساتذة من أوروبا واستخدامهم بالتدريس في هذه الكلية . وإن وجودها على ما هي عليها الآن لا يبرر بقاءها . فيجب حينئذ إلغاؤها وتخصيص نفقاتها إلى البعثات العلمية وإرسال الشبان إلى الكليات الحقوقية الراقية للتحصيل والتخصص في فروع الحقوق » .

فوعد وزير المعارف بأنه سينظر بهذا الاقتراح عند ورود تقرير لجنة مونرو* . الذي سيتناول هذه الكلية وسيبذل ما في وسعه لترقية هذا المعهد .

* ولكن تقرير اللجنة لم يتضمن أي اقتراح لإصلاح كلية الحقوق بل اكتفى بالقول بأنه لن يقول شيئاً عن الكلية لكون أمورها تتعلق بالسياسة! هذا في الوقت الذي غاصت اللجنة في بحر السياسة عندما تكلمت عن مدارس الأقليات وعن عدة أمور أخرى .

انا لم أستصوب فكرة اللجنة في جلب اساتذة اوروبيين لترقية مستوى التدريس في كلية الحقوق ، لأنه ما كان يمكن ان يفهم الطلاب العراقيون الدروس التي سيلقيها هؤلاء الاساتذة بلغات اجنبية في دقائق الأمور الحقوقية . وكنت أرى اننا نستطيع ان نستفيد في هذا المضمار من اساتذة مصريين لا اوروبيين لأن كلية الحقوق في القاهرة كانت مؤسسة على أسس متينة واستفادت كثيراً من خدمات الكثيرين من الاساتذة الاوروبيين ، فضلاً عن ان عدداً غير قليل من المتخرجين منها ذهبوا الى الجامعات الاوروبية وأكملوا دراساتهم التخصصية ، وصاروا يدرسون العلوم الحقوقية باللغة العربية منذ سنوات طويلة .



كنت أرى ان كلية الحقوق تحتاج في الحالة الحاضرة الى اربعة اساتذة دائمين ، احدهم كان يمكن ان يكون عراقياً يتولى تدريس جميع أقسام مجلّة الاحكام العدلية ، واما الثلاثة الآخرون فكان لا بد من انتخابهم من بين اساتذة كلية الحقوق في جامعة القاهرة .

ولكن ماذا يجب ان تكون الرواتب التي لا بد من تخصيصها الى هؤلاء الاساتذة ؟ هذا ما كنت اجهله في بادئ الأمر ، فرأيت ان اكتب على الفور الى الاستاذ عبد الرزاق السنهوري - الذي كنت تعرفت عليه عندما جاء الى بغداد مع جماعة من اساتذة جامعة القاهرة - اقول له بأننا ندوي استقدام بعض الاساتذة من مصر لإصلاح كلية الحقوق هنا ، وارجوه ان يعلنني مقدار الرواتب التي يتقاضونها هناك ، والتي يجب ان نخصصها نحن لهم عندما يأتون للتدريس في العراق .

وعندما تلقيت منه الجواب استطعت ان اقدر الاعتمادات التي تحتاج إليها كلية الحقوق لتحقيق هذا الغرض . وعرضت على الوزير كل ما ارتثيه في هذا المضمار بتفاصيل وافية :

يجب ان يكون الاساتذة « دائمين » من حيث الأساس، على ان يعين محاضرون لساعات محدودة لبعض الفروع من القوانين ولاسيما القوانين الخاصة بالعراق .

ومن الممكن ان يعين الاستاذ منير القاضي استاذاً دائماً لتدريس مجلة الاحكام العدلية على ان نستقدم ثلاثة اساتذة من مصر من كبار المتخصصين في العلوم الحقوقية .

وطبيعي ان ذلك يستلزم تعديل الكثير من الاحكام الواردة في النظام الحالي - بل بالاحرى الاستعاضة عنه بنظام جديد تماماً - على ان يصرح فيه بأن :

أ - مدة الدراسة في كلية الحقوق تكون اربع سنوات للحصول على درجة الليسانس .

ب - تدرس الدروس في كلية الحقوق من قبل مدرسين دائمين يعينون بقرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة المعارف .

ج - عند الضرورة يعهد بتدريس بعض الدروس بقرار مجلس الوزراء الى محاضرين ، يتقاضون أجوراً تتناسب مع عدد ساعات المحاضرات التي سيلقونها .

والوزير صادق البصام وافق على كل ذلك وحصل على موافقة رئيس الوزراء ايضاً على اجراء هذه الاصلاحات الاساسية .

وعندما سافرت الى مصر اتصلت بالاستاذ عبد الرزاق السنهوري مباشرة ، وبعد البحث والمذاكرة ، تعاقدت معه ومع الدكتور زهير جرانه ، وعنده حسن الزيات كما بينت ذلك في البحث السابق .



وبعد وصول الدكاترة المشار إليهم قرر مجلس الوزراء إلغاء نظام الكلية

السابق وانتهاء خدمات جميع المحاضرين السابقين وأقر النظام الجديد .
وبما ان الكلية كانت انتقلت منذ مدة غير قصيرة الى بنايتها الجديدة وجمعت
في مكتبتها جميع منشورات الحكومة مع عدد من المؤلفات القانونية المختلفة ،
دخلت في طور جديد... بنظامها الجديد، وهيئتها الادارية والتعليمية الجديدة
وصارت تتقدم سنة عن سنة .



اقتراحات في سياسة المعارف

المبادئ الأصلية التي يجب اتباعها

- أ - التمسك بمبدأ « وحدة التربية والتعليم » تمسكاً تاماً .
- ب - الاعتناء بغرس « روح القومية والوطنية » اعتناءً كبيراً .
- ج - الاهتمام بتوليد « الروح العلمية » في المدارس الثانوية والعالية .
- د - الاعتناء « بالتربية البدنية وتنمية الروح الرياضية » في جميع المدارس من جهة ، وفي خارج المدارس من جهة أخرى .
- هـ - الاهتمام بالتربية الاخلاقية والبدنية والعقلية بصورة متوازية دون اهمال الواحدة بحجة الاعتناء بالأخرى .
- و - الاعتناء في أمر المدارس « بالكيفية » أكثر من « الكمية » والسعي وراء اصلاح الموجود قبل الاسترسال في تكثير العدد .
- ز - استحضار كل شيء في وقته ، مع التزام السرعة في الاستحضار .
- ح - التباعد عن مطالب المظاهر والسعي وراء الاعمال الجدية على الدوام .
- ط - السعي وراء ايجاد مدارس داخلية مؤسسة على أسس قومية ومجهزة بوسائل مادية جيدة .

القواعد النظرية التي يجب الأخذ بها

- ١ - ان واجب المعارف الأعلى هو تنشئة الطبقة المتنورة من جهة ، والسعي وراء نشر التعليم بين جميع طبقات الأمة من جهة أخرى . مع العلم بأن

الغاية الثانية لا يمكن ان تتحقق دون الاهتمام بالغاية الاولى.

ب - ان حركات مكافحة الأمية ونشر التعليم لا تجدي نفعا كبيرا ما لم تترافق بحركة ترمي الى استغلال مقدرة القراءة ، وضمان استمرارها بعد تكوينها ، وذلك بإيجاد كتب ونشرات تخاطب العوام وتفيدهم في وقت واحد .

ج - ان التعليم الصناعي لا يمكن ان يثمر وينتشر ما لم يتمش مع الحركة الصناعية ويتوافق بتشكيلات اقتصادية.

د - ان نجاح حركة التعليم الزراعي يحتاج في الدرجة الأولى الى وجود مدرسة زراعية « تطبق وتجرب الاصول الزراعية » مباشرة ، وتعلم « مهنة الزراعة » حقيقة ، مع حقول زراعية ، تقارن وتري نتائج تطبيق كل طريقة عياناً .

هـ - للوسائط والمباني تأثير كبير على سير التربية والتعليم ، فالمباني المدرسية وساحات الالعب وقاعات الاجتماع وورشات العمل وغرف المطالعة يجب أن تعتبر من الوسائط الضرورية لنهضة التربية والتعليم ، فكثير من الاهداف والغايات تبقى حبراً على ورق ما لم تترافق بحركة « انشاء فعلي » .

و - ان كل حركة اصلاحية وتجديدية في المدارس يجب أن تترافق بحركة اصلاح وتجديد في المعلمين وفي معاهد إحضار المعلمين .

الخطط العملية

ان تحقيق غايات المعارف وتنفيذ خططها الاصلاحية يتوقف من حيث الأساس على واسطتين مهمتين : المعلم والمال .

فيجب على المعارف أن تفكر على وجه الاستمرار في طرق استحضار هاتين الواسطتين الحيويتين وتسعى لمعالجة المشاكل التي تجاهاها في هذا الباب .

المعلم

يجب الاعتناء في :

- ١ - إحضار المعلمين اللازمين الوجهتين العلمية والمهنية .
 - ٢ - ضمان استمرارهم في خدمة التعليم مدة طويلة .
 - ٣ - تجديد وإتمام معلوماتهم وتنظيم وتقوية خبرتهم سنة فسنة .
- وكل ذلك بالوسائل التالية :

- أ - الاهتمام بدور المعلمين ، الاعتناء جدياً : أولاً ، يجمع أحسن وأقدر المعلمين هناك . ثانياً ، يتجهزها بأحسن الوسائل التعليمية . ثالثاً ، بزيادة حسن انتقاء طلابها . رابعاً ، بتأسيس مدارس تطبيقات نموذجية ملحقه بها .
- ب - الاهتمام بدروس دور المعلمين وجعلها متجهة بأجمعها نحو الهدف الأصلي ومستهدفة تقوية كفاءة المعلم العلمية والتعليمية على الدوام .
- ج - عمل كل ما يلزم لتقوية روح المهنة وغرس شغف التعليم في نفس الطلاب قبل تخرجهم .
- د - اتخاذ التدابير الفعالة لإدامة هذا الشغف .
- هـ - تنظيم رواتب المعلمين على أساس نوال زيادات مطردة ، حيث تصبـح « عدم الزيادة » عقوبة تنزل على التقصير لا « الزيادة » منحة تعطى إلى البعض .
- و - إحداث دورات صيفية منظمة ، وزيادة نجاعة مجلة المعلم الجديد ونشر كتب تربوية عملية لزيادة كفاءة المعلمين وتجديد وتقوية معلوماتهم .

المال

ان ميزانية المعارف قد تقربت من الدرجة القصوى التي يمكن الحصول عليها عن طريق أخذ حصة من الميراثية العامة ، فلا بد من إيجاد مورد خاص للمعارف

علاوة على ما يخصص لها من الميزانية العامة وذلك بوضع ضرائب خاصة تصرف الى الحاجات المحلية .

ان الوزارة كانت قد هيات عدة مشاريع في هذا الباب قبلا ، غير أن هذه المشاريع كانت أجلت لأسباب وملاحظات سياسية . أعتقد انه قد حان الوقت الذي يجب أن تؤخذ تلك المشاريع بنظر الاعتبار وان تستحدث الضرائب الخاصة .

ولا أشك في أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن سلوكها بصورة مشمرة لضمان حاجات المعارف المستقبلية .

٣٥ / ١١ / ٣

ساطع الحصري



خطة الخمس سنوات
التي قدمتها إلى وزارة المعارف
بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٣٦

أولا - خطة التوسع والتأسيس

- أ - السعي وراء نشر التعليم الأولي في الأرياف وبين العشائر بأوسع مقياس ممكن .
- ب - تزويد عدد المدارس الابتدائية في المدن الكبيرة حسب ما تقتضيه كثافة نفوسها .
- ج - عدم الالتفات إلى الطلبات المتعلقة بفتح مدارس متوسطة في مراكز الأقضية .
- د - عدم الالتفات إلى الطلبات المتعلقة بإضافة صفوف ثانوية إلى المدارس المتوسطة في مراكز الألوية الصغيرة عدا مركز لواء واحد علاوة على الموجودة الآن .
- هـ - مقابل ما جاء في الفقرتين السابقتين ، فتح أقسام ليلية في بعض المدارس المتوسطة وبعض المدارس الثانوية .
- و - تحويل المدارس المتوسطة للبنات الكائنة في مراكز الألوية الصغيرة إلى مدارس تدبير منزلي واشغال نسائية .
- ز - فتح أقسام داخلية في ثانويات البنات .
- ح - فتح مدرستين صناعيتين جديدين .

ط - تأسيس حوانيت وورشات صناعية ملحقة بمدارس الصناعة لتشغيل خريجيها .

ى - إحداث « أصول التسليف » لتمكين الخريجين من فتح حوانيت خاصة .

ك - التوسل بوسائل عديدة لتخريج عدد كبير من المعلمين كل سنة بصورة متناسبة مع حاجات المعارف المختلفة .

ل - اكمل ملاك كلية الحقوق على أساس تعيين أساتذة دائمين وأساتذة مساعدين .

م - اكمل تشكيلات دار المعلمين العالية وتوجيهها باتجاه يمكنها في المستقبل من أن تصبح نواة لسلكي الآداب والعلوم أيضاً .

ن - الاهتمام بشئون كلية الطب لكي تنتقل الى المعارف وتنضم الى كلية الحقوق لتكوين الجامعة العراقية في الوقت المناسب .

س - تأسيس مدرسة زراعية متوسطة وحقول زراعية .

ع - تحويل المتوسطة المسائية والثانوية المسائية الى دروس لغات ودروس تجارية (انها كانت أسست في دور كانت الحاجة إليها شديدة جداً . ولكنها الآن أصبحت وسيلة لتوظيف طـلاب المتوسطات والثانويات قبل اكملهم الدراسة . ولذلك يجب توقيف هذه المدارس اعتباراً من الصف الأول في السنة القادمة والاستعاضة عنها بدروس في اللغات الأوروبية وفي المعلومات التجارية فقط) .

ف - الاستمرار على إرسال بعثات جديدة بصورة مطردة على ألا يقل عددها عن الأربعين على كل حال .

ص - الاهتمام بالمكتبات العامة ومكتبات المدارس باستمرار .

ث - الاهتمام بالمباني المدرسية بصورة مستمرة ومطرودة .

- خ - الاهتمام بساحات الألعاب وقاعات الرياضة وقاعات الاشغال وحقول
الزراعة التي تحتاج إليها المدارس .
- ذ - الاهتمام باللوازم المدرسية والمختبرات .



ثانياً - الحاجات المالية :

(١) المدارس الابتدائية والأولية :

أ - ان التوسعات الطبيعية في المدارس الابتدائية والاولية المفتوحة الآن
تقضي بزيادة ملاك المعلمين في السنين الخمس المقبلة بالنسب التالية : ١٦٥ ،
١٣٥ ، ١٠٥ ، ٧٥ ، ٥٥ .

ب - واذا فتحنا كل سنة علاوة على ذلك أربعين مدرسة في القرى وخمس
مدارس في المدن الكبيرة ولاحظنا التوسعات الطبيعية التي تحتاج إليها
هذه المدارس الجديدة في السنين التالية ، نجد ان ذلك يقتضي زيادة
ملاك المعلمين بالنسب التالية : ٥٠ ، ٨٠ ، ١١٠ ، ١٤٠ ، ١٦٠ .

ج (اذا جمعنا الملاكين يظهر لنا أن العدد الذي يجب زيادته على ملاك معلمي
المدارس الابتدائية والاولية سنوياً يجب ان لا يقل عن ٢١٥ خلال
السنوات الخمس المقبلة .

د - إذا اعتبرنا معدل رواتب هؤلاء المعلمين ثمانية دنانير في الشهر يظهر لنا
أن المبلغ الذي يجب اضافته إلى ميزانيه المعارف لقاء ذلك بصورة
مطرده يكون ٢١٥٠٠ دينار كل سنة .

هـ - غير أننا يجب أن نلاحظ حاجة المعلمين إلى الترفيه ، وندخل في
الميزانية سنوياً ٦٥٠٠ دينار لترفيه قسم من معلمي المدارس الابتدائية

والأولية كل سنة بصورة مطردة .

و .. فيبلغ بذلك ما يجب اضافته إلى ميزانية المعارف لأجل التعليم الابتدائي والأولي ٢٨٠٠٠ دينار كل سنة خلال السنوات الخمس المقبلة .

(٢) المدارس الثانوية والمهنية :

أ .. ان المدارس الموجودة تحتاج إلى توسع ، وهذا يتطلب تزويد ملاك معلميها بالأعداد التالية خلال السنين الخمس المقبلة :

٣٦ ، ٣٥ ، ٣٠ ، ١٥ ، ١٢ .

ب .. وإذا فتحنا في السنة القادمة مدرسة ثانوية ليلية ومدرسة متوسطة ليلية ، وبعد سنة أخرى مدرسة متوسطة جديدة ومدرسة صناعية جديدة ومدرسة زراعية وأخرى تجارية ، وبعد سنة أخرى مدرسة صناعية أخرى ، نحتاج إلى زيادة عدد المعلمين الداخلين في هذا الملاك كما يلي خلال السنين الخمس المقبلة : ١٦ ، ٢٦ ، ١٧ ، ٨ ، ٨ .

ج - إذا جمعنا أعداد هاتين السلسلتين نجد ان حاجة هذا الملاك الى التزويد تكون كما يلي : ٥٢ ، ٥٧ ، ٤٧ ، ٢٣ ، ٢٠ .

د - اما المخصصات التي يجب اضافتها على الميزانية لأجل ذلك فتكون نحو ١١٠٠٠ دينار في السنة الاولى ، و ١٢٠٠٠ في السنة الثانية و ١٠٠٠٠ في السنة الثالثة و ٥٠٠٠ في كل من السنتين الرابعة والخامسة .

هـ - ويجب أن نضيف إلى ذلك المخصصات التالية لترفيه المعلمين : ٢٥٠٠ ، ١٥٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ٣٠٠٠ .

و - فيصبح مجموع ما يجب إضافته على فصل الرواتب من هذا الملاك : ١٣٥٠٠ ، ١٣٥٠٠ ، ١٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ ، ٧٠٠٠ .

ز - ويجب تزويد عدد الطلاب الداخلين بنسبة مائة وخمسين كل سنة .

ح - اذا لاحظنا هذه الزيادة أيضاً نجد ان الزيادة التي تحتاج إليها المعارف

كل سنة لأجل مدارسها الثانوية والمهنية تكون كما يلي : ١٦٥٠٠ ،
١٦٥٠٠ ، ١٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ .

(٣) المدارس العالية :

تحتاج المدارس العالية إلى زيادة تقرب من الثلاثة آلاف دينار كل سنة .

(٤) البعثات العلمية :

يجب إضافة ما يلزم لإرسال أربعين طالباً كل سنة ، وبما أن الطلاب يكملون
تحصيلهم عادة في أربع أو خمس سنوات فيجب إضافة نحو عشرة آلاف دينار
سنوياً .

ملحوظة : (ان هذه الحسابات مبنية على السنة الدراسية فتكييفها بمقتضيات
السنة المالية لا يغير النتائج بطبيعة الحال) .



ثالثاً - كيفية إيجاد هذه المخصصات :

ان مجموع الزيادات التي تتطلبها هذه التشكيلات يبلغ ٥٤٥٠٠ دينار في كل
من السنتين الأولى والثانية و ٥٣٠٠٠ في السنة الثالثة و ٤٨٠٠٠ دينار في كل
من السنتين الرابعة والخامسة

وهذا يعني زيادة مخصصات المعارف من ميزانية الدولة العامة كل سنة بنسبة
واحد في المائة تقريباً، خلال السنوات الخمس المقبلة الى ان تبلغ الى ١٥ في المائة .

ولتسهيل ذلك ، يجب ان تفرض ضرائب خاصة بالمعارف بنسبة واحد
بالمائة على ضريبة الأرض وعلى أجرة الأرض وحق الماء ، كما يجب ان تزداد
الرسوم الموضوعة على العرق وسائر المشروبات الكحولية والعطورات الأجنبية .
ومن الممكن اختيار طريقة التدرج في وضع هذه الضرائب الإضافية ، وزيادة

على ذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتحويل الأولوية حق وضع ضرائب خاصة ، وإيجاد موارد دائمة وتشديد عقارات لتكوين منابع واردات محلية .



رابعاً - قضية المباني :

يجب الاهتمام بالنفقات التي تقتضيها المباني على أساس : تشييد مدرسة ثانوية ومدرستين متوسطتين ، وخمس مدارس ابتدائية على الأقل كل سنة . ويجب ان تفرز المخصصات اللازمة لذلك من واردات النفط .

كما يجب تخصيص الضرائب المحلية عندما توجد لأجل المباني قبل كل شيء .

مدير التدريس والتربية العام



صادق البصام

صادق البصام كان حسن النية وجم النشاط ، وكان يقول ان أمور المعارف تدهورت خلال السنوات الأخيرة ، انحدرت إلى أسفل درجات الانحطاط . وإدارة المعارف تناست واجباتها الأصلية ، وصارت مرتعاً إلى المحسوبيات والوساطات . فكان يعلن عزمه على عمل كل ما يلزم لإصلاح هذه الأحوال ، وتحليص المعارف من الفساد .

ولكنه كان عصبي المزاج ، سريع الانفعال ، وشديد الاندفاع ، ويهتم كثيراً بما يقال عنه في المجالس الخاصة ، أو بالأحرى بما ينقلونه إليه - صدقاً أو كذباً - عن أحاديث تلك المجالس ، ويتأثر منها في أعماله الرسمية . وفضلاً عن ذلك ، كان يلتزم بعض الأشخاص التزاماً غريباً ، يبعد تفكيره عن كل مستلزمات العقل والمنطق .

وغني عن البيان ان هذه الخصائص النفسية ، كانت نقيض كل ما تستلزمه أعمال الإصلاح ، لأن الإصلاح الحقيقي لا يمكن ان يتم الا بالعمل المتواصل ، وفق خطة ثابتة موضوعة لتحقيق مبادئ وغايات سامية معينة .

وطبيعي ان بعض الظروف والأحوال ، كانت تثير في نفسه النوازع الشخصية وتجعلها تتغلب على نواياه الإصلاحية .

ولذلك كانت مواقفه وتصرفاته في أمور المعارف تتغير وتتقلب كثيراً بين الصالح والطالح .



وكان في وزارة المعارف حسب تشكيلاتها الاخيرة ، ثلاث دوائر رئيسية :
مديرية المعارف العامة ، مديرية التدريس والتربية العامة ، ومفتشية المعارف
العامة .

ان مديرية المعارف العامة كانت أسندت بالوكالة الى طه الهاشمي ، وخلال
قيام المومى اليه بأعباء المديرية المذكورة ، سارت الأمور سيراً طبيعياً ، وتم
معالجة العديد من المسائل وإصلاح العديد من الأمور .
ولكن وكالة طه الهاشمي ، لم تستمر طويلاً ، وعندما تخلى عنها بسبب كثرة
اشغاله الأصلية ، لم يسرع الوزير إلى تعيين مدير عام جديد ، وصار يتولى مهام
المديرية بنفسه ، واشتغاله بتفرعات الامور زادت من اتصاله بالاشخاص وتأثره
بأحوالهم وأقوالهم ومطالبهم المختلفة ، كما حركت مزاجه العصبي ، حتى انه صار
يشعر بإرهاق ، واخذ يفكر بتعيين مدير عام ، وطلب تحريرياً مني أن أبدي
رأبي في هذا الامر - وكان كثيراً ما يكتب استلته وطلباته على أوراق لم ير
لزوماً لتسجيلها) .

وأنا اوضحت رأبي بما يلي :

ان المدير العام الذي سيعين يجب أن يكون ممن سبقت لهم خبرة وخدمة
كافية واطلاع واسع في امور المعارف .
أما الأشخاص الذين سبقت لهم مثل هذه الخدمة والخبرة ، - من اصحاب
الدرجات الثلاث الأولى هم :

ناجي الأصيل - يوسف ابراهيم - طالب مشتاق .

وأعتقد أن طالب مشتاق اكثر خبرة من غيره في أمور المعارف . لأنه
اشتغل كطالب بعثة ، وكعلم ، ومفتش منطقة ، ومدير مدرسة ، ومدير منطقة ،
وسكرتير وزارة . كما اشتغل في منطقتي البصرة وكركوك ، علاوة على
اشتغاله في العاصمة ، سيما في مركز سكرتارية الوزارة .

١٩٣٦ / ٣ / ١٧ .

والوزير كتب تحت مذكراتي هذه ، الحاشية التالية :

ان الحصول على مدير عام تتوفر فيه المؤهلات اللازمة لأمر متعذراً جداً .
فالقضية إذن تنحصر في طالب مشتاق . فهل يمكن تعيينه مدير عام ؟ وإذا
عين ، فماذا ستكون وضعية التفتيش المتبلبل ؟ وهل لا يوجد عناصر أخرى ؟
لأنني فتشت وتحريت مدة ليست بالقليلة فلم اعثر ، فهل لكم تنويري بهذا
الخصوص ؟

١٩٣٦ / ٣ / ١٧

أنا لم افهم سبب ربطه بين تعيين مدير المعارف العام ، وبين وضعية التفتيش .
فلم ار أي داع للتردد في هذا الأمر ، ومع ذلك لم أر لزوماً لكتابة رأيي هذا ،
بل رأيت من الأوفق ان اكلمه شفهاً في هذا الأمر .

ومع ذلك بقي صادق البصام متردداً في هذا الأمر مدة غير قصيرة الى ان
استقر رأيه في تعيين خليل اسماعيل .

وخليل اسماعيل كان تولى وظيفة المدير العام في وزارات مختلفة ، ولكنه كان
لا يعرف شيئاً عن امور المعارف .

وفضلاً عن ذلك ، انه كان يحمل (عقلية المأمور) بمعناها اللغوي : يعمل
كل ما يؤمر به .

ولذلك تعيينه لم يعالج أي داء من ادواء المعارف . فإنه كان يراجع الوزير
في كل أمر . فالوزير بين اشغاله في مجلس الوزراء ، وفي مجلس النواب كان
يشتغل بكل كبيرة وصغيرة - كأنه مدير عام - .

وطبيعي ان هذه الحالة كانت تباعد بينه وبين ميادين الاعمال التنظيمية
والاصلاحية الحقيقية ، وتطلق العنان الى نوازه الشخصية .

*

أما مواقفه مني ومن آرائي ، فقد تقلبت وتذبذبت كثيراً : بدأ بداية

حسنة ولكنها انتهت بأسوأ الصور .

في بادئ الأمر ألح عليّ إلحاحاً شديداً لقبول الوظيفة ، والتعاون معه . وانا قبلتها بعد تردد كبير ، على ان احتفظ بمديرية الآثار القديمة ، وان لا اشتغل في الوزارة بشيء غير الأمور العلمية والتنظيمية . وسارت الأمور خلال الأشهر الخمسة الأولى سيراً حسناً ، غير أن صادق البصام ما كان يميز الأمور العلمية عن الأمور الادارية ، وكثيراً ما كان يغضب على كل رأي يخالف رأيه . فضلاً عن أنه ما كان يدرس الأمور متجرداً عن نوازعه الشخصية ، حتى انه عندما قرأ المذكرة التي وجهتها إلى مدير المعارف العام مبيناً النواقص التي لاحظتها في استعراض الرياضة والكشافة ، ثار عليها ثورة غريبة ، واعتبر حركتي هذه تحكماً على المديرية العامة واتهاماً للوزارة !

*

ان سلوك صادق البصام هذا المسلك ، متناسياً كل نوايا التنظيم والاصلاح التي كان يبديها قبلاً ، لم يترك لي املاً في تغيير وتحسين الاوضاع . فقررت ان اتنحى عن اعباء مديرية التدريس والتربية العامة ، فطلبت من الوزير اعفائي من الوظيفة المذكورة لكي أقتفرغ إلى أمور الآثار القديمة . والوزير كتب لي جواباً يتضمن كثيراً من المغالطات وينتهي بهذا السؤال :

« إذا كانت كرامتك تحول دون اشتغالكم في معيتنا في مديرية التدريس ، فهل إنها ستسمح لكم بالبقاء في مديرية الآثار القديمة التابعة لنا ؟ وأنا أجبت على هذا السؤال بما يلي :

لا أدري من أين استخرجتم كلمة « الكرامة » في هذا الباب ، إني ممن يعرفون معنى « الوظيفة الحكومية » حق المعرفة ، ويميزون بين اختلاف الرأي والاختلاف الشخصي كل التمييز ، ولا أجد في الاشتغال بعبية أي شخص كان ما يمس (الكرامة) . ولعل أبرز دليل على ذلك ، أنني عندما انسحبت من مديرية المعارف العامة ، رجحت الاشتغال بالتعليم تحت إدارة موظف من الدرجة

الخامسة ، ولم أجد في ذلك ما يمس (كرامتي) ؛ بل رجعت الاشتغال بهذه الصورة على قبول الوظائف الكبيرة الرئيسية التي كانت عرضت عليّ عند ذاك .
فاذا اختلفت مع معاليكم في الخطة التي يجب اتباعها في تنظيم شؤون المعارف ، فرأيت أن أتنعى عن الوظيفة المذكورة ، هذا لا يمنعني عن الاشتغال في إدارة الآثار القديمة التي تجري أمورها وفقاً لقواعد علمية بحثة .

*

بعد هذه المخاطرة ، هدأت أعصاب صادق البصام ، وكتب لي ورقة يقول فيها : (إنه يعتبرني أخاً أكبر له ، ويرجوني أن أواصل العمل) .
وبناء على ذلك رأيت ان أبقى في الوظيفة الى حين إتمام قضايا البرامج الجديدة ، ولكن صادق البصام في إحدى جلسات مجلس المعارف التي كانت خصصت لدرس البرامج، تهور تهوراً شديداً ولم يترك لي أي مجال لإتمام العمل، فقدمت استقالي بصورة نهائية .

*

إني لا أري لزوماً لاستعراض الكثير من مواقف وأعمال صادق البصام الغريبة ، فأكتفي بالإشارة إلى ثلاثة نماذج يعود كل واحد منها إلى ساحة من ساحات أعمال المعارف :

- في مسألة تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي آداب وعلوم .
 - في استعراض الرياضة البدنية والكشافة .
 - في المناهج الجديدة .
- كما سيجد القراء تفاصيلها في الأبحاث التالية :

مسألة

دار المعلمين العالية والجامعة العراقية

أراد صادق البصام أن يتوج أعماله في وزارة المعارف بإنشاء الجامعة على الفور ...

إنه كان يعتقد أن تأسيس الجامعة من أبسط الأمور وأسهلها : كان قد أعيد إنشاء دار المعلمين العالية ، وكان فيها فرع للآداب وفرع للعلوم . فيمكن تأسيس الجامعة بتحويل هذين الفرعين الى كلية الآداب وكلية العلوم ، ثم جمع هاتين الكليتين بكلية الحقوق وكلية الطب الموجودتين حالياً . وبما أن ميزانيات هذه المؤسسات مقررة قبلاً ، فإن الأمر لا يحتاج الى شيء غير الحصول على الاعتمادات اللازمة لمدير الجامعة ودبوانه . وهذا لا يتطلب أكثر من ألفي دينار في السنة ، على أكثر تقدير .

وأما الأساتذة الجديرون بالتدريس في كليتي الآداب والعلوم ، وأما المختبرات والمكتبات الضرورية للجامعة .. فإن صادق البصام كان بعيداً عن التفكير فيها بعداً كبيراً .

والغريب أنه قدم مشروعه الى رئاسة الوزراء ، دون أن يكلمني فيه ، أو يجعله موضوع درس وبحث في مجلس المعارف الذي كنت من جملة أعضائه ، مع أنه كان يعرف مبلغ اهتمامي بشئون دار المعلمين العالية . وأنا لم أطلع على هذه القضية ، إلا بما نشرته إحدى الصحف اليومية .

فقررت أن أصارحه في غرابة خطته هذه ، وذهبت الى غرفته ، وقلت له :

- بعد الاشارة الى ما جاء في الجريدة - : ألا ترون من الغريب أن مدير التدريس والتربية العام في الوزارة ، لا يطلع على هذا المشروع الهام إلا من كتابات الجرائد ؟

صادق البصام ، إحمراً قليلاً ، وقال - بعد شيء من التلعثم - :

- لا .. هذا ليس مشروعاً بمعنى الكلمة .. أنا كتبت الى رئيس الوزراء ، لكي أعرف رأيه الشخصي في الأمر .
أنا لم أقتنع بصحة قوله هذا ، ومع ذلك لم أر من الموافق ان أطيل الحديث معه في هذه القضية الآن ، فقلت له :
- إذن ، إسمحوا لي أن أفكر أنا أيضاً في القضية ، وأقدم لكم رأيي فيها بمذكرة مفصلة .

*

فكرت ملياً في الخطة التي يجب ان أنتهجها في كتابة المذكرة ، وفي معالجة القضية .

كنت أعرف أن فكرة « انشاء جامعة عراقية » كانت فكرة خلاصة ، ينجذب إليها الكثيرون من رجال البلاد ، دون أن يفكروا فيما يحتاج إليه تأسيس جامعة حقيقية .

حتى ان فهمي المدرس كان قد وجد أنصاراً ومؤيدين ، عندما زعم أن تكوين الجامعة لا يستلزم شيئاً غير تغيير بعض الأسماء وبعض الأمكنة .

فليس من الغريب ، ان ينجذب اليها صادق البصام أيضاً ، ويقرر - باندفاعيته المعلومة - انشاء الجامعة على الفور ، دون ان يوطد العزم على استكمال الوسائل اللازمة لذلك ، وفق خطة تستلزم العمل عدة سنوات متواليات .

لو أراد تكوين الجامعة عن طريق جمع كليتي الطب والحقوق الموجودتين حالياً ، لما رأيت لزوماً لمعارضته في هذا المشروع ، لأنني لأجد في ذلك « ضرراً »

وان لم أجد فيه « فائدة » أيضاً .
ولكنه يريد ادخال دار المعلمين العالية في مشروع الجامعة . وانا أعتقد أن ذلك يؤدي إلى نتائج مضرّة جداً .

ان دار المعلمين العالية كانت - في نظري - من أهم أجهزة المعارف . والغاؤها - سنة ١٩٣١ - كان من أعظم الأخطاء التي ارتكبتها وزارة المعارف ، بعد استقالي من مديرية المعارف العامة .

لأن عدد خريجي المدارس الابتدائية كان أخذ يزداد زيادة كبيرة في معظم مراكز الأولية . فكان من الطبيعي أن تنهال على وزارة المعارف ، العرائض والمضابط التي تطالب - بكل إلحاح - فتح صفوف ومدارس متوسطة وثانوية في مراكز الأولية ، لكي يستطيع الأطفال مواصلة الدراسة فيها ، بعد تخرجهم من المدارس الابتدائية . وكان من الطبيعي أن تعقب هذه الطلبات ، سلسلة من التظلمات والتشكيات ، عن أحوال الأطفال الذين يقعون دون مدارس ، كما كان من الطبيعي أن تجد هذه الطلبات تأييداً قوياً من المتصرفين والنواب والأعيان . فصارت وزارة المعارف تضطر إلى تلبية هذه المطالب المتواصلة ، وإلى فتح صفوف ثانوية في مراكز الأولية . ولكنها ، لعدم وجود معلمين مؤهلين لتولي واجبات هذه الدرجة من التعليم ، كانت تضطر إلى أن تعهد بمهام التعليم في الصفوف والمدارس المذكورة إلى معلمين من المدارس الابتدائية ، المتخرجين من دار المعلمين الابتدائية ، وذلك كان يؤدي إلى انحطاط مستوى التعليم فيها ، انحطاطاً مؤسفاً جداً .

ولذلك ، فإن إعادة تأسيس دار المعلمين العالية - على اساس أن تكون مدة الدراسة فيها سنتين بعد الدراسة الثانوية - ، صارت في مقدمة الأمور التي حبذتها وأيدتها بكل قوة - سنة ١٩٣٥ - عندما توليت وظيفة (مدير التدريس والتربية العام) .

ولكن ، قبل أن يمضي على هذا التأسيس الجديد ، أكثر من أربعة أشهر ،

يأتي الوزير صادق البصام بمشروع يستهدف تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي العلوم والآداب في الجامعة .

وأنا لا أشك في ان تنفيذ هذا المشروع يخلخل بنية التعليم الثانوي في البلاد خلخلة شديدة : ويقضي على كل الخطط التي وضعت - والتي يمكن أن توضع - وعلى كل التدابير التي اتخذت - والتي يمكن اتخاذها - ، لإصلاح شؤون التعليم الثانوي ، وضمان تقدمه ، دون الاستعانة بمعهد يتولى اعداد وتخريج المعلمين اللازمين لذلك . ان الجامعة تحتاج إلى أساس متين من التعليم الثانوي ، فلا يجوز لها أن تبدأ العمل بخلخلة ذلك الأساس وتهديمه .

ولهذه الأسباب ، قررت أن أعارض هذا القسم من مشروع صادق البصام بكل قوة ، وكتبت مذكرتي على هذا الأساس .
أنقل فيما يلي أهم أقسام المذكرة - وهو القسم الذي يتعلق بدار المعلمين العالية :

ملاحظات حول مشروع الجامعة

« بما أن قضية الجامعة أصبحت من المسائل التي توضع على بساط البحث في محافل كثيرة ، رسمية وغير رسمية ، رأيت من واجبي أن أدون رأيي فيها بصورة صريحة .

وبما ان الاقتراح الأصلي المتعلق بهذه القضية يقضي بتحويل فرعي العلوم والآداب الموجودين في دار المعلمين العالية التي تأسست هذه السنة إلى كليتي العلوم والآداب - مع معهد للتربية ملحق بهما - وتكوين الجامعة من هاتين الكليتين المزمع انشاؤهما مع كليتي الحقوق والطب الموجودتين الآن ، أرى من الضروري أن يقسم البحث إلى قسمين أساسيين :

١ - قضية تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي العلوم والآداب .

٢ - قضية انشاء الجامعة من الكليتين الموجودتين ، دون إلحاق دارالمعلمين العالية اليهما .



» في قضية تحويل دار المعلمين العالية إلى كليتي العلوم والآداب ، أرى من الضروري أن ألفت الأنظار إلى النقاط التالية :

١ - ان دار المعلمين العالية ، أسست بقصد تخريج معلمين للمدارس المتوسطة وحدها ، لا لصفوف المدارس الثانوية كلها .

٢ - ان عدد المدارس المتوسطة وحالة ملاك معلميها ، مما يستلزم اتخاذ التدابير الفعالة لإيجاد هذا الصنف من المعلمين بأعظم ما يمكن من السرعة .

٣ - إن تخريج هؤلاء بسرعة ، - مع إكسابهم الأهلية اللازمة للعمل المطلوب منهم كما ينبغي ، يتطلب من دار المعلمين العالية أن تحشد قواها في هذه الناحية ، وأن توجه تدريساتها توجيهاً كلياً نحو هذه الغاية ، للحصول على أحسن النتائج في أقصر مدة ممكنة .

٤ - إن تحويل دار المعلمين العالية من الآن إلى كليتي العلوم والآداب لا يمكن أن يتم إلا بأحد الأمرين التاليين :

أ) - تضحية الغاية العملية والحاجة الفعلية المشروحة آنفاً ، في سبيل فكرة الكلية واسمها .

ب) - الاكتفاء بتحويل الاسم ، دون استهداف التوصل إلى المستوى العلمي والثقافي الذي يفهم عادة من تعبير كليتي العلوم والآداب .
إنني أعتقد أن كلا الأمرين ، مما يجب اجتنابه اجتناباً تاماً .



وبعد بعض التفاصيل المتعلقة بمستويات التعليم المطلوبة في كل من المدارس

المتوسطة والمدارس الثانوية الكاملة ، وفي كليات العلوم والآداب ، نقلت البحث إلى خصائص دور المعلمين ، فقلت :

« إن الملاحظات السالفة تتعلق بالغاية الأصلية ومستوى التعليم . غير أنه يجب علينا أن نلاحظ من جهة أخرى : ان دور المعلمين في حد ذاتها من المعاهد التي تؤسسها الحكومات لغايات خاصة ، ولا سيما أن الحكومة العراقية تصرف على طلابها نفقات إعاشة وكتب علاوة على مصاريف الدراسة ، وذلك للاستفادة منهم في مهمة معينة ، حسب عقود تعقد معهم بصورة قانونية . فشروط تنشئة هؤلاء تختلف - بطبيعة الحال - عن شروط تنشئة طلاب الجامعات اختلافاً كلياً . فالشروط التي تعتبر موافقة لطلاب كلية الحقوق - مثلاً - لا تتلاءم مع الشروط اللازمة لدار المعلمين العالية .

وهذه أيضاً من النقاط التي تتطلب منا أن لا نجازف بإدخال دار المعلمين العالية في نطاق جامعة لم تتأسس ، وفق أنظمة لم تتأصل .
فالمصلحة تقضي - من جميع هذه الوجوه - بترك دار المعلمين العالية مستقلة عن شؤون الكليات ، مع اتخاذ كل التدابير الممكنة لإيصالها إلى درجة الكمال ، وفقاً لغايتها الخاصة ، دون تضحية شيء منها لغايات جامعية .



صادق البصام ، قال لي مرة - بعد مطالعة مذكرتي :
- أنت تتمسك كثيراً بدار المعلمين العالية . ولكن الدكتور السنهوري أخبرني ان في مصر ، ألغوا دار المعلمين العالية ، وأنشأوا « معهداً للتربية » .

ولكني ، قلت له : - نعم ، .. ولكنهم لم يلحقوا معهد التربية بالجامعة ، مع أن الجامعة المصرية مؤسسة على أسس قوية ، ومتمتعة بسلطات واسعة جداً ..
أنا كنت أعرف كيف تأسس معهد التربية في القاهرة ، بناء على اقتراح البروفسور كلاباريد . وكنت زرقته ، وحضرت طائفة من محاضراته ، وتكلمت

مع مديره والبعض من أساتذته . فضلاً عن ذلك ، كنت علمت ، أن بين رجال المعارف في مصر تيار قوي يرى وجوب إعادة تأسيس دار المعلمين العالية ، لتعمل بجانب معهد التربية .

ولكنني لم أرَ فائدة من توسيع البحث مع صادق البصام في هذه الأمور ، وعدت إلى التكلم عن دار المعلمين العالية ، وقلت له :

– ويجب علينا أن نلاحظ ان دار المعلمين العالية في مصر ظلت تعمل منذ عدة عقود من السنين ، وخرجت إلى البلاد عدداً كبيراً من المدرسين . واحوالنا الحالية لا تشبه احوال مصر في هذا المضمار ، كما ان حاجاتنا نحن ، – في الحالة الحاضرة – تختلف عن حاجات المدارس المصرية اختلافاً كبيراً جداً ... وبعد ذلك ، رأيت ان انقل الحديث الى موضوع اهم من ذلك .

وقلت : وارجو أن لا تظنوا أن نظام التعليم في مصر وصل الى درجة الكمال . بل ان في ذلك النظام اخطاء ونواقص كثيرة وكبيرة جداً ، كما شرحت ذلك في المحاضرة العامة التي ألقيتها بعد عودتي من مصر في السنة الماضية .



بعد بضعة أيام ، أرسل الوزير رسالة الى كل من :

وزير الداخلية .	رشيد عالي الكيالي
رئيس المجلس النيابي .	محمد زكي
عميد كلية الطب .	الدكتور حنا خياط
مدير التدريس والتربية العام .	ساطع الحصري
عميد كلية الحقوق .	الدكتور عبد الرزاق السنهوري
من أساتذة دار المعلمين العالية .	الأستاذ عبد الوهاب عزام

يدعوهم بها ، إلى الحضور في ديوان وزارة المعارف في ١٩٣٦/٢/٨ ،
للمذاكرة في مشروع الجامعة .

عند الاجتماع، علمت - مما لاحظته خلال الاجتماع ومما اطلعت عليه بعد الاجتماع - أن غرضه الأصلي من هذه الدعوة كان تحضير القوانين والأنظمة اللازمة للجامعة ، ولكلياتها المختلفة . لأنه كان يعتبر أساس المشروع لاحتياج الى مذاكرة . ومع ذلك ، أنا اعترضت على كل ما جاء في المشروع عن دار المعلمين العالية . أخذت أسرد وأشرح الملاحظات التي ذكرتها آنفاً ، وألفت الأنظار بوجه خاص الى طلبات الأولوية المتوالية والمتزايدة ، وإلى حاجة البلاد الشديدة إلى إعداد المعلمين الذين تحتاج إليهم المدارس المتوسطة ، وأكدت على وجوب ترك دار المعلمين العالية الحالية خارج مشروع الجامعة ، لتؤدي المهمة التي أنشئت من أجلها ..

صادق البصام أراد أن يرد على كلامي هذا ، قائلاً :
- هذه المهمة ستقوم بها كلية العلوم وكلية الآداب ، عوضاً عن دار المعلمين العالية ..

ولكني اعترضت على ذلك ، قائلاً :
- هذا لا يمكن ، لأسباب عديدة ، أولاً : إن مدة الدراسة في الكليات الجامعية لا يمكن أن تقل عن أربع سنوات . في حين أن دار المعلمين العالية تقوم بإعداد المعلمين الذين تحتاج إليهم المدارس المتوسطة في سنتين . وبعد ذلك بينت الفروق الكبيرة القائمة بين دار المعلمين العالية وبين الكليات من وجهة شروط قبول الطلاب ، ومناهج الدراسات . ان أعضاء اللجنة ، اختاروا الصمت خلال هذه المناقشة . وصادق أراد ان ان ينهيها ، قائلاً :

- انا كنت عرضت مشروعى الى فخامة رئيس الوزراء . وهو وافق عليه موافقة تامة . والآن ، علينا ان ننتخب لجنة لإعداد مشاريع القوانين والانظمة اللازمة للجامعة ولكلياتها المختلفة .

*

بعد انتهاء الاجتماع، فكرت فيما قاله صادق البصام عن موافقة رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، وقررت ان أتصل به، وان أطلعه على رأيي في المشروع. فأرسلت اليه نسخة من مذكرتي التي تضمنت ملاحظاتي على مشروع الجامعة، وأرفقتها بكتاب خاص، لخصت فيه سير القضية. وبعد ذلك، التقيت به في داره، وأكدت على ضرورة إبقاء دار المعلمين العالية، خارج مشروع الجامعة. ثم نقلت الحديث الى مشروع الجامعة نفسها، وبينت له رأيي فيما يجب عمله لتأسيس الجامعة على أسس قوية، قلت:

– يجب قبل كل شيء، اتخاذ التدابير اللازمة لإعداد الأساتذة القادرين على تولي التدريس في مختلف كليات الجامعة.

لأنه لا يمكن تأسيس جامعة – تستحق اسم الجامعة – على أيدي الرجال الموجودين في البلاد حالياً.

كما انه لا يمكن تأسيس الجامعة على أساس استخدام جميع الأساتذة من خارج العراق.

فلا بد من العمل لإعداد اساتذة عراقيين ذوي الكفاءات العالية، لكي يتولوا التدريس، بجانب الأساتذة الجامعيين الذين يستقدمون من الخارج.

ان البعثات التي اوفدها وزارة المعارف إلى الآن، كانت تستهدف اعداد المدرسين اللازمين للمدارس الثانوية ولدور المعلمين. فيجب عليها ان توفد الآن بعثات من درجات أعلى، ليصلوا الى المستويات التي يتطلبها التدريس في كليات الجامعة.

اذا عملنا على هذا الأساس من الآن، واخذنا نعد العدة لإحضار المباني والمختبرات والمكتبات ايضاً تدريجياً، نستطيع ان ننشئ الجامعة بعد خمس سنوات، وننظمها على مستواها العلمي كل الاطمئنان.

ياسين الهاشمي، وافق على آرائي هذه.



كنت قد لاحظت – خلال الاجتماع الذي ذكرته آنفاً – على وجوه بعض

الأعضاء - ولا سيما على وجه كل من السيد رشيد عالي الكيلاني والاستاذ محمد زكي - ، آثار حيرة ظاهرة . وقد عرفت أسباب ذلك بعد مدة :
ان صادق البصام كان تذاكر مشروع الجامعة مع الدكتور عبد الرزاق السنهوري ووجد منه تحبيذاً تاماً وتشجيعاً قوياً . بعد ذلك تولى السنهوري عرض المشروع على كل واحد منهما في كلية الحقوق . وكل واحد منهما ، خلال مذكراته مع السنهوري وافق على المشروع ، دون ان يعرف شيئاً عن قضايا دار المعلمين العالية .

فكان من الطبيعي ان يختار في امره ، عندما وجد نفسه أمام الحقائق والحاجات التي سردتها وشرحتها خلال الاجتماع . ولا سيما ان رشيد عالي بصفته وزيراً للداخلية ، ومحمد زكي بصفته رئيساً لمجلس النواب ، كان يعرف كثرة مراجعات ومطالبات المتصرفين والنواب والاعيان ، لفتح المدارس المتوسطة والثانوية في مراكز الألوية ، وكان من الطبيعي أن يضطر الى الامتناع عن تأييد صادق البصام في امر دار المعلمين العالية .



أزمة الاستعراض

إن استعراض الفتوة والرياضة والكشافة الذي جرى في الأسبوع الأول من شهر أيار سنة ١٩٣٦، ولد أزمة غريبة ، ما كانت تخطر ببالي بوجه من الوجوه . لقد لاحظت خلال الاستعراض والتارين أخطاء ونواقص كثيرة ، رأيت من واجبي - بصفتي مديراً عاماً للتدريس والتربية - أن ألفت أنظار المسؤولين إليها ، لم أكلم أحداً من الأساتذة والمديرين القائمين بتنظيم الاستعراض والتارين ، بل وجهت خطابي الى مديرية المعارف العامة . التي هي المرجع الأصلي لجميع هؤلاء ، لكي تقوم هي ، بما تراه من التبليغات والتنبيهات .

فكتبت المذكرة التالية ، وأرسلت صورة منها الى الوزارة لتطلع عليها :
مديرية المعارف العامة

لقد لاحظت في استعراض الفتوة والرياضة والكشافة الذي جرى يوم الجمعة نواقص كثيرة فرأيت من واجبي ان أذكر الجوهريه منها فيما يلي :

- ١ - إن التارين الرياضية ولا سيما الأعمال الكشفية جرت بشيء من البطء والارتخاء ، وظلت قليلة النشاط بوجه عام ، ولا حاجة للبيان ان السرعة والنشاط من أهم الأوصاف التي يجب أن تتحلى بها هذه الأعمال ، ولا سيما الكشفية منها .
- ٢ - إن التارين الرياضية التي قامت بها التلميذات كانت نموذجاً مؤلماً لعدم النظام . وقد لاحظت أن ذلك نتج في الدرجة الأولى من خطأ في الخطة المرسومة لترتيب البنات في ساحة التمرين : إذ أن البنات تقدمن إلى الساحة المذكورة

بصورة تؤدي الى ترتيب المدارس الواحدة خلف الاخرى عوضاً أن تصبح الواحدة بجانب الاخرى كما كانت الحالة في مدارس البنين . وذلك ولد النتيجة التاليتين بطبيعة الحال :

أولاً - تشوشت أوضاع البنات الصغار بالنسبة إلى أوضاع البنات الكبار .
ثانياً - إن كل صف من الصفوف تألف من بنات ينتسبن إلى مدارس مختلفة لم يتعودن التمرين معاً بصورة اعتيادية .
فكان من الطبيعي أن يجعل هذا الترتيب تنظيم الحركات من « الامور المتعسرة جداً » كما أنه كان من الطبيعي ان يؤدي إلى جعل « عدم النظام » أكثر ظهوراً في أعين المتفرجين .

ثالثاً - إن الكشفة أقدمت على رفع العلم وترتيل نشيد العلم في حين أن موسيقى الجيش كانت مستمرة في عزف قطعة موسيقية لا علاقة لها بالعلم وبنشيد العلم بوجه من الوجوه . وبهذه الصورة ضاع رونق عملية رفع العلم بين الضوضاء المتولدة من تخالف الموسيقى والنشيد . ولا حاجة للبيان ان رفع العلم من الامور التي يجب ان تكون موضع عناية كبيرة ونظام دقيق . فتستوقف أنظار جميع المتفرجين ببهائها وجلالها ، وتثير في نفوسهم روح الإجلال والاحترام نحو العلم .
إنني أذكر هذه النقاط الجوهرية راجياً أن تلفتوا أنظار ذوي العلاقة إليها لكي لا تتكرر في الاستعراضات والتأبين المقبلة .

مدير التدريس والتربية العام

صورة منه إلى : وزارة المعارف للاطلاع .
ولكنني دهشت عندما تلقيت من الوزير كتاباً ينم عن استنكاره لتصرفي ،
ويستوضع مني المنبع القانوني الذي استندت إليه :

العدد ٧١١٨/١٥/١٨

التاريخ ١٩ صفر ١٣٥٥

١١ مايس (١) ١٩٣٦

١- مايس : يعني مايو أو أيار .

الموضوع - إستيضاح عن صلاحية

الى مديرية التدريس والتربية العامة

جواباً على صورة كتابكم المرقم ٧٠٣٨/١٥/١٨ والمؤرخ ١٠ مايس ١٩٣٦ .
نود إعلامنا عن المنبع القانوني الذي انبعث عنه الواجب الذي دفعكم إلى توجيه ملاحظاتكم الانتقادية حول الاستعراض ، وذلك إلى مدى المعارف العامة المسؤولة عن نتائجه أمام هذه الوزارة واكتفائكم بتبليغ صورة الكتاب العلني الى مقام الوزارة الذي أضحي بهذه العملية مرجعاً تبلغ اليه « صور كتب » بغية الاعلام فقط .

وزير المعارف

صورة منه إلى مديرية المعارف العامة

وكان من الطبيعي أن أندش من هذا الكتاب . لأن عملي لم يتجاوز حدود إبداء الملاحظات الفنية للمرجع المسؤول حسب الأصول .
فأريت أن أجيب على سؤاله بالمذكرة التالية ، لتبين المواد النظامية التي عملت بموجبها في توجيه ملاحظاتي الى مديرية المعارف العامة :

٢٠ صفر ١٣٥٥

١٢ مايس ١٩٣٦

الى وزارة المعارف

جواباً الى كتاب معاليكم المرقم ٧١١٨ / ١٠ / ١٨ والمؤرخ ١١ مايس ١٩٣٦ .
١ - ان الفقرة الأولى من المادة العاشرة من نظام وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥ . تخول مديرية التربية والتدريس العامة حق نخابة الدوائر .
٢ - ان الفقرة (د) من المادة السادسة من النظام المذكور تصرح : بأن التربية البدنية من الشعب التابعة الى مديرية المعارف العامة .

ولما كانت الملاحظات التي دونتها في الكتاب المبحوث عنه تتعلق بالتربية البدنية وكيفية تطبيق مناهج التربية البدنية ، وجهت كتابي إلى مديرية المعارف العامة التي هي المرجع الاصيل للشعبة المشار اليها ، وقدمت نسخة منه لمعاليتكم لتطلعوا عليه بصفتم المرجع الأعلى في الوزارة .

مدير التدريس والتربية العام

صورة منه الى : مديرية المعارف العامة

ولكن - من الغريب - ان الوزير ثار أكثر فأكثر ، وزعم ان تصرفي كان بمثابة « تأمر » على المديرية العامة ، و « وتحكم على الوزارة - فأرسل إلي الكتاب التالي :

العدد ٧٢٤٣

التاريخ ١٣ مايس ١٩٣٦

الى مديرية التدريس والتربية العامة

اشارة الى كتابكم المرقوم ٧ / ٤٤٧ والمؤرخ ١٢ مايس ١٩٣٦ يقضي مبدأ الانتظام في سير الأعمال لكل وزارة أن يعرف كل عضو فيها حدود الصلاحيات المخولة له بمقتضى القوانين والأنظمة . وان يقوم كل من الموظفين بواجباته الرسمية التي تعهد القيام بها وفقاً للغاية التي تأسست من أجلها وظيفته . فتحدي الحدود المرسومة في ممارسة شؤون الوظيفة يسبب حتماً ترجرج المحور الذي يدور عليه دولاب العمل المنتج والانحراف عن السبل المرسومة للقيام بالواجب يضيع الهدف المنشود ويؤدي بالنتيجة إلى عدم الاستقرار غير المقصود . وتحدي الموظف حدود وظيفته باستعمال صلاحيات الغير بكيفية يتجاوز معها على حقوق المرجع المسؤول ذلك الموظف تجاهه مما يوقف دولاب العمل ويسبب

ضياح المرجع الحقيقي . كما ان الشذوذ عن السبل التي أقرتها القوانين والانظمة بصورة لا يهتم معها الموظف حتى ولا الجاهلات التي يحتمها أصول المخاطبة والمكاتبة كأن يسند إلى مقام وزارة « ينتمي إليها » تهما لا يصح تثبيتها « حتى وان كانت حقيقية » ، في كتاب رسمي موجه بصورة علنية مما يضعف ولا شك أركان القواعد التي يستمد الوزير منها سلطته للهيمنة على شؤون الوزارة وعلى القائمين بتلك الشؤون من سائر الموظفين المرؤوسين . هذا وان ركوت رئيس دائرة الى مخاطبة مرجعه وغير مرجعه بصورة تحريرية رسمية وعلنية في كافة الأمور الداخلية في اختصاصه والخارجة عن حدود ذلك الاختصاص ينم حتماً عن فقدان الثقة وزوال حسن التفاهم الأمر الذي يعمل في جعل الوضع الاداري في الوزارة مترجرجاً وما يؤدي الى عرقلة المساعي المبذولة للحصول على نتائج مثمر لأي عمل يتطلب القيام به الواجب العام .

لا نرغب في التطرق إلى جمع ما قد وقع من أمور مؤلمة ولدت في نفوس الموظفين شعوراً يختلف عن الذي كنا نحرص على انماؤه في نفوسهم ونقف امام تجاوزكم موقف المتريث حتى الاطلاع على البواعث التي انتجته ، إلا اننا نود أن تحيطوا علماً بأن الفقرة الأولى من المادة العاشرة من نظام وزارة المعارف رقم ٣٥ لسنة ٣٥ تحول مديرية التدريس والتربية العامة حق مخابرة الدوائر فيما يتعلق بشؤون دائرتها فقط . وليست هناك أية علاقة للاستعراض بتلك الشؤون ، كما انه لا صلة لملاحظاتكم الانتقادية بكيفية تطبيق منهج يخص التربية البدنية . لان الاغلاط المشار اليها في كتابكم كانت منبعثة عن دوافع ادارية وكان قد حصل قسم منها لأسباب اضطرارية قهارة لم يكن باستطاعة القائمين بتلك الشؤون تلافيها أو الحيولة دون وقوعها ، فتوجيه ملاحظات انتقادية إلى المديرية العامة بالكيفية التي حصلت تعتبر ولا شك مخالفة صريحة لاحكام النظام التي بمراعاتها وحدها يتحقق الاستقرار المرغوب فيه .

وزير المعارف

صورة منه إلى مديرية المعارف العامة

فكان عليّ أن أعترض على المزاعم الواردة في هذا الكتاب . وأدافع عن سلامة تصرفي في هذا المضمار :

٢٤ صفر ١٣٥٥

١٦ مايس ١٩٣٦

إلى وزارة المعارف

جواباً إلى كتاب معاليكم ٧٢٤٣ والمؤرخ ١٣ مايس ١٩٣٦ .

ان كتابي المرقم ٧٠٣٨/١٥/١٨ والمؤرخ ١٠ مايس ١٩٣٦ . لا يحتوي على كلمة واحدة تخرج عن نطاق الملاحظات العلمية والتربوية المتعلقة بالتأريخ الرياضية والكشافية « التي قسام بها فريق من » طلاب دار المعلمين والمدارس الثانوية والمتوسطة وتلميذات المدارس الابتدائية في بغداد يوم الاستعراض العام فلميس فيها أية تهمة موجهة ضد الوزارة بوجه من الوجوه .

ومن الأمور البديهية ان ما يتجلى في ساحات الاستعراض أيام الاستعراض يحدث بفتيجة ما يجري من التدريسات والتمرينات في المدارس طوال السنة الدراسية .

مدير التدريس والتربية العام

صورة منه الى مديرية المعارف العامة

ولكن الوزير لم يقتنع بكل ذلك ، فأصدر التعليمات التالية : لتثبيت الخطة التي يريد اتباعها - في المستقبل - في أمثال هذه الأمور :

العدد ٧٤٦٩

التاريخ ٢٥ صفر ١٣٥٦

١٨ مايس ١٩٣٦

تعليقات

يقضي مبدأ الهيمنة على الشؤون الادارية والمالية والتربوية المتعلقة بخطة المعارف ان يكون امرها متمركزاً في مقام الوزير باعتبار كونه مرجعاً أعلى في

الوزارة يعود إليه فقط أمر اقرار هذه الخطة والبت في أمر مطابقتها مع سياسة المعارف وعدمه .

وحيث ان ركون احدى الدوائر الرئيسية الى توجيه ملاحظات انتقادية أو تثبيت خطط أو قواعد من التي تعود الى اختصاصها ضمن كتب رسمية الى غيرها من الدوائر الأخرى المرتبطة بالوزارة مما يخل بمبدأ التمرکز المطلوب فضلاً عن كونه لا يأتلف وروح القوانين والأنظمة فهو يؤدي الى جعل رؤساء الدوائر المتساوين في الحقوق تجاه هذه الوزارة موقف المسيطر والخاضع... لذلك يجب توجيه أمثال هذه الكتب الى مقام الوزارة وهذه بدورها تبلغ المقترحات التي تراها مطابقة لسياستها الى الدائرة المختصة إما رأساً أو بعد اقرارها من قبل مجلس المعارف العام اذا كانت من التي يجب أن يبت بها ، وتهمل تلك التي لا تتفق مع هذه السياسة .

وزير المعارف

في سبيل وضع برامج جديدة

- ١ -

صادق البصام سأل رأيي في ما يجب عمله لإعادة النظر في برامج الدراسة ووضع برامج جديدة .

فبينت له الخطة التي كنا نتبعها في تقرير البرامج وتعديلها كما شرحت له ما يجب ان نعمله في هذا المضمار في الظروف الحالية :

أولاً - كنا نطلب من جميع مديري المدارس أن يكتبوا كل ما لديهم ولدى معلمي مدارسهم من ملاحظات ومقترحات عن البرامج الحالية ، وكنا نطلب الشيء نفسه من مديري المناطق ومفتشيها أيضاً .

وعندما تجتمع الأجوبة نؤلف لجنة لتمعن النظر في البرامج وفي الملاحظات والمقترحات الواردة حولها ، فتقرر كيفية توزيع الدروس على الصفوف المختلفة ، وتحدد عدد الساعات الأسبوعية التي يجب تخصيصها لتلك الدروس في كل صف من الصفوف المذكورة .

وبعد ذلك ، نؤلف لجاناً تختص كل واحدة منها بفرع من فروع الدراسة وتقرر مفردات المواد فيها ، وفي الاخير نعرض مقررات اللجان المذكورة على اللجنة المركزية لتدرسها وتنسقها ، وتقرر شكلها النهائي .

أعتقد أنه يجب علينا أن نتبع الخطة نفسها في الحالة الحاضرة أيضاً ، على أن نعرض مقررات اللجنة المركزية على مجلس المعارف لينظر فيها - نظراً لتشكيلات

وزارة المعارف الحالية - .

غير اني علمت من درس الاضبارات أن الدكتور فاضل الجمالي ، عندما كان مديراً عاماً للمعارف قرر بعض الأمور ، ووضع بعض المشاريع وشرع في تنفيذ البعض منها وعرض بعضها إلى الجهات المختصة . وبما ان البعض من هذه الأمور والمشاريع كانت تتعلق بمدة الدراسة الثانوية والابتدائية ، وبعدد فروع الدراسة الثانوية ، يجب علينا أن نبدأ العمل بدرس تلك الأمور في مجلس المعارف واتخاذ ما يلزم من مقررات في شأنها .

والوزير وافق على هذه الخطة .

وبناء على ذلك ، شرع مجلس المعارف في درس الأمور المذكورة ومناقشتها - طبعاً بحضور الدكتور فاضل الجمالي الذي كان من اعضاء المجلس المذكور بصفته مفتش المعارف العام - .

- ٢ -

أ - كان الدكتور فاضل الجمالي يريد تنقيص مدة الدراسة الابتدائية سنة واحدة . واعلن مشروعه هذا في الجرائد ، وانا كنت انتقدت هذا المشروع على صفحات الجرائد في حينها .

ومجلس المعارف بعد مناقشة القضية في جلستين قرر رفض المشروع وابقاء مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات . (راجع صفحة ٢٨٦ من هذه المذكرات)
ب - وكان الدكتور فاضل الجمالي يريد زيادة سنة على مدة الدراسة الثانوية ، وأنا ايضاً كنت أرى من الضروري ابلاغ مدة الدراسة الثانوية الى ست سنوات ، غير اني كنت أرى في الوقت نفسه ان نبحت ونقرر العام الدراسي الذي يجب ان تبدأ به هذه الزيادة ، لأن زيادة سني الدراسة تستوجب زيادة معلمي التعليم الثانوي وتوسيع ملاكه . فيجب ان نطلب من مديرية المعارف العامة ان تعلمنا بعدد المعلمين الذين يؤمل انضمامهم الى ملاك التعليم المذكور في العام الدراسي

القادم ، وفي الاعوام التي تليها لكي نقرر الأمر على ضوء تلك المعلومات .
وأما الدكتور فاضل الجمالي فكان يريد تزييد عدد سني الدراسة الثانوية
مقابل تنقيص عدد سني الدراسة الابتدائية . وعندما تقرر إبقاء سني الدراسة على
حالتها الحاضرة عدل عن طلب هذا التزييد . فقرر المجلس ان تبقى مدة الدراسة
الثانوية كما هي الآن على ان تهيأ الأسباب اللازمة في المستقبل .

ج - وكان الدكتور فاضل الجمالي يرى تزييد فروع الدراسة الثانوية واحداث
فرعي العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية عوضاً عن الفرع العلمي ، واحداث فرعي
الاجتماعي والتجاري عوضاً عن الفرع الأدبي .
ولكنني ما كنت أوافق على ذلك ، لاعتقادي بأن المدرسة الثانوية ليست محل
تخصص بل كانت محلاً لإتمام الثقافة العامة ، مع توجيه عام نحو العلوم اكثر من
الآداب أو بعكس ذلك .

لأن المعلومات التاريخية والثقافة العامة التي يمكن ان يحصل عليها الطالب
خلال الدراسة المتوسطة لا تكفي لا للطبيب ولا للمهندس ولا للتاجر . فكان
لا بد للمدارس الثانوية ان تواصل العمل في سبيل توسيع اتمام الثقافة العامة ، ولا
سيما ان الدراسة المتوسطة ما كانت ارتفعت الى المستوى المطلوب منها ، والدراسة
الثانوية التي تليها كانت تنحصر في سنتين .

والمجلس بعد درس الاحوال ومناقشتها ، رجع رأيي ، وقرر حصر التفريع
بالعلمي والأدبي .

د - وكان يرى فاضل الجمالي ان الدراسات المهنية يجب ان تعتبر من اقسام
الدراسة الثانوية . ومن الأوفق ان تجمع في بناية واحدة للتقريب بين منتسبي
الدراسات النظرية ومنتسبي الدراسات العملية .

أما أنا فكنت اقول ان الدراسات الصناعية والزراعية ... الخ يجب ان
تكون في درجة متوسطة أو ثانوية ... ودرجة شهادتها يجب ان تعتبر معادلة
الى درجة المدارس المتوسطة أو الثانوية العامة ، في حدود اختصاصها . غير

اني كنت اعترض على فكرة جمع النوعين في مدرسة واحدة للسببين التاليين :
أولاً : ان المتطلبات المادية للمدارس المهنية كانت تختلف عن متطلبات
المدارس الثانوية العامة اختلافاً كبيراً جداً .

ثانياً : ان جمع المدرسة المهنية الثانوية مع المدرسة الثانوية العامة في بناية
واحدة ، ووضعها تحت ادارة واحدة ، كان يمكن ان تؤدي الى تغلب الواحدة
على الأخرى .

في الواقع ان بعض المدارس الاجنبية تجمع بين الاقسام المهنية والاقسام
العامة في بناية واحدة أو بنايات متعددة تحت ادارة واحدة . غير ان ظروف
ومتطلبات تلك المدارس وامكانياتها لا تشبه أبداً ظروف ومتطلبات المدارس
الحكومية .

والمجلس أقر هذا الرأي .

هـ - خلال مذاكرات مجلس المعارف في أمر البرامج أثار فاضل الجمالي
قضية أساسية أخرى فقال : « الدراسة الثانوية يجب ان تشمل الأحوال الجارية ،
مثلاً يجب ان يعرف الطلاب ما هي الفاشستية ، وما هي الهتلرية » .

ولكنني قلت : ان امثال تلك الأمور لم تأخذ بعد شكلها النهائي فلا تزال
تتغير سنة بعد سنة ، فيجب ان تترك الى الدراسات العالية ، لأن اشغال اذهان
طلاب الثانوية بهذه الأمور غير الثابتة ، يولد في أذهانهم بلبلة فكرية ، فيضر
اكثر مما ينفع .

وعندما أصر فاضل الجمالي على رأيه ، توسعت في شرح موقفي من هذه
القضايا وقلت ، لنأخذ قضية الفاشستية مثلاً ، فإني شهدت نشأتها الأولى خلال
انتخابات البلدية في روما وتبعت تطوراتها بعد ذلك في الأمور الداخلية
والخارجية ، وعلى وجه خاص مواقفها من البلاد العربية . واستطيع ان أوكد
انها تغيرت تغيراً كبيراً جداً من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٥ ومنها الى ١٩٣٠
ومنها الى الآن . ولا ادري كم ستتطور بعد الآن .

ولا أشك في انها افادت ايطاليا فوائدها كثيرة ، وساعدت على تقدمها في ميادين التربية والعمران تقدماً كبيراً جداً ، ولكنها في الوقت نفسه توجهت نحو الاستعمار وقوت قبضتها على تربص الغرب . فهاذا يجب علينا ان نقول عنها في مدارسنا الثانوية الآن ؟

فما يمكننا ان نقوله الآن ، قد يصبح باطلاً بعد بضع سنوات . وبناء على كل ذلك ، أرى ان لا ندخل هذه المسائل الجارية والمتغيرة والمعقدة الى المدارس الثانوية بل نتركها الى المدارس العالية ، فنحصر التدريسات الثانوية إلى الأمور الثابتة مع تعويد الطلاب إلى تفكير صحيح مستنداً إلى المعلومات الثابتة .

ولزيادة التأكيد على ذلك قلت : اني كنت قرأت أحد الأسئلة التي كنتم ألقيتوها على الطلاب في امتحانات الدراسة الثانوية ، إذ قلت ما مآله : لو دخلت خزانة الحكومة العراقية زيادة جديدة قدرها مليون دينار ، فهاذا تقترحون لاستعمالها لفائدة البلاد بأحسن الصور ؟

أنا عندما اطلمت على هذا السؤال قلت في نفسي لو كنت من الممتحنين ، لأعطيت اكبر العلامات إلى الطالب الذي يجب على هذا السؤال قائلاً : لا أعرف .

لأن التفكير السليم يقضي بعدم إبداء رأي قبل درس الأمور .

- ٣ -

هذه المناقشات وامثالها العديدة طالت كثيراً . فلذلك لم يستطع المجلس أن يقرر جداول توزيع ساعات الدروس الاسبوعية إلا في ١١ / ٦ / ١٩٣٦ . وطبيعي ان أعمال اللجان المختصة لم تستطع ان تعمل عملاً نهائياً إلا بعد ذلك التاريخ .

وخلال هذه المدة كانت مواقف صادق البصام مني ومن فاضل الجمالي تغيرت كثيراً ، وصارت تحدث امامي مشاكل عديدة :
كلما انتهت لجنة من اللجان من تقرير مفردات الدروس المعهودة اليها ، صرت اقدمها إلى مجلس المعارف لينظر فيها . وعندما وزعت على أعضاء المجلس مجموعة من المقررات المتعلقة بتسعة من الدروس ، سألتني صادق البصام بالحاشية التي كتبها على رسالتي : « هل تذاكرت مع فاضل الجمالي قبل تقديم هذه المقررات إلى المجلس ؟ لأنني أرى من الموافق أن تذاكر معه لتتكون منكما لجنة صغيرة تسهل أعمال المجلس » .

استغربت طلب الوزير هذا ، لأنه كان يعرف بأني كنت أواصل مذاكرة الأمور مع اللجان الاختصاصية لتقرير مفردات بقية الدروس ، وكنت أرسل مقررات اللجان المذكورة إلى جميع أعضاء المجلس قبل انعقاد الجلسة بعدة أيام ، لكي يدرسها كل واحد منهم دراسة وافية قبل انعقاد المجلس .
فمذاكرتها مع فاضل الجمالي على الانفراد ، كان يؤدي إلى اضاءة الوقت فقط .
ولاسيما أن فاضل الجمالي كان يشغل المجلس بملاحظات واهية ويكرر الأمور التي كان تم مذاكرتها ورفضها قبلاً .

*

وعند انعقاد المجلس في ١١ تموز ، لدرس البرامج المعروضة عليه ، أثار صادق البصام مسألة جديدة فسأل في حالة عصبية : « أين الأسباب الموجبة ؟ »
فقلت : الأسباب الموجبة ؟ انكم لم تطلبوها إلى الآن ، وتعرفون أن الأسس تقرر في حضوركم ومع ذلك ، أنا أستطيع أن اكتبها وأقدمها إليكم في يومين !

فأجاب على قولي هذا قائلاً : على كل حال ان مديرية التدريس فشلت في مهمتها ، فلم تقم بواجباتها في هذا المضمار .
لقد دهشت من قوله هذا ، مع معرفته لكل عوامل التأجيل والعرقلة التي جرت في المجلس بحضوره .

فأجبتة قائلاً : أنا لم أدع النجاح ، غير اني اقول ان شرخاً واحداً لا يمكن ان يشتغل ويقوم بعمل مفيد عندما تكون الماكينة منزوعة ؟
وصادق البصام ، تهور من كلامي هذا فأخذ يصيح : الماكينة منزوعة ؟ هذه اهانة للوزارة ، الوزارة لا تتحمل هذه الاهانة ، ثم توجه الى المدير العام قائلاً : « اكتبوا محضر ، دونوا فيه هذه الاهانة » .
قلت : أنا لم أهين الوزارة ، انما قررت الواقع . ولكنه استمر على الصياح قائلاً :

— الماكينة ليست منزوعة ، ثم استدرك قائلاً :
— انت نزعتها ، لأنك اشتكيتني الى رئيس الوزراء ..
وقوله هذا ، أظهر لي انه كان حقد علي من جراء معارضي لمشروعه المتعلق بتحويل دار المعلمين العالية الى كليتي علوم وآداب . ولكنه كظم غيظه هذا ، بسبب انضمام رأي رئيس الوزراء الى رأيي في هذا المضمار .
وعلمت عندئذ ، اسباب تغيير مواقفه مني ، وسلوكه المسالك الغربية غير المنطقية ، التي كنت اعجز عن تحليلها .
ولذلك التزمت السكوت أمام قوله هذا .
ولكنه واصل الصياح والصراخ ، واحذ يضرب رأسه بيده ويقول : هل قطن هذا فارغ ؟ هذا مو فارغ ، هذا مليون علم ، ذكا .
وعندما وصل التهور الى هذا الحد ، رأيت من الضروري ان انسحب من الجلسة دون ان اقول شيئاً .



طبعاً بعد هذه الجلسة الصاخبة ، لم أجد أي مجال للاستمرار في وظيفة مدير التدريس والتربية العام ، وقدمت للوزير مذكرة طلبت فيها اعفائي من المديرية المذكورة لأتفرغ الى اعمال مديرية الآثار القديمة ، ولا سيما صدور قانون الآثار القديمة الجديد ، يستلزم زيادة العمل في تلك الدائرة .
واما صادق البصام ، فقد عرف هو ايضاً عدم امكان استمراره على العمل ،

ولكنه عاد الى فكرة ربط مديرية الآثار القديمة بمديرية التدريس والتربية العامة وقال : « يجب ان يستقيل من الوظيفتين » .

وطبيعي ان هذه القضية استوجبت تدخل رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في الأمر ، وظهر لي انه بقي حائراً فيما يجب عمله في هذه القضية . انه كان يعرف انه ما كان أي مبرر لانفكاكي من مديرية الآثار القديمة ، ولكنه من جهة أخرى كان لا يريد تباعد صادق البصام عنه وعن حزبه ايضاً .

وخلال هذه الحيرة ظهرت فكرة غريبة أخرى : ابقى مديراً للآثار القديمة وحدها ، ولكن مقابل ذلك ينقص مقدار من راتبي .
ياسين الهاشمي حبذ هذه الفكرة غير اني قلت له :

— إنني كنت مديراً للآثار القديمة قبل ان اتولى مديرية التدريس والتربية العامة ، وراتبي الحالي كان مقرراً قبل ذلك ، كما يتبين من مراجعة قرارات مجلس الوزراء ونصوص الارادات الملكية المتعلقة بذلك .

وياسين الهاشمي بعد درس الأمور ، تخلص من الحيرة واقنع صادق البصام على وجوب قبول استقالتي من مديرية التدريس والتربية العامة ، وصدرت الارادة الملكية على ان يكون عنوان وظيفتي مديراً للآثار القديمة .

الفتوة

و

الكشافة

- ١ -

الشيخ رضى الشبيبي عندما تولى وزارة المعارف سنة ١٩٢٤ ، تحدث عن نظام الفتوة المعروف في تاريخ الاسلام ، واقترح ان تستعمل هذه الكلمة عوضاً عن كلمة الكشافة . غير اني لم استصوب ذلك لأن أنظمة الكشافة لا تقتصر على الفتیان فقط ، بل تشمل الصبيان أيضاً . فضلاً عن ذلك ، الكشافة تتضمن نظاماً تربوياً عاماً قائماً بنفسه . وقد تألفت جمعيات كشفية في مختلف بلاد العالم ، كما تألف اتحاد عام للجمعيات المذكورة .

والكشافة العراقية - بعد ان كانت فرعاً من الكشافة البريطانية - كونت جمعية مستقلة ، وهذه الجمعية تسجلت في الاتحاد العام للكشافة . ولذلك ابقينا الكشافة على اسمها القديم ولم نسماها باسم الفتوة .

غير أن عندما صدر قانون الدفاع الوطني ، وجعل خدمة العلم إلزامية لجميع أبناء العراق في سنين معينة ، وجب التفكير في القيام باتخاذ بعض التدابير ، واجراء بعض التشكيلات ، لتزويد طلاب المدارس الثانوية ودور المعلمين ببعض المعلومات العسكرية وتدريبهم على الحركات العسكرية . وكلمة الفتوة وجدت محلاً ملائماً لتسمية هذه التشكيلات . وغني عن البيان أن الفتوة صارت بمثابة احضار لطائفة من التدريبات العسكرية التي سيقوم بها الشبان ، عندما يصلون إلى اسنان خدمة العلم التي ينص عليها قانون الدفاع الوطني .

أول نظام للفتوة صدر في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، في أوائل وزارة صادق البصام ، وهو النظام رقم (٥٠) للسنة المذكورة .
وتألف النظام المذكور من ثلاث عشرة مادة موزعة على مقدمة وبابين . وفيما يلي أهم الاحكام الواردة في هذه المواد :
المقدمة تبين الغرض من النظام ، والباب الأول يتضمن ثنائي مواد متعلقة بالتخيم ، والباب الثاني يتضمن ثلاث مواد عن الفتوة في المدارس .
المادة الثانية تحدد الغاية من نظام الفتوة بالعبارات التالية : « غايته تعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل المشاق وخصال الرجولة والمفاداة ، وتدريبهم على التمارين العسكرية والرماية وما يتبعها من خصال حب النظام والطاعة » .
وتنص المادة الثالثة على ما يلي : « تقوم وزارة المعارف بإنشاء نخيم صيفي سنوي في بقعة مناسبة من الجبال لفتيان المدارس الثانوية ودور المعلمين والصنایع » .

وتنص المادة الرابعة على ما يلي :

أ - يكون الاشتراك في هذا النخيم اختيارياً على الطلاب في المدارس وفي الصفوف التي تعينها وزارة المعارف وفي الوقت الذي تعينه المعارف .

ب - لا تقل دورة النخيم عن الشهر الواحد .

والنظام المذكور يحتم في فقرة (ب) من المادة الخامسة على ان « تعين وزارة الدفاع من تعتمد عليهم من فضلاء الضباط للقيام بالتدريب العسكري وتقديم الاسلحة والعتاد لهذا الغرض » .

وتصرح المادة الثامنة ما يلي : « يكون النظام في أوقات التدريب في النخيم

عسكرياً ، وفي سائر الأوقات عسكرياً تربوياً ، وتضع وزارة المعارف التعليمات اللازمة لكيفية سير المخيم بمساعدة وزارة الدفاع .
والمادة الحادية عشرة تنص على ما يلي :

أ - لوزارة المعارف ان تستفيد من وحدات الجيش في المراكز التي توجد فيها وان تدخل في منهجها تمارين اسبوعية خلال السنة الدراسية في التدريب العسكري للصفوف المنتهية من المتوسطات والثانويات ودور المعلمين والصنایع وعلى وزارة الدفاع ان تقوم بتعيين المدربين وتقديم الوسائط والعتاد لهذه الغاية .

ب - على وزارة المعارف ان تخصص الوقت المناسب في المنهج لتعليم المصطلحات العسكرية والمعلومات البسيطة عن تاريخ الحرب .
كما ان المادة الثانية عشرة تنص على ما يلي : « تسعى وزارة المعارف في تعيين آمري الحضاير والطلائع في تشكيلات الكشافة من الناجحين في التدريب العسكري والمشاركين في الرمي » .
وقد طبقت احكام هذا النظام بالتعاون الفعلي والتسام بين وزارة المعارف ووزارة الدفاع .

- ٣ -

لا شك في ان النظام المذكور كان في حاجة الى توسيع وتشميل حيث يكون إلزامياً لا اختيارياً ، ويشمل شبان التعليم العالي ايضاً .
وصدر نظام آخر سنة ١٩٣٩ عندما كان صالح جبر وزيراً للمعارف ، والدكتور سامي شوكت مديراً عاماً للمعارف .
هذا النظام مزج الفتوة والكشافة ، ولذلك سمي باسم نظام « الفتوة والكشافة » .

وجعل تدريبات الفتوة إلزامية تشمل طلاب المدارس المتوسطة والثانوية والعالية ودور المعلمين . وصرح ان تلاميذ المدارس الابتدائية يخضعون الى تدريب الكشف فقط وذلك بموجب تعليمات وزارية .

غير ان سامي شوكت ، عندما وضع هذا النظام اطلق العنان على نوازح حب الظهور والمظاهر من ملابس ورتب وشارات ، وشمله إلى موظفي وزارة المعارف على أساس منحهم رتباً والقباباً حسب مقدار الرواتب التي يتقاضونها دون ان يفرض عليهم ، أي معلومات وتدريبات كما يتضح من التفاصيل التالية :

النظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٣٩ يتألف من احدى وعشرين مادة موزعة على مقدمة وأربعة أبواب :

الباب الاول : المراتب والرتب (ستة مواد)

الباب الثاني : الشارات (مادتين)

الباب الثالث : تدريب الفتوة والمعسكرات (خمسة مواد)

الباب الرابع : الانضباط (خمسة مواد)

وفيما يلي أهم وابرز هذه المواد :

نصت المادة الرابعة على ما يلي : « ينقسم موظفو المعارف الى ثلاث مراتب ، ويعتبرون ضباط الفتوة :

أولاً : - بمرتبة النظار - الموظفين من راتب ٤٢ ديناراً فما فوق .

ثانياً : - بمرتبة الفرسان الموظفين من راتب ١٨ - ٣٦ ديناراً .

ثالثاً : - بمرتبة النصاراء - الموظفين من راتب ١٥ ديناراً فما دون .

وتنص المادة الخامسة على ما يلي : « تطلق العناوين التالية لضباط الفتوة

بموجب منصبهم ورواتبهم :

أ - المدير العام - عنوان حامي الفتوة .

ب - مدير التربية البدنية والتدريب العسكري - عنوان نائب حامي الفتوة .

- ج - الناظر الاول - الموظف براتب ٦٠ ديناراً .
- د - الناظر الثاني - الموظف براتب ٤٨ ديناراً .
- هـ - الناظر الثالث - الموظف براتب ٤٢ ديناراً .
- و - الفارس الاول - الموظف براتب ٣٦ ديناراً .
- ز - الفارس الثاني - الموظف براتب ٣٠ ديناراً .
- ح - الفارس الثالث - الموظف براتب ٢٥ ديناراً .
- ط - المؤيد الاول - الموظف براتب ٢١ ديناراً .
- ي - المؤيد الثاني - الموظف براتب ١٨ ديناراً .
- ك - النصير الاول - الموظف براتب ١٥ ديناراً .
- ل - النصير الثاني - الموظف براتب ١٢ ديناراً .
- م - النصير الثالث - الموظف براتب ١٠ دنائير .
- ن - العاضد الاول - الموظف براتب ٨ دنائير .
- س - العاضد الثاني - الموظف براتب ٦ دنائير .

وجاء في الهادة السادسة ما يلي : « يطلق عنوان امير الفتوة لوزير المعارف » .
ونصت الهادة العاشرة على ما يلي : « يحمل ضباط الفتوة الشارات الآتية حسب رتبهم وتعين قياس الشارات ومحللاتها بموجب تعليمات وزارية .
أ - لأمر الفتوة ثلاثة اشربة من القصب وسيف وقلم متقاطعان فوق لوحة الكتف وسيف وقلم متقاطعان على قاعدة من القصب فوق البنية .

ب - لحامي الفتوة شريطان من القصب وسيف وقلم متقاطعان فوق لوحة الكتف ، وسيف وقلم متقاطعان على قاعدة من القصب فوق البنية .

ج - للناظر الاول شريط واحد من القصب وسيف وقلم متقاطعان فوق لوحة الكتف وسيف وقلم متقاطعان على قاعدة من القصب فوق البنية .

د - للناظر الثاني سيف وقلم متقاطعان على لوحة الكتف والبنية بدون شريط .

هـ - للناظر الثالث أربعة اشربة من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

و - الفارس الأول ثلاثة اشربة من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ز - للفارس الثاني شريطان من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ح - للفارس الثالث - شريط واحد من القصب بعرض سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ط - المؤيد الأول أربعة اشربة من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ي - المؤيد الثاني ثلاثة اشربة من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ك - النصير الأول شريطان من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

ل - النصير الثاني شريط واحد من القصب بعرض نصف سنتمتر فوق لوحة الكتف .

م - النصير الثالث ثلاثة اشربة من القصب بعرض سنتمتر فوق الكم .

ن - العاضد الأول شريطان من القصب بعرض سنتمتر فوق الكم .

س - العاضد الثاني شريط واحد من القصب بعرض سنتمتر فوق الكم .

والمادة الحادية عشرة تنص على ما يلي : « يحمل الفتيان الشارات الآتية :

أ - لرئيس الفتيان أربعة اشربة من الكتان الأبيض بعرض سنتمتر على العضد .

ب - للفتى الأول ثلاثة اشربة .

ج - للفتى الثاني شريطان .

د - للفتى الثالث شريط . »

وتنص المادة الخامسة عشرة على ما يلي : « تخصص على الأقل ساعة في

الأسبوع لتدريس المعلومات العسكرية من قبل الضباط بموجب منهج تضعه وزارة الدفاع وتعين ساعات التدريس في الصفوف بموجب تعليمات وزارية .
كما نصت المادة السادسة عشرة على ما يلي : « تقوم وزارة المعارف بإنشاء معسكرات صيفية سنوية في الأماكن التي تختارها مديرية التربية البدنية للفتوة بالذاكرة مع وزارة الدفاع يشترك تلاميذ الصفوف التي تعينها وزارة المعارف مع معلمهم في المعسكرات على ان تراعى في ذلك النقاط الواردة أدناه :
أ - لا تزيد مدة المعسكر على الشهر الواحد .

ب - تقوم وزارة المعارف بتجهيز المعسكر بالمعدات اللازمة ، وبإعاشة الفتيان والمعلمين ودفع أجور نقلهم من المعسكر وإليه .
ج - تساعد وزارة الدفاع وزارة المعارف بما تحتاج إليه في تأسيس ذلك المعسكر .

والمادة السابعة عشرة من باب الانضباط تنص على ان :
وأ - يعتبر التلميذ راسباً في صفه اذا لم ينجح في موضوع المعلومات العسكرية في تلك السنة .
ب - يعتبر التلميذ راسباً في صفه اذا تخلف عن حضور التدريب والمحاضرات العسكرية بدون عذر شرعي أكثر من ربع مجموع المدة المقررة للتدريبين العلمي والنظري ، .

- ٤ -

ان اخبار هذا النظام انتشرت في الجرائد قبل انجاز المعاملات الرسمية الضرورية لاصداره .
واهتمت الجرائد بوجه خاص على ما جاء في المشروع عن رتب الفتوة وملابسها وشاراتها .

وانا عندما قرأت هذه الاخبار لم اكثرث بها كثيراً ظناً مني بان وزارة الدفاع ستدخل عليه كثيراً من التعديلات ، ولكن في صباح أحد الأيام قرأت في جريدة يومية خبراً مفاده ان نظام الفتوة ارسل الى مجلس الوزراء ، ومدير المعارف العام اصدر تعليماته لجميع الموظفين لكي يستحضروا الملابس الخاصة برتبهم لكي يكتسوها فور صدور النظام ، فرأيت ان تطبيق هذا النظام على منتسبي دائرة الآثار القديمة - لكونهم من موظفي وزارة المعارف - لا يخلو من مشاكل ومحاذير عظيمة ، فرأيت أن أكلم الوزير في هذا الشأن وذهبت لملاقاته في مقامه الرسمي ، وعندما بدأت ابين رأيي فيما سمعته عن مشروع النظام الجديد قاطعني بقوله « نحن نهتم كثيراً بالفتوة ونعتقد بضرورتها للبلاد » .
ولكنني قلت له :

« انا لا اعترض على اساس الفتوة ، فاني كنت من المساهمين في وضع النظام الأول ، فلا أرى ما يمنع تشميل هذا النظام على موظفي وزارة المعارف واخضاعهم لتدريبات الفتوة ، غير انني اعترض على منحهم رتباً حسب الرواتب التي يتقاضونها دون الالتفات الى شيء من معلوماتهم وتدريباتهم عن الفتوة » .

وهنا ايضاً قاطعني قائلاً :

« نحن سنستثني موظفي دائرة الآثار من ذلك » .

وعندما سمعت هذا الكلام منه قلت :

— ما دام الأمر كذلك فلا أرى لزوماً لأضيف شيئاً على ما قلته آنفاً .
ودعته وعدت الى دائرة عملي .



بعد مرور بضعة سنوات التقيت بأحد أركان الوزارة الذين كانوا يشغلون منصباً هاماً في وزارة صالح جابر ، ونقلت إليه الحديث الذي كان جرى بيني

وبين الوزير في هذه القضية فسألني ضاحكاً :

- « وهل عرفت لماذا استثنوا دائرة الآثار ؟ » .

- « إني لم أرَ لزوماً للتفكير بذلك لأنني ظننت أنهم فهموا أن إكساء موظفي الآثار والمتاحف وحراسهم ملابس الفتوة لا يكون شيئاً معقولاً » .

- « لا ، أنا أعرف السبب الحقيقي » ، وكنت اطلعت عليه خلال المذكرات التي جرت بهذا الشأن : إن راتبك كان أكبر من راتب المدير العام ، وكانت ذلك يستلزم منحك رتبة أعظم من رتبة المدير العام ، ولهذا السبب قرروا استثناء موظفي دائرة الآثار القديمة من أحكام النظام .



فترة عمل في وظيفته
مدير الآثار القديمة

١١ تشرين الأول ١٩٣٤ - ١١ حزيران ١٩٤١



نظرة إجمالية

فترة عملي في مديرية الآثار القديمة استمرت ستة أعوام ونحو عشرة اشهر .
(١١ تشرين الأول ١٩٣٤ - ١١ حزيران ١٩٤١)

خلال السنة ونصف السنة الأولى من هذه المدة كنت أقوم بأعباء هذه
المديرية بجانب رئاسة كلية الحقوق .
(١١ تشرين الأول ١٩٣٤ - ١٥ أيلول ١٩٣٥)

وفي السنة التي تلت ذلك ، واصلت العمل في مديرية الآثار القديمة بجانب
عملي مديراً للتدريس والتربية العام .
(١٦ أيلول ١٩٣٥ - ١١ أيلول ١٩٣٦)

ولكن في المدة الباقية - التي تبلغ أربع سنوات وتسعة أشهر تفرغت الى
القيام بأعباء مديرية الآثار القديمة وحدها .



وأما أهم الأمور التي تم إنجازها خلال عملي في مديرية الآثار القديمة فتتلخص
بما يلي : -

- (أ) - تنظيم وتوسيع أعمال دوائر التصوير والتفتيش والمعمل .
- (ب) - تعيين مراقبين وإيفادهم لدى جميع بعثات التنقيب وجعل أعمالهم مفيدة من وجوه عديدة .
- (ج) - تغيير كيفية اقتسام الآثار المكتشفة بين المتحف وبين البعثة مستنداً

الى تفسير جديد لأحكام قانون ١٩٣٤ .

(د) - إستصدار قانون جديد - سنة ١٩٣٦ - يتضمن النجع الأحكام التي تراعي مصالح البلاد ومصالح العلم في وقت واحد .

(هـ) - الاشتراك في المؤتمر الدولي للحفريات الذي انعقد في القاهرة سنة ١٩٣٧ ، والحصول على اعتراف الحاضرين في المؤتمر بأن قانون الآثار العراقي أحسن قوانين الآثار الموضوعة في العالم .

(و) - الاهتمام بالآثار العربية والاسلامية : جمع المعلومات اللازمة عن الجوامع والمساجد والأضرحة القديمة الموجودة في مختلف أنحاء العراق .

(ز) - ترميم أهم المباني العربية والاسلامية واستكمال أسباب صيانتها .

(ح) - استكشاف معالم القصر العباسي في قلعة بغداد ، وإجراء أعمال الترميم والصيانة فيها ، واتخاذ غرفها وقاعاتها معرضاً لصور الرياسة العربية « المعماري العربي » .

(ط) - وضع اليد على خان مرجان المعروف باسم « خان الأورتمه » وترميمه ترميماً كاملاً ، واعادته الى حالته الأصلية واتخاذها متحفاً للآثار العربية .

(ي) - تعمير مأذنة سوق الغزل والباب الوسطاني في بغداد .

(ك) - أعمال الاستكشاف والصيانة في جسر حربة والملوية والجامع الكبير في سامراء .

(ل) - القيام بحفريات أثرية أولاً في المواقع العربية الاسلامية في سامراء وفي الكوفة وفي واسط ، ثم ببعض المواقع التي تعود الى أدوار أقدم من ذلك في خُرصابتين ونيوى وبعض التلّول الأثرية .

(م) - نشر كتب عن مختلف المباني العربية القديمة القائمة في العراق بغية إلفات اهتمام الناس بها .

- (ش) - نشر دليل للمتحف العراقي ومتحف الآثار العربية .
- (ع) - تأسيس متحف الآثار العربية الكبير ، ومتحف الأسلحة ، ومتحف الأزياء في بغداد ، ومتحف صغير في سامراء وآخر في بابل .
- (ف) - وقد استحصلت على موافقة المالية بتخصيص الأراضي اللازمة للمتحف العراقي من جهة الكرخ ، ومتحف الآثار العربية في الباب الشرقي . وتم وضع التصاميم والمخططات اللازمة لبنائها .



وفي الصفحات التالية بعض التفاصيل الهامة عن البعض من هذه الأمور والمشاكل السياسية وغير السياسية التي وجب اقتحامها في سبيل ذلك :



- قمت برحلات عديدة لمختلف البلاد لمشاهدة الآثار العربية القائمة فيها ، وكانت البعض من هذه الرحلات رسمياً وبعضها خصوصياً :
- لقد سافرت الى الأندلس سنة ١٩٢٦ مستفيداً من اجازاتي السنوية المتراكمة .
- وسافرت الى مصر سنة ١٩٣٦ موفداً من قبل الحكومة العراقية . وخلال هذه الرحلة اتصلت بإدارة الآثار العربية هناك واتفقت معها على مبادلة بعض الآثار العربية .
- وسافرت الى القاهرة سنة ١٩٣٧ لحضور مؤتمر الحفريات الدولي واتصلت هناك بكثير من علماء الآثار .
- وسافرت سنة ١٩٣٩ موفداً من الحكومة العراقية الى بلاد المغرب لمشاهدة المباني العربية القائمة فيها وجمع المعلومات والصور اللازمة عنها .

— وبين السنوات المذكورة ، قمت بسفريات خاصة مستفيداً من اجازاتي القانونية وزرت أهم المواقع الأثرية في كل من : لبنان ، سوريا ، وفلسطين ، كما اتصلت بباعة الآثار العربية القديمة في كل من بيروت ، ودمشق ، وحلب ، واشتريت منهم آثاراً نحاسية وفخارية زادت في ثروة متحف الآثار العربية في بغداد .



وخلال اشتغالي في الأمور الآتفة الذكر لم أنقطع عن إلقاء المحاضرات ونشر المقالات حتى إني دخلت في انتقادات ومناقشات كثيرة حول الأمور الوطنية والقومية .



نظرة تاريخية إلى الآثار القديمة في العراق (قبل أن أتولى مديريتها)

- ١ -

إن التنقيبات الأثرية في العراق بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولكن الآثار المكتشفة خلالها نقلت بأجمعها إلى باريس وبرلين ولندن والقسطنطينية ، ولم يبقَ شيء منها في بغداد أو الموصل أو البصرة .
والآثار التي تكتشف صدفة أو نتائج حفريات سرية وغير علمية ، انتقلت إلى أيدي التجار وبيعت إلى متاحف أوروبا وأمريكا .
عندما احتل البريطانيون العراق كانت الآثار التي اكتشفها هرسفلت في حفريات دور الخليفة في سامراء باقية هناك داخل نحو ١٥٠ صندوقاً .
عندما استولى الجيش البريطاني على سامراء نقل الصناديق المذكورة بأجمعها واعتبرها من غنائم الحرب وأهداها إلى المتحف البريطاني في لندن .
ولذلك نستطيع أن نقول أن جميع الآثار المعروضة أو المخزونة في المتحف العراقي تعود إلى مكتشفات ومقتنيات الحرب العالمية الأولى .

- ٢ -

تأسست دائرة الآثار القديمة في العراق سنة ١٩٢٠ تحت اسم الدائرة الأركيولوجية ، على أن تكون مبروطة بمصلحة المعارف ، وعينت المس بل

— السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي — مديرة فخرية لها وبقيت في المديرية المذكورة حتى وفاتها .

وبعد وفاتها تبرع أصدقاؤها لصنع تمثال نصفي لها وضع مقابل مدخل المتحف .
ولكن ارتباط الدائرة المذكورة فك عن وزارة المعارف ، وربطت بوزارة
الاشغال والمواصلات بقرار مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ .
(أسباب هذا التغيير مذكورة في الصفحة ١٧٧ الى ١٨٢ من الجزء الأول من
هذه المذكرات) .

وبعد نحو ٤ سنوات ، نقلت مديرية الآثار القديمة من وزارة الأشغال
والمواصلات الى وزارة المعارف في ١ نيسان سنة ١٩٢٦ .
وخلال المدة التي بقيت إدارة الآثار القديمة مرتبطة بوزارة الاشغال
والمواصلات ، استصدرت المس بل قانون الآثار القديمة سنة ١٩٢٤ تنفيذاً لأحكام
صك الانتداب دون أن تذكر شيئاً عنه ، كما يتضح من التفاصيل التالية :
في نهاية الحرب العالمية الاولى ، عندما فرض الحلفاء المنتصرون على تركيا
معاهدة سيور وضعوا فيها مادة تنص على وجوب إلغاء القانون العثماني للآثار
القديمة والاستعاضة عنه بقانون جديد يتضمن بعض الشروط الجديدة لمنفعة
بعثات التنقيب .

معلوم ان تركيا رفضت التصديق على المعاهدة المذكورة ، والحركة الكمالية
مزقتها بكل معنى الكلمة . ولكن فرنسا وانكلترا بعد احتلالها لبلاد العراق
والشام أخذتا على عاتقهما تنفيذ أحكام المادة الآنفة الذكر في البلاد التي حملا
عصبة الامم على وضعها تحت انتدابهما . وأدخلا أحكامها في صك الانتداب
الذي أقره مجلس عصبة الامم .

فإن المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب البريطاني على العراق نصت على
ما يلي :

« يضمن المنتدب أنه في أثناء اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الانتداب
أن يسن نظاماً للآثار العتيقة ، ويجري بموجبه طبقاً على ما في المادة ٤٢١ من

الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية عوضاً عن نظام الاثريات في كل ما له
مساس بالحفريات الاثرية ، (والمساواة) بين كل رعايا الدول التي هي أعضاء في
جمعية الامم .

- ٣ -

وقد كانت مس بل أول مديرة فعورية للآثار القديمة .
بعد وفاتها تولى المديرية بالوكالة مستر كوك الذي كان مستشاراً لوزارة
الاعواقف .

إن المستر كوك كان يمارس تصدير وبيع الآثار القديمة . وكان بعض النواب
نهبوا الحكومة لذلك علناً في احدى الجلسات . والحكومة قالت بأنها لا يمكن
ان تعمل شيئاً بناء للشائعات ، ما لم تحصل على دليل لذلك .
والدليل الحاسم ظهر على الملأ بعد مدة وجيزة : لقد انكسر في الرطوبة
أحد الصناديق التي كان أرسلها مستر كوك كأنها تحتوي على أشياء ذاتية، وظهر
أن ذلك الصندوق كان مملوءاً بالآثار القديمة .
عند انكشاف أمر مستر كوك بهذه الصورة ، سارع المندوب السامي الى
تسفيره على الفور الى انكلترا .

بعد ذلك عين مديراً للآثار سدي سميت الذي كان معاوناً لمدير المتحف
البريطاني في لندن .

وعندما انتهت مدة خدمة المومى إليه عين محله الدكتور يوردان الذي كان
مديراً لبعثة التنقيبات الألمانية في الوراق .

وفي ١١ تشرين الأول سنة ١٩٣٤ أسندت المديرية المذكورة إليّ - علاوة
على وظيفتي في رئاسة كلية الحقوق - على أن يبقى الدكتور يوردان مستشاراً
فنياً للمديرية . وأنا كنت أول مدير وطني عربي للدائرة المذكورة .

قضايا الآثار القديمة صارت موضوع أبحاث ومناقشات عديدة في مجلس النواب :

١ - سنة ١٩٢٧

قالت لجنة الميزانية في مجلس النواب في تقريرها ١٩٢٧/٧/٩ :
تعير اللجنة أهمية كبرى الى هذه الدائرة ، فتوصي الحكومة أن يحافظ على المتحف العراقي بالوسائل الآتية :

(١) أن يعين مندوب عراقي ليشارف الحفريات مشارفة فنية على أن يستوفي راقبه من البعثة .

(٢) أن تعين مديراً إخصائياً للمتحف .

(٣) أن تعين لجنة أعضاء شرف من أهل البلاد لتشارف أعمال الآثار والمتحف .

(٤) أن تكون قسمة الآثار بين البعثة والحكومة بمشارفة المدير الاخصائي ولجنة الأعضاء .

(٥) أن ينظم دليل علمي باللغة العربية والانكليزية لبيع عند الطلب .

(٦) أن يرسل طالبان لدرس الخط المسماري وعلم الأثریات .

(٧) أن يعاد النظر في قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ وتعديل مواده في منفعة العراق .

خلال مذاكرة ميزانية المعارف لسنة ١٩٢٩ ، جرت مناقشات هامة حول شؤون الآثار القديمة :

الحوري يوسف خياط : «الموصل» ، ألقى خطبة تحريرية طويلة أنهاها بثلاثة اقتراحات .

أولاً - « أن يلزم الحكومة الموقرة بتعديل قانون الآثار القديمة البالي بما يضمن منافع العراق وصيانة آثاره القديمة » ، وتقديمه إلى المجلس الحالي في أول فرصة من الدورة المقبلة .

ثانياً - « أن يلزم الحكومة بالاسراع بوضع مادة قانونية منفردة تبطل وتمنع اجازات الحفر والتنقيب أقله حين صدور قانون الآثار المقترح تعديله .

ثالثاً - « أن يستكمل الوسائل المقتضية لأخذه تحت اشرافه جميع المواقع التاريخية في العراق وما تحتويه من الآثار والعاديات وحصره به ، مع اشتراك الحكومة اعطاء اجازات الحفر وتحديداتها وامساكها كلما لزم الأمر بعد الآن . أقله حين صدور قانون الآثار القديمة المطلوب تعديله . وكذلك المادة المنفردة المطلوب تقديمها بالاستعجال لحفظ الآثار ومنع نقلها الى خارج العراق ملتصقاً من مجلس الأمة المحترم مساندة ومؤازرة هذه المطالب والمقترحات العائدة لحفظ وصيانة هذه الكنوز الأثرية العظيمة » . (الصفحة ٧٣٥ من الوقائع العراقية للسنة المذكورة) .

وسأل ضياء يونس : (الموصل) « بمناسبة هذا الفصل أحب أن أسأل معالي وزير المعارف : هل هناك مراقب من الحكومة العراقية يراقب الحفريات التي يقوم بها الحافرون الآن ؟ »

توفيق السويدي (رئيس الوزراء) .. أجاب على الخطباء قائلًا :

« مسألة تقسيم الآثار والمشاركة عليها ، مسألة استوجبت نظري بمناسبة الضجة التي قامت حولها في السنة الماضية . فإن قانون الآثار القديمة يقول : انه عندما تكمل البعثة الحفريات ، وبعد ان تصنف الآثار وتضع عليها أرقاماً وتعطي عنها التقارير الشهرية والاسبوعية . أي تقدمها إلى المدير . كل هذه المسألة يتطلبها القانون ، والبعثات قائمة بها . وعند اكمال الموسم يخبر رئيس البعثة مدير الآثار بذلك لأجل حضور التقسيم . والرئيس بناء على هذا القانون يخوله سلطة واسعة بأن يأخذ أي مستخرج Object لأجل أن يضعه في المتحف . فسلطته واسعة ، أما القاعدة التي يتمشى عليها التقسيم الان فهي إذا كانت البضاعة وحيدة بنوعها فتوضع في المتحف ^(١) . وإذا كانت أكثر من واحدة فتؤخذ واحدة للمتحف وواحدة للبعثة . وهذا التقسيم فيه صعوبة كبيرة ، أولاً من وجهة أن البعثة لكونها اختصاصية ربما كانت الأهمية تعطيها لشيء دون آخر هي التي تجعل الخطأ في التقسيم . فمثلاً حجر من الأحجار لا يعرف أهميته إلا رئيس البعثة وهو من الاختصاصيين ولكن هذا الأمر اذا كان يحدث قبلاً فانه من الان سوف لا يقع لان مدير المتحف هو من الاختصاصيين » .

ثم يواصل رئيس الوزراء حديثه قائلًا :

« وأنا راقبت المسألة عن كثب فلم أجد شيئاً يستوجب المراقبة بهذه الدرجة . وأصرح بأن البعثات غير معارضة للحكومة متى طلبت هذه منها أن تضع مراقبين ، لأن القانون يصرح بأن البعثة هي التي يجب أن تدفع رواتب المراقبين الذين تعينهم الحكومة . ولكن المسألة التي يجب النظر فيها ، هي أن هؤلاء المراقبين يستخدمون عادة برواتب زهيدة . وأصحاب هذه الرواتب الزهيدة سوف لا تكون لهم الفائدة التي نتوخاها منهم . فلإن المراقب يكون الحارس

١ - يلاحظ ان ما قاله توفيق السويدي عن القاعدة المتبعة في التفسير كان مخالفاً للواقع مخالفة تامة .

وبيده عصا يرى أحجاراً مصفوفة ولا يعرف عنها شيئاً . المسألة مسألة اعتماد وشرف البعثة . فإذا كانت تتلاعب فمن الصعب جداً الحيلولة دون ذلك التلاعب » .

ثم يضيف :

« وإلى الآن لم يحصل ما يوجب الشبهة . لأن الآثار الوحيدة عندما تستخرج ويكون من جملتها شيء ممتاز ، فإن البعثات الأثرية ، وإن كانت تهتم بالاثار التاريخية ولكنها تهتم بالشهرة أيضاً ، فإنها تعطي صور الآثار إلى المجلات والجرائد . لأن إعطاء هذه الصور من حقوقها ، وهذه الصور تبيعها البعثة للمجلات بالمال ، ويبقى امتياز النشر خاصاً بها . ولا أعتقد ان بعثة من البعثات يمكنها أن تخفي شيئاً من الآثار . لأن مثلها إذا فعلت ذلك كمثل الرجل الذي يسرق صورة زيتية (تابلو) وحيدة في العالم . ولذلك لا يمكن إخفاء شيء من قبل البعثة . وأعتقد أن هذه المسألة في حاجة إلى تدقيق عميق لكي تتمكن الحكومة من القضاء على هذه الأوهام وإزالة هذه المخاوف ^(١) » .

فقال جعفر أبو التمن : (بغداد) :

« ذكر فخامة رئيس الوزراء مسألة المراقبين ومصارفهم التي صرح القانون بلزوم تأديتها من قبل البعثات ، غير أنه يشك في أن تعيين المراقبين ينتج منه فائدة . ولأجل تبرير هذه النظرية ذكر أن العادة أن يعين هؤلاء برواتب زهيدة . وهنا أريد أن ألفت نظر فخامته ان لو استغنيينا عن تعيين ثلاثة مراقبين بمراقب واحد ، ويعطى له راتب يمكن أن يعطى لمن فيه عزة نفس ولمن لا يكون خادماً للبعثة بحسب الظاهر . ولا يمكن أن ننكر الفائدة من نتيجة تعيينه ، ولا أشك في أن المدير الاختصاصي في الآثار يصعب وجوده كتمان كثير من

١ - ولكنه لا يلاحظ ان السجلات الموجودة في دائرة الآثار عبارة عن أرقام والمادة المصنوعة منها .

- والقياس بين الآثار المكتشفة والتابلوات المشهورة قياس مع الفارق - فان الآثار المكتشفة تشبه التابلوات المجهولة غير المعروفة .

الاثار . ولكن أشك بناء على التجارب التي مضت بأن هذه الدائرة أخذها على عهده من كنا نظن أنه يحميها من كل تلاعب ، ولكن سمعنا أنه قد تاجر بكثير من الأحجار والأدوات والاثار (١) .

ضياء يونس (الموصل) : « أنا أولاً لا أدري من أين أتت فكرة ان المراقبين يعينون بأجور زهيدة . المراقب ينبغي ان يكون شخصاً له قدرة على المراقبة ، وذلك الشخص يعطى الراتب الذي يليق بالمهمة التي يعهد بها إليه . وإذا كانت لدينا مسألة تقتضي مراقبة وعناية ولا نخسر عليها شيئاً من المصروفات التي أوجبها القانون على الهيئات التي تقوم بالحفر ، والهيئات تكون ممتنة جداً إذا رخصتها الحكومة بأن تحفر ولو تنكلف بمصاريف المراقبة . فإذا كانت المسألة بهذه الصورة فلا أرى مجالاً لزيادة حسن الظن إلى هذه الدرجة . » قال رئيس الوزراء : « ان البعثات لا تخفي شيئاً عن الحفريات ، » وإذا كان هو يعتمد على هذه القضية فأنا حقيقة لا أعتمد ولا أظن أنه يصح الاعتماد الى هذه الدرجة . وماذا يضرنا مع علمنا ان هيئات الحفر لا تخفي شيئاً أن نضع مراقبين ؟ فاني لا اجد ضرراً في ذلك بل أرى أن الحزم يقضي بوضع مراقبين وان تكلف الهيئات باعطاء نفقات هؤلاء المراقبين ولا ازال اسمع أن هناك اشياء تكتم ، ولكن لم تنتج لي الفرصة حتى الان لاجل أن أذهب وأرى واذكر . وأظن أن فخامة رئيس الوزراء أيضاً يعلم أن الاثار المصرية التي ظهرت في السنة ١٩٢٤ أشيع بأن الهيئات التي حفرت هناك ستسرقها ، حتى ان (شوقي) أشار إلى ذلك في بيته المشهور : (أمن سرق الخليفة وهو حي ، يعف عن الملوك مكفنيناً) ؟ فأنا حقيقة لا ارى من الحزم ومن المصلحة ان نترك أمر المراقبة بل يجب أن نعتني بها أشد الاعتناء .

١ - أشار جعفر ابو التمن بذلك الى قضية كوك الذي كان تولى مديرية الآثار بالوكالة ، والذي هرب صناديق مليئة بالآثار ، اكتشفت صدفة بسبب تكسر الصندوق .
والغريب ان توفيق السويدي يتكلم عن المراقبين الذين يعينون عادة برواتب زهيدة ، في حين انه لم يسبق ان عين مراقب ، براتب زهيد ، أو غير زهيد .

وقد جاء في تقرير لجنة المعارف خلال مذاكرة ميزانية ١٩٣٠ ما يلي :

ان الاثار القديمة من مفاخر العراق وثروته الخالدة ولا يبعد أن تكون هذه الاثار في زمن قريب وسيلة لمعيشة عشرات الوف العائلات ، وواسطة لتعرف الكثيرين بهذه البلاد . وقد سبق للجنة أن اقترحت على المجلس العالي توصية الحكومة بما يأتي :

١ - ايفاد بعثة أثرية إلى أحسن الجامعات الغربية بأسرع ما يمكن لدرس علم الاثار القديمة .

٢ - الاتفاق مع عالم نزيه من علماء الاثار القديمة غير ملتفتة إلى جنسية الأمة التي ينتمي إليها هذا العالم ، لرأس مراقبي الحفريات ويعلم العراقيين الراغبين في التخصص بعلم الاثار .

٣ - أن تتألف لجنة للنظر في قانون الاثار القديمة الذي سن في ظروف استثنائية وفي عهد لم تحدث فيه ضرورات تستوجب التشدد في وضع مواده .

٤ - الإسراع في انشاء متحف متناسب مع عظمة الاثار التي امتازت بها بلادنا وعرض الاثار المحفوظة في الصناديق لتكون وسيلة لزيارة الكثيرين من هواة الفنون والاثار القديمة .

٥ - الاعتناء التام في أمر المراقبة على الجمعيات التي يؤذن لها بالحفر ، وان يعنى بحصة العراق التي نص عليها قانون الاثار ، وان تتخذ تدابير كافية لمحافظة هذه الكنوز التي تركها الأجداد وديعة إلى الاحفاد للدلالة على حضارتهم الباهرة والتي أصبحنا بفضلها من أغنى الأمم وأعظمها ارثاً .

والآن نزيد على هذه التوصيات ما يأتي :

١ - فرض رسم على كل جمعية تنقيب عن الاثار في الاطلاع للقيام بالمراقبة .

٢ - تعيين مراقبين من الشبان الدارسين وتنشيطهم لتعلم أساليب الحفر

ومساعدتهم للتخصص في علم الآثار ، حتى يؤلفوا وسطاً مناسباً لنموغ علماء في الآثار القديمة .

٣ - بيع الآثار الزائدة والتي يوجد منها عدد كبير في المتحف وسد حاجات المتحف بالآثار النادرة ، فقد يؤثر تأخير بيعها على قيمتها الفنية .

٤ - بذل عناية شديدة لمحافظة الآثار القديمة في المتحف وخارجه للتوقي مما قد يحدث كما وقع في الحوادث الواسعة التي لا نرى فائدة من تكرارها هنا .

٤ سنة ١٩٣٢

قد جاء في تقرير اللجنة التي تنظر في ميزانية وزارة المعارف بتاريخ ٢٢ آذار سنة ١٩٣٢ ما يلي :

سئل الوزير فيما إذا يفكر بادخال درس علم الآثار القديمة في المدارس الثانوية في المنهج الجديد. فأجاب: ان مدير الآثار يشغل الآن بإعداد تقرير اضافي يتناول كافة الشؤون المتعلقة بالآثار القديمة في العراق. وينظر في هذا الاقتراح على ضوء ذلك التقرير وبعد استشارة المدير المومى إليه بهذا الشأن .

كانت اللجنة المالية قد اوصت في تقريرها سنة ١٩٣٠ بإيفاد بعثة أثرية الى الجامعات الغربية لدرس علم الآثار وبالنظر في تعديل قانون الآثار القديمة الذي سن في ظروف استثنائية ، وبتعيين مراقبين على البعثات التي يؤذن لها الحفر في اطلال العراق ليراقبوا الآثار المخرجة . ولم تر اللجنة أي عمل قامت به الوزارة من هذا النوع ، ولا زالت تعتقد ان الآثار المخرجة لا توزع بصورة عادلة بين هيئات التنقيب والمتحف العراقي . فطلبت من وزير المعارف ان يزودها بالايضاحات اللازمة حول النقاط المار ذكرها فأجاب بأن تقرير مدير الآثار سيتمناول هذه النقاط من كل صفحاتها وسينظر في هذه التوصيات عند أخذه التقرير المار الذكر .

وقد جاء في تقرير اللجنة المؤرخ في ١ نيسان ١٩٣٤ ما يلي :

« من تصفح تقارير اللجان المالية منذ تشكل المجلس النيابي في العراق يرى ان اكثر اللجان قد اوصت الحكومة بلزوم تعديل قانون الآثار القديمة الذي سن في ظروف استثنائية في سنة ١٩٢٤ اذ اعتقدت اللجان المار ذكرها ومن ورائها المجالس النيابية المتتابة بان العاديات المخرجة من اطلال العراق لا توزع بصورة عادلة بين هيئات التنقيب التي يؤذن لها بالحفر وبين المتحف العراقي .

يضاف الى هذا الشك صراحة الوقائع المعلومة في تهريب الآثار القيمة والتي لا تود اللجنة الحاضرة ان تتعرض إليها بإسهاب بالنظر لعدم خدمة هذا التعرض، المصلحة التي نحن بصدددها .»

وبعد ان نقلت اللجنة نصوص المادة الثانية والثالثة والعشرون من قانون الآثار الصادر سنة ١٩٣٤ قالت :

« ويلاحظ ان السلطة المعطاة للمدير (لاعطائه عدداً كافياً من العاديات بحيث يمثل هذا العدد جميع النتائج التي حصلت من التنقيب) لا تمنع المدير - اذا اراد - عن اعطاء كافة الآثار المخرجة الى هيئة التنقيب ما عدا ما يراه (هو) لازماً لإكمال المتحف العراقي من الوجهة العلمية .

وعليه قد صرحت اللجان المتوالية بأعلى صوتها طالبة تعديل هذا القانون لإراحة ضمائر سيثي الظن على الأقل . غير ان السنوات تتوالى وآثار العراق الخالدة تتسرب الى متاحف الغربية ، ومن رابع المستحيلات الحصول على أصغر حجر من تلك الآثار القيمة حتى لو قدمت الملايين لشراؤها من متاحف التي وضعت اليد عليها وفقاً لأحكام قانون ١٩٢٤ .»

افاد وزير المعارف في اللجنة في سنة ١٩٣١ عند مناقشة ميزانية ١٩٣٢ بأن تقرير مدير الآثار سيتناول هذه القضية ، وينظر معاليه في هذه التوصية عند

أخذه التقرير المار الذكر . وصرح معالي الوزير عند مناقشة ميزانية ١٩٣٣ في اللجنة : « بأن الوزارة مشغلة الآن بسن نظام يؤمن هذه الجهة ، وان مسودة النظام موجودة الان في مكتبه لأجل التدقيق » . وأجاب معالي الوزير الحالي بصراحة : « ان التشديد الزائد في قضية الآثار يكسر شوق الهيئات المنقبية للورود للعراق وتحمل المبالغ الباهظة لاستخراج العاديات ، وبما ان لهذا الانكسار تأثيره السيئ في المنفعة العراقية من الوجهتين العلمية والاقتصادية ، وبما انه عندما شدد المدير الحالي في أمر توزيع الآثار بين الهيئات المنقبية والمتحف ، نزل عدد البعثات من ١١ الى ٧ في السنة الماضية والى ثلاثة هذه السنة » فلا زال معاليه يفكر بإيجاد صيغة من شأنها تشجيع المنقبين على مزاولة اعمالهم من جهة ، وتأمين حقوق المتحف العراقي من جهة أخرى ، وبالنظر لأحكام مسودة القانون التي هي رهن الفحص الآن ، سيجري التوزيع بمعرفة لجنة من ارباب الوقوف يرأسها وزير المعارف او من يمثله ، وقد أكد معاليه بأن القانون المعدل سيقدم الى مجلس الأمة في الاجتماع القادم . وكانت اللجنة قد أوصت الوزارة بإيفاد قسم من الطلاب إلى الجامعات الغربية لتحصيل علم الآثار القديمة ، ليستخدموا بعد عودتهم في المتحف العراقي . وظهر لدى اللجنة أن البعثة العلمية الموجودة الان في الكليات الغربية ، تحتوي على طالبين يتخصصان في علم الآثار القديمة في كليات امريكا .

مذكرة السفارة البريطانية

إلى وزارة الخارجية

ان تعييني لمديرية الآثار القديمة ، آثار مخاوف الانكليز ، ولم يتأخروا عن اظهار مخاوفهم هذه بمذكرة رسمية :

وقد وجه السفير البريطاني مذكرة إلى وزارة الخارجية يقول فيها : « اننا علمنا ان عين مديراً للآثار القديمة . وبما انه ليس من علماء الآثار ، نخشى أن يتصرف في الأمور تصرفاً يضر بمصلحة الآثار ، ومصلح بعثات التنقيب عن الآثار . فرأينا أن نلفت أنظاركم إلى ذلك من الان » .

ووزير الخارجية ، نوري السعيد ، عندما ابلغنا ذلك ، أعلمنا في الوقت نفسه بأنه أجاب السفير بقوله : « ان المدير الاختصاصي السابق الدكتور يوردان باق في المصلحة كمشاور فني ، فمن الطبيعي أن يأخذ المدير الجديد رأيه في الموضوعات العلمية » .

ولكن عندما تلقيت كتاب وزارة الخارجية .. بواسطة وزارة المعارف - لم أرض بهذا التقييد وأردت أن أضع النقاط على الحروف ، برد هذا مآله :
« ان الاختصاصيين في دائرة الآثار لم يكن عبارة عن الدكتور يوردان ، فهناك مدير المتحف ومعاونه ، ومدير العمل ... فمن الطبيعي أن آخذ رأي جميع هؤلاء الاختصاصيين ، وفق ما تقتضيه الأحوال . فلا أتقيد برأي الدكتور يوردان وحده » .

وقد طلبت من وزارة المعارف ان تبلغ ملاحظاتي هذه إلى وزارة الخارجية دفعاً لسوء فهم الخطأ التي سأتبعها في تصريح شؤون دائرة الآثار القديمة .

حالة دائرة الآثار القديمة

كما وجدتها عند توليتي مديريتها
والخطة التي قررتها لإصلاح أمورها

ان دائرة الآثار القديمة ، كانت قد اكتسبت سمعة سيئة جداً ، بين الناس ،
العوام منهم والخواص (المتنورين والأمينين) على حد سواء .
كان هناك فكرة عامة : ان معظم الآثار القديمة ، تنهب وتهرب الى خارج
البلاد .

سلسلة طويلة من الوقائع كانت عملت على نشر هذه الفكرة ، في جميع
البيئات .

ولكنني ، عندما توليت مديرية الآثار ، ودرست احوالها من داخلها ،
علمت أن نقائصها ومساوئها كانت أكثر بكثير مما كان يشاع عنها :
فإن الحفريات الأثرية التي تقوم بها البعثات الأجنبية ، كانت تجري دون
أية مراقبة .

والآثار التي تكتشف كانت تقسم بين المتحف وبين البعثة : الآثار المكررة ،
تقسم على طريق المناصفة ، وأما الآثار الفريدة فكانت تقسم عن طريق
الافتراء : تصف الآثار المذكورة عن طريق المعادلة : تعتبر هذه معادلة - في
القيمة - الى تلك ، ويقترح لإعطاء احداها للمتحف والثانية الى البعثة .

ولكن ، فضلاً عن ذلك ، فإن كثيراً من الآثار التي تكون من حصة
المتحف ايضاً تنقل الى الخارج - الى مركز البعثة - بحجة معالجتها أو دراستها ،
على ان تعاد الى المتحف ، بعد اتمام المعالجة والدرس - وربما بعد العرض في

متاحف تلك البلاد . ولكن الاعادة ، قد تتأخر سنوات وسنوات .
وعندما توليت الادارة ، ودرست الاوضاع ، لاحظت أن عدد الآثار المعارة
الى الخارج ، بهذه الصورة ، كانت تزيد على خمسة عشر ألفاً .
فضلاً عن ذلك كله ، فإن سجلات إدارة الآثار القديمة كانت محرومة من
كل التفاصيل ومن الأوصاف المتعلقة بالقطع الممنوحة أو المعارة الى البعثات
والمتاحف .

فكل ما كان لدى الدائرة من وثائق ، كان ينحصر في جداول القسمة .
فالآثار كانت مسجلة في تلك الجداول ، حسب النوع والرقم ، دون تفصيل
آخر ، الاختتام الاسطوانية - مثلاً - كانت تؤلف حقلين من الأرقام ، وقد
وضع بجانب كل منها اشارة « المتحف » أو « البعثة » وكذلك « المواد الفخارية » ،
و « المواد البرونزية » كانت مسجلة بالأرقام وحدها .

السجلات المتعلقة بالآثار التي اصبحت من حصة المتحف نفسها ، كانت ناقصة
نقصاً كبيراً ، فكان قد أسس في المتحف مختبر لمعالجة الآثار : ولكن موظفي
المختبر كانوا عبارة عن المدير النمساوي مع بعض الخدم ، ولذلك كان أمر المعالجة
يسير ببطء كبير .

وكذلك الأمر : في تصوير الآثار ، كان هناك دائرة واجهزة للتصوير ، وكان
المصور قديراً ، ولكنه وحيد ؛ فهو الذي كان يصور الآثار ، ثم يغسل الزجاجات
ويطبعها على الورق ، ويقوم بكل هذه الاعمال بنفسه ، ولذلك كانت الأمور في
هذه الدائرة ايضاً تسير ببطء كبير .

ولم يكن للمتحف أي دليل مطبوع ، لا بالعربية ولا بالانكليزية .
والكتب الموجودة في مكتبة المتحف ، كانت تقل عن الخمسة .
ولكن كان هناك نقص أهم واضرب من كل ما سبق : فالمتحف كان محروماً
من الآثار العربية والاسلامية حرماناً يكاد يكون مطلقاً . عدد هذه الآثار ما
ما كان يتجاوز عدد اصابع اليدين ، محراب جامع الخاصكي ، لوحتان
جصيتان من استكشافات الحيرة ، زيران مزخرفان ... وبضع قطع من الأزار

الناقصة . كانت تؤلف كل ثروة المتحف من الاثار العربية والاسلامية . .
وكلها كانت موضوعة في زاوية من القاعة المخصصة للآثار البارثسية
والساسانية .

وان أنس ، لا أنسى الحديث الذي سمعته من عالم الآثار « مير » الذي كان
متخصصاً بآثار فلسطين - عندما زارني بعد الانتهاء من زيارة المتحف ، وذلك
عندما مر ببغداد في طريقه من القدس إلى طهران ، لحضور مهرجان الفردوسي:
قال : - هل تسمح لي ان اقول ، بأني استغربت جداً من عدم وجود آثار
عربية وإسلامية . . في متحف هذه المدينة التي كانت عاصمة العباسيين ؟
وكان ذلك ، قبل ان يمر شهران من استلامي ادارة الآثار . طبعاً ان هذه
الكلمة التي سمعتها من الأثري المشار إليه ، زادت في الألم الذي كنت اشعر به من
جفاء هذا النقص ، ولكنني فلت في نفسي : أود ان ادعوه الى زيارة المتحف ،
بعد سنتين ، ليرى ما سيكون فيه .

*

هذا ، واعمال الدائرة في إثارة الاهتمام بالآثار وجعل المتحف آلة ثقافة ايضاً
كانت شبه معقودة .

بعد الانتهاء من موسم البعثات كل سنة ، كان يلقي - عادة رئيس البعثة -
محاضرة ، باللغة الانجليزية ، يدعمها أحياناً بعرض الصور بالفانوس السحري ،
وكانت الجرائد تنشر ملخصات من تلك المحاضرات . ولكن تلك المحاضرات
المحدودة والتي كانت تلقي بلغة غير عربية ، قلماً كانت تثير الاهتمام ، حتى بين
طبقات المثقفين .

وكان يرتب في ختام الموسم ، معرض فصلي ، تعرض فيه الآثار التي اكتسبها
المتحف ، خلال السنة ، عن طريق الشراء ، أو العثور ، أو عن طريق اقتسام
الآثار المكتشفة من قبل بعثات التنقيب . وكان يتم افتتاح المعرض بشيء من
الاحتفال الرسمي ، إلا أن ذلك أيضاً ، ما كان يقوم بدور تثقيفي .

*

وبعد الاطلاع على هذه الأحوال ، وضعت لنفسى خطة العمل ، لإصلاح الأمور
وضمنان التقدم في المتحف والاثار . وطبيعى أنى نفذت بعضها فوراً ، وأخذت
استعد لتنفيذ بعضها بعد مدة قصيرة أو طويلة من الزمن .
رأيت من الضروري أن أستكمل وسائل الإسراع في أمور المختبر والتصوير :
فقررت أن نستخدم مصوراً لمساعدة المصور في غسل الزجاجات ، وطبع
الصور ، وعدم إضاعة أوقاته بالاشتغال في أمور لا تحتاج إلى تخصص كبير .
وهذا التدبير ضاعف إنتاج دائرة التصوير بمقدار واسع .
وكذلك في أمر المختبر ، كان الاختصاصى الوحيد يقوم بكل الأعمال بنفسه ،
ولا يستعين إلا ببعض الخدم الأميين ، فقررت استخدام مساعدين له ، من خريجي
المدارس الثانوية ، ليساعدوه في الأعمال - التي تحتاج إلى ثقافة وإدراك ...
ويتمرنوا على الأعمال بعيون يقظة ، وانتباه مثقف ..
ثم ، أوليت عناية خاصة ، لدرس المباني الاسلامية .
ومن جهة اخرى ، اشتغلت بقضايا قانون الاثار القديمة وفقاً للتفاصيل
التالية :

قانون الآثار القديمة

منذ الأيام الأولى من بدء عملي في مديرية الآثار القديمة ، اخذت ادرس قانون الآثار بكل انتباه واهتمام ، والبحث في نواقصه الأساسية :
أهم هذه النواقص كانت تحوم حول « تجارة الآثار » من ناحية ، و « حصة المتقبين من الآثار المكتشفة » من ناحية أخرى .

فان القانون كان يقيد تجارة الآثار بقيود عديدة ، إلا أنه ما كان يضمن عدم تصدير الآثار إلى خارج البلاد . فعندما يقدم التاجر طلب التصدير ، كان على دائرة الآثار إما أن تشتري الآثار بالثمن المذكور في استمارة التصدير من قبل التاجر ، وإما أن ترخص بالتصدير . وبما ان ميزانية الدائرة لشراء الآثار كانت محدودة بطبيعة الحال ، كان التجار لا يتقدمون بطلب تصدير الآثار الهامة إلا في الأشهر الاخيرة من السنة المالية ، فلا تجد الدائرة مجالاً لشراؤها ، فتضطر إلى الترخيص باصدارها ...

هكذا كان يخرج من البلاد كثير من الآثار الهامة برخص رسمية ، فضلاً عن التي كانت تخرج عن طريق التهريب .
فالقانون كان يحتاج إلى تعديل أساسي في هذه الناحية .

*

واما المواد المتعلقة بحصة المتقبين من الآثار المكتشفة ، فكانت تحتاج إلى تعديلات وتبديلات أساسية .

وهذه الناحية من قانون الآثار ، كانت صارت موضع انتقادات ومطالبات كثيرة في الجرائد من ناحية ، وفي جلسات المجلس النيابي من ناحية أخرى . فكانت الدائرة تشعر بضرورة إصدار قانون جديد ، فأعدت مشروع قانون يقوم مقام القانون الذي كان صدر سنة ١٩٢٤ .

غير ان وزارة الخارجية ، كانت طلبت إعطاء نسخ من المشروع الى هيئات التنقيب ليمدوا آراءهم فيها ، قبل عرضها على مجلس الوزراء ، فمجلس الأمة . فالدائرة كانت وزعت نسخاً منه الى الهيئات المذكورة ، وصارت تتلقى من الهيئات انتقادات ومطالبات عديدة .

مع ان مشروع القانون ، كان بعيداً عن اتخاذ احكام جذرية ، أصبح هدفاً لانتقادات كثيرة من الهيئات التنقيبية ، فكانت قضية القانون تمعدت من جراء ذلك كله ، تمعداً غريباً .

ولكن عندما توليت مديرية الآثار القديمة ودرست القانون المرعي فعلاً ، وبحث مع موظفي الدائرة ومستخدميها عن المسائل والمشاكل المختلفة . . لاحظت ان الاعمال الجارية كانت اسوأ من احكام القانون المذكور نفسه . فإن هناك مجالاً واسعاً لإصلاح كثير من الأمور ، ضمن القانون المقرر . فرأيت ان اترك أمر مشروع القانون الجديد جانبا ، وأبدأ بتطبيق احكام القانون الحالي بحذافيرها . . اعتقاداً مني بأن ذلك سيقضي على الكثير من الانتقادات والمطالبات التي كان قدمها ويقدمها رؤساء بعثات التنقيب ، فضلاً عن انه سيفسح امامي مجالاً لدرس قوانين الآثار في البلاد المختلفة وسيساعدني على وضع مشروع أحسن بكثير من المشروع الذي كانت وضعته الدائرة ووزعته على البعثات .

اولاً : بدأت بمعالجة قضية المراقبة . فإن الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة من القانون كانت تصرح بأن « تكون التنقيبات عرضة لتفتيش المدير أو من كان مفوضاً عنه في جميع الاوقات . وللمدير الحق في ان يعين موظفاً من دائرة الآثار القديمة على محل التنقيب الى المدة التي يراها مناسبة . وذلك على نفقة المنقب » .

إذن لمدير الاثار الحق في تعيين ممثلين له لدى بعثات التنقيب دون ان يكلف الدائرة شيئاً من النفقات .

ولكن الادارة ، لم تقدم - في الماضي - على تطبيق أحكام هذه الهادة ، وتركت التنقيبات دون أية مراقبة ، طوال تلك السنين الماضية .
فسألت الدكتور يوردان - الذي كان سلفي في المديرية ، والذي أصبح ، مشاوراً فنياً للدائرة - : لماذا لم تستفيدوا من هذه الهادة في السابق ؟ وسمعت منه هذه الملاحظة :

- ان بعثات التنقيب ، هيئات فنية ، علمية ، اختصاصية . فلا يليق بنا أن نشك في حسن نواياهم أو نراقب أعمالهم .

قلت في نفسي - عندئذ - ليس من الصعب أن أجد طريقة ، تضمن أغراض المراقبة - دون أن تجرح عواطف المنقبين الذين تعودوا العمل دون مراقبة منذ سنوات . فكتبت مسودة تعميم لبعثات التنقيب ، قلت فيه ما مآله :

- ان دائرة الاثار القديمة قررت إيفاد طلاب من خريجي المدارس الثانوية لدرس شؤون الاثار والتخصص فيها في مختلف المؤسسات التعليمية الأوروبية والأميركية ، ولكننا رأينا من الأوفق أن يطلع هؤلاء على مختلف الأعمال الأثرية ، قبل أن يذهبوا للدرس في المعاهد المذكورة . ولذلك قررنا أن نوفد فلان إلى بعثتكم المحترمة ، فنرجو أن تطلعوه على مختلف الأعمال التي تجري تحت إشرافكم ، ليكتسبوا الخبرة العملية التي تساعدكم في دراستهم القادمة .

كما أنني أرجو أن تدفعوا إلى الدائرة ، وذلك مقابل راتبه ... عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون الاثار .

عندما أطلعت الدكتور يوردان على هذه الخطة ، وقرأت عليه مسودة التعميم ، قال لي ، معجباً :

- « هذه الخطة لا تترك مجالاً للنقد ، مع أنها تضمن لكم ما تريدون ، .
وقد زودت الشبان الذين اخترتهم لهذا العمل ، بما يجب من التعليمات

والتوجيهات ، لأجل أن يكونوا عيوناً مفتحة ، دون أن يجرحوا عواطف المنقبين ، ويرسلوا إليّ تقريراً عما يجري ، وعما يشاهدونه ، كل أسبوع .

عملت ذلك ، استناداً إلى الحق الممنوح لمدير الآثار القديمة ، بالقانون القديم نفسه .. وذلك إلى حين صدور القانون الجديد الذي جعل ذلك ليس حقاً من حقوق المدير - إذا أراد استعملها وإذا أراد أهملها ، بل واجباً من الواجبات التي يترتب عليه أن يعملها .

*

وأما قضية قسمة الآثار ، فكانت أكثر تعقيداً من ذلك . ومع هذا ، كان هناك أيضاً مجال لكسر التقاليد المؤسسة في الدائرة ، في هذا الميدان . هذا ما جاء في القانون حول قسمة الآثار :

تقسم حاصلات التنقيب :

المادة الثانية والعشرون :

« عند ختام التنقيب ينبغي للمدير ان يختار من بين الأشياء المكتشفة ما يراه لازماً لإكمال المتحف العراقي من الوجهة العلمية وله بعد افراز هذه الأشياء أن يخصص للذي أعطي رخصة للتنقيب عدداً كافياً من العاديات مكافأة له عن اتعابه بصورة عادلة ، وعندما يفعل المدير ذلك ينبغي له ان يتوخى بحسب الامكان جعل حصة ذلك الشخص ممثلة لجميع النتائج التي حصلت من تنقيبه » .

عندما أنعمت النظر في هذه المادة ، لاحظت أنها تتألف من شطرين أساسيين : الشطر الأول ، يتعلق بإتمام مجموعات المتحف . والشطر الثاني يتعلق بإعطاء المنقبين مجموعة تمثل نتائج تنقيباتهم ، والشطر الأول جاء في المادة مطلقة ، وأما الشطر الثاني فقد جاء مقيداً بقيد « بحسب الامكان » . وذلك كان يخول الدائرة حق ترك بعض الآثار خارج القسمة ، وتخصيصها للمتحف العراقي ، لعدم امكان إعطاء ما يماثلها الى بعثة التنقيب .

قررت ان استفيد من هذا القيد ، بهذه الصورة ، إلا أنني لم أبح بذلك لأحد من موظفي الدائرة ، لكي لا يشاع شيء من خطتي هذه ، ولكي اباعد بها البعثات خلال التقسيم .

وعملاً بهذه الخطة أكثر من زيارة مراكز التنقيب ودرس الآثار المكتشفة مع مقارنتها بالآثار الموجودة في المتحف ، دون ان أترك مجالاً لمعرفة ما أقصده من هذه الزيارات المتكررة ، وهذه المقارنات المتوالية . وكنت أسعى الى إيهامهم بأنني أفعل ذلك ، مدفوعاً بحب الاستطلاع فقط .

فقد أكثر من زيارتي لتل اسمر ، حيث كان يقوم بالتنقيبات بعثة جامعة شيكاغو ، تحت رئاسة الدكتور فرانكفورت - فإن قرب التل المذكور من بغداد ، وعلمي بأن البعثة المذكورة تنهي موسم التنقيب قبل غيرها ، مما حملني على اتخاذها أول هدف من أهداف خطتي الجديدة .

وكنت اصطحب في زيارتي هذه ، سليم لاوي ، دون أن اصطحب عبد الرزاق لطفي ، وذلك نظراً لما كان حدث من خلاف شديد بينه وبين الدكتور يوردان .

وخلاصة القول : قد اتخذت كل الاحتياطات ، لكي لا يشتبه أحد فيما انتويت عمله خلال عملية الاقتسام التي سأقوم بها لأول مرة ، وفقاً للقانون المرعي ، على ضوء تفسيري له .

وعندما حان يوم الاقتسام ، كنت تزودت بكل ما يجب من معلومات أساسية عن الآثار المكتشفة ، وعن مقارنتها بالآثار الموجودة في المتحف . وكنت قد قررت تفاصيل الخطة ، على أن لا أتعرف في تطبيقها ، بل أكون متساهلاً فيها لكي تأتي الضربة حاسمة لا مجال للتخلص منها .

فذهبنا إلى تل أسمر ، ومعني الدكتور يوردان المشاور الفني وسليم لاوي ، مساعد أمين المتحف .

دخلنا غرفة مخزن الآثار ، مع الدكتور فرنكفورت . وكان قد هبأ كل

شيء ، وفقاً للخطط المعتادة في السنين الماضية :

الاثار موضوعة فوق منصدة طويلة على صفيين. وجداولها مهيأة وفق أوضاعها فوق المنصدة . الاثار المتعادلة موضوعة على اليمين وعلى الشمال ، ولم يبق إلا الاتفاق على كل صف على حدة : الأثر الذي على اليمين أو على الشمال ، إلى المتحف أو الى البعثة ، وفقاً لاتفاق يتم بين الطرفين أو وفقاً لنتيجة الاقتراع الذي يتم برمي قطعة مسكوكة في أحد وجهيها صورة وعلى وجهها الآخر كتابة .

قلت للدكتور فرنكفورت : « أرجو أن تتركنا وحدنا مدة ، لأجل أن أدرس الاثار مع الدكتور يوردان ، ثم استدعيك لإجراء عملية الاقتسام .

وبعد ان خرج الدكتور فرنكفورت من القاعة ، قلت للدكتور يوردان : - أرجو ان تعرفني أهم هذه الاثار ، بالنسبة للاثار الموجودة في المتحف . وبدأ يوردان يشرح لي بعض الاثار ، ويقول لي أهميتها ، ويقارنها بالموجودة في المتحف ، ويشرح لي الفرق بينها وبين ما يوجد منها في المتحف ، دون ان يدرك غايتي الأصلية من هذا السؤال .

وبعد أن انتهيت من سماع شروحه ، قلت لسليم لاوي ، إرفعوا هذا الأثر ، وضعوه على الرف الجانبي .. ثم هذا الأثر .. وهذا .. ورفعت منها سبع قطع ، وضعتها على الرف ، وقلت : هذه الاثار السبعة ستبقى خارج القسمة .

يوردان جمد في مكانه عندما سمع قرارى هذا . وحيرته تضاعفت بشكل غريب عندما استدعيت الدكتور فرنكفورت ، وقلت له :

- هذه القطع السبع ستبقى خارجة عن القسمة ، وأما البقية ، فسأترك للدكتور يوردان ، مهمة اقتسامها بين المتحف وبينكم .

والدكتور فرنكفورت ، صاح بعصبية ممزوجة بنوع من الدهول : - أنا أحتج على ذلك . إننا نعمل بالقانون القديم ، ولا نعتز بمشروع القانون الجديد .

قلت له : - وأنا أعلم بأحكام القانون القديم نفسه .

قال : - ولكن القانون القديم يقول

قلت - ولكنك تنسى أنه بقيّد ذلك بتعبير « بحسب الإمكان » ، ان ما يتعلق بحصة المتحف لم تنقيد بأي قيد . ولكن ما يتعلق بحصة البعثة فمقيد بقيد « حسب الامكان » ، وبما أنه لا إمكان لاقتسام هذه القطع السبع ، فإنها يجب أن تبقى - بطبيعة الحال - خارج القسمة .

قال : - أنا احتج .. كانت المعاملة الجارية ..

قلت : - أنا لا أتقيد بما سبق وجرى . إنما أتقيد بنص القانون . وأعمل بما جاء فيه حرفياً ، وأنا مستعد ان اعرض القضية إلى أية هيئة قانونية دولية . فلا أشك في انها تؤيد تفسيري لهذه المادة .. أكرر قولي أية هيئة قانونية دولية .. كوني - في الوقت نفسه - رئيساً لكلية الحقوق ، قد أثر على فرنكفورت تأثيراً بارزاً ، فترك بحث القانون ، وصار يقول ، وهو في حالة ارتباك شديد : - إلى الان لم نعامل بهذا الشكل ... إننا لا نستطيع العمل تحت هذه الظروف .

قلت : - نحن الان ، أمام نتائج تنقيب هذا الموسم ، وأنا تركت هذه القطع السبع خارج القسمة ، مستنداً الى الحق الذي يمنحني إياه القانون القديم . ففضلوا واقتسموا بقية الاثار مع الدكتور يوردان .

والدكتور يوردان ، كان مدهوشاً ومرتبكاً ، مثل الدكتور فرنكفورت ، بل وأكثر منه . لأنه ما كان يتوقع ابداً ان شروحه نفسها تكون أساساً لهذا العمل ، الذي قمت به ، ضارباً عرض الحائط ، كل تقاليد الدائرة ، وأعمالها السابقة .

وأمام اصراري ، اضطر الدكتور فرانكفورت ، أن يتم عملية الاقسام ، مكرراً قوله :

- وأما لأجل القطع السبع ، فأحتفظ بحق الاعتراض . ولا أشك في ان سفارتنا ستدخل في الأمر .
وأنا قلت له : أكرر مرة أخرى ، يا دكتور فرنكفورت ، أنني عملت بأحكام القانون القديم . ولا أشك في ان تفسيري ، لا يمكن ان ينقض من قبل أية هيئة قانونية ودولية .



وعدت من تل أسمر ، وأنا أشعر بارتياح عظيم من الخطوة التي اتبعتها في هذا المضمار ، مع علمي بأن السفارة الاميركية ، لن تتأخر في المداخلة ، ومع علمي بأن وزارة الخارجية أيضاً لن تترتاح لعملي هذا . ولكني أعتقد اعتقاداً جازماً ، بأنني في موقف يضمن لي التغلب على كل ذلك .

وفي اليوم التالي ، كلمني وزير الخارجية ، نوري السعيد ، بالهاتف وفي حالة نرفزة شديدة :

- شو هذا يا استاذ .. تطلع علينا مشاكل من دائرة الاثار ، مع أننا أمام مشاكل سياسية كبيرة وكثيرة ، سفير اميركا جاء يحتج رسمياً .

قلت : تأكد يا باشا ، انا اعددت لكل أمر عدته ، لم اتخذ قراري في هذا الشأن ، ولم أقدم على تنفيذ هذا القرار ، إلا بعد درس الأمر درساً ملياً . وقلت للدكتور فرنكفورت ، بأنني مستعد الى عرض المسألة الى هيئة دولية . لأنني لا أشك في انها تعطيني حقاً في تفسير المادة ..

- ولكن أرجوك ، لا تحدث لنا مشاكل ..

قلت : .. لماذا تعتبرون القضية مشاكل سياسية . قولوا لهم ان القضية ، قضية قانونية وعلمية .. ويمكن أن تحل بالوسائل القانونية والعلمية .

عندما رأى إصراري قال :

- اذن أنا سأقول للدكتور فرنكفورت ان يراجعك ، وأرجوك ان تتساهل

في الأمر ، ولاتحدث لنا مشاكل سياسية .

انتهى حديثي مع نوري السعيد ، بقولي : -- تأكد ، أنا حسبت حساباً لكل الاحتمالات .. وأنا على يقين بأني سأتغلب على كل ما يرون إثارته من مشاكل ..

*

جاءني الدكتور فرنكفورت ، صباح اليوم التالي :
قال : -- وزير الخارجية ، طلب مني مواجعتكم لأطلع على قراراتكم النهائي ،
وأن أجد طريقة لحل الإشكال ..

وجرت بيني وبينه محادثة ومناقشة طويلة ، حول القضية ..
خلال هذه المحادثة والمناقشة ، لم يعد فرنكفورت يتمسك بحكم القانون .
ولكنه حاول ان يستمد قوة من مصلحة العلم ..

قال : -- إذا حرمتكم البعثة من أهم آثار اكتشافاتها ، فإنها لا تستطيع مواصلة
التنقيبات ، فالعلم يخسر من جراء ذلك خسارة عظيمة .

قلت : -- ولماذا لا تستطيع مواصلة التنقيبات ؟ فإنها أولاً حصلت على مجموعة
هامة من الآثار المكتشفة . كما حصلت على شرف اكتشاف الآثار الباقية في
المتحف . وأنا أظن ان هذا الشرف وحده يضمن مواصلة العمل ، فكيف إذا
انضمت اليه هذه المجموعة من الآثار القيمة ...

قال : -- لماذا تحرمون البعثة من القطع السبع كلها . مثلاً : لماذا تتمسكون
برأس الثور النحاسي ، إن لديكم قطعاً كثيرة مثله .

قلت : -- ولكنني أخاطب ضميرك العلمي ، وأسألك ، هل تشبه هذا الرأس ؟
قال : -- أعترف بأن هناك شيئاً من الفرق .

وسألت : - وأسالك ، هل هذا الفرق ، هام أو تافه ؟ وواصلت مناقشته قائلاً :

- أنا لست اختصاصياً في الآثار القديمة ، ولكنني درست كثيراً العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وتتبع باهتمام قوانين التطور في الطبيعة وفي المجتمع . وأنا أعرف ان الفروق الصغيرة ، عندما تَنْتَظِم في سلسلة ، تكتسب أهمية كبيرة ، لأنها تصل بين الحدود البعيدة ، وتظهر نواميس التطور واتجاهاتها ، ولا أشك في أن الأمر في الآثار لا يختلف عن ذلك . وهذه الآثار التي يمكن ان تؤلف سلسلة وتؤدي الى اكتشاف الحقائق الهامة ، يجب أن تجمع في محل واحد . انها اذا تفرقت الى متاحف عديدة ، تفقد دلالتها ، ولا تظهر معانيها الحقيقية . فمصلحة العلم تقتضي اجتماع السلسلة الكاملة في محل واحد ، وطبيعي ان أوفق المحلات ، لجمع السلسلة الكاملة وعرضها ، هو المحل الذي تعود اليه الآثار ..

لاحظت ان فرنكفورت ، تأثر من ملاحظاتي هذه ، فأراد ان يوجهه البحث اتجاهاً آخر :

- ولكن لا تنس احتمال ضياع هذه الآثار في هذه البلاد . الأمور غير مستقرة . قد تحدث أحداث وثورات . تؤدي الى اتلاف وضياع تلك الآثار .

قلت : - وأنا اعتقد ان هذا الاحتمال ، ليس في هذه البلاد أقوى مما هو في سائر البلاد . كلنا نعرف ماذا حدث للكثير من المباني الأثرية ، وللبيض من المتاحف خلال الحرب العالمية الأخيرة . وكلنا نعلم الجهود التي يبذلها علماء الآثار ومحبو الفنون ، لصيانة المباني الأثرية والمتاحف الأثرية والفنية ، من ويلات الحرب .

تجاه هذه الملاحظات ، رأيت فرنكفورت يلجأ الى حجة أخرى ، ويقول : - لو كان الأمر متعلقاً بي وحدي . لما ألححت عليكم كل هذا الإلحاح . ولكن ما العمل مع ذلك العجوز ، الذي أبرق إلي يقول : إذا تمسكت مديرية الآثار

بخطتها ، أتركوا العراق ، وانتقلوا الى سوريا . وأنا لا أود ان أترك العمل الذي اشتغلت فيه منذ سنوات ، في أهم ادوار انتاجه العلمي ..

قلت له : .. ولكن العجوز (وكان يقصد من ذلك : البروفسور بريستند الذي كان مديراً لمعهد الدراسات الأركيولوجية ، التابع لجامعة شيكاغو ، مرجع بعثة التنقيب في تل اسمر -) ، من الطبيعي انه لم يتخذ هذا القرار ، إلا بناء على المعلومات التي تلقاها منكم ..

هذه الملاحظة ، صدمت فرنكفورت صدمة ظاهرة ، فقال لي بكل تأثر وحساسية : .. أنظن ذلك ! إسمح لي إذن ، بضعة دقائق ، لآتي بحقيبة اوراقتي من سيارتي الواقفة امام الباب ..

قال ذلك ، وخرج من غرفتي ، وبعد برهة عاد ، وفي يده حقيبة الأوراق . أخرج منها مسودة البرقية التي كان أرسلها الى بريستند .. وكان مما جاء فيها (يبدو أننا لا نستطيع أن نعترض على عمل الدائرة من الوجهة القانونية) .

عندما اطلعت على ذلك ، قلت له :

— مادام أنك سلمت بحقنا من الوجهة القانونية ، فإني سأبحث عن وسيلة تساعدك على إقناع رئيسك في الأمر . فأرجو أن تعود إلي بعد الظهر ، في الساعة الرابعة .

ودعته على هذه الكلمات ، ثم أخذت اكتب المذكرة التي سأوجهها إليه باللغة الفرنسية (لأنناكد من أنها ستعبر عن رأيي بصراحة ، دون غموض وإيهام) . ووضعت فيها كل ما يمكن ان أحصل عليه من حجج وبراهين مقنعة ، كأني أكتب مذكرة سياسية ، ترمي إلى حل مسألة دولية ..

بدأت المذكرة بقولي : « بالاشارة الى حديثنا الشفهي ، إني فكرت في الأمر ملياً ، ولم أجد ما يستوجب إعادة النظر في القرار الذي كنت اتخذته خلال

قسم الآثار ، التي خصصت الى المتحف العراقي سبع قطع أثرية ، تركت خارج
القسم .

وأعتقد ان بقاء هذه القطع في المتحف العراقي ، لا يقلل شيئاً من شرف
التنقيب والاكتشاف الذي أحرزته بعثتكم المحترمة في هذا المضمار . فإنها
ستعرض في المتحف ، مع الإشارة الى مكتشفها ، وسيُسجل ذلك ، بطبيعة
الحال ، في الدليل الذي ستصدره الدائرة عن محتويات المتحف .

وأرجو أن تلاحظوا ان المتحف العراقي ، ما هو إلا نتاج تعاون علمي ،
دولي ، اشترك في الكشف عن الآثار المعروضة فيه ، بعثات علمية من دول وبلاد
مختلفة . ولكل منها شرف خاص ، في زيادة ثروة المتحف المادية والمعنوية ...
وبعد شرح هذه النقطة بتفاصيل وافية قلت :

- إنه يسرنا أن نتعاون مع الهيئات الاختصاصية ، في زيادة الاكتشافات
الأثرية العلمية ، ولكي أظهر لكم مبلغ تقديرنا لهذا التعاون العلمي ، قررت أن
أهدي بعثتكم المحترمة ، أحد الرؤوس النحاسية الموجودة لدينا ، مكرمة ،
نتيجة تنقيبات أخرى ، وذلك تقديراً للجهود التي بذلتموها في سبيل التنقيب
عن الآثار في بلادنا .. .

عندما أتاني فرنكفورت لتسلم ردي الأخير ، واطلع على المذكرة التي
وجهتها إليه .. فرح منها فرحاً كبيراً ، وقال : أظن ان هذه الخطوة ستحل
المشكلة ، وودعني شاكراً .

ثم أتى بعد يومين ، يعلمني بأنه تلقى برقية من بريستد تفيد بأنه اعتبر المسألة
منتهية ، وشكرني على المساعدة التي أسديتها إليه ، لضمان استمرار البعثة في
أعمال التنقيب في السنين القادمة .

وفي اليوم التالي ، كلمني نوري السعيد تليفونياً ، وأخبرني بأن السفير الأميركي
زاره ، وأبدى ارتياحه لحل القضية بهذه الصورة ، وقال له : بأنه يود أن يزورني

ليشكرني شخصياً ، وأضاف : أنا ايضاً أشكرك . الصحيح ، إني كنت متخوفاً من إحداث مشكلة سياسية .

وفي اليوم التالي زارني السفير نابي شو ، وبعد ان شكركني قال : حقيقة هذه طريقة جيدة ، تحفظ للمتحف العراقي ما يحتاج إليه من آثار ، ويهدي إلى البعثات التنقيبية ما يسرها ويحملها على مواصلة العمل ، ثم قال :

- وأنا أرى أن تنصوا على هذه النقطة في القانون الجديد ، الذي ستصدرونه . قلت له ، جواباً على اقتراحه هذا : - إن القوانين لا يمكن ان تتضمن ما تقتضيه جميع الحالات . فضلاً عن أنها ، تساعد على تفسيرات مختلفة ، وأحسن مثال ، على التفسير الخاطئ ، هو الخطأ التي سارت عليها دائرة الآثار واعتادتها بعثات التنقيب ، خلال هذه السنوات الطويلة . إن حسن النية ، مع ملاحظة مقتضيات العلم ، هي التي تحل المشاكل ..

وبعد سماع كلماتي هذه ، ودعني ، مكرراً شكره على حسن تدبيره في معالجة القضية .

بعد أن حدث ما حدث مع بعثة شيكاغو في تل اسمر ، عرفت سائر البعثات ، القرار الذي اتخذته ، في تفسير القانون ، ولم تحاول أن تعترض على الخطأ التي اتبعتها في أمر اقتسام الآثار المكتشفة ، على أساس ترك القطع النادرة خارج القسم .

وقد تم اقتسام الآثار مع سائر البعثات أيضاً على هذا الأساس بسهولة كبيرة .

ان كسري للتقاليد المؤسسة - على ضوء تفسيره للمادة القانونية القديمة ، .. أدخل قضية قانون الآثار في طور جديد . وأصبح في استطاعتي ، أن أترك كل المعاملات والمخابرات السابقة جانباً ، وأقدم على وضع مشروع القانون الجديد ،

بحرية تامة ، دون أن افكر فيما قد تقوله بعثات التنقيب .
خلال هذه المدة ، كنت واصلت دراسة قوانين الآثار المختلفة ، كما بحثت
أنواع المشاكل التي تحدث في شؤون الآثار ، مع موظفي الدائرة من ناحية ، ومع
العلماء الذين يشتغلون في التنقيبات من ناحية أخرى .
وقد لاحظت بأن بعثات التنقيب يمكن أن تقسم إلى نوعين أساسيين :
البعثات التي توفدها المتاحف . والبعثات التي توفدها الجامعات ، (وذلك ما عدا
البعثات التي تشترك فيها المتاحف والجامعات) .
فالبعثات التي توفدها وتمولها المتاحف ، تهتم - قبل كل شيء ، وأكثر من
كل شيء ... بالآثار المكتشفة ، وتحرص على الحصول على أكبر عدد منها ،
لزيادة ثروة المتحف الذي أوفدها ومولها . ولكن البعثات التي توفدها وتمولها
الجامعات ، تكون أكثر اهتماماً بالنتائج العلمية ، والاكتشافات الأثرية ، وأقل
حرصاً لجمع الآثار .

كما لاحظت ان تطلبات كل نوع من هذين النوعين لا يخلو من الاختلاف في
أمر معينة . فرأيت ان اسير في طريق استرضاء البعثات التي توفدها الجامعات
على أبعد الحدود ، لأكسب الرأي العام العلمي ، ضد مطامع البعثات التي تعمل
للمتاحف ، وتحرص على جمع أكبر عدد من الآثار التي يمكن عرضها في المتاحف .
وقد باحثت ، وشاورت ، وناقشت أناساً كثيرين ، من رجال القوانين ، ومن
رجال المتاحف ، وعلماء الآثار ، في مختلف المواد والمسائل ، لكي يأتي القانون
مشمئلاً على أصوب الأحكام ، التي تضمن مصلحة العلم ، دون أن تضحي شيئاً
من مصلحة البلاد .

ويحذر بي أن أشير إلى بعض الآراء الغريبة التي لاحظتها في رجال الحقوق
والقانون ، خلال أحاديثي معهم ، في قضايا الآثار .
كنت أبحث وأستشير أساتذة كلية الحقوق ، في بعض المواد في مشروع
القانون . عندما عرضت على بعضهم المادة التي تنص على ملكية الدولة للآثار ،
وحق حيازة الأفراد لها ، قالوا : « هذا يختلف مع الدستور ، لأن القانون

الأساسي العراقي ينص على أن الملكية الفردية محترمة ... »
وعندما عرضت عليهم المادة التي تخير دائرة الآثار، بين الشراء ، والترخيص
والمنع لطالبي تصدير الآثار - دون حصر الأمر بين الشراء وترخيص التصدير ،
كما كان مقررأ في القانون السابق - قالوا : « هذا لا يجوز . لأنه يتضمن تحديداً
وتقييداً للملكية » .

وعندما قلت لهم : أفلا تمنع الدولة تصدير الذهب ، وتصدير الحنطة - عند
الحاجة . ولماذا لا يحق لها أن تمنع تصدير الآثار ؟
قالوا : ولكن الحنطة والذهب يوجد من يشتريها في الداخل ، وأما الآثار
فمن يشتريها ؟ .

قلت : - ان الآثار بالنسبة الى الدولة والى المجتمع ، لا تقل أهمية عن
الذهب . فما يجوز بالنسبة إلى الذهب ، يجوز - عن طريق أولى - بالنسبة
الى الآثار .

وعلى أي حال ، بعد هذه الأبحاث ، والاستشارات ، والدراسات المتوالية ..
وضعت للمشروع صيغته النهائية ، وقدمته الى الوزارة راجياً ارساله الى مجلس
الوزراء .

الوزير ، أراد أن توضع مادة تنص على استثناء الآثار الموجودة في المقامات
المباركة . قلت : ان تسجيل الآثار لا يعني مصادرتها ، بل انها تبقى في حيازة
حائزيها . ويضمن عدم ضياعها أو اتلافها ، أو بيعها ، أو تصديرها . فضلاً عن
ذلك فمن الطبيعي ان تتفق ادارة الآثار مع رجال الادارة في كيفية التسجيل ،
واستطعت - بهذه الملاحظات - ان استبعد فكرة الاستثناء .

ولكن مسألة اعتبار المخطوطات القديمة من الآثار ، وتحتيم تسجيلها مثل
الآثار .. أثارت اعتراضات أكثر واشد ، لكثرة حائزي الكتب المخطوطة
القديمة - بالنسبة الى سائر انواع الآثار القديمة . ولذلك ، لم تنحصر التحفظات
والاعتراضات التي أبديت على هذه المادة ، في الوزارة ، بل شملت كثيراً من
النواب ، ولا سيما الأعيان .

ولكني أكدت على ضرورة اعتبار الكتب المخطوطة ايضاً من الاثار ، والعمل على صيانتها من التلف والتصدير ، مثل سائر الاثار ... وبعد مناقشات طويلة ، استطعت اثبات النص المتعلق باعتبار المخطوطات من الاثار القديمة ، ولكنني اضطررت الى التساهل في موعد تسجيلها . فالمدة المقررة لتسجيل الاثار التي في حيازة الأشخاص كانت سنة واحدة ، الا ان هذه المهلة لم تحدد بالنسبة الى المخطوطات ، وعدلت المادة على اساس ترك مدة التسجيل الى القرار الذي ستصدره الوزارة فيما بعد .

واجتاز مشروع القانون مراحل التنفيذ المختلفة ، إلى ان انتهى بالصدور . بهذه الصورة ، تخلصت مديرية الاثار القديمة ، من القانون الذي كان وضع بعد فك ارتباط المديرية من وزارة المعارف ، وربطها بوزارة الاشغال - وذلك استناداً الى احكام معاهدة سيفر ، التي كان نقضها الكماليون . ولا حاجة إلى القول ، إن القانون الجديد ، ضمن للبلاد منافع وفوائد عظيمة .



القصر العباسي

« في بغداد »

- ١ -

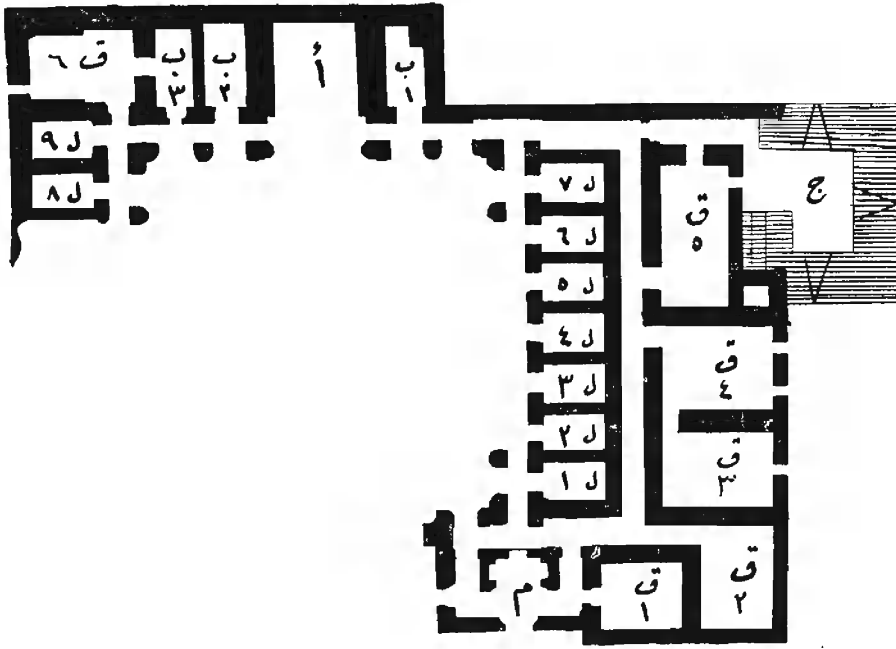
إن أولى جهودي الاستكشافية توجهت نحو خرائب القصر الواقع في زاوية الجنوب الغربي من القلعة في بغداد .

كان القصر معروفاً بين الناس باسم قصر المأمون ، ولكننا لم نجد ما يبرر هذه التسمية ، ولذلك رجحنا أن نسميه القصر العباسي دون تحديد زمن معين له . وكانت الخرائب المذكورة تلفت نظر الزوار بالإيوان الكبير وبالسرداب الصغير . كان الإيوان قائماً مكشوفاً ، والنصف الأعلى من جدرانه الثلاثة والسقف المعقود الذي يعلوها كانت مزينة بزخارف أجورية في غاية الروعة والجمال . وأما السرداب الصغير فكان الوصول إليه يستلزم السير في ممرات مظلمة وغير منتظمة بين الأنقاض وفوق كتل الردم . وعندما يصل الزائر إليه على ضوء فانوس ، يجد نفسه أمام زخارف ومقرنصات أجورية جميلة جداً .

وكان الزائر لا يجد في الخرائب ما يلفت النظر غير هذا الإيوان وهذا السرداب الصغير . وكان هناك عدة أقبية طويلة ومتوازية كان الجيش العثماني يتخذها مخازن للذخائر الحربية . إن المواد الانشائية التي تلاحظ في جدران هذه الأقبية كانت تختلف إختلافاً كبيراً عن طبقات الطابوق الظاهرة في الإيوان والسرداب .

إنها كانت مؤلفة من كسارات الطابوق القديمة التي كانت تعرف بالعراق باسم «شكنك» ، وكل شيء يدل على أن الأقبية المذكورة كانت مستحدثة في العهد العثماني ،

فراينا أن نهدمها لكي نصل إلى جدران القصر الأصلي .
وفعلنا، عندما تم هدم الأقبية ورفع انقاضها ظهرت من ورائها جدران القصر
الأصلي مع مداخل سبع غرف صغيرة .
وظهر في أعلى بعض الأقسام من هذا الجدار بقايا مقرنصات وزخارف
آجورية تدل على انه كان هناك طرمة مسقوفة تحمي أبواب الغرف من حرارة
الشمس والأمطار .
وعندما رفعنا الأنقاض الكثيرة والعالية المتراكمة بالقرب من الجناح الأيسر
من الإيوان، وجدنا أن هناك دهليزاً قصيراً يتصل بدელიز طويل يقطعه عاموداً
ويمتد وراء جدران الغرف المذكورة ، ويتصل بأبواب أربع قاعات كبيرة .
الغرف الأمامية كانت ذات طابقين وكان بعض الأقسام من غرف الطابق العلوي
ظاهراً . ولكن القاعات الخلفية كانت في ارتفاع يشمل الطابقين .
وعندما استمر رفع الأنقاض ظهر ان ما كان سمي باسم السرداب إنه شيء
غريب لا يشبه السرداب . ولكننا وجدنا أمامه محل باب مسدود يجدار مبني من
مواد إنشائية جديدة ، وعند البحث علمنا أن هذا الجدار إنما هو جزء من جدار
حمام صغير حديث البناء ملتصق بجدار القصر الأصلي .
وعندما هدمنا الحمام – بعد استحصال موافقة وزارة الدفاع طبعاً – تبين
لنا أن ما كان يُعرف باسم السرداب كان يقابل مدخل القصر وهذا كان السبب
في مقرنصاته وزخرفاته البديعة .
وبهذه الصورة توصلنا إلى معرفة أهم الأقسام من مخطط القصر ، الجناح
الشرقي والجناح الجنوبي تماماً ، وقسم صغير من جناحه الغربي مع مدخله ؛ وأما
بقية الجناح المذكور، والجناح الشمالي فلم نتسكن من معرفة مخططة لأن كل مواده
الإنشائية كانت انتزعت منه حتى الأساس .
والشكل التالي يبين المخطط الذي توصلنا إليه :
(أ – الإيوان ، م – المدخل ، ل – غرف الطابق الأرضي ، ق – القاعات
المرتفعة التي تشمل ارتفاع الطابقين) .



مخطط القصر العباسي

— بعد إتمام الاستكشاف والترميم —

أ - الإيوان ، م - المدخل ، ل - غرف الطابق الأرضي ، ق - القاعات
المرتفعة التي تشمل ارتفاع الطابقين ، ج - برج حديث (لم يهدم) .

إن الدهليز والقاعات كانت تضم طبقة سميكة مؤلفة من فضلات الحفافيش
إنضم إليها بعض الأنقاض من السقوف المتهدمة في ارتفاع يزيد على متر .
فاضطررنا الى رفع جميع تلك البقايا والانقاض لنصل إلى الارضية الاصلية .
ولاحظنا أن أقسام الجدران التي كانت بقيت تحت الأنقاض كان قد اعترها
شيء كثير من التلف من جراء الامطار التي كانت تتساقط من فتحات السقوف
منذ قرون عديدة . فبادرنا إلى ترميم القواعد المتآكلة من جميع الجدران ، من
الإيوان حتى المدخل ، لصيانة الاقسام الباقية منها .



معارض القصر العباسي

بعد إتمام عمليات الترميم والصيانة رأيت ان نستفيد من القصر بصورة لا تغير شيئاً من معالمه الأصلية . وذلك باتخاذ بعض غرفه وقاعاته إلى عرض صور مكبرة عن الرياضة العربية « أي : العمارة العربية » في مختلف البلاد ، وتخصيص بعض قاعاته إلى عرض مخلفات الملك فيصل .

معارض الرياضة العربية

ولقد خصصنا القاعة التي تقع إلى جانب المدخل رقم (ق ١) إلى عرض صور مكبرة لخرائب القصر من تواريخ مختلفة منذ سنة ١٩٠٧ ، مع نماذج من الأجور المستعملة في بنائه وزخرفته .

كما خصصنا القاعة التي تلي ذلك رقم (ق ٢) إلى مدينة بغداد ، عرضنا على جدرانها خرائط وصور مستخرجة من مختلف المؤلفات القديمة والحديثة عن بغداد في تواريخ مختلفة .

وأما القاعة رقم (ق ٦) والغرف الصغيرة من رقم (ل ١ - ٧) فقد خصصنا كل واحدة منها إلى عرض صور المباني العربية والإسلامية القائمة في العراق وفي مصر وسوريا وفلسطين وبلاد المغرب والأندلس وسائر البلاد الإسلامية .

معرض الذكرى

جمعنا وعرضنا في قاعات هذا المعرض صور الملك فيصل الأول في تواريخ

مختلفة مع مخلفاته التي تعود إلى الأدوار المختلفة من حياته .

(بعد وفاة جلالة الملك فيصل الأول سنة ١٩٣٣ كانت دائرة الآثار القديمة قد تسلمت بعض مخلفاته ، وخصصت إحدى غرف المتحف العراقي لعرض هذه المخلفات . غير انها كانت اضطرت إلى خزن البعض منها ، لضيق المحل المخصص للمعرض المذكور عن استيعابها ، كما انها لم تتمكن من جمع الصور المتعلقة بالأدوار المختلفة من حياة المغفور له .)

وعندما اقمنا أعمال الاستكشاف والصيانة في القصر العباسي خصصنا ثلاث قاعات كبيرة لعرض المخلفات المذكورة مع سلسلة من الصور المكبرة والأعلام التي استعملت منذ بداية الثورة العربية .

ورتبناها بصورة تمثل مختلف أدوار حياته وأعماله احسن تمثيل .



خان الاورتمه — خان مرجان

في الوقت الذي كنت افكر في وسيلة لوضع اليد على « خان الاورتمه » ، اخبرني مفتش الاثار ، بأن ادارة الأوقاف بدأت اعمال الهدم والتعمير في الخان . طبعاً سارعنا في كتابة مذكرة مستعجلة الى الأوقاف ، لفتنا أنظارها فيها ، الى ان الخان من المباني التي تم اعلان أثريته ، فلا يجوز ادخال تعديل فيه ، دون استحصال موافقة دائرة الاثار في أمره ، وطلبنا إليها ان توقف الأعمال . إلا ان ادارة الأوقاف ، لم تقبل لطلبنا ، قائلة « اننا أخذنا موافقة رئاسة الوزراء » .

وعلمنا ان المشروع الذي بدأوا العمل لتحقيقه ، كان يقضي بترك الخان على حاله ، وازافة بناية قائمة على أعمدة ، أمام جبهته ، وتحويل شبابيك الدور الأعلى منه الى أبواب ، لأجل ربطها بالقسم الذي سيقوم على أعمدة .

وذلك كان سيقضي على معالم الخان الأصلية ، فضلاً عن انه كان سيؤدي الى انهزام قسمه الأصلي ، بسبب اهماله اهمالاً تاماً .

وعندما علمت قول مدير الأوقاف بأنه حصل على موافقة رئيس الوزراء ، وكان ياسين الهاشمي - اسرعت في مكالمة سكرتير مجلس الوزراء ، واخبراه بأنني آت للالتقاء بالرئيس .

وعندما ذهبت الى رئاسة الوزراء ، ومررت من أمام غرفة رئيس الديوان ،

١ - تركيب تركي ، يعني الخان المغطى أو المسقوف .

في طريقي الى غرفة الرئيس.. شاهدت ان مدير الأوقاف العام رؤوف الكبيسي كان هناك . وجاء الى باب الغرفة يقول لي ، وفي وجهه ابتسامة عريضة : « روح شوفه .. اني حصلت على موافقته الكاملة .. انه وافق بعد أن لاحظ ودرس المخططات التي وضعناها .. » ثم كرر ، بأسلوب ينم عن الاستهزاء : « روح شوفه .. » .

دخلت على ياسين ، وبدأت اتكلم عن أهمية الخان ، إلا أنه قال : الخان سيبقى على حاله .. انما ستضاف إليه غرف في امامه . قلت له : ان الخان اجمل المباني الأثرية القائمة في بغداد . وهو فريد في نوعه في كل البلاد . فكيف يجوز أن يترك على حاله ، ويحاول استغلاله بالطريقة التي تذكرونها .

ثم اضفت : وأنا من زمان ، منذ اكثر من خمسة عشر عاماً كنت افكر في وجوب ترميم الخان وجعله متحفاً للآثار العربية . ومنذ توليت ادارة الآثار أخذت أفكر في الأمر بصورة جدية ، وكلي أمل بأن أجد منك خير مساعد لتحقيق تلك الفكرة ..

قال لي : - ولكن ماذا عندكم لتكوين متحف للآثار العربية والاسلامية ؟ أجبته بدون تردد : - اعطوني الخان ، وأنا اتعهد بأن أملأه بالآثار العربية ، خلال اتمام عمليات تعميره .

قولي هذا أثار استغرابه .. ولكنني ، أخذت أشرح له الخطة التي وضعتها ، والأمور التي هيأتها لتكوين متحف الآثار العربية .. وبعد سماع إيضاحاتي ، ولاسيما أمام تكراري بأني أتعهد بملئه بالآثار العربية ، الى حين اتمام تعميره ، اقتنع بوجهة نظري ، وقرر توقيف مشروع الأوقاف .

طلب رؤوف الكبيسي ، وقال له : - أجتزوا الخان الى دائرة الآثار القديمة ، بنفس الأجر ، الذي تتقاضونه الان ، على الان ، على ان ندفعه لكم سنوياً . واتركوا الأمر الى الآثار .

ورؤوف الكبيسي ، أمام هذا الأمر القاطع ، الذي ما كان يتوقعه أبداً ،

عندما كلمني ، وانا في طريقي الى الالتقاء برئيس الوزراء ، تلثم قليلا ،
ثم قال :

- أمرك يا باشا .

بعد تخليص الخان من يد ادارة الأوقاف ، بقي أمر ايجاد الاعتمادات اللازمة
لتعميره وترميمه ، وإعادةه الى حالته الأصلية .

وياسين ، بعدما اقتنع بوجهة نظري كل الاقتناع ، وقدر أهمية مشروعني
تمام التقدير .. ساعدني في هذا المضمار أيضا .

طلب مدير الاشغال العامة ، وأمره بتولي أمر ترميم البناية - تحت
اشراف دائرة الاثار القديمة - من الاعتمادات الموجودة لديهم لأجل ترميم
المباني الحكومية .

وبعد الوصول لهذه النتيجة ، ودعت ياسين ، شاكرأ . وقلت له - سترى ،
بعد سنة ، ماذا سيكون الخان ، وكيف سيكون لدينا متحف للآثار العربية
بييض وجوهنا ..

*

وبعد ذلك ، أخذت أشرف على ترميم الخان ، ترميماً أساسياً : (وكانت
الأوساخ وفضلات الخفافيش المتراكمة في بهو الخان ، وغرفته ، قد كونت طبقة
يتجاوز سمكها المترين) .

كما واصلت أمر نقل الاثار من المساجد ، والمقابر من ناحية ، والتنقيب عن
الاثار في سامراء من ناحية أخرى . كما رأيت أن أخصص الغرف المحرومة من
النوافذ إلى ديورامات .. وضعنا فيها ديورامات : عن الباب الطلسم على حالته
القديمة ، وعن القصر العباسي في سامراء ، وعن جسر حربي ..

وهذه الأمور كلها سارت بسرعة وبنظام ، مكنتنا من ترتيب الاثار في
الغرف ، كلما تم ترميم البعض منها .. حتى استطعنا - أن ننتهي من ترتيب

المتحف ، قبل ان تمضي مدة تذكر على اتمام ترميماته ..
وعندما افتتحناه - بعد اشتغال الموظفين عدة ليال متوالية - ... جاءني
الدكتور يوردان ، بعد انتهاء حفلة الافتتاح ، وقال لي باندفاع قلبي ظاهر :
- « اهنؤك بكل قلبي .. وبما أني اشتغلت مدة طويلة في أمور المتاحف
والاثار ، أنا أعرف أهمية الأعمال التي أنجزتها في هذه النهاية ، وهذا المتحف ،
وأستطيع أن أقول : إنها كانت معجزة . وأكرر تهاني بكل قلبي ، وعن علم
وادراك ... »



نظرة بعض الدوائر الرسمية إلى قضايا الآثار القديمة

- ١ -

كان الباب الوسطاني في بغداد أصبح مقلعاً للطابوق^(١)، يقتلع منه الناس ما يحتاجون إليه من الطابوق المكسر .
ورأت الدوائر المالية أن تمنع ذلك ، ليس بقصد صيانة الباب بل لحفظ حقوق الخزينة فيها ، فرأت أن تضع مواد الباب في المزايدة لكي تخول حق اقتلاع الطابوق لمن يرسي عليه المزاد .
وهذه العملية لم تتوقف إلا بتدخل مديرية الآثار القديمة .

- ٢ -

وكان الناس في سامراء يقتلعون الطابوق من بقايا جدران القصور القائمة بين الأطلال . وعندما طلبت مديرية الآثار القديمة منع ذلك ، اعترض قائمقام القضاء على طلب الدائرة قائلاً : أن ذلك يحول دون توسع عمران مدينة سامراء لأنه لا يوجد بالقرب منها معمل للطابوق . فاضطرت المديرية أن تصر على طلبها مستندة إلى أحكام قانون الآثار الصريحة الناصّة على أن: العمران لا يجوز أن يبنى على انقراض الآثار ، بل يجب أن يتم على أساس جلب الطابوق من المعامل الموجودة أو إنشاء معمل جديد للطابوق في الضفة الأخرى من النهر .
وبذلك استطاعت المديرية أن تصون أطلال سامراء القديمة من توسع أعمال الإتلاف والتدمير .

١ - الطابوق : احجار البناء الصغيرة المستطيلة الناشئة من الآجر المشوي .

ولكن أهم المشاكل التي تعرضت إليها مديرية الآثار القديمة من هذه الوجهة نجمت عن تصرفات أمين العاصمة أرشد العمري . فإنه ما كان يهتم بالمباني القديمة وصار يظهر عداء صريحاً نحو أعمال المديرية :

١ - أراد أن يقطع قسماً كبيراً من جامع المرجان لأجل تنظيم شارع الرشيد . والمديرية اضطرت إلى بذل جهود كبيرة لمنع ذلك لان الكتابات الأجرورية التي تزين القسم الأعلى من باب الجامع والبعض من جدرانه الداخلية ، كانت تتضمن وقفية كاملة يمكن ان تعتبر من اثن الوثائق التاريخية في مدينة بغداد .

٢ - وقد حصلنا بعد جهد جهيد على القرار اللازم لتخصيص البستان الكبير المثلث الشكل بالقرب من المطار - الى مديرية الآثار القديمة لتشييد عليه المتحف العراقي الجديد .

ولكن بعد مرور بضعة أيام على اتمام معاملات التخصيص اخبرني مفتش الآثار ان عمال امانة العاصمة يشتغلون بفتح طريق وسط البستان المذكور .

ان فتح هذا الطريق كان لا يترك مجالاً لتشييد المتحف هناك ، فضلاً عن انه ما كان أي لزوم لفتح هذا الطريق لان على مسافة بضعة امتار من خلف البستان كان طريق مفتوح يربط بين الشارعين .

فاضطررنا الى الاحتجاج على عمل امانة العاصمة هذه وتوقفنا بتوقيف ومنع هذه المعاملة ، وذلك بفضل وزير المالية رستم حيدر ومؤازرته لنا .

ومع هذا فكرت في ان بناء المتحف لن يتم في وقت قريب لأن الحصول على الاعتمادات اللازمة للبناء لن يتيسر إلا بعد بضع سنوات . وخشيت ان يعود أرشد العمري الى فكرة فتح الطريق مستفيداً من بعض الفرص التي قد تسنح له في المستقبل .

ونحسباً لهذا الاحتمال رأيت ان اثبت حدود العرصة ببناء الباب الأشوري في رأس المثلث ووضع نسخة من أسد بابل في نهاية أحد ضلعيه ، وبناء مخزن مؤقت للآثار في نهاية ضلعه الآخر .

وهذه الصورة استطعت ان احمي العرصة من نزوات ارشد العمري إلى ان يتيسر بناء المتحف .

٣ - وعندما فكر ارشد العمري في انشاء بهو الامانة خارج سور القلعة أخذ يهدم البرج القائم في نهاية السور من جهة الشط . فتدخلت المديرية في الأمر ووقفت اعمال الهدم .

ولكن امين العاصمة تأثر من ذلك ، وراجع رئاسة الوزارة . فرأى رئيس الوزراء ان يجمع بيني وبينه لينظر في الأمر ، وعندما بينت له خلال الاجتماع الذي انعقد في مكتبه الرسمي اهمية موقع البرج المذكور ، كما شرحت له ان بقاء البرج لا يحول دون بناء بهو الامانة بل يعكس ذلك ، يزين حديقتهما . فإننا مستعدون لترميمه . فإذا زرعت الامانة حول البرج بعض النباتات تكسب الحديقة رونقاً خاصاً يلفت الانظار . وفضلاً عن ذلك ، يمكن للأمانة ان تستعمل داخل البرج ايضاً .

ورئيس الوزراء حكمت سليمان - الذي كان ألف الوزارة عقب انقلاب بكر صديقي - اقتنع بصحة وجهة نظري في هذا الأمر وأمر امين العاصمة بالكف عن هدم البرج على أن تتولى إدارة الآثار ترميمه .

وقد خرجت من هذا الاجتماع مطمئن البال للنتيجة التي توصلنا إليها . غير ان بعد بضعة أيام علمنا ان امين العاصمة عاد إلى هدم البرج . وعندما أرسلنا مفتش الآثار الى توقيف أعمال الهدم وطلبنا تدخل الشرطة لمنع الهدم بناء على قرار الدائرة المستند الى احكام قانون الآثار ، وارسل رئيس الوزراء الى وزارة المعارف كتاباً قال فيه : ان البرج ليس له قيمة تاريخية ، وطلب من وزير المعارف أن يبلغ مديرية الآثار بعدم التدخل في هذا الأمر . وقد دهشت من هذا الأمر الذي أصدره رئيس الوزراء مخالفاً للقرار الذي

كان اتخذها قبل بضعة أيام وعلمت ان ارشد العمري تكلم عن قضية البرج في أحد مجالس الشرب مع بكر صديقي ، والمومى اليه عمل برأيه وأوعز الى حكمت سليمان بمنع تدخل مديرية الآثار .

طبعاً ما كان في استطاعتي ان احول دون هدم البرج في هذه الظروف الشاذة ، ومع ذلك ، رأيت ان أوجه الى حكمت سليمان رسالة خاصة أبين فيها أسفي للموقف المزري الذي وقفه في هذه القضية .

كتبت الرسالة باللغة التركية بدأتها بقولي :

« انا اعرف انه لا يحق لمدير الآثار القديمة ان يخاطب رئيس الوزراء ويعترض عليه ، ولكنني اعتقد ايضاً انه يحق لساطع الحصري ان يخاطب حكمت سليمان ، ويظهر أسفه الشديد على الموقف الذي وقفه » .

ثم قلت :

« ان البرج كان له قيمة ودلالة تاريخية هامة خلافاً للزعم الذي ابديتموه في الكتاب الرسمي الذي ارسلتموه الى وزارة المعارف .

وتأكدوا ان تاريخ مدينة بغداد سيذكر ان هذا البرج هدم في عهد حكمت سليمان تلبية للزوات امين عاصمة طائش .

واظن انكم لن تجدوا تعبيرى هذا شديداً وعنيفاً ، لأنى كنت سمعت منكم عن ارشد العمري تعبيرات اشد واعنف من تعبيرى هذا بدرجات » .

الحفريات

التي قامت بها إدارة الآثار القديمة

- ١ -

ان جميع الحفريات في العراق كانت تقوم بها بعثات اجنبية .

وفكرت في أن مديرية الآثار القديمة تستطيع ان تقوم بحفريات في اطلال سامراء لأنها تعود إلى فترة قصيرة من تاريخ معلوم كما انها عبارة عن طبقة واحدة . والوصول الى الأرضية الأصلية لا يستلزم حفر أكثر من متر أو مترين ، وذلك ما كان يتطلب خبرة واسعة ، بل كان يكفيها معلومات تاريخية ، وثقافة عامة لا تزيد على الدراسة في المدارس الثانوية أو في دور المعلمين ، ومعلومات هندسية عملية لا تتجاوز ما كانت تدرسها وزارة الأشغال في مدرسة الهندسة التي كانت انشأتها .

والصور المأخوذة من الجو كانت تظهر الشوارع المهمة ومحلات المباني الكبيرة . ان الحفريات التي قام بها هر سفلت الألماني قبل نشوب الحرب العالمية الأولى كانت اقتصرت على قصور الخلفاء ، ولم تتناول الدور أو القصور الأخرى ، ولذلك قررت أن تتولى الدائرة أعمال الجفر والتنقيب هناك ، واستأجرنا أحد الدور في مدينة سامراء الحالية لتكون مقراً لهيئة التنقيب ، وعيننا الموظفين اللازمين ، وهما نا العمال ورؤساء العمال . ولزيادة في الاحتياط رجوت الدكتور يوردان أن يشرف على بدء عمليات التنقيب هناك .

ان حفريات سامراء استمرت عدة سنوات ودربت وأكسبت الموظفين الخبرة

في انجاز هذه الأعمال بالدقة اللازمة، كما دربت الكثير من العمال .
ان نتائج هذه الحفريات نشرت في مجلدين مع عدد غير قليل من المخططات
والصور .

- ٢ -

تجربة سامراء شجعتنا على القيام بحفريات حول مسجد الكوفة لمعرفة ارضية
المسجد الأصلية ولإظهار معالم قصر الأمانة الذي كان متصلاً بالمسجد .

وفي الأخير قررنا أن نقوم بحفريات في أطلال « واسط »، مع ان ذلك كان
يتطلب أعمالاً كثيرة وكبيرة ، لأن الأطلال المذكورة كانت تقع بعيداً عن المدن
فكان من الضروري ان ننشئ هناك مقراً لهيئة التنقيب كما نسوي الطريق
اللازمة لمرور السيارات بين مدينة الحي ومحل التنقيب . وكان بين ايدينا صورة
جوية واضحة تبين بعض التفاصيل عن الاطلال، غير ان التواريخ المعلومة كانت
تذكر تاريخ بناء المدينة كما تذكر بعض الوقائع التي حدثت حولها في أوقات
مختلفة ، غير انها ما كانت تعطي معلومات عن كيفية اندراس المدينة وتاريخ
هجرها وبقائها بعيداً عن المعمورة .

وكل شيء يدل على ان كان هناك طبقات عديدة . فالحفريات في هذه
الاطلال كانت تستلزم نقل كمية كبيرة من التربة والانقاض للوصول الى مختلف
الطبقات ولاسيما إلى محل المسجد الكبير ودار الإمارة .

ومع كل ذلك ألفنا هيئة تحت رئاسة أمين المتحف عبد الرزاق لطفي
والمهندس شريف يوسف ، لإنجاز جميع الأعمال التمهيدية والقيام بالاستكشافات
والحفريات اللازمة .

ان حفريات واسط أيضاً استمرت عدة سنوات وواصلتنا إلى نتائج مهمة
جداً .

ان البعض من حفريات الدائرة اقترنت باعمال الترميم والصيانة : مثلاً ،
عندما قررنا ترميم الملوثة في سامراء ، رأينا أولاً رفع الانقاض المتراكمة حولها
وذلك أدى إلى كشف القاعدة المربعة التي استند عليها بناء الملوية .
وعندما أردنا أن نقوم ببعض اعمال الترميم والصيانة في قصر الاخضر ،
ورفعنا الانقاض المتراكمة في المدخل وفي احدى القاعات الجانبية توصلنا إلى
إظهار معالم مسجد القصر ومحرابه والى البرهنة على ان بناء القصر يعود إلى ما بعد
ظهور الإسلام .

*

ان جميع اعمال الحفر التي قامت بها الدائرة انحصرت في بادئ الامر على
المواقع الإسلامية . ولكن بعد ذلك عندما أخذ ينضم إلى موظفيها - بالتدريج -
الطلاب الذين درسوا الاشوريات وتخصصوا في قراءة الخطوط المسماة ، وسعت
الدائرة نطاق أعمال الحفر وصارت تأخذ على عاتقها مهام التنقيب في بعض
التلول الاثرية التي تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام أيضاً .

مؤتمر الحفريات الدولي المنعقد في القاهرة والاستحسان الذي ناله قانون الآثار العراقي الجديد في المؤتمر

سنة ١٩٣٧ تقرر عقد مؤتمر دولي للحفريات الأثرية في القاهرة ، والمديرية
تلقت دعوة من منظمي المؤتمر للاشتراك فيه .

كان أهم المواضيع التي سידرسها المؤتمر ، هي قوانين الآثار المتبعة في البلاد
المختلفة ، ومقارنة احكام هذه القوانين مقارنة علمية .

واخبرني الدكتور يوردان - بناء على بعض الاخبار التي وردته من جهات
مختلفة - ، ان بعض الاثاريين سيتجهجون على قانوننا الجديد ، خلال مناقشات
المؤتمر . قلت : - إذن سأذهب بنفسي ، للدفاع عن القانون . وسافرت الى
القاهرة ، وانا أفكر في الاعتراضات التي كنت اطلعت عليها ، وهيات نفسي
للرد عليها واحداً فواحداً .

ولكن منذ الجلسة الأولى - استطعت ان استفيد من الظروف لاستجلاب
تقدير المؤتمر واستحسانه لأهم مواد القانون ، قبل ان يحاول أحد انتقاده
والاعتراض عليه .

وذلك ، لأن كبار العلماء الذين اشتركوا في المؤتمر ، كانوا أخذوا يتكلمون
عن التنقيبات التي لم ينشر عنها شيء ، والتي اضاعت على العلم كثيراً من الحقائق
الهامة . وتوالى الخطباء الذين يذكرون الأمثلة العديدة ، على مبلغ الخسارة التي
تصاب بها الأبحاث العلمية من جراء ذلك . وقالوا : ان بعض هيئات التنقيب
لا تهتم كثيراً بغير المواد التي تزيد في ثروة المتاحف . وبعدها يحصلون على الآثار ،

ويسلمونها للمتاحف لعرضها فيها .. يقصّرون في نشر التفاصيل المتعلقة بكيفية الحصول عليها . وقد مضى على بعض البعثات أكثر من خمسة عشر عاماً دون أن تنشر عنها شيئاً .. وقد مات بعض المنقبين قبل أن ينشروا نتائج تنقيباتهم .. وقد ضاعت السجلات التي كانت تتضمن التفصيلات اللازمة عن الآثار المكتشفة .. وحرّم العلم ، بذلك ، من طائفة هامة من الحقائق التي كان تم اكتشافها ..

بعد أن استمعت الى ما قاله الخطباء عن هذه القضية الهامة ، وعلى اقتراحاتهم المكررة ، في ضرورة الاهتمام بهذا الأمر ، والبحث عن الوسائل التي تضمن نشر الابحاث المتعلقة بالتنقيبات ، وعدم ترك المجال لضياح تلك المعلومات .. طلبت الكلام وقلت :

- اننا في قانون الآثار الذي وضعناه أخيراً ، لاحظنا هذه القضية ، وعالجناها بصورة تضمن المصالح العلمية ضماناً قوياً : يحتم القانون على بعثات التنقيب أن تجعل سجلها الرسمي مضاعفاً لكي تسلم أحدهما الى دائرة الآثار ، عند ختام موسم التنقيب . كما انه يحتم على بعثات التنقيب تسليم نسخة من كل صورة يأخذونها ، وكل مخطط يرسمونه ، على ان تحتفظ الدائرة بها ، وتعتبرها من الأمور السرية طوال المدة الممنوحة للمنقبين لنشر أبحاث تنقيباتهم ، ولا تُطلع عليها أحداً . ولكن اذا مضت المهلة ، ولم تنشر البعثة نتائج أبحاثها .. أصبح من حق دائرة الآثار ، أن تنشر ما تراه ، مستنداً الى السجل الرسمي والصور والمخططات المحفوظة لديها . واعتقد ان هذه الطريقة ، هي أضمن الطرق ، لإجبار المنقبين على نشر أبحاثهم ، ولعدم ترك المجال لضياح المعلومات العلمية المتعلقة بتلك التنقيبات ، حتى ولو امتنع المنقبون عن النشر لأي سبب كان .

وكلماتي هذه نالت استحسان اعضاء المؤتمر ، وصاروا يقولون : حقيقة ،

هذه طريقة صائبة .. فيجب أن تعمم في جميع البلاد لصيانة الحقائق المكتشفة من الضياع .

وبعد هذه القضية، تكررت أمامي الفرص الملائمة لسرد ما قررناه في قانون الآثار لمعالجة المشاكل العلمية ... وتكرر استحسان المؤتمرين ، لأحكام قانون الآثار العراقي .

وخلال احاديث المؤتمر ، كان أحد الأعضاء تكلم عن خطة الانكليز ، مستنداً الى مثال قانون الآثار العراقي .. رأيت أن ازيل عن الأذهان الفكرة الحاطئة التي تنجم عن التصريحات المذكورة ، وطلبت الكلام لأقول :

- زعم أحد زملائنا هنا، ان قانون الآثار العراقي الحالي من وضع الانكليز . فأرى من واجبي ان أقول : ان هذا الزعم لا ينطبق مع الحقائق الراهنة . فإن القانون المذكور ، وضع سنة ١٩٣٦ ، من قبل الحكومة الوطنية ، على أساس إلغاء القانون الذي كان وضعه الانكليز سنة ١٩٢٤ . على كل حال، أود أن أوكد ، ان القانون الذي نحن بصددده ، لم يكن من وضع الانكليز .

✱

خلال الأحاديث التي كانت تجري في دهاليز المؤتمر ، وعلى هامشه في حلقات مختلفة ، رأيت من الضروري أن اصرح بأنني لست من علماء الآثار . وفي إحدى المرات ، كان حاضراً في الحلقة « كرزويل » المشهور بدراساته ونشراته في الرياضة الاسلامية - وكان قد اتصل بي عدة مرات ببغداد ، لأجل اتمام معلوماته في آثار سامراء - تدخل في الكلام ، وقال :

.. إنه يتواضع كثيراً . وأنا أشهد بأنه حقق كثيراً من الأمور التي يعجز عنها الاختصاصيون .

(والسبب الدافع الى قوله هذا، هو : انه كان بين المسائل الداخلة في جدول أعمال المؤتمر ، هذا السؤال :

(هل من الأفضل ان تناط إداوة دوائر الآثار ، الى علماء أثريين ، أم الى رجال إداريين) ؟

*

وفي التقرير الذي كتبه مقرر لجنة القوانين - وكان استاذاً مشهوراً في مقارنة قوانين الآثار الموضوعة في مختلف بلاد العالم ، ذكر صراحة أن قانون الآثار العراقي ، أحسن وأشمل القوانين ..

*

وخلصة القول : إن المؤتمر لم يصبح ميدان هجوم على القانون الذي وضعته - كما كان يتوقعه الدكتور يوردان ، بل بعكس ذلك ، صار باعثاً لإظهار إعجاب الكثيرين من العلماء ، واستحسانهم الصريح لما جاء فيه من أحكام دقيقة .

*

المؤسسة الأمية للتعاون الفكري

تعيني عضواً في الهيئة الاستشارية للمتاحف

لقد تلقيت من فونديكياديس - الأمين العام للمكتب الدولي للمتاحف - رسالة يعلمني بها بأن المؤسسة الدولية للتعاون الفكري التابعة لعصبة الأمم ، قررت ضمي الى الهيئة لاستشارية للمتاحف ، ويبين سروره من هذا التعيين . (وكانت الرسالة مؤرخة بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٣٧) .

وبعد بضعة أيام أرسل لي وزير الخارجية نسخة من الكتاب الرسمي الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية يبلغها قرار المؤسسة ويقول :
« وإني على يقين بأن التعاون الذي دشناه مع دائرة آثار بلدكم بمناسبة مؤتمر القاهرة سيتقوى ويتوطد أكثر فأكثر بانضمام هذه الشخصية إلى اللجنة الاستشارية للمتاحف » .

(وكان الكتاب المذكور مؤرخاً بتاريخ ٢٢ تموز سنة ١٩٣٧) .
وفي الصفحة التالية صورة زنكوغرافية للكتاب المذكور .



SOCIÉTÉ DES NATIONS

INSTITUT INTERNATIONAL DE COOPÉRATION INTELLECTUELLE
DÉPARTEMENT D'ART D'ARCHÉOLOGIE ET D'ETHNOLOGIE
OFFICE INTERNATIONAL DES MUSÉES
2 Rue Montpensier - Paris.1.

Le 22 Juillet 1937.

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous informer que, sur la proposition de l'Office International des Musées, la Commission Internationale de Coopération Intellectuelle de la Société des Nations, vient de désigner M. Sayed Sati-Al-Hasri, Directeur du Service des Antiquités de l'Irak, pour faire partie de la Commission consultative d'experts de cet Office.

Je suis persuadé que la collaboration que nous avons si heureusement inaugurée avec l'administration de votre pays, à l'occasion de la Conférence du Caire, sera de plus en plus développée et resserrée par la présence de cette personnalité au sein de notre Commission consultative.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

Sé:.....

E. Foundoukidis

Chef du Département.

S.E.

Monsieur le Ministre
des Affaires Étrangères
BAGHDAD - Irak.

بعض الأعمال والمشاريع تسجيل وتصوير مخزونات النجف الاشرف

لقد اعتاد ملوك الشيعة وامراؤهم واغنياؤهم ان يتبركوا بتقديم بعض الهدايا الثمينة إلى العتبات المقدسة ، ولا سيما إلى مرقد الامام الحسين ومسكنه في النجف الأشرف منذ قرون عديدة .

ان قسماً من هذه الهدايا محفوظة في غرفة من غرف المسجد تحت رعاية الكلدار . ولكن القسم الأعظم منها - ولا سيما القديمة منها - مخزونة في سرداب خاص . والمدخل الذي يؤدي إلى السرداب المذكور مسدود بجدار مبني من الطابوق لكي لا تمتد أيدي السارقين والناهبين إليها .

ومن المعروف أن هذا الجدار فتح لأول مرة في زمن ولاية مدحت باشا بمناسبة زيارة شاه ايران ، ولكنه أعيد سده بالبناء فلم يفتح بعد ذلك أبداً . وكان بهم دائرة الاثار أن تسجل المخزونات المذكورة ، وتصورها وتدرسها ، وذلك كان يتطلب العمل بالاتفاق مع متصرف اللواء وکلدار المدخل وبعض أشراف المدينة .

وعندما تم الاتفاق على ذلك ارسل الى النجف عدد كاف من موظفي الدائرة ، لكي يتسنى لهم اتمام المعاملات بسرعة كبيرة ليلاً ، واعادة بناء المدخل صباحاً ، وبذلك تمت عملية التسجيل والتصوير دون ضجيج .

ان درس السجلات والتصاویر اظهرت ان المخزونات المذكورة كانت ثمينة جداً من الوجهتين المادية والمعنوية :

كانت ثمينة مادة لأن كان بينها غير قليل من السجاجيد المطرزة بالقصب
واللؤلؤ .

وكانت ثمينة من الوجهة الفنية لأنها كانت تضم مجموعة كبيرة تمثل منسوجات
من تواريخ مختلفة وعليها زخارف بأشكال متنوعة جداً يعود تاريخ قسم كبير
منها الى عدة قرون .

وبقاء هذه الأشياء مطوية ومكدسة بعضها فوق بعض كان يلحق بها
أضراراً كبيرة ، لأن النسيج والقصب كان يتقطع في محلات الثني ويققد كثيراً
من رونقها وقيمتها .

ولذلك فكرنا أن تعرض هذه المخزونات في متحف مرتبط بصحن المسجد ،
وقلنا للمسؤولين : « اننا نترك جميع أمور المتحف إلى مجلس خاص يتألف من
الكلدار ومن جماعة من اشراف البلد ، ونحن نتولى ترتيب المتحف والعمل على
صيانته . وعند البحث عن المحل الذي يمكن أن يتخذ متحفاً اتفقت الآراء على
« تكية البكداشية » المهجورة . كانت التكية متصلة بجدار المسجد ، ولها باب
يفتح على الصحن وباب يفتح على الشارع ، ولذلك كانت ملائمة لحاجات المتحف .

وهذه الفكرة وجدت تحبيذاً كبيراً في بادئ الامر من مسؤولي المسجد ،
ومن أهم اشراف المدينة . ولكن ظهر لنا فيما بعد ان كان هناك معارضون
للمشروع كما ان البعض كان يتظاهر بالتحبيذ ، ولكنه يعارض ذلك معارضة
فعلية . وتذبذب الرأي استمر بتبدل الوزارات والمتصرفين فلم تتوفق في
انجاز المشروع .

صندوق مرقد من عهد الخليفة الناصر لدين الله

الاثار الخشبية في متحف الاثار العربية كانت قليلة جداً ، عددها اقل من
عدد أصابع اليد الواحدة ، ولكن كان بينها صندوق مرقد لا مثيل لها في جميع
 متاحف العالم ، فأري ان اذكر كيفية حصولنا عليها :

كان مرقد « سلمان باك » مستوراً بقماش مطرز بكتابات كبيرة وجميلة ، وكان القماش موضوعاً فوق قفص كبير وغال . وعند درس المرقد لوحظ من خلال فتحة صغيرة بين نهايتي القماش ، ان تحت هذا القفص الكبير توجد صندوقة صغيرة لا بد ان تكون المرقد الاصلي ، ولذلك اتصلنا بمسؤولي الاوقاف ، وقلنا لهم اننا نود ان نرفع القماش والقفص لنصور الصندوقة الأصلية ثم نعيد كل شيء الى محله الحالي على ان يتم كل شيء خلال بضع ساعات فقط .

وبناء على موافقة الأوقاف ، أتمنا تصوير الصندوقة ، ولاحظنا ان على وجوها الاربعة كتابة كبيرة بحروف كوفية مشجرة محفورة حفرأ عميقاً ، ولكن قاعدتها تأكلت بتأثير مياه الفيضان الذي كان يتكرر كل عام تقريباً منذ زمن طويل . فقلنا الى المسؤولين في وزارة الاوقاف ان بقاء الصندوقة هناك سيعرضها الى التلف ، وبما انها باقية داخل الصندوق الكبير من الأوفق أن نصنع صندوقة جديدة بنفس الحجم ونضعها على قاعدة تصونها من تأثيرات مياه الفيضان ، وننقل الصندوقة القديمة الى متحف الاثار العربية .

وبعد الحصول على الموافقة اللازمة لذلك ، اجرينا اللازم ونقلنا الصندوقة القديمة الى المتحف .

هذا ، وعندما أتم عبد الرزاق لطفي قراءة الكتابة الكوفية بين الزخارف المشجرة التي تتخللها وتحيط بها ، توصلنا الى معرفة الحقيقتين التاليتين :

أولاً - انها صنعت في عهد الخليفة العباسي الناصر لدين الله .

ثانياً - انها لم تصنع لمرقد سلمان باك ، بل صنعت لمرقد الامام جعفر الصادق .

وأما كيفية انتقالها من المحل الذي صنعت من اجله الى محل المرقد ، فما كان يمكن تعليله إلا بالأمر التالي :

الصندوقة وضعت في بادىء الأمر على مرقد الامام المشار اليه ، ولكن عندما أراد احد الاغنياء ان يهدي المرقد صندوقة من الفضة رفعت الصندوقة الخشبية ،

ووضعت مكانها الصندوقة الجديدة ، وبناء على عدم انتباه احد الى الكتابة نقلت
ووضعت الصندوقة على مرقد سلمان باك .

مدرسة الاثار القديمة ومكتبة الاثار القديمة

عندما كنت مدير المعارف العام ، ومس بل المديرية الفخرية للآثار القديمة ،
تلقيت منها دعوة لحضور الاحتفال الذي سيقام في النادي العسكري بمناسبة
تأسيس مدرسة الآثار في بغداد .

ذهبت الى محل الاحتفال ، وفي ذهني اسئلة عديدة : مدرسة الآثار القديمة في
بغداد ؟؟ ماذا سيكون شروط القبول فيها ؟ كم ستكون مدة الدراسة ؟ ماذا
سيكون برنامجها ... ؟ ومن سيتولى التدريس فيها ... ؟

وعندما التقيت بمس بيل هناك ، وجهت اليها هذه الاسئلة ، ولكنها قالت
لي : اننا لم نفكر بعد بهذه الامور ، رأينا أن نسارع في اعلان تأسيس المدرسة
لنحصل على مكتبة ثمينة بالكتب الباحثة عن الآثار القديمة ، وشرحت لي القضية :
لقد مات أحد مشاهير علماء الآشوريات ، وله مكتبة تضم جميع الآثار
المنشورة عن الحفريات التي تمت في العراق ، فأصبحت نادرة جداً وقد أوصى أن
تهدى المكتبة الى مدرسة للآثار ، ولذلك نقوم بهذا الاحتفال لكي يهدي الورثة
المكتبة الى المدرسة بموجب وصية المتوفى .

وعندما توليت مديرية الآثار القديمة ، تذكرت ذلك كله وسألت : أين
الكتب؟ وعلمت أن موظفي الدائرة لا يعرفون شيئاً عنها. وعند التعمق بالبحث
علمت أنها محفوظة عند إحدى بعثات التنقيب التي تعمل الآن في العراق. فاتصلت
مع رئيس البعثة وأقنعته بوجوب تسليم المكتبة الى دائرة الآثار القديمة لكي
تستفيد منها جميع بعثات التنقيب وسائر الباحثين . ووعدته بتسجيل جميع
الكتب المذكورة باسم المهدي ، وعلى هذا الأساس ضمت الكتب المذكورة الى
مكتبة دائرة الآثار .

ومن جهة أخرى رأيت من الضروري أن نهتم بتوسيع المكتبة ، وتذكرت بأني كنت لاحظت في إحدى زيارتي للعوصل ان أحد معلمي مدرسة مار شمعون كان مغرمًا بالكتب فعينته مأموراً على المكتبة ، ووضعت الخطة اللازمة لتوسيع المكتبة لاقتناء جميع الكتب التاريخية والجغرافية العربية القديمة وكتب السياحات عن العراق وسائر البلاد العربية بمختلف اللغات ، وجمع جميع منشورات مجلس النواب والأعيان والجرائد اليومية ليرجع إليها الباحثون في مستقبل الأيام . وفعلاً توسعت المكتبة وفقاً للخطة المذكورة وبفضل اهتمام المعلم الابتدائي الذي تولى إدارتها .

جلب نسخ من بعض الآثار القديمة

إن أهم وأنفس الآثار البابلية والأشورية معروضة في متحف اللوفر في باريس . رأيت أن نجلب نسخاً جبسية من بعضها لتضم لمعرضاتنا وتعطي فكرة صحيحة وتامة لحضارات تلك العصور . وخبرنا إدارة المتحف المذكور ، وأرسلنا لها المبالغ اللازمة لصنع النسخ الجبسية عن المسلة التي نقش عليها قنانون حمورابي المشهور ، ومسلة شالما نصر المنشورية الشكل التي نقش على وجوها الأربعة ما يمثل فتوحات الملك المذكور . والألواح والصور النافرة التي تمثل مناظر الصيد ، ولا سيما اللوحة التي حفر عليها الأسد الذي أصابته السهام ، وظهرت عليه كل آثار الألم مع الأعصاب والعضلات المتشنجة بأدق التفاصيل .

هذا وعندما سافرت إلى المغرب ، اتفقت مع أحد المصانع ليصنع لنا نسخاً جبسية من تيجان الأعمدة من مختلف أدوار تاريخ المغرب ، ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية وانقطاع المواصلات بيننا وبين تلك البلاد حالت دون تنفيذ هذا الأمر .

تدابير لصيانة المدرسة المستنصرية

المدرسة المستنصرية في بغداد كانت أهم وأوسع المباني الباقية من عهد الخلفاء العباسيين ، وكتب التاريخ مليئة بأخبار العلماء الذين تولوا التدريس فيها من ناحية ، والذين تخرجوا منها من ناحية أخرى .

مدرسة فسيحة الأرجاء تمتد بين سوق السراي وبين رصيف دجلة على مسافة كبيرة ، وباحتها الطويلة محاطة بأواوين وقاعات لا تزال قائمة .

فكان لا بد لمديرية الآثار القديمة أن تهتم بهذه البناية الأثرية ، وتعمل أولاً لصيانتها من الخراب ، ثم لترميمها وإعادةها إلى حالتها الأصلية . ولكن ذلك كان من الصعوبة بمكان كبير ، لأن المدرسة كانت متخذة محللاً للجمارك منذ العهد العثماني ، ورصيفها من جهة دجلة كان بمثابة سقالة حيث ترسو عندها وتلتصق بها السفن البخارية التي تنقل البضائع بين بغداد والبصرة ، وتهيب أسباب نقلها من البصرة بحراً إلى الهند وإلى سائر البلاد الأجنبية .

وكانت إدارة الجمارك أنشأت في باحة المدرسة سقائف لصيانة البضائع من تأثير الأمطار . وكانت قاعات المدرسة أصبحت مخازن للجمرك ، وكانت البضائع تنكدس تحت سقائف الباحة من ناحية ، وعلى طول الرصيف من ناحية أخرى . وتخليص المدرسة من هذه الحالة ، ما كان يمكن إلا بإنشاء مبانٍ جديدة في جنوب بغداد لإدارة الجمارك ومخازنها ، ورصيف جديد تستطيع السفن البخارية أن ترسو بجانبه وتفرغ حمولتها وتحمل منه المحولة الجديدة التي ستقلها إلى الجنوب .

وهذا كان يستلزم صرف نفقات كبيرة وإنشاءات تستغرق عدة سنوات . وأخذنا نتصل بمختلف دوائر الحكومة لتسريع ما يلزم من المعاملات لهذه الإنشاءات .

غير أن ما كان يمكننا أن نقدر متى ستتمكن الحكومة من إنجاز هذه الأمور .
فرأينا أن نتخذ بعض التدابير السريعة المؤقتة لضمان صيانة المباني إلى حين إتمام
الاجراءات المتعلقة لتخليص البناية من حالة الجمارك .
فطلبنا من إدارة الجمارك ان تبعد البضائع المكدسة عن الجدران ، وأنشأنا
عدة حواجز خشبية تضمن ذلك .
وطلبنا من موظفي دائرة الاثار ان يزوروا المخازن من وقت لآخر ،
ليتأكدوا من تنفيذ هذه الترتيبات .

*

ومن جهة أخرى حملنا إدارة الأوقاف على هدم الفرن المحدث في القاعة
الخارجية (صفحة ١٨٢ من الجزء الأول من هذه المذكرات) وتحويل القساعة
إلى حانوت لا يضر بزخارف السقف .



الملنـشـورات

لم تنشر مديرية الاثار القديمة - حتى تاريخ تعييني سنة ١٩٣٤ - أي كتاب أو كتيب ، حتى أنها لم تنشر أي دليل يعرف الاثار المعروضة في المتحف . وأنا قررت العمل لتلافي هذا النقص ، فرأيت أن أنشر أولاً سلسلة كتيبات عن الاثار العربية القائمة في العراق لتعريف الناس بها وإلفات الأنظار إليها ، ثم دليلاً يُبين الاثار المعروضة في المتحف . وفيما يلي أسماء ما تم نشره في هذا المضمار خلال عملي في مديرية الاثار القديمة :

- القصر العباسي في بغداد :

طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٣٢ صفحة ، مع ٧ أشكال ، و ٤٧ لوحة ، خارج المتن .

- معارض القصر العباسي :

طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٣٤ صفحة مع ١٨ لوحة خارج المتن . تتضمن معارض الرياضة العربية ، (في العراق ، ومصر ، والشام ، والمغرب ، وسائر البلاد) وقاعات عرض « مخلفات الملك فيصل » .

- جسر حربي :

طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٨ صحائف ، و ٢٠ لوحة خارج المتن .

- الأخيضر :
طبع سنة ١٩٣٧ ، بالقطع الصغير ، ٤٣ صفحة مع ١٣ شكلاً ، و ٤٣ لوحة خارج المتن .
- متحف الآثار العربية وخان مرجان :
طبع سنة ١٩٣٨ ، بالقطع المتوسط ، ٤٧ صفحة ، مع ٣٨ لوحة ، خارج المتن .
- سامراء :
طبع سنة ١٩٣٥ ، بالقطع الصغير ، ٨٠ صفحة ، مع ٣ أشكال ، و ٦٣ لوحة ، خارج المتن .
- باب الغيبة في سامراء :
طبع سنة ١٩٣٨ ، بالقطع المتوسط ، ٨ صحائف ، مع ١٢ لوحة ، خارج المتن .
- حفريات سامراء ١٩٣٦ – ١٩٣٩ : الجزء الأول -- الرياسة والزخارف :
طبع سنة ١٩٤٠ ، بالقطع المتوسط ، ٥٤ صفحة باللغة العربية ، و ٢٧ صفحة باللغة الانكليزية ، مع ٢٦ شكلاً ، و ١٢٠ لوحة ، خارج المتن .
- حفريات سامراء : الجزء الثاني – الآثار المنقولة :
طبع سنة ١٩٤٠ ، ٣٢ صفحة باللغة العربية ، و ١٠ صفحات بالانكليزية ، مع ١٤٤ لوحة خارج المتن .

مقالات ومحاضرات ومناقشات
حول
القومية العربية

فكرة القومية العربية

ووحدة الأمة العربية

إن فكرة القومية العربية ووحدة الأمة العربية ، انتشرت خلال وجودي في العراق انتشاراً كبيراً يدعو إلى الارتياح. وقد تم هذا الانتشار بفضل عوامل عديدة أهمها : تدريسات المدارس وإيجآتها المتواصلة .

ومع ذلك كانت الفكرة لا تزال بحاجة إلى المزيد من أعمال الدعاية والتوضيح والاقناع والترسيخ ، لأن كان هناك ثلاثة تيارات تقاوم هذه الفكرة وتعارضها من ثلاث نواحٍ مختلفة :

أ - التيار الذي كان يحدثه ويغذيه جماعة من رجال الدين الذين كانوا يزعمون أن الفكرة القومية مخالفة للديانة الاسلاميه لكونها نوعاً من العصبية التي استنكرها النبي العربي العظيم ، ويسيرون في طريق الضلال إلى حد القول : يجب علينا أن نسعى إلى « الوحدة الاسلامية » لا « الوحدة العربية » .

ب - التيار الذي كان يسعى الى إحداثه وتغذيته جماعة من اليساريين السطحيين الذي لم يتعمقوا في بحث حقائق الأمور القومية ، ولا في درس الأنواع اليسارية ، فكانوا يزعمون أن القومية تعود الى عهد مضى وفات أوانه وان العالم يسير الآن في طريق الأممية .

ج - التيار الذي يحركه الاقليميون النفعيون الذين كانوا يقسمون العالم بين عراقي وغير عراقي ، ويسيرون في طريق الضلال والتضليل إلى حد القول : بأن فكرة الوحدة العربية اختلقها السوريون ليتمتعوا بخيرات العراق .

إني عاجلت وناقشت التيارين الأول والثاني في مختلف دروسي ومحاضراتي ومقالاتي . وأخيراً أعلنت رأيي على الملأ في التيار الأول ، في البحث الذي نشرته في مجلة « الرسالة » القاهرية في عددها ٣٢٨ الصادر سنة ١٩٣٩ ، تحت عنوان « بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية » . وفي المقال الذي نشرته في جريدة « الاستقلال » البغدادية تحت عنوان « رد على الشيخ المراغي » .

كما أعلنت رأيي في التيار الثاني أولاً في نقدي لمحاضرة سلامة موسى المنشورة في مجلة « السياسة الأسبوعية » القاهرية تحت عنوان « التجديد الاقتصادي أساس التجديد الاجتماعي » ، ثم في البحث الذي نشرته في مجلة « الرسالة » القاهرية تحت عنوان « بين الوطنية والأمية » في إعدادهما ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، الصادرة سنة ١٩٣٨ .

وأما التيار الثالث الذي يجري في وادي الإقليمية ، فلم أر لزوماً لتفنيده في العراق ، أولاً لأنه كان موجهاً علي « شخصياً » ، وثانياً لاعتقادي بأن الاستمرار في نشر الفكرة وتوضيحها خير وسيلة لتوقيفه وإزالته .

غير أنني رأيت أن أناقش وأكفح الإقليمية في مصر ، لأنها كانت برزت بأجلى وأقوى مظاهرها في حديث للدكتور طه حسين . فنشرت مقالتي فنتقدانها في مجلة « الرسالة » في عددها ٢٨٥ الصادر سنة ١٩٣٨ ، وعددها ٣١٥ الصادر سنة ١٩٣٩ .

وكان هناك قضية أخرى تتصل بالفكرة القومية ، وتحتاج إلى بحث علمي دقيق ، إنها قضية الماضي والتاريخ ، فكان هناك أناس لا يحولون أنظارهم ومراميمهم عن الماضي ويدعون إلى إحياء « آثار السلف » في كل شيء ، وكان هناك بعكس ذلك ، من يدعون بوجوب « قطيعة الماضي » وعدم الالتفات إلى شيء من آثار السلف .

إني انتقدت قضية « قطيعة الماضي » في بحث نشرته في « مجلة التربية والتعليم » رداً على ما قاله سلامة موسى في هذا المضمار .

وأخيراً اغتنمت فرصة زيارة الكشاف العربي إلى بغداد لتفنيده الرأيين المذكورين ، وإظهار الموقف الذي يترتب علينا أن نتخذه تجاه التاريخ في محاضرة ألقيتها عليهم في بهو متحف الآثار العربية سنة ١٩٣٧ .

المقالات التي نشرتها في مجلة الرسالة التي أنشأها

الاستاذ احمد حسن الزيات في القاهرة

(خلال وجودي في العراق)

ومما تجدر الإشارة إليه ، اني كنت انشر محاضراتي ومقالاتي في الجرائد والمجلات البغدادية وحدها . ولكنني بعد سنة ١٩٣٦ صرت انشر بعضها في مجلة الرسالة التي أسسها صديقي الاستاذ أحمد حسن الزيات في القاهرة .
ادرج فيما يلي جدولاً في اسماء ما نشرته في المجلة المذكورة بين سنة ١٩٣٦ - ١٩٤٠ :

السنة الرابعة ١٩٣٦

(العدد ١٣٧ ، ص ٢٥١ - ٢٥٥) الاستعمار والتعليم

السنة الخامسة ١٩٣٧

(العدد ١٨٧ ، ص ١٧٣ - ١٧٦) نقد نظام التعليم في مصر

(العدد ١٨٩ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٨) بقايا التركية في لغة مصر الرسمية

العلم للعلم ، أم العلم للوطن بوسيلة دراسة

(العدد ٢٠٦ ، ص ٩٦٥ - ٩٦٨) التاريخ ؟

العلم والوطنية : إلى الاستاذ توفيق

(العدد ٢٠٧ ، ص ١٠٠٦ - ١٠٠٩) الحكم

حياة الامة العربية بين الماضي

(العدد ٢٣٣ ، ص ٢٠٥٠ - ٢٠٥٣) والمستقبل

السنة السادسة ١٩٣٨

- (العدد ٢٤٢ ، ص ٢٩٠ - ٢٩٢) بين الوطنية والاممية
 (العدد ٢٤٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٥) بين الوطنية والاممية
 (العدد ٢٤٤ ، ص ٣٧٢ - ٣٧٥) بين الوطنية والاممية
 (العدد ٢٦١ ، ص ١٠٨٥ - ١٠٨٧) التعليم الالزامي في مصر
 ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية (العدد ٢٧٢ ، ص ١٥٢٥ - ١٥٣٠)
 (العدد ٢٧٣ ، ص ١٥٦٤ - ١٥٦٨) = = = = =
 ملاحظات انتقادية على مقترحات لجنة
 التيسير (العدد ٢٧٤ ، ص ١٦٠٤ - ١٦٠٦)
 مصر والعروبة : الى الدكتور
 طه حسين (العدد ٢٨٥ ، ص ٢٠٤٣ - ٢٠٤٦)

السنة السابعة ١٩٣٩

- حول الوحدة العربية : الى الدكتور
 طه حسين (= ٣١٥ ، ص ١٣٨٧ - ١٣٩٠)
 حول كتاب مستقبل الثقافة في مصر :
 نظرة انتقادية عامة (= ٣١٦ ، ص ١٤٣٣ - ١٤٣٦)
 حول كتاب مستقبل الثقافة في مصر :
 نظرة انتقادية عامة (= ٣١٧ ، ص ١٤٨١ - ١٤٨٥)
 كتاب مستقبل الثقافة في مصر :
 الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية (= ٣١٨ ، ص ١٥٢٩ - ١٥٣٢)

- كتاب مستقبل الثقافة في مصر :
- (٣١٩ = ، ١٥٧٧ - ١٥٨٠) الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية
- كتاب مستقبل الثقافة في مصر :
- (٣٢٠ = ، ١٦٢٥ - ١٦٢٨) الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية
- كتاب مستقبل الثقافة في مصر :
- (٣٢١ = ، ١٦٧٣ - ١٦٧٥) الثقافة العامة وتعليم اللاتينية واليونانية
- (٣٢٨ = ، ١٩٦٥ - ١٩٦٨) بين الوحدة الاسلامية والوحدة العربية

السنة الثامنة ١٩٤٠

- (٣٣٩ = ، ٣٦) شمال افريقيا والعروبة
- (٣٤٤ = ، ٢٠٣ - ٢٠٥) قصة سامراء
- (٣٤٥ = ، ٢٤٥ - ٢٤٨) حول استقلال الكلمات في المعاجم
- معارف مصر في حولية المعارف
- (٣٤٦ = ، ٢٨٣ - ٢٨٤) الأمية

يلاحظ ان البعض من المقالات كان يعود الى امور التربية والتعليم ، والبعض منها يتناول قضايا القومية العربية .

غير ان حتى المقالات المتعلقة بالتربية ما كانت تخلو من ابحاث واستطرادات متعلقة بالقومية . مثلاً مقالتي في نقد نظام التعليم في مصر تنتهي بالعبارات التالية :

« هذه ملاحظات تتعلق بأسس نظام التعليم في مصر ابسطها امام الرأي العام المستنير بكل احترام وصراحة واخلاص . وارجو ان لا يعتبرني احد متطفلاً على مصر بهذه الملاحظات ، فإني عربي صميم ، ادين بدين العروبة بكل جوانحي ، واهتم بمصر بقدر ما اهتم بسوريا والعراق .

ولا اكون مغالياً اذا قلت : انني اهتم بمصر اكثر مما اهتم بسورية والعراق ،
لاني أعرف ان مصر بحسب أوضاعها العامة - أصبحت (القدوة المؤثرة) على
العالم العربي بآجمعه . فأعتقد لذلك ان كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع
لسائر البلاد العربية ، كما ان كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر
العدوى إلى سائر البلاد العربية .

فكل خدمة تسدى إلى مصر تكون كأنما أسديت إلى سائر البلاد العربية
بأجمعها .



حول قضية فلسطين

- ١ -

عندما تقرر عقد المؤتمر العربي العام في بلودان سنة ١٩٣٧ للمذاكرة في قضية فلسطين تلقت كتاباً من سكرتيرية اللجنة التحضيرية للمؤتمر المذكور ، يدعوني إلى حضور المؤتمر والاشتراك في مذكراته ، ولكن كثرة أشغالي الرسمية حينذاك لم تسمح لي بالسفر إلى بلودان لحضور المؤتمر ، ومع هذا رأيت ان ارسل إليه المذكرة التالية لبيان رأيي في هذا الأمر :

« أعتقد أن الأعمال التي يترتب علينا - نحن معاصر العرب - القيام بها لتخليص فلسطين من محنة الصهيونية ، تنقسم الى قسمين رئيسيين :
أولاً - أعمال الكفاح المباشر ، التي تضمن مقاومة الصهيونية مباشرة .
ثانياً - أعمال الدعاية والتلقين التي تساعد على الكفاح والمقاومة بصورة غير مباشرة .

انني لا أريد أن أبدي رأياً في أعمال الكفاح المباشر ، لأنني لا أشك في أن الذين اشتغلوا بهذا الكفاح بصورة فعلية الى الآن يستطيعون أن يقدروا أنواعها ووسائلها المختلفة أحسن مني ، كما أنهم يستطيعون ان يضعوا الخطط التفصيلية اللازمة لها على ضوء التجارب التي قاموا بها والخبرة التي اكتسبوها خلال سنين الكفاح الماضية .

ولذلك ، انني سأقصر ملاحظاتي على أعمال الدعاية الضرورية لمقاومة الصهيونية .

*

أعتقد أن أعمال الدعاية يجب أن تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية :

أ - الدعاية في العالم الغربي .

ب - الدعاية في العالم الاسلامي .

ج - الدعاية في العالم العربي .

الدعاية في العالم الغربي يجب أن تستهدف تنوير الرأي العام واستجلاب عطفه نحو حقوق العرب في فلسطين .

والدعاية في العالم الاسلامي : يجب أن تستهدف استثارة هم المسلمين لمساعدة العرب في كفاحهم ضد الصهيونية بكل الوسائل الممكنة .

وأما الدعاية في العالم العربي : فيجب ان تستهدف حمل أبناء الجيل الحاضر على القيام بما يترتب عليهم من الواجبات من جهة ، والعمل على تنشئة أبناء الأجيال القادمة متشبعين بروح الكفاح الفعّال من جهة أخرى .

من المعلوم ان الرأي العام الغربي تحت تأثير دعاية واسعة النطاق ، يقوم بها الصهيونيون بصورة منتظمة وبوسائل كثيرة ، وهذه الدعاية نجحت في تضليل الرأي العام الغربي بصور عديدة :

أ - كثيراً ما يتوهم الغربيون أن القضية الفلسطينية هي قضية منافسة بين الاسلامية واليهودية ، وان مقاومة العرب للصهيونية ليست إلا أثراً من آثار التعصب الديني .

ب - وكثيراً ما يتوهمون ان القضية هي قضية أقلية وأكثرية ، من نوع قضايا الأقليات التي لم تسلم منها دولة من الدول التي تولدت او توسعت بعد الحرب العالمية .

ج - وكثيراً ما يتوهمون : ان الفكرة الصهيونية تستهدف «استرداد الحقوق المضمومة » دون ان يدركوا ما في هذه الفكرة من التعدي على حقوق العرب في هذه القضية .

د - وكثيراً ما يتوهمون ان القضية الصهيونية بمثابة تعويض لليهود مقابل

الاضطهادات التي لحقتهم في بعض الممالك الأوروبية ، دون أن يلاحظوا ان هذا التعويض لا يجوز ان يكون باضطهاد أمة اخرى ، وبتعبير أصح ، بمثابة نقل الاضهاد إلى أمة إلى أخرى .

فيجب علينا ان نبذل جهوداً عظيمة ، لتخليص الرأي العام الأوروبي من تأثيرات هذه التضليلات ، ولتفهمه حقيقة القضية ... وذلك بواسطة نشرات خاصة من جهة ومقالات تدرج في الجرائد والمجلات التي تنتشر كثيراً من جهة ومحاضرات تلقى وتذاع على الجماهير من جهة اخرى . كما يجب علينا ان نعلم بأن هذه الدعاية لا يجوز ان تقتصر على الذين يشتغلون بالسياسة وحدهم ، بل يجب ان تنتشر بين جميع الطبقات المنورة التي تهتم بالقضايا العالمية بوجه عام . ولتنظيم هذه الدعاية ، يجب تكوين هيئة تتولى امر تتبع الدعايات الصهيونية في البلاد المختلفة ، وجمع الكتب والنشرات والوثائق المتعلقة بها ، وهيئة ثانية تتولى امر احضار وسائل الدعاية المناوئة لها .



هذا ، ويجب ان نعلم بأن الكفاح ضد الصهيونية ، سيكون كفاحاً طويلاً ، يتطلب جهوداً وتضحيات متوالية ، ليس من أبناء الجيل الحاضر فحسب ، بل من ابناء الأجيال القادمة ايضاً . ولذلك يجب علينا ان نقوم بتلقينات واسعة النطاق ، وعميقة التأثير ، لاستثارة هم ابناء الجيل الحاضر من جهة ولتنشئة الأجيال القادمة حسب ما يتطلبه روح الكفاح ضد الصهيونية من جهة اخرى . يجب علينا ان نتخذ جميع أنواع التدابير الفعالة ، لكي ينشأ كل عربي مطلعاً على اخطار الصهيونية بالنسبة الى الامة العربية ، ومقدراً للواجبات التي تترتب على كل فرد تجاه هذه القضية الحيوية ، ومتحمساً لأداء هذه الواجبات ، متشبعاً بروح التضحية التي يتطلبها النجاح في هذا النضال والكفاح . يجب علينا ان نتوصل بشتى الوسائل الفعالة ، لكي لا يبقى في العالم العربي من لا يعرف الامور التالية :

أهمية فلسطين من الوجهة الدينية - أهمية فلسطين من الوجهة القومية - المباني العربية الموجودة في القدس وفي سائر أنحاء فلسطين - تاريخ فلسطين في الأدوار المختلفة - النزاع بين الشرق والغرب لامتلاك الأماكن المقدسة - نتائج هذا النزاع ، والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين حول الأماكن المقدسة - بدء النزاع مع العالم الاسرائيلي - اطماع الاسرائيليين في الأراضي المقدسة - العالم الاسرائيلي والفكرة الصهيونية - اضرار اليهود للأمم الأوروبية المختلفة - مقابلة الأوروبيين لليهود واضطهادهم للاسرائيليين - تسامح العرب والمسلمين تجاه اليهود طوال أدوار التاريخ - مقابلة اليهود لهذا التسامح بالصهيونية القتالة - الغاية التي يتوخاها الصهونيون - الغاية التي ترمي اليها بريطانيا من تحقيق الفكرة الصهيونية - وعد بلفور - تاريخ مقاومة العرب لهذا الوعد - أهم وقائع التصحية التي حدثت خلال الثورة ضد الصهيونية ...

أعتقد أنه من الضروري تأليف لجنة ، يعهد اليها وضع كتاب مفصل يجمع ويشرح هذه النقاط « ليكون مأخذاً في أيدي معلمي المدارس الثانوية ، ووضع كتاب مختصر ليكون مأخذاً لمعلمي المدارس الابتدائية » وسلسلة كتب ورسائل تنشر بين طلاب المدارس الثانوية ، وسلسلة أخرى تنشر بين طلاب المدارس الابتدائية .

ويجب أن يطلب إلى الهيئات التعليمية الاهلية ودوائر المعارف الرسمية في البلاد العربية المختلفة « الاهتمام بنشر هذه التلقينات بالوسائط المتنوعة والدروس المختلفة » والسعي لإدماج هذه القضايا والأعمال في برامج التدريس بصورة تدريجية .

انني أود أن استلفت انظار الجميع إلى هذه القضية بوجه خاص « لأنني اعتقد بأننا إذا قصرنا في اداء هذه المهمة « ينشأ الجيل القادم في العالم العربي أكثر غفلة عن المخاطر الصهيونية وأكثر استسلاماً « للأمر الواقع » التي أحدثتها وستحدثها القوة العاشمة في حين أن مصلحة العروبة تقضي علينا بتنشئة الجيل

القادم أكثر يقظة ، وأشد حماسة ، وأكثر تضحية ... من الجيل الحاضر ، تجاه
أخطار الصهيونية . »
(هذه المذكرة نشرت في بعض الجرائد في بغداد وفي بيروت) .

- ٢ -

جماعة من المتزمتين من رجال الدين الذين كانوا يعارضون الفكرة القومية
زاعمين أنها تخالف أحكام الديانة الاسلامية انتهزوا قضية فلسطين أيضاً لترويج
آرائهم بهذا الخصوص وصاروا يقولون : لا يجوز لنا ان نعالج قضية فلسطين من
الوجهة القومية لأن ذلك يؤدي الى ابتعاد المسلمين عن مناصرتها .
فرايت ان ارد على مزاعم هؤلاء ، فكتبت مقالة تحت عنوان « الواجب
الديني والواجب القومي تجاه فلسطين » نشر يوم ٢٣ أيلول سنة ١٩٣٨ في جريدة
الاخبار البغدادية بعددها ٨٤ .

الواجب الديني والواجب القومي

تجاه فلسطين

لاقاني احد الشبان ، وسألني مستفهماً :
- ماذا ترى أنت؟ على ماذا يجب ان تستند الدعاية نحو فلسطين؟ هل يجب
ان تكون باسم الرابطة الدينية ، أم باسم الرابطة القومية ؟
- استغربت سؤاله هذا ، وأجبته من فوري :
- ولماذا لا تكون باسم الرابطين في وقت واحد ؟
فأخبرني عندئذ ، ان هذه المسألة اصبحت موضوع مناقشات حادة في بعض
المحافل ، وان هناك جماعة تقول بالرأي الأول ، وأخرى تقول بالثاني ، وان

بين هؤلاء من يدعي بأن البحث عن عروبة فلسطين يضعف بل يزيل عطف المسلمين عليها .

اندهشت لهذا المنطق الغريب فقلت :

— اذا حدثت كارثة طبيعية ، في بقعة من بقاع الأرض ، أدت إلى نكبة آلاف من العائلات ، فلا مرأى في أن كل من يحمل قلباً إنسانياً يتألم لآخبار تلك الكارثة ، ويعطف على المنكوبين ، وقد ينزع إلى مواساتهم ومساعدتهم أيضاً . غير أنه من الطبيعي أن تألم الفرد من أخبار الكارثة وعطفه على المنكوبين يشهد بنسبة قرابته لهم ، وعلاقته بهم . فمن كان مرتبطاً معهم بروابط الأخوة القومية ، يتألم ويعطف أكثر من غيره ، ومن كان مرتبطاً معهم بروابط القرابة العائلية ، يتألم ويعطف أكثر من ذلك أيضاً . فهل من المعقول أن يقال لأحد من هؤلاء : « لا تذكر بأنك من أقارب المنكوبين . لكي لا يزعج سائر أبناء البشر ؟ » ويتجردوا من عطفهم ؟

إن العواطف البشرية لم تكن متنافرة ومتنازعة بوجه عام . فإذا كان هناك طائفة من العواطف التي تتنافر ، فتتنازع السيطرة على النفوس ، فهناك طائفة أكبر من العواطف التي تتآزر فتتحد في السيطرة على النفوس .

إن الحسيات الدينية والعواطف القومية ، في قضية فلسطين ، لا تتنافر وتتنازع ، بل تتلاءم وتتضامن على الدوام .

فعلينا أن نستثير عواطف الجميع نحو فلسطين ، باسم الإنسانية وباسم نزعات العدل والحق السامية ، فندعوهم إلى العطف عليها واستنكار الظلم الذي يلحق باهلها .

كما يجب علينا أن نستثير عواطف جميع المسلمين نحوها ، باسم الاخوة الإسلامية ، وندعوهم إلى مناصرتها باسم الدين ، علاوة على عطفهم عليها باسم الحق والعدل والانسانية .

كما يجب علينا أن نستثير عواطف جميع العرب باسم الرابطة القومية ،

وندعوهم إلى مناصرتها باسم العروبة ، علاوة على اهتمامهم بها باسم الدين وباسم الحق والعدل والانسانية في وقت واحد .

ان العطف على فلسطين في مأساتها ، والتألم بآلامها والنزوع الى مواساتها ، والسعي وراء مناصرتها ، بكل الصور الممكنة ، لواجب من الواجبات التي تقترب على كل إنسان ، غير انه واجب اكبر على كل مسلم ، كما انه واجب اكبر من ذلك ايضاً على كل عربي .

فإذ جاز لي ان استعمل بعض التعبيرات الرياضية في هذا المقام ، استطيع ان اقول ان كل ذلك .

واجب بسيط على كل فرد من افراد البشر !

وواجب مضاعف على كل فرد من افراد المسلمين !

وواجب مضاعف المضاعف على كل فرد من افراد الأمة العربية .

فتصور التنازع بين العاطفة الدينية والرابطة القومية في قضية فلسطين ، لا يمكن ان يكون إلا نتيجة خداع مقصود او انخداع غير مقصود .

واما المناقشة حول هذه المسائل البديهية ، فتكون من نوع المناقشات التي اصطلح الغربيون على تسميتها باسم البيزنطيين . لأنها كانت قد تفشت بوجه خاص في بيزنطة القديمة ، في اواخر أيامها .

فهي من نوع العلل المعنوية التي تسود على النفوس في ادوار انحلالها وتفسيخها فلا تليق بالأمم التي تهتم بالنهوض بعد السبات . والتي تحتاج الى حياة كلها أمل ونشاط ووثوب واندفاع .

جريدة الاخبار البغدادية

العدد ٨٤

٢٣ أيلول ١٩٣٨

دور مصر في النهضة القومية العربية

(نشرت في جريدة البلاد ببغداد)
(في ١٩ نيسان سنة ١٩٣٦)

لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها ان تقوم
بواجب الزعامة والقيادة في انهاض القومية العربية .
لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الإفريقي والآسيوي منها ،
كما انها تكون اكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي بحكم السياسة
والظروف . وهذه الكتلة قد اخذت حظاً اوفر من غيرها من الحضارة العالمية
الحديثة ، واصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية ، وهي اغنى
هذه البلاد بأجمعها ، كما انها اقدمها في تشكيلات الدولة العصرية واقواها في
الاداب وارقاها في الفصاحة ...

وكل ذلك ، من الموقع الجغرافي الى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة
وتشكيلات الدولة وانتشار الأدب والفصاحة ، مما يجعل مصر « الزعامة
الطبيعية » للقومية العربية . ولهذا السبب نجد ان جميع الذين حملوا الإيمان
القومي في نفوسهم ، وعملوا في سبيل انماء روح القومية في جميع البلاد العربية ،
وحبوا وجدهم شطر مصر وانتظروا منها الحركات والاعمال التي تضمن النصر
في هذا السبيل .

غير انهم منوا بالخبية في آمالهم وامانيهم هذه في بادئ الأمر لأنهم شاهدوا

ان مصر ظلت معرضة عن الفكرة العربية ، محايده نحوها . وهذه الحالة أدت الى قنوط البعض من انضمام مصر الى الفكرة العربية .

غير ان البعض الاخر لم يصبحوا من القانطين . بل ظلوا مؤمنين بأن مصر ستترك هذا الوضع - عاجلاً أم آجلاً - وستشارك في الحركة العربية ، وتزيدها قوة ونشاطاً .

ان آثار التطور الذي حدث في مصر في السنين الأخيرة أيد نظرية هؤلاء وقوى إيمانهم في هذا الباب .

لقد كان لإعراض مصر عن الفكرة العربية أسباب ودواع طبيعية ، غير ان هذه الاسباب كان محكوماً عليها بالزوال بطبيعة الحال .

ان المعنى الذي أحاط بكلمة « العرب » بين الناس ، لاسياً في مصر ، كان من أول العوامل التي أدت إلى تباعدهم عن الفكرة العربية ، لان الناس صاروا يستعملون هذه الكلمة للدلالة على البدوي غير المتحضر ، فأخذوا يعتبرونها مقترنة بالتأخر والهمجية ، وذلك استوجب تنصل المتحضرين من العروبة وابتعادهم عنها . غير ان انتشار الثقافة وتعميم دراسة التاريخ كان كفيلاً بإزالة هذه الفكرة الخاطئة ، وإرجاع كلمة « العرب والعروبة » إلى معانيها الحقيقية القومية .

وكذلك كان تعظيم مصر لمقام الخلافة وارتباطها بها ، وزعمها بأنها - تنال الخلاص والاستقلال على يدها... من جملة الأسباب التي حملتها على الإعراض عن الحركة العربية في بدء ظهورها. غير ان سير الوقائع الطبيعي في هذه القضية أيضاً جاء كفيلاً بإزالة هذا العامل المهم من طريق نهضة القومية العربية : فان استنكار الخلافة من قبل اصحابها ، وطرد الخليفة من قبل بني جنسه أنفسهم ، وإلغاء الخلافة من قبلهم أيضاً بعد مدة وجيزة ، لم يترك سبباً مبرراً للحنق على الثورة العربية لقيامها على مقام الخلافة . وكل ذلك اضطر المصريين إلى العودة إلى أنفسهم ، والبحث عن روابط اقوى من التي كانوا يعتمدوا عليها .

ان هذه العودة - وهذا البحث - انضم إلى حلقة التعارف الجديدة ، وافسح مجالاً لتولد الشعور العربي ، وانتشاره بين المصريين .

لا نكران في ان بعض مفكري مصر لم يصلوا بعد إلى مرحلة رابطة « القومية العربية » بل توقفوا عند نوع من الرابطة تؤلف جسر انتقال من مرحلة « الرابطة الاسلامية العامة » إلى مرحلة « الرابطة العربية القومية » .

هذه الرابطة سموها باسم « الرابطة الشرقية » - غير اننا لا نشك في ان فكرة هذه الرابطة - عندما تتجرد من عناصرها اللفظية وتقصطدم بالحقائق العملية وتنصهر بالتعارف الحقيقي - . ستتحول بالتدريج إلى رابطة عربية بحتة .

انني كنت من المؤمنين بكل ذلك من زمن طويل ، ولم اقنط من انتشار فكرة القومية في مصر في يوم من الايام . غير انه يسرني جداً ان أرى هذه السنة في مصر ، اختاراً اجتماعياً عميقاً ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر بواجبها الطبيعي ، ورسالتها القومية شعوراً واضحاً ... ولا أشك ان هذه ليست إلا مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل انهاض هذه القومية ...



بين الماضي والمستقبل

(خطاب ألقى على فريق الكشف العربي في قاعة متحف الآثار العربية
ببغداد - ١٩٣٧ -)

أيها السادة :

يسرني ان احيي فريق الكشف العربي تحت سقف هذا البناء القديم ، باسم
دائرة الآثار القديمة .

انني احيي فريق الكشف العربي باسم دائرة الآثار القديمة ، مع علمي بأن
الكثيرين من الحاضرين سيستغربون قولي هذا ، وسيتساءلون : ما شأن الآثار
القديمة بالأعمال الكشفية !

في الواقع أيها السادة ، ان الكشف يمثل «الشباب المتجدد» وأعمال الكشف
كلها بمثابة « استعداد للمستقبل » على حين ان هذه البناية هي « موئل القديم » ،
وكل ما فيها « مثال الماضي ومرآة التاريخ » ، فجمع الكشف في هذه البناية
القديمة بين القاعات المملوءة بالآثار القديمة ، يظهر في الوهلة الأولى بمثابة « الجمع
بين الأضداد » ، مثل « الجمع بين الماضي والمستقبل » .

غير اننا ، أيها السادة ، إذا تعمقنا في البحث قليلا ، نضطر الى التسليم بان
الماضي والمستقبل ليسا متناقضين إلا من حيث المعنى اللغوي ، وأما من وجهة
« العمل الاجتماعي » فانها مترابطان ومتلازمان . فان الماضي منبع المستقبل على
الدوام ، كما انه من عوامل الدفع إلى الإمام ، في كثير من الاحيان . ولا سيما في

حياة الامم التي تستفيق من سباتها وتنزع الى النهوض بعد الرقود .
لقد قال احد المفكرين ان الاموات لا يرقدون في المقابر في حقيقة الأمر بل
انهم لا يزالون يعيشون في نفوس الاحياء ، وسيطرون على الكثير من اعمالهم في
كثير من الأحيان . ان هذا القول يحتوي على قسط كبير من الحقيقة ، لا سيما في
حياة الامم . فلأجل ان نقتنع من ذلك جيداً يجدر بنا ان نلقي نظرة على أهم
مقومات الأمم :

ان كل أمة من الامم تكون شخصية معنوية تتصف بالحياة والشعور وتمتاز
ببعض النزعات والميول .

ان حياة الأمة تقوم بلغتها ، بوجه عام ، اما الموت بالنسبة الى الأمة فليس
- في حقيقة الأمر - إلا في الحرمان من اللغة الخاصة بها . ان الأمة التي تدخل
تحت حكم دولة اجنبية تفقد استقلالها وحريتها ، وتصبح مستعبدة لها ، ولكنها
لا تفقد حياتها ، ما دامت محافظة على لغتها . فقد قال أحد المفكرين : « ان
الأمة المحكومة التي تحافظ على لغتها تشبه السجين الذي يسك بيده مفتاح باب
سجنه .. » انها تبقى حية ، ما بقيت محافظة على لغتها ، انها تبقى مستعدة
للحرية والاستقلال ، ما دامت متمسكة بلغتها . واما اذا فقدت هذه اللغة ،
فتكون قد فقدت الحياة ، تكون قد اندجحت في الأمة المستولية عليها ، وزالت
من عالم الوجود ، وبتعبير اقصر « ماتت » بكل معنى الكلمة .

ان اللغة تكون روح الأمة وحياتها وتمثل أهم عناصر القومية واثمن مقوماتها .
أليست ميراث الأجيال الماضية ، وهبة الحوادث التاريخية بوجه عام ؟ افلا يحق
لنا ان نقول إنها تربط الماضي بالمستقبل على الدوام ؟

*

هذا ويجدر بنا ان نلاحظ ، أيها السادة ، علاوة على كل ذلك ان الحياة ليست
كل ما يهم الوجود . فان هناك شيئاً آخر ، لا يقل اهمية عن الحياة ، وان كان
تابعاً لها ، الا وهو الشعور . ان للامم شعوراً ، كما للأفراد ، فالشعور القومي

بالنسبة إلى حياة الأمم مثل الشعور الشخصي بالنسبة إلى حياة الأفراد .
قلنا ان حياة كل أمة من الأمم تقوم بلغتها ، ويجب ان نعرف في الوقت
نفسه ان شعور كل أمة من الأمم يتكون من ذكرياتها التاريخية الخاصة بها .
فالامة التي تحافظ على لغتها وتلبي تاريخها تكون بمثابة فرد فاقد الشعور ،
بمثابة فرد غاط في النوم ، أو بمثابة مريض في حالة الانهيار ، انه لا يزال على قيد
الحياة ، غير ان حياته هذه لا تكتسب قيمة إلا اذا استيقظ من نومه ، واستعاد
الشعور الذي فقد ، مدة من الزمن .

فيحق لنا أن نقول : ان اهمال التاريخ القومي يكون بمثابة الاستسلام إلى
الذهول والكرى ، واما نسيان التاريخ المذكور فيكون بمثابة فقدان الشعور .
هذه حقيقة يعرفها جيداً رجال الحكم والاستعمار ، ويستفيدون منها على
الدوام ، فهم عندما يستولون على أمة من الأمم ، يبذلون قصارى جهدهم لابعاد
ذاكرتها عن تاريخها الخاص . انهم يتوسلون بكل الوسائل الممكنة لتخدير الأمة
وتنويمها ، عن طريق الحيلولة بينها وبين تاريخها القومي . لأنهم يعرفون جيداً ان
الشعور القومي عند الأمم المحكومة يأخذ في الحمود والتضاؤل كلما أسدل
الذسيان سدوله على التاريخ القومي إلى أن ينعدم تماماً ، بنسيان التاريخ الخاص
نسياناً تاماً .

أما عودة الشعور القومي إلى مثل هذه الأمم المحكومة ، فلا تتم إلا باستعادة
الذكريات التاريخية . ان حركات النهوض والانبعاث ومجاهدات الاستقلال
والاتحاد عند ثلث الأمم تبدأ - بوجه خاص - بتذكر الماضي واستلهاام التاريخ .
استعرضوا تواريخ استقلال الأمم التي كانت مغلوبة على أمرها ثم نهضت وتخلصت
من ربة الاستعباد ، ففهموا جيداً ان حب الاستقلال يتغذى بذكريات الاستقلال
المفقود ، والتوقان إلى السؤدد والمجد ، يبدأ بالتحسر على السيادة الماضية والمجد
السالف ، كما ان الإيمان بمستقبل الأمة يستمد قوة من الاعتقاد بماضيها الباهر ،
والنزوع إلى الاتحاد يزداد شدة وحماسة بتجدد ذكريات الوحدة المضاعة .
ومما يجب أن يلفت انظارنا في هذا المضمار ، ان خطة استلهاام الماضي

والاستفادة من التاريخ تظهران للعيان حتى في أعمال الأمم التي تقوم بثورات عنيفة ، وتحاول قلب حياتها الاجتماعية رأساً على عقب ، بصورة جذرية وفورية . ان تلك الأمم تثور في حقيقة الأمر على الماضي القريب وحده ، وتحاول خلال ثورتها هذه ان تستمد قوة من الماضي البعيد . أنعموا النظر في تاريخ ثورات ووثبات تلك الأمم - مثل اليابان وتركيا الحديثة - تجدوا فيه ايضاً بجانب حركات التجديدات الجذرية ، اهتماماً متزايداً بالأبحاث التاريخية ، وتغفلوا ، مستمرأ في استخدام التاريخ لتقوية الروح القومية وإيجاد النزعات التجديدية .

ان امر الاهتمام بالتاريخ والالتفات إلى الماضي ، ليس من الخطط الخاصة بالأمم التي كانت في حالة تأخر وسبات ، بل هي من الأمور التي تشمل جميع الأمم بدون استثناء . تعمقوا في دراسة أحوال أرقى الأمم العصرية ، وأنعموا النظر في أحسن الشوارع والميادين في أرقى المدن الحديثة ، تجدوا في جميعها آثار اهتمام عظيم بالماضي والتاريخ ، تجدوا في جميعها عدداً كبيراً من الانصباب والتماثيل والألواح التذكارية ، وسلسلة طويلة من المهرجانات والاحتفالات ، يقصد منها تذكير الناس بالماضي وترسيخ التاريخ في الأذهان .

ولهذه الأسباب كلها أقول في كل حين ، إن الماضي منبع فياض للمستقبل ، والتاريخ قوة مهمة في حياة الأمم .

ولهذه الملاحظات ، رأيت من الواجب على فريق الكشف العربي أن يذهب إلى سامراء ليقضي يوماً كاملاً في التجول بين أطلالها ، ويطلع على الآثار الباقية من عهد الامبراطورية العباسية . ثم يعود إلى هنا ليجتمع معنا في هذه البيئة التاريخية ، ويتأمل مدة في ماضي أمتنا العزيزة ويستمد من ذكريات هذا الماضي قوة جديدة ، في جهوده القادمة . ولهذا أقدمت على تحيته باسم دائرة الآثار القديمة .

*

أيها السادة ، اني لا أحب المغالاة ، بل أنزع دائماً إلى مجابهة الحقائق من كل

وجوهها . وبعد أن شرحت لكم ما أعتقد من خطورة الدور الذي يلعبه التاريخ في حياة الأمم ، أرى من واجبي ان اقول لكم كلمة عن مضاره ايضاً ، لكي احذركم منها :

ان الحياة الاجتماعية في غاية من التعقد ، والعوامل الاجتماعية في منتهى التشابك ، ولذا قلما نجد بين تلك العوامل ما هو مفيد على الاطلاق ، وبجرد عن الشوائب والاضرار في كل الأحوال . ان الفوائد والاضرار في الحياة الاجتماعية تتشابك بشكل غريب ، فاجتناء الفوائد مع توقي الاضرار ، مما يحتاج إلى يقظة كبيرة وانتباه شديد في معظم الاحوال .

ان تأثير التاريخ والماضي في حياة الأمم لا يشذ عن هذه القاعدة العامة ، فانه ايضاً قد يصبح مضرأ في بعض الأحوال .

فان التاريخ يكون مفيداً عندما يفرغ على شكل « قوة دافعة » تحركنا إلى الأمام ، كما ذكرته لكم إلى الان ، غير انه يصبح مضرأ حين يأخذ شكل « قوة جاذبة » تدعونا إلى العودة إلى الوراء . فلا يجوز لنا ان نعتبر الماضي هدفاً نتوجه نحوه ونسعى للعودة اليه ، بل يجب علينا ان نجعل منه نقطة استناد نستند اليها في اندفاعنا إلى الأمام ، يجب علينا أن نكون منه قوة فعالة حافزة ، تدفعنا نحو المستقبل الجديد ، وبتعبير أقصر ، شعارنا في هذا الباب يجب أن يكون « تذكّر الماضي ، مع التطلع إلى المستقبل على الدوام » .

واسمحوا لي ان أشرح لكم قصدي من هذا الشعار بذكر بعض الأمثلة :

كلكم تعلمون أن سيرة خالد بن الوليد من أجل السّير التي سجلها التاريخ . فيجب علينا أن ندرسها بكل اهتمام . ولكن لماذا ، وبأي قصد ، أبقصد الحصول على دروس في فنون التعبئة والحرب ؟ كلا فان الخطط الحربية التي كانت تضمن النجاح والنصر في عصر خالد بن الوليد ، لا يمكن أن تفيد في هذا العصر بوجه من الوجوه . ولا مجال للشك في ان الخطط الحربية التي تضمن النصر والنجاح في عصر الدبابات والطائرات والغواصات ، في عصر المدافع الضخمة والقذائف الهدامة ، والغازات الحارقة ، تختلف كل الاختلاف عن الوسائل التي كانت

تؤدي إلى الصر في العصور السالفة ، فكل من يحاول ان يجد في خطط خالد بن الوليد دروساً في فنون الحرب قابلة للتطبيق في العصر الحاضر ، يكون قد أقدم على عمل لا يتفق مع العقل والمنطق بوجه من الوجوه .

غير انه ، ايها السادة يجب ان نعرف ان الحروب لا تتم بالوسائل والقوى المادية وحدها ، بل انها تحتاج إلى قوى معنوية متنوعة ، علاوة على القوى المادية ، اهمها : الوطنية الصادقة ، والايان بامكان النصر ، مع الإقدام على احرازه بحزم وثبات ، وجرأة وشجاعة ، لا تتأخر عن نوع من انواع التضحية . ان هذه القوى المعنوية لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في الحروب في جميع العصور مهما كانت الوسائل المادية المستعملة خلالها ، سواء أكانت من نوع السهام أم القذائف أم الجبال أم الطيارات . إن سيرة خالد بن الوليد مملوءة بأمثلة عليا للقوة المعنوية ، وإذا ما أقدمنا على درس سيرة خالد بن الوليد فيجب أن ندرسها لكي نستفيد من تلك القوى المعنوية . وإذا ما بحثنا عنها فيجب أن نبحت بقصد استثارة قوى مماثلة لها ، لا بقصد محاولة الحرب على الطريقة التي مشى خالد بن الوليد عليها .

وكذلك كلكم تعلمون بان اجدادنا العظام اسدوا إلى الطب من الخدمات ما لا ينساه التاريخ بوجه من الوجوه ، فيجب علينا ان ندرس تلك الخدمات ، نطلع عليها وتذكرها على الدوام . ولكن لماذا ؟ وبأي قصد ؟ هل يجوز لنا ان نفعل ذلك بقصد الاستفادة من آراء كبار اطباء العرب في مداواة الأمراض ؟ لا مجال للشك في أن ذلك يكون في منتهى السخافة . يجب علينا ان ندرس خدمات العرب للطب ، لا بأمل ان نجد في اكتشافاتهم ما يفيدنا في أمر التطبيب والمداواة ، بل لزيادة مباهاة بأعمال أجدادنا العظام ولزاد إيماناً بقابليات امتنا الكامنة ، ولنحصل على دوافع باطنية تحفزنا على القيام بخدمات تشبه خدماتهم الغالية . ان اطباء العرب القدماء خدموا الطب خدمة كبيرة ، ومشوا في مقدمة العالم في هذا المضمار قروناً عديدة ... ان خدمات هؤلاء يجب ان تولد في نفوسنا طموحاً لإحراز مكانة عالية في الطب الحديث ، مثل المكانة التي كان احرزها

هؤلاء في العصور التي عاشوا وعملوا فيها .

أما أهم النزعات التي يجب أن نستلمها من التاريخ ، فهي في نظري الايمان بحياة الامة العربية ، وبإمكان حصولها على مجد جديد ، لا يقل شأنًا عن المجد الذي كانت نالته في سالف العصور ...

اننا في حاجة إلى مثل هذا الايمان في هذا الزمان ، أكثر من أي زمان آخر ، لأن المصائب انصببت على العالم العربي من كل حذب وصوب . ومن المعلوم ان كثرة المصاعب والمصائب تفتح باباً الى تسرب الفتور والقنوط الى القلوب التي لا تتزود بالأمل الضروري ، ولا تتقوى بالعقيدة الراسخة .

ونحن نعلم ان الأمل من أهم عوامل السعي والعمل ، وأما القنوط فهو من أهم دواعي التقاعس والعجز ، ولهذا السبب نستطيع ان نقول : ان تطهير القلوب من شوائب الفتور والقنوط ، وتزويدها بالأمل والإيمان ، يجب ان يكون من أهم اهداف العاملين ، ولا سيما في الظروف التي احاطت العالم العربي خلال هذه السنين الأخيرة .

وبهذه الوسيلة ، وقبل ان أختم كلمتي ، أود ان اذكر كم باحدى الأساطير اليونانية ، وهي اسطورة « باندور » .

باندور كانت جنة الخصال ، تكونت من عطايا جميع الآلهات . ان كل آلهة من الآلهات الموجودة الى ذلك الحين اعطتها شيئاً من خصالها ، ولهذا السبب سميت هذه الآلهة الجديدة باسم « باندور » بمعنى « عطية الكل » .

عندما غضب جوبتر على هر كول ، وأراد ان ينتقم منه ، فكر في اغرائه بواسطة باندور : سلمها علبة سحرية ، وطلب إليها ان توصلها إليه دون ان تفتحها وتطلع على ما فيها . وحملت باندور هذه العلبة ، غير انها لم تستطع ان تتغلب على حب الاستطلاع في نفسها ، ففتحت العلبة في طريقها ، وعند ذلك أخذ يخرج من العلبة جيش عرمرم من المساوي ، والشرور ، وينتشر في الارض بسرعة العاصفة ، مع ازيز هائل . اندهشت باندور من كل ذلك وأخذت تبذل كل ما لديها من قوة لإعادة غطاء العلبة بسرعة ... غير انها ، الى ان تمكنت من

ذلك ، كان قد خرج من العلبة جميع الشرور ، ولم يبق فيها إلا شيء واحد ...
وكان ذلك الذي بقي في العلبة مقابل جميع تلك المساوىء والشرور ...
هو الأمل ...

ان حالة العالم العربي الآن ، ايها السادة ، تشبه الحالة التي حدثت عند انفتاح
علبة باندور ... لقد انتشرت المصائب والشرور في العالم العربي ، ولم يبق بين
أيدي ابنائه شيء غير (الأمل) .

فيجب علينا إلا ننسى ان الأمل ... هو من اثنى عوامل العمل .
فيجب علينا ان نحرص عليه كل الحرص ، فلا نترك سبيلاً الى تسلل القنوط
الى القلوب . فليكن قلب كل واحد منا شبيهاً بعلبة باندور ، يحفظ الأمل .
ولا يكتفي بحفظه فحسب ، بل يسعى الى تغذيته وتقويته ، الى ان يتحول
الى إيمان لا يتزعزع ، يدفعنا الى العمل المتواصل بروح التضحية والاخلاص ...



الدكتور طه حسين يدافع عن الفرعونية في مصر

نشرت جريدة «المكشوف» البيروتية سنة ١٩٣٨ حديثاً جرى بين الدكتور طه حسين وبين بعض الشبان على ظهر باخرة متوجهة الى اوروبا . قال الدكتور الى محدثيه : « ان الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين » ونفى العروبة عن مصر .

وانا عندما اطلعت على الحديث المنشور في المكشوف ، رأيت ان ارد عليه في كتاب مفتوح نشر في مجلة الرسالة القاهرية سنة ١٩٣٨ .

والدكتور طه حسين تهرب من مناقشة القضية مناقشة صريحة ، ومع ذلك نشر في مجلة الهلال مقالة تعرض الى القضية بطرق ملتوية . ولذلك اضطررت الى كتابة مقالة ثانية نشرتها كذلك في مجلة الرسالة سنة ١٩٣٩ .

والمقالتان المذكورتان تعالجان القضية وتنتقدان آراء الدكتور طه حسين بتفاصيل وافية .

إني لا أرى لزوماً لإعادة درجتها هنا ، غير اني أرى من المفيد ان انقل فيما يلي اولاً اهم ما جاء في حديث الدكتور طه حسين في الدفاع عن الفرعونية في مصر ، وثانياً أقوى الدلائل التي سردها لاستبعاد فكرة القومية العربية عن مصر . وابين في الوقت نفسه ردي على براهين الدكتور طه حسين :

- ١ -

قال الدكتور طه حسين في الفرعونية : « لا تصدقوا ما يقوله بعض المصريين

من انهم يعملون للعروبة ، فالفرعونية متأصلة في نفوسهم » .
ثم اضاف الى ذلك هذا الحكم البتار : « وستبقى كذلك بل يجب ان تبقى
وتقوى ... »

واراد ان يدعم آرائه هذه بحلال الآثار الفرعونية اذ قال :
« لا تطلبوا من مصر ان تتخلى عن مصريتها ، وإلا كان معنى طلبكم :
اهدمي يا مصر ابا الهول والاهرام ، وتغاضي عن جميع الآثار التي تزين
متاحفك ومتاحف العالم ، وانسي نفسك واتبعينا » .
واما زبدة ردي على ذلك فكانت :

« ان مصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة دون ان تخرب ابا الهول ، وتخلت
عن لغتها القديمة دون ان تهدم الاهرام . وجميع آثار الفراعنة ، التي زينت بها
متاحف مصر ومتاحف العالم ، لم تولد نزوعاً للعودة الى الديانة التي اوجدت تلك
المآثر الخالدة ، ولا حركة ترمي الى بعث اللغة التي رافقتها خلال قرون طويلة .
فهل من موجب لطلب هدم الاهرام وتناسي الآثار لأجل تحقيق الوحدة
العربية ؟

ان الاهرام مع جميع الآثار الفرعونية لم تمنع مصر من الاتحاد مع سائر
الاقطار العربية اتحاداً تاماً في ساحة اللغة فهل يمكن ان تحول دون اتحادها مع
تلك الاقطار في ساحة السياسة ايضاً ... ؟

كلا ايها الاستاذ ... ان التيارات القوية والعميقة التي جرفت حياة مصر في
اتجاهات جديدة منذ عشرات القرون والتي اخرجتها من ديانتها القديمة وانستها
لغتها الأصلية - بالرغم من وجود الاهرام وقيام ابي الهول - سوف لا تحتاج الى
هدم اوسر شيء من الآثار القديمة لتجرفها نحو السياسة التي يؤمن بها دعاة
الوحدة العربية ولا سيما ان هذه السياسة ليست إلا نتيجة طبيعية للغة
مصر الحالية .

ان دعاة الوحدة العربية لم يقولوا لمصر « انسي نفسك » بل انهم يقولون
وسيقولون لها « استزيدي من ثروة نفسك » بالعمل على توحيد ابناء لغتك ...
انهم لم يقولوا ولن يقولوا لها « اتبعينا » ، بل يقولون وسيقولون لها « سيري الى

الامام ونحن نتبعك على الدوام ... »

- ٢ -

وقد انكر الدكتور طه حسين تأثير اللغة في تكوين الامم وقال :
« لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم لما كانت بلجيكا وسويسرا ،
ولا اميركا ولا البرازيل ولا البرتغال ... »

وأنا رددت على ذلك أولاً بقولي : لو كنتم أيها الأستاذ من الكتاب الذين
كتبوا قبل الحرب العالمية ، واقدتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على
نظرية مثل هذه النظرية ، - قبل ربع قرن - لاستطعتم ان تضيفوا إلى هذه
الأمثين مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير
مصير الامم لما كانت الامبراطورية النمسوية ولا السلطنة العثمانية ...

ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً لاستطعتم أن تضيفوا إلى
امثلتكم عشرات الأمثلة الاخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجواب لينتقل من
جنوب إيطاليا إلى شمال المانيا ، ولقلتم : « لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم
لما كانت ساردونيا وساكسونيا ، ولابيه ده مونته وباويرا ... »

غير أن تقلبات الزمان أزلت من عالم الوجود جميع تلك الأمثلة والشواهد
الكثيرة ، وحرمت النظرية التي تقولون بها من امكان الاستناد إليها فحصرت
الأمثلة في الاسماء التي ذكرتموها .

وقلت بعد ذلك :

أقتلومونني إذا قلت إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول :
« لو كان لجاذبية الارض وزن في تقرير مواضع الاجسام ، لما بقيت القناديل
معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الادخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفعت
المناطيد والطيارات . »

*

ان تشبيه تأثير اللغة بتأثير الجاذبية الارضية الذي ذكرته في خلال مناقشة آراء طه حسين ، كان تشبيهاً خصباً سيساعدني فيما بعد إلى اظهار الحقيقة على وجهها الصحيح ، وإقناع الكثيرين من الذين يقتدون به في إنكار تأثير اللغة في تقرير مصير الأمم .

- ٣ -

وقد ادعى الدكتور طه حسين ان « تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن تاريخ أي بلد آخر » .
وأنا رددت على مدعاه هذا بما يلي :

إن هذا الادعاء افتراء صارخ على الحقائق الواقعة : إن تاريخ مصر اختلط اختلاطاً عميقاً وتشابك تشابكاً كبيراً مع تاريخ سائر البلاد العربية ، خلال القرون الثلاثة عشر الأخيرة على الأقل ، فكيف يحق لكم إن تحذفوا هذه القرون من تاريخ مصر ؟ أنا لا أنكر أن تاريخ مصر لم يبق متصلاً بتاريخ سائر الاقطار العربية على الدوام . غير انني أدعي بأن ذلك شأن تواريخ الأمم : تشبه الأنهر الكبيرة التي تتكون من روافد متعددة بوجه عام .

ان كل من يلقي نظرة عامة على تواريخ الأمم المعاصرة لنا كالامة الفرنسية التي سبقت جميع الأمم في طريق الوحدة القومية ... يضطر إلى التسليم بأن العلاقات التاريخية التي تربط مصر بسائر الاقطار العربية ، هي أقوى وأعمق وأطول من العلاقات التاريخية التي تربط الايلات الفرنسية بعضها ببعض .

رد على تصريحات الشيخ المراغي

(حديث نشر في جريدة الاستقلال ببغداد)

« ليس لي رأي في الوحدة العربية... لا اشتغل بها... لست من انصارها ،
ولا من اعدائها » .

لو نقل إليّ ناقل هذه الكلمات دون ان يذكر لي اسم قائلها ، وطلب إليّ أن
احزر - بقوة العقل والمنطق - جنسية المفكر الذي قالها ، لما ترددت في الحكم
بانه من منتسبي أمة من الأمم الكثيرة التي تعيش بعيدة عن العالم العربي الفسيح ،
دون ان ترتبط به بصلة من الصلات الجغرافية أو التاريخية أو القومية أو
الثقافية ... ولأخذت استعرض في ذهني ، تلك البلاد النائية - من السويد إلى
الترنسفال ، ومن التبت إلى الاسكا - دون ان أقف لحظة واحدة فوق ناحية
من نواحي آسيا العربية أو إفريقيا العربية .

ولهذا السبب ، دهشت دهشة كبيرة ، عندما رأيت أن هذه الكلمات تحمل
توقيع « محمد مصطفى المراغي » ، وهو الشيخ المشهور الذي يرأس أقدم المعاهد
العلمية القائمة في البلاد العربية . وتذكرت بان ذلك المعهد قام بخدمة تاريخية
خطيرة في حفظ حياة الآداب العربية في دور انحطاطها الطويل ... وهباً لها
سبل النهوض في دور بعثها الاخير .

غير أن دهشتي هذه زادت وتضاعفت ، عندما قرأت البراهين التي اراد
الاستاذ المراغي أن يبرر بها هذه الكلمات .

لقد قال الاستاذ المراغي ، في الكتاب الذي أرسله إلى جريدة المصري ما يأتي :

« غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ولم يفرق بين العربي وغير العربي ، وجعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين اجناسها ... »
انني لا افهم كيف يستطيع الاستاذ المراغي ان يعتبر ذلك برهاناً على صدق دعواه ؟

اذا كان الدين لم يذهب الى العصبية الجنسية ، فهل يذهب الى العصبية الاقليمية ؟

واذا كان الدين لا يفرق بين العربي وغير العربي ، فهل يسوغ التفريق بين المصري والشامي والعراقي ؟

واذا كان الدين قد جعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين اجناسها ، افلا يكون قد جعل في الوقت نفسه ، الأمة العربية ايضاً وحدة لا فرق بين شعوبها؟
أنا افهم ان يكون الاستاذ المراغي ممن لا يكتفون بالوحدة العربية وحدها، ومن ينزعون الى وحدة ابعد واشمل منها ، فيسعون وراء وحدة إسلامية عامة .
غير انني لا افهم كيف يستطيع ان يتخذ هذه النزعة وسيلة لإهمال الوحدة العربية ، ومبرراً للدعوة الى عدم الاشتغال بها ؟

انني لا اود ان اناقش الاستاذ المراغي في امكان او عدم امكان تحقيق الوحدة الإسلامية ، كما لا أرى حاجة للدخول معه في نقاش حول مسألة الجنسية في الاسلام ، ولا للاعتراض على قوله ! « بأن الاتجاه بالتفكير الى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي تحتم على علماء المسلمين »... مع كل هذا لا أرى علاقة منطقية بين « دعوة علماء المسلمين الى العمل في سبيل الوحدة الإسلامية » ، وبين « دعوتهم الى عدم الاشتغال بالوحدة العربية » .

كيف يجوز لأحد ان يقول : يتحتم على علماء المسلمين ان يسعوا لتحقيق الوحدة بين العربي والايراني والهندي والتركي ، ولا يجوز لهم ان يشتغلوا بتحقيق الوحدة بين الشامي والمصري والحجازي ؟

كيف يمكن لأحد ان يأمل بتكوين وحدة من البلاد الإسلامية التي تتكلم بلغات مختلفة ، دون تكوين وحدة من البلاد التي تتكلم بلغة واحدة ، ولا سيما التي تتكلم بلغة القرآن ؟

انني اعتقد بأن الذين يتجهون بتفكيرهم الى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، - حسب تعبير فضلية الشيخ المراغي - لا يستطيعون ان يهتموا بالوحدة العربية ، دون ان يناقضوا انفسهم ، فيترتب عليهم ان يشتغلوا بالوحدة العربية ، في سبيل الديانة الإسلامية ، ان لم يكن في سبيل العزة القومية .



بَعْدَ
نشوب الحرب العالمية الثانية

اعمال الإدارة

بعد نشوب الحرب العالمية الثانية

- ١ -

ان نشوب الحرب العالمية الثانية غير ظروف العمل في مديرية الآثار القديمة تغييراً كبيراً . فان بعثات التنقيب اضطرت إلى البقاء في بلادها ، فلم تعد إلى العراق لمواصلة أعمالها التنقيبية في موسم الحفريات الجديد ، كما كانت تفعل في السنين السابقة .

ولذلك انحصرت أعمال الدائرة بالنسبة إلى البعثات المذكورة في تشديد الحراسة على مقر كل بعثة ، وعلى المواقع التي كانت تنقب فيها ، لكي لا تمتد أيدي تجار الآثار والمهربين والمخربين ، مستفيدة من غياب البعثة عن مقرها . ولكن الإدارة وجدت في هذه الظروف فرصة سانحة لتوسيع نطاق أعمالها :

واصلت الأعمال الاستكشافية في العديد من التلوي الاثرية، وقامت بتنقيبات تامة في بعضها وحصلت على معلومات وآثار قديمة ثمينة في طبقات يعود بعضها إلى أواخر قبتاريخية وبعضها إلى أدوار تاريخية .

فضلاً عن ذلك ، اكتشفت أحد مداخل نينوي في الموصل ، وظهرت الثورين المجنحين اللذين كانا يقعان في طرفي المدخل ، ويحميان المدينة .. وقامت بكل ما يجب من أعمال لصيانة الثورين من تأثير الأمطار .



وقد استفادت المديرية من ظروف الحرب من وجهة أخرى أيضاً :
فان وزارة المعارف ، كانت أوفدت إلى ايطاليا عدة طلاب لدراسة الفنون
الجميلة ، ليتخصص بعضهم في فن النحت وبعضهم في فنون الرسم والتصوير .
ومن الطبيعي ان دخول ايطاليا في الحرب أدى إلى اعادة الطلاب المذكورين
إلى العراق .

وفكرت في الاستفادة من خدمات هؤلاء في انجاز الخطط المتعلقة بمتحف
الازياء :

كنّا بدأنا - منذ مدة - ان نجتمع الأزياء المستعملة في مختلف انحاء العراق
من قرى الشمال الى بوادي الجنوب . وكنّا في حاجة الى احضار الرؤوس
والدمى اللازمة لإلباس تلك الأزياء ولعرضها في المتحف .

ومن جهة أخرى كنّا نفكر في اعطاء فكرة صحيحة عن الازياء التي كانت
تستعمل في عهد الامويين والعباسيين ، مستندين في ذلك الى الصور الملونة التي
تزين سقف إحدى قاعات قصر الحمراء في غرناطة ، وإلى الصور الملونة التي كان
رسمها الواسطي المشهور لمقامات الحريري .

ولذلك رجوت وزارة المعارف ان تعير خدمات هؤلاء الى دائرتنا ، لكي
لا ينقطعوا عن اعمال النحت والتصوير . وتعهدت بأن تهيب لهم كل الوسائل
اللازمة لذلك .

وبناء على موافقة الوزارة على طلبنا ، حولنا بهو مخازن الدائرة ومعاملها الى
مرسم .

وبهذه الصورة تم نحت الرؤوس التي تمثل مختلف النماذج البشرية . والمعمل
صب عدة نسخ من كل واحدة منها وهياً الابدان والقواعد التي ستحمل الرأس
والملابس .

كما تم رسم عدة تابلوهات لتظهر فيها الازياء التي تعود الى مختلف طبقات
الشعب في عهد الامويين والعباسيين في كل اشكالها وألوانها ، كما كانت صورت
في حينها .

وخلال هذه الاعمال الاستحضارية كنا حصلنا على موافقة الجهات المختصة لتخصيص الاراضي التي كانت تحت اشغال وزارة الاشغال والمواصلات في الباب الشرقي ، الى متحف الآثار العربية الجديد ، واستفدنا من البناء البسيط الذي كانت تشغله إدارة مخازن الوزارة المذكورة لتحويله الى متحف الإزياء ، وافتتحناه باحتفال رسمي ، ثم فتحنا ابوابه للزوار .

- ٢ -

ان اعمال مديرية الآثار القديمة لفتت انظار مجلس النواب : وقد جاء في تقرير اللجنة المالية المنشور في الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٤٠/٤/٢ ما يلي :

« في صدد البحث في ميزانية دائرة الآثار ابدت اللجنة اعجابها بالنشاط الظاهر على هذه الدائرة والجهود التي تبذلها لكشف كنوز البلاد الاثرية والمحافظة عليها واظهارها للناس .

وقد حاز تقديرها بصورة خاصة الاهتمام الظاهر بالآثار العربية والإسلامية والتنقيب المنظم عن هذه الآثار والجهود التي تبذلها دائرة الآثار لإنشاء المتاحف العربية ، ولذلك اتفقت اللجنة على تسجيل شكرها وتقديرها لجهود مديرية الآثار واوصت وزارة المعارف بتشجيعها في هذه الجهود .

وعند افتتاح متحف الإزياء ، ارسل لي وزير المعارف كتاب تقدير وشكر .



ومما تجدر الإشارة إليه : ان الحكومة العراقية ستقرر فصلي عن مديرية الآثار القديمة بعد مرور نحو سنة على تقدير المجلس النيابي ونحو ستة اشهر على شكر وزير المعارف .

محاضرات واحاديث

في هذه الفترة

بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ايضاً ، ألقىت بعض المحاضرات وكتببت بعض المقالات ، وكان اهمها حول « انهيار فرنسا » .

هذه المحاضرة التي ألقيتها في نادي المثني كانت طويلة ، استغرقت مدة تزيد عن الساعة ونصف الساعة ، بينت فيها ناحية من نواحي الأسباب المؤدية الى انهيار فرنسا ، على وجه الايجاز . ولكنني توسعت فيها بوجه خاص في انتقاد الآراء التي كان ينشرها كبار الكتاب في مصر حول هذا الانهيار .

فرأيت ان أنقل الآراء المذكورة حرفياً من الجرائد والمجلات التي قرأتها فيها دون ان اذكر اسماء كاتبها ، لأنني كنت اعرف من دراساتي عن تأثير العواطف في المحاكمات العقلية ، ان المكانة السامية التي يتمتع بها هؤلاء الكتاب في اذهان معظم السامعين والقراء ، لن تخلو من التأثير في نظرهم الى الانتقادات . ولذلك ، رأيت ان عرض الآراء دون ذكر اصحابها يكون أشد تأثيراً واسهل اقناعاً لدى السامعين والقراء .

ولهذا جاءت الانتقادات في المحاضرة منصبة على الآراء ، وخالية من الاسماء :

حول انهيار فرنسا

بعد انهيار فرنسا ، ألقىت في نادي المثني في بغداد محاضرة طويلة نشرتها

بعدتذ في الكتيب المعنون « صفحات من الماضي القريب » .

تقع المحاضرة في (٣٠) صفحة من الكتيب المذكور ، وتبدأ بمناقشة الآراء التي ابداهـا عندئذ عدد كبير من الكتاب المصريين ، ثم تشرح وتبين اسباب انهيار فرنسا ، وفي الاخير تعود الى انتقاد آراء الكتاب المصريين .

وبما ان نسخ الكتيب نفدت منذ عقدين من السنين ، رأيت ان أنقل فيما يلي ما يتعلق بنقد كتابات المصريين في بداية المحاضرة وفي نهايتها :

- ١ -

« ان عدداً غير قليل من الكتاب العرب انبروا الى نشر المقالات ، ونظم الاشعار ، حول هذا الانهيار .

ان معظم الكتابات التي نشرت في هذا المضمار كانت «عاطفية» بكل معنى الكلمة ، كان اكثرها بمثابة مراثٍ ، تندب حظ فرنسا ، وتظهر أسفاً شديداً ، وحزناً عميقاً للكارثة التي حلت بها . ليس هذا فقط ، بل ان بعض اصحاب هذه الكتابات كان يغالي في الرثاء ، حتى لقد انتهى الى درجة البكاء ...

غير ان هذه المراثي قوبلت حالاً بمعارضة شديدة ، فقد حمل عليها بعض الكتاب فوراً ، حملات عنيفة - كيف يجوز لكاتب عربي ان يبكي على فرنسا متناسياً ما فعلته هي بالقسم الأعظم من البلاد العربية ... كيف يجوز لمفكر عربي ، ان يأسف لما حل بفرنسا ، وهو يعلم انها كانت من أهم العوامل التي انزلت أكبر النكبات بالأمة العربية ، ولا سيما بعد الحرب العالمية ؟

وهذا احتدم الجدل بين الفريقين ، وحاول كل فريق ان يعبر عن عواطفه بمقالات حارة ، اودع فيها كل ما أوتي من قوة البلاغة والبيان ...

انني من الذين يعتقدون بأن الكتابات العاطفية « تعبر عن نفسية كتابها الشخصية ، وخواجه الذاتية ، فلا تتحمل المناقشة ، مناقشة علمية ..

غير ان اصحاب المراثي لم يكتفوا بإظهار عواطفهم هذه وتثبيتها ، بل اخذوا يدافعون عنها ويدعون إليها ، وحاولوا ان يدعموها ببعض الآراء والنظريات السياسية والاجتماعية .

فإذا جاز لنا ان نسكت تجاه « العواطف الشخصية » فلا يجوز لنا ان نلتزم هذا السكوت تجاه الآراء والنظريات التي صارت تنشر لتبرير تلك العواطف ..

لقد قال بعضهم « يجب علينا ان نميز بين فرنسا الأدبية المتمدنة وفرنسا السياسية المستعمرة » ..

وقال آخرون « يجب علينا ان نفرق بين عمل الساسة وعمل الأمة كلها ، فلا يجوز لنا ان نعتبر الشعب الفرنسي مسؤولاً عن اعمال حكامه .. »

فلننعم النظر في الآراء التي تتضمنها مثل هذه الاقوال ، ولنفكر جيداً ، هل يمكن التمييز بين فرنسا الأدبية المتمدنة وفرنسا السياسية المستعمرة تمييزاً حقيقياً ؟

انني لا أعتقد بذلك ابداً ... لأن الأدب الفرنسي نفسه لم يلتزم الحياد تجاه السياسة الفرنسية بوجه عام ، وحيال السياسة الاستعمارية بوجه خاص .

بل بعكس ذلك ، انبرى لخدمة تلك السياسة « بكل الوسائل الممكنة » . وقد كتب الأدباء عدداً لا يحصى من المقالات والخطب والاشعار ، والقصص والروايات ، التي تمجد الاستعمار ، وتزينه الى النفوس ، وتحث على الاستعمار وتحببه الى القلوب ...

ان دلائل ذلك تظهر للعيان من خلال جلسات الاكاديمية الفرنسية ايضاً ، لان هذه الندوة الأدبية العليا قد حرصت كل الحرص على ان تختار بعض اعضائها من بين رجال السياسة والجيش ، كما اختارتهم احياناً من صناديد الاستعمار ، وهؤلاء لم يتجردوا من نزعاتهم السياسية والاستعمارية « عند دخولهم قاعة

اجتماع تلك الندوة حتى انهم لم يترددوا أحياناً في اتخاذ تلك القاعة منبراً لإسماع آرائهم الاستعمارية في خطب أدبية رائعة ...

ولعل أقرب وأوضح الأدلة على ذلك ، كان انتخاب الماريشال « ليوتي » لعضوية الأكاديمية المذكورة . ومن المعلوم أن هذا الرجل يعتبر من أكبر رجال الاستعمار ، فقد لقبه الفرنسيون بلقب « الافريقي » - تقليداً لما كان قد فعله الرومان في القرون الاولى عندما خلعوا مثل هذا اللقب على « استشيبيون » بعد تمكنه من تدمير قرطاجنة ...

أجل ان الأكاديمية الفرنسية انتخبت الماريشال « ليوتي » لعضويتها ، أفقدرون ماذا كان موضوع «خطبة القبول» التي دشت حياتة الأكاديمية - وفقاً لتقاليد الندوة المذكورة ؟ ان موضوع الخطبة كان « الاستعمار » ... اقرأوا الخطبة المذكورة تجدوا انها قطعة أدبية رائعة ، في مدح الاستعمار وتمجيده ... انها تشرح فوائد الاستعمار المادية والمعنوية ، بأسلوب حار بليغ وتدعو إلى « الإيمان » بضرورته لحياة فرنسا .

ولكن كيف ذلك ؟ « لأن الاستعمار مصدر هام للقوة والثروة » ومنبع لا ينضب للجيش ، وساحة تدريب وتكوين للقواد ... ولأن الأمم المحرومة من المستعمرات ، انما يكتب عليها الركون والمجود الروحي ... »

أعتقد ان هذه الخطبة ، من ابرز الأمثلة والأدلة على تداخل الادب والاستعمار وتشابكهما ، فلا يجوز لنا ان نقول - والحالة هذه - بوجوب التمييز بين « فرنسا الأدبية المتمدة وفرنسا السياسية الاستعمارية » ، بوجه من الوجوه .

واما إذا قيل لي : ان القصد من التمييز المبحوث عنه ، هو « تقدير الأدب الفرنسي » في حد ذاته ، « بقطع النظر عن السياسة الفرنسية والاستعمار الفرنسي » ... اذا قيل لي ذلك ، فأنا أسلم بصحة هذا الرأي ، غير انني أقول بلا تردد ، إذا كان الأمر كذلك ، فلا يبقى داع أو مبرر للرثاء ، لأن الادب الفرنسي ظل خارجاً عن حدود النكبات ... فإن النكبة التي نحن بصدددها انما

حلت بالدولة الفرنسية والجيش الفرنسي ، لا بالأدب الفرنسي ... لأن انهيار الجيش لا يستوجب انهيار الأدب ، والاندحار في ميادين الحرب والسياسة لا يستلزم الاندحار في ميادين الادب والثقافة ...

انني أستطيع ان أخطو خطوة اخرى في هذا السبيل فأقول : ان أمثال هذه النكبات قد لا تخلو من فائدة للأدب ، لأنها قد تكون منبثاً خصباً للإنتاج الأدبي ، فإن الآلام والاتراح تكون - بوجه عام - افعال من الافراح في اثاره العواطف ، وتوليد الأدب الرائع ...

وعلى كل حال ، ان نظرية التمييز بين فرنسة الأدبية وفرنسة الاستعمارية لا تستند على أساس قويم ، من هذه الوجهة ايضاً .

- ٢ -

« فقد نشر احد الكتاب المشهورين في إحدى المجلات المصرية الشهيرة ، سلسلة مقالات حول فرنسة ، بعد انهيارها ، أبدى فيها من الآراء ، ما يستوقف النظر ويتطلب النقاش ...

فقد وصف الكاتب المحترم في مقالاته هذه الحالة النفسية التي كانت قد وصلت إليها فرنسة قبل الحرب الحالية بكلمات صريحة ، فكتب - في جملة ما كتبه في الاقسام المختلفة من مقالاته المذكورة - الكلمات التالية :

« كانت شهوة السياسة الحزبية في فرنسة أقوى من الفكرة الوطنية ...
« امتلاً الفرنسي بنفسه ، وأصبح الفرد كل شيء ، يؤثر نفسه بكل شيء ،
يؤثرها بأعظم حظ ممكن من اللذة ويجنبها أعظم حظ ممكن من الألم ..
« استجاب الفرنسي لداعي العقل الفردي ، أكثر مما استجاب لداعي العقل الاجتماعي » .

« قد رأى الفرنسي ان الحياة لم تمنح للناس ليلذلوها في الجهود المضنية التي تنتهي إلى الفناء ، انما منحت للناس لتكون عليهم نعمة ، ليستمتعوا بلذاتها وليتجنبوا آلامها ... »

« فرنسة آثرت نفسها بالعافية واللذة ونعيم الحياة ... »
أنا لا آخذ على نفسي مسؤولية هذه الكلمات القاطعة ، ولا اشترك في اطلاقها وتعميمها على هذا المنوال . مع هذا أرى من الضروري ان ننعم النظر فيها قليلاً ...

ان هذه الصفات الاخلاقية ، وهذه النزعات النفسية ، هذه الفردية المفرطة التي لا تفكر بشيء غير نفسها .. والتي تتجنب الجهود المضنية على اختلاف انواعها ، فتحاول ان تنال اعظم حظ ممكن من اللذة ... والتي تؤثر نفسها على الدوام بالعافية واللذة ونعيم الحياة ... كل من ينعم النظر في هذه الصفات ، يضطر إلى التسليم معي ، بأنها تدل على شيء واحد ، هو « التفسخ الاخلاقي » وتؤدي بطبيعة الحال إلى نتيجة واحدة ، هي « الانحلال الاجتماعي » .

غير أن الكاتب المحترم ، لا يقول بذلك أبداً بل بالعكس ، يرى في كل هذه الصفات والحالات ، أثراً من آثار التحضر والثقف ، ونتيجة من نتائج الامعان في الحضارة والثقافة . انه يعمل كل واحدة منها بقوله : « ان الفرنسيين قد تحضروا وامعنوا في الحضارة » . و « مضت فرنسة في الحضارة إلى اقصى غاياتها » ... ويكرر ذلك مرات عديدة ، ويعتبر كل ذلك من نتائج « الحضارة والثقافة » الطبيعية . حتى انه يقول بكل صراحة ما يأتي :

« ان أية أمة من الأمم تبلغ من الثقافة ما بلغته فرنسة ، وتسلك بالثقافة الطريق التي سلكتها فرنسة ، منتبهة من غير شك إلى مثل ما انتهت إليه فرنسة ... »

ويزيد على ذلك قائلاً : « نحن بين طريقين : إما ان نستقبل الثقافة احراراً (يريد مثل ما تفعل فرنسة) وإما ان نستقبلها مقيدين (يريد مثل ما تفعل المانيا) .. »

كما يقول اخيراً : « أما أنا فأختار الطريق الأولى ، واقبل ان أتعرض لما تتعرض له الأمم الحرة من ألوان الخير والشر ومن اختلاف الخطوب » ...
ويعلل اختياره هذا بنزوعه إلى الحرية حيث يقول : « ان الحياة الحرة ..
خلقة بأن نشترها بأعلى الأثمان » ...

أنا لا أستطيع ان اشارك الكاتب المحترم في آرائه هذه .. أنا لا اسلم بان الأحوال والصفات التي ذكرها « نتيجة طبيعية » للإمعان في الحضارة والثقافة ، كما لا اسلم بصحة رأيه في انحصار الأمر بين طريقين « لا ثالث لهما » .

والواقع ان حديثي هذه الليلة قد طال ، فلم يبق أمامي - مع الأسف - مجال للاسهاب في هذا المضمار ...

ومع هذا ، أرى من الضروري ، أن لا أنهي حديثي دون أن اناقش الكاتب المحترم قليلاً في كلمته الأخيرة .

« ان الحياة الحرة .. خلقة ان تشتري بأعلى الأثمان .. » ان سياق الكلام - في المقالات المذكورة - يدل دلالة صريحة على ان الثمن الذي هو موضع البحث هنا ما هو إلا « كيان الدولة » و « حياة المجتمع » ... هل يجب علينا ان نسلم بهذا القول ؟ هل يجوز لنا ان نقدم « الحياة الحرة » على « كيان الدولة » وعلى « مصالح المجتمع الحيوية ؟ وهل يمكننا ان نضحى « الحياة الحرة » بتضحية حياة الدولة وكيانها ؟ .. »

*

فأنا أود ان يعرف المرء ان الحرية ليست غاية قائمة بنفسها بل هي واسطة من وسائل الحياة العالية ... والمصالح الوطنية التي تتطلب من المرء احياناً تضحية الحياة والنفس ، لا بد ان تتطلب منه تضحية الحرية أيضاً في بعض الظروف ...

ان كل من لا يضحى بحريته الشخصية في سبيل حرية امته - عندما تقتضيه

الحال - قد يفقد حرّيته الشخصية مع حرية قومه ووطنه ...

وكل من لا يرضى ان « يفني » نفسه في الأمة التي ينتسب إليها ، - في بعض الأحوال - قد يضطر إلى « الفناء » في أمة من الأمم الأجنبية التي قد تستولي على وطنه ، في يوم من الأيام ...

ولذلك ، انني أقول بلا تردد ، وعلى الدوام :

الوطنية والقومية قبل كل شيء ، وفوق كل شيء ... حق فوق الحرية ، وقبل الحرية ..



بين القوى المادية والقوى المعنوية

(اذيعت من محطة بغداد عام ١٩٤٠)

ان الوقائع والحوادث الهائلة التي تتمخض عنها الحرب الحالية كل يوم ، تلقي ضوءاً جديداً على نواميس السياسة والاجتماع ، فتحمل الكثيرين من المفكرين على اعادة النظر في آرائهم السياسية وفي معتقداتهم الاجتماعية .

غير ان البعض منهم أخذوا يتسرعون في تفسير الحوادث الحالية على علاتها ، فصاروا يقولون : ان الحرب حرب مكائن ، تضطرم نيرانها بين الماديات والمعنويات ، وتعلن انهزام القوى المعنوية أمام القوى المادية ، وهي حرب مادية لا تعتمد على فضائل النفس وخصائص الروح ، بل تعتمد على سرعة الدواب وقوة الانفجاز في مكائن النقل والتدمير ، من سيارات وطائرات ، ودبابات ، وغواصات ، ومدافع ، وألغام ، وبارجات ... ودارعات ...

لا شك في ان هذه الوسائط المادية لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في الحرب الحالية ، ولا شك في ان دور هذه الوسائط المادية تعاظم وتفاقم بدرجة هائلة في الحرب الحالية ، بالنسبة الى ما كان عليه في الحروب الماضية . فلا يخفى من يقول لذلك ان هذه الحرب كانت ولا تزال حرباً ميكانيكية ، لا يحرز النصر فيها دون تفوق الميكانيكيات .

غير ان هذه الحقيقة لا تعني غلبة الماديات على المعنويات ، بوجه من الوجوه . فلا يجوز لأحد ان يستدل منها على زوال اهمية فضائل النفس وخصائص الروح في تسيير

الحرب ، لأن جميع هذه الوسائط الميكانيكية لم تكن مادية بحتة ، بل ان كل منها يخفي وراءه مجموعة هائلة من القوى المعنوية ...

ان الدهشة التي تستولي على عقولنا، عندما نسمع أخبار هذه الوسائط المادية، من حصون ودبابات وطائرات وقنابل وقذائف وحاملات طائرات ، والغام ممغطة ... ان هذه الدهشة يجب ان لا تنسينا القوى العقلية والنفسية التي تكن وراء جميع هذه المكاثن المادية ، فتسيرها نحو أهداف معينة ، وفق خطط مفصلة ، وضعت بعد تأملات دقيقة .. عندما نسمع اخبار هذه الوسائط المادية الهائلة، يجب ان لا ننسى العقول النظرية التي اخترعت أسسها، والعقول العملية التي بحثت في طرق تطبيقها بما يلائم حاجات الحرب ، وطرق الاستفادة منها في سبيل غايات الحرب .. والعقول الادارية والاقتصادية التي عملت كل ما يلزم لإحضارها وإنتاجها ، وقوة التدبير والتبصر التي عملت كل ما يلزم لتكديسها في الوقت اللازم وتوزيعها على المحلات اللازمة من جهة وتدريب الجنود والضباط والقواد على كيفية استعمالها من جهة أخرى .. وروح الاقدام والشجاعة والتضحية التي تتجلى في تسيير كل واحدة منها .. واخيراً ، وعلى الأخص ، روح الوطنية التي توحد اعمال وعواطف الملايين الذين يخدمون ويستخدمون هذه المكاثن في خطوط القتال ووراءها ... ولا سيما روح التنظيم التي توحد أعمال الملايين من المكاثن والملايين من البشر وتسيرها الى اتجاه واحد ..

جردوا هذه المكاثن، من دبابات وغواصات وطائرات والغام، وقذائف .. جردوها من القوى المعنوية التي ذكرتها آنفاً ، تروا انها تتحول في لمح البصر الى كتل جامدة ، لا تعمل ولا تتحرك ، او تنفجر انفجاراً اعمى فلا تخدم غاية من الغايات ، بل قد تحرب حتى المعامل والأيدي التي صنعتها ، وتمحو الرجال والأدمغة التي عملت لإحضارها .. فاذا كانت هذه الوسائط المادية قد عملت اعمالاً هائلة، ولا تزال تعمل أعمالاً بحيرة .. فما ذلك إلا لأن وراءها أدمغة مفكرة وعواطف هائجة .. تحررها وتسيرها نحو غايات خاصة، وفق خطط مدبرة، وضعت

بعد تفكير شامل عميق ..

ولهذه الاسباب كلها ، نستطيع ان نقول بدون تردد : ان فضائل النفس ، وخصائص الروح لم تفقد أهميتها في الحرب الحالية ، بل انها لا تزال من أهم القوى المسيرة لها ..

لا شك في أن الخصائص النفسية التي كانت تكفي لضمان النصر في حروب السيوف ، لم تعد تكفي لذلك في حروب الدبابات ، والخصائص الروحية التي كانت تكفي لضمان النصر في حروب تستند على هجوم الخيالة ، لا تكفي في حرب تستخدم - في الهجوم - الدبابات والطائرات والمظلات .. فلا مجال للانكار ان الحروب الحالية تتطلب خصائص روحية من نوع جديد ، وفضائل اخلاقية من نوع خاص ، غير أنه يجب ألا يغرب عن البال ، أن أسس هذه الخصائص والفضائل لا تزال هي هي : روح الطاعة في الافراد ، وقوة التدبير في القواد ، وروح التضحية وفكرة الوطنية عند الجميع ...

وبما يجدر بالانتباه ، وبوجه خاص ، أن الخصائص النفسية التي تلعب دوراً هاماً في الحروب الجديدة هي الخصائص الاجتماعية بوجه عام .. هذا ، ولو سألتني سائل : « ما هي أدهش المكائن التي استعملت خلال هذه الحرب » ، لقلت بدون تردد هي : « ما كينة التنظيم والتدبير » لأنني أعتقد أن تأثيرات القيادة العسكرية والاقتصادية والتنظيم الاجتماعي والتماك القومى خلال هذه الحرب ، كانت أعظم وأهم بكثير من عمل جميع المكائن التي استحدثت واستخدمت خلالها ، لأنها كانت مدهشة في حد ذاتها ، كما كانت الواسطة الفعالة في اختراع واحضار وتسيير المكائن المذكورة نفسها ...

*

ان الحرب لا تزال مستمرة . ولا نغالي اذا قلنا انها قائمة بين « تنظيمات الامبراطورية البريطانية » وبين تأسيسات « الاشتراكية الوطنية الالمانية » من

حيث الاساس . ان كلاً منا يستطيع ان يتنبأ عن نتيجة الحرب بعض التنبؤات ، كما يستطيع ان يدعم تنبؤاته هذه ببعض الحجج والبراهين . غير انه لا يستطيع ان يدلي برأي حاسم في الموضوع . مع كل هذا اعتقد بانه يحق لي ان ادعي دون ان أخشى تكذيب الوقائع في يوم من الايام - : ان النصر سيكون حليف التنظيمات التي ستظهر أشد تماسكاً واكثر صلابة وابعد نظراً ، واقوى تدبيراً من نظيرها .. وبتعبير آخر ، ان الكلمة الحاسمة في الحرب الحالية ايضاً ستكون للقوى المعنوية ، بالمعاني التي شرحتها آنفاً .



اصول ستر الحقائق

(اذيعت من محطة بغداد عام ١٩٤١)

ان الفكر البشري ينزع دوماً إلى « معرفة الحقائق » ، ويبذل جهوداً كبيرة لرفع الاستار التي تخفيها عن الأبصار ، وكشف الأسرار التي تكتنفها من جميع الجهات ، فلا نغالي إذا قلنا ان تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة وتاريخ الأديان انما هي بمثابة قصص للجهود المتواصلة التي بذلها الفكر البشري في سبيل اكتشاف الحقائق على هذا المنوال ...

زد على ذلك ، أن بعض المفكرين لم يكتفوا بالسعي وراء « كشف الحقائق » فحسب ، بل بذلوا قصارى جهدهم لتعيين « أقوم السبل » التي تؤدي إلى اكتشاف الحقائق ومعرفة أوضاعها أيضاً . فقد دون أرسطوطاليس أصول « منطق القياس » في القرون الأولى ، كما وضع « باكون » أسس منطق « الاستقراء » في أواخر القرون الوسطى ، وكتب ديكارت مقاله الشهير عن « أصول كشف الحقائق » في أوائل القرون الأخيرة ، كما ثبت « كلود برنار » أسس الطرق التجريبية في القرن التاسع عشر . وقد ظهر بعد ذلك كثير من العلماء والفلاسفة الذين بحثوا عن طرق اكتشاف الحقائق ، في كل ساحة من ساحات العلم والمعرفة ... هذا في ساحة الطبيعيات ، وذاك في ساحة النفسيات ، هذا في ميادين الاجتماع بوجه عام ، وذلك في ساحة الاقتصاد بوجه خاص ... هذا في ميادين الفلك ، وذاك في أغوار التاريخ .

وهكذا ، تعبدت أمام الفكر البشري طرق « كشف الحقائق » على اختلاف أنواعها ... وأصبحت هذه الطرق من أهم مباحث الفلسفة العلمية ...

*

غير أنه مما يجدر بالانتباه أن يجانب هذه الجهود العظيمة المبذولة في سبيل « كشف الحقائق » ، تبذل أحياناً جهود معاكسة لها كل المعاكسة : جهود تستهدف عكس ما يستهدفه العلماء والباحثون ... جهود ترمي إلى « إخفاء الحقائق وكتمها » عوضاً عن اظهارها وكشفها ... جهود تستهدف « ستر الحقيقة عن الأبصار » و « برقعتها ببراقع خداعة » ، تظهرها بظواهر تختلف عن وجوها الأصلية اختلافاً كلياً ...

ان هذا النوع من الجهود يبذل - عادة - بقصد دفع الأضرار أو جلب المنافع ، عندما يتوقع حدوث ضرر من شيوع الحقيقة ، و ينتظر حصول فوائد من كتمانها أو من ذبوع عكسها ...

ان المنافع أو الأضرار التي تستهدف في مثل هذه الأحوال كثيراً ما تكون شخصية .. مثل ستر عيب ، أو إخفاء جريمة ، استجلاب ود ، أو تسكين غضب ، تقديم خدمة لصديق ، أو أخذ ثار من عدو . . ومن المعلوم أن أمثلة ذلك تشاهد كل يوم في سلوك الكثيرين من الأشخاص ، في علاقاتهم العائلية ، ومعاملاتهم الاقتصادية .. وحياتهم الاجتماعية ..

غير أن المقاصد التي تستهدف في مثل هذه الجهود ، قد تخرج عن نطاق المصالح الشخصية ، وتدخل في ساحات المصالح العامة . وقد تكون من جملة المصالح القومية والوطنية .

وأما أمثلة الجهود التي تبذل - بهذه الصورة - في سبيل « ستر الحقائق وبرقعتها » - بقصد خدمة المصالح العامة ، فتشاهد كل يوم ، فيما يسمى عادة باسم « الدعاية » ...

●

ان الدعاية السياسية لعبت دوراً هاماً في تاريخ الأمم ، منذ أقدم العصور إلى

الآن . فإنها من حيث الأساس تكون سرية في بعض الأحوال ، وعلنية في الأحوال الأخرى ، فردية في بعض الأحوال ، ومعشوية في الأحوال الأخرى . وأما وسائل الدعاية فقد كانت في بادئ الأمر منحصرة في الأحاديث والخطب ، ثم انضم إليها - منذ قرنين - الصحف والنشرات المطبوعة . وأخيراً انضم إلى كل ذلك الأفلام السينمائية والاذاعات اللاسلكية ...

تعمل الدعاية السياسية عملها بهذه الوسائل المتنوعة بلا انقطاع في حالتي السلم والحرب . غير أنها تكتسب خطورة خاصة خلال الأزمات والحروب .

كان « نابليون » يقدّر أهمية الدعاية حق قدرها فقال : « إن أربع جرائد معادية تستطيع أن تأتي بأضرار ، تفوق أضرار جيش مؤلف من مائة ألف جندي » . إن تأثير الصحافة في هذا المضمار ، قد ازداد زيادة هائلة ، منذ عهد نابليون ، بسبب انتشار التعليم من جهة ، وتطور وسائل الحرب من جهة أخرى . وقد ثبت أن الصحافة لعبت دوراً هاماً في جميع الحروب التي نشبت منذ ذلك العهد ، ولا سيما في الحرب العالمية الأولى ...

إن وسائل الدعاية التي توسل بها المتحاربون خلال الحرب العالمية المذكورة صارت موضوع أبحاث كثيرة ، فلم تبق خفية عن الانظار .

فمن المفيد أن نستعرض أهم الحقائق التي ظهرت من تلك الأبحاث ، حول دور الدعاية في الحرب العالمية .

من المؤكد أن جميع الدول المتحاربة ، صرفت جهوداً جبارة ومبالغ طائلة ، في سبيل الدعاية . وأما ساحات الدعاية ، فكانت واسعة ومتنوعة جداً : دعاية في داخل البلاد ، دعاية في بلاد الأعداء ، دعاية في البلاد المحايدة ...

دعاية في داخل البلاد نفسها - بقصد ادامة روح الحماسة ، ومكافحة روح التذمر والاستسلام والقنوط ، دعاية لنشر الإيمان بالنصر النهائي ، بغية حمل الناس على تحمل أعباء الحرب على اختلاف أنواعها ، انتظاراً لذلك النصر المأمول .. دعاية في بلاد الأعداء - بقصد كسر معنويات الناس واتحاد حماسهم عن طريق زعزعة إيمانهم بضرورة الحرب من جهة ، وتخفيف اعتقادهم بالنصر

النهائي من جهة أخرى ، واحداث بلبلة في الأفكار ، وتغذية روح التخوف والتذمر والتردد والقنوط التي تؤدي إلى الاستسلام . دعاية في البلاد المحايضة بقصد التأثير على المحاربين من جهة ، وعلى المحايدين من جهة أخرى ... وبغية توليد تيارات فكرية وسياسية ، تضمن مساعدة البلاد مساعدة معنوية ، أو اقتصادية أو سياسية ، وقد تؤدي إلى مخالفة ومساعدة عسكرية فعلية .

وقد تبين من الأبحاث الكثيرة التي نشرت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، أنه قد حدث صراع عنيف بين الحلفاء وبين الدول المركزية ، في ساحة الدعاية . فقد وزع اللورد نورثكليف الذي كان يتولى شؤون الدعاية الانكليزية ، على صحف أميركا نحو مائة وخمسين مليوناً من الدولارات في سبيل الدعاية للحلفاء ، كما صرفت الحكومة الألمانية لنفس الغاية نحو مائتي مليون من الماركات خلال السنتين الأوليين من الحرب ... كما تبين ان دعاية « دول الحلفاء » كانت أقوى وأعم وانجح من دعاية « الدول المركزية » .

قال الكردينال « مرسيه » عندما سافر إلى اميركا بعد الهدنة واطلع على حقائق الامور وبواطنها : « ان الحلفاء احرزوا النصر بفضل جهود الصحافة » . وقال الزعيم « نيكولاي » الذي كان رئيساً لشعبة الاستعلامات في أركان الجيش الألمانية : « ان الحلفاء تغلبوا على الجيش الالماني بواسطة الدعاية » ، كما قال : « بأن الصحافة كانت أقوى اسلحة الدعاية التي استخدمها الحلفاء ضد الألمان » . (ولا يغربن عن البال ان الاذاعة اللاسلكية لم تكن قد خرجت إلى عالم الوجود إذ ذاك) . ولذلك نجد ان هتلر شعر بتقصير الالماني في هذه الساحة ، خلال الحرب العالمية فاعتنى اعتناء خاصاً بها ، قبل نشوب الحرب الحالية وخلالها ...

ان الدعاية لا تنقيد كثيراً ، بقيود الحقيقة ، ولا تتورع عن اخفائها تارة وتشويهها طوراً ، كما أنها لا تتحاشى مخالفتها تماماً ولا تتأخر عن خلق الأكاذيب واذا عنتها ايضاً عند الاقتضاء ...

فكثيراً ما تلجأ الدعاية إلى اختلاق الأكاذيب كما تبذل جهوداً كبيرة لإظهار

هذه الأكاذيب بمظهر الحقائق الناصعة التي لا تقبل الشك .
وقد عبر « كينغسلي مارتن » ، أحد أركان الصحافة الانكليزية عن فلسفة ذلك بأسلوب بليغ ، في احد اجتماعات لجنة التعاون الفكري التابعة لعصبة الأمم حيث قال ما مؤداه :

« ان الحرب تبيح للانسان أن يخرج على الكثير من المبادئ الاخلاقية التي شب عليها ، وتحتم عليه أن يقدم على أعمال كثيرة ، تعتبر من المحظورات في الأوقات الاعتيادية . فلا غرابة إذا ما جعلت الكذب مباحاً ، بل إذا ما أظهرته بمظهر الواجب في بعض الأحيان .. » .

هذا وما يستحق الانتباه ، أن بين الحقيقة المحضة والكذب البحت ، درجات متفاوتة ، وان من الأعمال والأقوال ، ما لا يمكن اعتباره ، موافقاً للحقيقة تماماً ، أو مخالفاً لها تماماً ، فلا يكون حقيقة خالصة ، ولا كذباً صريحاً .

ان رجال الدعاية يستفيدون من ذلك استفادة كبيرة ، فانهم إذا اضطروا إلى تجنب الكذب البحت ، بعض التجنب ، خفية افتضاحه — يحدون وسائل كثيرة يتسلون بها لتشويه الحقيقة بعض التشويه ، وتلوينها بألوان تلائم مقاصد الدعاية ، بوجه عام :

لنفرض أن أحد زعماء الأعداء خطب خطبة هامة ، فلا شك في أن رجال الدعاية في البلاد المعادية للزعيم المذكور لا يستطيعون أن يكتموا أخبار الخطبة كل الكتمان ، كما لا يستطيعون أن يعزوا إليه ما لم يقله أبداً ، غير أنهم مع ذلك يستطيعون أن يشوهوا الخطبة تشويهاً كبيراً . انهم يلجأون إلى طريقة الإجمال والتلخيص ، وخلال هذا التلخيص يحدفون بعض الفقرات ، ويقرّبون بين بعض الفقرات ، وبهذا الوجه يستطيعون أن يغيروا دلالة الخطبة تغييراً كبيراً ، دون أن يضيفوا اليها عبارة مكذوبة كذباً صريحاً .

وقد قال « كينغسلي مارتن » في أحد اجتماعات لجنة التعاون الفكري : « ان الصحفي الماهر يستطيع أن يكتب أعمدة كاملة لا يكون فيها (شيء) غير موافق للواقع ، ومع هذا يكون مجموع ذلك كله كذباً بحتاً . »

وكل رئيس تحرير ماهر ، يستطيع أن يغير دلالة مقالة من المقالات تغييراً كلياً بإجراء تغيير طفيف في بعض العبارات ، ويدس بعض العناوين البسيطة فوق الأقسام المختلفة منها .

فيجب علينا أن نعرف حق المعرفة أن دوائر الدعاية في جميع البلاد المتحاربة لا تزال تتفنن في هذه الأساليب المختلفة تفنناً كبيراً ، وتتقن صناعة هذه الأسلحة المعنوية إتقاناً خارقاً ...

ومن ثمة ، يترتب على المثقفين الذين يودون الاطلاع على حقائق الأمور أن لا ينخدعوا بظواهر الأقوال . ولا يعتمدوا على كل ما يقرأونه ويسمعونه ، بل عليهم أن يتلقوا أخبار الاذاعات بفكرة انتقادية دقيقة تساعد على كشف الحقائق ، بالرغم من المساعي التي يبذلها رجال الدعاية في سبيل سترها عن الأبصار .



فصلي عن مديرية الآثار القديمة وإخراجي من العراق

- ١ -

عندما عاد عبد الاله إلى بغداد وترجع على كرسي « وصاية العرش » من جديد - مدعوماً بالقوى البريطانية وبجيش الملك عبدالله ، الذي جاء تحت قيادة جلوب باشا المعروف في العراق باسم « ابو حنيك » - وشرع في إعادة العراق الى احضان الانكليز وسيطرتهم المادية والمعنوية ألفت حكومة من الرجال المواليين له تحت رئاسة جميل المدفعي .
والحكومة المذكورة قررت فصلي عن الخدمة وبلغتني هذا القرار بالأمس الوزاري التالي :

التاريخ جماد الأول ١٣٦٠
١١ حزيران ٩٤١
العدد ١٠٢٧٨

وزارة المعارف
شعبة الأمور الذاتية

أمر وزاري

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤١/٦/٩٤ على فصل السيد ساطع الحصري مدير الآثار القديمة ، من الخدمة لمدة خمس سنوات وفقاً لاحكام مرسوم

تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ٩٣٦ رقم ٧ لسنة ٩٣٩ وذلك اعتباراً من تاريخه اعلاه .

محمد رضا الشبيبي
وزير المعارف

نسخة منه إلى :

وزارة المالية ، مع صورة الارادة الملكية المرقمة ٢٨٢ كانون الثاني لسنة ٩٤١ .

مديرية المحاسبات العامة .

مديرية الآثار العامة .

مديرية الخزينة المركزية .

مديرية الدعاية والنشر العامة .

مميزية الحسابات .

الموالياة .

وبما ان خدماتي التقاعدية في الحكومة العراقية عند ذلك كانت (١٩) سنة و (٣) أشهر ، ومجموع خدماتي التقاعدية أصبح بذلك (٣٣) سنة وشهرين ، قدمت الى المرجع المختص بالمالبة ، عريضة مورخة بتاريخ ١٤/٦/١٩٤١ ، طلبت فيها إجراء المعاملات اللازمة لتخصيص الراتب التقاعدي الذي استحقه بناء على هذه الخدمات الطويلة .

غير اني علمت ان وزارة المالية لم تجر المعاملات اللازمة على العريضة المذكورة لأن كان هناك معاملة أخرى ستؤدي إلى حرمانني من الراتب التقاعدي المذكور .

- ٢ -

وفعلا قررت الحكومة نزع الجنسية العراقية عني ، مستندة الى المرسوم الذي

كان اشتهر باسم مرسوم « مار شمعون » ، الذي كان الرئيس الديني للطائفة الآشورية . والرئاسة الدينية لدى الآشوريين ، كانت وراثية . ومار شمعون تولى الرئاسة عندما كان صغيراً تحت وصاية أمه . وكان بلغ سن الرشد عند ثورة الآشوريين .

وعندما فكرت الحكومة بإيجاد طريقة لإخراجهم من العراق ، أصدرت مرسوماً يسوّغ نزع الجنسية عن الأشخاص الذين لا ينتمون الى أسرة تسكن في العراق قبل سنة ١٩١٤ ، إذا ثبت لديها أنه أصبح مضرراً لأمن العراق وسلامته .

وحكومة عبد الله الجديدة استندت الى المرسوم المذكور ، الذي كان وضع في ظروف فوق العادة لمعالجة إحدى المشاكل الناجمة عن ثورة الآشوريين - لتقرير نزع الجنسية العراقية عني لأني لم انتسب الى أسرة كانت تسكن العراق قبل سنة ١٩١٤ ، واصبحت مضرراً لسلامة العراق مثل مار شمعون !

وبناء على قرار الحكومة هذا أتاني في ١٩٤١/٦/٢١ شرطي يحمل ورقة صغيرة من ضابط السفر والاقامة ، جاء فيها ما يلي :

« بناء على أمر مدير السفر بكتابه المرقم « س ٣٨٨ » والمؤرخ في ١٩/٦/٤١ ، أرجو تسليم جواز السفر الموجود في حيازتك وكذلك شهادات الجنسية والتجنس إلى حامل هذه الورقة الشرطي رقم ١٠ » .

فدخلت إلى مكنتي لجمع الأوراق المطلوبة ، وتسليمها الى الشرطي المسمى اليه .

وقد علمت من ابني وابنتي ، بأن عندما دخلت مكنتي ، تسأله الشرطي وقال بصوت يخنقه الألم : « يا ليت كنا نموت ، ما نشوف هذه الأيام » .

وغني عن البيان ان العاطفة التي أظهرها هذا الشرطي البسيط في غيابي ، أثّر في نفسي تأثيراً عميقاً .

وبعد مرور ساعتين أتااني رجل بلباس مدني وقاله لي : بأن الحكومة قررت إخراجي من العراق ، فتطلب مني ان أترك بغداد بأول قطار يتوجه الى تل كوجك . وقد حجزت لي محلاً في القطار الذي يتحرك من بغداد في عصر اليوم التالي الى الموصل فتل كوجك .



وبناء على ذلك ، ركبنا القطار في ١٩٤١/٦/٢٣ متوجهاً شمالاً إلى خارج حدود العراق .



ذيل

نظرة تحليلية الى تطور الأوضاع السياسية
في العراق

١٩٢١ - ١٩٤١

كلمة ايضاح

لقد عملت في العراق طوال عهد الملك فيصل (٢٣ آب ١٩٢١ - ٧ ايلول ١٩٣٣) وعهد الملك غازي (٨ ايلول ١٩٣٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩) وخلال سنتين من عهد وصاية الأمير عبد الله بن علي .

خلال هذه المدة لم أشتغل بالسياسة ، بمعناها المتعارف ، بل ركزت جهودي حول ما كنت اعتبره « فوق السياسة » او « المرتبة العليا من السياسة » ولم أتول وظيفة سياسية .

ولكن هذا لا يعني أنني لم أهتم بالأحوال السياسية في العراق أو لم اكثرث بها . فاني لم انقطع عن تتبع التطورات السياسية ، دون ان اشترك فيها . حتى أنني اطلعت على بعض خفاياها بفضل صلات الثقة والصداقة التي كانت تربطني بكل من الملك فيصل وياسين الهاشمي ورستم حيدر * .

* - (أ) إن صلات الثقة والصداقة التي ربطتني بالملك فيصل بدأت منذ سنة ١٩١٩ في دمشق ثم توسعت وتوثقت كثيراً بعد خروجنا من سوريا فإني كنت الوزير الوحيد الذي استصحبه إلى إيطاليا .

وطبيعي ان هذه الصلات استمرت في العراق ايضاً فاني كنت كثيراً ما اقبله بعيداً عن الرسمية وأطلع على آرائه وهمومه ونواياه ومشاريعه ومشاكله .
(ب) إن معرفتي الشخصية بياسين الهاشمي ايضاً بدأت في سوريا إذ كنا زميلين متفاهمين

وبما اني حصرت أبحاث هذه المذكرات بالاعمال التي قمت بها أو اشتركت فيها ، لم أذكر شيئاً عن الأحوال السياسية التي اطلعت عليها دون ان أشارك فيها فعلاً .

ولذلك رأيت ان أذيل هذا الكتاب بهذه « النظرة التحليلية » إلى تطور الأحوال السياسية في العراق ، كما كنت اطلعت عليها خلال وجودي فيها .



ومتأزين : هو مدير الأمور العسكرية وأنا ادير أمور المعارف وكنا نجتمع في مجلس المديرين الذي كان يقوم مقام مجلس الوزراء قبل إعلان استقلال البلاد .

وكان راجعني وطلب مؤازرتي خلال أزمة استبدال الجيوش البريطانية ، وأنا راجعته واستشرته عند أزمة الانذار الفرنسي .

وطبيعي ان صلات الصداقة بيني وبينه لم تنقطع في العراق بل توطدت اكثر فأكثر . ربما ساعد على ذلك اننا كنا عدة سنوات نساكن دارين متجاورتين .

(ج) صلاتي الشخصية برستم حيدر بدأت خلال وجودنا في ايطاليا مع الملك فيصل وتوثقت بسبب التقارب الثقافي والتفاهم الفكري الذي شعرنا بها منذ اجتماعنا الأولى .

أبرز خصائص سياسة الملك فيصل في العراق

- ١ -

إن السياسة التي اتبعها الملك فيصل في أمر تنظيم العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى كانت ناتجة عن ملاحظة الأحوال الراهنة في كل من العراق وبريطانيا ملاحظة دقيقة ، مع التفكير في ما يمكن ويحتمل أن يحدث من تغير وتطور في تلك الأحوال .

إن حقائق الأحوال الراهنة آنذاك كانت تدل دلالة قاطعة على أنه من العبث أن يطلب من بريطانيا ان تتنازل عن جميع مكاسبها السياسية والعسكرية وان تتخلى عن كل مصالحها ومطامحها الاقتصادية في العراق ، مرة واحدة . إذ لا يمكن ان تفعل ذلك بعد ان استولت على البلاد نتيجة لحروب دامية استمرت أربع سنوات . . وصارت تدبر البلاد إدارة مباشرة منذ عدة سنوات تناهز السبع في الجنوب والأربع في الشمال . . بعد ان أخذت الثورة العراقية وبعد ان ذلت جميع الموانع والعقبات الدولية التي كانت تعرقل سيرها ، باتفاقاتها مع فرنسا ، وبسط هيمنتها على عصبة الأمم .

كان يمكنها أن تتخلى عن بعض الأقسام من مكاسبها ومصالحها ولكن لا يمكنها ان تتنازل عن جميعها مرة واحدة في الظروف الحالية .

فضلا عن أنه لو فعلت ذلك - على فرض الحال وسحبت جميع جيوشها وموظفيها من العراق لانتفى احتمال تكوين دولة عراقية موحدة تضم ولايات

الموصل وبغداد والبصرة وتدير شؤون جميع المناطق الممتدة من أقاصي الجبال المتاخمة لتركيا شمالاً إلى منتهى الشواطىء المتصلة بسواحل الخليج العربي جنوباً. ذلك نظراً لأطماع جاراتها القوية في أهم أقسام أراضيها ، ونظراً لحرمانها من أجهزة الحكم والادارة اللازمة لها وجيش وطني يستطيع أن يقر الأمن بين عشائرها الكثيرة المتنازعة ، فضلاً عن دفاع حدودها المترامية الأطراف .

إن تكوين الدولة العراقية الموحدة - والحالة هذه - ما كان يمكن ان يتم إلا بالاتفاق مع بريطانيا وبضمان مساعدتها للعراق . فيجب على العراق أن يأخذ من البريطانيين السلطات والمسؤوليات الممكنة في الأحوال الحاضرة على ان تستكمل أجهزة الادارة والحكم لمطالبة المزيد منها .

وكان فيصل يعبر عن هذه السياسة بقوله : « خذ وطالب » وهذه السياسة كانت تعني السير بالبلاد في طريق الاستقلال مرحلة بعد اخرى . إن آثار هذه السياسة مع ما ولّدت من المشاكل والتعقيدات تتجلى بوضوح تام في سلسلة المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا العظمى إلى حين قبولها في عضوية عصبة الأمم .

- ٢ -

ومن أهم خصائص السياسة التي اتبعها فيصل في العراق كان « الاهتمام بالمعارضة » والاستفادة منها لتدعيم مطالباته من البريطانيين . لأن الحكومة العراقية تجابه مطالب بريطانية كثيرة ، تستطيع ان تقاوم بعضها ولكنها تضطر الى قبول بعضها ، لأنها ترى فيها أهون الشرين . فمن الضروري ان تكون هناك معارضة ، تفصح ما في ذلك من أضرار . والمملك يستفيد من هذه المعارضة لإفهام الانجليز ضرورة أخذ هذه الأمور بنظر الاعتبار

واقناعهم بان اهمال ذلك يضر بمصالح بريطانيا نفسها ايضاً .
ولهذه الملاحظات كان فيصل يشجع المعارضة حتى انه كان يتفق مع بعض
زعمائها بصورة سرية .

وطبيعي ان المعارضة المفيدة والبناءة يجب ان تكون مستنيرة ومتبصرة ،
تعرف مستلزمات حياة الدولة العصرية ، وتقدر عواقب الأمور .
ان المعارضة التي ظهرت في بادىء الأمر كانت بعيدة عن استجماع هذه
الشروط ولكن المعارضة التي تزعمها ياسين الهاشمي بعد ذلك كانت مستنيرة
ومتبصرة بكل معنى الكلمة . ومعلوم ان فيصل كان استفاد من خدمات ياسين
الهاشمي في سوريا فقدر مزاياه . ولذلك كان يلتقي به كثيراً وبأتمنه على اسراره .
حتى انه اتفق معه سراً في كيفية معالجة الازمة الخطيرة التي كانت حدثت خلال
مذاكرة المعاهدة الاولى في المجلس التأسيسي .



ان اعتقاد الملك فيصل بضرورة وجود المعارضة استمر خلال انتخابات
مجلس النواب ايضاً . انه كان يلح على كل حكومة ان تترك مجالاً لقيام معارضة
في المجلس .

كان الملك فيصل لا ينقطع عن البحث والتفكير في أمور الدولة واعمال
الحكومة من ناحية ، وفي مصالح الاهالي وعمران البلاد من ناحية اخرى .
ولذلك كان يستقبل كل واحد من الوزراء مرة في الاسبوع على الأقل
ويتذاكر معه في سير الاعمال في وزارته من جهة وفي بعض الأمور العامة من
جهة أخرى .

وكان يستقبل كثيراً من رجال البلاد - من مختلف الصنوف والمراتب
والمهن - من شيوخ القبائل ورجال الدين الى التجار والمزارعين؛ وكان يحادثهم
دون تكلف: يستمع إليهم ويستعلم منهم أنواع المشاكل التي يصادفونها في ميدان
اعمالهم ، وما يرتأونه من تدابير لحل تلك المشكلات .

وكان يستحث الوزراء ليتوصلوا بكل الوسائل التي «تقوي الشعور» بالمسؤولية

عند جميع الموظفين . حتى انه كان يتوسل بنفسه ببعض التدابير : كان يزور مختلف المعاهد والمؤسسات دون تشريفات واحتفالات ، حتى انه غادر بغداد يوماً في الصباح الباكر متوجهاً الى بعقوبة ليصل إليها قبيل الوقت المعين لدوام الموظفين ليرى مبلغ حرصهم على أداء واجباتهم الرسمية . انه بهذه الزيارة المفاجئة اراد ان يكون قدرة الى الوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية بأجمعهم .

لأنه كان يعرف ان تنظيم وتحسين اجهزة الحكم والادارة بصورة تكفل رعاية مصالح العباد وضمان عمران البلاد تكون أهم الواجبات المترتبة على الدولة فضلاً عن أن ذلك يكون من أنجع الوسائل لتأمين نقل السلطات والمسؤوليات من أيدي البريطانيين إلى أيدي العراقيين وتسريع تقدم الدولة في طريق الاستقلال .

شخصية الملك فيصل وخصاله مسرودة في بحث سابق
من هذا الكتاب : (وفاة الملك فيصل صفحة الـ ٢٦٧
إلى صفحة ٢٧٤) .

سياسة المعاهدات

ان « تحديد وتنظيم العلاقات بين العراق وبين بريطانيا العظمى بمعاهدة خاصة » كان أس الأساس الذي قام عليه بناء الدولة العراقية .
ومن الطبيعي « ان اجراء المفاوضات مع المسؤولين البريطانيين لتقرير مواد هذه المعاهدة ثم استكمال الوسائل اللازمة لتعديلها مرة بعد أخرى » أصبح من أهم الأمور التي شغلت الوزارات العراقية المتعاقبة على الحكم بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٠ .

فيما يلي استعراض سريع لأهم احكام المعاهدات الأربع التي تم عقدها لهذا الغرض مع ما لازمها من أحداث ومناقشات .

- ١ -

المعاهدة الأولى

(معاهدة ١٩٢٢)

المعاهدة الأولى عقدت بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ غير ان ابرامها بعد موافقة المجلس التأسيسي عليها لم يتم إلا في ١١ حزيران ١٩٢٤ .
تألفت المعاهدة من ١٨ مادة لم يذكر فيها كلمة الانتداب ، بل جاء في مقدمتها انها بنيت على « أسس تحالفية » .

وقررت المعاهدة مبدأ المشورة الفنية والمساعدة العسكرية بالنصوص التالية :
« بناء على طلب جلالة ملك العراق ، يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم في
اثناء مدة هذه المعاهدة مع الالتزام بنصوصها ، ما يقتضي لدولة العراق من
المشورة الفنية والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية . » (الفقرة الأولى
من المادة الأولى) .

« يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين في مدة هذه المعاهدة موظفاً ما في
العراق من تابعة غير عراقية في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية بدون موافقة
جلالة ملك بريطانيا . » (الفقرة الأولى من المادة الثانية) .

« يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الأمداد والمساعدة لقوات جلالة
ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت إلى آخر الفريقان المتعاقدان
الساميان ... » (الفقرة الأولى من المادة السابعة) .

وصرحت المعاهدة على ان يلحق بها أربعة اتفاقيات : تتعلق الأولى بالأمور
المالية والثانية بالأمور العدلية والثالثة بالأمور العسكرية والرابعة بالموظفين
البريطانيين .

أما مدة المعاهدة فقد تحددت « بعشرين سنة من تاريخ ابرامها ، قابلة للتعديل
من وقت لآخر . »

غير ان هذه المدة اختصرت ببروتوكول ألحق بالمعاهدة بتاريخ ٣٠ نيسان
سنة ١٩٢٣ . وقد جاء فيه : « يجب ان تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة
العراق عضواً في عصبة الأمم ، وعلى كل حال يجب ان لا يتأخر انتهاءها عن
اربعة سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا . »

*

اما المفاوضات لأجل الاتفاقيات فقد استغرقت مدة طويلة ، فلم تزنه إلا في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ .

ان الملك فيصل لم يكن راضياً عن الاتفاقيات . مع هذا رأى ان يوافق على مقررات مجلس الوزراء بشأنها ، لعلهم بأنها ستلقى معارضة شديدة في المجلس التأسيسي ، ولاعتقاده بأن معارضة المجلس لها على الرغم من موافقة الحكومة عليها ، ستكون أشد تأثيراً على سياسة بريطانيا ، وستفهمهم ان اقناع الحكومة أو إجبارها لا يكفي الى تسيير الأمور ، بل لابد من الاهتمام بالرأي العام وتلبية مطالب الشعب المحقة ايضاً .

و فعلاً ، عندما عرضت المعاهدة مع البروتوكول والاتفاقيات على المجلس التأسيسي قوبلت بمعارضة شديدة ، داخل المجلس وخارجه . كان المتطرفون يعارضون المعاهدة نفسها ويقترحون رفضها مع الاتفاقيات الملحق بها ، ولكن المعتدلين كانوا يركزون انتقاداتهم حول الاتفاقيات ويطلبون تعديلها .

واللجنة الخاصة التي ألفها المجلس التأسيسي لدرس المعاهدة والاتفاقيات انتقدت مواد الاتفاقيات انتقاداً شديداً وعينت ما يجب ادخاله عليها من تعديلات .

والحكومة عندما ابلغت المعتمد السامي ان الاتفاقيات تقابل بمعارضة شديدة في المجلس ، واقترحت تعديلها اجابها بأن تعديل الاتفاقيات قبل ابرامها يخالف الاصول المتبعة بين الدول ، ووعد بأن ينظر في التعديلات الممكنة بعد ابرام المعاهدة مع الاتفاقيات .

و فضلاً عن ذلك لفت انظار الحكومة الى حرجة موقف بريطانيا العظمى مع تركيا في قضية الموصل :

ان الاتراك الكماليين بعد انتصارهم انتصاراً حاسماً على الجيوش اليونانية ، اضطروا الحلفاء على الجلاء عن جميع الاراضي التي كانوا احتلوها ، وارسلوا وفداً لتمثيلهم في مؤتمر الصلح الذي انعقد بلوزان ، طالبوا باعادة ولاية الموصل إليهم قائلين : ان البريطانيين لم يحتلوا إلا بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة في مودوس ، فضلاً عن ان الولاية المذكورة داخلية في نطاق ميثاقهم القومي .

والحكومة البريطانية تبذل جهداً كبيراً - لحمل الاتراك عن العدول عن مطلبهم هذا . ومعارضة المجلس التأسيسي في العراق المعاهدة يخرج موقف البريطانيين ، وقد يؤدي الى ضياع ولاية الموصل .
ولكن كل هذا لم يغير موقف المعارضة من الاتفاقيات داخل المجلس وخارجه .

وفي يوم ٢٩ ايار ١٩٢٤ عندما كان المجلس في حالة اجتماع . تجمهر جمع غفير من الناس حول بناية المجلس طالبين رفض المعاهدة . وعندما جاءت قوة من الأمن لتفريق شمل المتجمهرين ، حصل اصطدام بينهم وبين المتظاهرين وذلك أوجد هياجاً شديداً في المجلس وصل عند بعض الاعضاء إلى حد الفزع والهلع . وذلك أدى إلى تفرق الأعضاء دون ان يتخذوا قراراً ما في هذا الشأن .

*

مضى على الاحداث المذكورة عشرة أيام وبقي المجلس في حالة حيرة وجمود والمعتمد السامي البريطاني اهتم بالامر كثيراً وتوسل بشتى الوسائل لحمل المجلس إلى اتخاذ قرار ايجابي في شأن المعاهدة . وفي الأخير - في يوم ١٠ حزيران - طلب مقابلة الملك وقت العصر . فأبلغه القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية في هذا الشأن : إذا لم يجتمع المجلس ويوافق على المعاهدة قبل منتصف ليلة ١٠-١١ حزيران ستعتبر الحكومة البريطانية ذلك بمثابة رفض المعاهدة . واطاف إلى ذلك : وغني عن البيان أن في هذه الحالة ستكون الحكومة البريطانية في حل من جميع تعهداتها السابقة .

وبناء على خطورة هذا الموقف المفاجيء استدعى الملك على الفور رئيس الوزراء جعفر العسكري ورئيس المجلس التأسيسي عبد المحسن السعدون وزعيم المعارضة ياسين الهاشمي واطلعهم على تبليغ الحكومة البريطانية واتفق رأي الجميع على وجوب دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة يعقد ليلاً .

وغادر البلاط رئيس الوزراء ورئيس المجلس لإجراء المعاملات اللازمة لإحضار اوراق الدعوة واعداد الوسائل اللازمة لإيصالها الى الاعضاء الموجودين

في العاصمة بأسرع ما يمكن .

واما ياسين الهاشمي ، فقد بقي في البلاط ليتذاكر مع الملك ما يجب عمله بتفاصيل وافية : وياسين كان يعتقد ان رفض المعاهدة أو افساح المجال لاعتبارها مرفوضة - في الظروف الحالية - يعرض البلاد الى اخطار جسيمة ، فلا بد من موافقة المجلس عليها . والملك ايضاً كان يرى ذلك غير انه كان يعتقد في الوقت نفسه انه من الضروري ان تكون موافقة المجلس بأكثرية ضئيلة ، لتكون هذه الضلالة حجة قوية في طلب تعديل المعاهدة . ولذلك اتفق الملك وياسين الهاشمي على اتباع الخطة التالية :

يجتمع في المجلس العدد الكافي من الاعضاء لحصول النصاب القانوني اللازم لافتتاح الجلسة واجراء المذاكرات واتخاذ القرارات ، ويوافق اكثرية الحاضرين على المعاهدة ، على ان يبقى ياسين وجماعته معارضين لها . وياسين تعهد بالعمل لتنفيذ هذه الخطة حتى انه قال : « اذا لم اؤكد من الحصول على موافقة الاكثرية اللازمة اترك المعارضة » .

وسارت الامور على هذا الاساس : اجتمع في المجلس ٦٨ من الاعضاء ووافق منهم ٣٧ ، وهذا كان كافياً من الوجهة القانونية لاعتبار موافقة المجلس على المعاهدة حاصلة وانفراج الأزمة .

غير ان هذه الاكثرية كانت ضئيلة ، لأن مجموع عدد الموافقين كان يزيد على نصف مجموع الاعضاء الحاضرين بثلاثة اصوات فقط .

فضلاً عن ذلك فإن « اقتراح الموافقة » الذي تم التصويت عليه يتضمن عدة قيود هامة :

أولاً ، يسجل التصريحات التي تلقاها المجلس من المعتمد السامي البريطاني بالنيابة عن حكومته في تعديل الاتفاقيات بالسرعة الممكنة بعد تصديق المعاهدة ثم يوصي على الدخول في المفاوضات على الفور ، لأجل اجراء التعديلات اللازمة .

وفي الاخير يصرح بان هذه المعاهدة تصبح لاغية لا حكم لها اذا لم تحتفظ
حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها .

*

ان موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة والاتفاقيات بهذه الاكثرية الضئيلة
وبهذه القيود المهمة جاءت موافقة لرغبات الملك فيصل وسرته كثيراً . لأنها
ستساعد كثيراً على اشعار ساسة بريطانيا بقوة المعارضة وافهامهم ضرورة اجراء
التعديلات بدون تأخير كما انها ستشدد عزيمة الحكومة البريطانية في عدم التساهل
مع تركيا في أمر حدود العراق الشمالية .

- ٢ -

المعاهدة الثانية

(معاهدة سنة ١٩٢٦)

عقدت هذه المعاهدة وابرمت سنة ١٩٢٦ تحت ظروف قاهرة جداً :
ان معاهدة الصلح التي تم عقدها بين تركيا الكمالية وبين الحلفاء بلوزان في ٢٤
تموز ١٩٢٣ لم تحسم قضية الحدود بين تركيا والعراق، بل تركتها معلقة، لتكون
موضع مفاوضات تجري بين بريطانيا وتركيا، حتى اذا لم يتوصل الطرفان الى
اتفاق في شأنها ترفع القضية الى عصبة الامم للبت فيها .
وعندما استلمت الأمر عصبة الامم - لعدم توصل الطرفين الى اتفاق -
ألقت لجنة خاصة لدرس احوال المنطقة واقترح ما تراه على ضوء دراساتها .

واللجنة المذكورة بعد ان جاءت الى العراق وتجولت في مختلف النحاء ولاية الموصل ، قدمت تقريراً مفصلاً شرحت فيه الاحوال التي لاحظتها . وفي الاخير قالت : لا شك في ان المنطقة تعود الى العراق من الوجوه الجغرافية والاقتصادية . ولكن بين سكانها عدة طوائف عنصرية ومذهبية ، مثل الاكراد والمسيحيين واليزيديين .

ان تطمين مصالح هذه الطوائف المختلفة وتأمين الامن والاستقرار فيها يستلزمان ان تحكمها دولة قوية . ان العراق دولة فتية وضعيفة ، لا تستطيع ان تفعل ذلك ، إلا اذا بقيت المنطقة تحت انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ سنة .

ومجلس العصبة بعد ان استفسر رأي محكمة العدل الدولية في لاهاي ، وعلم ان القرار الذي سيتخذه سيكون ملزماً للطرفين — قرر العمل بمقترحات لجنة الحدود . وطلب من الحكومة البريطانية ان تعقد معاهدة جديدة مع العراق تضمن (استمرار احكام معاهدة ١٩٢٢ لمدة ٢٥ عاماً ، ما لم يقبل العراق عضواً في عصبة الامم قبل ذلك) . على ان تتم المعاملات اللازمة وتقديم المعاهدة الجديدة الى المجلس خلال ستة أشهر .

والحكومة البريطانية عرضت على العراق استناداً للقرار المذكور مشروع معاهدة جديدة تقضي (تمديد أمد المعاهدة السابقة لمدة ٢٥ سنة من اليوم السادس عشر من كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء المدة المذكورة)



كان الرأي العام في العراق قابل بروتوكول نيسان ١٩٢٣ بارتياح عظيم ، لأنه جعل مدة المعاهدة اربع سنوات عوضاً عن العشرين سنة . والآن عصبة الامم تقرر تمديد هذه المدة الى ٢٥ سنة وتضع الحكومة العراقية بين أمرين لا بد ان تختار احدهما : إما الموافقة على هذا التمديد ، واما ترك ولاية الموصل الى تركيا .

وطبيعي انها رجحت تمديد المدة للاحتفاظ بولاية الموصل، ووقعت المعاهدة ،
والمجلس اضطر الى الموافقة عليها على الرغم من قساوتها .

- ٣ -

المعاهدة الثالثة

(معاهدة ١٩٢٧)

ان معاهدة ١٩٢٦ التي عقدت وأبرمت تحت الظروف القاهرة التي ذكرتها
آنفاً ، لم تغلق أمام الملك فيصل أبواب الأمل في تقصير أمد المعاهدة . لأن مدة
الخمس والعشرين سنة التي نصت عليها المعاهدة الجديدة كانت مقرونة بعبارة « ما
لم يقبل العراق عضواً في عصبة الأمم قبل ذلك » .

إذاً يمكن تقصير أمد المعاهدة بتعجيل قبول العراق في عضوية عصبة الأمم .
ان المادة السادسة من المعاهدة الأولى نصت على ان « جلالة ملك بريطانيا
يتعهد بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية الأمم في أقرب وقت ممكن » .
ولذلك يجب على الحكومة العراقية أن تطلب تحديد مدة لتنفيذ هذا
التعهد .

ومن جهة أخرى كانت الحكومة البريطانية وعدت خلال مذاكرات المعاهدة
في المجلس التأسيسي بتعديل الانفاقيتين المالية والعسكرية بروح السخاء والصداقة .
فيترتب الآن على الحكومة العراقية أن تطلب تنفيذ هذا الوعد أيضاً .

إن مهمة اجراء المفاوضات على هذين الاساسين أُلقيت على عاتق وزارة جعفر العسكري الثانية .

إن المفاوضات لأجل تعديل الاتفاقيات كانت بدأت في وزارة ياسين الهاشمي الأولى واستمرت في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية . ولكن خلال هاتين الوزارتين كانت قضية الموصل قفزت إلى المرتبة الأولى من مشاغل الحكومتين العراقية والبريطانية . ولذلك لم تحظ قضية التعديلات المذكورة بالاهتمام الكافي لانجازها . ولكن الآن ، بما أن قضية الموصل انتهت ، وجب على الحكومة العراقية أن توجه كل جهودها نحو تعديل المعاهدة والاتفاقيات .

ولذلك ألفت الوزارة لجنة خاصة لدرس المراسلات السابقة وتثبيت القضايا المتعلقة . وبعد ذلك بدأت في اجراء المفاوضات .

غير أن هذه المفاوضات طالت دون أن تصل إلى نتيجة ايجابية ، بسبب تعنت المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس .

وقد لوحظ انه كان يتأثر من الموظفين البريطانيين القائمين بالعمل في العراق الذين كانوا يريدون « ابقاء كل على ما كان » بحكم اعتياداتهم الفكرية ومصالحهم الشخصية .

لذلك رأى الملك فيصل ان تنقل المفاوضات إلى لندن لكي تبقى بعيدة عن تأثير بيئة الموظفين البريطانيين .

وعندما وافقت الحكومة البريطانية على ذلك وعينت الوقت المناسب لبدء المفاوضات في لندن ، قرر الملك فيصل ان يذهب رئيس الوزراء جعفر العسكري ليرأس وفد المفاوضة هناك . كما يذهب هو « لأكس لابان » للاستشفاء من ناحية وليكون قريباً من مقر المفاوضات فيسهل عليه تتبع سيرها والانتقال الى لندن ليكون بجانب الوفد المفاوض عند الاقتضاء .

ولكن المفاوضات هناك ايضاً لم تتقدم تقدماً مرضياً . ولذلك انتقل الملك الى

الى لندن ليطلع على تفاصيل الأمور ، وعندما تأكد من عدم امكان الوصول الى نتائج مرضية من هذه المفاوضات ، أوعز الى رئيس الوزراء ان يقطع المفاوضات ويعود إلى العراق . كما قرر هو نفسه أن يغادر لندن ويعود الى اكس لابان بعد ثلاثة ايام .

قرار الملك في هذا المضمار أثر على رجال الحكومة البريطانية تأثيراً شديداً وقرروا ان تؤلف لجنة وزارية خاصة لتتذاكر معه نقاط الخلاف . وفعلاً اجتمع مع الملك فيصل وزير الخارجية تشمبرلين ووزير المستعمرات تشرشل ووكيله البرلماني اورمبسي غور ولبوا بعض الاقسام من طلبات العراق على ان يترك تعديل الاتفاقيتين الى مفاوضات تجري في بغداد وتشرشل نفسه قال : انا اتعهد باجراء ما يلزم لتنفيذ رغباتكم في تعديل هذه الاتفاقيات .

وبناء على ذلك أبرق الملك الى جعفر العسكري ليعود الى لندن . وجعفر استلم البرقية عند وصوله الى الاسكندرية وعاد منها الى لندن .

والملك فيصل لم ينتظر وصول جعفر بل غادر لندن إلى « اكس لابان » في اليوم الذي كان قرره قبلاً ، وترك في السفارة العراقية كتاباً موجهاً الى جعفر شرح فيه ما حدث بعد سفره واوصاه بالتوقيع على المعاهدة بالشكل الذي تقرر اخيراً على ان يظهر شيئاً من التمنع والتردد قبل التوقيع .

وفعلاً عمل جعفر بتوصية الملك ووقع على المعاهدة تاريخ ١٤ أيلول سنة

١٩٢٧ .



هذه المعاهدة الجديدة تضمنت نصوصاً عديدة تقوي مركز « الدولة العراقية » وترفع مكانتها .

اذ جاء في مقدمة المعاهدة :

(ان ملك بريطانيا وملك العراق) :

يرغبان في تقوية الصداقة وادامة صلات حسن التفاهم .

ويعترف بأن نصوص معاهدتي التحالف السابقتين لم تعد ملائمة بالنظر لتبدل الاحوال وتقدم العراق .
واتفقا على عقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة على أسس المساواة .
وجاء في مادتها الاولى : « يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة وذات سيادة » .
وفضلاً عن ذلك حددت المعاهدة موعداً لترشيح العراق الى عضوية عصبة الأمم .

اذ جاء في المادة الثامنة : « سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ » ، على شرط ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير الاحوال جيدة في نفس الفترة » .



ان تعبيرات (صلات حسن التفاهم) ، (التقدم الذي أحرزه العراق) ، و (معاهدة صداقة وتحالف على أساس المساواة) و (الاعتراف بالعراق كدولة مستقلة) الواردة في هذه المعاهدة تدل على تطور محمود في السياسة البريطانية العراقية .

ومع ذلك فالأوساط السياسية في العراق لم ترتح الى هذه المعاهدة ، فان ظروف عقدها نتيجة مفاوضات جرت بعيدة عن البلاد ولا سيما بعد وصول اخبار قطع المفاوضات ومغادرة جعفر العسكري لندن متوجهاً الى بغداد ، ثم خبر عودته من الاسكندرية وتوقيعه على المعاهدة ، أثرت في الأذهان تأثيراً سيئاً وصار الكثيرون ينتقدون المعاهدة دون ان يُعْنُوا النظر فيها ودون ان يتبينوا نقاط القوة والضعف في احكامها . وصار البعض يقول انها لم تظمن رغبات العراق ، والبعض يقول انها لم تأت بشيء جديد ، والبعض يدعي انها اسوأ من المعاهدة الاولى .

عندما عاد الملك فيصل الى بغداد استقال وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني .

والملك فيصل لم يعترض على هذه الاستقالة ، بل شكر المستقيلين على عملهما هذا ، واعتقاده بان استقالة هذين الوزيرين القويين سيؤثر على سياسة بريطانيا ويحملهم على تسريع تنفيذ وعودهم اليه .



كان فيصل يسير في سياسة (الاستفادة من المعارضة) إلى أبعد الحدود حتى انه لم يتردد في الاستفادة من قضية انتحار عبد المحسن السعدون أيضاً ، في هذا المضمار . إذ قال لسياسة بريطانيا: « هذا عبد المحسن السعدون ، الذي تعرفونه ، كيف كان يدعو إلى التعاون الفعلي مع بريطانيا العظمى ، وكيف كان يتشاور مع المستشارين البريطانيين ، وكيف كان المعتمد السامي البريطاني يثق فيه وينصحني في عدة مناسبات في إسناد رئاسة الوزارة إليه .. حتى عبد المحسن السعدون هذا عجز عن تسيير دفعة الحزم في الشروط الحالية ، وآثر الانتحار . فلا بد من تحسين سياسة بريطانيا مع العراق تحسيناً أساسياً » .

وفعلاً سياسة بريطانيا نحو العراق اخذت تسير في طريق التحسن . وآثار هذا التحسن ظهرت إلى العيان عندما تعين كلبرت كلايتن معتمداً سامياً عوضاً عن هنري دوبس .

فإن كلايتن كان تصادق وتآزر مع فيصل أيام حركات الثورة العربية خلال الحرب العالمية ، وعندما تولى وظيفة المعتمد السامي في العراق صرح بأن مهمته ستكون تنفيذ مبدأ التعاضد في سبيل غاية مشتركة ، ألا وهي القيام بصورة تدريجية مطردة بتأسيس حكومة عراقية مستقلة مرتبطة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي ، وأضاف إلى ذلك

قائلاً : « اني اعتقد ان مصالح بريطانيا العظمى والعراق الحقة مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ، وانه ليس من تضارب حقيقي بينهما » .

إن هذا التحسن جعل معاهدة سنة ١٩٢٧ عديمة الفائدة . لأن جهود الحكومة العراقية كانت تركزت في دخول العراق إلى عضوية عصبة الأمم .

ان المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة نصت على ترشيح العراق الى عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، غير انها قيدت ذلك بشرط « ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير الأحوال جيدة في نفس الفترة » .

وطبيعي إن هذا الشرط كان يفسح امام ساسة بريطانيا مجالاً للماطلة والتسويف .

والحكومة العراقية كانت تطلب رفع هذا الشرط . وكلبرت كلايتن أيد هذا الطلب . والحكومة البريطانية بناء على الاقتراح الذي كان قدمه كلايتن قبل وفاته ابلغت الحكومة العراقية في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٩ « انها قررت ترشيح العراق سنة ١٩٣٢ الى عضوية عصبة الامم دون قيد وشرط » .

وبعد ذلك ارسلت إلى سكرتيرية عصبة الامم كتاباً رسمياً يعلمها بأنها تنوي ترشيح العراق الى عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

وبما ان دخول العراق الى عصبة الامم سيلغي معاهدات التحالف كلها ، اتفق الطرفان على عدم إبرام المعاهدة التي كان تم التوقيع عليها في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٧ .

المعاهدة الرابعة والأخيرة

« معاهدة ١٩٣٠ »

قالت الحكومة البريطانية - بعد اعلان قرارها المتعلق بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم - يجب ان تعقد معاهدة تحالف جديدة تبنى على أساس التسوية « البريطانية المصرية » على ان تنفذ احكامها بعد قبول العراق في عضوية عصبة الامم . والمفاوضات التي جرت لهذا الغرض انتهت بالتوقيع على معاهدة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ .

والحكومة العراقية اتخذت كل التدابير لموافقة مجلس الأمة عليها بأكثرية ساحقة .

وهذه كانت خاتمة المعاهدات والاتفاقيات التي تم عقدها بين بريطانيا والعراق .

وفيا يلي أهم النصوص الواردة في المعاهدة وفي ملحقها :

جاء في مقدمة المعاهدة انها معاهدة صداقة وتحالف مبنية على (اساس الحرية والمساواة التامتين ، والاستقلال التام) .

ومما جاء في المادة الرابعة : « اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، يبادر الفريق الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً .. وفي حالة خطر حرب محدد يبادر الفريقين الساميين المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدد

تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات .

كما جاء في المادة الخامسة « من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وكذلك مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق . بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

« فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقاً للمادة الرابعة أعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب الفرات .

« وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية وفي الأماكن الآتفة الذكر ، وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ، ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة العراق .

وجاء في الفقرة الأولى من ملحق المعاهدة :

« يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين إلى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر .

« ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهندي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك

العراق من تنظيم القوات المقتضية ، للحلول محل تلك القوات . وعند انقضاء تلك المدة ، تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهندي ، ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدّها الأعظم خمس سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

وجاء في الفقرة الأخيرة من الملحق :

«يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف عبر العراق ، ولتنقل وتخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها العراق . وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسكك الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً لزيارة شط العرب بشرط إعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية» .

وجاء في المادة الحادية عشرة من المعاهدة :

« يتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمسة وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة ، من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوموا ، بناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم » .

وجاء في نهاية المعاهدة : تحل هذه المعاهدة محل معاهدي التحالف
الموقع عليهما في بغداد يوم ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ و ١٣ كانون الثاني سنة
١٩٢٦ مع الاتفاقيات الفرعية الملحقة بهما التي تسمي ملغاة عند دخول هذه
المعاهدة حيز التنفيذ . *

*

* النص الكامل للمعاهدة في الجزء الثالث من تاريخ الوزارات العراقية تأليف السيد عبد
الرزاق الحسيني .

قبول العراق في عضوية

عصبة الأمم

(٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢)

- ١ -

في أوائل سنة ١٩٣١ طلبت الحكومة البريطانية من عصبة الأمم - رسمياً - أن تقرر إنهاء انتدابها على العراق وقبول الدولة العراقية في عضوية العصبة ، وفقاً لميثاقها المعلوم .

إنها فعلت ذلك تنفيذاً للقرار الذي كانت اتخذته وأبلغته إلى الحكومة العراقية بتاريخ ١٤ أيلول سنة ١٩٢٩ .

وقد عززت الحكومة البريطانية طلبها هذا بتقديم تقرير يشرح التقدم الذي أحرزته العراق خلال السنوات العشر الأخيرة - أي - من ١٩٢١ - ١٩٣١ ويشهد بأن الدولة العراقية لم تعد في حاجة إلى إرشادات دولة منتدبة . ولكن مذاكرات العصبة حول هذا الطلب استغرقت وقتاً طويلاً زادت على سنة وذلك للسببين التاليين :

أولاً : - إن هذه القضية كانت الأولى من نوعها فان ميثاق العصبة كان قرر مبدأ الانتداب . وكان مفهوماً من نص المبدأ المذكور أن الانتداب سيكون مؤقتاً . خير ان الميثاق لم يذكر شيئاً عن كيفية إنهاء الانتداب . وعن الشروط التي يجب ان تتوافر لتقرير الانهاء . ولذلك كان على مجلس العصبة ان يتخذ قراراً في هذا المضمار .

ثانياً : ان فرنسا كانت تجد في إنهاء انتداب بريطانيا على العراق خطراً على

مصالحتها في سوريا ، لأن انتدابها على سوريا كان تقرر في نفس اليوم الذي تقرر انتداب بريطانيا على العراق . غير انه لم تَرَ من الحكمة أن تعارض المشروع البريطاني صراحة ، بل رجحت على ذلك تأجيل القرار عن طريق إثارة مسائل ومشاكل قانونية .

ومجلس عصبة الأمم عندما شرع في مذاكرة القضية قرر تأليف لجنة خاصة لتدرس الأمور وتقترح ما يجب عمله في هذا الشأن .

كان في عصبة الأمم لجنة خاصة تشتغل بقضايا الانتدابات ولجنة أخرى تختص بشؤون القانون الدولي وأخرى تنظر في قضايا الاقليات التي دخلت في جميع معاهدات الصلح التي عقدت بعد انتهاء الحرب العالمية ، فرأى مجلس العصبة أن يجتمع في اللجنة الخاصة مقررو هذه اللجان الثلاث مع ممثل بريطانيا لتدرس الأمر دراسة متعمقة من جميع هذه الوجوه .

واللجنة طلبت من ممثل بريطانيا المزيد من المعلومات عن التشكيمات الادارية والمعدلية والتشريعية القائمة في العراق وعن أحوال المنطقة الكردية . والممثل البريطاني قدم إلى اللجنة هذه المعلومات بتقارير خاصة وتوسع بوجه خاص في أحوال المناطق الكردية ، وأكد ان اللغة الرسمية فيها أصبحت اللغة الكردية ، كما قدم معلومات إحصائية دقيقة عن جميع الموظفين القائمين بالعمل في تلك الأفضية

إن التقارير المذكورة لم تترك مجالاً للشك في أن العراق أصبح مؤهلاً للاستقلال دون انتداب . غير ان اللجنة رأت ان هناك مسألة أخرى يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار : ما الذي يضمن استمرار العراق على العمل بنظمه وقوانينه الحالية بعد زوال انتداب بريطانيا عنه ؟ فلا بد من الحصول على تصريح من الحكومة العراقية ، يتضمن تعهداً بذلك .

وبناء على هذه الملاحظات قررت اللجنة جميع الأمور التي يجب ان تدخل في هذا التصريح .

هذه الأمور كانت تنقسم إلى قسمين أساسيين :

١ - علاقة الدولة برعاياها .

٢ - علاقة الدولة بالأجانب وبالدول الداخلة في عصبة الأمم .

والحكومة العراقية جمعت هذه الأمور المطلوبة في مذكرتين قدمتهما إلى مجلس الأمة قائلة انها كلها مقرررة في القانون الاساسي الذي قرره المجلس التأسيسي وفي القوانين التي أقرتها مجالس الأمة .

والمجلس وافق عليها وخول الحكومة بتقديم تصريح عنها إلى عصبة الأمم ، ومجلس العصبة بعد استلام هذا التصريح قرر إنهاء الانتداب وقبول العراق عضواً في عصبة الأمم وذلك في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ .

وبذلك صار العراق أول دولة عربية تشغل مقعداً في حظيرة عصبة الأمم وبتعبير أدق كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي قبلت في عصبة الأمم ، قبل اندراس العصبة بنشوب الحرب العالمية الثانية .

- ٢ -

فيما يلي القسم الاول من الضمانات التي طلبتها وأخذتها عصبة الأمم من العراق . . انقلها لدلالاتها على الأمور التي كانت عصبة الأمم توليها المراقبة الاولى من الاهتمام :

« المادة الاولى » - يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل ، كقوانين أساسية في العراق ، فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي كما انه لا يجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي . لا الآن ولا في المستقبل .
« المادة الثانية » :

١ - يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية ، حماية تامة وكاملة - من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو العنصر أو الدين .

٢ - يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الأماكن العامة أو الخاصة شعائر كل إيمان أو دين أو عقيدة ، مما لا يكون منافياً للنظام العام والأخلاق الحسنة .

« المادة الثالثة » يعتبر جميع الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ أنهم اكتسبوا من ذلك التاريخ الجنسية العراقية دون الجنسية العثمانية ، وفقاً للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح ، المعقودة في لوزان . وبموجب الشروط الموضوعية في قانون الجنسية العراقية المؤرخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٤ .

« المادة الرابعة » :

١ - يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين امام القانون ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية من دون تمييز في العنصر أو اللغة أو الدين .

٢ - يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق .

٣ - الاختلاف في العنصر أو اللغة أو الدين لا يخلُ بحق أي من الرعايا العراقيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة والمناصب ورتب الشرف أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة .

٤ - لا يوضع قيد ما على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين لأية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة أو في أمور الدين أو في الصحافة أو النشريات من جميع الأنواع أو في الاجتماعات العامة .

٥ - رغماً من جعل الحكومة العراقية « اللغة العربية » لغة رسمية ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية ، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح ، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهاً وكتابة امام المحاكم .

« المادة الخامسة » الرعايا العراقيون الذين ينتمون إلى اقلية عنصرية او دينية او لغوية يتمتعون قانوناً وفعلاً بنفس المعاملة والامان اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين . ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق في ان يحفظوا او يديروا ويراقبوا على نفقتهم « او ان يؤسسوا في المستقبل معاهد خيرية او دينية او اجتماعية ومدارس وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة » وممارسة دينهم فيها بحرية .

« المادة السادسة » توافق الحكومة العراقية على ان تتخذ بحق الاقلية غير المسلمة فيما يتعلق بقانونها العائلي « واحوالها الشخصية كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه الامور وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي اليها هذه الاقلية .

توافق الحكومة العراقية مجلس عصبة الامم بمعلومات عن الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذه التدابير .
« المادة السابعة »

١ - تعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية والتسهيلات والرخصة التامة إلى الكنائس ومعابد اليهود « التوراة » والمقابر والمؤسسات الدينية الأخرى والأعمال الخيرية والاقواف العائدة إلى طوائف الاقلية الدينية الموجودة في العراق .

٢ - يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس في المناطق الادارية المهمة مجالس لها صلاحية إدارة الاوقاف والهبات الخيرية ، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة من تلك الاوقاف والهبات وإنفاقها وفقاً لرغائب الواقف او الوهاب او للعادة المستقرة بين الطائفة ، يجب ان تقوم هذه الطوائف بمراقبة اموال الايتام وفقاً للقانون . توضع هذه المجالس تحت إشراف الحكومة .

٣ - لن ترفض الحكومة العراقية من اجل تأسيس معاهد دينية او خيرية جديدة اية من التسهيلات الضرورية التي تضمن للمعاهد الموجودة الآن من

ذلك النوع .

« المادة الثامنة »

١ - تمنح الحكومة العراقية فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية إلى اولاد هؤلاء الرعايا العراقية ، بلغتهم الخاصة . ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية في ان تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً .

٢ - في المدن والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الاقليات العنصرية او الدينية او اللغوية يؤمن لهذه الاقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة او البلديات او غيرها من الميزانيات للمقاصد التهذيبية او الدينية او الخيرية ومن حيث استعمال الأموال المذكورة .

« المادة التاسعة »

١ - توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل واربيل وكر كوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية إما في قضاءي كفرى وكر كوك من اواء كركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركياني فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية . اما الكردية واما التركية .

٢ - توافق الحكومة العراقية على ان الموظفين في الأفضية المذكورة يجب ان يكونوا - ما لم تكن هناك اسباب وجيهة - واقفين على اللغة الكردية او اللغة التركية حسبما تقتضي الحال .

٣ - ان مقياس انتقاء الموظفين للأفضية المذكورة وان كانت الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هي الحال في سائر انحاء العراق ، فان الحكومة توافق على ان ينتقى الموظفون كما هي الحالة الى الآن وعلى قدر الامكان ، من بين الرعايا العراقيين الذين اصلهم من تلك الاقضية .

« المادة العاشرة » إن الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين إلى الاقليات العنصرية أو الدينية أو اللغوية تعهدات ذات شأن دولي وتوضع تحت ضمانات جمعية الأمم ولا يجري أي تعديل فيها إلا بموافقة أكثرية مجلس عصبة الأمم . لكل عضو من أعضاء المجلس حق إلفات نظر المجلس إلى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط . وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الاجراءات ويصدر من الإيعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر إلى الظروف .

كل اختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية أو واقعية ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة الممثل في المجلس يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية ، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم وكل اختلاف من هذا القبيل يحال إذا طلب الفريق الآخر ذلك الى محكمة العدل الدولية الدائمة . يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف ، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ٣ من العهد .

- ٣ -

بعد دخول العراق عصبة الأمم ، أقامت أمانة العاصمة مأدبة كبيرة حضرها الأعيان والنواب وكبار الموظفين ووفود من الألوية . ألقى خلالها الملك فيصل خطاباً سياسياً جامعاً .

بدأ خطابه بإعلان ابتهاجه بالمكانة التي أحرزها العراق واختتمه بكلمة شكر وجهها الى الخليفة بريطانيا والى الدول المجاورة للعراق والى جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم .

وبين هذه البداية وبين الخاتمة لفت أنظار الجميع إلى الواجبات التي تترتب على الحكومة وعلى الشعب ، بعد الآن . ودعا الجميع إلى التسابق في طريق الرقي والتقدم .

كما أعلن الخطة التي سيتبعها هو بنفسه بعد هذا اليوم .
بما أن هذا الخطاب يوضح سياسة الملك فيصل ، رأيت أن أنقله فيما يلي بنصه الكامل :

أشكر الله وأهنيء نفسي وشعبي على هذا اليوم الذي نفضنا فيه غبار الذل وفزنا بعد جدال سياسي دام ما ينوف عن ١١ سنة بالأمان الكبري التي كنا نصبو إليها ، وهي إلغاء الانتداب واعتراف الأمم بنا وبأننا أمة حرة ذات سيادة تامة . وأرى نفسي سعيداً أن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهد شخص أو أشخاص بل هو محصول سمي الأمة بأجمعها حيث كانت في أثناء هذا الجهد مثلاً للصبر والحكمة وطول الأناة ، ولم أرَ منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعاضدة والتباعد عن وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول إلى هذا اليوم الذي أخذنا مقعدنا بين الأمم .

فلقد كان أفراد الشعب على اختلاف أحزابهم وعقائدهم يشدون أزرهم جميعاً ما لديهم من قوة . وكنت أرى من يتقلد زمام الأمر يشد في الكفاح تحت ضغوط المسؤولين بكل إخلاص وأمانة ، وأما من يقف موقف المعارض فقد كان لا يتبعني من وراء موقفه إلا التشجيع والعمل لحير البلاد .

وأما الشعب فقد كان منتبهاً ، يلقي وراء المسؤول والمعارض نظرات التنفيذ على من يحيد منهم عن الطريق السوي .

فقطنة الشعب وإخلاص رجاله وتضافرهم فيما فيه نجاح البلاد كل ذلك مما جعلنا والله الحمد نصل إلى ما وصلنا إليه الآن من تبوؤنا مقعداً في جمعية الأمم ، يخفق علمنا هذا المحبوب مع أعلامها جنباً لجنب .

أعزائي :

لقد قطعنا هذه المرحلة الشاقة المحفوفة بالمخاطر وهما نحن الآن على أبواب

عهد جديد تتولى فيه بلادي المسؤولية التامة عن تدبير شؤونها وإدارة مقدراتها .
فاذا كان في مقدور البعض أن يتخذ من الوضع عذراً في الماضي عندما يتأخر
عن القيام بالواجب فقد أصبحنا اليوم أحراراً طليقين ، وقد أصبح مجال العمل
فسيحاً أمام الجميع . فمن تقاعس فلا عذر له بعد اليوم .

وليعلم جميع أفراد الشعب بأن مستقبل الأجيال القادمة وكرامتها منوطان
بما يقوم به في السنوات القادمة من أعمال . وليعلموا بأن الأمم التي دخلنا في مصافها
سوف ترقب أعمالنا . فاما ستحكم علينا بأننا غير صالحين لنكون أقراناً لها ، أو
سيتحقق حسن ظنها بأننا أحفاد أولئك الأجداد الذين أقاموا مدينة استنار العالم
بضوئها المنير هذا اليوم .

فلما التسابق في مضمار الرقي والتقدم أدعو جميع أبناء شعبي . وليس ذلك
على ما هو مشتهر عنهم في النباهة والذكاء بعسير .

بنى وطني :

علينا أن نضاعف الجهود في كافة أعمالنا وان نتذكر دائماً ان أمامنا وجائب
خطيرة لم تنل بعد قسطها الوافر من العناية فيجب أن تتوجه مساعي الجميع إلى
ما يحقق تلك الوجائب وفي مقدمتها إعداد قوة تحمي دمارنا ، وتجعل أمتنا
موفورة الكرامة محترمة الجانب ثم القيام بمشاريع عظيمة لادري وإنشاء مسا
تحتاجه البلاد من خطوط حديدية وطرق مواصلات أخرى ونشر المعارف بين
أفراد الأمة وتوسيع المؤسسات الصحية في جميع أنحاء القطر ، إذ لا استقلال
بدون قوة وعلم وصحة وثروة . سيكون كل ذلك بحوله تعالى وبتكاتف أفراد
الأمة واتحادهم ونبذهم كل حزازة أو أنانية شخصية وتوجيه وجهه كل منهم نحو
غاية مشتركة ومقدسة وهي خدمة الوطن . فعلى كل فرد من أفراد الشعب أن
يسعى جهده لتحقيق تلك الغاية السامية ومن تخلف عن تلبية هذا النداء فلا
وطنية صحيحة له .

أعزائي :

سترونني كما كنت سائراً بعون الله وتوفيقه بدون وجل أو تردد " مستهدفاً

تلك الغاية وطالبا من كل فرد من أبناء شعبي القيام بما يترتب عليه للوصول إليه . وإني لعلّ ثقة تامة بأنهم سيعاضدونني بكل إخلاص وستتضاعف همهم وجهودهم في سبيل رقينا إن شاء الله إلى أبعد مدى من العمران والحضارة والله ولي التوفيق .

من سوء حظ العراق أن الملك فيصل توفي قبل أن تمضي سنة واحدة على تاريخ إلقاء هذا الخطاب . فنستطيع أن نعتبر الكلمات التي وجهها إلى المواطنين في خطابه هذا ، داعياً الجميع إلى التسابق في طريق الرقي والتقدم وخدمة الوطن - بمثابة وصية سياسية .

الوزارات نظرة إجمالية

١ - لقد تألفت في العراق - خلال العشرين من الاعوام التي انقضت بين أواخر آب ١٩٢١ وبين أواسط حزيران ١٩٤١ - ، ثلاثون وزارة ، ألفها ثلاثة عشر شخصاً .

تولى رئاسة الوزراء .. كل من نوري السعيد وجميل المدفعي خمس مرات وكل من عبد المحسن السعدون ورشيد عالي الكيلاني أربع مرات ، وكل من عبد الرحمن النقيب وجعفر العسكري وياسين الهاشمي مرتين ، وكل من توفيق السويدي ، وناجي شوكت ، وحكمت سليمان ، وطه الهاشمي مرة واحدة . معدل أعمار هذه الوزارات كان ثمانية أشهر . أطولها عمراً كانت وزارة جعفر العسكري الثانية التي ألفها في عهد الملك فيصل الاول استمرت سنتين وشهرين وقليلها وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي تألفت في عهد الملك غازي .. سنة وسبعة أشهر .

وأما أقصرها عمراً فكانت وزارة جميل المدفعي الثالثة التي لم تستمر إلا أقل من أسبوعين ويليها وزارة طه الهاشمي التي لم تعمر إلا شهرين .

٢ - إن أحد هؤلاء الرؤساء كان من رجال الدين .. عبد الرحمن النقيب وسبعة منهم من العسكريين .. ياسين الهاشمي ، جعفر العسكري ، نوري السعيد ، علي جودت ، جميل المدفعي ، طه الهاشمي ، وعبد المحسن السعدون . وخمسة منهم من المدنيين .. رشيد عالي الكيلاني ، توفيق السويدي ، ناجي

شوكت ، ناجي السويدي ، وحكمت سليمان .

٣ - إن اثنين من هؤلاء الرؤساء عاشا ودرسا داخل العراق ، وواحد منهم درس في باريس وأما العشرة الباقون فقد درسوا في عاصمة الدولة العثمانية القسطنطينية . سبعة منهم في المدارس العسكرية ، وثلاثة منهم في كلية الحقوق ومدرسة الملكية .

٤ - تراوح عدد الوزراء في كل وزارة بين سبعة وتسعة بما فيهم الرئيس . عند تأليف الوزارة الاولى بعد تتويج الملك فيصل رُئي أن تضم وزراء ينتسبون إلى مختلف المدن ومختلف الطوائف . ولذلك تولى المناصب الوزارية تحت رئاسة السيد عبد الرحمن النقيب كل من : - السيد هبة الدين الشهرستاني ، وساسون حسقيـل ، والدكتور حنا خياط ، ومحمد علي فاضل الموصلـي ، وعبد اللطيف المنديل البصري ، وعزت الكر كوكي ... الخ .

غير أن الوزارات التي تألفت بعد ذلك لم تلتزم هذه الخطة إلا بالنسبة إلى أبناء الشمال وأبناء الجعفرية فإن كل الوزارات حرصت على أن يكون بين أعضائها وزير أو وزيران من أبناء الشمال ووزير أو وزيران من أبناء الجعفرية . ولكنها لم ترَ من الضروري أن يكون بين أعضائها وزير من المسيحيين أو الموسويين .

ومع هذا دخل ساسون حسقيـل في خمس وزارات ويوسف غنيمة في أربع وزارات .

- ١ -

الوزارات التي تألفت في

عهد فيصل الأول

(٢٣ آب ١٩٢١ — ٧ أيلول ١٩٣٣)

- (١) وزارة عبد الرحمن النقيب :
تألفت في ١٠ / ٩ / ١٩٢١ — استقالت في ١٩ / ٨ / ١٩٢٢
- (٢) وزارة عبد الرحمن النقيب :
تألفت في ٢٨ / ٩ / ١٩٢٢ — استقالت في ١٦ / ١١ / ١٩٢٢
- (٣) وزارة عبد المحسن السعدون :
تألفت في ١٨ / ١١ / ١٩٢٢ — استقالت في ١٥ / ١١ / ١٩٢٣
- (٤) وزارة جعفر العسكري :
تألفت في ٢٢ / ١١ / ١٩٢٣ — استقالت في ٢ / ٨ / ١٩٢٤
- (٥) وزارة ياسين الهاشمي :
تألفت في ٢ / ٨ / ١٩٢٤ — استقالت في ٢١ / ٦ / ١٩٢٥
- (٦) وزارة عبد المحسن السعدون :
تألفت في ٢٦ / ٦ / ١٩٢٥ — استقالت في ١ / ١١ / ١٩٢٦
- (٧) وزارة جعفر العسكري :
تألفت في ٢١ / ١١ / ١٩٢٦ — استقالت في ٨ / ١ / ١٩٢٨
- (٨) وزارة عبد المحسن السعدون :
تألفت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ — استقالت في ٢٠ / ١ / ١٩٢٩

- (٩) وزارة توفيق السويدي :
تألفت في ١٩٢٩/٤/٢٨ - استقالت في ١٩٢٩/٨/٢٥ .
- (١٠) وزارة عبد المحسن السعدون :
تألفت في ١٩٢٩/٩/١٩ - انتهت في انتحاره ١٩٢٩/ ١١/ ١٣ .
- (١١) وزارة ناجي السويدي :
تألفت في ١٩٢٩/١١/١٨ - استقالت في ١٩٣٠/٣/٩ .
- (١٢) وزارة نوري السعيد :
تألفت في ١٩٣٠/٣/٢٣ - استقالت في ١٩٣١/١٠/١٩ .
- (١٣) وزارة نوري السعيد :
تألفت في ١٩٣١/١٠/١٩ - استقالت في ١٩٣٢/١٠/٢٧ .
- (١٤) وزارة ناجي شوكت :
تألفت في ١٩٣٢/١١/٣ - استقالت في ١٩٣٣/٣/١٨ .
- (١٥) وزارة رشيد عالي الكيلاني :
تألفت في ١٩٣٣/٣/٢٠ - استقالت في ١٩٣٣/٩/٧ .
- سبب هذه الاستقالة كان وفاة الملك ، تمشياً مع (العرف الدستوري) .



يلاحظ :

- (أ) أن الوزارات الخمس عشرة ألفها تسعة أشخاص . أحدهم (عبد المحسن السعدون) ألف الوزارة أربع مرات . وثلاثة منهم : عبد الرحمن النقيب - جعفر العسكري - ونوري السعيد - ألف كل واحد الوزارة مرتين .
- (ب) معدل عمر الوزارات المذكورة كان ٩ أشهر ونصف . أطولها عمراً

كانت وزارة جعفر العسكري الثانية .. سنتان وشهران .
وأقصرها عمر أكانت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة .. شهران .

*

ومما تجدر الاشارة اليه أن كل واحد من الأشخاص الآنفى الذكر ، قد تولوا مناصب وزارية قبل ان يتولوا رئاسة الوزارة وبعدها ..
ياسين الهاشمي : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة ، ولكنه شغل مناصب وزارية خمس مرات .. مرة وزارة الاشغال في الوزارة السعدونية الأولى ، ثم وزارة المالية في وزارات العسكرية الثانية والسعدونية الرابعة والكيلانية الأولى ووزارة ناجي السويدي .
وكان يُعد من أهم أركان الوزارات المذكورة .

جعفر العسكري : تولى رئاسة الوزارة مرتين . لكنه شغل وزارات الدفاع أربع مرات في الوزارات .. النقيبية الأولى والنقيبية الثانية والسعيدية الأولى والسعيدية الثانية .

نوري السعيد : تولى رئاسة الوزارة مرتين . غير أنه تولى وزارات الدفاع خمس مرات ، في الوزارات .. السعدونية الأولى ، والعسكرية الأولى ، والعسكرية الثانية ، والسعدونية الرابعة ، ووزارة ناجي السويدي -- وزير الخارجية في الوزارة الكيلانية الأولى .

رشيد عالي الكيلاني : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة . غير أنه تولى وزارة الداخلية مرتين ووزارة العدلية مرة واحدة . الداخلية في الوزارتين : السعدونية الثانية والعسكرية الثانية -- ووزير العدلية في الهاشمية الأولى .

عبد المحسن السعدون : تولى رئاسة الوزارة أربع مرات . ووزارة الداخلية مرتين في وزارة النقيب الثانية ياسين الهاشمي الأولى .

ناجي السويدي : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة . لكنه تولى وزارة العدلية ثلاث مرات في الوزارة النقيبية الأولى ، والسعدونية الأولى ، والسعدونية

الثانية - ووزارة الداخلية في السعدونية الرابعة .
ناجي شوكت : تولى رئاسة الوزارة مرة واحدة . لكنه شغل منصب وزير
العدلية مرة في الوزارة السعدونية الرابعة ، والداخلية مرتين في وزارة ناجي
السويدي ، والوزارة السعيدية الثانية .
توفيق السويدي : ألفت الوزارة مرة واحدة . ولكنه قبل ذلك تولى وزارة
المعارف في الوزارة السعدونية الثالثة .

ومما يلفت النظر .. عندما ألفت عبد المحسن السعدون وزارته الأولى ، دخل
جعفر العسكري فيها وزيراً للدفاع . وعندما ألفت جعفر العسكري وزارته
الأولى دخل فيها عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية .
ومن جهة أخرى عندما ألفت عبد المحسن السعدون وزارته الأولى دخل فيها
ياسين الهاشمي وزيراً للاشغال -- فعندما ألفت ياسين الهاشمي وزارته الأولى دخل
فيها عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية .
وذلك يدل على أن الملك فيصل كان يسعى للتأليف بين رجال الحكم والسياسة
ولا يترك مجالاً إلى تحول المخالفة بينهم إلى محاصمة ، حتى انه كان يلح عليهم أن
يتعاونوا على قدر الامكان .

ومما يجب تذكيره .. أن ستة من الذوات الذين تولوا رئاسة الوزراء في
العراق كانوا قد عرفوا الملك فيصل قبل مجيئه إلى العراق خلال حركات الثورة
العربية وفي أيام الدولة السورية الأولى ..
ياسين الهاشمي : تولى وظيفة رئيس الشورى العسكري التي كانت تقوم مقام
وزارة الحربية بدمشق ، نظم الجيش في سوريا . وفضلاً عن ذلك توسل بمختلف
الوسائل لإثارة الرأي العام في العراق ضد الادارة البريطانية ، حتى انه كان

أرسل بعض المبالغ الى الوطنيين في العراق . وأعتقد ان اقـدام الانكليز على اعتقاله ونقله الى الرملة كان بسبب اطلاعهم على أفعاله السرية هذه . وعندما عاد من المعتقل استقبل في دمشق استقبالا منقطع النظير ، وتولى قيادة أهم الجيوش .

جعفر العسكري : اشترك في حركات الثورة العربية . وتولى وظيفة الحاكم العسكري - الوالي - في حلب ، وترأس جماعة من العراقيين المجتمعين هناك الذين قدموا إلى لجنة « كنگ كراين » تقريراً يبين مطالبب العراق . كما ترأس المؤتمر العراقي الذي عقد في دمشق وأعلن استقلال العراق في نفس اليوم الذي أعلن استقلال سوريا - ٨ آذار ١٩٢٠ . وصار رئيس مرافقي الملك فيصل في سوريا .

نوري السعيد : - اشترك في الثورة العربية اشتراكاً فعالاً، وصار من مرافقي الملك فيصل عند سفره إلى أوروبا ، وبعد عودته منها ، كما مثل الملك فيصل في بيروت .

ناجي السويدي : - تعين معاوناً للحاكم العسكري في حلب ، ثم تولى ولاية حلب .

توفيق السويدي : - اشترك في المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس سنة ١٩١٣ وعين استاذاً في كلية الحقوق بدمشق ثم رئيساً للكلية المذكورة . وكان سكرتيراً للمؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق تحت رئاسة جعفر العسكري وهو الذي قرأ بيان الاستقلال على الجماهير من شرفة بلدية دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠ .

الوزارات التي تألفت في
عهد الملك فيصل

(٨ أيلول ١٩٣٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩)

- (١) وزارة رشيد عالي الكيلاني :
تألفت في ١٩٣٣/٩/٩ - استقالت في ١٩٣٣/١٠/٢٨ .
 - (٢) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ١٩٣٣/١١/٩ - استقالت في ١٩٣٤/٣/١٣ .
 - (٣) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ١٩٣٤/٢/٢١ - استقالت في ١٩٣٤/٨/٢٦ .
 - (٤) وزارة علي جودت :
تألفت في ١٩٣٤/٨/٢٧ - استقالت في ١٩٣٥/٢/٢٣ .
 - (٥) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ١٩٣٥/٣/٤ - استقالت في ١٩٣٥/٣/١٥ .
 - (٦) وزارة ياسين الهاشمي :
تألفت في ١٩٣٥/٣/١٧ - استقالت في ١٩٣٦/١٠/٢٩ .
- (سبب الاستقالة كان الحركة العسكرية التي قام بها بكر صدقي) .

- (٧) وزارة حكمت سليمان :
تألفت في ١٠/٢٩/١٩٣٦ - استقالت في ١٧/٨/١٩٣٧ .
- (٨) وزارة جميل المدفعي :
تألفت في ١٧/٨/١٩٣٧ - استقالت في ٢٤/١٢/١٩٣٨ .
- (٩) وزارة نوري السعيد :
تألفت في ١٢/٢٥/١٩٣٨ - استقالت في ٦/٤/١٩٣٩ .



يلاحظ :

- (أ) الوزارات التسع ألفها ستة أشخاص احدهم - جميل المدفعي - ألف الوزارة أربع مرات .
- (ب) معدل عمر الوزارات المذكورة نحو سبعة أشهر وعشرة أيام . أطولها عمراً كانت وزارة ياسين الهاشمي الثانية - سنة وسبعة أشهر - وأقصرها عمراً كانت وزارة جميل المدفعي الثالثة - نحو اسبوعين .
- (ج) جميل المدفعي : لم يتول رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل - إلا انه تولى وزارة الداخلية في الوزارة السعيدية الأولى .
- (د) علي جودت : لم يتول رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل . غير انه شغل وزارة الداخلية في الوزارة العسكرية الأولى ، ووزارة المالية في الوزارة السعيدية الأولى .
- حكمت سليمان : لم يتول رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل . ولكنه صار وزيراً للمعارف لمدة وجيزة في الوزارة السعدونية الثانية ، ثم تحول الى وزارة الداخلية . كما انه شغل وزارة الداخلية مرتين في الوزارة الكيلانية الاولى والثانية . وتولى وزارة العدلية في الوزارة السعدونية الثالثة .
- نوري السعيد : كان تولى رئاسة الوزارة مرتين في عهد الملك فيصل . فالوزارة

التي ألفها هذه المرة تكون الثالثة .

ياسين الهاشمي : كان تولى رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل مرة واحدة ،
فالوزارة التي ألفها هذه المرة تكون الثانية .

- ٣ -

الوزارات التي تألفت في السنتين الأوليين من

عهد فيصل الثاني

(عهد الوصاية)

١ - وصاية عبد الإله

(١) وزارة نوري السعيد :

تألفت في ١٩٣٩/٤/٦ - استقالت في ١٩٤٠/٢/١٨ .

(٢) وزارة نوري السعيد :

تألفت في ١٩٤٠/٢/٢٢ - استقالت في ١٩٤٠/٣/٣١ .

(٣) وزارة رشيد عالي الكيلاني :

تألفت في ١٩٤٠/٣/٣١ - استقالت في ١٩٤١/١/٣١ .

(٤) وزارة طه الهاشمي :

تألفت في ١٩٤١/١/٣١ - استقالت في ١٩٤١/٤/١ .

٢ — حكومة الدفاع الوطني

— وانتخاب شريف شرف وصياً على العرش —

تألفت حكومة الدفاع الوطني ، إثر هروب الوصي عبد الاله والتجائه إلى القوات البريطانية .

دعي مجلس الأمة إلى اجتماع فوق العادة ، للنظر في قضية وصاية العرش .
اجتمع المجلس في ١٠ نيسان ١٩٤١ وانتخب شريف شرف وصياً على العرش عوضاً عن عبد الإله .

ألف رشيد عالي الكيلاني الوزارة بناء على توجيه الوصي الجديد في ١٢ نيسان ١٩٤١ .

٣ — عودة عبد الاله

مدعوماً بالقوات البريطانية

عاد عبد الاله إلى بغداد وراء القوات التي تقدمت تحت قيادة كلوب المشهور ، وفي نفس اليوم ألف جميل المدفعي الوزارة الجديدة .

(قضايا الأراضي الزراعية)

إن قضايا الأراضي بوجه عام ، والأراضي الزراعية بوجه خاص ، كانت تسترعي اهتمام الحكومات وتحملها إلى وضع أبحاث وتقارير ومشاريع عديدة لمعالجتها في العهد العثماني .
وطبيعي أنها صارت موضوع اهتمام أشد في عهد الحكومة الوطنية في العراق .

- ١ -

(إحياء الاراضي الموات)

إن الأراضي الزراعية في العراق كانت تؤلف جزءاً صغيراً من الأراضي القابلة للزراعة . فإنها كانت تنحصر - باستثناء المناطق الجبلية في الشمال - بالأمكنة القريبة من الأنهر الكبيرة والجداول القليلة . وأما الأراضي البعيدة عن ذلك فكانت قاحلة تماماً . لأن الأمطار التي تهطل عليها كانت ضئيلة لا تكفي لزراع أي محصول كان .

ومع ذلك كان يلاحظ في هذه الأراضي القاحلة حالياً كثيراً من بقايا السدود والجداول والأنهر والقناطر التي تدل على أن مياه الأنهر كانت تصل إليها

وتوزع عليها وتساعد على زرعها .

أما منشأة الري العصرية الوحيدة التي ورثها العراق من العهد العثماني فكانت سدة الهندية والجداول المتفرعة منها .

ان المهندس ويل كوكس الذي أنشأ السد المذكور قام بدراسة ابتدائية عن مشاريع الري التي يمكن ويجب انشاؤها لتوسيع نطاق الأراضي المزروعة بمقياس كبير .

وطبيعي أن تحقيق المشاريع المذكورة كان يعتبر من أهم وسائل العمران في العراق .

غير أن دراسات ويل كوكس كانت في حاجة إلى توسيع وتعميق ، فضلاً عن أن كل واحد من المشاريع المذكورة يحتاج إلى اتفاق مبالغ كبيرة ولا يؤمل أن تحصل الحكومة العراقية على مثل هذه المبالغ إلا بعد مرور خمس أو ست سنوات على أقل تقدير ؛ وإلى أن يتسنى ذلك ، يترتب على الحكومة العراقية أن تسعى إلى صيانة الأراضي المزروعة الحالية من اخطار الفيضان من جهة وإلى توسيع نطاق الزراعة بمنشآت صغيرة قليلة التكاليف من جهة أخرى . والوسيلة الوحيدة لذلك في تلك الظروف كانت نصب المكائن التي تضخ المياه عوضاً عن الكروود .

ان الكروود التي تقام على الشواطئ ، منذ القدم كانت ترفع قليلاً من الماء ، يكاد يكفي لإرواء البساتين القريبة منها ، غير أن المكائن تستطيع أن ترفع عشرات أمثالها ، وإذا أنشئت المحمولات والجداول اللازمة أمكن إيصال هذه المياه إلى محلات أبعد من ذلك وإحياء أراضٍ مواتٍ أوسع بكثير من البساتين المذكورة .

إن تكثير هذه المكائن كان يساعد على توسيع الرقعة الزراعية دون تكاليف باهظة .

وهذه التكاليف كانت، مما يمكن أن يقوم به بعض الأشخاص منفردين أو مشتركين . فضلاً عن أن هذه العملية تعود إلى أصحابها بالنفع الأكيد . . لأن قانون الأراضي

— المستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية — ينص على أن « من ينجي أرضاً موثلاً
يكتسب حق التصرف فيها ، ضمن بعض الشروط » .
ولذلك رأت الحكومة أن تشجع نصب المكاثن لهذا الغرض .

*

إن هذه المشاريع الزراعية صارت موضوع تفكير اجتماعي وتدبير
سياسي أيضاً .

ان المتعلمين نوعاً من التعليم العالي العصري — خارج المدارس الدينية القديمة —
كانوا محدودين في العراق ، وإذا استثنينا عدداً لا يتجاوز عدد أصابع اليدين
نستطيع أن نقول إن جميعهم كانوا قد تخرجوا من المدارس العسكرية في عاصمة
الدولة العثمانية . وعدد غير قليل منهم خدم في جيوش الثورة العربية — في الحجاز
وفي سوريا — . وطبيعي ان الحكومة العراقية الوطنية ستستفيد من خدمات
هؤلاء في حياتها الإدارية والسياسية .

غير ان هؤلاء الضباط — على اختلاف مراتبهم — كانوا من الاسر الفقيرة ،
لأن التسهيلات التي كانت تبذلها الدولة العثمانية لتنشئة ضباط من مختلف الولايات
ما كانت تغري الأسر الغنية والميسورة الحال .

وهذه الحالة كانت تستوجب البحث والتأمل ... ان حالة أسر هؤلاء الضباط
ستحملهم إلى طلب الوظائف الحكومية وعندما يتولون الوظيفة قد يضطرون
إلى مسابقة الاحوال القائمة ، خشية حرمانهم من الراتب الذي يضمن معيشتهم .
فكان لا بد ان يجد النابغون منهم مورداً مالياً خارج الوظائف الحكومية
ليستطيعوا أن يقوموا بأعمال سياسية مثمرة .

أنجح الوسائل المشروعة في هذا المضمار كان اشتغالهم بالزراعة عن طريق
احياء أراضي الموات بنصب المكاثن .

ان هذه الطريقة تفيد البلاد من ناحيتين ... أولاً توسيع الزراعة ثم تكوين

جماعة من النابغين الذين يستطيعون ان يقوموا بأعمال سياسية بالحرية اللازمة .
ولهذه الأسباب 'رئي تشجيع هذه الحركة . وفعلاً صار كثير من ضباط
الثورة يشتغل باحياء أراضي الموات بجانب الأعمال الأخرى .



ولكن مع الأسف الشديد ان هذه الأمور خرجت بعد ذلك عن اتجاه
أغراضها الأصلية . صار البعض يطبق الأحكام القانونية المتعلقة بإحياء أراضي
الموات في غير محلها .

وهذا الانحراف ظهر بأجلى واغرب مظاهره في قلب مدينة بغداد .. كانت
المياه انحسرت عن الشواطئ المتصلة برصيف مستشفى المجيدية . وقد اتفق
لصيف من رجال الحكم والادارة على اقتسام تلك الاراضي فيما بينهم ، صار كل
واحد منهم يقيم سياجاً بسيطاً حول القسم المخصص له ويكده فيه الطابوق
لأجل بناء مسكن عليه ويدعي حق التصرف فيه وفقاً لأحكام القانون .
بديهي أن ذلك كان يخالف روح القانون المذكور .

ان بعض الصحائف اليومية نشرت مقالات انتقادية شديدة على هذه الأعمال
والتصرفات ، قائلين .. ان بناء مسكن على ارض في قلب العاصمة لا يعتبر احياء
اراض موات . ولكن تلك الانتقادات لم تثمر اي ثمرة . لأن هذه العملية
اشترك فيها اشخاص عديدون ، من رجال الحكومة والمعارضة .

قانون التسوية

إن سجلات الطابو وسنداتهما ما كانت تذكر مساحة الارض بل تكتفي ببيان حدودها . وطبيعي ان هذه الحدود كثيراً ما كانت تصبح موضوع مناقشات ومنازعات .

وفضلاً عن ذلك كان كثير من الأفراد والجماعات يتصرف في بعض الأراضي منذ مدة طويلة دون أن يكون لديه أي سند يثبت حقوقه في تلك الارض . وذلك ايضاً كان يسبب كثيراً من المنازعات بين الافراد ، ولا سيما بين العشائر التي تشتغل بالزراعة . وهذه المنازعات كثيراً ما كانت تؤدي الى اصطدامات مسلحة ، كما كانت تصبح من وسائل المساومة خلال الانتخابات .

فكان لا بد من وضع حدٍ إلى هذه الاوضاع المائعة وتثبيت حقوق التصرف بصورة صريحة . ووضع لهذا الغرض قانون خاص ، اشتهر بين الناس باسم قانون التسوية . وتألفت لجان لتطبيق أحكام القانون المذكور .

وغني عن البيان ان تحقيق أغراض هذا القانون كان يستلزم أن تعمل اللجان بانتباه شديد ونزاهة تامة . فإن الانتباه الشديد كان ضرورياً لكي لا تنطلي على اللجان الحيل التي كان قد يتوسل بها المدعون للبرهنة على حقوقهم التصرفية ، والنزاهة التامة كانت ضرورية لكي لا تتأثر قرارات اللجنة بالصدقات أو الوساطات والمحسوبيات .

ولكن مع الاسف إن أعمال لجان التسوية كثيراً ما حادت عن طريق الحق والصواب في هذا المضمار .

إني رأيت آثار هذا الانحراف رأي العين خلال انشغال دائرة الآثار القديمة بأعمال التنقيب في أطلال واسط :

إن دائرة الآثار القديمة عرفت محل هذه المدينة المندثرة من الصور الفوتوغرافية المأخوذة من الجو . إنها تقع داخل قضاء الحي في منطقة صحراوية قاحلة . وعندما أنشأت الدائرة مقرأ لبعثة تنقيب هناك اضطرت الى تنظيم طريق بين المقر وبين مدينة الحي لتسهيل سير سيارة البعثة ذهاباً وإياباً لجلب ما تحتاج اليه من مياه وموئ . وخلال السنوات التي استمرت فيها التنقيبات لم نشاهد في تلك المنطقة أي أثر للأعمال الزراعية .

غير أننا رأينا يوماً أن بعض الفلاحين جاءوا وبدأوا يحرقون بعض الاراضي في بعض المحلات حراثة قليلة ، ليس بقصد زرعها ، بل بقصد تمويه لجنة التسوية ، لتأييد مدعى رئيس العشيرة بأنه كان يزرع هذه الارض .

وقد علمت فيما بعد أن لجنة التسوية أقرت المدعىات المذكورة . كما علمت ان ما شاهدته هناك لم يكن حالة شاذة بل حدث أمثاله في كثير من المحلات .



المعارضة العمياء

لقد عرف العراق أنواعاً عديدة من المعارضة .. المعارضة المتبصرة والبناءة ، التي تتسم بالإخلاص التام للصالح العام ، وبالتفكير السليم في مناقشة الأمور وموازنة المحسنات والمخاذير ، مع الفهم الصحيح لمستلزمات الدولة وواجباتها في هذا العصر . المعارضة المغرضة ، التي تسعى الى تحقيق اغراض خاصة اكثر مما تفكر في الصالح العام . المعارضة العمياء ، التي لا ترى الأمور على وجوهها الصحيحة فتفضل سواء السبيل . ان هذا النوع من المعارضة قام ضد المشاريع الحياتية التي تعتبر من أهم مستلزمات الدولة مثل مشروع قانون الدفاع الوطني ومشروع العملة العراقية .

- ١ -

إن أغرب المعارضات العمياء التي صارت ضالة ومضللة قامت ضد مشروع قانون الدفاع المدني .. كان الجيش العراقي تكوّن على أساس التطوع ولكن الحكومة كانت ترى من

الضروري تكوين الجيش على أساس التجنيد الإلزامي العام .
غير أن دائرة الاعتماد البريطاني اعترضت على ذلك بقولها . .
هذا يؤدي إلى عصيان العشائر ، عندئذ تطلبون منا اخياد العصيان ، ولكننا
نحن لسنا مستعدين إلى تدخل الجيوش البريطانية في هذا الأمر .
وعندما قالت الحكومة . . اننا متأكدون أن العشائر لا تثور ، ولو ثارت
نستطيع اخيادها دون أن نطلب مساعدة جيشكم .
وقال البريطانيون عندئذ . . اعلنوا ذلك في مجلس النواب .
طبعاً اعلان معارضة الانكليز للمشروع ، كان يعني تشويق العشائر
إلى العصيان .
ويظهر أن المسؤولين البريطانيين أرادوا « وأد فكرة التجنيد الإلزامي »
على يد جماعة من العراقيين أنفسهم ، فأوعزوا إلى البعض من عملائهم العمل في
هذا السبيل . وهؤلاء خدعوا جماعة من القليلي التفكير ، وقاموا بدعاية واسعة
النطاق ضد هذا المشروع ، زاعمين أنه من وضع الانكليز . وقد اشترك في هذه
الدعاية جماعة من الساسة والأدباء ، مما أدى إلى تأخير عرض مشروع القانون إلى
مجلس الأمة عدة سنوات .

- ٢ -

وعندما وضعت الحكومة مشروعاً لإحداث العملة العراقية - لتقوم مقام
الروبيات المتداولة في البلاد - عارض هذا المشروع بعض رجال السياسة .
وقد التقيت يوماً بأحد هؤلاء المعارضين فقلت له ؛ لماذا تعارض مشروع العملة
العراقية ؟ أفلا تسلم بأن العملة من معالم الدولة مثل العلم ؟ أجابني : وما هي هذه

العملة التي ستسمى عراقية مع أن ضمانتها ستكون في بنوك لندن ؟ وماذا يكون حالة هذه العملة إذا تخاصمنا يوماً مع الانجليز وحاربناهم ؟ وأجبتة .. تسألني ماذا تكون حالة هذه العملة إذا تخاصمنا يوماً مع الانجليز وحاربناهم ! وأنا أسألك هل فكرت في ماهية الروبيات التي تتعامل بها هذه البلاد الآن . والتي تطلبون استمرارها للتعامل بها ؟ أفليست عملة امبراطورية الهند البريطانية ؟ وماذا يكون مصيرها في حالة تخاصمنا مع البريطانيين ؟

ولاحظت أن الرجل ما كان يفكر في هذه الأمور بل كان يعارض المشروع لكونه موضوعاً من قبل رسم حيدر وزير المالية .



عهد الملك غازي

الملك غازي تبوأ عرش المملكة العراقية في ٨ أيلول ١٩٣٣ بعد وفاة والده العظيم .
وتوفي في ٤ نيسان ١٩٣٩ ، إثر اصطدام سيارته بالعمود الكهربائي الذي ارتد عليه وشج رأسه .
وامتد بذلك عهده خمس سنوات وخمسة أشهر وأربعة أسابيع .

- ١ -

انه كان نشأ متشبعاً بالروح الوطنية: جاء الى بغداد سنة ١٩٢٤ واتم تعليمه الابتدائي على ايدي معلمين عراقيين انتخبوا لهذا الغرض (ص ٣٩٥ من الجزء الاول من هذه المذكرات) ، وخلال ذلك عاشم الاطفال العراقيين في حياة الكشافة واشترك معهم في الالعاب الرياضية والتارين والاعمال الكشفية (اللوحة رقم ٥ من هذه المذكرات) . ثم دخل المدرسة الحربية ببغداد ، وعاش ودرس وعمل في المدرسة المذكورة مع سائر الشبان الآتين من مختلف انحاء العراق .

هذه الامور كلها - بالاضافة الى ما كان يسمعه ويراه من مآثر وجهود والده - جعلته مفعماً بالواطف الوطنية ومستعداً للعمل بالخطوة التي سار عليها وأوصى بها فيصل الاول .

كان الملك الراحل أتم تأسيس الدولة العراقية بإيصالها الى عضوية عصبة الامم . بعد ذلك وجه الانظار الى الأمور الداخلية ، وقال بوجوب الاهتمام بها وبما يلزم لها من تنظيم وإصلاح واعمار ، ودعا الجميع الى التسابق في ميدان الرقي والتقدم . فكان من الطبيعي ان يعمل الملك الجديد بوصايا والده العظيم .

كان فيصل الاول اظهر براعة فائقة في تأمين استفادة البلاد من مختلف المواهب والقدرات ، وحمل رجال السياسة الى الاشتراك والتآزر في العمل . فكان يترتب على الملك الجديد ان يعتمد في هذا المضمار على من كان يعتمد عليهم والده العظيم .

ومن حسن حظه ان الوزارة القائمة عند وفاة مؤسس الدولة فيصل الاول كانت قوية وقديرة : اذ جمعت ثلاثة من رؤساء الوزراء كانوا ساهموا بتأسيس الدولة .. ياسين الهاشمي ، رشيد عالي الكيلاني ، ونوري السعيد . ان بقاء الوزارة المذكورة في الحكم مدة طويلة كان من أحسن الضمانات لاستمرار السياسة الداخلية والخارجية وفقاً للأسس التي وضعها واتبعها مؤسس الدولة فيصل الاول .

ولكن من سوء حظه ان رستم حيدر كان ترك رئاسة الديوان الملكي في أواخر عهد الملك الراحل وتولى وزارة المالية ثم وزارة الاقتصاد .

ان وظيفة رئاسة الديوان الملكي لا تؤثر في سير السياسة ، في الاحوال الاعتيادية . غير انها تكتسب أهمية خاصة في بعض الاحوال ، ولا سيما عندما ينتقل الحكم فجأة الى ملك شاب لم يطلع بعد على خبايا السياسة ولم يختبر بعد اتجاهات رجال السياسة ونواياهم .

لأن رئيس الديوان الملكي يستطيع ان يؤثر في الملك الجديد تأثيراً شديداً، بسبب اتصاله الدائم به . فالواجب الوطني يقضي على من يتولى رئاسة الديوان في مثل هذه الظروف ، ان لا يتخذ تأثيره هذا وسيلة لكسب شخصي - مادي أو معنوي - وان يوجهه على الدوام نحو خدمة الصالح العام .

ورسم حيدر كان خير من يمكن ان يقوم بهذا الواجب ، بسبب سعة ثقافته وعمق تفكيره وبعده عن حب الظهور ولا سيما بسبب تجرده عن كل انواع شهوة الحكم .

أما الذين تولوا رئاسة الديوان الملكي بعده فكانوا بعيدين عن استجماع هذه الصفات .

*

بعد نحو شهرين من تتويج الملك غازي طلب رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني موافقته على حل المجلس النيابي لإجراء انتخابات جديدة . ولكن الملك لم يوافق على ذلك .

عندئذ قدم رشيد الكيلاني استقالة وزارته - والملك قبل الاستقالة وكلف جميل المدفعي بتأليف وزارة جديدة . وفعلاً أُلِفَ جميل المدفعي الوزارة . وجميل المدفعي ما كان تولى رئاسة الوزارة في عهد الملك فيصل . وكان ضيق التفكير ، وقليل التدبير ، وكثير الارتباط بالصدقات والوساطات . ولذلك لم يتخذ أي تدبير لإشعار الموظفين بمسؤولياتهم وواجباتهم في العهد الجديد ، كما انه لم يقدم على معاقبة من ينحرف عن سبيل النزاهة ، وذلك أدى الى توالي القلاقل في مختلف انحاء العراق وازدياد عدد الموظفين الذين يسيئون استعمال سلطاتهم .

لقد خلفه علي جودت في رئاسة الوزارة . انه كان اكثر كفاءة واطول خبرة منه ، غير انه لم يشأ ان يسند رئاسة الديوان الملكي الى أحد ، بل حاول ان يجمع بين يديه فعلاً رئاسة الوزارة مع رئاسة الديوان .

وذلك أدى بطبيعة الحال الى حدوث اختلال في نظام البلاط من جهة وفي أمور الوزارات من جهة أخرى .

- ٣ -

وفي الاخير تولى ياسين الهاشمي رئاسة الوزراء في ١٧ آذار ١٩٣٥ . والوزارة التي ألفها هذه المرة كانت اقوى الوزارات التي عرفها العراق . انها ضمت ثمانية اعضاء ، اربعة منهم رؤساء وزارات سابقون : ياسين الهاشمي ، رشيد عالي الكيلاني ، جعفر العسكري ، ونوري السعيد .

انهم كانوا مارسوا الحكم مدة طويلة و تناوبوا على الرئاسة في عهد الملك فيصل ، واجتمعهم في وزارة واحدة ليعملوا متآزرين ، كان خير وسيلة لإصلاح الاحوال وتنظيم الأمور .

وفعلًا بذلت الوزارة المذكورة شتى الجهود لتنظيم احوال البلاط من ناحية واصلاح شئون الادارة من الناحية الأخرى .

غير انها لم تبق في دست الحكم ، إلا مدة سنة وسبعة اشهر . فاستقالت بعدها بسبب الحركة العسكرية التي عرفت باسم انقلاب بكر صدقي .

ذلك لأن شهوات الحكم عند بعض الساسة كانت انطلقت من عقالها بعد وفاة الملك فيصل ، ولا سيما بعد استقالة رشيد عالي الكيلاني .

وقد اتفق اخيراً حكمت سليمان مع بكر صدقي الذي كان تولى رئاسة اركان الجيش بالوكالة ، والذي استطاع أن يستفيد من المناورات العسكرية بفرض ارادته على الملك وعلى الحكومة .

دفع الجيش نحو العاصمة وعندما وصل إلى محل قريب منها أرسل كتاباً إلى الملك يطلب فيه إقالة الوزارة واسناد رئاسة الوزارة إلى حكمت سليمان . كما أرسل

الطائرات لتحلق فوق المدينة وتلقي المنشورات التي تطلب استقالة الوزارة وتهدها بضرب دوائر الحكومة بالقنابل إذا لم تستجب لهذا الطلب .

وياسين الهاشمي تجاه هذه الحركات رأى ان يقدم إلى الملك استقالة الوزارة للحيولة دون سفك الدماء .

وجعفر العسكري الذي كان وزيراً للدفاع في الوزارة المستقيلة حصل على أمر من الملك بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة يطلب عدم ادخال الجيش إلى العاصمة وإعادته إلى مخيماته ، وخرج ليلتقي بقواد الجيش وإبلاغهم أمر الملك .

ولكن ضباط بكر صدقي لم يتركوا له مجالاً للوصول إلى مقر القيادة ، بل سحبوه إلى طريق جانبي وقتلوه هناك رمياً بالرصاص .

وصول خبر قتل جعفر العسكري أثار مخاوف حكمت سليمان واراد ان يتخلى عن تأليف الوزارة ، ولكن رستم حيدر فكر بالفوضى التي تنجم عن ذلك ، وقال لحكمت سليمان كيف يجوز أن تتخلوا عن تأليف الوزارة بعد أن أوصلتم الأمور إلى هذا الحد ؟ من يستطيع تأليف الوزارة في هذه الظروف ؟ وكيف تصبح حالة البلاد إذا بقيت بلا حكومة بعد كل هذه الحركات ؟ .

وهذه الكلمات هدأت روع حكمت سليمان فألف الوزارة . إن ما قاله رستم حيدر لحكمت سليمان في هذا الموقف الحرج منعاً لحدوث الفوضى ، ولد في أذهان البعض أنه كان له دخل في المؤامرة .

*

ان قتل جعفر العسكري أوجد امام حكمت سليمان مشكلة أخرى . ان جماعته كانوا قرروا إبقاء نوري السعيد وزيراً للخارجية ولكن قتل جعفر العسكري الذي كان صهره اضطرهم إلى استبعاد ادخاله في الوزارة ، وقرروا

إسناد وزارة الخارجية إلى ناجي الأصيل الذي كان في البلاط مديراً للتشريعات .

- ٤ -

ان « الوزارة الانقلابية » التي ألفتها حكمت سليمان تحت هذه الظروف كانت من أغرب الوزارات التي عرفها العراق .

انها كانت تجمع تحت رئاسته ستة وزراء ، هم جعفر أبو التمن وزير المالية ، صالح جبر وزير العدلية ، ناجي الأصيل وزير الخارجية ، اللواء عبد اللطيف نوري وزير الدفاع الوطني ، كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ، ويوسف إبراهيم وزير المعارف .

إن خمسة من هؤلاء الستة دخلوا الوزارة لأول مرة وأحدهم (جعفر أبو التمن) كان دخل وزارة عبد الرحمن النقيب قبل مدة تزيد على العشر سنوات ، غير انه لم يلبث أن استقال منها ولم يعد يتولى بعد ذلك وزارة أخرى . ونظراً لكون هؤلاء جديدين زعم بعض الشبان انهم سيكونون مجددین بكل معنى الكلمة وقاموا بدعاية واسعة النطاق للوزارة المذكورة .

غير ان هؤلاء الوزراء كانوا يختلفون بعضهم عن بعض وعن رئيس الوزارة اختلافاً كبيراً من حيث النوازع الفكرية والميول السياسية .

إن مدى هذا الاختلاف الكبير يظهر إلى العيان عند المقارنة بين رئيس الوزراء حكمت سليمان وبين انشط الوزراء كامل الجادرجي ..

كان حكمت سليمان بعيداً عن التفكير في المبادئ والنظم والنظريات ، بل كان يتوسل بكل الوسائل العملية التي تضمن له تأييد أكبر عدد ممكن من رؤساء العشائر وأقوى القواد العسكريين في حين أن كامل الجادرجي كان لا يقطع عن الكلام والكتابة في الحرية الفكرية والديمقراطية الحقيقية دون أن يفكر في

الناحية العملية .

ان آراء كامل الجادرجي في هذا المضمار تجلت بوضوح في المنهاج الذي وضعه ونشره لجمعية اصلاح الشعب ، وقد صرح بان الغاية من الجمعية « السعي للقيام باصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامة افراد الشعب ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال » .

ومما جاء في المنهاج « فسخ المجال لإبداء الافكار الحرة ، ولكافة الحريات الديمقراطية التقدمية » .

وكان من الغريب ان يأمل تحقيق ذلك على يد وزارة تتألف تحت رئاسة حكمت سليمان « الرسمية » وتحت هيمنة الفريق بكري صدقي « الفعلية » .

والأغرب من ذلك ان البرنامج يدعو الى « إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفع الفلاح وتنقذه من المستغلين » . في حين ان حكمت سليمان كثيراً ما كان يشكو من بعض الملاكين الذين يغرون الفلاحين بأجور زائدة ويسببون انتقاهم من مزرعته الى مزارعهم !

والاغرب من كل ذلك ان البرنامج يدعو الى « وضع قوانين توافق المدينة الحديثة لتنظيم الأحوال الشخصية » . ولا أحد يدري كم من زملائه في الوزارة يوافق على ذلك وكَم منهم اذا وافق عليه قلبياً يجرؤ على اعلان ذلك جهاراً ، نظراً لكون انظمة الأحوال الشخصية تتبع الاديان والمذهب وتختلف حق بين المسلمين السنين والجعفرين .

وعلى كل حال ان الوزارة التي تألفت تحت هذه الظروف لا تستطيع ان تحقق شيئاً من أبسط الاصلاحات السهلة لا مثل هذه الإصلاحات الشائكة .

ان كامل الجادرجي سيفهم هذه الحقيقة بعد ٧ أشهر وسيستقيل من الوزارة مع ثلاثة من أعضائها .

أما حكمت سليمان فسيعين أربعة وزراء جدد عوضاً عنهم وسيواصل العمل

بهذه الوزارة المعدلة الى حين قتل بكر صدقي في مطار الموصل .



ان (الحركة الانقلابية) التي قام بها حكمت سليمان بالاتفاق مع الفريق بكر صدقي وجماعة من الشبان العسكريين والمدنيين - لم تضمن له البقاء على كرسي رئاسة الوزارة إلا مدة تقل عن عشرة أشهر .. تسعة أشهر وثلاثة أسابيع .
انها لم تستطع تحقيق مشروع يستحق الذكر ، غير انها أضرت البلاد أضراراً بليغة .

انها أخرجت الجيش من ميادين أغراضه الأصلية ، وسخرته لتحقيق المطامع الشخصية .

إنها بدأت بقتل جعفر العسكري وانتهت بقتل الفريق بكر صدقي وقائد الطيران محمد علي جواد ، وبذرت بذور التفرقة داخل الجيش .. انقسم القواد والضباط بين مناصرين لبكر صدقي ومنائين له . جماعة تريد الثأر لجعفر العسكري وتبحث عن قاتليه لتعاقبهم أشد العقاب وجماعة تريد الثأر لبكر صدقي وتبحث عن محرضي قاتله .

والخلاف بين الجماعتين كاد يأخذ شكل خلاف بين القواد المجتمعين في الموصل والقواد الباقين في بغداد .



هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أبعدت حكومة الحركة الانقلابية إلى خارج العراق ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني اللذين ذهبا إلى بيروت ، كما انها صارت سبباً لتباعد نوري السعيد أيضاً عن بغداد وسفره إلى القاهرة حيث أسرة زوجته ابنه صباح .

وهؤلاء الثلاثة بقوا خارج العراق طوال مدة وزارة حكمت سليمان .
مما يؤسف له كل الأسف أن ياسين الهاشمي قد توفي في بيروت وبذلك خسر

العراق أقدر وأخلص الساسة الذين انجبتهم ، حتى ان نعشه لم يعد إلى العراق بل نقل إلى دمشق ودفن هناك .

وأما نوري السعيد فلم يبق مكتوف اليدين امام هذه الحركة الانقلابية ، بل سعى الى تخليص البلاد منها بوسائل شتى وهو في القاهرة وفي بيروت . غير انه توهم ان الملك غازي كان متواطئاً مع رجال الحركة ، ولذلك وجه حقه عليه وفكر تارة بتنصيب احد الأمراء السعوديين ملكاً على العراق وطوراً بإلغاء الملكية واعلان الجمهورية . وبعد مقتل بكر صدقي وسقوط وزارة حكمت سليمان عاد الى بغداد وتابع العمل في ميدان السياسة .

وأما رشيد عالي الكيلاني فقد بقي في بيروت طوال مدة حكم الحركة الانقلابية ، ثم عاد الى بغداد ولكن ظل محروماً من مساعدة زميله وزعيمه الراحل ياسين الهاشمي وتأخر مدة من الزمن مع نوري السعيد وانتهى بمخاصمته الى اقصى حدود المخاصمة .

*

والملك غازي ظل محتفظاً بحماسة الوطنية - بين كل هذه التقلبات السياسية - ، غير انه اندفع في هذه الحماسة الى حد الخروج على تقاليد السياسة ، فقد اوجد محطة اذاعية في قصر الزهو وصارت تدعو اهالي الكويت الى الثورة على البريطانيين والالتحاق بالعراق ، كما صارت تذيع أخبار الثورة في فلسطين وتؤيد القائمين بها .

وطبيعي ان ذلك أثار مخاوف البريطانيين . ودامت الاحوال على هذا المنوال الى حين مصرع الملك غازي الفجيع بحادث اصطدام سيارته بالعمود الكهربائي .

ان وفاة الملك غازي بهذه الصورة المفاجئة اوجدت في الرأي العام كثيراً من الشكوك وذهب الكثيرون الى ان اصابع الانكليز لعبت دوراً هاماً في تدبير هذا الحادث حتى ان خلال مظاهرة قامت في الموصل قتل المتظاهرون قنصل بريطانيا هناك .

واما سائر رجال السياسة في العراق فقد انقسموا قسمين :
قسم يرى ان الحادث تم نتيجة مؤامرة دبرها الانجليز بالاتفاق مع نوري
السعيد ، وقسم ينفي ذلك ويعتقد ان الحادث كان نتيجة قضاء وقدر دون ترتيب
من أحد .



و خلاصة القول ان عهد الملك غازي كان عهد استمرار الاتجاه الوطني وتقويته
من وجوه عديدة ، ولكنه تشوه بانفلات شهوات الحكم من عقالها بين الساسة .



بداية عهد الوصاية

والوصي عبد الاله

- ١ -

ان فاجعة الملك غازي الفجائية أوجدت في العراق مشكلة كبيرة تحتاج إلى معالجة فورية ..

ابن الملك غازي فيصل سيصبح ملكاً بموجب المادة ١٩ من القانون الأساسي التي تنص على ما يلي :

« سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده » .

ولكنه كان صغيراً لم يتم بعد السنة الثالثة من عمره . فكان لا بد من نصب وصي على العرش يقوم بواجبات الحكم حتى بلوغ الملك سن الرشد ، وذلك بموجب المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون الأساسي .

وقد نصت المادة ٢٢ على ما يلي :

« سن الرشد للملك تمام الثمانية عشر عاماً . فاذا انتقل العرش إلى من هو دون هذا السن يؤدي حقوق الملك الوصي الذي اختاره الملك السابق ، وذلك إلى أن يبلغ الملك سن الرشد . ولكن ليس للوصي أن يتولى هذا المنصب ويؤدي شيئاً من حقوقه ما لم يوافق مجلس الأمة على تعيينه . فاذا لم يوافق المجلس على ذلك أو إذا لم يعين الملك السابق وصياً فالمجلس هو الذي يعين الوصي . وعلى الوصي أداء اليمين المتقدم ببيانها أمام المجلس وإلى ان يتم نصب الوصي واداءه اليمين تكون

حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء ، يتولاها باسم الأمة العراقية ويكون مسؤولاً عنها . ولا يجوز إدخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقون الملك ووراثته .
ونصت المادة ٢٣ على ما يلي :

« عندما تمس الحاجة الى اقامة الوصي يدعى مجلس الأمة الى الالتئام حالاً ، واذا كان مجلس النواب منحلّاً ولم يتم انتخاب المجلس الجديد يلتئم المجلس السابق لذلك الغرض » .

ويظهر من الفقرة الأخيرة ان حقوق الملك انتقلت الى مجلس الوزراء يتولاها بالنيابة عن الأمة ، بسبب موت الملك الفجائي .

ومجلس الوزراء اجتمع على الفور وبحث في أمر وصاية العرش ..
ان اكبر انجال الملك حسين بن علي الباقيين على قيد الحياة كان الامير عبدالله ، وبما انه كان يتولى اماره شرق الاردن ما كان يمكن نصبه وصياً على عرش العراق .

واما الذي يليه في السن فكان الامير زيد ، وكان كل شيء يجعله اهلاً لهذه الوصاية ، لأنه كان عم الملك الصغير وأصغر انجال الملك حسين بن علي ، وكان اشترك فعلاً بالثورة العربية واشترك بالحركات العسكرية بجانب اخيه فيصل . ثم تاب عنه عدة مرات في عدة مناسبات في سوريا والعراق .

غير انه خلال قيامه بواجبات السفارة في انقرة وقع في غرام زوجة مدير التشريفات في وزارة الخارجية التركية . وتزوجها بعد ان حصلت على الطلاق من زوجها الاول .

وكان لها ابن وابنة من زوجها الاول ، فرأى مجلس الوزراء ، ان تنصيبه وصياً على العرش بعد هذا الزواج لا يخلو من محاذير ، وحول نظره الى الامير عبد الاله الذي كان ابن الملك علي وخال الملك الصغير .
وحدث ما قوّى هذا الاتجاه .. لأن الملكة عالية - والدة فيصل الصغير -

ادعت بأن المرحوم الملك غازي كان يوصي بان يكون عبد الإله وصيا على ابنه ، اذا حدث ما يستوجب الوصاية .

وبناء على كل ذلك اعلن تنصيب فيصل بن غازي تحت اسم فيصل الثاني ملكاً على العراق والامير عبد الإله وصياً عليه .

- ٢ -

ولكن الوصي عبد الإله بن علي هذا كان محروماً من جميع الصفات التي تستلزمها وصاية عرش المملكة العراقية .

سلسلة من الظروف - غير المنتظرة - رفعتة فجأة إلى سدة الوصاية وقفرت به إلى أرفع مقام في ميدان السياسة العراقية .

مع أنه ما كان أخذ أي نصيب من التربية الوطنية . كما أنه لم يجد في تصرفات والده واحوال والدته ما يثير في نفسه شيئاً من الخصال الوطنية بل بعكس ذلك ، وجد فيها ما يقوي أنانيته الشديدة ، وما يبعده عن التفكير في الصالح العام .

والدته - الملكة نفيسة - كانت تدله ، وتبالغ في تدليله لكونه الابن الوحيد بين أربع بنات . وبذلك كانت تغذي وتوازع الأنانية في نفسه .

وأما والده - الملك علي بن الحسين - فما كان يفعل شيئاً يساعد على وضع حد لهذه الأنانية المفرطة ، فانه كان منشغلاً في أمور ذاته بين دوامة الاحداث . إنه كان أكبر انجال الملك حسين بن علي ولكنه لم يقم بعمل يستحق الذكر خلال سنوات الثورة العربية الكبرى .

كان قليل النشاط وبسيط التفكير ، بقي بجانب والده كولي عهد . وشهد الأيام الأخيرة من مملكة الحجاز التي كانت تعرف رسمياً باسم « المملكة العربية الهاشمية » حيث سقطت المملكة المذكورة تحت هجمات جحافل الوهابيين . عندما اجتاز الوهابيون حدود الحجاز واخذوا يتقدمون بسرعة نحو مكة

المكرمة ، تنازل الملك حسين عن العرش إلى ابنه علي ونقله الانجليز إلى قبرص .
ولكن الملك علي لم يتمتع طويلاً بلقبه الجديد لأن وصول الوهابيين إلى
مكة المكرمة اضطره إلى الانسحاب إلى جدة وبقي هناك محصوراً مدة من
الزمن ثم اضطر إلى مغادرة الحجاز والالتحاق بوالده ، وفي الأخير جاء إلى بغداد
ليعيش بجانب أخيه فيصل الأول .

وطبعي عندما جاء إلى بغداد كان يحمل في طيات نفسه آثار التحسر العميق
على مملكة الحجاز ، ويظهر أنه ظل مدة من الزمن يحلم باستعادة عرش المملكة
المذكورة لأنه كان يظن أن أهالي الحجاز لن يخضعوا لحكم الوهابيين ، ولكن
عندما توالى الأحداث في اتجاه يخالف ذلك حوّل أنظار أحلامه وآماله إلى
سوريا .

لماذا لا تنشأ هناك مملكة ، يكون هو عاقلها ؟ .

إنه ما كان يعرف شيئاً عن اتجاهات الحركات القومية في سوريا ، وما كان
يفهم حقائق السياسة التي تتبعها فرنسا هناك ، ولذلك ظن أن أمنيته هذه سهلة
التحقيق .

ومما قوى أمله هذا أن بعض الأشخاص الذين اتصل بهم واتصلوا به ، وعدوه
بالعمل لتحقيق أمنيته هذه ، وكان بين هذه الوعود (مكالمة وزير فرنسا المفوض
في بغداد) وإقناعه ! .

والملك علي ظل يحلم بعرش سوريا (اعتماداً على أقوال ووعود هؤلاء المنافقين
والأفئاقين) إلى أن عرف حقائق الأمور ، وتيقن أنه لا جدوى من أي عمل في
هذا السبيل .

والأمير عبد الإله ابن الملك علي عاش قسماً من سني صباه في هذا الجو المعنوي
الغريب المشحون بالنوازع الشخصية والمحروم من الدوافع الوطنية .

وفضلاً عن ذلك أنه لم يدرس في مدرسة عربية ، بل درس في المدرسة
الانكليزية المعروفة باسم « كلية فكتوريا » في الاسكندرية .

وكان أهم ما اكتسبه منها : حب الانكليز وتعظيمهم إلى أقصى حدود

الحب والتعظيم .

ولذلك كان أول ما أقدم على عمله في بداية وصايته على عرش العراق دعوة الكلية المذكورة إلى فتح فرع لها في بغداد .

وطبيعي أن الأناية الشديدة التي لازمتها منذ صغره ولدت في نفسه حب التسيطر والتحكم عندما أصبح وصياً على عرش العراق .

وانضمام ذلك إلى حرمانه من التربية الوطنية الذي أشرتُ إليها سابقاً صار بمثابة زوال الدافع الوطني الذي كان يحرك المملكة العراقية منذ بداية تأسيسها .



- ٣ -

إن القانون الاسامي العراقي الصادر سنة ١٩٢٥ صرح بأن العراق مملكة نيابية وحدد حقوق الملك بحدود ضيقة نسبياً . كما انه فرض عليه أن يقسم أمام مجلس الأمة (يمين المحافظة على أحكام القانون الاسامي واستقلال البلاد والاداء لوطن والأمة) .

ولذلك ان النوازع الانانية المطلقة التي تأصلت في نفسية الوصي عبد الإله منذ صغره والميول الانكليزية الشديدة التي تملكته مشاعره خلال دراسته في كلية فكتوريا الانكليزية ، هذه النوازع والميول كان يمكن أن تبقى ضئيلة الأثر وقليلة الضرر في سياسة العراق ، لو جرت الأحوال في مجاريها الطبيعية .

ولكن من سوء الحظ بدأ عهد الوصاية في الوقت الذي كانت دول غرب أوروبا تستعد لحوض غمار الحرب العالمية الثانية .

وفعلاً قد تم إعلان الحرب قبل ان يمضي خمسة أشهر على التاريخ المذكور . ومعلوم أن نشوب الحرب المذكورة عرضت جميع بلاد العالم إلى العديد من

المواقف الحرجة وأوجدت فيها أزمات شديدة .
وطبيعي أن العراق تعرض إلى أخرج هذه المواقف وأشد هذه الأزمات
بسبب أحواله الاقتصادية وموقعه الجغرافي ومعاهدة ١٩٣٠ المعقودة بينه وبين
الحكومة البريطانية .

الوصي الأمير عبد الإله لم يحاول في - بادئ الأمر - أن يلعب دوراً فعالاً
في سياسة العراق ، بل ترك « مهمة معالجة أمور الدولة » إلى الحكومة المسؤولة
وفقاً لأحكام القانون الاساسي .

وقررت الحكومة أن تنفذ التزامات معاهدة التحالف المعقودة مع بريطانيا
سنة ١٩٣٠ ، ولذلك قطعت العلاقات السياسية مع ألمانيا دون الاشتراك في
الحرب لأن المساعدة التي يجب أن تقدمها الحكومة العراقية إلى الحكومة
البريطانية في حالة الحرب بموجب المعاهدة المذكورة « تنحصر في تسهيل
مواصلات الامبراطورية » ، وسارت الأحوال على هذا المنوال حتى حزيران
١٩٤٠ ، حين انضمت إيطاليا إلى ألمانيا وأعلنت الحرب على دول الائتلاف وفي
مقدمتها بريطانيا . عندئذ حصلت بعض الخلافات بين وجهات نظر الحكومتين
البريطانية والعراقية من ناحية وبين اثنين من الأعضاء وبين الاكثوية في مجلس
الوزراء من ناحية أخرى .

والوصي عبد الإله أراد أن يستفيد من هذه الخلافات لتقوية مركز الوصاية
وفرض إرادته على الحكومة : فقد أرخى العنان إلى نوازعه الشخصية ورغباته
التحكيمية وميوله الانكليزية ، وسلك مسالك الملوك المستبدين .

وبذلك تحول الخلاف بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية إلى خلاف
بين الحكومة وبين الوصي .

والوصي عبد الإله بعد سلسلة من الاعمال انتهت إلى الارتقاء في أحضان القوى
البريطانية ، وجرّ المملكة العراقية إلى مهاوي الانهيار والارتداد والتبعية ، كما
يتضح من خلاصة الاحداث التالية .

عند نشوب الحرب العالمية الثانية كان نوري السعيد رئيساً للوزراء ، ومجلس الوزراء الذي اجتمع تحت رئاسته قرر تنفيذ أحكام معاهدة التحالف وقطع العلاقات السياسية مع ألمانيا .

ونوري السعيد أصدر بياناً يوضح موقف الحكومة العراقية ويصرح بأن التزام الحكومة العراقية ينحصر في تسهيل مواصلات الامبراطورية . وكرر بياناته وتصريحاته هذه عدة مرات في عدة مناسبات تطميناً للرأي العام .

والرأي العام كان في حالة قلق دائم ولا سيما تتابع أخبار انتصارات الجيوش الألمانية كان يزيد اهتمام الناس بهذه الامور .

وقد لاحظ نوري السعيد بأن الرأي العام كان يتخوف من انحراف الحكومة العراقية إلى الحرب ورأى أن يكرر بياناته لإزالة هذا التخوف ولكنه كان يعرف أن الناس يعتبرونه من أنصار سياسة التفاهم مع البريطانيين ، ورأى من الاوفق للمصلحة أن يتنحى من رئاسة الوزراء ليتولاها رشيد عالي الكيلاني على أن يتولى هو وزارة الخارجية وحدها .

وفعلًا استقال نوري السعيد من رئاسة الوزراء وألف الوزارة رشيد عالي الكيلاني .

ضمت الوزارة المذكورة أربعة من رؤساء الوزراء السابقين الذين ألفوا الوزارة في عهد الملك فيصل الاول :

رشيد عالي الكيلاني ، نوري السعيد ، ناجي السويدي ، ناجي شوكت .
رشيد عالي الكيلاني : ألف الوزارة ثلاث مرات وتولى وزارة العدلية مرة

واحدة ووزارة الداخلية ثلاث مرات كما تولى رئاسة مجلس النواب ورئاسة الديوان الملكي ، وعرف بمواقف وطنية هامة عدة مرات .

نوري السعيد : تولى رئاسة الوزارة خمس مرات ووزارة الدفاع ثمانى مرات ووزارة الخارجية ست مرات ، وعرف بالتفاهم مع البريطانيين .

ناجي شوكت : ألف الوزارة مرة واحدة ، ولكنه تولى وزارة الداخلية ست مرات ووزارة العدلية مرتين ، فضلاً عن أنه كان سفيراً في أنقرة ، وقد تعرف هناك إلى العديد من رجال السياسة التركية ومن سفراء الدول الغربية والشرقية .

ناجي السويدي : ألف الوزارة مرة واحدة ، غير أنه تولى وزارة العدلية ثلاث مرات ووزارة الداخلية مرة واحدة ووزارة المالية ثلاث مرات وكان من أبرز أعضاء مجلس الأعيان ، إذ عرف بتوجيهاته القانونية وخطبه المقتنعة . إن اجتماع هؤلاء الأربعة في وزارة واحدة - مع انضمام أربعة وزراء آخرين - كان من أحسن الوسائل التي تضمن عدم انحراف الحكومة العراقية عن اتجاه الوطن السليم في هذه المواقف الحرجة .

ورأى رشيد عالي الكيلاني أن يكرر التصريح بأن الحكومة ستنفذ أحكام معاهدة التحالف نصاً وروحاً ، ولكن المعاهدة المذكورة لا تلزم العراق شيئاً غير تسهيل مواصلات الامبراطورية .

وبهذه التصريحات أراد أن يطمئن الانجليز من ناحية والرأي العام من ناحية أخرى .

واستمر الوزراء - ولا سيما رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد - على العمل متفاهمين ومتآزرين حتى دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا .

والسفير البريطاني طلب من الحكومة العراقية أن تقطع علاقاتها مع الحكومة المذكورة أسوة بما كانت فعلت مع ألمانيا . ونوري السعيد كان يريد استجابة هذا الطلب غير أن سائر الوزراء رأوا التريث في هذا الامر . وأما الوصي عبد الإله فكان يريد استجابة كل طلبات بريطانيا دون تردد ومناقشة .

وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا فعلاً • كرر السفير طلبه في قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ، وفي الأخير قال للوصي بحضور وزير الخارجية نوري السعيد إن حكومته لا تثق بحسن نوايا رشيد عالي الكيلاني فعلى العراق أن يقصيه عن رئاسة الوزارة إذا أراد الاحتفاظ بصداقة بريطانيا .

والوصي 'سر' من هذه البادرة لانه ظن أنها ستؤدي حتماً إلى استقالة الوزارة . غير أن مجلس الوزراء عندما اطلع على أقوال السفير اعتبرها خروجاً على أحكام معاهدة التحالف وتدخلًا في أمور العراق الداخلية ، ولذلك قرر الاحتجاج إلى الحكومة البريطانية على هذا التدخل ، ونوري السعيد نفسه اشترك في هذا القرار وأبرق إلى وزير العراق المفوض في لندن أن يبلغ وزير الخارجية هذا الاحتجاج .

وأما الوصي فقد رأى أن يتدخل في الامر مباشرة وأرسل رئيس ديوانه إلى رئيس الوزراء لتبليغه وجوب استقالة الوزارة .

ولكن مجلس الوزراء رأى أن هذا الطلب يخالف أحكام القانون الاساسي وأوفد ثلاثة من الوزراء ليلفوا الوصي أن القانون الاساسي يخول الملك حق انتخاب رئيس الوزراء ولكنه لا يخوله حق إقالته بعد تنصيبه .

على أثر هذه المقابلة تراجع الوصي عن طلبه ظاهراً ولكنه أخذ يتصل ببعض رجال السياسة الباقين خارج الحكم ويعتكف في قصره لتعطيل أعمال الوزارة لإجبار رئيسها إلى الاستقالة .

عندئذ رأى العقلاء الاربعة الذين كانوا على رأس القوات المسلحة المرابطة في العاصمة أن يتدخلوا في الامر فأوفدوا أحدهم إلى مقابلة الوصي وتبليغه أن الجيش يرى من مصلحة البلاد أن يبقى رشيد عالي الكيلاني في رأس الحكومة .

والوصي بعد القيام ببعض المشاورات مع رشيد عالي الكيلاني اتخذ تدبيراً حاسماً لإجباره على الاستقالة : ذهب إلى الديوانية بأمل تحريك الفرقة العسكرية القائمة هناك ضد الجيش المتمركز في العاصمة وأخذ يخاطر سائر قواد الجيش .

ورشيد عالي الكيلاني خشي أن يؤدي ذلك إلى انشقاق الجيش على نفسه فرأى أن يقدم استقالته من رئاسة الوزراء ببرقية أرسلها إلى الديوانية . والوصي عبد الإله قبل الاستقالة وكلف العميد طه الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة .

وطه الهاشمي بذل شق الجهود لتهدئة الخواطر لتنظيم الأمور . ولكن الوصي طلب منه أن يعمل على تشتيت شمل العقداء الاربعة بنقلهم إلى قيادة فرق أخرى خارج العاصمة . وبناء على إلحاحه في ذلك اضطر طه الهاشمي إلى إصدار الأوامر اللازمة بنقل اثنين منهم .

غير أن العقداء لاحظوا أن طه الهاشمي فعل ذلك نزولاً عند رغبة الوصي وقرروا أن يطلبوا منه أن يقدم استقالته لكي يفسح المجال لإسناد رئاسة الوزارة إلى رشيد عالي الكيلاني وعدم ترك مقدرات البلاد تحت أيدي الوصي عبد الإله . وطه الهاشمي أجاب طلبهم وكتب استقالته من الرئاسة .

وأما الوصي عبد الإله عندما علم بتكتل الجيش ضده التجأ إلى القوى البريطانية المرابطة في الحبانية ، وانتقل من هناك بطائرة بريطانية إلى البصرة وصار يتصل من هناك بمختلف رجال السياسة ورجال الإدارة وقواد الجيوش لحملهم إلى القيام ضد الحكومة . وعندما رأى أن مخبراته هذه لم تثمر الثمرات المطلوبة منها ، التجأ إلى البارجة البريطانية وصار ينتقل بين البارجة وبين مقر قيادة الجيوش البريطانية ويوحد مساعيه مع البريطانيين .

ولكن الوزارة المجتمعة في العاصمة عندما تأكدت من هرب الوصي من العاصمة إلى الحبانية ومنها إلى البصرة قررت تكوين حكومة الدفاع الوطني يرأسها رشيد عالي الكيلاني .

وهذه الحكومة اتخذت كل التدابير اللازمة لعدم ترك المجال لتأثر البلاد من دعايات وحركات الوصي الهارب . وعندما علمت أن متصرف البصرة كان متآزراً معه أرسلت أمراً لقائد الحامية هناك لاعتقاله وإرساله مخفوراً إلى بغداد . ومن جهة أخرى دعت مجلس الامة إلى اجتماع فوق العادة لمعالجة الوضع

والمجلس قرر إسناد وصاية العرش إلى الشريف شرف .
وعبد الإله عندما قطع الأمل من مؤازرة البلاد له غادر العراق بطائرة
حربية بريطانية إلى القدس . وهناك شجع الحكومة البريطانية على عدم الاعتراف
بالوضع الجديد الذي حدث في العراق وإرسال قوة عسكرية تزحف نحو بغداد
وتعيده إلى سدة وصاية العرش .
وفعلاً عاد إلى بغداد من وراء الجيش الذي تولى قيادته غلوب باشا المشهور .



مستحق بالصَّوَرِ
وَالْمَعْنَى



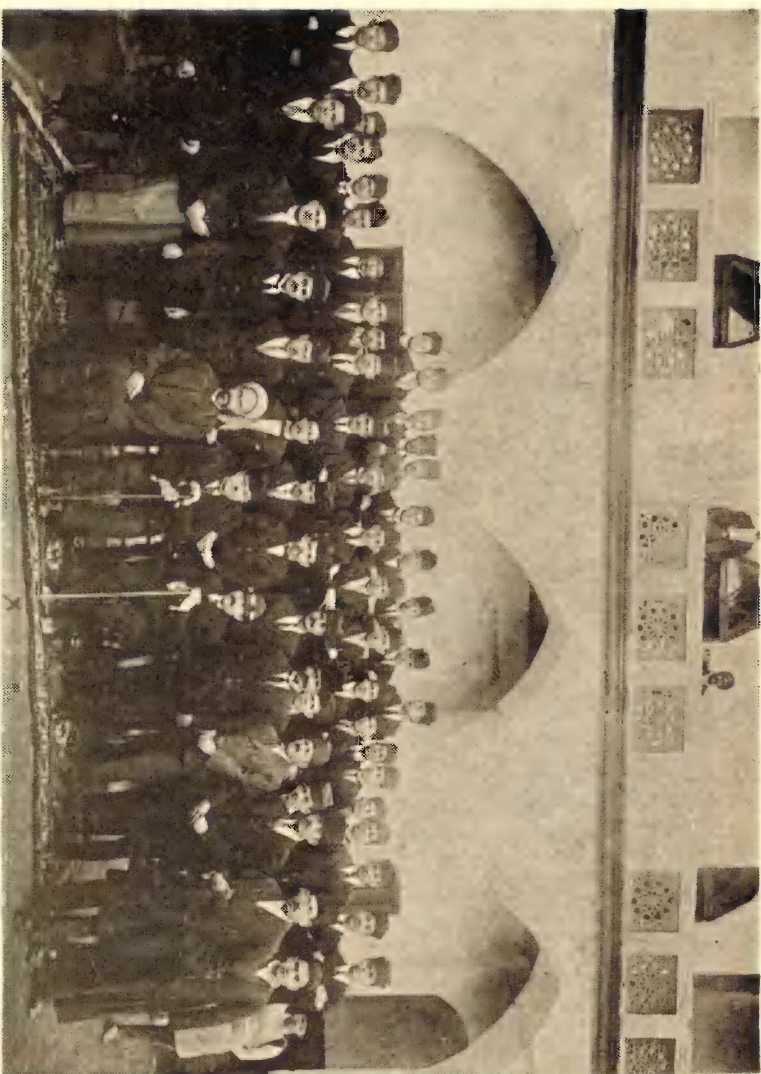
١ - معلو العراق في زيارة خرائب القصر الذي كان معروفا باسم وقصر المأمون، وكذلك اثناء اجتماعهم في بغداد لتلقي دروس
الدورة الصيفية سنة ١٩٢٣ .



٢ - معرض الاشغال اليدوية في قاعة المدرسة الثانوية ببنغازي سنة ١٩٣٣ - زاوية دار المعلمين



٣ - الملك فيصل بعد زيارة المعرض - على يساره ساطع الحصري «مدير المعارف العام» - بجانبه محمد صفة المصري «معلم الاشغال اليدوية» وعلى يمينه نوري ثابت الذي عرف فيما بعد باسم «حيزبوز» - وطلاب مشتاق



٤ - في بهو دار المعلمين و الجامسون : في الوسط رئيس الوزراء جعفر العسكري وعلى يمينه وزير المعارف
أبو الحسن وعلى يساره مدير المعارف العام ساطع الحصري



٥ - الامير غازي بلبسه الكشفية بين جماعة من كشافة المدارس الابتدائية في بغداد ، وقد أشير إليه بعلامة (x) .



٦ — مظاهرة طالبات بغداد احتجاجاً على اعمال فرنسا التسلطية في سورية



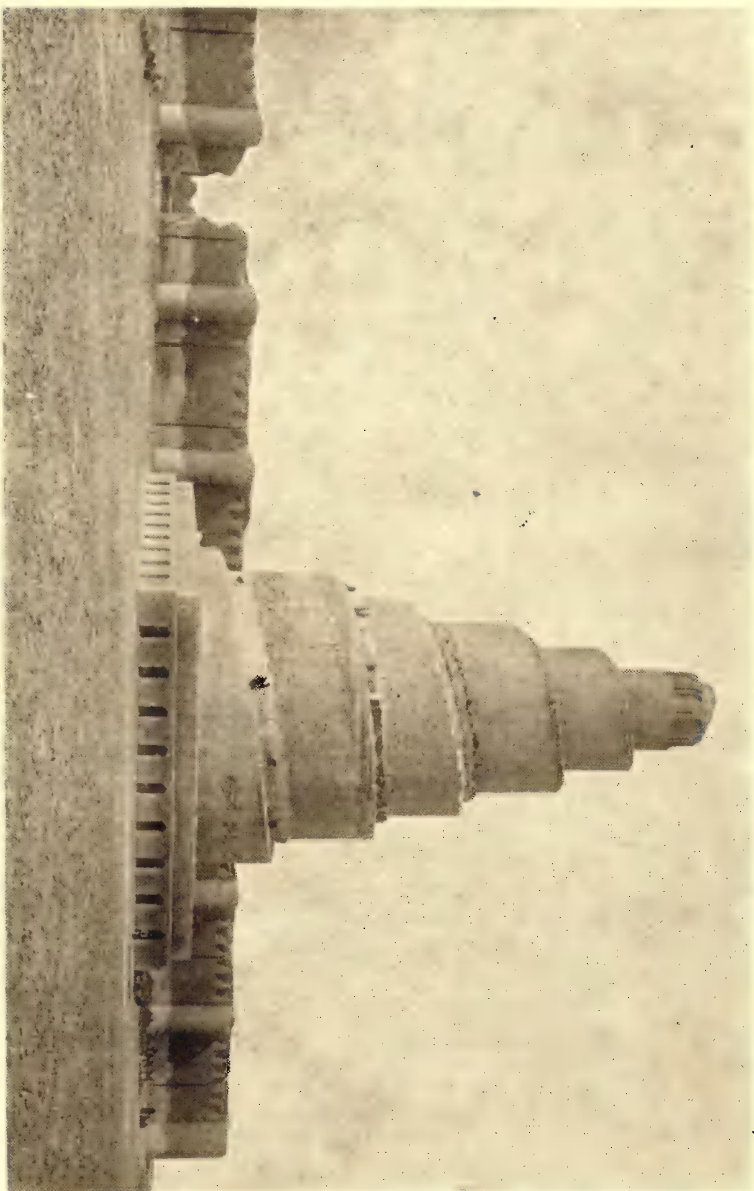
٧ - مظاهرة طالبات بغداد احتجاجاً على اعمال فرنسا التسلطية في سورية . - طالبة تخطب في الجماهير



٨ - الملك غازي في باحة القصر العباسي مع رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، ورئيس مجلس النواب محمد زكي، ووزير المعارف رضا الشبيبي، ومدير الآثار القديمة ساطع الحصري



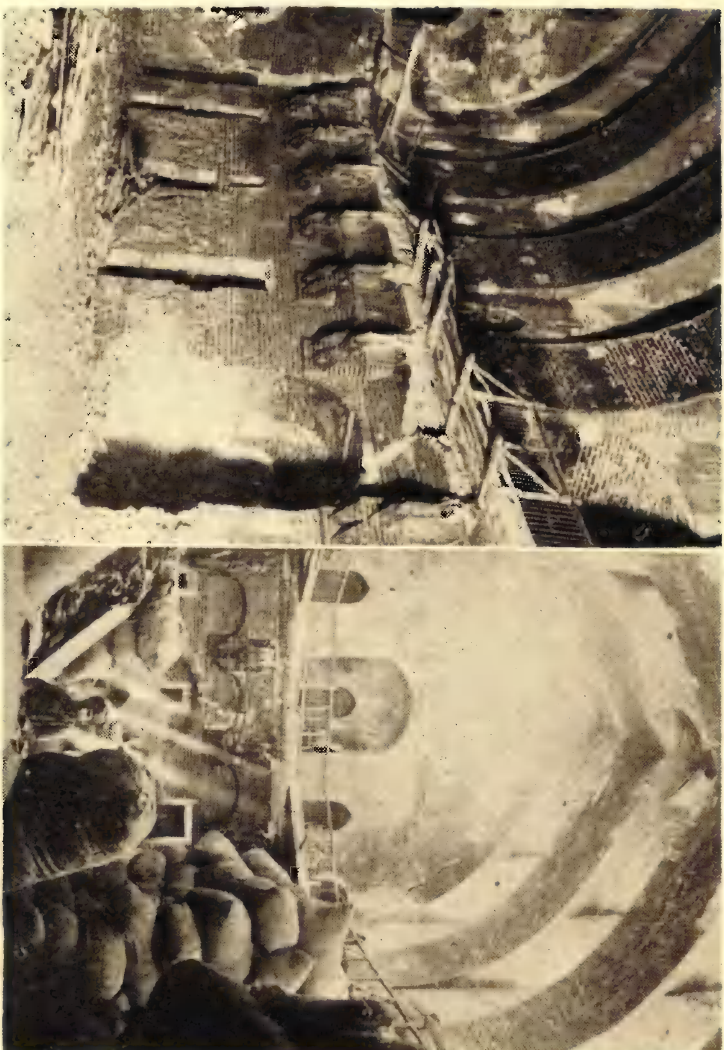
٩ - الملك غازي في هو متحف الآثار العربية مع رئيس الوزراء جميل المدفعي وسائر الوزراء



١٠ — المبرية في سامراء بعد رفع الانقاض من حولها وإظهار قاعدتها المربعة ورميم اقسامها المتكاملة .



١١ - خان الاورقة بعد تعميره وتحويله الى متحف الاثار العربية (الصورة مأخوذة
عند زيارة الكشاف العربي الى العراق سنة ١٩٣٧) .



١٢ - خان الاورقة في حالته القديمة - إلى اليمين البضائع المكسدة حتى الطابق الثاني - إلى اليسار بعد رفع البضائع ، وقبل إجراء التعميرات



١٣ - مأذنة سوق الفزل الباقية من جامع الخلفاء في بغداد
قبل التعمير وخلال التعمير .



١٤ - إحدى اللوحات التي زينت جدران بهو متحف الآثار المصرية: خريطة العراق وخليج فارسها صور من الآثار المصرية القائمة حالياً.



١٥ - الباب الوسطاني في بغداد بعد تعميره وإعادةه إلى حالته الأصلية .



١٦ - الرسامان حافظ الدروبي وعطا صبري يشتغلان في رسم دائرة الآثار
القديمة لرسم اللوحات التي ستزين متحف الأزياء .

فهرس الجزء الثاني

فترة العمل في وظيفة

استاذ في دار المعلمين العالية

٥

صفحة

٧	نظرة اجمالية
	مظاهرة الطلاب ضد الفردموند ومرسوم يخول معاقبة بعض
١١	الطلاب بالجلد
١٦	ما قبل عني في مجلس النواب
١٦	١ - سنة ١٩٢٨
٢٠	٢ - سنة ١٩٢٩
٢٢	قانون المعارف العام
٢٥	مشروع قانون لتحويل الألوية وضع رسوم خاصة بالمعارف
٢٨	الاختبارات العقلية
٣١	نتائج الاختبارات العقلية في المدارس الأميركية بمقياس ج . أ
٣٤	نتائج الاختبارات العقلية في المدارس العراقية بمقياس ج . أ

٤١	نتائج اختبارات ث . م . في بغداد
٤٥	مجلة التربية والتعليم
٥٤	من أبحاث المجلة في الاقتباس والانتقاد
٥٤	أحياء التفكير العربي وتجديده
٥٧	تعليقاتي على ذلك
٥٨	آراء طه حسين والعقاد في العرب والفرس واليونان
٦١	تعليقاتي على ذلك
٦٤	زيارة جماعة من أساتذة الجامعة المصرية وطلابها
٧٢	جمعية الثقافة العربية في العراق
٨١	مشروع القاموس العربي
٨٧	النزوع إلى التقليد الأعمى
١٠٠	لماذا يتهافت خريجو المدارس على الوظائف الحكومية
١٠٢	حول إلغاء دار المعلمين الأولية
١٠٧	إلغاء دار المعلمين العالية

فترة العمل في وظيفة

١٠٩	مراقب التعليم العام
١١١	نظرة إجمالية
١١٣	توليتي وظيفة مراقب التعليم العام
١١٦	خيبة آمالي في الدكتور سامي شوكت
١٢٢	حول تفتيش المدارس الأهلية
١٢٦	احتيايل على قانون المعارف العام
١٢٨	شروط انتخاب وتعيين المفتشين
١٣٠	تخصيص محل للمدرسة عند تقسيم البساتين إلى عرصات
١٣٢	حول مناهج الدراسة المتوسطة للبنين والبنات

- ١٣٧ مذكرة حول القسم الداخلي من المدرسة الثانوية
١٣٨ مذكرة في دفاتر الكشف

فترة العمل في وظيفة

- ١٤١ رئيس كلية الحقوق
١٤٣ نظرة اجمالية
١٤٥ في كلية الحقوق
١٤٩ مذكرة حول إصلاح كلية الحقوق
١٥٥ خطاب في حفلة توزيع الشهادات
١٥٧ المدرس ابراهيم كمال
١٦٠ بيانات حماسية للدكتور سامي شوكت

قصة لجنة الكشف التهذيبي

- ١٦٣ التي استقدمتها الحكومة العراقية من أمريكا
١٦٥ نظرة اجمالية
١٧٥ كيف دعيت للجنة
١٨٠ بعد وصول اللجنة
١٨٣ رسائل الى بول مونرو
١٨٤ الرسالة الأولى : حول خطط الكشف ووسائل البحث
١٩٢ الرسالة الثانية : = النزعات والآراء السياسية
١٩٨ الرسالة الثالثة : = مفهوم التربية في الشرق والغرب
٢٠٤ الرسالة الرابعة : = الأسس التاريخية
٢٠٥ الرسالة الخامسة : = مبدأ المركزية
٢٠٦ الرسالة السادسة : = التفتيش والارشاد

٢١١	الرسالة السابعة : حول وصف النظام الحالي
٢١٥	الرسالة الثامنة : ٥ وصف النظام الحالي أيضاً
٢١٩	الرسالة التاسعة : ٥ المعلمين ودور المعلمين
٢٢٧	الرسالة العاشرة : ٥ منهج الدراسة الأولية والابتدائية
٢٣١	الرسالة الحادية عشرة : حول التعليم الثانوي والعالي
٢٤١	الرسالة الثانية عشرة : حول المدارس الأهلية ودار المعلمين العالية
٢٤٧	جواب بول مونزو
٢٥٠	ردى عليه
٢٥٤	من ذبول تقرير مونزو :
٢٥٦	حول حفلة موسيقية أقيمت فى المدرسة الثانوية
٢٥٨	تهجهم على وردى عليهم
٢٦١	رأى امين الريحاني فى رسائلى الى بول مونزو
٢٦٣	تصريحات بول مونزو فى استانبول

٢٦٧ وفاة الملك فيصل

خدماته فى تأسيس الدولة العراقية - خصائله الممتازة -
سياسة خذ وطالب -

آراء وملاحظات

حول

٢٧٥ مسائل التربية والتعليم

٢٧٧	ردى على اسئلة واشبرن :
٢٧٧	الفرد والمجتمع فى التربية
٢٧٨	المجتمع الحالي والمجتمع القادم

٢٨١	حول تدريس التاريخ
٢٨٣	مزاعم فاضل الجمالي في النظام التعليمي ذي السلمين
٢٨٦	محاولة تنقيص مدة الدراسة الابتدائية
٢٩٨	جوابي على اسئلة ياسين الهاشمي
٣٠٦	حول قانون الدفاع الوطني والخدمة العسكرية الإلزامية

فترة العمل في وظيفة

٣١٥	مدير التدريس والتربية العام
٣١٧	نظرة اجمالية
٣٢٠	تعييني مديراً عاماً للتدريس والتربية
٣٢٣	محاولة الوزير في فصل فاضل الجمالي
٣٢٥	مسألة طريقة تعليم مبادئ القراءة
٣٣٠	السفر الى مصر بمهمة رسمية
٣٣٦	إصلاح كلية الحقوق اصلاحاً جذرياً
٣٤٠	اقتراحات في سياسة المعارف :
٣٤٠	المبادئ الأصلية التي يجب اتباعها
٣٤٠	القواعد النظرية التي يجب الأخذ بها
٣٤١	الخطط العملية
٣٤٤	خطة الخمس سنوات :
٣٤٤	خطة التوسع والتأسيس
٣٤٦	الحاجات المالية
٣٤٨	كيفية إيجاد هذه المخصصات
٣٤٩	قضية المباني
٣٥٠	الوزير صادق البصام

٣٥٥ مسألة دار المعلمين العالية والجامعة العراقية :

٣٥٥ مشروع صادق البصام

٣٥٨ ملاحظات حول المشروع

٣٦٥ أزمة الاستعراض

٣٧٢ في سبيل وضع برامج جديدة

٣٨٠ الفتوة والكشافة :

اول نظام للفتوة ١٩٣٥ - ثاني نظام للفتوة ١٩٣٩ -
حديثي مع الوزير صالح جبر بشأن النظام الجديد .

فترة العمل في وظيفة مدير الآثار القديمة

٣٨٩

٣٩١ نظرة إجمالية

٣٩٥ نظرة تاريخية

٣٩٥ الآثار القديمة في العهد العثماني

٣٩٨ الآثار القديمة في مجلس النواب :

٣٩٨ ١ - سنة ١٩٢٧

٣٩٩ ٢ - سنة ١٩٢٩

٤٠٣ ٣ - سنة ١٩٣٠

٤٠٤ ٤ - سنة ١٩٣٢

٤٠٥ ٥ - سنة ١٩٣٤

٤٠٧ موقف السفارة البريطانية من أمر تعييني

٤٠٨ الخطة التي قررتها لإصلاح أمور دائرة الآثار القديمة

٤١٢ قانون الآثار القديمة :

- ٤١٢ تفسير جديد لأحكام قانون ١٩٢٤
 ٤١٥ قسمة الآثار بناء على هذا التفسير
 ٤٢٤ وضع القانون الجديد
- ٤٢٨ القصر العباسي
 ٤٣٢ معارض القصر العباسي
 ٤٣٤ خان الاورثمة ومتحف الآثار العربية
 ٤٣٨ نظرة بعض الدوائر الرسمية إلى قضايا الآثار القديمة
 ٤٤٢ الحفريات التي قامت بها دائرة الآثار القديمة
 ٤٤٥ المؤتمر الدولي للحفريات الأثرية في القاهرة :
- ٤٤٥ استعسان القانون الجديد
 ٤٤٩ قرار لجنة التعاون الفكري التابع لعصبة الأمم
- ٤٥١ بعض الأعمال والمشاريع
 ٤٥٨ منشورات دائرة الآثار القديمة

مقالات ومحاضرات ومناقشات

حول

- ٤٦١ القومية العربية
 ٤٦٣ فكرة القومية العربية ووحدة الأمة العربية
 ٤٦٥ ما نشرته في مجلة الرسالة القاهرية
 ٤٦٩ حول قضية فلسطين
 ٤٧٦ دور مصر في النهضة القومية العربية
 ٤٧٩ بين الماضي والمستقبل
 ٤٨٧ مناقشة الدكتور طه حسين في الفرعونية
 ٤٩١ رد على تصريحات الشيخ المراغي

بـ

- ٤٩٥ نشوب الحرب العالمية الثانية
- ٤٩٧ أعمال إدارة الآثار القديمة
- ٥٠٠ زبدة محاضرات وأحاديث :
- ٥٠٠ حول انهيار فرنسا
- ٥٠٨ بين القوى المادية والقوى المعنوية
- ٥١٢ أصول ستر الحقائق
- ٥١٨ فصلي عن مديرية الآثار القديمة وإخراجي من العراق
- ذيل : نظرة تحليلية الى
تطور الأوضاع السياسية في العراق
- ٥٢٣ ١٩٤١ - ١٩٢١
- ٥٢٦ كلمة إيضاح
- ٥٢٧ أبرز خصائص سياسة الملك فيصل في العراق
- ٥٣١ سياسة المعاهدات :
- ٥٣١ المعاهدة الأولى : ١٩٠٢
- ٥٣٦ المعاهدة الثانية : ١٩٢٦
- ٥٣٨ المعاهدة الثالثة : ١٩٢٧
- ٥٤٤ المعاهدة الرابعة : ١٩٣٠
- ٥٤٨ قبول العراق في عضوية عصبة الأمم
- ٥٥٤ خطاب الملك فيصل بهذه المناسبة
- ٥٥٨ الوزارات :
- ٥٥٨ نظرة إجمالية
- ٥٦٠ الوزارات التي تألفت في عهد فيصل الأول

٥٦٥	الوزارات التي تألفت في عهد الملك غازي
	الوزارات التي تألفت في السنتين الأوليين
٥٦٧	من عهد فيصل الثاني : عهد الوصاية .
٥٦٧	١ - وصاية عبد الله .
٥٦٨	٢ - حكومة الدفاع الوطني .
٥٦٨	٣ - عودة عبد الله .
٥٦٩	قضايا الأراضي الزراعية :
٥٦٩	١ - إحياء الأراضي الموات .
٥٧٣	٢ - قانون التسوية .
٥٧٥	المعارضة العمياء .
٥٧٨	عهد الملك غازي .
٥٨٨	بداية عهد الوصاية والوصي عبد الله
٥٩٩	ملحق صور
٦١٧	فهرست

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٣	٨	صدر المعادن العام	صدر قانون المعارف العام
٣٠	٤	عدد مجلة التربية	عدد طبع مجلة التربية
٤٢	١٧	دار العمليات	دار المعلمات
٤٨	٢	حزيران ١٩٢٨	حزيران ١٩٢٩
١٠٣	٤	تلقيت	تفحيت
١٧٧	١٣	الآراء الغربية	الآراء الغربية
١٨٠	١	التقيت بول مونرو	التقيت ببول مونرو
٢٠٣	١١	من هذين الوحيين	من هذين الواجبين
٢٢٢	١١	انكم قد قيد	انكم قد قيدتم
٢٥٩	١٤	بغداد ٢٨	بغداد ١٨
٢٦١	٣	انقل الى الحديث	نقل الحديث الى
٣٣٣	٢٠	الاستاذة نظله الحكيم	الاستاذة نظلة الحكيم
٣٤١	١	اولاً	الأولى
٣٤٢	١	اللازمين الوجهتين	اللازمين من الوجهتين
٣٧٨	١٢	الغربية	الغربية
٣٨٨	٥	المذكرات	المذكرات
٣٩٢	١٨	الكرفه	الكوفة

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٤٠٩	٢٢	اضرب	اغرب
٤١٠	١٤	ممقودة	ممقودة
٤٣٥	٢١	على الآن	على أن
٤٤٠	٢٢	وأرسل	أرسل
٤٤٨	١٠	لا استشاريه	الاستشارية
٤٥١	٢	ممكنه	مسجد
٤٨٤	١	الصر	النصر
٤٨٩	٩	الامثين	الأمثلة
٤٩٨	٢٠	والمعمل	والمعمل
٥٠٣	٢٣	للرثاء	للرثاء
٥٣٠	٥	قدرة	قدوة
٥٣٣	٢٤	مودوس	مودروس
٥٣٩	١٤	ابقاء كل على ما كان	ابقاء كل ما كان على ما كان
٥٥٨	٦	توفيق السويدي وناجي شوكت	توفيق السويدي - وناجي السويدي وناجي شوكت
٥٦٤	٢	الرملة	رام الله
٥٦٥	١	عهد الملك فيصل	عهد الملك غازي
٥٧٨	١١	بالواطف	بالعواطف
٥٨٦	١١	تأخر	تأزر

الزهور

الزهور

١٥

٥٨٦

حيزبوز

حيزبوز

اللوحة رقم ٣

اللوحة رقم ٥

الأمير غازي المشار اليه بعلامة (x) الأمير غازي هو ثانٍ إلى يسار المشار اليه بعلامة (x)



صدر عن دار الطليعة

سلسلة مذكرات وسير ذاتية .

- قصة اللاعنف في جنوب افريقيا
٦٠٠ المهاثما غاندي
منير البعلبكي
- مذكراتي في العراق - الجزء الثاني -
١٩٢٧ - ١٩٤١
ساطع الحصري
- يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث
٧٥٠ ساطع الحصري
- مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨
٧٠٠ محمد باقر
- مذكرات طه الهاشمي ١٩٢٠ - ١٩٤٣
٩٠٠ طه الهاشمي
- العهد المخضرم في سوريا ولبنان :
٣٥٠ ١٩١٨ - ١٩٢٢
محمد جميل بيهم

کتابخانه تخصصی
وزارت امور خارجه



114934

طبع في



۲۵۰۰ / ۱۸۶